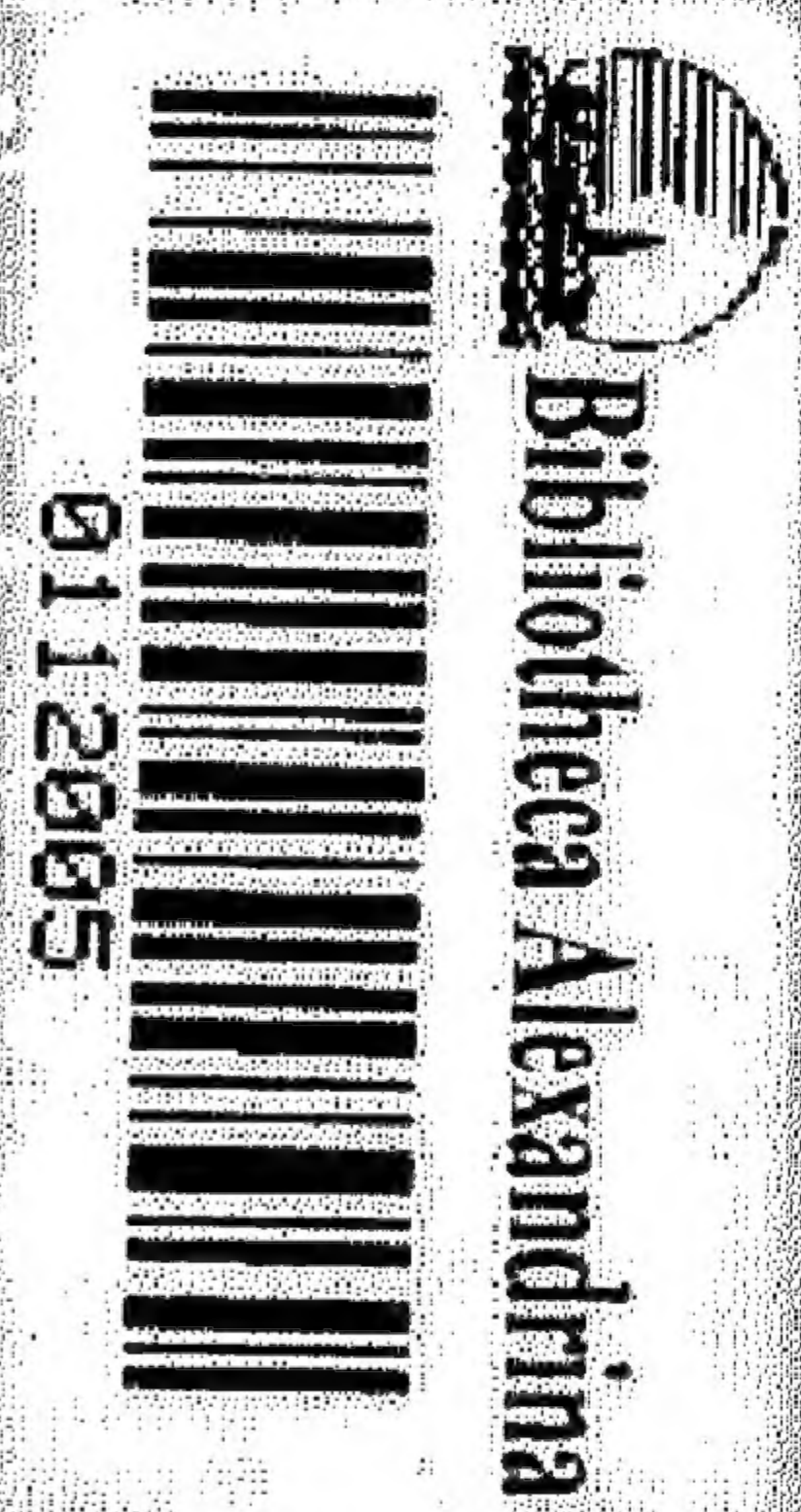


كتاب الأطلال

قسم ١٦

عدد خاص بمناسبة الاستفتاء
على ترشيح مبارك للرئاسة

غالب محيى الدين / إبراهيم العيسى / إبراهيم محمد الدين
إسماعيل صبرى عبد الله / أمينة النقاش / حسن نافعه
عبد الرحمن عبدالرازق / حسين عبد ربه / رفعت السعيد
إسماعيل على / شوقي عطيه / صلاح عبد المجيد
عبد العيسى / عبد الحميد مشيش / عبد العزيز محمد
عليه أنيس / عبدالغفار حكار / عثمان محمد عثمان
موقف الدولة / فتحى ضوان / فريدة النقاش
عيسى / فليب هيل / لطيفة والد
سيد أحمد / محمد عودة / محمود عبدالفضيل
نور / نعمان جمعه / دهب / أخت
برجنت / حجارى / اللباد / رؤوف / عز العرب



لترشيح مبارك

كتاب الأقاليم رقم ١٦

أكتوبر ١٩٨٧

مجلس التحرير

د . ابراهيم سعد الدين
أبو سيف يوسف
حسين عبد الرازق
د . عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الهادي ناصف
د . محمد أحمد خلف الله

كتاب الأهالي : يصدر عن جريدة الأهالي

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

الآراء الواردة في كتاب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأي التجمع

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الحلق لثروت - القاهرة

كتاب الأهل
مكتاب خير دورى

رئيس مجلس الإدارة

حالد محي الدين

رئيس التحرير

لطفي واكسمد

مدير التحرير

صلاح عيسى

الغلاف هدية من الفنان محي اللاد

كتاب الأطلال رقم ١٦

عدد خاص بمناسبة الاستفتاء
على ترشيح مبارك للرئاسة

خالد محيي الدين / إبراهيم الميسوي / إبراهيم محمد الدين
إسماعيل صبري عبدالم / أعيانة النقاش / حسن نافعة
حسين عبدالرازق / حسين عبدربه / رفعت السعيد
محمد إسماعيل على / شوقي عطية / صلاح عبدالمجيد
صلاح عيسى / عبدالحمد مشيش / عبدالعزيز محمد
عبدالعظيم أنيس / عبدالغفار شكر / عثمان محمد عثمان
عصمت سيف الدولة / فتحي ضوان / فريدة النقاش
فؤاد مرسي / فلييب هبارب / لطفي واكد
محمد سعيد أحمد / محمد عودة / محمود عبدالفضيل
نجاع عمر / نعمان جمعة / وحيدي أفتة
رسوم: برجيت / حجازي / اللباد / رؤوف / عز العرب

لهمنا طارحى مبارك

○ مقدمة ○

لطفني واكد

□ ليس هذا كتابا تقليديا .. فهو كتاب من نوع خاص . ورغم أنه يجب على تساؤلات آنية تتعلق بالسياسة الحاضرة ، وموقف حزب التجمع من الرئيس حسني مبارك .. إلا أنه — في نفس الوقت — وثيقة تتجاوز في دلالاتها اللحظة الراهنة .

لقد إختار «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» بعد حادث المنصة وإغتيال الرئيس السابق «أنور السادات» في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، أن يعارض ترشيح نائبه «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية ، بعد أن أعلن أنه سيسير على نفس سياسات الرئيس السابق . وأثار هذا الموقف عاصفة من التعليقات والانتقادات ، من الأعداء والأصدقاء والخلفاء على السواء .

واليوم وبعد ٦ سنوات ، يدعو الحزب المواطنين للتصويت «بلا» في الاستفتاء على إعادة انتخاب «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية مرة ثانية . ويشير القرار مرة أخرى .. نفس العاصفة .

وبين قرار الحزب عام ١٩٨١ ، وقراره اليوم ، جرت في نهر الحياة أحداث

كثيرة وخطيره . واتخذ حزب التجمع مواقف واضحة من كل هذه الأحداث . ولم يسلم الحزب من طعنات وشكوك ، من هنا وهناك . وكان موقفه مما يسمى في المصطلح السياسي الشائع « مؤسسة الرئاسة » من الرئيس حسني مبارك ، أحد القضايا التي ثار حولها جدل طويل .

البعض إتهم الحزب وقياداته بمغازلة الرئاسة ، والرهان على انحيازها للتغيير ، والتمسك بهذا الموقف البعيد عن العلمية ، والتصادم مع الواقع ، وممارسات الرئيس ذاته .

وآخرون إتهموا التجمع وصحيفته بالتطرف والمغامرة ، والتشدد والمجزع عن فهم التناقضات في صفوف السلطة ، والفرقة بين الرئاسة والحكومة والحزب الوطني .. والمعارضة من أجل المعارضة ، ودون قدرة على تقديم البديل . وكان أولئك وهؤلاء يظلمون التجمع ظلما بينا .

وهذا الكتاب هو رد قاطع على كل ما قيل . إنه تسجيل دقيق لموقف حزب التجمع من خلال صحيفته «الاهالي» ، ولتطور هذا الموقف الذي استند دائما إلى المبادئ والنظرة العلمية للأمور ، مع أكبر قدر من المرونة والتراض حسن

النية ، وإفساح المجال للرئيس الجديد ، لكي يراجع إختياراته ويحدد سياساته ، ويتقني معاونيه بنفسه .. وليس كمجرد إرث من الرئيس السابق .

والكتاب يضم كل الفتاحيات الأهالي والمقالات التي تعرضت لقرارات أو مواقف أو كلمات للرئيس مبارك شخصيا ، وليس لحكومته أو حزبه . ويغطي الفترة من ١٩ مايو ١٩٨٢ تاريخ معاودة الأهالي الصدور بعد توقف إجباري دام أربع سنوات (وحتى منتصف سبتمبر ١٩٨٧ ، عندما أصدر الحزب قراره بدعوة المواطنين للتصويت «بلاه في استفتاء رئاسة الجمهورية .

وقد شارك في هذه المقالات ٣٠ من كبار الكتاب والمفكرين والساسة ، من حزب التجمع وخارجه ، بما فيهم بعض قيادات أحزاب أخرى .

ورغم عدم اتفاق بعض الكتاب مع موقف الحزب تماما ، إلا أن مقالاتهم جزء من الصورة الكلية التي تحدد موقف التجمع .

ولا تقف أهمية الكتاب عند حدود توضيح موقف الحزب من الرئيس ومؤسسة الرئاسة - رغم أهميته - بل تمتد لتشمل رؤية متكاملة السياسات القائمة .. سواء السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، بدءا من الخ

العامّة للدولة ، مروراً بالميزانية والديون والمعونات الأجنبية والدعم والأجور والأسعار وتوزيع الدخل القومي .. الخ ..

أو الأوضاع الديمقراطية ، بما فيها القوانين المقيدة للحريات والأحزاب وانتهاكات الدستور واستقلال القضاء ، وقوانين الانتخابات والتزوير والتعذيب والصحافة والنقابات ..

أو القضية الوطنية والعلاقات مع «الصديق» الأمريكي وإسرائيل واتفاقات كامب ديفيد والتطبيع والتبعية ..

واستكمالاً للفائدة ، فقد حرصنا على نشر بيان حزب التجمع عند ترشيح الرئيس مبارك عام ١٩٨١ ، وبيانه الأخير حول نفس القضية في سبتمبر ١٩٨٧ .. واثقين أن تساهم بهذا الجهد المتواضع في معركة تحقيق الديمقراطية في مصر .

المناخ الجديد والتغيير المنشود

خالد محي الدين

مامن أحد يزعم أن بإمكان مصر .. شعباً أو حكومة ، يمينا أو يساراً أو وسطاً ، أن تمضي على نفس الدرب القديم الذي أدى إلى تصاعد أزمة شاملة وخائفة امتدت في كافة لواحي الحياة ، وقادت الوطن بأسره إلى مأزق بلا مخرج وتوج الأمر جميعا بحادث المنصة في السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

أقول .. لا أحد يعتقد أن بإمكان بلدنا أن يتخطى حاجز الأزمة المتعددة الجوانب بينما يستمر في ممارسة نفس السياسات التي كانت مطبقة فيما قبل أكتوبر الماضي .

وكل عقل يزن الأمور بلا تحيز ، ويستهدف مصلحة الوطن والشعب يدرك أنه لا بد من تغيير . وكالعادة فما أن ينطلق «الشعار» حتى يسارع الجميع بترديده ، أحيانا باقتناع ، وأحيانا في مواكبة للموج ، وأحيانا ثالثة رغبة في اعتلاء الموج . لكننا نريد أن نكون حسني النية . ولا نريد أن نصادر حق أحد في القول حتى ولو قال عكس ما فعل أو ردد في الماضي ، ليس لأننا ضد التحاسب وإنما لأننا نريد للمركب أن تطفو ، ونريد وبالفعل أن نبدأ صفحة جديدة بشرط أن تخلص النوايا وأن يتلمس الجميع مصلحة الوطن أولاً وأخيراً .

لا أحد ينكر أن مصر تمر بأزمة . وأزمة شاملة وخائفة . وأن هذه الازمة لم تهبط من السماء وإنما هي من صنع البعض ، ونتيجة لسلسلة من الممارسات التي طالما حذرنا منها وحذرنا من نتائجها الخطيرة ، وثالثا ما نالنا من جراء هذا التحذير . لكننا وكما احتملنا قسوة البعض ازاء كلمة صدق ، وتحملنا في صبر وإيمان عسف القوة وسطوة التحكم ، نحاول الآن أن ننسج من تجربة الماضي المريعة شعاعاً من الضوء ينير لمصر طريقها .

ولأن الأزمة هي نتيجة لممارسات محددة فإنها لن تنتهي بمجرد الكلمات ، ولا بصب اللعنات على الماضي ، أو التنصل منه ، وإنما ستنتهي الأزمة بممارسات مضادة تصحح ما هو معوج من مسار .
ولسنا ننكر أن ثمة جديدا .

أقول إن ثمة مناخاً جديداً . وهو ليس — في اعتقادنا — سوى بدايات متواضعة لما تتطلع إليه جماهيرنا من تغيير شامل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية . تغيير يعتبر وبحق بداية حياة جديدة وليس مجرد استمرار معدل لما كان .

ولكى لانتهم بالتفلسف أو بالتلاعب بالالفاظ فلسوف أحاول أن أورد بعضاً من الأمثلة توضح الفارق بين المناخ الجديد والتغيير المنشود .

.. ولتلفت معا في مناحي الحياة لنلتقط من جوانبها بعضاً من التماذج لعلها تسهم في الإفصاح عما نقصد .. فالعلاقة بين السلطة والمعارضة تعيش مناخاً جديداً . الرئيس حسني مبارك فتح صفحة جديدة في العلاقة مع المعارضة دعاها لجلسات نقاش ، أسمعها واستمع لها ، كل ذلك مناخ جديد ، لكنه لا يحقق لاطموح المعارضة ولاطموح الوطن . فلم يزل أمامنا طريق طويل حتى يتحقق للمعارضة حقها المفروض دستورياً والمفروض حضارياً في أن تمارس دورها الإيجابي في القول والفعل ، وأن تمتلك إمكانات هذا القول والفعل ، وأن تتضاءل حساسيات السلطة ازاء تحركات المعارضة وتتضاءل معها ما يثرتب على هذه الحساسيات من ردود أفعال .

وبناء على قرار من الرئيس مبارك عادت جريدة (الشعب) المعارضة للصدور
وها هي (الأهالي) بين أيديكم .. ولكن — ولتعذروني إذ تتكاثر « ولكن » هذا
من حقي ومن حق المواطن المهتم بشئون وطنه أن يطمئن إلى قدرة صحف المعارضة
على التحرك الحر في مساحة رحبة متاحة أمامها دون تدمير أو تمليل ازاء ما تقول
 طالما التزمت صالح الوطن والشعب . ومن حقي ومن حق القارىء أن يمتلك
ضمانات وليس مجرد وعود . واعذروني إذ الخ فالوعود تبقى مرتبطة بإرادة افراد أو
برضاء افراد أما الضمانات فهي تكفل لنا ضوابط تحمي صحافة المعارضة من هذه
الغضبة أو تلك . ولعل في هذه الضوابط خيرا لنا جميعا ليس لأنها تحمينا من لحظة
غضب وإنما لأنها تحمي حتى الحكم من قرار قد يتخذ في لحظة الغضب هذه ..

والكثير من المعتقلين افرج عنهم . ولكن قانون الطوارئ يبقى . ولسنا نرفض
بالقطع منح ضمانات ضد الارهاب فلقد وقفنا ولم نزل ضد الحوار بالعنف
والقنابل . ولكننا نتساءل أليس في القانون العام مايكفي من ضوابط رادعة . أما
أن تظل حالة الطوارئ مشرعة ضد الجميع .. وتظل مستخدمة ضد كافة
الاطراف أيضا — فلم يزل كثيرون من المعتقلين السياسيين ممن لم توجه لهم أو تقم
حوالهم شبهة اللجوء للارهاب .. لم يزالوا رهن الاعتقال — فهذا أمر لا يتفق مع
المنطق المطروح .

.. وبرغم هذا المناخ الجديد — وتديلا على أنه غير كاف — نجد أن البعض
يتجاسر فيعود وبأقصى سرعة إلى ممارسات الماضي التي استخدمت التشريع المتعجل
اداة لفرض المزيد من القيود .. ولناخذ كمثال مشروع قانون المحاماة الجديد الذي
يحاول أن يتدخل بسلطة التشريع لفرض ارادة أحادية على ثلاثين ألفا من حماة
القانون والمدافعين عنه ، فيهلر « بالقانون » حقهم البسيط في تكوين تجمعهم
النقابي وفق ارادتهم الحرة ودون تدخل من ارادة خارجية عنهم ..

فإذا ما توجهنا إلى ناحية اخرى من نواحي الحياة .. حيث الأزمة الاقتصادية
الطاحنة تستبد بملايين المواطنين وتحرّمهم من أبسط مستلزمات الانسان ، نجد

الدعوة للمؤتمر الاقتصادي . ولعله من المفيد أن تتلاقى آراء عدة ، ومتباينة بحثاً عن مخرج من هذا المأزق ، ولعل بعض الانجباية قد أطلت من خلال اشراك عدد من المعارضين في هذا المؤتمر والاستماع إلى آرائهم وانتقاداتهم .. لكس ذلك المناخ يحتاج إلى خطى عملية تختط الطريق الصحيح الذي يكفل الخروج بالوطن من أزمتة الاقتصادية في إطار تخطيط شامل يلعب فيه القطاع العام دوراً قيادياً وحمايه الانتاج المحلي خاصا كان أو عاما من خطر المنافسة الاجنبية غير المشروعة وتحرير الجهاز المصري من التأثير الصار للبنوك الاحنية ومحاصرة الانشطة الطفيلية .. وبدون اجراءات كهذه تبقى الأزمة وتبقى نتائجها المدمرة . ويصبح المؤتمر فكرة وقرارات مجرد صوت بغير صدى .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإننا نسوق كمثال نحتاج إلى وقفة ، ذلك الموقف الصامت الذي اخذته أجهزة الاعلام كافة من مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في الأيام الماضية في الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع . بل ونعدي الأمر إلى شن حملات ضد المؤتمر دون أن يعرف أحد ماذا دار فيه .

إن مقارنة سريعة بين الضجة الاعلامية الصاخبة للمؤتمر الاقتصادي الذي نظمته الحكومة والتجاهل التام لمؤتمر الاقتصاديين المصريين ليوضح لنا أن المناخ الجديد لم تلمس نسماته بعد أجهزة الاعلام .. ويبقى الفارق .. الواضح . فالاعلام مكرس باتجاه وحيد . وليس بإمكانه أن يغير من طبيعته بمجرد نسمات مناخ جديد وإنما بتغيير يشمل الاطر والتوجهات والكوادر والعقلية وفوق هذا وذاك يكفل حرية اتخاذ الموقف والقرار للعاملين فيه دون خوف . ولنأت إلى مجال آخر .. وأخير في هذا المقال .

لقد أكد الرئيس حسني مبارك في أكثر من خطاب تمسك مصر أو بالدقة عودة مصر إلى مسار عدم الانحياز وأصراره على عدم قبول حل لا يقبله الفلسطينيون ومثل هذه التصريحات المتكررة خلقت مناخاً مريباً لكن سحياً قائمة لا تلبث أن تزاخم هذا المناخ .. مثل تلك التصريحات عن أمن الخليج . ولقد يكون مفيداً أن نهتم بأمن الخليج ولكن دون أن نتجاهل القضية الرئيسية والعدو الرئيسي دون أن

نستدرج إلى البحث عن أعداء وهميين بينا القنابل تتساقط بالفعل فوق رؤوس
الشعبين اللبناني والفلسطيني .. وهما أيضا شعبان عريان وشقيقان .

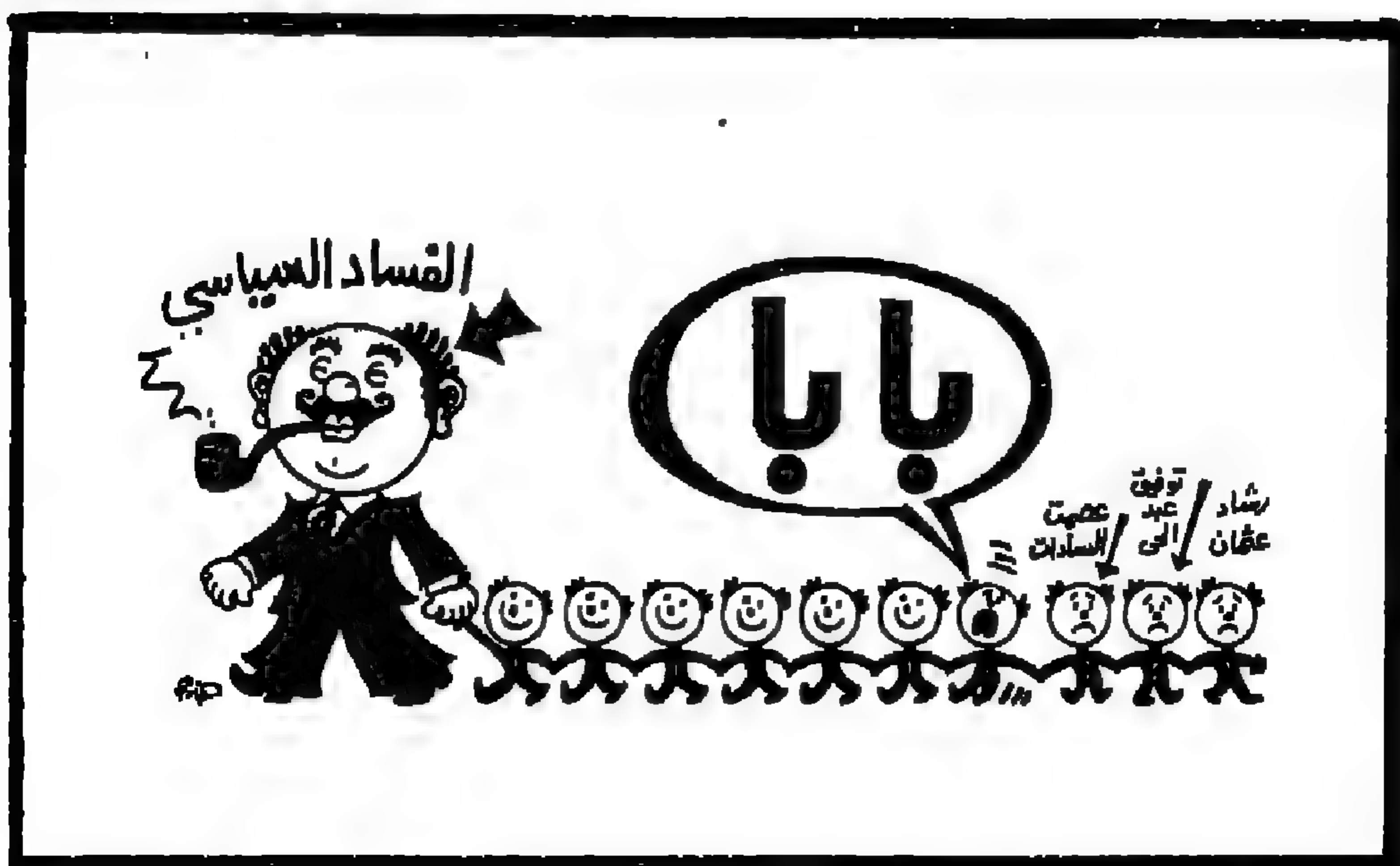
واكتفي بما سبق من أمثلة .

وباختصار فإن أصحاب المصلحة في التغيير يتعين اشراكهم في تحقيقه ، وبهم
وخدمهم يصحح التوازن لصالح عملية التغيير . وليس بالامكان اشراك الجماهير
دون منحها حرية الحركة المنظمة ورفع القيود التي تراكمت فوق صدرها .

.. أخيرا أكرر ولنكرر معا دون ملل أن الأزمة الطاحنة لم تهبط علينا من السماء
بل هي ثمرة مريرة لسياسات وممارسات أشد مرارة .

ولكى نخلص أعناقنا من الأزمة الخائفة يتعين علينا أن نغير وبشجاعة تلك
الممارسات والمناهج .. ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ .
صدق الله العظيم

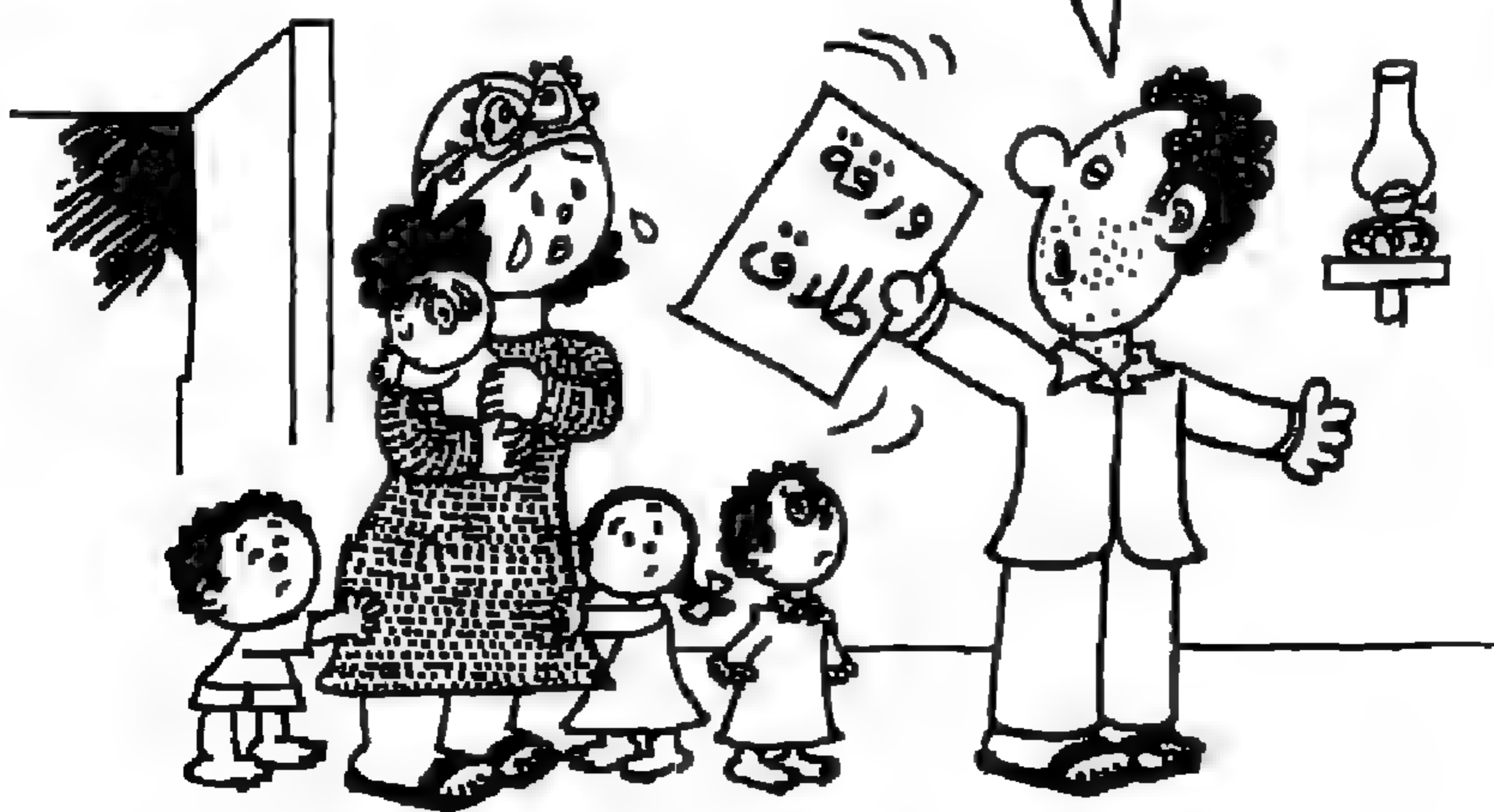
١٩٨٢/٥/١٩



تصدق لاني كنت فاهم ان جنوب أفريقيا بس
هي اللي بتحكمها «الاقليه البيضاء» ؟!



لاني عارفه ان «اسره صغيره تساوي حياه افضل» عشان كده
قررت اعيش في اسره صغيره جداً مكنه من نفسي وبس !



جزء

ملاحظات أولية على خطاب مبارك

□ افتتاحيه □

في خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بمرور ٣٠ عاماً على الثورة اشارات للقضية الفلسطينية وللغزو الاسرائيلي للبنان تستحق التنويه . فيحمل الخطاب ادانة واضحة لاسرائيل ، ولستوليتها في حصار بيروت . ويرفض كل محاولة لتقسيم لبنان . ويتمسك بأن القضية ليست قضية بيروت ، بل إيجاد حل لقضية فلسطين في كل أبعادها ، والاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره .

إلا أن الخطاب قد أورد مقدمات في موضوعات متعددة لم يرتب عليها نتائجها المنطقية والضرورية .

فإذا صح أن الأمن الداخلي « يدعو إلى الاطمئنان » ، فلم يعد هناك ما يبرر استمرار الاحكام العرفيه ، وكان قد تقرر أصلاً أن تستمر عاماً واحداً . وأوشك هذا العام على الانتهاء . وآن الأوان أن تفصح الدولة عن الترتيبات التي تجريها لانهاء هذا الاجراء الاستثنائي ، وتصفية قضية المعتقلات والمعتقلين .

إن إزالة كل قيد على الحريات العامة ليست ضرورة ليستقيم قول الدولة بأنها تتمسك بالديموقراطية وتعمل على تأكيدها ، بل هي شرط تحقيق الاهداف المعلنه بالخطاب في مجال الاقتصاد ، وبخاصة الدعوة إلى زيادة الانتاج ومشاركة الشعب في المراقبة على الاسعار .

وإذا صح أن النهوض بالاقتصاد المصري يحتاج إلى زيادة الانتاج ، والاخذ من القادر لاعطاء غير القادر ، وهو صحيح قطعاً ، فليس من الممكن أن تستمر أنظمة الاستيراد على ما هي عليه ، ولا أن يستمر الانفتاح الاقتصادي دون ضبط أو تحديد . فحتى الآن ، لا يمكن القول بأن الحكومة قد انجزت نتائج ملموسة في ملاحقه أوجه الفساد التي أصبحت تزكم الانوف ، ولا في كشف ومحاصرة أوجه النشاط الطفيلي . وهذا شرط لاغنى عنه حتى تثق الجماهير بأن الدعوة إلى زيادة الانتاج تتسم فعلاً بالجدية .

وإذا صح أن مصر تلتزم بسياسة عدم الانحياز ، فلا يجوز أن تشوبها شبهة الانحياز للدولة عظمى ، أو لطرف ضد آخر في النزاعات الاقليمية ، فليس هناك ما يحسم بأن موقف الادارة الاميركية من القضايا المثتبة بالمنطقة موقف ايجابي يدعو إلى « الأمل والرجاء في المستقبل » . بل تعدد الأدلة والشواهد على انحياز أميركا انحيازاً مخجلاً إلى جانب العدوان الاسرائيلي ، وضد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وليس حاسماً في الخطاب الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، كما لم يرد به ذكر عن قضية القدس ودعاوي إسرائيل بشأنها . وليس محسوماً أن مايجري في الصومال تهديد خارجي لتقف مصر دون تردد إلى جانب الحكومة الصومالية . ولاشك أن غزو إيران للعراق مرفوض تماماً كما كان احتلال العراق لأراضي إيران مرفوضاً . وليس من الممكن التوصل إلى تسوية في هذا النزاع ما لم يكن موقف الدول العربية — ومصر من أهمها — واضحاً في تأكيد الحقوق والمصالح المشروعة لكل من الطرفين .

«الاهالي»

الافتتاحية ٢٨ / ٧ / ١٩٨٢

الدعم ليس تهمته

د . عثمان محمد عثمان

ثلاثة أسباب إضافية تدعو للاهتمام بالجانب الاقتصادي في حديث الرئيس مبارك بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو :

الأول : من الواضح أن المشكلة الاقتصادية تحتل مكانا بارزا في أولويات العمل .. وبغض النظر عن الاختلاف حول اعتبار قضايا الديمقراطية والحريات أو القضية الاقتصادية هي الأولى بالاهتمام ، فإن تركيز الرئيس على المشكلة الاقتصادية يعني أنها ستكون موضع اهتمام الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم وأن الفترة القادمة ربما تشهد العديد من السياسات والاجراءات الاقتصادية .

الثاني : أن الرئيس أكد من جديد على مبدأ هام في مواجهة المشكلة الاقتصادية حين قال إن المهم أن نتعرف على الأوضاع بصدق وأمانة ودون تزيف أو مبالغة وبعد ذلك نطرحها على بساط البحث بأسلوب علمي وبروح المشاركة الكاملة من جميع أبناء الشعب لأن البلد بلدنا جميعاً ..

الثالث : وهو الأهم أنه للمرة الأولى يتكلم رئيس الجمهورية بالتفصيل عن المشكلة الاقتصادية كما يراها ، بل إنه خرج عن النص المكتوب بما يوحي باقتناعه بهذه الرؤية .

خطر ان محتملان

وأول ما يلفت النظر في عرض الرئيس للمشكلة الاقتصادية وأبعادها ، أنه اظهر تأثيرا شديدا بوجهة نظر الحكومة الحالية وسياساتها . وربما لم يكن الأمر مستغربا أو أن رئيس الجمهورية كان رئيسا للحكومة أيضا ، وهو ما كان يحدث في بعض الفترات في مصر ومالا نرجوه أن يقع ثانية ، أو أن السياسة الاقتصادية للحكومة تحظى بالقبول العام والاجماع من كافة فئات الشعب وهو مالا نعتقده ومن حق الرئيس بطبيعة الحال أن يطرح ما يراه من آراء وأفكار حول المسألة الاقتصادية ، ولكن انخيازه في الرأي المعلن لسياسة الحكومة واجراءاتها بل وآراء رجالها ومستشاريها ينطوي على خطرين :

- (١) أنه يعطي لهذه السياسة ووجهة النظر شرعية أبعد مدى مما تحوزه الحكومة كسلطة تنفيذية ، تستمدتها من شرعية الرئاسة في مواجهة السلطات الأخرى .
- (٢) أنه حينما تتغير الحكومة — لأي سبب — فقد لا يكون ممكنا مراجعة السياسة الاقتصادية مالم نتأكد من التوجيهات الجديدة لرئيس الجمهورية . الأمر الذي يعرقل صياغة السياسة الحكومية ويلقي بعبء على الرئيس هو في حل منه .

المسئولية الاجتماعية للدولة

وهناك جوانب كثيرة في عرض رئيس الجمهورية للمشكلة الاقتصادية تستحق المناقشة . ولكننا سنشير إلى بعض الملاحظات العامة التي تتعلق بما أطلق عليه الحقائق الأساسية التي اعتبرها مبارك ضرورية لسلامة التقييم وللخروج من التجربة بالدروس المستفادة .

○ هناك تأكيد على أن الدولة ملتزمة بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب وضع الأسس الكفيلة بتطوير القطاع العام ورفع مستوى الاداء فيه . والأمر الايجابي الهام هو أنه في مواجهة مسلك القطاع الخاص الذي مازال — حسب كلام رئيس الجمهورية — يتسم بالاحجام والتردد أكد الرئيس على حق الدولة بل من واجبها أن

تفرق بين النشاط الانتاجي الذي يعود بالفائدة على الافراد والجماعات وبين العمل التجاري البحت الذي تقتصر فائدته على فئة محدودة . وفي تقديرنا فإنه إذا كان على الحكومة أن تستوحي توجيهات رئيس الجمهورية ومصالح البلاد العليا والفئات الشعبية الواسعة ، فلا بد من ترجمة ذلك إلى قوانين واجراءات تستهدف تشجيع القطاع الخاص الوطني المنتج والقضاء على الأنشطة الطفيلية المستغلة .

○ لاندري لماذا الضيق بالتزام الدولة بمسئولياتها الاجتماعية ؟ ولمصلحة من ؟
فليس صحيحا على الاطلاق أن مواجهة المشكلة الاقتصادية كان يمكن أن تكون أهون وأيسر ما لم يكن هناك بعد اجتماعي لمسئولية الدولة ، بحجة أن التخلي عن هذه المسئولية يمكن من تطبيق الحلول التي تتفق مع النظريات الاقتصادية بصرف النظر عن تكلفتها الاجتماعية والاعباء التي تترتب على الجماهير . وربما توجد مثل هذه النظريات في الكتب . ولكننا لانعرف بلدا يطبق « نظرية اقتصادية » تتجاهل التكلفة الاجتماعية للحلول التي تقترحها . وفي مصر فإن تاريخ المسئولية الاجتماعية للدولة طويل ، ولكنه في ظل ثورة يوليو كان أحد المكاسب التي ناضل من أجلها الشعب وحققها الثورة . ولا يمكن فصل هذه المسئولية عن حق الدولة في الحصول على موارد المجتمع من إيرادات القناة والبتروول وفائض شركات القطاع العام أن الدولة تقوم نيابة عن المجتمع بتحصيل هذه الموارد لانفاقها في أوجه النفع العام وأولها تحسين مستوى معيشة غالبية الشعب .

والقول بأن تخلي الدولة عن بعض مسئولياتها الاجتماعية يخفف عبء المشكلة الاقتصادية قد يدفع الحكومة — يوما — إلى القول ولماذا لا نأخذ بالايسر و ١٨ و ١٩ يناير ليست عقدة أمام الحكومة المصرية الحالية أو القادمة ولكنها مثال لاختلال التوازن بين الحق والمسئولية التي على الدولة أن تتحملها .

المطلوب : عدالة توزيع الاعباء

○ وترتبط بهذه النقطة قضية الدعم . فعلى الرغم من أن الحكومة ورئيس الجمهورية يؤكدون على عدم الغاء الدعم في الموازنة الحالية ، إلا أن الافاضة في

بيان تطور أرقام الدعم وربطه بعجز ميزانية الحكومة بحمل في طياته الاستهجان
اعتباره عبثا ثقبلا يتوجب التخلص منه . كما يوحي بأن صميم المشكلة الاقتصادية
هو هذا العجز الذي يرجع إلى الدعم . وكلا الأمرين غير مبرر . فكما قال الرئيس
مبارك : « هل بقية الشعب الـ ٤٠ مليون قادر أنه يشتري رغيف العيش بـ ٤
صاغ . مش ممكن » .

وأشارة رئيس الجمهورية إلى الاقتراح بإلغاء الدعم وإلى خطورة عجز الموازنة
شجع انصار هذه الآراء بإعادة طرحها على الرأي العام مع تدعيمها بالإيجاء بتفهم
الرئيس لوجهة نظرهم وربما تأييدها . فعلى الفور خرجت جمهورية الخميس وأهram
الجمعة الماضيين تطالبان بإلغاء الدعم ، وليقول الاستاذ إبراهيم نافع . إن كل هذه
الأموال تذهب إلى « بالوعة » الدعم التي تلتهم الإيرادات ويؤكد على أن دعم الحيز
يستنزف أموال قناة السويس والبترول ويؤثر على جهود التنمية (كذا ١١) ولا
نذري لماذا لانقول بأن الدعم تم تغطيته بالضرائب التي لايزال يدفع معظمها
الكادحين ، وأن حصيلة الضرائب على الدخول المرتفعة يجب أن تزيد لتواجه
نفقات الدولة في الأغراض المختلفة أن هذه المقارنة وحدها هي المفهومه اقتصاديا
والمطلوبة اجتماعيا ولا نريد هنا أن نناقش بالتفصيل مسألة الدعم . ولكننا كنا
نتوقع — ولازلنا نطالب . أن يطلب رئيس الجمهورية — من الحكومة أن تضع
من السياسات ما يكفل عدالة توزيع الأعباء العامة ، ورفع الدعم عن أمثال ممن
صرخوا — فيما يبدو — أمام الرئيس بأنهم يقدررون على دفع ٤ قروش وأكثر في
الرغيف ، وفرض الضرائب على من يحققون الأرباح الطائلة . وما يحقق زيادة
الانتاج الوطني للقطاع العام الذي لازال يواجه القيود والمعوقات .

التنمية المستقلة : هي الهدف

○ وقد لاتفوت ملاحظة أساسية طرحتها إشارة رئيس الجمهورية إلى حجم
الديون الخارجية المتضخم . أن هذا الخطاب جاء في مناسبة الاحتفال بالذكرى
الثورة التي كان أبرز مآضلت من أجله هو تحقيق الاستقلال . الاقتصادي .

وليس فقط تزايد حجم الديون مما يهدد هذا الاستقلال ، ولكن قضية التنمية بأسرها يجب أن تتوجه إلى التخلص من التبعية للاقتصاد العالمي وبناء الاقتصاد الوطني المستقل (ولا نقصد المنعزل) وبقدر ما لم يكن ذلك مستحيلا في ظل ثورة يوليو فإنه ليس مجرد حلم لاستعادة الثورة مسيرتها . وسيبقى اصلاح المسار الاقتصادي أو زيادة الانتاج والانتاجية .. أو غيره مجرد سياسات جزئية مبتورة ما لم تستهدف تحقيق التنمية المستقلة . وذلك هو الدرس الاساسي لتجربة ثورة يوليو .

٤ أغسطس ١٩٨٢





أمريكا . . أم أصحاب القضية ؟

□ الفتاحية □

في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بالخرطوم الرئيس حسني مبارك مع الرئيس السوداني جعفر نميري ، في طريق عودته في الزيارة (الخاصة) التي قام بها (لقابوس) .. فاجأ رئيس الجمهورية الجميع بتصريح قال فيه .. ومن غير أميركا لا تحمل القضية وأن الرئيس السادات كان يقول إن ٩٩ في المائة من أوراق القضية في يد أميركا . وأنا أقول إنها الآن مائة في المائة .. !! معلنا بذلك التمسك بتلك المقولة التي تجسد السياسة التي قادت من خلال حكم السادات إلى الكارثة العربية التي نعيشها اليوم .

ومصدر المفاجأة في هذا التصريح ، إنه يأتي مخيبا لآمال تفتحت لدى البعض من ممارسة مختلفة للسياسات الخارجية المصرية ، نتيجة لبعض التصريحات والمواقف خلال الأسابيع الأخيرة خاصة من الرئيس حسني مبارك . والاشد غرابة ، أن يعلن مثل هذا الكلام في الوقت الذي تمارس أميركا دورها المعادي للأمة العربية .

ويتجاهل التصريح تماما القوة صاحبة القدرة على حل المشكلة ، وهي شعوب (وحكومات) المنطقة ، فهي صاحبة المصلحة والمسئولية والدور الأساسي وإنكار ذلك نظريا وعمليا ، واعطاء أميركا ١٠٠٪ من أوراق القضية ، يعني أننا لسنا في حاجة إلى موقف عربي موحد أو تحرك دولي مساند لحقوقنا ، وليس لنا دور أو مسئولية.. ولكن ما نملكه هو التعامل من خلال أميركا والقبول بالشروط والحلول الاميركية ، التي خبرناها وعرفناها جيدا .. ونتيجتها الوحيدة الخضوع لواشنطن بلا قيد أو شرط ومن ثم الخضوع لحليفها الاستراتيجية إسرائيل .

والتصريح يتناقض مع القول بسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تقول الحكومة والرئيس إنها حجر الزاوية في سياستنا الخارجية ومما يؤكد الخروج على هذه السياسة الرحلة التي أعلن عن اعتزام الرئيس خلالها زيارة ٨ من دول العالم . فالزيارة تتجاهل الهند أكبر وأهم دول عدم الانحياز في اسيا . وتتجاهل ايضا الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية باعتبارهم نصف العالم .

لقد قال الرئيس مبارك في نفس المؤتمر الصحفي إن أعداءنا لا يريدون للأمة العربية أن تتوحد . ولم يسم هؤلاء الأعداء . ومن جانبنا فنحن نعرف استنادا إلى التجربة التاريخية والواقع الذي نعيشه الآن أن أعداءنا هم أميركا وإسرائيل والصهيونية . ومن حقنا أن نطالب رئيس الجمهورية أن يحدد من هم هؤلاء الأعداء من وجهة نظره لنعرف معا .. هل ١٠٠٪ من أوراق الحل في يد أميركا بالفعل .. أم أن ١٠٠٪ من مسئولية العدوان ومشاكل أمتنا وشعبنا يقع على عاتق أميركا ؟

الاهالي

الافتتاحية ١٨ أغسطس ١٩٨٢

خطاب مفتوح إلى الرئيس مبارك :

دكتاتورية الأقلية . . وديمقراطية الأغلبية

خالد محي الدين

منذ ما يقرب من عام انتخب حسني مبارك رئيساً للجمهورية ورغم نقاط الخلاف — بدرجات متفاوتة — بينه وبين المعارضة ، فقد اتفقت أطرافها المختلفة على وجود أساس للحوار والاتفاق مع الرئيس ، حول قضية الديمقراطية .

كان درس ٦ أكتوبر — والمفروض أن الجميع قد وعاه حاكماً ومحكوماً — قاطعاً في تأكيد فساد استناد الحاكم للأوضاع والقوانين غير الديمقراطية ، واعتماده على استقرار مزعوم للحكم ، لحمته وسداه أجهزة القمع والتصنت والسجون والمعتقلات والقوانين المقيدة للحريات ، ومصادرة الصحف والآراء المعارضة وحصار الأحزاب الشرعية ..

كذلك فقد بدأ الرئيس حسني مبارك ممارسته لمسؤولياته كرئيس للجمهورية بعدد من القرارات والاجراءات رجحت هذا الفهم . منها على سبيل المثال ، قرارات الافراج عن المعتقلين طبقا لاجراءات سبتمبر ٨١ غير الدستورية ،

والإفراجات المتوالية عن المعتقلين طبقا لقانون الطوارئ واستخدام لغة جديدة
الحوار مع المعارضة تسعى للتشاور والحوار بدلا من الاتهامات المتكررة بالخ
والعمالة والاحاد ، وصدور قرارات بعودة غالبية أساتذة الجامعات والصحف
الذين نقلوا في حملة سبتمبر إلى أعمالهم ، ورفع الحظر عن صدور صح
الأحزاب المعارضة ، وصدور الشعب والأهالي بالفعل ..

ورغم وجود مواقف أخرى تتناقض مع هذه الممارسات ، فإن المناخ بص
عامة جعل المعارضة تعتقد أن هناك امكانية لحوار صحي حول قضية الديمقراطية
. وبينها وبين مؤسسة الرئاسة .. كمدخل للتغيير الشامل الذي تفرضه الأز
الطاحنة التي تمسك بخناق المجتمع .

وحددت المعارضة المصرية ، ومن بينها التجمع ، مجموعة من المطالب
للوصول إلى تحقيق الحد الأدنى للحياة الديمقراطية في مصر ، من أهمها :

○ الغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات .

○ الإفراج عن المعتقلين « قدامى و جدد » ووقف حملات القبض البوليسية ال
تشع بغطاء واه من القانون .

○ الغاء العزل السياسي واسقاط كل القضايا السياسية قبل ٦ اكتوبر
١٩٨١ ، وحفظ كافة التحقيقات في القضايا السياسية والغاء كافة الاحك
الصادرة من محاكم استثنائية قبل ذلك التاريخ .

○ تحقيق استقلال حقيقي للقضاء بالغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية وم
حصانه القضاء إلى النيابة العامة .

○ الغاء قانون الأحزاب وإقرار حق كل القوى السياسية والطبقات في إقام
أحزابها المستقلة دون قيد أو شرط عدا تلك التي تقوم على التمييز العنصري أو
الارهاب المسلح .

○ اقرار حق المواطنين في اعتناق الافكار والتعبير عنها ، والانتماء للأحزاب وحق الاجتماع والتظاهر والاضراب السلمي .

○ وضع القوانين والقواعد الكفيلة برفع يد الادارة عن الانتخابات العامة لوقف التدخل والتزوير .

○ اعادة تنظيم الصحافة وأجهزة الاعلام ، بما يضمن حقوقا متساوية في النشر لكل الاحزاب والآراء بالصحف القائمة والاذاعة والتليفزيون وحق كل الأحزاب في اصدار صحفها ، مع الغاء كافة أشكال الرقابة المباشرة المقنعة .

○ إعادة مجلس نقابة المحامين الشرعي لممارسة مسئولياته وتأكيد ضمانات وحرية واستقلال الحركة النقابية عماليه ومهنية .

وتحركت قوى المعارضة في نطاق الشرعية القانونية القائمة ، وهي شرعية تكبلها القيود والقوانين المقيدة للحريات وغير الدستورية ، لفتح حوار حول هذه المطالب وكسب الرأي العام لها . ومحاولة تحقيقها في الواقع .

وكنا ندرك من البداية صعوبة معركة الديمقراطية ، ومدى عنف وشراسة القوى التي لا تريد لمصر أى قدر من الديمقراطية والحرية .

وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تحركا سافرا من القوى المعادية للديمقراطية في الحكومة والحزب الوطني «الديمقراطي» وصحفهم .

○ فزيفت في وضع النهار الانتخابات العامة في تلبانة ومينا البصل ، واستخدم العنف لغرض مرشح الحزب الوطني على جماهير الناخبين .

○ وأصرت الحكومة على أن تحكم بالاحكام العرفية (العسكرية) ، عن طريق الاعلان عن الاتجاه إلى مد العمل بحالة الطوارئ التي تنتهي مدتها في ٧ أكتوبر القادم .

○ وبدأت الجوقة المعروفة حملتها ضد المعارضة وضد حزب التجمع بالذات ، تهم وتهدد وتلوح بمذبحة الديمقراطية في سبتمبر ١٩٨١ . واتهمنا في هذه الحملة ..

« بالرخص والاسترزاق » وأنا « بلا قومية ولا دين ولا وطن » وأنا « نفعيون
وشرهبون ومنحلون ورجس ونجاسة » !!

ورغم خطورة هذا التحرك وبشاعته .. فهو أمر مفهوم ومتوقع من قوى
اعتادت ظلام الدكتاتورية ، وارتكاب كل شيء وأى شيء بلا حساب ولا
عقاب .. قوى تعرف أن الديمقراطية نور ساطع يزيح الستار الذي أخفى ما ارتكبه
في حق هذا الوطن وأهله . فأصحاب المصالح غير المشروعة والمكاسب الطفيلية
والسلطات المطلقة والمطلبون والمزمرن للحاكم أى حاكم ، لابد أن يدافعوا عن
أنفسهم ولو بالعنف .

ولكن ما يستحق التوقف أمامه طويلا وما يثير قلق كل القوى الوطنية الحريصة
على التقدم على طريق الديمقراطية والتحضر وحقوق الانسان .. هو ما فاجأنا به
السيد رئيس الجمهورية في خطابه الأخير ختاماً لجلسات المؤتمر الثالث للحزب
الوطني الديمقراطي .

فلأول مرة منذ تحمل المسؤولية ، يتناول الرئيس حسني مبارك قضية الديمقراطية
بمنهج ولغة تعيد للاذهان صورة عشناها في سبتمبر ٨١ وما قبله .

ومن حقنا ، بل ومن واجبنا ، أن نطرح على الجميع .. قوى المعارضة والحزب
الحاكم ورئاسة الدولة .. رأينا في هذا الجديد الذي يوشك أن يمسك بخناقنا جميعا .

○ ○ لقد اتهم رئيس الجمهورية المعارضة بأنها تسعى إلى فرض الرأي على
الآخرين حسب الهوى والغرض . وأن تلك هي أعتى صور الدكتاتورية ..
دكتاتورية الأقلية « الجائرة الباغية » !!

وليسمح لنا السيد رئيس الجمهورية أن نتساءل ، كيف تمارس الأقلية
دكتاتوريتها ؟ نعم العالم كله يعرف دكتاتورية الأقلية عندما تحتكر أقلية سياسية أو
اجتماعية أو طائفية السلطة ، فتسخر أجهزة الدولة واعلامها وأجهزة القمع فيها
لمصلحتها وضد الأغلبية الشعبية لتفرض رأيها وتحقق مصالحها الخاصة . ولكن
كيف تستطيع أقلية معارضة — ولتجاوز مؤقتا عن مدى صحة وصف المعارضة

في مصر بالاقلية والحكومة بالاغلبية ، وكيف صنعت هذه الاغلبية كيف تستطيع
الأغلبية أن تفرض رأيها وتمارس الدكتاتورية في مواجهة حزب يحتكر الحكومة
ومجلس الشعب والمجالس المحلية والخدمات والجيش والشرطة والصحافة والاذاعة
والتلفزيون .

وهل التعبير بالرأى في صحف المعارضة وعدد صفحاتها مجتمعة لايزيد أسبوعيا
على ٢٦ صفحة ، بينما يتجاوز عدد صفحات الصحف الحكومية أسبوعيا ٣٠٠
صفحة غير المجلات الاسبوعية والاذاعة والتلفزيون .. هو دكتاتورية الاقلية ١٩ .

ولنفترض جدلا أن مايكتب في بعض صحف المعارضة « بعيد عن الموضوعية
ويتسم بالتهويل والمبالغة في تصيد الأخطاء واهدار التوازن بين الإيجابيات
والسلبيات واختلاق الحملات في موضوعات ليست واردة في الوعي الشعبي
العام » وهي اتهامات غير صحيحة اطلاقا ..

فهل الشعب المصري الذي تحاصره أجهزة الاعلام الحكومية ، عاجز عن
اكتشاف الحقيقة والاعراض عن هؤلاء البعيدين عن الموضوعية وليس لهم من
سلاح إلا الكلمة .. أم أن شعب مصر لازال قاصرا غير رشيد ويحتاج إلى أوصياء
عليه ١٩

○ ويتهمنا الرئيس حسني مبارك بأن النقد تحول على يد المعارضة إلى « مهاترة
وافتراء وقلب للحقائق وتزييف للأوضاع » .

ونحن لانفترض أن الرئيس يقرأ كل مايكتب في صحف المعارضة أو صحف
التأييد . فلا مسئولياته ولا وقته يسمح بمثل هذه المتابعة الدقيقة للصحافة ، ولكن
يبدو أن بعض المسؤولين عن وضع الحقائق أمام رئيس الدولة يفتقرون إلى الدقة أو
يحكمهم الغرض .

فلم تنشر صحف المعارضة بصفة عامة ، والأهالي بصفة خاصة مايمكن تحت
أى منطلق كان أن يندرج في نطاق المهاترات والافتراء وقلب الحقائق وتزييف
الأوضاع . ومن باب أولى لم يصدر عن الحزب بيان أو موقف يمكن أن تنطبق عليه
هذه الأوصاف .

وأرجو من الذين ينقلون إلى رئيس الدولة هذه التقارير غير الصحيحة ، تطلو.
أو بحكم عملهم ، أن يتفضلوا علينا بأدلة لما يدعون . وقد سبق أن اتهمت الأهالي
في عام ١٩٧٨ بما هو أبشع من ذلك ، وصودرت ١١ مرة متتالية ، ثم مضى
الأيام فإذا بالذين اتهموا الأهالي ، يجدون أنفسهم مضطرين إلى تبني الكثير مما قال
عام ١٩٧٨ .

ومع ذلك وحتى إذا افترضنا جدلا أن هناك ممارسة من هذا النوع هنا
هناك . فصحافة السلطة رسمية وحزبية قادرة على دحضها . والقوانين القائمة
مصر والخاصة بالصحافة والنشر ، وهي قوانين لا مثيل لها في أى بلد في العالم كفي
بالامساك بتلابيب الفاعلين .. وهناك في قانون نقابة الصحفيين وقانون تنظا
الصحافة وقانون العقوبات والطوارئ وما سمي بقانون حماية الجبهة الداخا
وقانون حماية القيم من العيب وقانون المطبوعات أكثر من ٤٠ مادة تعاق
الصحفي ، بدءا من الانذار والمنع من مزاولة المهنة والشطب من الجدول ، وصو
إلى الحبس والسجن .

○ ويقول رئيس الجمهورية إننا نتحدث عن المشاكل والمعوقات دون
نكلف أنفسنا مشقة البحث عن الحلول وعناء التفكير في البدائل والخيارات
وليسمع لي السيد الرئيس أن ألفت نظره والمواطنين معنا ، إلى أن برنامج حز
«التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» الصادر في إبريل ١٩٨٠ يتضمن أطارا عا
لحلول بديلة لكل الأزمات والمشاكل التي تمسك بخناق المجتمع المصري .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالتقرير الاقتصادي الذي أعده حزب التجا
وقدمه للمؤتمر الاقتصادي ونشره ، يتضمن حلولا عملية للمشاكل الاقتصادية
والكثير من المشاكل الجماهيرية ، وهي حلول للمدى البعيد تتطابق مع برنامج حز
الذي نؤمن به حقا ، وحلول على المدى القصير لترشيد الاقتصاد الوطني في إم
النظام الرأسمالي القائم ، واقتراحات محددة لحل قضايا الدعم وترشيد الاستهلا
وترشيد الاستيراد والاسكان والقطاع العام والقطاع الخاص .

وقد نشرت الأهالي كل هذه الاقتراحات والحلول البديلة لعلاج المشاكل . كما طرحت عديد من القضايا الأخرى والخطوط العريضة لعلاجها ، مثل الدواء والاسعار وتوريد الأرز ومشاكل زراعة الفاكهة ، واستقلال القضاء .. الخ .. ومازال في جعبتنا الكثير الذي سيطرح على صفحات الأهالي وفي مختلف أدبيات الحزب .

○ ويصل رئيس الجمهورية في خطابه إلى حد التلويح بوضع الضوابط وفرض القيود على الديمقراطية .

أية ضوابط ؟ أية قيود ؟ ألا يكفي هذه الترساة التشريعية المقيدة للحريات .. ؟ ألا تكفي الضوابط والقيود التي فرضت علينا باسم تعميق الديمقراطية في ظل رئيس الجمهورية السابق ، وأدت عمليا إلى تجريم العمل السياسي الشرعي ، وجعل التصدي للعمل العام مخاطرة محفوفة بمخاطر جمة ، مما دفع قطاعات واسعة من المواطنين إلى اختيار السلبية ؟

حقيقة لم نكن نتوقع ، أن تعود لغة الوعيد والتهديد لتطل برأسها مرة أخرى ، وتسسم المناخ السياسي .. تلك اللغة التي تلغى أى إمكانية للحوار والنقاش ..

○ ثم يمضي الرئيس قائلا .. إن الأخطار التي تهددنا لا تفرق بين مؤيد ومعارض بل إنها تستهدف المجتمع المصري بكل مكوناته ومقوماته وتريد الاطاحة بقيمه ومقدساته وتسعى إلى قلب نظامه ..

وليس جديدا القول بأن هذه الاخطار إنما هي نتيجة لغياب الديمقراطية وفرض الضوابط والقيود ، ومنع قوى سياسية واجتماعية موجودة في المجتمع المصري ولها جذورها ، من حق التنظيم والعمل الديمقراطي وسد كل القنوات الشرعية أمامها .. فالعنف والارهاب لا يتحول إلى خطر يهدد المجتمع وأمنه واستقراره ، إلا في ظل غياب الديمقراطية ، وفرض الضوابط والقيود ، واعتماد الدولة للعنف والقهر وقوانين الطوارئ .

والرد الوحيد على هذه الاخطار هو بالديمقراطية ومزيد من الديمقراطية بقيت

ملاحظة أخيرة حول ما قيل من أن قانون الطوارئ لم ولن يستخدم ضد السياسيين وأن المقصود به هو الجماعات الإرهابية فحسب .

وبداية فالقانون قد استخدم بالفعل ويستخدم حاليا ضد السياسيين ، سواء من أحزاب المعارضة أو التيارات اليسارية أو التيار السياسي الاسلامي والمسيحي . ولا يمكن في العمل السياسي الاعتماد على وعود ، وإنما الذي يحكم العمل السياسي هي نصوص القوانين التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم .. ولنذكر معا ما قاله فقيه أميركي رافضا لفكرة أن تشريع أو اجراء ما يمكن أن يوجه ضد فئة أو تيار بعينه دون الآخرين .. « لم تبتدع حتى الآن البندقية التي تقتل الذئب المتكر في ثوب الحمل ، ولا تقتل الحمل ذاته » ..

فأما الحديث عن أن الخلافات في الرأي — مهما اشتدت — يمكن أن تؤثر على الانتاج ، فإن التجربة تثبت أنه كلما انتصرت الديمقراطية وتعددت الآراء والاختلافات كلما ازداد احساس المواطن بالانتماء ومن ثم ازداد قدرة على العمل والانتاج . وفقنا الله جميعا إلى سواء السبيل ، وحمى الله مصر من أعداء الديمقراطية الخائفين من نورها الساطع . وكل عام وأمتنا العربية بخير .

الافتاحيه ٢٩ / ٩ / ١٩٨٢



نحترم الرئيس ونختلف معه

فيليب جلاب

الاختلاف مع السيد رئيس الجمهورية ليس من قبيل التهور ولا حتى من قبيل الشجاعة ، خاصة بعد أن انتهى عهد الرؤساء مدعى النبوة وأصحاب الدوات المصونة التي لا يجب أن تمس .

وليس من قبيل النفاق من جهة أخرى أن نقول إن الرئيس محمد حسني مبارك يتمتع باحترامنا رغم خلافنا أو اختلافنا مع بعض سياساته . وهو يتمتع باحترامنا ليس لمجرد كونه رئيسا للدولة ، فقد كان الملك فاروق وبعض الرؤساء على رأس الدولة ولم يتمتعوا باحترام أحد .

لكننا نحترم محمد حسين مبارك كجندي قاتل ببطولة دفاعا عن الوطن أولا ، ثم كرئيس أعاد إلى مقعد الرئاسة المصرية الاحترام والنزاهة والجديه والبساطة التي فقدناها طويلا .

واحترامنا للسيد الرئيس يحتم علينا أن نصارحه بخلافنا معه حول بعض ما جاء في خطابه الأخير في المؤتمر القومي للحزب الوطني من عبارات حادة قيل إنها موجهة إلى المعارضة .

وليس الخلاف بالدرجة الأولى حول «حدة العبارات» . فمن حق الحكومة والمعارضة في مصر وفي غير مصر أن تتبادل أحيانا بعض العبارات الحادة إذا دعت الضرورة إلى ذلك . وبعض الذين يطالبوننا من كتاب ورجال الحزب الحاكم بأن نفتفي آثار المعارضة الاسرائيلية بحجة أن تلك المعارضة تؤيد الحكومة فيما يسمى «بالقضايا القومية» لابد أن يراجعوا أنفسهم بعد أن سمعوا وقرأوا عن الاتهامات بين المعارضة والحكومة التي تصل إلى حد «الخيانة» والعمالة . حول الموقف من غزو لبنان ، رغم أن الجيش الاسرائيلي يحارب بخارج (حدوده) .

لكن القضية الاخطر التي تثير الانزعاج هي المعلومات التي بنى الرئيس عليها تصريحاته الأخيرة وليس مطلوبا من أى رئيس للجمهورية أن يكون لديه الوقت لكى يتابع بدقة ما يثار من حملات أو اتهامات في صحف المعارضة والحكومة . لكن يفترض أن يكون القائمون على تزويد الرئيس بهذه المعلومات على قدر من الكفاءة والموضوعية لا تسمح بأى خطأ قد يؤثر في نوع القرار الذي يتخذ بناء على هذه المعلومات .

ومن هذه الزاوية نحن نطعن في صحة المعلومات التي قدمت إلى الرئيس ولدينا كل الوثائق . فالصحف الرسمية وصحف حزب الحكومة تتناول المعارضين من قبل صدور (الشعب والأهالي) ومن بعد صدورهما وإلى اليوم بعبارات من بينها بالحرف الواحد إنهم كفره وملحدون وخونة باعوا وطنهم وباعوا دينهم ، ويتلقون التعليمات والأموال من الخارج ، ومنذ أسابيع وصف أحد السادة الوزراء حزبه بأنه كالجمل وأحزاب المعارضة بأنها كالخمار ولم يحدث أن ردت صحيفة معارضة بنفس المستوى أو بنفس الالتفات رغم أن البادئ دائما كان حزب الحكومة .

ونحن نعتقد أن عجز بعض قيادات الحزب الوطني عن العمل الحزبي والجاهيري العام يدفعها دائما إلى اللجوء إلى سلطة اتخاذ القرارات برغم أن المعارضة تفسد الممارسة الديمقراطية وتؤكد الحاجة إلى «ضوابط واجراءات» وهذه هي النصيحة الثانية التي ترتبت على الأولى مما دفع السيد الرئيس إلى وصف المعارضة بأنها «الأقلية الجائرة الباغية» التي تحاول فرض آرائها بالديكتاتورية وتزور الحقائق وتفسد الممارسة الديمقراطية ..

وخلافنا في هذا الشأن يقوم على حقيقة مؤكدة وهي أن الأقلية التي يملك كل حزب منها صحيفة واحدة اسبوعية لاتستطيع أن تفرض رأيها بالقوة على الأغلبية التي تملك كل الصحف اليومية والاسبوعية والشهرية والتلفزيون والاذاعة وكل أجهزة الدولة ، إلا إذا نجحت «الاقليه» في الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة أو بتزوير الانتخابات والحصول على غالبية المقاعد ! ولاشك أن سيادة الرئيس يتفق معنا في أن المعارضة بريئة تماما من هذين الاتهامين .

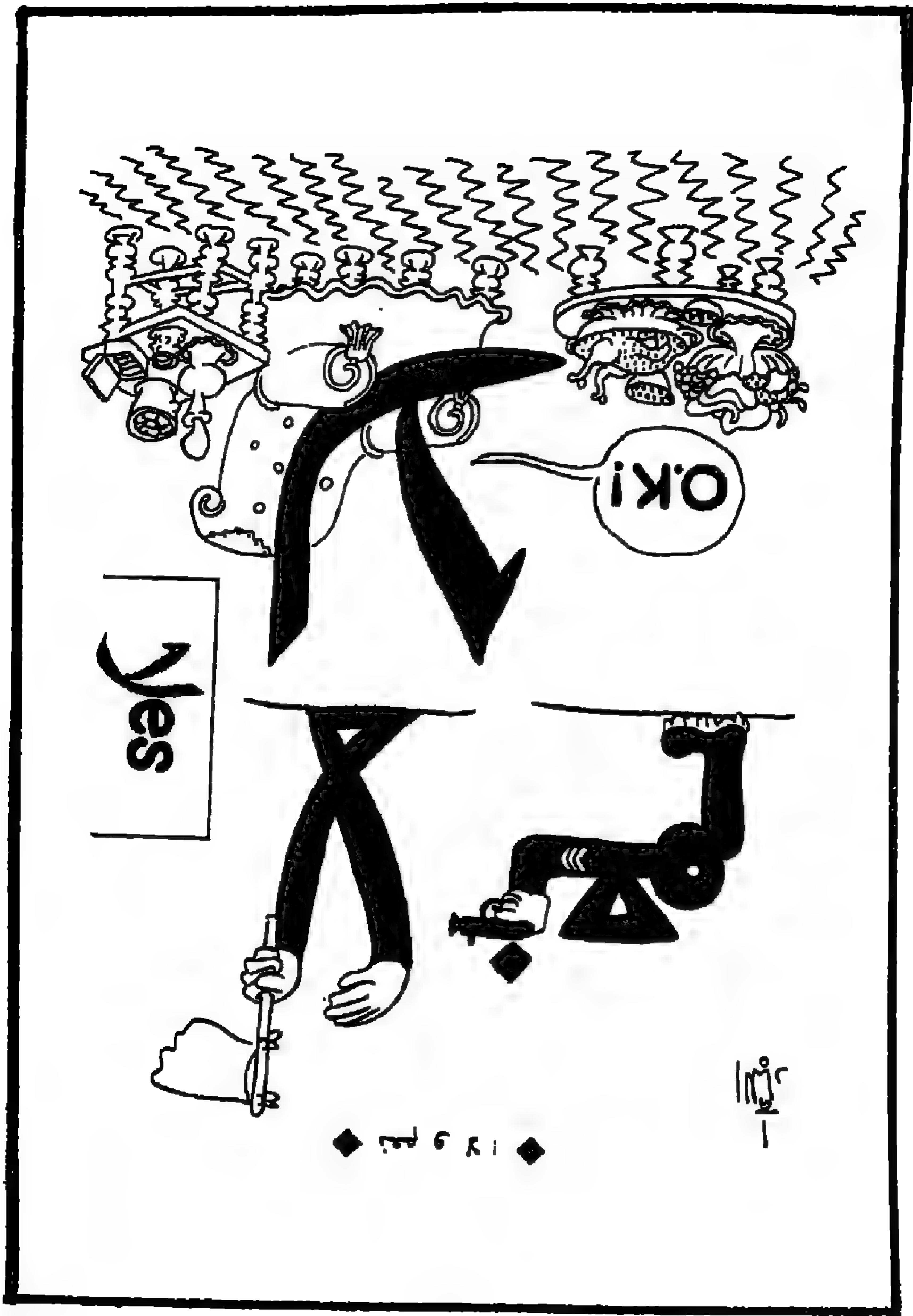
يبقى بعدئذ أن المعارضة تخطيء نعم تخطيء أحيانا بالتأكيد .. لكن كم مرة تخطيء الحكومة وحزب الحكومة وصحف الحكومة ؟ ولماذا لا يكون القانون هو الفيصل ؟ القانون الطبيعي لا الاستثنائي أو العرفي !

إن حزباً يقول إنه يتمتع بنحو ٩٨٪ من أصوات الشعب المصري ويمسك بكل أدوات السلطة بين يديه ثم يطلب من رئيس الجمهورية حمايته من المعارضة (الأقلية !) لابد أن يعاد النظر في قياداته وتنظيماته وسياساته ونحن لا نطلب من السيد الرئيس أن يتولى بنفسه هذه المهمة فما زال . مطلبنا الملح هو أن يتخلى حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وأن يظل رئيسا لكل المصريين .. المؤيدين والمعارضين !

أما الحزب الوطني الحاكم فليته يعود إلى وضعة الحقيقي كمعارض لرئيس الجمهورية على الأقل «ليستمتع» بديكتاتورية وبغنى الأقلية المعارضة ضد الاغلبية الحاكمة !

١٩٨٢/ ٨/ ٢٩





◆ K I G I ◆

1-11

البرنامج الذي مازال مطروحاً

□ افتتاحية □

في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ ، أصبح حسني مبارك رئيساً للجمهورية بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب ، وفي هذا اليوم ألقى بأول خطاب رسمي له أمام المجلس . ورغم تأكيد القاطع في هذا الخطاب الالتزام بسياسة سلفه ، إلا أن عدداً هاماً من النقاط والمقولات التي وردت في الخطاب ، طرحت على المجتمع المصري احتمالات التغيير في أساليب العمل وفي بعض اختيارات والمحيزات رئيس الدولة .

فللمرة الأولى منذ سنوات ، يشير رئيس الدولة بوضوح .. إلى حركة ثورية تتابع حلقاتها عبر قرون ، توجتها ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، التي فجرها وقادها ابن مصر العظيم جمال عبد الناصر ، فضرِب بها الاستعمار والامبريالية وقضى على الاقطاع والرجعية ، وحطم القيود التي كانت تكبل شعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها ..

ثم يطرح رئيس الجمهورية مجموعة من الأفكار والنقاط البرنامجية منها :
○ لنذكر على الدوام أننا جميعاً مصريون ننتمي معاً إلى هذا البلد الأمين بوجداننا وافئدتنا وأرواحنا وأن المسؤولية هي مسئوليتنا جميعاً لافرق بين كبير وصغير أو بين مسلم ومسيحي وبين مؤيد ومعارض ..

○ إن العمل العام ليس مغام تفتسم .. أو منافع تجتلب وإنما هو عطاء وبذل ..

○ لاتناقض بين القول والعمل ، ولا نفاق ولا رياء ولا فساد ولا اتجار بقوت الشعب ولا حاكم ومحكوم .. فكلنا مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لافضل لاحدنا إلا بالتقوى والعمل الصالح .

○ تحقيق الرخاء وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين وإتاحة الفرص المتكافئة .. وتحقيق العدالة في تحمل الاعباء والتكاليف ..

○ الانفتاح انتاجيا يحقق الشعب من ورائه الخير الكثير ، سواء من حيث الوفرة والجودة في الانتاج أو فيما يتعلق بزيادة فرص العمل للمواطنين .

○ التنمية الشاملة حسب أولويات الخطة المصرية ، لأن الهدف أولا وأخيرا هو تحقيق الرخاء والأمان لشعب مصر العظيم .

واليوم وبعد عام كامل مازال هذا البرنامج مطروحا ينتظر التحقيق في الواقع الفعلي . لقد وقفت ومازالت قوى أساسية في السلطة ضد أى تغير حماية لمصالحها الضيقة ونفوذها واستغلالها . ومسئوليتنا اليوم أن نكشف نضالنا لعزل هذه القوى وشل نفوذها مطالبين بموقف حاسم في اتجاه التغير وتنفيذ البرنامج المعلن علينا منذ عام مضى .

الافتتاحية ١٣ / ١٠ / ١٩٨٢

في الذكرى الأولى لوفاته :

السادات . . الله يرحمه

د . عصمت سيف الدولة

الزنازين المتقابلة في سجن «ملحق مزرعة طره» ذوات الأبواب ،
لا مفتوحة ولا مغلقة ، أبواب من قضبان حديدية غليظة متقاطعة
كأقفاص الحيوانات المتوحشة في حدائق الحيوان .. كالت خالية من
الأسرة والمقاعد والمناضد ، عامرة بالحشرات القارضة والقارصة
واللادغة . كان في كل زنزالة أربعة .. ثلاثة من الآدميين ومرحاض
لاباب له ولاساتر ، تقاطعه المياه إلا نادرا . يتأذى الآدميون من
الجلوس على الأرض الصلبة العارية الرطبة ، يفرون من روائح
رفيقهم الرابع ، فيتجمعون وراء قضبان الباب ، يسندون إليها
أجسامهم المتعبة ، ويمدون إلى خارجها أنوفهم مأستطاعوا ، فتلامس
الرؤوس ، ويقفون هكذا وقوفا أو مترددين أغلب النهار والليل ،
يتبادلون الحديث صباحاً مع أصحاب الرؤوس المتراخمة خلف قضبان
الزنازين الأخرى .

في يوم ٧ أكتوبر ١٩٨١ كان قد مضى أكثر من شهر على نزلاء تلك الزنازين بدون أن يعرفوا لماذا حملوا إليها عنوة فجر نهار يوم ٣ سبتمبر ٨١ . لم يخبرهم أحد كتابة أو شفويا لم يوجه إليهم اتهام . لم يعرضوا على محقق . لم يزرهم أحد من الأهل أو المحامين . لم يقرأوا صحيفة . لم يستمعوا إلى مذياع . لم يتلقوا رسالة لم يرد أحد من السجنائين أو الحراس على سؤا لهم الانساني البسيط المتكرر : لماذا ؟ فقط لماذا ؟ . فكانوا جميعا يجتثرون مزيجا فظيع المرارة من مشاعر الغضب والالم والمهانة ، ويغالبون مشاعرهم تلك بمظاهر المرح واللامبالاة والتحدي .

في ذلك اليوم ٧ أكتوبر ١٩٨١ ، لم يكونوا قد عرفوا أن أنور السادات قد لقي مصرعه قتلا في اليوم السابق فطاف مأمور السجن بالزنازين ، تحت رقابة لصيقة من ضابط مباحث أمن الدولة الذي يرافقه ، ليقول لنزلاء كل زنزانة بصيغة جادة جامدة : (البقية في حياتكم .. الرئيس مات) .. تباينت ردود الافعال الفورية قبل أن تتوحد في هتاف جماعي مستمر : تحيا مصر . حين جاء دور زنزاتي لتتلقى الخبر ، وجدتني أقول بهدوء وتلقائية : الله يرحمه . منذ تلك اللحظة لم أنس أبدا أن أنور السادات قد مات . وأن قد مات معه كل ما يتصل بذاته . وإنه يجب أن تدفن معه كل مشاعر الغضب والالم والمهانة التي تجرنا مزيجها فظيع المرارة بفعل اسلوبه الخاص غير العادي في التفكير والتقدير والتدبير والتعبير . ذلك لأنه لم يحدث قط أن كان لأنور السادات (الذات) نصيب من اهتمامنا إلا بقدر ، وفي حدود ، اتصال ذاته بمن كنا نهتم به اهتماما بالغا . نعني رئيس الجمهورية . كنا مشغولين جدا بالوظيفة الدستورية واختصاصاتها المحدودة في الدستور ، وسلامة أدائها ، والآثار التي تثرثب عليه في حياة الشعب .. لقد كان أنور السادات مواطناً وزوجاً وأباً . وكان يهوى الكتابة والخطابة والحديث . وكان يلم ببعض اللغات الأجنبية ويطيب له استعمالها حتى في بعض المواقف الرسمية التي يتحدث فيها باسم مصر العربية . وكان ذا ذوق خاص به في الملبس والسكن ونمط الحياة .. وكان يعشق ذاته ويسعده أن تسند إليها أوصاف تعجبه . فهو المؤمن . وهو الملهم . وهو القائد . وهو الزعيم . وهو كبير العائلة . وهو الفلاح . وهو المعلم المرابي الذي يلقي دروسا على الشباب متربعا على (دكة) خشبية

كما كان يفعل الشيوخ الاجلاء من أساتذة الأزهر في أوائل القرن . وكان مفتونا بالتاريخ يعبد صياغة مايشاء من صفحاته بل يسجلها بصوته ولا يكل من العمل على أن يكون له مكان مرموق فيه . ويقال إنه كان خفيف الظل ومسامرا ظريفا . ونقول إنه كان جسورا إلى درجة مذهلة .. وإنه في كل هذا لم يكن إلا بشرا تحركه أفكار وبواعث ونوايا وطموحات خاصة به مثل كل البشر .

ماكان لأى من هذه الصفات والسجايا والخصائص أن تثير اهتمام أحد غير أنور السادات نفسه والقريبين منه وذوى قرباه لولا أثرها في أداء وظيفته كرئيس جمهورية . والواقع أنها لم تكن محل اهتمام أحد غيرهم قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية . ذلك لأن رئاسة الجمهورية هى الصفة الوحيدة التى نشأت بها العلاقة المتبادلة بين الشعب وبين أنور السادات . وقد كان يمكن أن تبقى دات أنور السادات بعيدة عن الاهتمام الشعبي حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية لو أنه قنع بأن يبقى رئيسا للجمهورية لا أكثر . وأن يؤدي وظيفته المحددة في الدستور لا أقل . أى لو قنع بأن يكون رئيسا (عاديا) .

ولكن أنور السادات لم يكن شخصية عادية على أى وجه وبأى مقياس . وأعتقد أنه لن يمضى وقت طويل حتى تصبح سيرته مشغلة كثير من المؤرخين والعلماء والادباء والفنانين . وستكون جوانب شخصيته غير العادية مادة غنية للبحث العلمي ومصدرا خصبا للإلهام الادبي والابداع الفني . وسيجمعون على أنه كان ظاهرة لا مثيل لها بين حكام مصر منذ الفراعنة (ربما إلا حاكما واحدا) .. وسيدرس علماء النفس دراسة دقيقة — كعادتهم — الزى العسكري الفريد الذي اهتم بتصميمه واختاره لذاته . وسيحاولون البحث عن أسباب هذا الاهتمام . وسيحللون دلالة التصميم والخطوط والألوان والزخارف لاكتشاف علاقة هذا الخليط المتميز بشخصية صاحبه غير العادية .

غير أن أكثر مايشغل المؤرخين هو اكتشاف أسباب وبواعث ومظاهر وآثار دمج السادات دجما كاملا بين ذاته ووظيفته . وسيختلفون حول أيهما كان يلعب الدور الاساسي في تصرفاته . وسيناقشون على نطاق واسع وجاد دلالة كثير من التعبيرات التى كان يستعملها وماإذا كان يعنىها أم لا . وسيعرضون نماذج إلى تسميته الشعب

(شعبي) والجيش (جيشي) والمعركة (معركتي) والنصر (نصري) . ومتساعدهم العقول الالكترونية في تحديد نسبة كلمة (أنا) أو مايقوم مقامها إلى مجمل الكلمات التي نطقها في حياته . وقد يجدون أنها نسبة غير عادية فيدرسون دلالتها . وسيعودون إلى دراسة كتابه الشهير (البحث عن الذات) الذي برر إصداره بأن القدر قد شاء أن يكون تاريخ ذاته هو تاريخ مصر ذاتها . ليكتشفوا ماكان يعنيه بهذا القول على وجه التحديد . ولعلمهم حينئذ يؤرخون للذين عاصروه حاكما فيذكرون ماكاد يكون مستحيلا على أغلبهم : أن يؤيدوا أو يعارضوا أعماله كرئيس للجمهورية بدون أن يلمس التأيد ذاته فيختلط بالنفاق . أو تمس المعارضة ذاته فتختلط بالحق ، ولعلمهم يكتشفون أن كثيرا من معاصريه استشعروا هذا الحرج فلم يجهروا بتأييده أو بمعارضته حتى لايعرضوا لما لايرضيه من شبهة النفاق أو الحق .

مشكلة مستعصية

كان الأثر المباشر لهذا الدمج بين ذات رئيس الجمهورية ووظيفته الدستورية أن عاشت مصر طوال عهد السادات في قلب مشكلة مستعصية . أصل المشكلة أن الدستور — أي دستور — هو وثيقة وضعية منشورة تتضمن مجموعة كثيفة من القواعد العامة المجردة التي (أعتقد) واضعوها (حين) وضعها أن التزامها يحقق مصلحة الشعب في (المرحلة التالية) لوضعها . ويرتب على هذا ، أي على طبيعة الدستور الوضعي ذاته ، احتمال قيام تعارض بين التزام أحكامه وبين مصلحة وطنية لازمة . لأن الدستور من حيث هو قواعد عامة يستحيل أن تتفق كل أحكامه مع آراء كل الناس في ماهية مصلحة الشعب على مستوى التفاصيل . ومن حيث هو قواعد مجردة يستحيل أن تطابق مصلحة الشعب كما صيغت في أحكامه مصلحة الشعب كما يراها كل فرد . ومن حيث أن وضعه سابق على تطبيقه يستحيل أن تحيط مصلحة الشعب كما خطرت على بال واضعي الدستور بكل مايطرأ على تلك المصلحة من تغيرات بفعل حركة التطور .

اذن ، وهذا على أكبر قدر من الأهمية ، أن الخلاف بين الناس حول صلاحية بعض أحكام الدستور ، أي دستور ، لتحقيق مصلحة الشعب في جزئية معينة أو

في زمن معين ، خلاف محتوم بفعل القصور المحتوم في إحاطة أى دستور وضعي
بمتطلبات المستقبل وفي توحيد آراء كل الافراد . من هنا حرصت كل الشعوب
المتحضرة على معالجة هذا القصور بأمرين : الأول : اقتصار الدستور على المبادئ
الاساسية لنظام المجتمع والاهداف التي يتعين على هذا النظام تحقيقها ثم ترك
التطبيقات والفرعيات لما تضعه السلطة التشريعية من قوانين . الأمر الثاني : قابلية
الدستور للتعديل بالحذف أو الاضافة أو التغيير طبقا للاجراءات التي يرسمها
الدستور ذاته .. ثم اعتبرت الدستور مقدسا لاتسمح لأحد بتجاهله لأى سبب .

في الدستور . . العلاج

هذا هو أصل المشكلة ، وهو أصل لصيق بطبيعة الدساتير الوضعية لا هو خاص
بمصر ولا هو خاص بالسادات ، وهي مشكلة تعالجها كل الشعوب بما يرسم
الدستور ذاته من وسائل العلاج التي ذكرناها . ولكن هذا العلاج يكون مستحيلا
حينما تسيطر على أى حاكم فكرة أن مايراه (هو) محققا لمصلحة الشعب كما يقدرها
(هو) واجب التحقيق بصرف النظر عن اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الدستور . قد
يكون رأيه صحيحا وقد يكون غير صحيح . لسنا نناقش هذا حتى لانفتح أبواب
الجدل . بل دعونا نفترض جدلا أن رأيه صحيح وأنه حسن النية . أن نماذج هذا
الحاكم غير قليلة في تاريخ الشعوب . إنهم يعتقدون اعتقادا راسخا أن العناية الالهية
قد اختارتهم بأشخاصهم ليؤدوا (رسالات) فيؤمنون إيمانا مطلقا بصحة افكارهم
فلا يجتهدون بل لا يفهمون المعارضة لا لانها نوع من التحديف أو السلوك المرضى
أو العيب ، ونظرا لما أحدثته وتحديثه هذه الشخصيات من آثار خطيرة في حياة
الشعوب انعقد من أجل دراستهم مؤتمر دولي علمي في الولايات المتحدة عام
١٩٥٠ . أوردنا مقتطفات من تقريره العلمي في كتابنا عن (الاستبداد
الديموقراطي) الذي نشر والسادات حاضر لانريد أن نعيدها وقد غاب .

دستور يحرم الصلح مع إسرائيل

ولقد كان أنور السادات واحدا من هذه الشخصيات غير العادية التي لم تقبل
أبدا ، وربما لم تستسغ ، فكرة ترجيح احترام الدستور على تحقيق مصلحة وطنية
عند التعارض . ومع أنه هو الذي دعى وعمل وشارك في اصدار دستورين أولهما

استفتى فيه يوم ١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور اتحاد الجمهوريات العربية) والثاني استفتى فيه يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور مصر العربية) فإن شخصيته المتضخمة بما كان يعتقد أنها (رسالة) اختير لادائها لم تقبل القيود الدستورية في كل مرة وجد أنها تحول دون تحقيق (رسالته) ولما كان جسورا إلى درجة مذهلة فإنه لم يتردد أبدا في أن يحول رؤاه وآراءه الخاصة إلى أمر واقع بدون توقف عند أحكام الدستور .

ولعل أكثر الأمثلة وضوحا موقفه من دستور ١ سبتمبر ١٩٧١ . لقد اشترك هو شخصيا في صياغة أحكامه مع شركائه وحلفائه في ذلك الحين : حاكم سوريا وحاكم ليبيا . وأحاطه بهالة من التقديس إلى درجة اعتباره ثمرة انتصاره على من أسماهم مراكز القوى . ورفعته درجة على أى دستور يصدر في مصر فضمنه نصا يلزم مصر حين وضع دستوره بالألا تضمنه مايتعارض مع هذا الدستور . ثم استفتى فيه الشعب فوافق عليه بما يقارب الاجماع . تعثر هذا الدستور ثم تعطل ثم توقف العمل به نهائيا لأسباب لايسأل عنها السادات وحده . ولكن لما كانت الدساتير تظل قائمة وملزمة ومقياسا للشرعية إلى أن تلغى بالطريقة التي نصت عليها فإن هذا الدستور مايزال قائما في مصر . أقول في مصر لأننا لانهم بموقف ليبيا أو سوريا من المشكلة الدستورية وإنما الذي يهنا الالتزام بدستور اختاره الشعب العربي في مصر وعدم تجاهله . وفي مصر لو عرض أمر دستور ١ سبتمبر ١٩٧١ على أية محكمة دستورية لطبقته وأبطلت كل تصرف أو قانون صدر على خلاف أحكامه . هذا الدستور المكون من وثيقتين جرى الاستفتاء عليهما معا يتضمن نصا صريحا قاطعا يحرم على أى من الدول الثلاث الصلح مع إسرائيل أو التفاوض معها أو التنازل لها عن أى شبر من الأرض العربية . جاء هذا النص تحت عنوان (الأحكام الأساسية) ..

وقد عبر أنور السادات بقوة عن التزامه بهذا النص الدستوري في أحاديثه أيام أول مايو ١٩٧٣ و ٢٧ مايو ١٩٧٣ و ٢١ مايو ١٩٧٨ وهو يشرح لماذا قطع المفاوضات . قبل هذا التاريخ الأخير كان قد رأى لأسباب لايريد أن نقحم الجدل حولها في هذا الحديث أن يفاوض وأن يصطلح وأن يعترف بإسرائيل . في نطاق

حديثنا نقول إنه كان قد رأى أن مصلحة مصر فيما رآه هو ولكن هذا الذي رآه كان يناقض أحكام دستور مايزال قائما . وكانت أدنى درجات الاحساس بأهمية المسؤولية الدستورية تقتضي أن يلغى هذا الدستور . وما كان ذلك ليأخذ من الجهد والوقت أكثر من بضع ساعات من وقت وزير داخلية لاجراء الاستفتاء اللازم . ولماذا لم يفعل ؟ لأنه لم يكن يعتقد أنه هو — ذاته — ملزم بمراعاة الدستور حين تقف أحكامه عقبات في سبيل مايعتقد هو — ذاته — أنه في مصلحة مصر . وهذا هو موضوع حديثنا عنه رحمه الله .

هو ذاته . . غير ملزم .

أما عن أمثلة اعتقاده بأنه هو ذاته غير ملزم بمراعاة دستور مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ إذا وقفت أحكامه عقبات في سبيل مايعتقد هو — ذاته — أنه في مصلحة مصر فتستعصى على الحصر بعض الأمثلة تحتل الخلاف في الرأي حتى بين المتخصصين . ولما لم يكن من بين أغراض هذا الحديث التعبير عن رأينا في تلك الأمثلة فإننا سنقتصر على أمثلة تحمل في ذاتها دلالة غير قابلة للشك على أن أنور السادات ذاته قد أجراها بدون اعتداد بالدستور وأنه كان يعلم ذلك .

أولها كان يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ حينما قرر تحويل المنابر إلى أحزاب . وهو قرار يحقق للشعب مصلحة لا شك فيها ولهذا احترناه كبداية . ولكنه وضاح الخروج على المادة الخامسة من الدستور مما استوجب تعديلها في ٣٠ ابريل ١٩٨٠ لستر عدم دستورية القرار الذي تحول إلى أمر واقع قبل أن يكون شرعيا بنحو أربع سنوات . المثل الثاني اعترافه في أواخر حياته بأنه كان سيصدر قرارات ٢ سبتمبر ١٩٨١ بصرف النظر عن أحكام الدستور .

المثل الثالث من الأمثلة التي كان — الله يرحمه — يعرف أنها مخالفة للدستور ولم يتردد في اجرائها بقراره حل مجلس الشعب يوم ٢١ ابريل ١٩٧٩ . ويستحق هذا المثل قدرا من العناية في صياغته والانتباه إلى الآثار (المبهولة) التي ترتبت وتترتب عليه .

يأخذ الدستور بما يعرف بالاستفتاء التحكيمي ، أى الالتجاء إلى الشعب ليحكم في خلاف بين السلطات الذي يأخذ به في حالتين الأولى نصت عليها المادة

١٢٧ التي تنظم استفتاء الشعب ، والخلاف بين مجلس الشعب وبين رئيس الوزراء . الحالة الثانية في المادة ١٣٦ التي تنظم استفتاء الشعب في حل مجلس الشعب . وهي تبدأ بتقرير (لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب .. الخ) . لا يختلف أساتذة القانون العام وفقهاء القانون الدستوري في أن هذه المادة خاصة بحالة وجود خلاف بين مجلس الشعب ورئيس الجمهورية . ولا تسمح الأعمال التحضيرية التي بررت وضع هذه المادة ولا المناقشات التي دارت حولها بأي خلاف .

أكثر من هذا أهمية ، بالنسبة إلى موضوع حديثنا ، أن أنور السادات كان يعرف معرفة اليقين أن ليس من حقه دستوريا أن يحل مجلس الشعب إلا إذا كان ثمة خلاف . وكان يفاخر الدنيا بهذه الحقيقة . قال في ٧ فبراير ١٩٧٧ : « هذا الدستور الدائم وبافخر أني كنت أحد اللى عملوا على إصداره كدستور دائم بعد ١٨ سنة بدون دستور ، صدر في ١٩٧١ .. رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يحل مجلس الشعب هنا .. إلا باستفتاء شعبي نتيجة خلاف وقع وطبيعي لما يحصل خلاف لازم نروح للشعب كلنا » . وكرر هذا في أيام ٢٦ يونيو ١٩٧٥ و ٢ مايو ١٩٧٨ و ٣٠ مايو ١٩٧٨ و ٢٤ يونيو ١٩٧٨ . حديثه الأخير كان للتليفزيون الإيطالي وفيه قال : « رئيس الجمهورية في مصر لا يستطيع أن يحل مجلس الشعب إلا باستفتاء أى أن يكون هناك خلاف وده لتثبيت الديمقراطية » .

ومع هذا ، أو بالرغم من هذا ، فإنه في يوم ١١ أبريل ١٩٧٩ أصدر القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإيقاف جلسات مجلس الشعب والاستفتاء في حله وحله فعلا يوم ٢١ أبريل ١٩٧٩ . مع إنه يوم ١٠ أبريل ١٩٧٩ ، اليوم السابق مباشرة لقراره ، كان مجلس الشعب قد وافق على معاهدة الصلح مع إسرائيل بأغلبية ٣٢٩ ضد ١٥ وامتناع عضو واحد في مظاهرة تأييد صاحبة لرئيس الجمهورية . تقول المضبطة إنه بعد التصويت «وقفت السيدة العضو فائدة كامل وهتفت بحياة رئيس الدولة ثم بحياة مصر ثم ردد مجلس الشعب وراءها نشيد بلادي بلادي لك حبي وفؤادي واتسحب المعارضون» .

لم يكن اذن ثمة خلاف بل تأييد عارم . فلماذا حل مجلس الشعب ؟ . لأنه « رأى » أن يستفتى الشعب في المعاهدة التي أصبحت قانونا بعد موافقة مجلس الشعب وانتهى الأمر فيها . ومادام قد « رأى » فلا بد عنده من أن يتحقق رأيه بصرف النظر عن موقف الدستور . ومع ذلك كان يستطيع أن يستفتي في المعاهدة بدون حل المجلس . ليس لحل المجلس سبب إلا أنه « أراد » ذلك . وقد أدى ذلك إلى أن ينسب إلى الشعب العربي في مصر أنه في استفتاء واحد قال « نعم » للمعاهدة مع إسرائيل وقال « نعم » لطرد ممثليه الذين قالوا للمعاهدة « نعم » . وهو غير معقول .

مسألة حياة أو موت

لعل هذه الأمثلة أن تكون قد أوضحت ماتريد قوله بدون اثاره جدل ولكن ما الفائدة في هذا القول الآن بعد أن أصبح أنور السادات في ذمة الله ؟ نحيب بأن ليس لهذا القول فائدة الا الآن . قبل الآن كان غير مجد . وبعد الآن يكون قد فات أوانه . ذلك لأن أنور السادات الذي مات قد خلف لنا تركه تحمل آثار شخصيته غير العادية في كل عناصرها . وعلى عناصر هذه التركة سنسبي المستقبل على مسئوليتنا . أعني أن الهروب من المسئولية عن الحاضر والمستقبل باتهام الماضي أحداثا أو رجالا لن نجد بنا شيئا . وإذا كان الله قد أراد أن يفض الاشتباك بين شخصية رئيس الجمهورية الراحل وبين الآثار التي خلفها فإنه جل شأنه قد أتاح لنا فرصة إعادة النظر في تلك الآثار وإعادة تقييمها موضوعيا على ضوء احتياجات المستقبل . فنبقى أو تتغير ، كلها أو بعضها ، بدون تأثير سلبي أو إيجابي بشخصية محدثها الغائب أبدا .

ولقد اخترنا الجانب الدستوري لتلك الآثار لأنه الاساسي والبدائية . ولأنه بالنسبة إلى المستقبل مسألة حياة أو موت بكل معنى الكلمتين . لقد قلنا من قبل أن كل الدساتير الوضعيه تتسم بالقصور ، وأن كل الشعوب تعترف بهذا وترسم طرقا لعلاجها في الدساتير ذاتها . ولكن كل الشعوب المتحضرة لا تقبل تجاهل الدستور أو مخالفته . وليس من مصلحتها أن تبني مستقبلها على أمر واقع غير دستوري فإنه سينهار حتما .

لأن الدستور ، أى دستور ، يحقق لكل فرد في المجتمع ، بدون استثناء مصلحة حيوية مؤكدة هي : استبعاد الاحتكام إلى القوة عند الاختلاف حول ماهية مصلحة الشعب وكيف تتحقق ، يلخص أساتذة علم النظم السياسية خبرة كل الشعوب في تاريخها الطويل فيقولون إنه إذا حدث أن عجز الدستور عجزاً واضحاً عن تحقيق مصلحة وطنيه واضحة ، ولم تسمح الظروف بتعديله وجبت التوضيحية بالمصلحة المستهدفة واحترام الدستور . ذلك لأن المفاضلة حينئذ لا تقوم بين المصلحة المستهدفة وبين احترام الدستور ، ولكن بين تلك المصلحة ومصلحة أخرى أكثر أهمية منها مهما كانت هي استبعاد الاحتكام إلى القوة . ولقد كان مبرر نشأة الدساتير تاريخياً أن تكون بدائل عن الاحتكام إلى القوة الذي كان سائداً قبل نشأتها . ويؤكدون واثقين أن البديل المحتوم عن الاحتكام إلى الدستور هو الاحتكام إلى القوة .

كيف ؟

لنتأمل جيداً . بمجرد أن تخطر فكرة مخالفة الدستور في ذهن صاحبها تخطر معها — حتماً — فكرة مواجهة المعارضة المحتملة لهذه المخالفة بالقوة . وبينما يكون مشغولاً بالاعداد لتنفيذ مخالفته يكون مشغولاً باعداد أسباب « القوة » اللازمة لمنع المعارضة أو ردعها . أى أن مشروع الاحتكام إلى القوة يدخل حتماً في مشروع مخالفة الدستور . ونعرف منه أن الذي ينوي مخالفة الدستور أو يخالفه هو الذي يبدأ دائماً بالاعداد لاستعمال القوة أو باستعمالها . بل نعرف ما هو أكثر من ذلك . حين تستعرض أية حكومة مقدراتها على البطش وحيث تهدد باستعمال القوة يكون وراء هذا مخالفة دستورية في دور الاعداد أو التنفيذ أو أصبحت واقعا يحتاج إلى حماية .

وليس من الضروري ، كما قد يتصور الكثيرون ، أن يصل الاحتكام إلى القوة حد الإيذاء الفعلي ، أبداً . ففي قانون العقوبات — مثلاً — يعتبر ، جريمة معاقبا عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة الاتفاق على مناهضة الدستور بأية وسيلة « إذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا في ذلك » . وهو ما يعني أن يكون احتمال الاحتكام إلى القوة قد خطر على بال المتفقين حتى لو لم يعدوا لها أو يقصدوا

استعمالها . وما يستحق الانتباه أن القانون قد ساوى بين استعمال القوة والعنف والارهاب في وقوع الجريمة . ونحن نسميها مع الاحتكام إلى القوة كبديل للاحتكام إلى الدستور . وبالتالي فحين تختار الحكومة الاحتكام إلى القوة قد يكفيها ويغنيها الارهاب عن استعمال القوة أو العنف . يكفي ويغني التهديد باستعمال القوة وصياغة أدواتها في قوالب فكرية واعلامية «وتشهيرية» وتشريعية . يكفي استعراض العضلات البوليسية والميكانيكية في الشوارع والميادين . يكفي تفتيش المنازل ولو لم يسفر عن شيء . والقبض على الناس ولو لم يقدموا إلى المحاكمه . والمحاكمة ولو لم تسفر عن ادانه . تكفي حالة الطوارئ (الاحكام العسكرية) في غير الحالة المصرح بها دستوريا لتعبر عن اختبار الحكومة الاحتكام إلى القوة الجسيمة لمنع المعارضه أو ردعها بالقدر الكافي لتحويل المخالفة الدستورية إلى أمر واقع أو لاستمرار الأمر الواقع غير المشروع . ويصبح كل ادعاء بأن القوة لم تستعمل، أو الوعد بأنها لن تستعمل، كلاماً غير ذي مضمون لأنها مستعملة فعلا في إشاعة الارهاب وهو مثلها في حكم الواقع وحكم القانون .

ولأن الناس بشر وليسو «بهائم» فإنهم لا يقبلون أن يفرض عليهم بالقوة أو الارهاب حتى ما كانوا يريدونه . مجرد الاحتكام إلى القوة يتحدى مشاعرهم ويستفز رجولتهم فيتحدونها ويقبلون الاحتكام إلى القوة ويعدون لها ما يستطيعون . وهكذا يلتقي طرفا الدائرة الجهنمية التي لن تلبث حتى تحيط بجميع الاطراف . ومن أجل ألا يقع هذا تتمسك كل الشعوب بدساتيرها وتفرض على حكامها التزام تلك الدساتير حتى لو كانت لا تعجبهم بعض أحكامها .

مؤتمر متخصصين .. لمراجعة «تركة» مخالفات الدستور

— وبعد

فإن مصر تتقدم إلى مستقبلها محمله بتركة أغلب عناصرها الاساسية وقعت ، حين وقت بالمخالفة للدستور . ويستطيع كثيرون ، نحن منهم ، أن يبرهنوا على هذا بدراسات تفصيلية لأمثله كثيرة من الاستفتاءات ، والقوانين ، والقرارات ، والاتفاقات ، والعقود ، والتصرفات ، ونحن نقول إن هذا الأمر لا بد أن يحسم لمصلحة الجميع ليقوم بناء المستقبل على أساس من الدستور . أن هذا الحسم هو

الاسلوب الوحيد الذي يرفع عن مجتمعنا كابوس العرب من الاحتكام إلى القوة أو من استمرار الاحتكام إليها . نقول بحسم لأننا نعتقد أن هناك من يخالفون ما نرى بما يرونه من « تمام » سيادة القانون في المرحلة السابقة . كلنا لنا مصلحة في أن نحتكم إلى مؤتمر من المتخصصين يضم جميع أساتذة القانون الدستوري ، وجميع قضاة المحكمة العليا والمحكمة الدستورية الحاليين والسابقين ، يقسم أعضاؤه يمين الولاء للدستور وحده قبل تولي مهمتهم . وتكون مهمتهم مراجعة « التركة » لتحديد أوجه المخالفات الدستورية أن وجدت تمهيدا لالغائها . إن هذا المؤتمر الدستوري ليس أقل جدوى من مؤتمر الاقتصاديين بل أكثر منه بكثير .

• • إلى السيد الرئيس

إلى أن يتم هذا ، نرجو أن نستطيع أن نطرح قريبا ما نعتقد أنه الحق في شأن الانتهاكات الدستورية المتجسدة في موضوعات محددة . ولعلنا نبدأ بما يعتبر « انقلابا » دستوريا بمعنى الكلمة ونعني به مجموعة القرارات والقوانين التي صدرت تحت عنوان « الانفتاح الاقتصادي » .

غير أن هناك أمرا لم يعد يحتمل التأخير . نخطب فيه السيد رئيس الجمهورية لأن وضع حد له متوقف عليه وحده . فنقول باختصار :

السيد الرئيس :

لقد عبرت أحزاب المعارضة جميعا عن رغبتها في أن تتخلى سيادتكم عن رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي ، وقدموا لذلك مبررات من معاناتهم الخاصة ومن ضرورة حيده رئيس الدولة بين الأحزاب المختلفة ، والبعد بواجب الاحترام لشخصه عما يصيب أطراف الممارك الحزبية عادة من رذاذ . وقال بعضهم إن الدستور يعهد إلى رئيس الجمهورية برعاية الحدود بين السلطات (المادة ٧٣) وأن هذا يقضي رعاية الحدود بين الأحزاب لأن الأحزاب تكوينات مرشحة لتولي السلطات .. الخ .

ولكني ، كمواطن لا ينتمي إلى أي حزب ، أرجو أن تسمح له بأن يقول إن الدستور بعد التعديل الذي أجرى عليه يوم ٣٠ أبريل ١٩٨٠ ، لا يجيز لرئيس

الجمهورية أن يكون منتحيا لأى حزب بعد توليه الرئاسة طبقا لنص وروح المادة ١٢٧ منه .

أن المادة ١٢٧ ، بإسيادة الرئيس ، تعهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفة دستورية محددة هى القيام باجراءات التحكيم فى الخلاف الذى يقع بين مجلس الشعب وبين رئيس الوزراء . ولقد كان هذا النص متسقا مع قيام نظام الحكم على أساس من التنظيم الواحد الذى كانت تنص عليه المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها (الاتحاد الاشتراكي العربى) . ففى نطاق التنظيم الواحد الذى يرأسه رئيس الجمهورية وينتمى إليه شاغلو المؤسسات الدستورية أو أغلبهم والذى ينطوى بالضرورة على اتجاهات سياسية متعددة ، لم يكن ثمة مايجول دون صلاحية رئيس الجمهورية ليكون حكما ، لأن انتماءه إليه لم يكن ليلزمه بموقف أحد الطرفين المختلفين .

هذا الوضع تغير تماما بعد تعديل المادة الخامسة والنص على أن : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب » . ذلك لأن الانتماء إلى حزب ينطوى على ولاء لمبادئه والتزام فى مواجهة الحزب نفسه بمساندة قراراته والعمل على تنفيذها حتى لو لم يكن « العضو » موافقا عليها . أعني أن الانتماء إلى حزب ، فى نظام قائم على تعدد الاحزاب ، يسلب المنتمى امكانية الحيادة فى الخلاف السياسى . وحين يصبح هذا العضو رئيسا للجمهورية يتعين أن يتحرر من أى التزام حزبى ليسترد صلاحيته لاداء الوظيفة الدستورية المنصوص عليها فى المادة ١٢٧ التى تفرض أو تفترض أن يكون رئيس الجمهورية محايدا . لانقول بين الاحزاب ولكن نقول بين مجلس الشعب ورئيس الوزراء . لقد أصبح رئيس الوزراء ، الذى ليس فى الدستور مايجعم أن يكون حزبيا ، يواجه فى مجلس الشعب مجموعات حزبية . وحتى إذا كان رئيس الوزراء منتحيا إلى حزب ممثل فى مجلس الشعب فليس ثمة مايجول دون الخلاف بينه وبين حزبه خاصة إذا انفصل بعد أن وصل . وليس ثمة مايجول دون أن يكون رئيس الوزراء منتحيا إلى حزب الاقلية إذا ماخسر حزبه الأغلبية فى أى انتخابات عامة . وفى كل هذه الحالات لا يوجد حل دستورى إلا التحكيم الذى يتولى اجراءاته رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٢٧ .



وهكذا يتضح أنه يوجد تناقض مبدئي بين انتماء رئيس الجمهورية إلى حزب سياسي وبين صلاحيته لأداء وظيفة التحكيم التي عهد إليه الدستور بها إذا قامت أسبابه . ولما كان أعمال الدستور يقتضي أن يكون رئيس الجمهورية كامل الصلاحية ، طوال مدة رئاسته ، لتولي كافة وظائفه الدستورية فإنه يقتضي بالضرورة عدم انتماء رئيس الجمهورية إلى أي حزب سياسي طوال مدة رئاسته .

تستطيع سيادتكم أن تستعين برأي أي متخصص في القانون الدستوري من غير أعضاء الحزب الوطني الملتزمين حزبيا بالعمل على استمرار ما يكتسبه الحزب من رئاستكم له أو انتمائكم إليه . ومن ناحيتي فأني استأذنتكم في أن أوجه نداء علنيا إلى كل أساتذة القانون الدستوري ، وأعضاء اللجنة التي وضعت الدستور وتعلم أكثر من غيرها ماذا كانت تقصد بنصوصه ، بأن يضعوا تحت نظر رئيس الجمهورية الرأي « العلمي » في دستورية ، أو عدم دستورية ، انتماء سيادته إلى حزب سياسي .

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٣ أكتوبر ٨٢

رئاسة الجمهورية بين الحياد والحزبية

د . شوقي عطية

أثار الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله المنشور في جريدة الأهالي يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٢ موضوع عدم ملائمة انتماء رئيس الجمهورية إلى أي حزب سياسي . وكان حصيها عندما أشار في مقاله إلى أنه غير منم إلى أي حزب لأن الانتماء الحزبي لاشك يؤثر في الآراء والمواقف . والموضوع بطبيعته موضوع قومي لا يخص السيد رئيس الجمهورية الحالي الرئيس محمد حسني مبارك ولكنه يتعلق بالعلاقة بين رئاسة الجمهورية عموما والانتماء إلى الأحزاب عموما في ظل الدستور الدائم .

يضاف إلى ذلك أنني واثق من أن عهد الرئيس محمد حسني مبارك هو أفضل العهود لاثارة هذا الموضوع نظرا لاتجاه سيادته منذ توليه إلى تشجيع وقبول الحوار الموضوعي والمشاركة فيه واشراك المعارضة بدون حساسية . ولاشك عندي في أن الرئيس محمد حسني مبارك سينظر إلى الموضوع من موقف حرصه على الشرعية لا من موقف انتمائه الحزبي وأنه حين يقتنع فإنه سيأخذ المبادرة التي تتفق مع الدستور ، كل ما تمناه وندعو إليه ألا تحاول الأحزاب المعارضة والمؤيدة اقحام شخص الرئيس في الموضوع فتضيع على الشعب فرصة رئاسة قادرة وقابلة للتصحيح حتى فيما يتعلق بمواقفها .

أريد في هذه العجالة أن أضع تحت نظر السيد رئيس الجمهورية رأيي الذي أجتهد فيه مخلصا وقد يكون صائبا وقد يكون مخطئا ومن موقف غير حزبي أيضا . أن ما أطلق عليه الدكتور عصمت سيف الدولة اسم التناقض المبدئي بين رئاسة الجمهورية والانتماء إلى الأحزاب السياسية ليس مقصورا على المادة ١٢٧ من الدستور وحدها . فواقع الأمر أن مواد كثيرة من مواد الدستور قائمة على أساس أنه لا يوجد بين رئيس الجمهورية والأحزاب الممثلة في مجلس الشعب موقف حزبي سابق يلتزم بمراعاته وهو يمارس سلطاته الدستورية . بالإضافة إلى أن بعض وظائفه رئيس الجمهورية كما هي مبينة في الدستور تفترض الحياد المطلق في رئيس الجمهورية من الاتجاهات السياسية .

○ فعلى سبيل المثال المادة ١٣٦ التي أشار إليها الدكتور عصمت سيف الدولة في سياق مقاله تنظم حالة الخلاف بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب أو أغلبته وتعطي الرئيس الحق في إيقاف جلسات المجلس واستفتاء الشعب في حله . هذه المادة تفترض بدون شك أن رئيس الجمهورية غير منتم إلى حزب الأغلبية . لأن الخلاف في هذه الحالة سيسوي حزبيا قبل أن يصل إلى الشعب . فإذا استفحل الخلاف فلا بد أن يكون قد سبق حل المجلس استقالة الرئيس من الحزب أو إعفاء الحزب الرئيس من العضوية . أما إذا كان منتميا إلى حزب الأقلية بعد انتخابات عامة غيرت أوضاع الأحزاب فسيكون مطالبا من حزبه وملتزما أمامه بتصعيد الخلاف الحزبي مع حزب الأغلبية الجديد وحل المجلس . فإذا رفض فلا بد أن يستقيل من حزبه أو يعفى . باختصار يستحيل تصور تطبيق المادة ١٣٦ من الدستور تطبيقا سليما إذا كان رئيس الجمهورية منتميا إلى حزب سياسي ممثل في مجلس الشعب وهو ما يؤكد تناقض هذا الانتماء من حيث المبدأ مع المادة ١٣٦ .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٧٦ الخاصة بإجراءات ترشيح رئيس الجمهورية وترشيح غيره إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الشعب تفترض أن رئيس الجمهورية غير منتم إلى حزب الأغلبية .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٨٥ من الدستور التي تعطي أغلبية المجلس حق

اتهام رئيس الجمهورية وإيقافه عن عمله تفترض أنه غير منتم إلى حزب الأغلبية لأنه في هذه الحالة لا يتهمة . أما إذا كان منتبما إلى حزب الأقلية فسيكون واجبا حزبيا على أعضاء حزب الأغلبية التخلص منه باتهامه وإيقافه عن عمله .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٨٧ من الدستور تعطي رئيس الجمهورية حق تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب . وهي تفترض أن ليس لرئيس الجمهورية مصلحة حزبية تلزمه بأن يستعمل هذه السلطة الدستورية في تدعيم موقف حزب من الأحزاب داخل المجلس خاصة إذا أسفرت الانتخابات العامة عن تقارب في العضوية بحيث يكون العشرة أعضاء المعينون حاسمين في تحديد حزب الأغلبية .

○ يضاف إلى ذلك أن المادتين ١١٢ و ١١٣ تعطيان رئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يوافق عليها حزب الأغلبية في مجلس الشعب وهذا الاعتراض غير متصور إذا كان رئيس الجمهورية ملتزما حزبيا بحكم انتمائه إلى حزب الأغلبية بالموافقة على المشروعات التي يقدمها حزبه . أما إذا كان منتبما إلى حزب الأقلية فسيكون ملتزما حزبيا باستعمال حق الاعتراض لعرقله مشروعات القوانين التي توافق عليها الأغلبية .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ١٥٠ من الدستور تقيم من رئيس الجمهورية قائدا أعلى للقوات المسلحة وأن المادة ١٨٠ تنص على أن القوات المسلحة ملك الشعب كله وليست ملك أي جماعة أو حزب من الأحزاب أي أنها مستقلة عن الأحزاب . ولاشك أن هذا الاستقلال المقرر دستوريا في القوات المسلحة مقرر بالضرورة في قائدها الأعلى .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ١٧٣ تسند إلى رئيس الجمهورية رئاسة الهيئات القضائية وأن المادة ١٦٥ تنص على استقلال القضاء على كافة السلطات ومن المعروف أن أحد عناصر الاستقلال تحريم الانتماء الحزبي على رجال القضاء . وهو ما لا يتفق مع كون رئيس الهيئات القضائية منتبما إلى حزب .

هذا اجتهادي أقدمه حرصا على سلامة النظام ورغبة في الاستفادة لمصلحة كل الشعب وكل الأحزاب حتى الحزب الوطني الديمقراطي نفسه في أن تقوم الحياة الديمقراطية على أساس سليم من الشرعية الدستورية .
١٩٨٢/١٠/١٣

الكتاب

١٠٠٪ من الأوراق
في يد أمريكا!

عائز شوية ورق؟



لا أمل في إصلاح بعض القضايا الهامة . . طالما احتفظ رئيس الدولة بانتائه الحزبي

د . وحيد رافت

سألوني كأحد الاساتذة السابقين للقانون الدستوري ، لا علاقة له حالياً بالأحزاب السياسية القائمة ، عن رأيي الخاص في قضية الجمع بين منصب رئاسة الجمهورية وبين الانتاء الحزبي ، وجواني على هذا السؤال أن الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة حزب من الأحزاب السياسية ، قضية خلافية شأن معظم القضايا الدستورية . وإذا كان هذا الأمر لم يسترع الانتباه عندنا في الماضي ، فذلك لأن

عمر النظام الجمهوري في مصر لم يتجاوز الثلاثين ربيعاً . ولأنهم في ظل النظام الشمولي السابق الذي عرفناه بعد إلغاء الملكية والقائم على أساس التنظيم الجماهيري الواحد ، طبعياً أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس هذا التنظيم الأوحـد ، كما كان الحال في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، حيث كان يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ، وكذلك ظل الحال في بداية عهد الرئيس محمد أنور السادات إلى عام ١٩٧٦ حينما فاجأ الأمة بإعلانه في مناسبة افتتاح الدورة التشريعية في نوفمبر من ذلك العام وفي أعقاب انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ ، عن تحويل تنظيم المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي ، إلى أحزاب سياسية شبه مستقلة ، وما استتبعه ذلك من تعديل للمادة الخامسة من دستور البلاد في مايو ١٩٨٠ لاثبات هذا التحول الكبير في الحياة السياسية المصرية .

هنا ارتفعت أصوات تطالب بملاءمة الفصل بين رئاسة الجمهورية وبين رئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة لاسيما بعد أن حل الحزب الوطني الديمقراطي الجديد الذي أعلن عن تشكيله الرئيس السادات نفسه تحت رئاسته شخصيا في العاشر من رمضان الموافق ١٤ أغسطس ١٩٧٨ ، محل حزب مصر العربي الاشتراكي ، الذي كان يتزعمه رئيس وزرائه ممدوح سالم .

غير أن الرئيس السادات الذي كان معنيا حسيب أقواله بتعميق الديمقراطية ، لم يلق بالا إلى تلك الأصوات ، ومضى إلى آخر يوم من حياته في تدعيم حزبه وتوسيع قاعدته حتى أصبحت له الأغلبية الساحقة والمتحركة في مجلس الشعب ثم في مجلس الشورى بعد انشاء هذا المجلس الثاني . بينما لم تحظ احزاب المعارضة فيهما إلا بأقلية ضئيلة ، أو لا تمثيل لبعضها على الإطلاق في أيهما .

وعندما أغتيل الرئيس السادات في السادس من أكتوبر في الظروف المأساوية المعروفة ، وتم ترشيح نائب الرئيس محمد حسني مبارك لمنصب رئاسة الجمهورية تجددت المطالبة بعدم الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة .

لكن الرئيس حسني مبارك رفض وجهة النظر هذه ، ومن ثم اختير سيادته بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ رئيسا للحزب الديمقراطي الوطني الحاكم خلفا للرئيس السادات كما جدد انتخابه بالاجماع لرئاسة هذا الحزب في مؤتمره الثالث المنعقد في شهر سبتمبر الماضي ١٩٨٢ .

وذلك من جهة ، تأسيسا كما يبدو ، على عدم وجود نص صريح في الدستور القائم الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ يحظر هذا الجمع بين رئاسة الدولة (الجمهورية) وبين رئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة ، فالمواد الدستورية التي أشار إليها البعض في هذا الصدد كالمادتين ١٢٧ ، ١٣٦ من الدستور ، لاتفيد في تصوري هذا الحظر .

وقياسا من جهة أخرى ، على ما هو متبع في بعض الديمقراطيات الرائدة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . فالرئيس الأمريكي الحالي رونالد ريغان هو

مرشح الحزب الجمهوري كما كان سلفه الرئيس جيمي كارتر هو مرشح الحزب الديمقراطي .

ولا تنقطع صلة الرئيس الأمريكي بحزبه الذي رشحه بعد توليه منصب رئاسة الجمهورية . كما أن الرئيس اليساري الحالي فرانسو ميتران أختير لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في أعقاب فوزه كزعيم للحزب الاشتراكي الفرنسي في انتخابات الرئاسة التي جرت في مايو ١٩٨١ ، وانتصاره فيها على غريمه الرئيس السابق جيسكار ديستان ، رئيس حزب الجمهورية ومرشح أحزاب اليمين والوسط ، ولا يفكر أحد في فرنسا على حد علمي في تحريم الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب من الأحزاب السياسية القائمة في البلاد .

ولكن من المعلوم أن الدساتير ليست هي النصوص المدونة فحسب بل تعززها وتفسرها وتكملها أحيانا التقاليد والسوابق الدستورية ، وهي تختلف من بلد لآخر كما أنها تتأثر بالوسط والبيئة المحلية وبمقتضياتها أو ملاءمتها . ففي المملكة المتحدة يختار مجلس العموم رئيسة أو ال *Speaker* كما يسمونه من بين أعضائه ، ومن ثم فهو عضو بارز في أحد الأحزاب الممثلة في المجلس كالحفاظين أو العمال أو الأحرار أو الاشتراكيين الديمقراطيين الجدد . ولكنه بمجرد اختياره ، وتصديق الملكة الشكلي على هذا الاختيار ، يتخلى عن لونه الحزبي ويقطع صلاته تماما بحزبه ويعلن فور انتخابه لرئاسة المجلس أنه سوف يكون الخادم الأمين للمجلس كله باذلا قصارى جهده لحماية حقوقه وامتيازاته ، وبوجه خاص حقوق الأقلية فيه . وليس ثمة «دجر على حرية أعضاء مجلس العموم في نقد تصرفات رئيس المجلس ، أو حتى التقدم باقتراح بلومه إذا بدا أنه انحاز في كرسيه لجانب دون آخر في إدارته لأعمال المجلس . لكن مثل هذا النقد أو اللوم نادر لفرط حرص رؤساء مجلس العموم على الالتزام بالحياد التام طوال مدة رئاستهم للمجلس ، بالرغم من انتماؤهم السابقة» .

وفي الولايات المتحدة الاميركية حرص الرئيس جورج واشنطن ، أول من تولى رئاسة هذه الدولة عام ١٧٨٩ على ارساء سابقة دستورية هامة ، تقضي بعدم جواز تجديد فترة الرئاسة إلا لمرة واحدة متصلة . وقد أصبحت هذه السابقة تقليدا

دستوريا محترما لم يخالفه أحد من الرؤساء لحقبة طويلة . ولما خولف لأول مرة في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية الاستثنائية في عام ١٩٤٠ ثم في عام ١٩٤٤ ، رأى تثبيت التقليد السابق في صلب الدستور .

ومثل هذا قد يرد على الانتماء الحزبي لرئيس الجمهورية عندنا ، فيتقرر أفعالا لسابقة دستورية يتمناها الكثيرون ، ودونما حاجة حتى إلى نص صريح في الدستور ، التزام رئيس الجمهورية بالتخلي عن كل ارتباطاته الحزبية السابقة بمجرد توليه رئاسة الدولة ، ليكون انتماءه للوطن كله ، وانفتاحه على المواطنين جميعا دون أدنى تمييز بين فريق وآخر ، أو أغلبية وأقلية ، ولكي يظل حكما مستقلا عادلا فوق الأحزاب جميعا تترشح الاغلبية والاقلية إلى عدالته وقراراته وسياساته . وواقع الأمر أن هذا هو ماتطالب به احزاب المعارضة جميعا وبلا استثناء كحزب العمل الاشتراكي ، وحزب التجمع اليساري وقلول حزب الوفد الجديد الذي حل نفسه في يونيو ١٩٧٨ احتجاجا على بعض التشريعات المقيدة للحريات .

وهذه الأمنية لها ما يبررها من حيث الاعتبارات العامة ، أو من حيث ظروفنا المحلية الخاصة . فإن لمن أشق الأمور على النفس أن يلتزم رئيس الدولة جانب الحياد الدقيق في القضايا العامة التي تتباين فيها وجهات النظر وما أكثر هذه القضايا بل وماأندر تلك التي لايقع بصدددها مثل هذا التباين . ورئيس الجمهورية الملتزم حزبيا سوف يجد نفسه في أغلب الأحيان منساقا إلى تبني الحل الذي يرتضيه حزبه أو ترتضيه أغلبية هذا الحزب . وهو أو هي ليسا معصومين من الخطأ . وقد يقال أن حزب الأغلبية لم يأت برئيسه إلى الحكم في انتخابات الرئاسة ، أو في استفتاء عام كما هو الحال عندنا ، إلا من أجل تنفيذ سياسة الحزب وتحقيق برنامجه . ولكن ثمة قضايا قومية تسمو على الأحزاب جميعا ، ووجود رئيس غير منتم إلى الأحزاب السياسية على رأس الدولة عند معالجة مثل هذه القضايا القومية ، أدعى إلى الطمأنينة من وجود رئيس حزبي ملتزم ولو (لاشعوريا) . وبالمثل يصعب في القضايا الداخلية ذات الصلة بالحياة الحزبية ، على أحزاب الاقلية أن تقنع نفسها بأن مايصدر عن رئيس الدولة الحزبي من قرارات في مثل هذه القضايا ، هي قرارات أو تشريعات موضوعية مجردة عن الهوى . بل من الطبيعي أن تظل موضع

شكوكها وتقولها ، حتى وأن عدل . ومهما حاول الرئيس الحزبي الظهور بمظهر الحكم المنصف ، فهو في الغالب الاغلب في نظر احزاب المعارضة أو في نظر بعضها خصم وحكم .

هذا عن الناحية العامة أما عن الناحية المحلية فلا يخفى على أحد مدى حرص الجهاز الاداري عندنا بكامله ، على التلون بلون الحاكم وبسرعة مذهلة ، ومن ثم حرصه على الاستجابة إلى رغباته وحتى نزواته ، وقراءة أفكاره واستباقها احيانا ، بأكثر من حرص هذا الجهاز على سيادة القانون أو توفير المساواة بين المواطنين أجمعين على اختلاف ألوانها وانتماءاتهم السياسية .

فالموالون للحزب الحاكم لهم الأسبقية في كل شيء ممكن ، ولهم التسهيلات الادارية وغيرها ، ولهم الامتيازات والحصانات كلما أمكن أما من دونهم من عماد الرحمن فحسبهم المن والسلوى !! . لقد كان هذا اللابيف هو حالنا مع الحزب الحاكم حينما كان رئيسه ، رئيسا لمجلس الوزراء في عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما زال هذا هو حالنا بحكم العادات والتقاليد الموروثة بعد أن أصبح رئيس الحزب الحاكم هو رئيس الجمهورية ، فممثلو الحزب الحاكم وأنصاره في المدن والاقاليم ، ينظر إليهم كرؤساء صغار كل في مجاله ، يستمد الحظوة والنفوذ من انتمائه الحزبي إلى الرئيس الاعلى ، ولو كره هذا الأخير ذلك الخلط المرفوض بين أدوات الحكم وأدوات الحزب .

ولعل هذا هو ما حدا بالرئيس محمد حسني مبارك في مستهل عهده إلى تذكير الجميع وعلى رأسهم رجال الادارة بطبيعة الحال ، بأن المصريين جميعا هم مواطنون وليسوا رعايا . ولكن قد يدق أحيانا التميز من حيث الزمان أو المكان بين ما يصدر عن رئيس الجمهورية بصفته الرسمية تلك ، أو بصفته الاخرى الحزبية .

ولقد شاهدنا مؤخرا رئيس إحدى الجهات القضائية العليا يؤدي القسم أمام رئيس الجمهورية في مقر الحزب وليس في مقر الحكم : إنها مسألة قد تبدو شكلية وتافهة ولكننا نؤثر إلا تتكرر حتى لا تختلط الأمور على بعض الأجهزة الادارية فلا تميز بين الحزب والدولة .

وخطورة الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم تظهر بوضوح أكبر في الانتخابات العامة وما إليها ، نظراً لما رسخ خطأ في أذهان بعض رجال الإدارة على مدى سنوات وسنوات ، بل وأجيال وأجيال ، بأن عدم فوز مرشح حزب الأغلبية في دائرته الانتخابية هو هزيمة نكراء للحكومة ، أو أن عدم فوز رئيس الدولة بأغلبية لا تقل عن ٩٠٪ في استفتاء عام بحرية هو خزي وعار !! ومن هنا ، كان التلاعب في أصوات الناخبين وفي إثبات حضور المواطنين في الانتخابات العامة وما إليها ، في جميع العهود الماضية تقريباً ، وبوجه خاص في السنوات الأخيرة ، بما كان موضع استنكار وتندر للمصريين والمراقبين الأجانب على حد سواء .

ولا أعتقد أن هناك أملاً في إصلاح هذه الأمور جدياً وحمل جهات الإدارة على عدم التدخل في الانتخابات العامة واحترام إرادة الناخبين والمواطنين ، طالما احتفظ رئيس الدولة بانتمائه الحزبي . فالأغراء الذي يستشعره الجهاز الإداري للتدخل في الانتخابات في هذه الحالة ولو تلقائياً ، أقوى من إرادة الإصلاح . قد يرد على ذلك بأنه حتى ولو كان رئيس الجمهورية محايداً أو مستقلاً تماماً عن الأحزاب جميعاً فإن خطر التدخل في الانتخابات العامة قائم في دول عالمنا الثالث على الأقل ، مادام وزير الداخلية الذي يجري هذه الانتخابات عضو في الحزب الحاكم ، وهذا صحيح لا مرأى فيه ، ومن أجل ذلك عمدت بعض الدول الأخرى على أن تعهد بالاشراف إلى الانتخابات العامة إلى جهة قضائية أو شبه قضائية لا تخضع لوزير الداخلية ، ولكن هذا موضوع آخر يتطلب وقفة أخرى .

١٩٨٢/١٠/٢٠

{ إطمئنوا خالص ، مستجبل يُلغى التعذيب في السجون ، إلته إذا اثلغى الانفتاح
الاقنصادى ، واثلغت عادة تزوير الانتخابات ، واثلغت فترة لأن الوزراء
مايتحكموش ، واثلغت سياسة تجويع الفقرا والتخالف مع المراميه والمليونيرات !

ربانية التعذيب



حزبي

لامصلحة للرئيس مبارك ولا مصلحة لمصر في أن يكون رئيسا للحزب الحاكم

فتحي رضوان

كتب الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله الممتع حقا المعنون «السادات :
الله يرحمه» والمنشور في عدد الأهالي الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ .. فقال
موجهها الخطاب إلى السيد رئيس الجمهورية :

ولكنني كمواطن لا ينتمي إلى أى حزب ، أرجو أن تسمع لي بأن أقول بأن
الدستور بعد التعديل الذي أجرى عليه يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ لا يجيز لرئيس
الجمهورية أن يكون منتشيا لأى حزب بعد توليه الرئاسة طبقا لنص وروح المادة
٩٧ (يقصد المادة ١٢٧) .

والواقع انني — بعيد عن نصوص الدستور — أرى أنه لا مصلحة للرئيس
حسني مبارك ولا مصلحة لمصر في أن يكون رئيسا للحزب القائم ، وذلك
لأسباب عديدة من أهمها :

أولا : أن الحزب الذي يرأسه السيد حسني مبارك ، هو حزب سلطنة ، بكل
معاني هذه الكلمة ، فهو الطبعة الثانية من حزب مصر ، الذي انتقل اعضاؤه
بقضهم وقضيتهم إلى الحزب الذي أسسه السادات وتولى رياسته ، ولم يكن هذا
الحزب الجديد الاخير قد أعلن مبادئه ولا وضع برامجهم . فالذين انضموا إليه ، فعلوا

ذلك لأنه حزب الحاكم ، ومن ثم فهم مستعدون أن يدافعوا عن هذا الحاكم ، ويتعصبوا له أحسن أو أخطأ وبالتالي هذا الطراز من الناس ، لا ينفع الحاكم إذا تأزمت الأمور ، أو انقلب الرأي العام وقد مرت مناسبات عديدة كان الحاكم في أشد المواقف خروجاً ، كالظروف التي شهدت (انتفاضة الحرامية) في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والظروف التي قيل عنها أن فتنة الطائفية شبت ناراها في يونية سنة ١٩٨١ .

وفي هذه الظروف وقف حزب الرئيس يشاهد ويتفرج ولم يزعم أحد أنه أعان على تفريغ الأزمة بفعل أو قول .

ثانيا : أن الحزب الحاكم شهد مصرع وسقوط رئيسه ومؤسسه في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ، وقد ساهم في جميع السياسات التي سبقت هذه الخاتمة المؤسفة ، مع ماصحبها من عدوان على الدستور وعلى حقوق المواطنين ، وهم بهذا الختام جديرون بأن يتنحوا عن العمل العام ، إلا إذا أعادهم الشعب في انتخابات حرة ، كان يجب أن تجري عقب اختفاء رئيس النظام السابق . فهذه هي تقاليد جميع الأمم .

ثالثا : لقد تعددت حالات اتهام ومحاكمة عدد غير قليل من زعماء هذا الحزب أمثال رشاد عثمان ، وتوفيق عبد الحى ، ومحمود عثمان ورابع غاب عنى اسمه ، سمح له رئيس المجلس بأن يدلى بأقواله في تحقيق مقام ضده دون رفع الحصانة .

وهذه الاسماء هي أشهر الاسماء في هذا الحزب .

ولم يعرف في مجالات الفكر والادب ، والصناعة والزراعة أحد من المبدعين أو المجددين أو النابهين أمثال محمد فريد وعبد العزيز جاويز وعلى الغاياتي وأحمد لطفي وعمر لطفي وعبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي من تلاميذ مصطفى كامل .

ولم يظهر منهم أمثال مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي ومحمود عزمي وحسين هيكل من أعضاء حزب الاحرار الدستوريين ولا مكرم عبيد ، ومحمد زكي العراقي ، وصبري أبو علم ، ويوسف الجندى من الوفديين . وبمثل هذه الاسماء تحيا الاحزاب ، وتقود الجماهير ، وتعلم الاجيال الجديدة .

حتى الحزب الشاب ، حزب مصر الفتاة أخرج اساتذة مثل الدكاترة مصطفى الوكيل استاذ في الرياضة البحتة من جامعة لندن ، وعبد الرحمن بدوي رئيس قسم الفلسفة ، وعثمان نجاتي رئيس قسم الاجتماع ، وفريد ضيف رئيس قسم الاقتصاد وعبد الرحمن الصدر رئيس قسم الحراحة .. وكانوا مجرد تلاميذ وشبان حينما انتسبوا إلى الحزب واستظلوا بعلمه .

والعجيب أن السيد رئيس الجمهورية يحمل نفسه فوق مايجتمل باصراره على رئاسة هذا الحزب .

أما ماذهب إليه الصديق الكريم الاستاذ عصمت سيف الدولة فأرجو أن يقبل مني أني اخالفه في أن حكم المادة ١٢٧ جاء في صدد الخلاف بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب في صدد مسئولية رئيس الوزراء .

وهو خلاف هنا بين رئيس الجمهورية صاحب الاغلبية التي ينتمي إليها الرئيس ، ويتزعمها وبين المجلس الذي يمثل هذه الأغلبية . فالأمر هنا لايتلزم حييدة .

وما ساقه الاستاذ شوقي عطية من مواد خاصة بالسلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية تارة بوصفه رئيس مجلس القضاء الاعلى ، والقائد الاعلى للجيش فهي سلطات يباشرها رئيس الجمهورية تحت اشراف ورقابة المجلس التشريعي ويمثله فيها رئيس الوزراء والوزراء ، المعرضون للمساءلة القانونية والسياسية . ونحن نرى في الجمهوريات البرلمانية رئيس الحزب الاغلبية يتولى السلطة التنفيذية ويجرى الانتخابات بينه وبين الاحزاب الأخرى ، ولا يرى أحد في ذلك ، خروجاً على الحييدة المطلوبة.

إن الحييدة مطلوبة من أى حاكم ولو صغر شأنه فأصبح كاتباً في ديوان بأقصى الريف ، والانسان مطبوع على التحيز ، مالم يردعه رادع من قانون ، أو من سلطة أعلى .

ورؤساء الجمهوريات الرئاسية يرأسون الدولة والحزب معا . ولكن تتوافر ضمانات تقى الشعب من عدوان الرئيس المسلح بالسلطة وبالحزب الاقوى ،



وبأغلبية المجلس التشريعي ، فالاحزاب غير الحاكمة لديها صحف في مثل قوة صحف الحزب الحاكم ، وجميع وسائل الدعاية والتأثير على الجماهير كالاذاعة المسموعة والمرئية وكل هذه الضمانات مهددة في مصر ، مما يجعل حيدة رئيس الجمهورية ولو لم يكن رئيسا لحزب الاغلبية أمرا يكاد يكون من المستحيلات أو على الأقل من أشق الأمور . أعان الله الشعب المصري وأعان الله الرئيس لتحقيق الحيلة التي هي جوهر عدالة الحكم .

١٩٨٢/ ١٠/ ٢٠

رئيس الجمهورية بين الحياد والحزبية

د . عبد الحميد حشيش

شهد انتباهي وأثار اهتمامي ذلك النداء الذي وجهه د . عصمت سيف الدولة للمشتغلين بالفقه الدستوري ، للدلاء بدلوهم والتعبير عن رأيهم حول رئاسة رئيس الجمهورية لحزب سياسي . ويرجع ذلك لسببين أساسيين .

السبب الأول :

أهمية منصب رئيس الدولة في مصر ، ولا ترجع تلك الأهمية في المقام الاسمي إلى دوره الدستوري ، بل إنها تنبع أساساً من تقاليد متأصلة وعادات متغلغلة في نفوس الشعب المصري ، توارثها منذ آلاف السنين . فقد تعودنا أن ننظر إلى حكامنا ملوكاً كانوا أو رؤساء ، نظرة التقديس والتبجيل التي تبوئهم مكانة ترتفع بهم فوق مستوى البشر ، فلم يألف المصريون — كغيرهم من الشعوب — أن ينظروا إلى حكامهم ، باعتبارهم أفراداً لا يمتازون عن غيرهم سوى أنهم أثقل حملاً وأشد مسؤولية .

ومن هنا يلعب من يتولون رئاسة الدولة في مصر دوراً يفوق اختصاصاتهم المحددة في الدساتير والقوانين .

السبب الثاني :

الأهمية القصوى للأحزاب السياسية في تشكيل معالم النظام الدستوري في دولة من الدول . فقد أصبحت من الأقوال الشائعة في أدبيات العلوم السياسية أن التعرف على نظام دستوري وسياسي في دولة من الدول ، لا يكون بدراسة نصوص دستورها ، ولكن بقدر ما يكون نتيجة للدور الذي تؤديه الأحزاب على المسرح السياسي في الواقع فقد يؤدي التكوين الحزبي وعلاقته بالسلطة إلى تحول النظام من ديمقراطي إلى استبدادي أو أن يتطور النظام من برلماني فبصبح رئاسيا .

ويهمنا أن نسوق في خضم هذا الحوار ثلاث ملاحظات أساسية :

الأولى : أنه لا ينبغي أن نتأثر في مدافعتنا أو معارضتنا لفكرة الجمع بين رئاسة أحد الأحزاب السياسية بمصلحة حزبية هي مؤقتة وضيقة بطبيعتها ، فلا يصح أن يبنى أنصار الحزب الحاكم تأييدهم لفكرة الجمع على أن رئاسة رئيس دولة لحزبهم ، تزيد قوة ومناعة وحصانة كما أنه لا يجوز أن يكون الدافع الخفي لأحزاب المعارضة في تبني الرأي المضاد هو تجريد حزب الأغلبية من أهم أعمدته وأشدّها صلابة . وفالأمر أجل من ذلك وأخطر ، إذ هو يتصل اتصالاً وثيقاً بسلامة نظامنا الديمقراطي في مجموعة ، كما أن الزمان قلب وعجلة التاريخ لا تتوقف عن المسير ، فحزب الأغلبية في عصر من العصور قد ينقلب إلى حزب اقلية في عصر آخر .

الملاحظة الثانية : أن تفسير النصوص الدستورية ينبغي أن ينبع من مفهوم النظام الديمقراطي ولايسوع أن يقف عند المعنى الحرفي للالفاظ فكل تفسير يؤدي إلى مزيد من الحرية للشعب ويعمق ويرسخ المبدأ الشهير القائل بأن الأمة مصدر السلطات ، يكون هو التفسير السليم ، ولو كان المدلول اللفظي للنصوص الدستورية يميل إلى غيره .

الملاحظة الثالثة : أن الدساتير هي أشد القوانين تأثراً بالبيئة التي تطبق فيها . فكثيراً ما تتماثل نصوص الدساتير ، ولكن تتباين التطبيقات وتفرق النتائج التي يسفر عن أعمالها . فيتوقف التطبيق على عوامل مختلفة منها طبيعة الشعب وعاداته وأخلاقياته ووضع القوى الاجتماعية المختلفة ، فضلاً عن تركيبة الأحزاب السياسية

ومدى التوازن بينها وقدرتها على التأثير في الرأى العام وفي السلطات المسيرة للدولة .

وأوضح في بداية الأمر أنى وإن كنت من الراضين لفكرة انشاء رئيس الجمهورية لحزب سياسي ، إلا أن أنصار الرأى المعارض لا يعدمون الحجج .

○ إذا كان النظام السياسي يقوم على أساس تعدد الاحزاب ، فإن المنطق يقتضى ألا نحول بين رئيس الدولة والانتماء لحزب سياسي . فالحزب السياسي هو الذي يرشح رئيس الدولة داخل المجلس النيابي كما أن الرئيس محتاج إلى تأييد حزبي لكي يتمكن من تطبيق أهدافه وبرنامجه السياسي والاقتصادي .

○ إن التطبيقات الدستورية في الدول الديمقراطية لا تحول بين رئيس الدولة وبين عضوية الاحزاب السياسية . والامثلة زاخرة وكثيرة تذكر من بينها فرنسا والولايات المتحدة الامركية وألمانيا وإيطاليا .

○ لا نميل إلى القول بأن تفسير بعض النصوص في الدستور المصري تعارض فكرة الجمع ، كما ذهب بعض الاساتذة الاجلاء في مقالاتهم ، أن هذه النصوص مثل المادتين ٧٣ و ١٢٧ لها مثيل في بعض الدساتير الاجنبية مثل الدستور الفرنسي (المواد ٥ و ٤٨ و ٤٩) ، ومع ذلك لم يذهب أحد إلى معارضة الانتماء الحزبي لرئيس الجمهورية .

ورغم ذلك فإننا نعارض بكل ثقة واطمئنان فكرة الجمع بين رئاسة الجمهورية وبين عضوية الاحزاب السياسية في نظامنا المصري ، ونستند في ذلك على الاسباب الآتية :

غاب نظام تعدد الأحزاب السياسية عن مصر قرابة ربع قرن م الزمان . وأصبح النظام السياسي لثورة ٢٣ يوليو يقوم على أساس التنظيم السياسي الوحيد ممثلاً في الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي . وما زال الكثيرون ممن يعملون في الحقل السياسي ينتمون بحكم فكرهم وثقافتهم وتربيتهم السياسية وطول ممارستهم لمدرسة التنظيم الواحد . وأن الرابطة بين الشعب والحكومة في ظل نظام الحزب الواحد

تدور ، كما قال الاستاذ الدكتور محمد الشافعي ، في رسالته « في مبادئ الحزب المتبلورة في الطاعة العامة وتقديس الزعيم .. حيث يلتزم الجميع بقرارات القيادة العليا ، ويعتق الجميع مبدأ تقديس زعيم الحزب ، وأن دور الحزب الرئيسي يتمثل في نشر وإذاعة كلمات وتعليقات وأوامر الدكاتور ، بين العامة وجماهير الشعب بالاضافة إلى تأكيد وتدعيم دعاية الحكومة .

وإن قرب عهدنا بنظام الحزب الواحد يجعلنا نخشى كل الخشية أن تؤدي زعامة رئيس الدولة لحزب سياسي أن يتحول النظام من نظام تعدد الأحزاب وهو يمثل حجر الزاوية في كل نظام ديمقراطي ، إلى نظام الحزب الواحد في الواقع والحقيقة . بحيث يصبح الحزب الحاكم — بفضل المكانة السامية لرئيس الدولة — هو الحزب الواحد المحتكر للعمل السياسي ، أما الأحزاب الأخرى فينظر إليها على أنها تنظيمات غير مرغوب فيها وفي الأشخاص المتتمين إليها . وبذلك يتردد الناس — رغم إيمانهم بمبادئها — في الانتماء إليها تقرباً من الحاكم أو تجنباً لسخط السلطة ويؤدي هذا إلى نتيجة خطيرة وضارة إذ أنه لا يمكن معرفة حقيقة اتهامات الرأي العام ومدى تأييده لهذا التنظيم أو ذاك .

والمثل على صحة مقالتني حتى وقريب من أذهاننا . فعندما أسس رئيس الوزراء حزب مصر عام ١٩٧٦ هرع الكثيرون للانضمام إليه ، ومن المفروض أن يكون ذلك الانتماء عن عقيدة بمبادئ الحزب وبرنامجه . ثم مالبث أن ترك معظم هؤلاء السادة عقيدتهم وفكرهم ومبادئهم عندما شكل رئيس الجمهورية الراحل الحزب الوطني لينضموا إليه مزودين بنفس الايمان والحماس السابق !!

نخلص من ذلك إلى أن رئاسة رئيس الدولة لحزب سياسي في مصر يخل بنظام تعدد الأحزاب بل ويؤدي إلى تفريغه من مضمونه ومحتواه ، وينعكس هذا على نظامنا الديمقراطي في مجموعه فيؤثر فيه تأثيراً ضاراً إذ أن الأحزاب السياسية هي عماد الديمقراطية ومعاداتها معاداة للديمقراطية في نفس الوقت .

○ تؤدي زعامة رئيس الدولة لحزب سياسي إلى الكثير من المآزق الدستورية التي نحن في غنى عنها ومن قبيل ذلك :

(أ) يتردد الكثيرون — داخل البرلمان وخارجه — إلى توجيه الانتقادات ومعارضة برنامج الحكومة الممثلة لحزب الأغلبية . إذ أن معارضة هذا البرنامج الذي وضعه الحزب الحاكم برئاسة الرئيس هي معارضة في ذات الوقت للرئيس نفسه ونحن ننشد أن ينأى الرئيس — بحسب منصبه السامي — عن التوترات التي تنشأ بين الأحزاب .

(ب) يزداد مركز الرئيس حرجا وصعوبة عندما يسقط البرلمان حكومة حزبه ، أو عندما يفشل الحزب في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين إذ أن حجب الثقة عن الحزب معناها أن الرئيس قد فقد السند الشرعي لبقائه في منصبه ، وأنه آن له أن يشد رحاله إلى خارج الحكم .

○ إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب ، فإن وصول الشعب لكراسي النيابة قد رسخت له الدساتير طريقا محددًا واضحا هو طريق الانتخابات . ومن هنا كانت أهمية الانتخابات في النظام الديمقراطي ، فسلامة الانتخابات وحيدتها وتكافؤ الفرص بين الأحزاب هي علامة مضيئة في كل نظام يتبنى الديمقراطية الحقة لا الديمقراطية المزيفة .

وإذا كنا نحن ونشكو منذ سنوات طوال من تدخل السلطة في الانتخابات وفيما يجري من استفتاءات ، فإن من واجب كل مواطن غيور أن يعمل على أن يوفر للانتخابات حيدتها وسلامتها ولاشك أن رئاسة رئيس الدولة — وهو قمة السلطة — لحزب سياسي يزعزع الثقة تماما في كل استطلاع لرأي الأمة وذلك من ناحيتين هامتين :

الأولى : تدخل الإدارة المعيب للضغط على الناخبين للدلاء بأصواتهم لصالح مرشحي حزب رئيس الدولة وليس بعجيب ولا غريب أنه ما من وزير في السلطة رشح نفسه في دائرة مهما كان غريبا عنها ، إلا ونجح بأغلبية كاسحة حتى إذا عاب عنه فحس السلطان فإن الفشل يكون حليفه . ولا يمكن أن يحتج علينا بما يحدث في غيرنا من الأنظمة إذ أن قبضة السلطة وهيمنتها على الانتخابات أصبحت مضرب الأمثال في التاريخ السياسي في مصر .

الثانية : ولا يقتصر الأمر على تدخل الإدارة في الانتخابات بل يمتد إلى كافة أجهزة الاعلام حتى تلك التي توصف بأنها قومية مثل الاذاعة والتلفزيون والصحف اليومية ، فهي جميعا تروج للحزب الحاكم وتوجه سهام النقد لمعارضيه . فما بالنا إذا كان الحزب الحاكم يستغل بظل رئاسة الدولة . ولا أدل على صحة ما أقول من أن أخبار الحزب الوطني ومن قبل حزب مصر تحتل دائما الصفحات الأولى في الصحف المملوكة للدولة ، فضلا عن الاذاعة المسموعة والمرئية . ألا يخل هذا كله بالتوازن بين الأحزاب ، ويجعل الشعب يعرف نصف الحقيقة ويعمى عن النصف الآخر .

هذه بعض أفكار تجعلني اقرر في ثقه واطمئنان وبضمير حي علمي موضوعي أن روح الديمقراطية وفحواها ، وليس التفسير الحرفي لنصوص الدستور تأتى الانتماء الحزبي لرئيس الدولة في بيئتنا المصرية .

١٩٨٢/ ١٠/ ٢٧



استقلال الرئيس ضرورة لحل أزمة التجربة الديمقراطية في مصر

عبد العزيز محمد

طرح الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله الأخير ، قضية تمس بحق مسيرة الديمقراطية في مصر ، وتؤثر فيها تأثيراً مباشراً وحاسماً . هذه القضية هي : ما حكم الدستور في تولى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، رئاسة حزب من الأحزاب .

واحتكم في ذلك إلى الدستور ذاته ، وطالب رجال الفقه الدستوري بتقديم الرأي في هذه القضية الهامة والخطيرة ، بل إنها تمس لب النظام السياسي والدستوري في مصر .

ولاشك أن الاحتكام إلى الدستور ، لا يكون بالاحتكام إلى نصوصه مجردة ، والبحث عن نص مانح أو مانع هنا أو هناك .

ولكن الاحتكام إلى الدستور يكون بقراءة نصوصه كلاً لا يتجزأ وفهم الأصول الكلية التي يقوم عليها ، وفي ذات الوقت يكون بالاحاطة بطبيعة النظام السياسي القائم وقت وضعه ، ومختلف الظروف والملابسات التي لا يست صياغته .

ذلك أن الدستور يظل — في الأول والآخر — صياغة للنظام والوضع السياسي

القائم ، ويحرص واضعوه على تكريس هذا الوضع وحمايته وعدم المساس به .
وإذا ما كان ذلك ، فإن أهم ما يجب الإحاطة به ، في هذه القضية هو طبيعة
النظام السياسي الذي كان قائما وقت صياغة ذلك الدستور .

ولا شك أن هذا الدستور ، قد وضع في مرحلة كانت الأحزاب السياسية
محظورا نشاطها ومحظورا قيامها ١١ وكان النظام السياسي يقوم على فكرة التنظيم
الواحد ، وهي فكرة حاسمة بكل تأكيد ، ولقد حرص هذا الدستور على تأكيد
ذلك في المادة الخامسة منه التي جرت على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم
السياسي الذي يمثل قوى الشعب العاملة . وجاءت نصوص العقاب بعد ذلك
تحمي هذا الوضع وتكرسه ، فأضاف المشرع المادة ٩٨ / أ مكرر إلى قانون
العقوبات وأصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ في ٢١ / ٩ / ١٩٧٢ لينص على أن
الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب
العاملة وأنه لا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي أو منظمات
جماهيرية أخرى خارج منظماته .

ومن هنا ، يكون الفهم لنصوص الدستور كله ، والفهم لتنظيمه لكافة سلطات
الدولة ومؤسساتها وطبيعة العلاقة بينها .

ولقد جرى تحديد اختصاصات رئيس الدولة في الدستور الحالي بناء على هذه
الطبيعة الواحدة للسلطة ولذا جرى تجميع كل السلطات في يديه .
فهو أولا رئيس الدولة وهو ثانيا له الكثير من السلطات التشريعية أصيلا
ومشاركا ومفوضا وهو ثالثا رئيس السلطة التنفيذية ، وهو رابعا القائد الأعلى
للقوات المسلحة وهو خامسا رئيس مجلس الدفاع الوطني ، وهو سادسا الرئيس
الأعلى لهيئة الشرطة وهو سابعا رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، بل إن له
بعض السلطات القضائية كالتصديق على بعض الأحكام أو الاعتراض عليها . وهو
إلى جانب كل هذا الثقل الدستوري صاحب ثقل سياسي لا يقارن ولأسباب
وظروف تاريخيه معروفة لاجمال للافاضة حولها .

ومرد ذلك كله ، هو لطبيعة النظام السياسي الذي يقوم على فكرة واحدة

السلطة وواحدة التنظيم ! ولذا جاءت كل نصوص الدستور وفق هذا المنظور .

وفي هذه الحدود ، لم تكن هناك مشكلة دستورية ، إذ أن الدستور كان مطابقا للنظام السياسي والفكرة الواحدة التي يقوم عليها هذا النظام !

ولكن المشكلة أخذت تطرح نفسها بعد ذلك ، إذ أن النظام السياسي القائم ، والفكرة التي يقوم عليها ، جرى عليها تغيير ! هذا التغيير كان في الاتجاه إلى نظام تعدد الاحزاب السياسية بدلا من التنظيم السياسي الواحد ! فقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة الأولى منه على حرية تكوين الاحزاب السياسية طبقا للقانون الذي كان سيصدر ، وصدر بعد ذلك قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في ٧/٧/١٩٧٧ ، وكان ذلك الاتجاه ، هو تغيير حاسم يوجب إعادة النظر في الدستور ذاته ونصوصه وتوزيعه للسلطات التي ينظمها ، وللعلاقات فيما بينها لتتلائم نصوص الدستور مع النظام السياسي القائم .

ولكن الذي جرى أن مراجعة الدستور وتعديل أحكامه في عام ١٩٨٠ وقفت عند حد تعديل المادة الخامسة فحسب لتنص على أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الاحزاب ، ولم يتطرق التعديل إلى مراجعة باقي الاحكام كما أشرنا .

ومن هنا ، ظلت المفارقة بين الدستور والنظام السياسي قائمة لا تتوافق ، وتفتح الباب للكثير من المخالفات من جانب والكثير من المفارقات من جانب آخر .

وكانت المخالفة الأولية ، هي لروح الدستور ومعناه ، وهذه من المخالفات الاصلية ، التي جرى القضاء على الحكم بها حال وقوعها ، إذ بينما أخذ النظام السياسي شكل التعدد بعد الواحدة ، ظلت السلطات وخاصة سلطات رئيس الجمهورية ، واحدة وشمولية .

أو بمعنى آخر بينما كان النظام السياسي يحمل لافتة الديمقراطية ، ظلت السلطات بعيدة عن ذلك .

وكانت المفارقة الأولية الغريبة هي أن رئيس الجمهورية ورئيس الدولة

وصاحب كل السلطات التي أشرنا إليها وكل الوزن الدستوري والسياسي الذي رأينا ، يعلن أنه سينزل إلى الشارع السياسي ، أى إلى شارع الأحزاب السياسية والجمهور صانحة الحق في تعدد الآراء ، بمعنى أن رئيس الجمهورية بوزنه الدستوري والسياسي الهائل ، قد نزل إلى ملعب ، يريد اللعب وحده أمام باقي اللاعبين الذين كان عليهم أن يقفوا متفرجين فحسب ، ولو أن أحدا حاول مجازاة اللعب ، فإن عليه أن يصفق للاعب الكبير فحسب ، إنما إذا اختلف معه في الرأي ، فلا يتهم إلا بالخروج على المؤسسات الدستورية والدستور ، بل الخروج على الولاء الوطني ذاته ، وكانت تلك المفارقة بداية الأزمات .

وتصاعدت المفارقة بعد ذلك ليعلن رئيس الجمهورية عن انشاء حزب سياسي . ومن البديهي أن ينشأ هذا الحزب متفخما منتفخا ومفلطحا ! وفي ذات الوقت حزبا طاغيا يخل بكل التوازن المطلوب والمفروض في النظام السياسي كله ! وأدى ذلك إلى العديد من المخالفات الدستورية والقانونية .

ففي الوقت الذي ينص قانون الاحزاب في المادة السادسة منه على ألا يكون من بين أعضاء أى حزب (أعضاء الهيئات القضائية أو ضباط أو افراد القوات المسلحة أو الشرطة نجد أن الحزب الذي انشأه رئيس الجمهورية ، يضم مكتبه السياسي) وهو مستوى تنظيمي من مستوياته الآتي :

رئيس الجمهورية وهو الرئيس الأعلى للدولة ، وللجيش وللهيئات القضائية ، بل ويضم وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وكذلك يضم وزير الداخلية ورئيس هيئة الشرطة .

كذلك ، فإنه في الوقت الذي تحظر فيه المادة الحادية عشرة من قانون الاحزاب ، على الحزب أن يباشر نشاطا تجاريا ، نجد أن ذلك الحزب يقحم نفسه في العديد من الأعمال التجارية كأ إنشاء الشركات (الأمن الغذائي ، و منافذ التوزيع) تحت اسم التنمية الشعبية .

ولعل المفارقة الأكبر ، تبين إذا مارجعنا إلى المادة الرابعة من قانون الاحزاب

رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، إذ نجد أنها تنص على وجوب إلا يترتب على قيام الحزب ، إعادة تكوين أى حزب من الاحزاب التي خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الاحزاب السياسية ، إذ أن هذا الحظر — يشمل كل الاحزاب السياسية التي كانت قائمة في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ بما فيها الحزب الوطني (القديم والجديد انذاك) والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقا) بل لعل من عاصروا هذه الفترة قد سمعوا عن تلك القضية التي أقامها بعض رجال الحزب الوطني القائم انذاك ممن حاولوا إقامة حزب تحت اسم (الحزب الوطني الجديد) وهى القضية التي سميت انذاك قضية (الغارة على الحزب الوطني) والعجيب أن بعض رافعي دعوى هذه الغارة على الحزب الوطني قد سارعوا إلى الدخول في الحزب الوطني الأخير !

وازاء هذه المفارقة الكبرى ، نجد أن المشرع (وهو هنا مانعلم) يبادر بعد أحد عشر شهرا فقط من صدور قانون الاحزاب ، إلى اصدار القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ويستثنى في المادة الرابعة منه كلا من (الحزب الوطني والحزب الاشتراكي حزب مصر الفتاة) .

ولا شك أن ظاهر هذا الاستثناء ، يعود إلى أن المشرع — قد خرج على حياده المفروض — واختلط بالحزب ، وأصبح الاثنان واحدا ، بل أصبح الحزب والدولة واحدا كأمر واقع ، وليس كأمر من أمور الدستور !

كذلك ، فإن الذي لاشك فيه أن هذا الاستثناء لم يكن القصد منه ، هو تأكيد التواصل التاريخي للحزب الوطني واستمراره كحركة سياسية ، فشتان بين هذا الحزب وذاك المصنوع ، في برامجهم ومناهجهم ، إذ كان الحزب القديم يقوم على منهج (لامفاوضة إلا بعد الجلاء مثلا) .

ولنما كان القصد من هذا الاستثناء أن يخجب حزب بذاته عن الاستمرار والنشاط وممارسة العمل السياسي والوطني — وهو حزب الوفد — الحزب التاريخي للشعب المصري وللحركة الوطنية المصرية بعد مآثم الاطاحة برأسه وتقييد لسانه ، ليبقى هكذا جزءا مكتملا للديكور ، وهو مآلى هذا الحزب على نفسه المشاركة فيه .

ولاشك أن جماع كل تلك المخالفات والمفارقات هو أن الدستور الصادر في ١٩٧١ لم يعد يتوافق مع واقع النظام السياسي وما جرى عليه من تغيير جوهري خرج به عن إطار الواحدة إلى إطار التعدد .

ومن هنا يظل صحيحا في حكم الدستور والقانون أن رئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، لأحد الاحزاب ، مخالفة مؤكدة ، لاسبيل إلى تصحيحها إلا بأمر من اثنين :

إما تعديل الدستور ذاته لباحة مثل هذا الأمر وبعد تعديل مختلف الاحكام المنظمة للسلطات والمؤسسات والعلاقات بينها ، وخاصة مؤسسة رئاسة الجمهورية !!

أو أن يتخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، عن رئاسة أى حزب من الاحزاب ، ليظل كما رسم له الدستور ، في المادة ٧٣ (يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني) . وحتى لا تثار التناقضات والمخالفات والمفارقات التي رأينا بعضها وغيرها كثير ، وحتى تتوازن مسيرة الديمقراطية الحقيقية ولا تتعثر على ما نرى الآن !!

ولا ينال من ذلك ، أن الدستور القائم ، لم يمنع رئيس الجمهورية من رئاسة أى حزب ومن ثم ، فإنه يدخل في عداد المباح له ، ولكن الدساتير لا يمكن أن تفسر بتلك الطريقة ، إذ أن رسم السلطات واختصاصاتها والعلاقة بينها ، أمر لا يجرى عليه قياس أو تفسير بمفهوم المخالفة إلى غير ذلك من أوجه التفسير ولا عبرة بالقول ، إن بعض الدول تميز لزعم أحد الاحزاب أو رؤسائها أو حتى لأحد اعضائها ، ولاية رئاسة الجمهورية — مثل فرنسا أو الولايات المتحدة ، ذلك أن المشكلة السياسية والدستورية في مصر ، تخالف تلك في هذه الدول ، حيث أن دستور هذه وتلك يقوم في أساسه على مذهب التعدد للاحزاب السياسية وفي ذات الوقت ، فإن سلطات رئيس الجمهورية في هذه وتلك ، تتضاءل أمام سلطات رئيس الجمهورية في مصر !!

كذلك ، فإنه لا عبرة بالقول ، بأن رئيس الجمهورية في مصر ، لا يمكن أن يتخلى عن حزب يهيمن على الحياة السياسية في مصر كلها ، حيث أن له الهيمنة الشاملة في مجلس الشعب والشورى وله الهيمنة الكاملة على المجلس الأعلى للصحافة والمؤسسات والصحف القومية ، وكافة أجهزة الاعلام القومية ، وتخلى رئيس الجمهورية عن مثل هذا الحزب ، قد يورث مشاكل هو في غنى عنها ولاشك ، ولكن هذا القول لا يقوم على سند ، إذ أن هيمنة هذا الحزب على الحياة السياسية لم تكن بقواه الذاتية ، إنما كان لرئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، حتى اضحى القول السائر بين الناس إنه (حزب الحكومة) قولاً صحيحاً !

كذلك ، فإن الذي لاشك فيه أن تخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة عن رئاسة الحزب المشار إليه ، قد يؤدي إلى تفككه وانهاره ! وهذا القول في جملة صحيح ، ولكن يرد عليه ، أن انهياره لن يؤدي إلى فراغ ، إنما انهياره وتفككه قد يؤدي إلى ولادة حزب آخر ، يتمتع بمقومات الاحزاب وصلابتها وتماسكها والذي يجب أن يكون التفاف اعضائها ، حول فكر وهدف ، وليس التفافاً حول حاكم فحسب !!

وهكذا .. نعود إلى القول ، إن رئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة لحزب من الاحزاب ، أمر لا يعرفه الدستور الحالي . وفي ذات الوقت نقول ، أن هذا الجمع قد ادى إلى مخالفات ومفارقات عجيبة ، مرشحة للتزايد والتفاقم ، كما أن الحقيقة الواقعة ، هي أن تخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة عن رئاسة هذا الحزب قد يؤدي إلى مشاكل اقلها انهيار هذا الحزب وتفككه كما حدث لسابقه حزب مصر ! على سبيل المثال !!

ذلك هو لب المشكلة السياسية والدستورية في مصر ، وفي ذات الوقت لب أزمة المسيرة الديمقراطية في مصر !!

ومن هنا تنبع ضرورة التصدى لهذه المشكلة ، برد الأمر إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً تحت اشراف هيئة محايدة ولتكن الجمعية العمومية لمحكمة النقض مثلاً لها وحدها السلطة الكاملة على ادارة العملية الانتخابية دون دخل للإدارة بأي حال !!

هذه الجمعية التأسيسية ، يكون لها اختصاص إعادة النظر في الدستور الحالي ، وإعادة صياغته وصياغة أحكامه وفق النظام السياسي الحالي ، القائم على فكرة تعدد الأحزاب السياسية وتعدد القوى الوطنية في مصر ، ورسم السلطات والمؤسسات الدستورية فيه ورسم علاقاتها فيما بينها ، وفي ذات الوقت الغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات التي توالى في فترة احتدام الأزمة السياسية والدستورية في مصر ، بما يحقق مسيرة جادة للديموقراطية حقيقية تحقق لهذا الشعب استقرارا ونموا وازدهارا ، وفي ذات الوقت تسد الباب أمام اخطار المفاجآت التي ستحيط بالجميع !!

١٠ نوفمبر ١٩٨٢



الواقع السياسي . . وأهمية استقلال الرئيس

د . نعمان جمعة

تابعت الآراء القيمة التي كتبت في دستورية جمع الرئيس مبارك بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطني . ومشاركة منى كمواطن وليس كمتخصص أقرر أنه على قدر علمي لا يوجد في نصوص دستورنا ولا في مبادئ الديمقراطية ما يحول دون هذا الجمع . ومع ذلك فقد تمخبت مع غيري أن يتفادي الرئيس مبارك مثل هذا الجمع وكان ذلك انطلاقاً من الواقع السياسي الذي تعيشه مصر والذي يمكن تلخيصه في نقاط ثلاث :

أولاً: الحزب الوطني ليس سنداً للرئيس مبارك وإنما هو عبء ثقيل على كاهله، فهو تنظيم حكومي هرولت إليه جماعة المنتفعين بالحكم سعيًا للاقتراب من الحاكم بغض النظر عن اسمه ومبادئه . منهم تجار المخدرات ومنهم من اتجر في تصاريح الاسمنت وعلف الحيوان وأذونات الاستيراد ومن أثرى من اغتصاب أراضي الدولة

ومبانيها ، وهم فوق ذلك كانوا الاداة التي انتعلها الحاكم الفرد ليدوس بها في الوحل وفي الرغام . فهم الذين كبلوا الشعب بالقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات (العيب — الاشتباه — الاحزاب الخ) وهم الذين تأمروا لاسقاط عضوية النواب الاشراف الذين عبروا عن رأى لم يحتمله الحاكم الفرد . ولو سارت تحقيقات المدعى الاشتراكي في طريق مستقيم لوقع أغلبهم تحت طائلة العقاب .

ما ذنب مبارك وما الذي يكرهه على حمل هذا الكيان على كتفيه فيستحيل عليه أو يصعب التحرك في سبيل حل المشاكل والنهوض بالبلاد .

ثانيا : رئاسة مبارك للدولة تستند شرعيتها ونستمد قوتها من تأييد ومساندة كل القوى السياسية الحقيقية في مصر ، تأييد حقيقي دفع إليه حب مصر ، هذه الرئاسة لا تستند إلى الشكليات الواهية مثل ترشيح مجلس الشعب الذي انفصل عن الشعب بالقوانين الارهابية التي سارع في الموافقة عليها وبالسلوك المشبوه لعدد غير قليل من أعضائه .

ومن هنا كان على الرئيس مبارك أن يحرص على نفى ارتباطه الرسمي باتجاه سياسي معين وخصوصا إذا تعلق الأمر بمجرد وهم ومحض سراب .

ثالثا : مشاكل مصر الخارجية والداخلية كثيرة ، ومنها ما هو عسير على الحل وكثير من هذه المشاكل يحتاج إلى قرارات جذرية ، وشجاعة ويحتاج إلى جهد وتضحية وإخلاص من الجميع . ولذلك لم تكن هذه هي الفترة التي تكون الرئاسة لرئيس أحد الأحزاب (إن صح أن يطلق عليه أنه حزب) . كان يتعين على الرئيس مبارك أن يعتبر نفسه للجميع ويشكل برئاسته وزارة ائتلافية تضم جميع الاتجاهات السياسية الحقيقية . بما في ذلك حزب الوفد والاتجاه الديني واليسار الماركسي . مثل هذه الوزارة لن تحتاج إلى قانون طوارئ ولا إلى ترسانة القوانين البغيضة المقيدة للحرية . وستكون قادرة على المواجهة المباشرة والفعالة لكثير من المشاكل المستعصية التي لا تحتمل التأخير والتي تتفاقم يوما بعد يوم . وفي ذلك نذير سوء يجب تلافيه .

التغيير . . قضية جوهرية تنتظر الحسم

□ الفاتحة □

أية قراءة متأنية للموقف السياسي في مصر ، لابد أن تنتهي إلى ضرورة حسم قضية «التغيير» . لقد طرحنا هذه القضية منذ تولي الرئيس حسني مبارك مسئولية رئاسة الجمهورية بعد حادث المنصة الشهير ، وخاصة بعد خطابه أمام مجلس الشعب ، وماتلى ذلك من ممارسات محدودة ولكنها تحمل بعض الدلالات وطوال ١٣ شهرا مضت وهناك معركة ، سافرة أحيانا وخفية أحيانا أخرى ، حول قضية التغيير ، طرفاها .. محور المدافعين عن الممارسات السياسية طوال السنوات العشر الماضية والتي حققت مصالح الطفيليين من السماسرة والمضاربين وتجار السوق السوداء والمهربين وتجار المخدرات ووكلاء المخابرات الاجانب وغيرهم ممن تستروا وراء ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي (بلا ضوابط ولا قيود) كما قال الرئيس السابق «أنور السادات» وامتدادات هذه السياسة في الخارج .. ومحور القوى

الوطنية التي تدين هذه السياسة في الداخل والخارج وتطرح سياسات أخرى بديلة قد تختلف في بعض تفاصيلها ، ولكنها تتفق جميعا على أن محور التغيير هو الديمقراطية وسياسة اقتصادية واجتماعية جديدة وحيادا حقيقيا في معترك السياسة الدولية .. ولاشك أن دعاة التغيير قد كسبوا كثيرا خلال الاشهر الماضية سواء بين جماهير الشعب المصري ، أو حتى داخل بعض دوائر القوى الحاكمة .

فعجز الساداتيين عن تحقيق أى بداية فعالة للخروج من الأزمة الاقتصادية ، وفشلهم التام في مواجهة التضخم والارتفاع الفلكي للأسعار وتدهور مستوى المعيشة .. أكد أنه لا طريق إلا التغيير .

وأحداث الغزو الاسرائيلي للبنان وتطورات ، وقرار رئيس الجمهورية باستدعاء السفير المصري في إسرائيل ، والتمسك بالحقوق المصرية في طابا ، والحديث الرسمي عن أن إطار كامب ديفيد لم يعد صالحا لعلاج قضية الحكم الذاتي .. وردود الفعل الاسرائيلية والتي كشفت عن زيف أوهام سلام كامب ديفيد .. دليل آخر على ضرورة التغيير ..

ولا شك أن المدافعين عن كل السياسات الخاطئة والانحيازات المسبقة ضد مصالح الشعب المصري ، لا تفوتهم اتجاهات الريح . ومن هنا ازدادت حركتهم عنفا في الاسابيع الأخيرة ، خاصة بعد قضية «عصمت السادات» . وإذا كان تحركهم قد برز بوضوح في الحقل الاقتصادي من خلال عمليات تهريب النقد للخارج مما رفع سعر الدولار في السوق السوداء إلى ١١٨ قرشا للدولار ، فليس صعبا رصد تحركاتهم في مجالات أخرى .

والرد الوحيد على هذا التحرك ، هو الاسراع بعملية التغيير ، بداية بقضية الديمقراطية ليكون الشعب المنظم هو الطرف الاساسي في اتخاذ القرار . وهي مسئولية مشتركة للقوى الوطنية المعارضة ، وللعناصر الواعية الموجودة في السلطة .. فالحركة السريعة ضرورة قبل أن يفوت القطار .

الاتحادية ١٧ / ١١ / ١٩٨٢

ماذا بعد أن بدأت السنة الثانية من حكم مبارك ؟! الجمهورية الرابعة واحلام التغيير

□ تحقيق : حسن بدوي □

بعد أسابيع قليلة من بداية العام الثاني في رئاسة مبارك ، ذهبنا
لبحث عن إجابة لهذا السؤال :

ماهو شعور الناس الآن باحلام التغيير ؟ .. ماذا تحقق منها وما لم
يتحقق وماهى على وجه التحديد ملامح التغيير الذي يطالب به
المصريون ؟

تغيير القادة

قلت للدكتور سيد عويس الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية .
○ هل شعرت خلال العام الذي انقضى بأن هناك تغييرا طرأ على المجتمع
المصري .. وفي أى اتجاه ؟

— أنا لست سياسيا .. أنا باحث اجتماعي ومن خلال رؤيتي الاجتماعية للواقع
المعاش يمكن القول بأنه لا يوجد شعور حقيقي وقوى بوجود أى تغيير مخطط له أو
مقصود بهدف تغيير البنية الكلية للمجتمع ولكن الذي حدث هو وجود ظاهرة
الازدواجية على كل المستويات فكل ما يقال لايمارس وقد ساعد على ذلك عدم
وجود ديمقراطية صحيحة ، وانتشار الأمية وعدم وجود القلوة الصالحة وعدم
وجود ايدلوجية واضحة المعالم وعدم شعور أعضاء المجتمع بالانتماء له فإذا كان

الانتاج مطلباً ضرورياً في الوقت الراهن فإن الاهتمام بالتغيير وتنقية المناخ الثقافي والاجتماعي المصري ضرورة أكثر إلحاحاً حتى يستطيع المجتمع أن يواكب عمليات الانتاج المطلوبة .

○ وكيف يمكن في تصورك أن تتم عملية التنقية هذه ؟!

— تم عن طريق تغيير القادة على كل المستويات سواء السياسية أو الثقافية أو التعليمية لتركوا مكانهم لقادة مخلصين يستحقون شرف القيادة .. واعتقد أن نظرة سريعة على القادة في حياتنا الثقافية والإعلامية والاجتماعية والتربوية تؤكد بأن تغييراً جذرياً لم يحدث في حين أن مصر لم تنضب بعد فهي قادرة دائماً على العطاء ..

من يصنع التغيير ؟

ويقول الكاتب الصحفي جلال الحماصي :

— أي تغيير لن يكون إلا لو أخذنا العبرة من كل الأخطاء القديمة ورتبناها زمنياً وأخضعناها للدراسة وعلى رأس الأخطاء غياب الديمقراطية لأنه يؤدي إلى أخطاء كثيرة وفي غياب الأحزاب المعبرة عن الشعب وغياب الصحافة غير المقيدة بأي قيود تحد من حريتها في التعبير في ظل كل هذه الأشياء لا يمكن أن يكون هناك تقدم أو تغيير .

و كنت أتمنى لو كانت السنة الماضية سنة تحول ، فلو أن كل الأخطاء السابقة قد درست بدلاً من النعمة القائلة بأن معالجة هذه الأخطاء تؤدي إلى عدم الاستقرار — ولو عولجت الأخطاء بنظرة بعيدة متطلعة إلى الأمام لوضنا إلى بداية طيبة ..

○ ○ . . . ؟

— تسألون عن من يصنع التغيير ؟ التغيير لا يصنعه تغيير أشخاص أو وزارة ، ولكنه يتطلب إجراء تغيير جذري يشمل إلغاء قوانين الأحزاب وإتمام الحرية لكل

فئة تريد أن تعبر عن نفسها وفكرها بتكوين حزبهم ، والغاء كل القوانين التي تقيد حرية الصحافة فيما عدا المنصوص عليه في القانون العام والغاء المجلس الاعلى للصحافة .

○ ○ ؟

— نعم هناك بعض الانجازات التي تحققت على طريق التغيير ، منها عودة الصحافة الحزبية ، والافراج عن بعض المعتقلين وعودة الصحفيين وأساتذة الجامعات والانكماش النسبي في الفساد ، ولكن هذه كلها مسائل شكلية غير أساسية .. فلا معنى لأن تكون الديمقراطية مثلاً ناقصة ، فإما أن تكون هناك ديمقراطية أو لا تكون ، ولا معنى لأن تكون الصحافة الحزبية حرة ولا تكون الصحافة القومية كذلك .

○ ○ ؟

— أنا أرفض الدعوة للمقارنه بين الوضع الحالي والوضع السابق ، لأن هذا يعني أننا نقارن السيء بالاسوأ ونكتفي بالموجود ولا نطمح للمزيد .

أحزاب بلا جذور

وتقول د . نوال السعداوي :

— نعم .. كانت هناك خطوات ايجابية في العام الذي انقضى ، ولكن الخطأ الذي نقع فيه هو أننا ننتظر أن يأتي التغيير من الحاكم ، الذي مهما كانت رغبته لا يمكن أن يصلح حال دولة وشعب ، وإلا عدنا إلى الديكتاتورية الفردية التي أرفضها حتى لو كانت لصالح الناس ، أنا لا أوافق أن يكون حسني مبارك ديكتاتورا ، إن الشعب بتنظيماته الشعبيه هو القادر على التغيير ، لذلك لا أؤم الرئيس ولا اتفق مع الذين يعاتبونه لأنني لا انتظر منه تغييرا .

○ ○ ؟

— هذه هي مهمة الاحزاب السياسية لو كانت الاحزاب الموجودة قوية ولها

جذور شعبية لا لتفت الجماهير حولها ولا استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في الدفع نحو التغيير ولكن ما ألاحظه أن معظم القيادات السياسية والحزبية في مصر تعطي وجهها للحاكم وتدير ظهورها نحو الجماهير ، بدليل أنه عندما اغلق السادات جريدتي الشعب والاهالي لم يخرج صوت واحد يعترض على ذلك ، وعندما وضع كل القيادات السياسية للأحزاب في السجن في سبتمبر الماضي لم تخرج مظاهرة شعبية واحدة تطالب بالافراج عنهم فالسياسة توازن قوى فحينما تكون الأحزاب المعارضة ضعيفة يسهل ضربها وعندما تكون قوية بقواعدها الشعبية تشكل ضغطاً يهدد الحكومة ويجعلها تستجيب للمطالب الشعبية . فلماذا لم يتغير قانون الأحوال الشخصية مثلاً ؟ لأن المرأة لا تمثل أى قوى شعبية ضاغطة . ولماذا لم يتغير قانون الأحزاب ؟ لأنه لا توجد قوى شعبية تطالب بهذا . لقد مدت الحكومة قانون الطوارئ ؟ رغم الحملات التي شنتها المعارضة ، وذلك لسلبية الرأي العام ، ولعدم قدرة المعارضة على حشده وتثقيفه ورفع درجة وعيه .

○ ○ ؟

— لقد قاد الزعيم الهندي عاندي ثورته في القرية بين الناس ولكننا لانرى القيادات الحزبية تذهب إلى القرى إلا في الانتخابات ، لابد أن نكون موضوعيين ، وأن نقدر انفسنا قبل أن تنتقدنا الحكومة . إننا نطالب بالديمقراطية وننتظر من الحاكم أن يرسي قواعدها في حين أن الديمقراطية لا تمنع ولكنها تنتزع بالقوة والجهد والعمل المنظم الواعي وكل الدول التي حصلت على ديمقراطيتها حصلت عليها هكذا ولكننا لازلنا ندور في فلك الحاكم نطالب وننتظر ونعامله كديكتاتور بيديه كل شيء ثم نصرخ قائلين : أين الديمقراطية . نحن في حاجة إلى عمل سياسي بشرك الجماهير ويخرجها من سلبيتها ، فهذه الجماهير المطحونة الجائعة هي المؤهلة لاجداث التغيير ، وما يحدث هو أنها فقدت وعيها .. ومهمتنا هو إعادة هذا الوعي لها ، وهو ما لاتفعله أى حكومة !

تنبؤات صاحب فكرة

— كنت أتوقع أشياء كثيرة من حسني مبارك ، كتبها في ورقة مازالت عندي

حتى الآن ، تحققت منها أشياء .. ولم يتحقق أشياء أخرى .

هكذا بدأ الكاتب الكبير مصطفى أمين الحوار معنا .. وأضاف :

— توقعت الافراج عن المسجونين السياسيين وإعادة الصحفيين إلى صحفهم وأساتذة الجامعات وعودة الصحف الحزبية وتوقف التدخل في أحكام القضاء ، واحترام قرارات محكمة النقض التي كانت تداس بالاقدام وحدث كل هذا ، توقعت أن نأخذ موقفا مستقلا في سياسها الخارجية لا نرغمي في أحضان روسيا أو أمريكا وأن يتوقف تيار الفساد وأن يحدث تكشف بين الحكام واعتقد أن هذا كله حدث .

○ ○ ؟

— لكنني توقعت اجراء انتخابات حرة لمجلسي الشعب والشورى ولكن هذا لم يحدث توقعت عودة مجلس نقابة المحامين الشرعي فلم يعد . توقعت إلغاء قانون الصحافة فلم يحدث توقعت إلغاء القوانين الاستثنائية مثل العيب والطوارئ فلم يحدث .

○ ○ ؟

— اشياء أخرى لم اتوقع حدوثها اصلا مثل تحسين الوضع الاجتماعي لاني اعتقد بأننا ندفع الان ثمن سنوات الديكتاتورية الطويلة ، فقد بدأنا شعار الرجل المناسب بكسر الميم في المكان المناسب فكان هذا الشعار هو السبب في كل مشاكلنا والسبب الحقيقي للفشل الاقتصادي الذي نعاني منه ومع ذلك فأنا متفائل لاني مؤمن واعتقد أن اليوم افضل من أمس وغدا افضل من الجميع ..

ملاحق قليلة

يقول فريد عبد الكريم المحامي وأحد أقطاب التيار الناصري :

— في بداية حكم الرئيس مبارك كان الشعب المصري يأمل في تغيير جذري داخلي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ويطالب بضرب الفساد والقضاء عليه

في كل المجالات ، ووقف نزيف النهب والاستغلال ورفع الانتاج وكان يأمل في حرية حقيقية وديمقراطية صحيحة تخلو من أى زيف وتبرأ من كل بطش ، وكان يطالب بأن تستعيد مصر عروبتها ، وتستعيد العروبة مصرها ، وأن تعود مصر — دوليا — لحجمها كقائدة لحركة التحرر العربي وكدولة مؤسسه لحركة عدم الانحياز بعد سنوات من الهبوط والانعزال !

○ ○ . . . ؟

— هناك ملاح قليلة وضئيلة للتغيير ولكنها ليست مشبعة لطموح الشعب المصري وليست كافية .. فالافراج عن بعض المعتقلين ينتظر تصفية المعتقلات واسقاط ترسانة القوانين الاستثنائية ، والفساد لا يتوقف على واحد أو اثنين أو عشرة وينبغي أن يحمل حسني مبارك معولا لهدم جبال الفساد والسرقات والانتزاز ويكنس كل قذى وكل قذاره . وعودة مصر للعرب ماتزال بطيئة والشعب المصري غير راض عن الانتقال من التبعية إلى العلاقات الخاصة بالدول العظمى .. إن طريق التغيير مايزال شاقا وعسيرا ، وعلى الشعب أن يشترك في التغيير ، لأن كل عقبة تقف ضد ذلك ، هي عقبة ظالمة وباطشه وينبغي أن تزال .

دور الجماهير

ويقول محمد خليل أمين التنظيم بحزب التجمع الوطني التقدمي :

إن قضية التغيير ترتبط بحل مشكلات الجماهير اليومية ، وهي قضية ذات ابعاد اجتماعية وسياسية ، وليست قضية السلطة ودون مشاركة الجماهير الشعبية فلن يحدث تغيير وهذا يرتبط بالممارسة الديمقراطية ، وحتى الآن مازالت هناك مسافات طويلة حتى تصبح الجماهير شريكه في اتخاذ القرار ..

من الناحية النظرية هناك احزاب لكنها غير مكتملة الحقوق ونشاطها مقيد وخاصه أشكال النشاط التي تتعلق بالاتصال المباشر بالجماهير مثل المؤتمرات والندوات ، فتحن نعيش في بلد نسبة الأمية به ٧٠٪ ولذلك فالصحافة الحزبية ليست هي الوسيلة الصالحة للتأثير فيمن لا يقرأون ولا يكتبون . والحزب الحاكم لا يكف عن محاولة حصار المعارضه والتشنين بها .. وهو ما يؤثر في الجماهير

ونخيفها من المشاركة في رسم السياسات .. فضلا عن الحجر على حق قطاعات
جماهيرية واسعة لا تنتمي للأحزاب القائمة في تشكيل أحزابها .. وقوانين الطوارئ
وبقية القوانين الاستثنائية .

○ ○ . . . ؟

— في ظل انعدام الرقابة الشعبية وضيق فرص الديمقراطية يصبح الأمل في محاربة
الفساد محدودا ، فالشرط الرئيسي للتغيير على مختلف المجالات هو المشاركة
الشعبية ، أي الديمقراطية .

○ ○ . . . ؟

— إن أحداث لبنان هي مسئولية الأنظمة العربية جميعها ، وأبرز عوامل التأثير
في هذا الموقف ، هو خروج مصر من المواجهة باتفاقات كامب ديفيد ومن هنا فإن
عودة مصر إلى الصف العربي على أساس الخروج من حلبة كامب ديفيد ، هو الذي
يعيدها إلى موقع القيادة في حركة التحرر العربي .

صناديق الانتخابات

ويقول محمد عبد الشافي — وكيل حزب الأحرار الاشتراكيين — إن أهم إنجاز
تم في السنة الأولى لحكم مبارك هو رفض السفر إلى إسرائيل ومواقفه المتشددة مع
الجانب الإسرائيلي خاصة أبان أحداث لبنان ، ويرى أن شيئا آخر لم يتحقق على
هذا الجانب أكثر من ذلك ..

وهو يضيف :

— إننا نرحب بالضرب على يدي المفسدين والمنحرفين ، ونطالب بالتوسع في
هذا الجانب ، أما فيما يتعلق بالديمقراطية ، فإن تقدما حقيقيا لم يحدث فقد كنا نود
أن يبدأ الرئيس مبارك عهده بتعديل الدستور وتنقيته من العبث الذي لحق به مثل
المواد التي أعطت رئيس الجمهورية حق الحكم مدى الحياة وادعاء الحكومة بأن
الرغبة في عدم تغيير الدستور ، ترتبط بالرغبة في الاستقرار ، ادعاء غير صحيح
فعوامل الاستقرار الحقيقي هي تعديل الدستور وإلغاء القوانين المفيدة للحريات

وانهاء حالة الطوارئ ..

○ على الصعيد الاقتصادي زاد التضخم وزادت القروض ، ولا حل للأزمة الاقتصادية سوى زيادة الانتاج وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في مناخ ديمقراطي حر . ولكي يحدث تغيير حقيقي يجب أن تبدأ الحكومة بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية . لوضع الدستور الدائم ، وتشكيل حكومة انتقالية لإجراء انتخابات نزيهة ، باختصار نحن نطالب بتغيير تفرده صناديق الانتخابات ..

الجديد والتغيير

○ ○ أحمد نبيل الهلالي عضو مجلس نقابة المحامين المنتخب يقول :

— الآن .. وقد مر عام على تولي الرئيس مبارك .. فإن معالم الموقف وأبعاده قد تحددت على نحو لم يعد يسمح بالاغراق في التفاؤل أو الافراط في التشاؤم أن محصلة العام الأول تخلص في ، أن هناك جديد بالطبع ولكن ليس هناك تغيير بالقطع ، وأنا أقصد بالتغيير هنا ، ما تطلع إليه الشعب في أعقاب ٦ / ١٠ / ٨١ وما نادت به القوى الوطنية والديمقراطية من ضرورة الخلاص من مجمل سياسات السادات التي أوصلت البلاد إلى قاع القاع على المستوى المحلي والعربي والعالمي ، سياسيا واقتصاديا وأخلاقيا .

لقد حرص الرئيس الجديد على أن تكون له ممارساته المتميزة غير أن مؤسسات وأجهزة الدولة ، ظلت تتصرف وكان شيئا لم يكن حتى بدا الأمر وكأن شعار (فتح الصفحة الجديدة) مجرد محاولة لتشذيب وتهذيب وتزيين وتلوين الممارسات القديمة ، وإجراء عملية تنفس صناعي للساداتية المحتضرة .

○ ○ ؟

هناك خطوات طيبة اتخذت في مجال الديمقراطية ، لكنها لاتمس جوهر معاداة الديمقراطية ، ورغم طابعها المحدود .. فإن هذه الخطوات تلقى مقاومة من الساداتيين في الحزب الحاكم والصحف القومية ، الذين يسعون لحياء التراث الساداتي في التعامل مع المعارضة الشرعية لازالت مكبلة بالاغلال صحيح أنها

اكتسبت ميزة أن (تحاط علما) بمواقف الدولة في (القضايا القومية)
لكن نظام الحزب الواحد هو السائد ، وهو المهيمن على كل المؤسسات
الدستورية والمعارضة محرومة من حقها الدستوري في المشاركة في صنع القرار من
خلال التمثيل الحقيقي والصادق في مجلس الشعب الذي افرزته أسوأ العمليات
الانتخابية سمعة في تاريخ مصر ، وبفضل الإصرار على تزييف ارادة الناخبين في كل
انتخابات تكميلية جديدة ، ولازال الحزب الحاكم حارسا على نقابة المحامين بل
وبواصل خططه لمسح قانون المحاماه على نحو يضمن تحويل نقابة المحامين إلى أداة
طبعه . ولازالت حالة الطوارئ مشهورة كالسيف المعلق على رقبة كل مواطن .
وشهد العام المنصرم عودة المعتقلات ، والتعذيب والمعاملة غير الانسانية ، فضلا
عن التثبث بترسانة التشريعات المقيدة للحرية ، التي تجسد خلاصة الخبرة المحلية
والعالمية في انتهاك حقوق الانسان ، ولازالت صحيفة الدعوة معطلة عن الصدور
وحتى بعض الصحف (القومية) لاتفلت من مصادرة حرية التعبير .

○ ○ ؟

ولازالت هناك قوى سياسية محرومة من حقها في إقامة تنظيماتها محرومة من
حقها في إقامة تنظيماتها الشرعية بفضل قانون الاحزاب ونصوصه ، مع أن
الأحزاب السياسية تجسد دائما ضرورة موضوعيه .. أقوى وأبقى من أى قيد
تشريعى . فعلى الرغم من قرارات حل الاحزاب والجماعات السياسية التي صدرت
تباعا بدءا بحل الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ مروراً بحل حزب الوفد
المصري في ١٩٥٣ وانتهاء بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٩٥٤ فقد عجزت
كل اكوام التشريعات والقرارات والملاحظات عن شجب الضرورات الموضوعية
أو الغائها . ومن المضحك حقا أن تحظر دولة (العلم والايمان) في مصر قيام
الأحزاب على أساس ديني في حين تسمح بعض بلدان المعسكر الاشتراكي بقيام
احزاب اشتراكية مسيحية .

ومن المضحك أيضا أن يحظر النظام (الاشتراكي الديمقراطي) في مصر قيام
الأحزاب على أساس طبقي ، في الوقت الذي تسمح فيه الولايات المتحدة — قلعة
الرأسمالية العالمية — بقيام حزب شيوعي شرعي .

○ ○ ؟

أنا لا أعتقد أن هناك قوة سياسية واحدة في مصر تهوى العمل السري فالنشاط السري دائما وليد السدود التي تقام على القنوات الشرعية ، ونتاج البوابات التي تبني على مداخلها .

امكانيات المستقبل

الفساد ليس مشكلة اخلاقية لكنه قضية سياسية وهو ليس ظاهرة فردية لتعامل معها بالقطاعي ، وإنما هو ظاهرة طبقية ، من افرازات الرأسمالية الطفيلية التي تختزل كل القيم الشريفة في قيمة واحدة هي المال . وتتحلل من كل ولاء إلا الولاء للمال ، وتستبيح الوصول إليه بكل السبل وتجعل من الفساد قانونا أخلاقيا أساسيا في المجتمع . وتحوله إلى مؤسسة قائمة بذاتها لها ألف ذراع وذراع ، دولة داخل الدولة بل دولة فوق الدولة .

محاربة هذا الفساد لا يمكن تحقيقها بوصفات اخلاقية أو بمجرد ملاحقه هذا الرمز أو ذاك ولأنه نهج قوي اجتماعيه لا بد من استئصال البؤرة الصدهدية ذاتها من جسم المجتمع المصري ، بكل نفوذها السياسي والاقتصادي ، بكل مؤسساتها وقيمتها وسلوكياتها لا يكفي أن نفضع هذا الرمز أو ذاك اعلاميا ، وأن نلاحقه بالتحقيقات ، ثم بعد فترة نرد له اعتباره .

○ ماهي امكانية تحقيق متغيرات في المستقبل وما الشروط المطلوبة للتغيير في رأيك ؟

— بصراحة ، التغيير المنشود لن يهبط علينا من أعلى ومهمه الجماهير هي صنع التغيير ، امكانية تحقيق التغيير ليست مسئولية ملقاة على عاتق رئيس الدولة ، إنها مسئولية الجماهير .

○ ؟

أيا كانت حدود فناعة رئيس الدولة بالتغيير ، فهو لا يملك ، لا عصا سحرية ولا خاتم سليمان وتظل القوة الضاربة الوحيدة القادرة على صنع التغيير هي الجماهير ،

الواعية ، المنظمة ، الموحدة ، والتغيير المنشود معركة نضالية . بكل معاني الكلمة لأن أى جهد ولو متواضعا من أجل التغيير سوف يصطدم بمقاومة شرسة من الأفيال والارانب والقطط السمان وسائر جماعة المتفعين بالساداتية . وهى معركة متشابكة الواجبات فمن المستحيل تحقيق متغيرات ايجابية في السياسات الداخلية بعزل عن تحقيق متغيرات جذرية في السياسات الخارجية والعربية تمثل أساساً في التخلي عن نهج كامب ديفيد ، وصد وتصفية التغفل الصهيوني الاميركي العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي ومن الخطأ التوهم مثلاً إنه في الامكان القضاء على الفساد الاقتصادي ، بمنأى عن استئصال الفساد السياسي من جذوره .

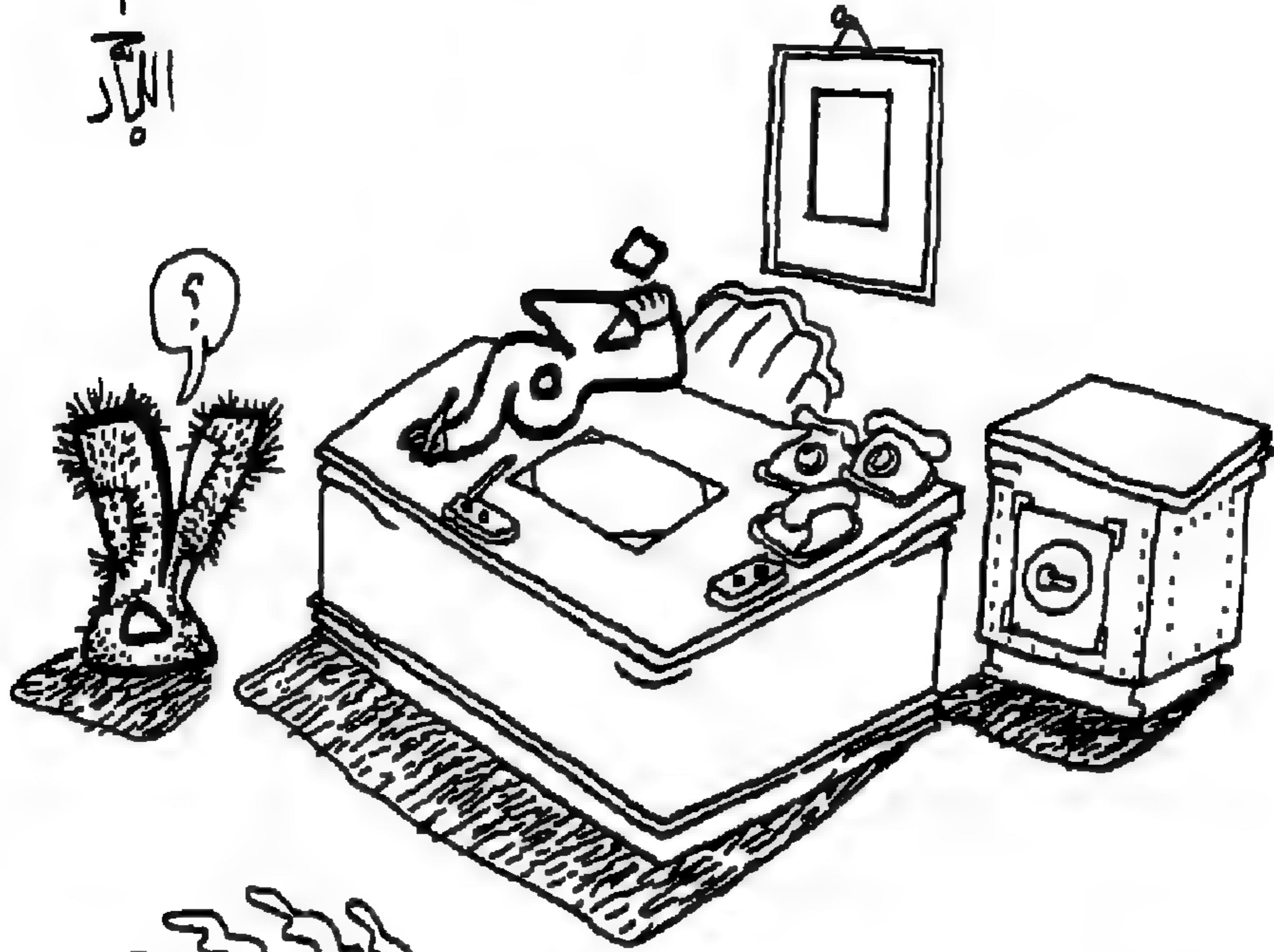
وأخيراً فإن الشرط الرئيسي لتحقيق التغيير المنشود بنجاح ، هو أن تأخذ الجماهير بين أيديها قضية التغيير وأن تنجح القوى المؤمنة بضرورة التغيير في توحيد صفوفها في جبهة للانقاذ الوطني ، تعبىء الجماهير العريضة حول برنامج وطني ديمقراطي يجسد آمال ومطالب أوسع للجماهير .

١٩٨٢/ ١١/ ٢٤



◆ نعم و لا ◆

١
البار



بعد إذنكم . . كلمة أخيرة . . وأعتذر عن التدخل

د . عصمت سيف الدولة

قد لا يكون من اللائق أن يتصور أحد أن إحدى القضايا هي قضية الخاصة ، فبدلاً من أن يبدي رأيه فيها ويذهب ، يتابع التعليق على كل رأى . من هنا لم يكن لي أن أعود إلى الحديث عن رأى لي نشر في جريدة الأهالي يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٢ عبرت فيه عما اعطده مخلصاً من وجود تناقض مبدئي بين رئاسة الجمهورية والانتفاء إلى الأحزاب السياسية طبقاً لأحكام الدستور القائم .

ومع أن الرأى جاء موجزاً في سياق مقال طويل عن موضوع آخر إلا أنه جذب انتباه كثير من الاساتذة فاهتموا بالكتابة في الموضوع على مدى أكثر من شهر ونصف وفي صحف عدة . ولقد تابعت كقارئ كل ماكتب من آراء فثار في نفسي شعور قوى بالخوف من أن أكون قد قصرت في بيان ماأردت قوله ربما لأنه لم يكن الموضوع الاساسي للمقال ، أو ربما لأنني لم أكن اتوقع كل هذا الاهتمام العام به . لهذا أرجو أن تقبل مني هذه الكلمة الأخيرة واعتذر عن التدخل .

حين طرحت رأبي افترضت ما هو مفروض : احزاباً حقيقية يلتزم رؤساؤها بتنفيذ قراراتها وليس العكس ، والعكس هو أن يكون الحزب هو الملتزم بتنفيذ قرارات رئيسه ورأيت أن الدستور القائم يستند إلى رئيس الجمهورية وظائف دستورية يتناقض اداؤها مبدئياً مع التزاماته المترتبة على انتجائه إلى أحد الاحزاب .

وقد ذهب رأى عرضه أولاً استاذنا الجليل فتحي رضوان ، وتكرر في تعليقات من بعده ، إلى ماخلاصته أن الحزب الوطني الديمقراطي « لا يستأهل » أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً له لأنه — أى الحزب — كذا وكيت مشيراً إلى أسلوب نشأته الأولى انتقالاتاً جماعياً من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى حيث يحيط برئيس الجمهورية . إذا صح هذا رأى في الحزب الوطني الديمقراطي فهو على عكس ما افترضت . وبه تضاف إلى المشكلة الدستورية مشكلة قانونية هي مدى توفر شروط الحزب السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي شرط تنظيم علاقته بأعضائه على أساس ديمقراطي (المادة ٥ فقرة ٥ من قانون الأحزاب) . إذ ليس لهذا الشرط معنى إلا أن تكون القرارات نتيجة حوار ديمقراطي داخل الحزب ، وأن تصدر بالأغلبية أن لم يكن بالإجماع ، وأن يكون كل عضو في الحزب ، بما فهم الرئيس خاضعاً وملتزماً بقرارات الحزب . أما خضوع الحزب لقرارات رئيسه ، أو قرارات الأقلية فيه ، فهو إلغاء لشرعية الحزب ذاته .

هذه المشكلة « القانونية الحزبية » لم أتعرض لها لأنني كمواطن صاحب حق في المطالبة بالتزام الدستور ، ولكنني كمستقل لست صاحب صفة في أن أعطى أى حزب بما ينبغي أو لا ينبغي عليه أن يفعله .

باختصار ، إن كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أصدر قراراً باختيار رئيس الجمهورية رئيساً له فإن رجس الجمهورية قد قبل أن يكون له رئيساً ومادماً لا نريد أن نحشر أنفسنا في هذه العلاقة الخاصة لا يبقى لنا إلا أن نفترض أن رئيس الجمهورية ملتزم في كل الظروف بتبنى مواقف الحزب والدفاع عنها وتنفيذها حتى لو كان له رأى خاص يخالفها . ولن يكون هذا « تحزباً » إن كان لهذه الكلمة أى معنى ، ولكنه يكون تعبيراً عن جدية الانتماء الحزبي . لهذا لانفهم الحديث عن رئيس حزب على الحياد بين حزبه ومن يختلفون معه إلا أنه حديث فارغ من أى مضمون أو ماهو أسوأ من هذا . والاسوأ هو ماينطوي عليه مثل هذا الحديث من معاني شكلية التنظيم الحزبي وعدم جدية الانتماء إليه . ومن ناحيتي لم أرد أن أريد أن أتحدث حديثاً فارغاً من أى مضمون أو أن أساء إلى أحد .

ومع ذلك لماذا لا يقال إن كثيرا من المآخذ التي أخذها الرأي على الحزب الوطني الديمقراطي ترجع أساساً إلى أن مؤسسه كان رئيساً للجمهورية وأن رئيسه الحالي رئيس للجمهورية ، وإنما مآخذ وجدت وتوجد في كل حزب تنشئه رئاسة الدولة أو ترأسه ، ذلك لأنه ليس يخاف على أحد الثقل الدستوري والسياسي والادبي لمؤسسة رئاسة الجمهورية في مصر وما يحدثه من آثار في مجرى السياسة العامة وحياة المواطنين . فلماذا لا نتوقع أن يكون لهذا الثقل أثر ضاغط حين يصبح مكثفاً فوق قمة منظمة حزبية واحدة .. طبيعي أن هذه مسألة تهم أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بالدرجة الأولى ، إلا أن المواطنين العاديين من أمثالنا يهمهم أيضاً أن تتحرر الأحزاب ، كل الأحزاب ، من الضغوط الأدبية أو السياسية أو التشريعية التي تحول دون ممارسة دورها الديمقراطي ممارسة كاملة ، وأن تحصل من تأييد الشعب على ما تستحقه بذاتها كاملاً غير منقوص وغير مضاف إليه . وهكذا نستطيع أن نرى وجهى الصلة في موضوعنا . فإذا كان تنحي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي مجرد تصحيح لمخالفة دستورية ، فإنه فرصة متاحة لشعبنا ليتأكد من أن الحزب الوطني الديمقراطي ينال ما يستحقه فعلاً في ما يستحقه فعلاً في حلبة المنافسة الديمقراطية . قد تسفر المنافسة عن أنه يستحق فعلاً أن يكون حزب الأغلبية ، وقد يأخذ مكانه الذي يستحقه بين أحزاب الأقلية ، وقد ينفرط عقده كما انفرط عقد حزب مصر العربي الاشتراكي . وفي كل حالة من هذه مكسب هائل للحياة الديمقراطية .

ثم أعود إلى الدستور معترفاً بأن اغلب الذين علقوا على ما كتبت قد ذهبوا إلى غير ما اعتقدته في التعليل ثم أيدوا النتيجة التي وصلت إليها بعقل قيمة ولكنها قابلة للجدل . لقد بنيت رأيي على أساس من احكام الدستور التي لا بد من الالتزام بها سواء اعجبنا أو لم تعجبنا . وأيدوا رأيي على أسس ما يعجبهم في نظر الحكم . يبدوا رأيي اذن منقوضاً من أساسه وهذا ما أريد أن أرده .

قال أغلبهم إنه لا يوجد في الدستور نص صريح يحظر على رئيس الجمهورية أن يكون منتمياً إلى حزب سياسي . وهو صحيح . لا وجود لهذا النص الصريح . ولم يرد شرط الحظر بين شروط تولى رئاسة الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٧٥ .

ولكن لسبب بسيط هو أن الأحزاب كانت محرمة قانوناً ودستورياً قبل تعديل الدستور عام ١٩٨٠ . فلم يكن من الممكن أن يتضمن الدستور الذي صدر عام ١٩٧١ نصاً يحظر على رئيس الجمهورية الانتماء إلى الأحزاب المحرمة بحكم المادة ٥ من الدستور ذاته وبحكم سلسلة قوانين آخرها قانون الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ : كان الانتماء إلى أي حزب جريمة فهل كان من المتصور أن يرد في الدستور نص يحظر على رئيس الجمهورية ارتكاب الجرائم وهل هناك نص فيه — حتى الآن — يحظر ارتكاب الجرائم . الحظر وارد ضمناً في المادة ٧٩ التي ألزمت رئيس الجمهورية بأن يقسم على احترام الدستور والقوانين . ولقد تم إلغاء المادة ٥ من الدستور وحل محلها نص يبيح تعدد الأحزاب . وبقيت باقي نصوص الدستور «المفصلة» على رئيس جمهورية «غير حزبي» بدون تعديل . من هنا نشأ التناقض وقلنا صراحة إن هذا التناقض نشأ بعد تعديل الدستور . أما قبل ذلك فيما يسمى بنظام التنظيم الواحد فلم يكن ثمة تناقض بين رئاسة الدولة ورئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي . إذن لا مبرر لتذكير أحد بنصوص الدستور لأنه مكتوب منشور .

ولقد قلنا ونقول إن الدستور قد اسند إلى رئيس الجمهورية وظائف دستورية يتناقض أداؤها مع ما يترتب على الانتماء الحزبي من التزام (تكرار التزام . والعبرة بالالتزام قبل الفعل لأنه يسبقه ويحدده) . نقول من التزام بالخضوع لقرارات الحزب والدفاع عنها وتنفيذها . وضررنا مثلاً من المادة ١٢٧ من الدستور . ماذا تقول المادة ١٢٧ ؟ تقول نصاً :

لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية المجلس . ولا يجوز أن يصدر القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة .. وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية بعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه . ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء

الشعبي .. نقف عند هذا الحد . لأرى من ناحيتي أى غموض في دلالة النص . أنه يعهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفة الحكم في نزاع بين الحكومة والمجلس . فإن رأى كحكم أن الحق مع الحكومة أعاد تقرير المجلس بالمسئولية إليه . فإن أصر المجلس فله كحكم أن يصر على موقفه أو أن يستفتى الشعب .

أقول ببساطة أن أى رئيس جمهورية « ملتزم » مقدما بتنفيذ قرارات الحزب الذي ينتمي إليه ، كما هو مفترض ، لا يستطيع أن يؤدي الوظيفة الدستورية المبينة في هذه المادة . لا يستطيع أن يكون حكما بين رئيس الحكومة والأغلبية البرلمانية في حالة النزاع بين الأغلبية البرلمانية والحكومة إلا إذا كان غير ملتزم حزبيا بموقف الأغلبية . يعني إذا كان غير منتم إلى الحزب الذي يضم أحد طرفي النزاع . هل ثمة أى غموض ؟

لقد احتج على الاستاذ فتحي رضوان بأنه في حالة أغلبية حزبية ينتمي إليها رئيس الوزارة ورئيس الجمهورية لا محل للحياد ، وأنه لذلك لا يرى أن المادة ١٢٧ تحظر على رئيس الجمهورية رئاسة الحزب . ولكن ماقاله الاستاذ فتحي هو ذاته حجتنا . أن انتماء رئيس الجمهورية إلى حزب الأغلبية حيث لا محل للحياد يتناقض مع تطبيق المادة ١٢٧ التي تفترض الحياد في الرئيس ..

وضررنا مثلا بالمادة ١٣٦ ، أكمل ايضاحه الدكتور شوقي عطية . هذه المادة تقضي بايقاف جلسات مجلس الشعب والاستفتاء في حله في حالة وجود خلاف بين رئيس الجمهورية وبين أغلبية مجلس الشعب . فقلنا ونقول ببساطة لا تجرئ فيها أن هذه المادة تفترض أن رئيس الجمهورية غير « ملتزم مقدما » من خلال الرابطة الحزبية برأى حزب الأغلبية . وأن أى رئيس جمهورية ملتزم حزبيا بالخضوع لرأى حزب الأغلبية والدفاع عنه وتنفيذه لن يطبق هذه المادة . فإذا أراد أن يطبقها تعين أن يكون غير منتم إلى الحزب .

فهل ثمة غموض ؟

لقد جاء في عدد « مايو » الصادر يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ تعليق يقول : « هل نفترض أن الخلافات بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب هي الأصل الذي

يستحيل حله أم أنه أقرب إلى المنطق الطبيعي أن الدستور يضع حلولاً لأي عارض يمكن أن يحدث فإذا لم يحدث هذا العارض وهذا هو المتوقع فلا يمكن بدهة تطبيق هذه المادة . أرى أن المسألة ليست بسيطة أو سطحية ، لقد ظن صاحب التعليق أنه يخالف الرأي الذي ذهب إليه . أبداً . إنه يؤيده . ذلك لأنه إذا كان الدستور قد توقع خلافاً بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب فلأنه لم يتوقع أن يكون رئيس الجمهورية منتبهاً إلى حزب الأغلبية في مجلس الشعب حيث يعني الانتماء الالتزام بقرارات الحزب وعدم مخالفتها . وجاء بالشعب طرفاً ثالثاً يحتكم إليه في حالة الخلاف فأصبح من حق الشعب دستورياً أن يحتكم إليه . وكل هذا يتناقض مع انتماء رئيس الجمهورية إلى الحزب .

وأسأل أنفسنا لو حدث هذا «العارض» الذي توقعه الدستور — لاسمح الله — ماذا يكون الموقف ؟

وسؤال آخر أكثر عمقا : ألا يشترط في رئيس الجمهورية — بدون حاجة إلى نص — أن يكون صالحاً دائماً لاداء وظائفه الدستورية حتى العارض منها ؟

ثم نأتي إلى النقطة الثانية التي ترددت في كل ما قبل . لقد ذهب أغليتهم إلى القياس على نظم الحكم في الدول الأخرى وضربوا أمثلة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لإثبات أنه لا تعارض بين رئاسة الجمهورية والانتماء إلى الأحزاب .

كتب من يطلب — ولا يتحدى — أن يدلّه أحد «على دستور واحد يحرم على رئيس الجمهورية أن يرأس حزبا أو على حزب واحد يرى أن رئيس الجمهورية أن يرأس حزبا» وقد دله صاحبه في ذات عدد «مايو» الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ حينما ذكر الدستور الإيطالي ويمكنه أن يستدل بنفسه على الأحزاب الإيطالية .. ولكن المسألة كلها ليست هنا . لقد قيل بحق «لا اجتهد مع النص» وهي قاعدة أصولية لايمادي فيها أحد: هذا يعني أنه لا يجوز القياس على نظم أخرى بعيدا عن نصوص دستورنا . لقد كانت حجتي قائمة على نص المادتين ١٢٧ و ١٣٦ وأضاف الدكتور شوقي عطية المواد ٧٦ و ٨٥ و ٨٧ و ١١٢ و ١١٣ وأضاف آخر لم ينشر اسمه في جريدة الاهالي المادة ٨١ فلماذا نذهب إلى

اطراف الدنيا نبحث عن حلول لمشكلاتنا الدستورية ولا نحتكم إلى دستورنا . من له كلمة في تفسير هذه المواد فليقلها ، وقد قيلت كلمات جيدة ردا على الاحتجاج بالمادتين ١١٢ و ١١٣ فلنكمل مشوار الدراسة بدلا من الخروج عن الموضوع إلى دول أخرى ودساتير أخرى . لتأمل مثلا كيف أدت الصيغة الخاصة بدستورنا — والتي لا مثيل لها — إلى خطأ الاستناد إلى دساتير وتقاليد دستورية تبيح لرئيس السلطة التنفيذية رئاسة الحزب في أميركا وفي فرنسا وغيرهما . لقد أفاض رأى في الاستناد إلى مواد الدستور التي تقيم من رئيس الجمهورية رئيسا للسلطة التنفيذية : وقال بحق إن دستورنا قد عهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفتين . أولاهما هي رئاسة الدولة والثانية هي تولي السلطة التنفيذية . مافاته هو أن كل المواد الدستورية التي استندنا إليها تقف عند المادة ١٣٦ بعدها مباشرة يبدأ تنظيم الوظيفة التنفيذية لرئيس الجمهورية ابتداء من المادة ١٣٧ .. فنحن نتحدث عن التناقض بين الوظائف الدستورية المسندة إلى رئيس الدولة وبين انتمائه إلى حزب . ولو اقتصرنا وظائفه على رئاسة السلطة التنفيذية لما كان ثمة تعارض . واضح فيما أرجوه . يجب أن يكون واضحا إذن أنه مع وجود تلك الوظائف غير التنفيذية المسندة إلى رئيس الجمهورية لا يجوز أن يكون متصيا إلى حزب .

لهذا فإنه لا توجد مشكلة لا في أميركا حيث رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ولكن حيث السلطة التنفيذية منفصلة تماما عن السلطة التشريعية وقد حدث كثيرا أن أغلبية الكونغرس كانت من غير حزب رئيس الجمهورية ولم تحدث مشكلة . ولا توجد مشكلة في فرنسا حيث لا يقوم رئيس للجمهورية بالاحتكام إلى الشعب في خلاف بينه وبين البرلمان ، وحيث لا يعهد إليه الدستور بأن يكون حكما في نزاع بين الحكومة وبين أغلبية الهيئة التشريعية أما كل دول أوروبا الشرقية فتأخذ بذلك النظام الشمولي كما يسمى عندنا حيث يكون رئيس الحزب أو أمينه العام هو رئيس الدولة بدون تناقض .. إنني أطلب إلى كل الذين عقدوا تلك المقارنات أو إلى كائن من كان أن يدلنا على دستور في أية دولة تضمن كل المواد المشار إليها من قبل وكان رئيس الدولة فيه رئيسا لحزب سياسي .

ثم إلى الذين تدخلوا في الموضوع مستعجلين .

إن القاعدة الشعبية لرئيس الدولة هي الشعب كله ممثلاً في جماعة الناحيين كما أرساها الدستور إذ أن مصدر شرعية توليه هي الأغلبية الشعبية التي يسفر عنها الاستفتاء (المادة ٧٦ من الدستور) . وإذا كان أحد يريد أن يوهم نفسه أو يوهمنا بأن القاعدة الشعبية لرئيس الجمهورية هي الحزب الوطني الديمقراطي صاحب المليون عضو كما يقال فليسأل نفسه أولاً عن مصير التسعة ملايين الباقين ممن قبلوا أن يكون حسني مبارك رئيساً لدولتهم ولم يقبلوا أن يكون رئيساً لحزبهم فلم يدخلوا الحزب الذي هو رئيسه .

أما الحديث عن أن رئيس الجمهورية لا يأتي من فراغ أو أن في حجه عن

أما الحديث عن أن رئيس الجمهورية لا يأتي من فراغ أو أن في حجه عن الأحزاب عودة إلى الملكية أو أنه يحرم مصر من أن يكون رئيس جمهوريتها زعيماً ، فأقول إننا نتحدث عن رئيس الجمهورية بعد أن يصبح رئيساً للجمهورية ، أما قبل ذلك فأمامه العمل العام بكل ساحاته الحزبية وغير الحزبية ، ولكنه إذ يصبح ملتزماً بالدستور أمام الشعب كله بعد انتخابه لا يجوز له دستورياً أن يبقى ملتزماً ببرنامجه حزبه وقراراته أمام أعضائه وإلا فقد صلاحيته لأداء بعض الوظائف الدستورية التي تفرض فيه الحياد ، أما المقارنة بالملكية والعودة إليها فهي لاشك عثرة قلم . الملك يملك ولا يحكم . رئيس الجمهورية الرئاسية كما هو الحال عندنا يحكم ولا أحد يملك . موضوع المناقشة هي أن دستورنا يقيم من رئيس جمهوريتنا حاكماً بصفته رئيس السلطة التنفيذية ويقيم منه حكماً بصفته رئيساً للدولة والتناقض قائم بين وظيفته الثانية والانتماء إلى الأحزاب .

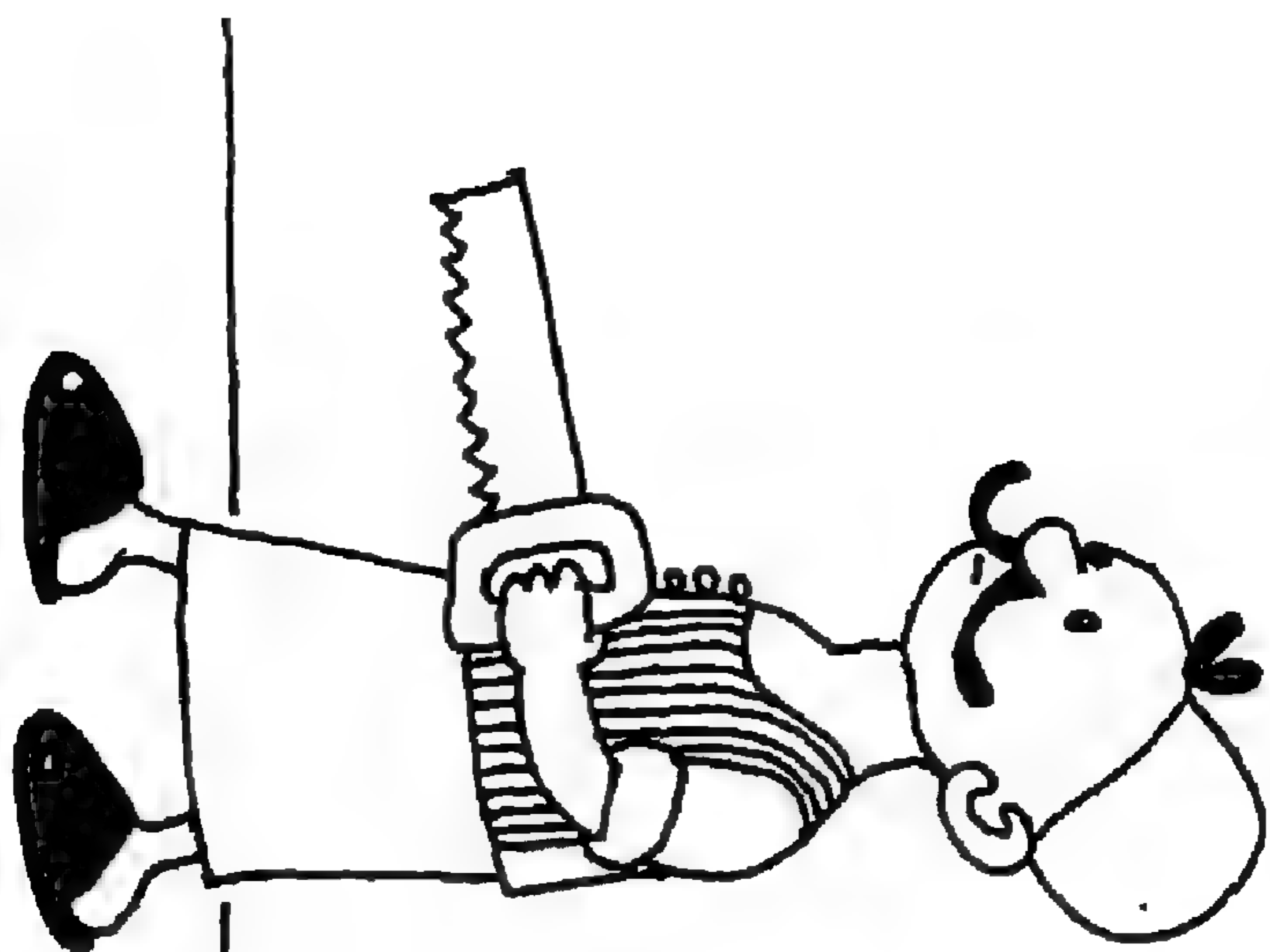
أما من يخشى أن نفتقد زعيماً فأرجوه أن يقبل مني القول بأننا تعبنا من « الزعامة » وأن كثيرين فيما أعتقد ، أنا واحد منهم . يريدون أن يجربوا قبل أن يموتوا طعم الحياة في ظل جمهورية دستورية ديمقراطية . على قمتها رئيس جمهورية

«عادي» لا أكثر ولا أقل . في سبيل هذه الأمنية كتبت ما كتبت . أما الذين أخلوا علينا الحديث عن الدستور بينما الناس مشغولون بمشكلات الحياة اليومية فنقول لهم لقد تعلمنا من فرط ما بددنا من جهد في إصلاح فروع المشكلات أن نبدأ من جلورها وهنورها . والله ولي التوفيق .

١ ديسمبر ١٩٨٢



الاعتماد على الذات



حقبة

الاعتماد على الذات

نتفق . . ونختلف . . مع الرئيس مبارك

□ الفاحية □

لم يكن الخطاب الذي ألقاه الرئيس حسني مبارك في عيد العمال ، خطاب مناسبات عادي ، بل حمل في طياته عددا من القضايا الهامة .

○ لقد أشار الرئيس بوضوح إلى خطأ تفكير الإدارة الأميركية في محاربة منظمة التحرير الفلسطينية والتقليل من شأنها .. «فهي الجهاز الذي أرتضاه الشعب الفلسطيني لتمثيله وحماية مصالحه ، وهو اختيار عززته الأمة العربية بقرار إجماعي» .

○ واعترف الخطاب في شجاعة بالخلل في البناء الاقتصادي الذي يولد اهتزازات كبيرة في البنيان الاجتماعي .. فالمواطن الذي لا يجد قوت يومه وسكنا يأويه لا يمكن أن يكون آمنا على نفسه مطمئنا على مستقبله .

○ وأكد الرئيس على دور القطاع العام الاساسي باعتباره ركيزة التنمية والتطوير ، ومن ثم يتعين الاستمرار في دعمه وتعزيزه إلى أبعد الحدود .

○ وقال إن الديمقراطية منهاج تفكير وأسلوب حياة يتمثل في أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في تقرير السياسة العامة وصنع القرارات .. الخ .

ولاشك أن هذه النقاط جميعا تمثل في خطوطها العامة مواقف ايجابية يمكن الاتفاق عليها وتطويرها .

ولكن تبقى هناك نقاط أخرى وردت في نفس الخطاب ، نجد أن من حقنا ، بل من واجبنا ، أن نؤكد اختلافنا معها .

ولكن جوهر ماختلف فيه مع الرئيس مبارك ، هو المنهج الذي تناول به أحزاب المعارضة ، وبصفة خاصة صحف المعارضة .. لأنه منهج من وجهة نظرنا يمس جوهر الديمقراطية .

لقد اتهم رئيس الجمهورية «رئيس الحزب الوطني» صحافة المعارضة بالبعد عن الموضوعية واختيارها لأسلوب الاثارة والظعن والتشويه وزرع اليأس في نفوس الناس .. وقال إن «في كل حزب واحدا أو اثنين مسيطرين على الجريدة ويعملوا بهذا الشكل ، وتحدى الرئيس أن تكون أى صحيفة حزبية قد قدمت اقتراحا أو مشورة للحكومة أو تصدت للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد .. الخ .

وليسمح لنا السيد رئيس الجمهورية أن نضع أمامه عددا من الحقائق تؤكد له عدم صحة هذا الاتهام ..

○ فالأهالي لا يسيطرون عليها (واحد أو اثنان) أو تيار ايدئولوجي معين كما تقول التقارير وبعض صحفي الحزب الحاكم ، وأى حزب حاكم .. بل يديرها مجلس ادارة من ٧ أعضاء منتخب من اللجنة المركزية للحزب (التي انتخبها المؤتمر العام في ابريل ١٩٨٠) ومجلس تحرير من ١١ صحفيا .

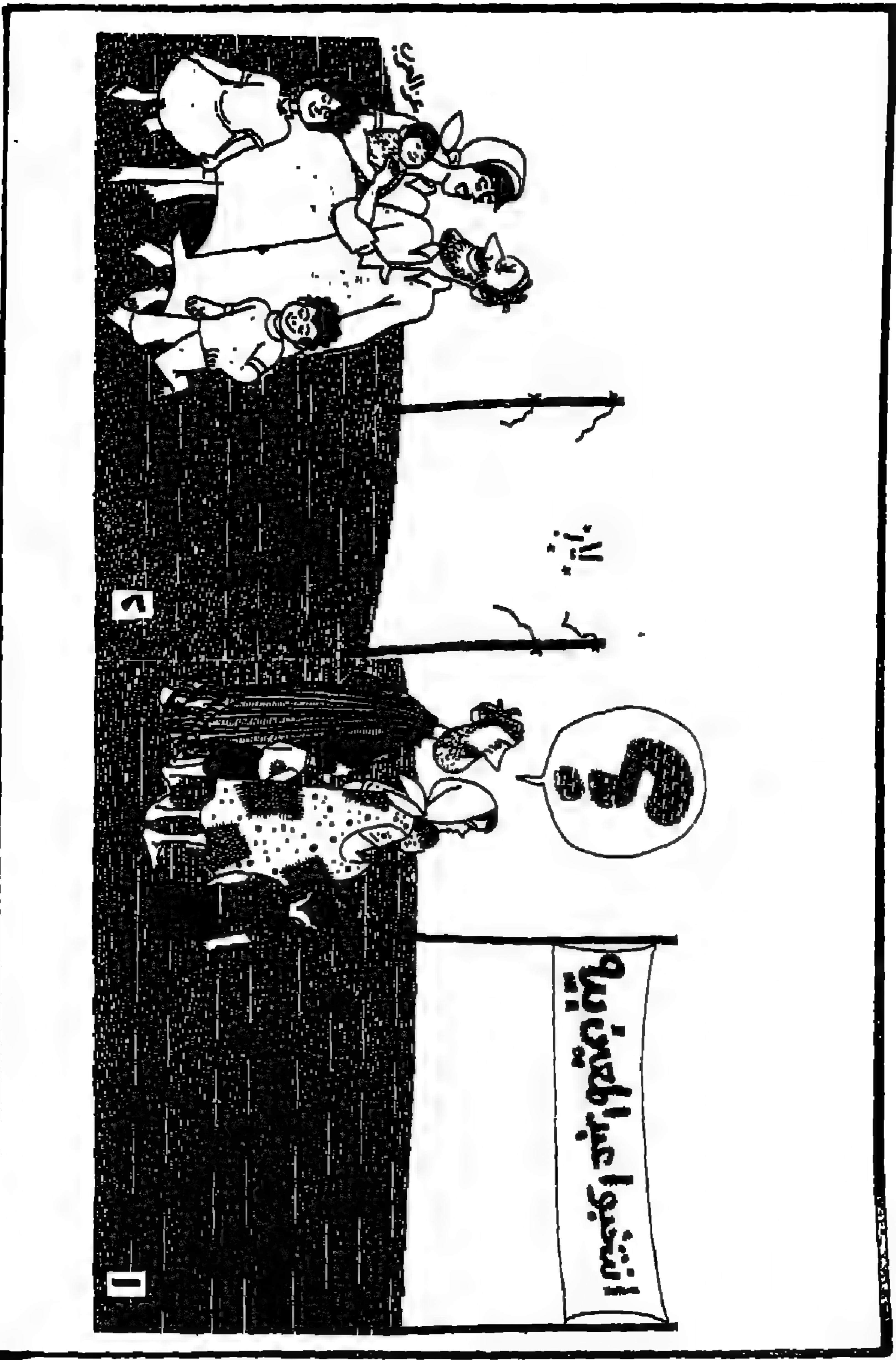
○ لسنا جريدة أثارة وطعن وتشويه .. بل نحن جريدة تقاوم الفساد بشتى صورته بقوة وأصرار مما يهدد بعض المصالح المستقرة ، ونحن جريدة الرأى والدراسة ومناقشة مشاكل وقضايا الشعب الحيوية ، بكل الموضوعية والصدق .

وعلى عكس ما يقال للسيد الرئيس ، فالأهالي تقدم الاقتراحات والحلول لكل قضية تتعرض لها ونكتفي بقضية واحدة تهمننا جميعا وأثارها الرئيس في خطابة وهي قضية الأزم الاقتصادية . فعبر الاعداد الستة الأخيرة فقط من الأهالي قدم ٥ من كتاب الأهالي وخبراء الحزب الاقتصاديون ، رؤية متكاملة للأزمة الاقتصادية ، وطرحوا حلولاً لمشاكل .. التضخم ونقص الحبوب الغذائية ، وزيادة الاستيراد والقطاع العام والاختلاسات الاجتماعية ، والعمالة المصرية في الخارج ، وانخفاض أسعار النفط .. الخ .

فهل يطلب رئيس الجمهورية من معاونيه أن يجمعوا له هذه الدراسات (وغيرها كثير نشر في الاهالي) .. ليعرف أن ما نقوله هو الصدق والحق ، وأن من قدموا له التقارير حول جريدة الأهالي (وغيرها) لم يخلصوا له القول .. لمصلحة خاصة لديهم !!

وإذا كان للرئيس ملاحظات حول الصحف الحزبية المعارضة — وهذا حقه وإن اختلفنا معه — ترى اليس لديه ملاحظات حول صحيفة الحزب الحاكم ، والصحف المسماه بالقومية والتي يحتكرها الحزب الحاكم ؟

إن الديمقراطية بإسبادة الرئيس ، إذا كانت تستند للدستور والقانون والارادة الشعبية — وليس لارادات افراد أو حزب حاكم — لا يمكن أن ينال منها أو يهددها صحيفة أو عشر صحف حزبية معارضة ، أو تضيق برأى أو كلمة مهما غالت في عنفها . فالحكم في النهاية للشعب صاحب القرار .



تأميم المعارضة :

هل بدأ العد التنازلي للوصول إلى سبتمبر آخر؟

د . فؤاد مرسى

أعادت لنا الحملة الأخيرة على المعارضة أجواء أو مناخ ما قبل سبتمبر ١٩٨٩ . فقد تعرضت صحافة المعارضة للاتهام « بالخروج عن الهدف من التعبير الحر عن الرأي والانغماس في ممارسات معيه » واتهمت أحزاب وقوى المعارضة « بالتجاوز والتعسف في استخدام الحقوق وغلبة التوازن بين الحق والواجب » . وتعددت الاتهامات المعممة والمجهلة والمطلقة في حق المعارضة ، من البعد عن الموضوعية والمصلحة العامة واستخدام أسلوب الاثارة الممجوجة والاساءة إلى الشعب المصرى ونضاله وقيمه .. إلى لوم المعارضة وتأنيتها لعدم قيامها بدورها كما تتصوره الحكومة .. إلى التبيه والتبصير والتحذير بل والتهديد للمعارضة أحزاباً وأفراداً .

وقد آن الأوان لكى نتوقف عند هذه الحملة الظالمة حتى لاتندفع الأمور لجميع إلى ما هو أسوأ .

وفي تقديري أنه لابد من مناقشة الحكومة في مفهومها عن المعارضة ففي رأى حكومة أن المعارضة لها دور معين لاتتعداه ، وفي رأينا أن هذا الدور يجعلنا ارضة مؤمنة ، مملوكة للحكومة نفسها .

دور المعارضة في رأى الحكومة

فالحكومة ترى أن دور المعارضة ينحصر في مناقشة القضايا التي لاتعتبر «قضايا قومية» فهذه القضايا القومية لاتجوز فيها المعارضة أصلا . فإذا ماتصدت المعارضة للقضايا غير القومية فإن مهمتها تنحصر في تقديم الافكار والحلول للحكومة . وعندئذ تكون المعارضة نموذجية .

○ ومثال القضايا القومية التي لاتجوز للمعارضة أن تناقشها كل قضايا السياسة الخارجية وقضايا الحرب والسلام والقضايا العربية . وكان السادات يعتبر من القضايا القومية أيضا كل مايمس شخصه ومكانته ويزعم أن التعرض له هو تعرض لمصر نفسها .

ويتهم مبارك المعارضة حاليا «بالعجز عن التفرقة بين مايمثل الخلاف وتعدد الرأى وما يجب أن يكون محلا للاجماع لاتصاله بالمصالح الاستراتيجية العليا للوطن» .

○ فإذا ماتركنا كل القضايا القومية جانبا ، كان على المعارضة أن تتصدى لغيرها من القضايا من حيث التنفيذ وأسلوب التنفيذ فقط .. يقول مبارك في خطابه الأخير : الحكومة تحقق خطة خمسية ، يجيء حزب يقول لك المشروع الفلاني الاسلوب الى بتنفذه بيه دا غلط . ويعيب على المعارضة أن أحدا منها لم يتقدم باقتراح أو مشورة ، ويضيف «عندك اقتراح ، قل لنا اقتراحك مساعد الحكومة» .

دور المعارضة في رأينا

وواضح أن فهم الحكومة لدور المعارضة هو فهم مبتكر للنظام الحزبي والنظام البرلماني والنظام الديمقراطي . أو هو فهم خاص بالحكام المصريين وحدهم . وهو فهم «مفصل» من أجل أن يحكموا دائما وإلى الأبد . وهو لذلك فهم خاطيء فالديمقراطية البرلمانية تقوم على أساس وجود أحزاب متعددة تعبر عن تعدد الطبقات في المجتمع . وأحيانا مايعبر حزبان أو أكثر عن الطبقة الواحدة إذا ماتعددت بداخلها الفئات والشرائح والاقسام ، مثلما يعبر كل من «الحزب الجمهوري

الحزب الديمقراطي « عن الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة . ومع تعدد لطبقات تنوع المصالح ويختلف وتعدد الأحزاب . وتسمى كل طبقة من خلال حزبها لتغليب وجهة نظرها عن طريق الانتخابات العامة المؤدية إلى البرلمان . وتتنافس للظفر بثقة الناخبين . وتسعى بالتالي للحكم حتى تضع وجهة نظرها في لتطبيق وتدافع عن مصالحها . بعبارة أخرى فإن الأحزاب تعمل كتنظيمات تتنافس للوصول إلى الحكم وجماهير الناخبين هي وحدها التي تحسم هذا لتنافس — ولا أحد غيرها .

لقضايا القومية وغير القومية

ولكل طبقة أعنى لكل حزب رؤيته للأمور العامة ، ولاتوجد قضية يقال عنها قضية قومية وأخرى يقال عنها قضية غير قومية ، فكل القضايا قومية وعامة يشتغل بها الحزب لأنها تشغل بال الطبقة المعنية أو حتى الجزء الصغير من الطبقة ، هناك بالطبع أمور لا يختلف عليها مصريان « مثل فداء الوطن والدفاع عن سلامته ووحدة أراضيه وسكانه ونيله وحماية استقلاله » .

لكننا نختلف قطعا فيما يتعلق بوسائل ذلك . فالسادات مثلا كان يرى ذلك كله مرتبطا بالتحالف مع أميركا وأحيانا مع حلف الاطلنطي وذهب إلى الوعد بإرسال مياه النيل إلى إسرائيل ، واختلفنا معه ومازلنا مختلفين حول وسائل سلامة لوطن .

هناك أيضا احترام المشروعية التي تعمل في ظلها الأحزاب ، احترام الدستور القوانين ، احترام النظام العام والاداب العامة . كل هذا لا خلاف عليه . لكن نحن نحترم الدستور أو القانون أن نختلف معه وأن نسعى لتغييره بالطريق مشروع . فالدستور ليس قرآنا ولا انجيلا . ولقد قام السادات بتعديل الدستور دأبم الذي وضعه مرات عديدة إما ضمنا وإما صراحة .

وفيما عدا سلامة الوطن واحترام المشروعية فلا توجد قضايا لايجوز للمعارضة تناقشها . كل القضايا مهما صغر شأنها مطروحة للمناقشة العامة — من قضية

المجاري إلى قضية الاسعار إلى قضية الانفتاح إلى قضية الفساد إلى أكبر قضية
تعرض لمصير الوطن .

هل المعارضة تابعة للحكومة ؟

في النظام الحزبي يعتبر الحزب قيادة سياسية لطبقته التي تنتمي اليها أو لجزء
منها ، ونتيجة لتعدد الطبقات واختلاف مصالحها ، مثلا بين العمال والرأسماليين ،
وبين الملاك والمعدمين ، بل واختلاف مصالح الرأسمالية الوطنية عن مصالح الرأسمالية
الطائفية مثلا - لذلك تتعدد الاحزاب وتتعدد برامجها . وكل برنامج يعبر عن رؤية
الطبقة أو حتى جزء من الطبقة للأمر السام لذلك تختلف البرامج من حزب إلى
حزب . وعندما نلتقي مصالح أكثر من طبقة حول نقطة أو أكثر من البرامج
الحزبية ، يكون ذلك تعبيرا عن وحدة المصالح ووحدة الرؤية ، ويفتح السبيل
عندئذ لقيام شكل من أشكال وحدة العمل تحت اسم الائتلاف أو الجبهة أو غيرها
من الاسماء .

من هنا يكون من الطبيعي اختلاف برنامج حزب التجمع عن برنامج الحزب
الحكومي ، فحزب التجمع الذي يدافع عن مصالح العمال والفلاحين والموظفين
والرأسماليين الوطنيين لابد أن يختلف برنامج عن برنامج حزب موحد بأيدي
الرأسماليين الطائفيين على الرغم من تواجد غيرهم فيه . ولذلك نتساءل مخلصين .

○ كيف يمكن لحزب التجمع أن يساعد حزب الحكومة أو يساعد حكومة
الحزب ؟ إن مساعدتنا الحقيقية للحكومة على الأقل تكون بما يلي :

أولا : أن نقدم مشاكل الجماهير التي ندافع عنها ، وأن نقدم الحلول لهذه
المشاكل من وجهة نظر جماهيرنا أي من وجهة نظر العمال والفلاحين والموظفين
والرأسماليين الوطنيين . وتلك هي أكبر مساعدة نقدمها للحكومة : أي أن نتعرف
الحكومة على مشاكل الجماهير وحلولها من وجهة نظرنا ولقد فعلنا ذلك مرارا وبلا
توقف ليس فقط لأننا نريد أن تساعد الحكومة ، ولكن لأننا أن لم نفعل فلسوف
يكون ذلك تخليا مزريرا من جانبنا عن جماهيرنا وعن مهمتنا الأولى ازاءها .

ثانيا : أن نقوم بتعويد الجماهير على العمل السياسي ، أى اتخاذ القنوات السياسية والاشكال السياسية للاجابة على مشاكل الجماهير وللاستجابة إلى مطالبها . وذلك بدلا من أن ننحرف إلى حوارى رفض السياسة والعمل السياسي وتفتح الباب أمام كل صور الارهاب الفكرى وغير الفكرى وصور الارهاب والارهاب المضاد .

لقد قمنا بذلك مرارا ومازلنا نقوم به بدأب وأمانة وكانت تلك مساعدتنا للحكومة ، والواقع أن الحكومة هى التى لاتساعد نفسها . مرة عندما ترفض الاقرار بحقيقة مشاكل الجماهير ومرة أخرى عندما تحارب العمل السياسي وتطارده .. ومرة ثالثة عندما ترفض الحلول التى نقدمها تعبيرا عن مصالح الجماهير .

وبدلا من ذلك كله تطالبنا الحكومة بأن نقدم لها النصيحة والمشورة لها هى كى يستمر الطفيليون فى طغيانهم ويستمر الحكم فى أيديهم . وهو مالن نتورط فيه أبدا . فليست مهمة حزب التجمع هى تعزيز سلطة الطفيليين فى مصر . وليست مهمة حزب التجمع أيضا هى بث الخوف والرعب وتأليب الطبقات . وإنما مهمته هى التعبير عن المصالح المشتركة للعمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية فى هذه المرحلة التاريخية من تطور الثورة المصرية وفى إطار من الديمقراطية البرلمانية القائمة على تعدد الأحزاب وتنافسها .

الديمقراطية الناقصة

والواقع أن السر فى موقف الحكومة من المعارضة وفى فهمها المفلوط والساذج لدورها هو فهم الحكومة من البداية للديمقراطية . فالديمقراطية فى نظر الحكومة منحة منحها للشعب . بالطبع لاتصرح الحكومة بهذه الحقيقة . لكنها تكشف عنها بين الحين والحين فى تصريحات من نوع آخر كان السادات يقولها كثيرا . وهى العبارة المشهورة : أنا لن أمس الديمقراطية . كما لو كان من حقه أن يمسها ، لكنه يتنازل عن حقه فى المساس بها . وهى عبارة خطيرة تكشف عن مفهوم واضح تماما هو أن الديمقراطية منحة من الحاكم للشعب ، ويستطيع الحاكم فى أى وقت أن يمنعها

عن شعبه ، وهو مفهوم تبناه الملوك قديما . وصححته الثورة الانجليزية ثم الثورة الفرنسية . ولم يهد أحد من حكام عصرنا يعود إليه أو يشير مجرد الإشارة ، اللهم إلا إذا كان يعتقد أنه ليس من طينة البشر . قد تبني هذا المفهوم نظم دكتاتورية وفاشية . لكن نظام حكمنا يرفض الدكتاتورية وليس فاشيا وينبغي ألا يكون دكتاتوريا ولا فاشيا .

هناك أذن عودة إلى المفاهيم التي سادت قبل سبتمبر ١٩٨١ والسري في ذلك أن ديمقراطيتنا ناقصة . قد يكون لدينا من الحريات مالا يوجد في أكثر البلدان العربية من حولنا لكن المقارنة هنا من شأنها أن تزري بشأن الشعب المصري الذي أمضى نحو قرنين من الزمان وهو يحاول أن يرسى قاعدة أن المصريين هم مصدر السلطات كل السلطات . وخلال القرن الأخير ومنذ ثورة عرابي وحتى الآن قدم الشعب كل تضحية من أجل ارساء وترسيخ حرياته الديمقراطية .. ومع ذلك ففي النهاية يضاف تهديدا بين الحين والحين يحمل في طياته أن حرياتنا منحة من الحاكم يمكن أن يصادرهما في أي لحظة ، وهذا هو عدم الاستقرار بعينه .

نوعان من الحريات

ولقد بدأ السادات حكمه بالاقرار بحق الشعب في الحرية . وفي عام ١٩٧٦ قبل قيام المنابر ثم الاحزاب السياسية . لكنه بدأ المصادرة في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ وتصاعدت المصادرة حتى كان انقلاب سبتمبر ١٩٨١ وطوال حكم السادات كان على المصريين أن يميزوا بين نوعين من الحريات : حرية الرأي وحرية التحرك . كان هناك تسليم جزئي لحرية الرأي . أما حرية التحرك فهي محظورة .. لا اجتماعات جماهيرية .. لا مظاهرات جماهيرية .. لا اضرابات جماهيرية .. لا مزيد من الاحزاب .. وعندما كانت حرية الرأي تتحول بأيدي الجماهير إلى حرية حركة كانت تقمع بكل عنف . ثم عصفت أحداث سبتمبر بما تبقى من حرية الرأي .

وكان مقدم مبارك اعلانا بعودة الاعتراف بالمعارضة . وبدأت اتصالات لم تشكل في الواقع حوارا من جانبيين . وفتحت الصحف الحزبية فصارت أهم أداة

بأيدي المعارضة للعمل السياسي . ومع ذلك لم تتعد حريات المعارضة نطاق حرية الرأي . وظلت حرية الحركة محظورة — وكانت هناك حجة مشروعة هي الاحكام العرفية .

ونخشى أن يكون العد التنازلي قد بدأ . فحرية الرأي في نقابة المحامين — وحتى مشروعيتها — قد صودرت بقانون صدر في يومين . وحرية الكتابة محظورة على رجال الدولة السابقين لمدة عشرين سنة . وصدر الحظر بقانون صدر في ساعات . أى أننا عدنا مرة أخرى لمصادرة حرية الرأي بعد أن صادرننا حرية الحركة من البداية . واستخدمت الالة التشريعية لاضفاء المشروعية دائما على كل عاصفة للحرية .

○ فلمصلحة من يتم تصعيد هذه الأمور ودفعها إلى نقطة اللاعودة ؟

نحن نعلم أن أزمة عنيفة تأخذ بخناق البلاد . وبصفة خاصة فإن الأزمة الاقتصادية تبدو — بفضل سياسة الحكومة وحزبها — وكأنها أزمة مستعصية على الحل . وهناك قوى عديدة في الخارج والداخل لها مصلحة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه أن لم تكن في زيادتها سوءا .. وهذه القوى تضغط من أجل التخويف من الشعب ومن قوى المعارضة وأحزابها . وهدفها هو المزيد من تدهور الأوضاع والالتجاء السافر إلى أسلوب القمع ومصادرة الحريات وتأديب المعارضة — أعني الغاءها . يزعمون أن ذلك يجعل الشعب أطوع بأيدي الحكومة .

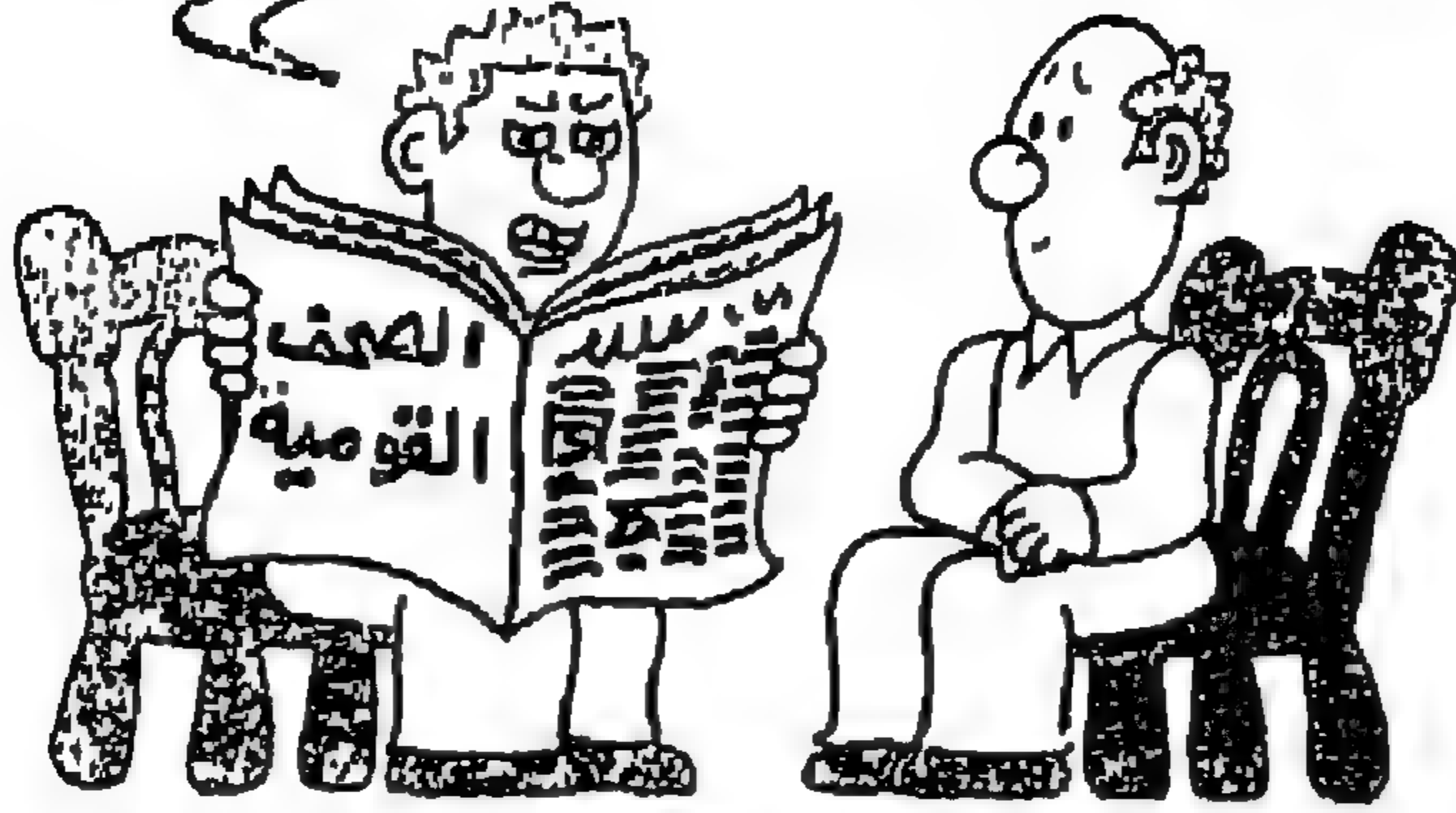
لأنريد أن نستخدم أسلوب الوعظ والارشاد هاهنا . لأنريد أن نذكر بأحداث ٦ أكتوبر ١٩٨١ . لكننا نريد أن نقول كلمتين فقط .

أما الأولى فهي أننا لانضارب على الأسوأ وإنما نسعى للاصلاح والانقاذ ما أستطعنا .

وأما الثانية فهي أنه لايلدغ مؤمن من جحر واحد مرتين سواء كان هذا المؤمن هو أنتم أم نحن .

١٩٨٣/٥/١١

الحياه كان لونها بهي زمان ، د لوقتى لونها بنى مسود شويه
نفيجة سوء الطباعه !



رقيهم للحكومه و قول لها أنا مش عايز منها فلوس ،
عايزها بس تدفع لى مصاريف الثكل والشرب والعلاج
والسكن والمواصلات ومصاريف تعليم الأولاد ويجوازهم !



مبارك . . عند مفترق الطرق

د . حسن نافعة

بدأت تتضح عملية استقطاب بين القوى السياسية والاجتماعية على الساحة المصرية . ويقف على أحد الطرفين تلك القوى السياسية والاجتماعية التي استفادت من النظام السادى ، بينما تقف باقى القوى السياسية والاجتماعية على الطرف الآخر . وقبل ذلك بثلاث سنوات ، شهدت الساحة المصرية عملية استقطاب مشابهة بدأت بعدها العواصف تتجمع فى سماء الحياة السياسية المصرية ، وانتهت بهزاعقة خطفت رأس النظام ، ثم هدأت العواصف ، وتوارت الغيوم وبدأت الشمس تشرق من جديد لكن ذلك لم يكن بالقطع قدوم الربيع . فها هى السماء تتلبد من جديد بالغيوم . ولا ندري بأى شىء تنذر ؟ هل يسقط المطر لارواء أرض تشقت من شدة الظمأ ؟ أم هو بداية الطوفان .

وقد حدثت عملية الاستقطاب الأولى عندما بدأت القوى الوطنية فى مصر ، على اختلاف مشاربها ، تقتنع نهائيا بأنه قد حدث تفريط خطير فى الحقوق الوطنية والقومية ، بصرف النظر عما إذا كان ذلك بدافع سوء النية المتعمدة أو نتيجة الجهل بحقائق الصراع فى المنطقة وعدم الكفاءة فى إدارته . أما فى المرحلة الحالية ،

فإن جوهر عملية الاستقطاب التي بدأت تتبلور من جديد هي المسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية . ويبدو لي أن القوى الوطنية ، على اختلاف مشاربها أيضا ، بدأت تقتنع بأن أرساء الديمقراطية الصحيحة في مصر يمثل حجر الأساس وخط الدفاع الصلب ضد احتمالات تكرار ما وقع في الماضي من مآسي ، فضلا عن أنه يمثل المدخل الصحيح لحل المسألة الاجتماعية .

ومن الملفت للنظر أن القوى الاجتماعية والسياسية التي وقفت على طرفي الاستقطاب ، في الحالة الأولى ، تكاد تكون هي ذاتها التي تقف على طرفي عملية الاستقطاب الحالية . وهذا يعني في الواقع أن جوهر عملية الاستقطاب واحد وممتد في الحالتين ، ولم يكن جو الثوام والمصالحة الوطنية الذي ساد بينهما سوى حالة هدنة مؤقتة في عملية صراع ممتد . كان جو المصالحة الوطنية موقوفا بطبيعة الاجابة على سؤال فرض نفسه فرضا على الساحة المصرية : لماذا « حادث المنصة » وماهي دلالاته ومغزاه ؟ . ولأن الاطراف المتصارعة لم تستطع استخلاص نفس الدلالات ، فإنها لم تستطع بالتالي أن تتفق على صيغة تضمن استمرار جو المصالحة الوطنية .

مغزى حادث الاغتيال

لقد رأت القوى الوطنية أن هذا « الحادث » جاء نتيجة طبيعية لخلل خطير أصاب الحركة الاجتماعية المصرية من جراء ممارسات النظام الساداتي ، وهو تعبير عن وصول هذا النظام إلى قمة أزمتة الشاملة . بينما رأت القوى « الساداتية » أن هذا الحادث لا يخرج عن كونه عملية اغتيال فردية ومعزولة تصادف نجاحها مثلما نجحت محاولة اغتيال زعماء آخرين من أمثال إبراهيم لنكولن وجون كنيدي ، وترتبطا على ذلك فقد رأت القوى الوطنية أن ثمة ضرورة قصوى لاجراء تغيير شامل في فكر النظام وممارساته كي لا يتكرر ما حدث وربما في صورة أكثر عنفا وأكثر شمولا . بينما رأت القوى « الساداتية » أنه لا مبرر اطلاقا لمثل هذا التغيير لأن ماتم من انجاز في عصر السادات هو الاعجاز ذاته .

وكان قدر حسني مبارك أن يقود السفينة وسط هذا الخضم الذي هدأت

أواجه المتلاطمة على السطح فجأة بعد حادث الاغتيال بينما استمرت دوامات الاعماق فحاول جذب السفينة النائية كل في اتجاه حركة تيارها . والحقيقة أن الشعب المصري كله ، وفي كل المواقع ، وقف صفا واحدا خلف مبارك لأنه أدرك بحسه السياسي الفريد أن الوحدة الوطنية مطلوبة تماما في هذه المرحلة لتقوية المركز التفاوضي للقيادة السياسية الجديدة لاتمام الانسحاب من سيناء . لكن هذا التأيد لم يكن في الواقع « شيكا على بياض » كما يقول التعبير الدارج وإنما كان في تصوري ، مشروطا باستمرار عملية التغيير التي بدأت بالافراج عن ممثلي الحركة الوطنية الذين دفع بهم في غياهب السجن ، وعودة من نقلوا عنوة من وظائفهم .

وبعد الجلاء الاسرائيلي تطلع الشعب بأمل نحو ارساء الوحدة الوطنية من أجل الصمود في مواجهة الاخطار الخارجية الجسيمة والقضاء على عوامل الانهيار الاجتماعي في الداخل . وجاء رفض إسرائيل الانسحاب من طابا ، ثم جاءت أحداث لبنان لتزيد من اصرار القوى المطالبة بالتغيير على ضرورة احداثه والاسراع به . وقد تمحورت هذه المطالب حول قضيتي الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة والمسألة الاجتماعية . وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية تضمنت المطالب الغاء كافة القوانين الاستثنائية « سيئة السمعة » ، وفتح المجال أمام حرية تكوين الاحزاب وحرية العمل النقابي وحرية الاجتماع والتنظيم بشكل عام وكذلك تخفيف قبضة الدولة على الادوات « القومية » لصياغة الرأي العام من إذاعة وتليفزيون وصحافة وافساح المجال للرأي الآخر للتعبير عن نفسه من خلال تلك القنوات . أما فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية فقد تضمنت المطالب إعادة النظر بشكل جذري في عملية توزيع الدخل القومي ووضع حد لظاهرة الفوضى الاقتصادية العارمة وماخلقته من جو فساد وفساد انعكس على الاداء الاجتماعي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وما أدى إليه من ظهور ، طبقة اجتماعية فاسدة ، كانت صاحبة الصوت الأعلى والكلمة المسموعة في شئون الحكم أن لم تكن هي الطبقة الحاكمة بالفعل .

وقد رحبت القوى المطالبة بالتغيير بكثير من القرارات التي اعتبرتها خطوة هامة في اتجاه تصحيح الحركة الاجتماعية : اطلاق سراح المعتقلين ، عودة الصحفيين وأساتذة الجامعات المنقولين إلى وظائفهم الاصلية ، عودة صحف الاحزاب

المعارضة المسموح بها إلى الظهور ، محاكمة المفسدين من أمثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وغيرها من إجراءات . غير أنها لم تعتبر هذه الإجراءات كافية بحال من الأحوال وضغطت لاستمرار عملية التغيير والاسراع بها لحل المشكلات القائمة من جذورها .

الساداتيون . . يهجمون

وقد تبنى معظم هذه القوى المطالبة بالتغيير خطا مفاده التفرقة بين رئيس الدولة ، الذي فجر خطابه الأول املا عارما للاستجابة إلى التغيير المنشود وأعطى بذلك مؤشرا على أنه لم يدرك « حادث المنصة » باعتباره حادثا طارئا ومعزولا وإنما صحيحة اجتماعية مدوية من أجل التغيير ، وبين قيادات الحزب الوطني ، الذي يمثل الهيكل السياسي المحسد لمواقف الاقلية الاجتماعية التي استفادت من نظام السادات ، وهى بحكم موقعها وامتيازاتها لا بد أن تقاوم التغيير .

وكان من الطبيعي أن تحاول القوى « الساداتية » ، ومن منطلق حرصها على مصالحها وليس على المصالح القومية ، أن تقاوم التغيير قدر ماتستطيع . وقد تمكنت هذه القوى من التماسك ونفطت على الارتباك الذي ساد صفوفها بعد مشهد المنصة الرهيب في ذلك اليوم التاريخي ٦ اكتوبر ١٩٨١ . وفي مرحلة أولى أحنت هذه القوى رأسها للعاصفة المطالبة بالتغيير ثم تقدمت تدريجيا لتثبت أقدامها ومواقعها لصدده ووقفه . وهاهى تبدو اليوم وكأنها تنتقل من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم . وكان أول شئ تنهت إليه هذه القوى هو ضرورة العمل على ربط مصيرها الشخصي بمصير القيادة السياسية الجديدة ، واجهاض محاولات الفصل بينهما . وقد تمثل أول نجاح لها على هذا الطريق في إقناع الرئيس مبارك بتولي منصب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حتى تتوه الفواصل والحواجز بين التصريحات والقرارات التي تصدر عنه بصفته رئيسا للحزب وبين تلك التصريحات والقرارات التي تصدر عنه بصفته رئيسا للدولة وحارسا على الحريات والمؤسسات فيها .

ورغم العديد من الانتقادات التي وجهت إلى صيغة الجمع بين رئاسة الدولة

ورئاسة الحزب في عهد الرئيس مبارك ، فقد كان هناك من لا يزال يعتقد أن الرئيس قد قصد بذلك أحكام قبضته على الحزب حتى يباشر عملية التغيير بأقل قدر من الصدام أو الفوضى خصوصا وأن العديد من قيادات هذا الحزب لها تأثير ضخم على السوق المصري وحركة المال فيه . لكن يبدو أن هذا الاعتقاد بدأ يتبدد بسرعة ويحل محله اعتقاد آخر مفاده أن هذه الخطوة قد زادت من قدرة الحزب على التماسك ومقاومة التغيير ووقفه بل واجباره على التراجع . ويبدو أن الطريقة الاستفزازية التي تم بها اخراج وتوقيع قانون المحامين بكل ما يمثله من اعتداء ليس فقط على نقابة المحامين الشرعية وإنما أيضا على السلطة القضائية ، ثم أخيرا تلك الحملة الهوجاء ، التي تخرج عن حدود القانون والآداب العامة ، ضد الاستاذ محمد حسين هيكل والدكتور يوسف أدريس . تعطي مؤشرا قويا بل وتؤكد على أن القوى الاجتماعية المستفيدة من النظام السادى قد انتقلت من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم لا استنادا إلى أرادة شعبية تؤيدها ولكن فقط بسبب مواقعها في السلطة وقوة تأثيرها على أعلى مستويات اتخاذ القرار في مصر .

وتعمل هذه التطورات ، التي أدت إلى ازدياد حدة الاستقطاب ، نذرا خطيرة لأنها تدفع بالرئيس مبارك نحو مفترق طرق يتعين عليه عنده أن يختار بصراحة ووضوح وحسم مع أى القوى يقف وأن يلقى بثقله نهائيا في أحد كفتى الميزان بدلا من أن يمسك به عند منتصفه ! . ولا يعتقد أن ذلك في صالح القضية الوطنية أو القضية الاجتماعية بشكل عام . وبالتالي فلا بد من مخرج آخر يكون الاحتكام فيه إلى الشعب بكل طوائفه ودون اللجوء إلى قرارات سلطوية تبني على أساس حسابات صحيحة أو غير صحيحة لعلاقات القوى بين النخب السياسية المتصارعة .

حقيقة حزب الأغلبية

إن جوهر القضية المطلوب حسمها يتمثل في اعتقاد قوى اجتماعية عديدة بأن الحزب الوطني يحتل مواقع في السلطة ، في جميع مستوياتها التنفيذية والتشريعية والاعلامية ، تتجاوز بكثير حجم التأييد الشعبي الذي يمكن أن تمنحه له انتخابات

حرة ، لأن الحزب الوطني جرى تشكيله من أعلى بقرار من رئيس الدولة ! كما جرى تزيف الانتخابات التي حصل فيها على ٩٥٪ من مقاعد مجلس الشعب و ١٠٠٪ من مقاعد مجلس الشورى ! وبالتالي فلا مناص من انتخابات جديدة .. غير أن اجراء مثل هذه الانتخابات في وقت يسيطر فيه الحزب على جميع مواقع السلطة لن يضمن نزاهة هذه الانتخابات حتى ولو كان على رأس هذه السلطة رجل في مثل نزاهة وطهارة حسني مبارك وانحيازه إلى قضية الديمقراطية !

وفي اعتقادي أنه لا يوجد أي مبرر لاجراء انتخابات مبكرة ، وإنما تجرى الانتخابات في مواعيدها المقرره على أن يتم اعداد المسرح من الآن لضمان النزاهة التامة لمثل تلك الانتخابات ، وحول هذه النقطة تثار العديد من القضايا التي يتعين حسمها أولا : في مقدمة هذه القضايا حقيقة أن الاحزاب القائمة والمسموح بها رسميا لا تعكس أو تستوعب جميع القوى السياسية على الساحة المصرية وبالتالي فلا بد من السماح بانشاء أحزاب جديدة منذ الآن كي تتمكن من تنظيم صفوفها واعلان برامجها على الناخبين قبل فترة كافية من اجراء الانتخابات .

وثاني هذه القضايا يتمثل في ضرورة أن يعهد باجراء الانتخابات إلى حكومة غير حزبية . وفي مصر العديد من الشخصيات العامة التي لا تحوم حولها أية شبهات . ويمكن النظر في أن يعهد إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا بحكم منصبه برئاسة هذه الحكومة المؤقتة .

وثالث هذه القضايا يتعلق بضرورة حسم مشكلة الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم . واقترح أن يتخلى الرئيس عن منصبه كرئيس للحزب الوطني لأن في ذلك أولا تأكيد على اصراره على عدم التأثير المباشر أو غير المباشر على سير الانتخابات ، وثانيا ضمان عدم احراجه في حالة عدم حصول الحزب الذي يقوده على الاغلبية التشريعية وحتى لا تفسر هذه النتيجة على أنها تعني عدم ثقة الشعب فيه وبالتالي يضطر إلى تقديم استقالته . على أن يكون هذا الاجراء مؤقتا إلى حين قيام مجلس الشعب الجديد ، والمنتخب انتخابا حرا ، باجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتوضيح طبيعة النظام المصري توضيحا قاطعا بما في ذلك مايتعلق بهذه المسألة .

١٩٨٣/٥/٢٥

ورابع هذه القضايا هو وضع الصحف القومية والاذاعة والتلفزيون وموقفها أثناء الحملة الانتخابية . وهناك حلول عديدة يمكن طرحها في هذا المجال من بينها أنه يتعين أن يحظر على هذه الصحف الدعاية أو الترويج بشكل مباشر وغير مباشر لأي من المرشحين وفي نفس الوقت افساح المجال ، وليكن من خلال تخصيص صفحة للرأي في كل منها ، لكي تعلن هذه الأحزاب عن برامجها ومرشحيها ، وتخصص وقت متكافئ في الاذاعة والتلفزيون لهذا الغرض ، مع النظر في وضع هذه «المرافق» واعادة تنظيمها بعد الانتخابات .

لقد أكد الرئيس مبارك انحازة نهائيا لقضية الديمقراطية والتزم بذلك أمام الشعب . كما عبر عن حق في خطابه الأخير أن الديمقراطية لا تعني مجرد الصراخ أو الافصاح عن الرأي والرأي الآخر وإنما تعني أولا وقبل كل شيء مشاركة الشعب ، من خلال مؤسساته الدستورية ، المنتخبة انتخابا حراً ، في صنع القرار ، لكن الديمقراطية لها أسس ولها مقومات وبدون قيامها على تلك الأسس يصبح الحديث عنها مجرد كلمات جوفاء وفي اعتقادي أن الرئيس مبارك يستطيع أن يمتص شحنة الغضب والتوتر التي تنعكس في الصحافة المصرية هذه الأيام إذا أفصح عن نيته في اتخاذ اجراءات محددة تضمن تمكين كافة القوى السياسية على الساحة المصرية من حقوقها الأساسية لكي تأتي الانتخابات القادمة نظيفة ونزيهة .

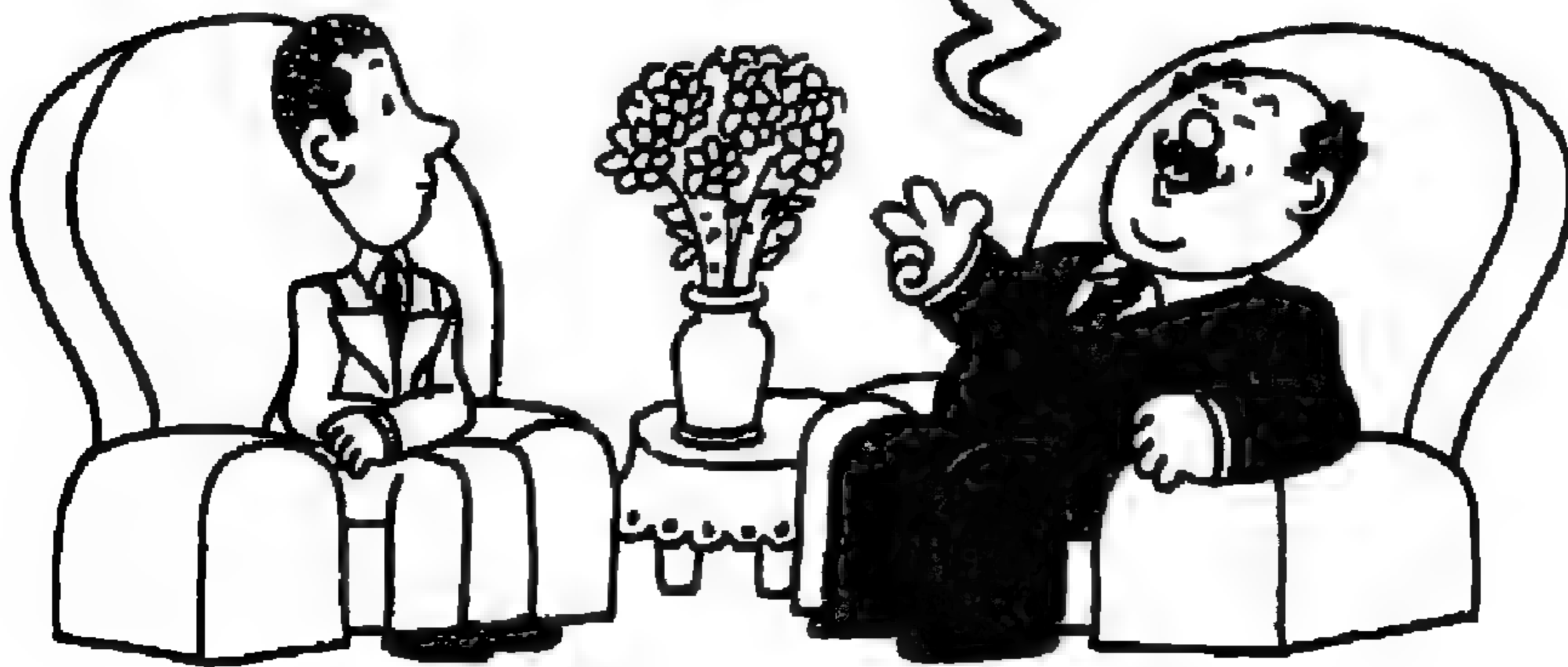
لقد كان على عبد الناصر أن يخوض حرب السويس قبل أن تخلو له الساحة ، وكان على السادات أن يخوض حرب أكتوبر قبل أن تخلو له الساحة ، وبصرف النظر عما فعله أحدهما لمصر أو ما فعله الآخر بها بعد أن خلت الساحة إلا منه ، فإن غياب الديمقراطية قد أدى في كلا الحالتين إلى كارثة . ولأن مبارك لا يريد أن تخلو له الساحة ، فضلا عن أن الظروف لا تسمح ، فهل يستطيع أن يدفع بالشعب المصري إلى الساحة . لو استطاع في مواجهة تلك القوى الفاشية ، التي يعلو صخبها في تلك الأيام ، فسوف يكون ذلك هو الانجاز الحقيقي ، انجاز يفوق في تقديري انجاز السويس الذي استمر وانجاز أكتوبر الذي اغتيل ، وحتى لا تحدث الكارثة مرة أخرى .

١٩٨٣/٥/٢٥

عشان إعتا « عماله زايد » بيصرفوا لنا المرتبات « عماله زايد »
يعنى ورق مطبوع من غير رصيد !



طريقين للكسب في مصر ، « HELP YOUR SELFE » ، يعني
تترليّ وانت قاعد في البلد ، أو « TAKE AWAY » يعني تسلف
من البنك وتهرب برّه !



جاي

لماذا ترقص السياسة المصرية على أنغام واشنطن !!

د . عبد العظيم أنيس

عندما انتخب الرئيس مبارك رئيسا للجمهورية أكد في وضوح في خطابهاته الأولى أنه لا يريد أن تكون مصر جزءا من الاستراتيجية أى من الدول العظمى . ولقد مضى على هذه التأكيدات نحو عامين ، ولذا فإن من المناسب أن نلقي نظرة عامة على الموقف لنرى إن كانت هذه التأكيدات قد تحولت إلى حقائق أم أنها لازالت في مرحلة الأمانى .

وتزداد هذه القضية أهمية على ضوء المناورات الاميركية التي أجرتها قوات الانتشار السريع منذ أيام على أراضي السودان والصومال وعمان ، وأن من الواضح أن السلطات المصرية التي لا بد أنها تشعر بالتحجج من هذه المناورات ، قد فرضت حظرا على أنباء المناورات في الصحف الحكومية والاذاعة والتليفزيون لكن هذا الحظر لم يمنع طبعا الصحف والاذاعات الاجنبية من نشر أنباء هذه المناورات فقالت صحيفة (الشرق الأوسط) في ٦ / ٨ / ٨ :

لقد وصلت أمس الجمعة إلى ميناء الاسكندرية إحدى السفن الحربية الاميركية (كالاهام) وعلى ظهرها وحدات من الدبابات وناقلات الجنود واسلحة الدفاع

الجوي والمدفعية وسيارات جيب واسعاف التي سوف تستخدمها قوات الانتشار السريع في مناوراتها المشتركة مع القوات المصرية والتي ستبدأ يوم الأربعاء القادم في صحراء مصر الغربية .

وقررت السلطات المصرية اغلاق طريق القاهرة — الاسكندرية الصحراوي ابتداء من صباح السبت وحتى صباح الثلاثاء القادم لنقل هذه المعدات عن طريقه إلى منطقة المطارات في غرب القاهرة . وستشارك طائرات الاواكس العملاقة في المناورات المشتركة وستبدأ طائرات النقل العسكرية الاميركية العملاقة من طراز أس ٥ ، أس ١٣ ، في إقامة جسر جوي لنقل القوات الأميركية المشاركة في هذه المناورات والتي تبلغ ٥٥٠٠ رجل إلى المنطقة التي ستجرى فيها في غرب القاهرة .

ولقد لاحظ كثير من المراقبين السياسيين أن المناورات تتم في نفس الوقت الذي جرت فيه حملة تهديد أميركي ضد ليبيا بدعوى أحداث تشاد ، ولذا كان من الطبيعي التساؤل عما إذا كانت هناك صلة بين الحدين . وإلا أن المسؤولين في مصر — نجعلنا أيضا من هذا الموقف الذي وضعته فيه واشنطن — سارعوا إلى محاولة انكار الصلة بين الحدين . وكانوا بهذا يحاولون تهدئة الرأي العام في مصر وفي الدول العربية الذي أصابه الانزعاج من أن تستغل أراضي مصر في مناورات أميركية وضد دولة محاورة . ومع ذلك فإن هذا الانكار لم يؤخذ بأي جدية .

وحتى لانتهم بإثارة شكوك لامبرر لها ينبغي أن نشير إلى ماقالته صحيفة الهيرالد تريبيون الأميركية مؤخرا من «أن المسؤولين المصريين فرضوا حظرا على الانباء المتعلقة بالمناورات العسكرية مع أميركا .. ولاشك أن القتال في تشاد يعد أحد عوامل هذا الحظر . فالإدارة المصرية تتوق إلى محو شكوك الدول العربية من أن المناورات تستغل كغطاء يخفي قيام واشنطن بالاستطلاع والتجسس فوق ليبيا والدول الأخرى بالمنطقة إذ وصلت مصر بالفعل طائرتا أواكس أمريكيتان قادرتان على مراقبة المجال الجوي الليبي » راجع الأهالي في ١٧ / ٨ / ١٩٨٣ .

توريط مصر

وربما يذكر القارىء أنه في أوائل مارس الماضي حضرت إلى مصر طائرتا أواكس اميركيتان بدعوى تدريب المصريين على استعمالها ، بينما كانت حملة الاستفزاز الاميركية على أشدها ضد ليبيا في خليج سرت ..

وحاول المسؤولون المصريون أيضا آنذاك نفى الصلة بين تواجد الأواكس وبين الأزمة الليبية الأميركية . لكن كثيرين من المراقبين تقبلوا هذا النفي باستخفاف . وحتى لو قبلنا صدق هذا النفي من جانب مصر ، فسيظل من الواضح أن أميركا تستغل غفلة الحكومة المصرية لتورط مصر في مؤامراتها على المنطقة .

وكل هذا الوضع المخجل يتحقق من خلال أننا بقراراتنا وافعالنا — وبصرف النظر عن رغبات ونوايا المسؤولين — جزء من الاستراتيجية الاستعمارية الأميركية منذ وقفنا على كامب دافيد وربما قبل ذلك وسيظل هذا هو وضعنا مادامنا قد قبلنا على أنفسنا سياسة الصلح والتعاون مع اسرائيل ، وسياسة منح أميركا تسهيلات عسكرية في رأس بنياس والسماح لقوات الانتشار السريع باجراء مناورات دورية في أراضينا ، الأمر الذي يجعل التزامنا بسياسة عدم الانحياز أمرا شكليا ومجرد ديكور !

إن من الصحيح أن بعض المسؤولين المصريين يدلون بين الحين والآخر بتصريحات تدل على أنهم ليسوا سعداء تماما بكل جوانب السياسة الأميركية ، ومن الصحيح أيضا أنهم يحاولون انشاء اتصالات ببعض دول عدم الانحياز ذات الدور الهام كالمند ويوغسلافيا . لكن هذه التصريحات والاتصالات ذات قيمة هامشية حتى اليوم لأن الدوافع التي تسمح بتحول هذه التصريحات والاتصالات إلى فعل جاد غير متوفرة ، أعني مضي مصر في سياسة مستقلة عن واشنطن في المنح والقروض والتسليح والقمع والتنمية . ودليل ذلك أننا سرنا في نهاية الأمر في ذهل المبادرات الأميركية في قضايا الشرق الأوسط ابتداء من مشروع ريجان إلى تأييد الدور الأميركي في لبنان ، إلى الرقص على انغام واشنطن في الرؤية الاحادية لاحداث تشاد .

إننا ، لكي ندرك ما إذا كنا حقاً جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة أم لا ، ينبغي أن تكون لدينا فكرة .. ولو عامة .. عن هذه الاستراتيجية .

حلف واشنطن تل أبيب

لقد تباينت خطوط هذه الاستراتيجية من إدارة اميركية لأخرى ، لكن أهدافها النهائية ظلت ثابتة ، أعني ضرب حركة التحرر الوطني العربية وابقاء المنطقة العربية في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتشكيلة الأنظمة الغربية السياسية حتى تستمر واشنطن في استغلال موارد المنطقة وحتى تستخدم أراضيها في مشروعاتها الهجومية ضد الاتحاد السوفيتي .

وقد حاولت إدارة نيكسون نقل مفهوم «الفتنة» الذي طبقت في فيتنام إلى المنطقة العربية ، أى أن تحقق الإدارة الاميركية أهدافها عن طريق جيوش محلية تتولى أميركا تدريبها وتسليحها وتكون هذه الجيوش العربية أداة أميركا في ضرب أى تطور داخلي معاد للمصالح الأميركية في أى بلد عربي . ولما كان هذا المفهوم يفترض وقف النزاع العربي الاسرائيلي ، كان أحد خطوط هذه الاستراتيجية تشجيع الصلح والتعاون بين إسرائيل والدول العربية «المعتدلة» بهدف انشاء حلف عسكري استراتيجي يضم إسرائيل والمعتدلين العرب تحت قيادة واشنطن .

لكن الأمور تطورت في اتجاه آخر خلال إدارة الرئيس كارتر . فمن ناحية اتضح أن شق الصف العربي الذي بدأه السادات ليس قابلاً للاتساع على الأقل في المستقبل القريب ، وهو ما انعكس في موقف الملك حسين . ومن ناحية أخرى كان زلزال الثورة الايرانية ، ومآثره من تساؤلات حول مصير بعض أنظمة الحكم في الخليج ، أثره البالغ على تطور الاستراتيجية الأميركية في اتجاه عدواني مباشر صريح باعلان كارتر أن منطقة الشرق الأوسط هي محال المصالح الحيوية لأميركا وأن واشنطن على استعداد للمضى حتى إلى الحرب دفاعاً عن هذه المصالح .

وبالتالي فإن الدوافع الأساسية في استراتيجية واشنطن تحولت إلى سياسة التواجد العسكري المباشر في المنطقة والاعتماد على القوة العسكرية الاميركية بالإضافة إلى حلف استراتيجي بين واشنطن وتل أبيب .

إن هذا التوجه الذي بدأ في عهد كارتر وتدعيم في عهد ريغان ذى النزعات العدوانية المغامرة ، قد أدى إلى انشاء قوات «الانتشار السريع» الأميركية والتي بلغت حتى اليوم حوالي ربع مليون جندي (ويبحث حاليا في زيادتها إلى نحو نصف مليون جندي) والتي يمكن نقلها بعتادها إلى المنطقة خلال فترة لاتزيد على ثلاثة أسابيع ، وهى تضم حاليا ثلاث فرق مشاة بحرية ، وسبعة أجنحة للطيران التكتيكي ، تدعمها ١٨ سفينة بحرية .. وتملك القوات البرية فيها ٤٠٠ دبابة من طراز م - ٦٠ ، ولقد بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذه القوات في عام ١٩٨٣ وحده ٢٥٥٠ مليون دولار .

ثم خطت واشنطن خطوة أكثر عدوانية ، بانشاء قيادة مركزية أميركية لهذه القوات على الساحل الشرقى الاميركي ، ويبحث حاليا عن طريقة لنقل هذه القيادة المركزية إلى الشرق الأوسط . والطريف أن هذه القيادة قد تحدت لها رسميا جبهة واسعة لنشاطها تشمل باكستان وإيران ودول الخليج وعمان والعراق والسعودية واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي ومصر والأردن والحبشة والصومال وكينيا .

لماذا رأس بناس ؟

وحتى يكون لهذه القوات الفعالية المطلوبة فلا بد من انشاء المحطات والقواعد والمرافق الضرورية لها في المنطقة . ومن هنا تأتي أهمية قاعدة رأس بناس المصرية على البحر الأحمر .. وسواء بنيت هذه القاعدة عن طريق أميركا مباشرة أو عن طريق مصر بأموال وقروض أميركية ، فإن من الثابت على لسان مسئولين مصريين أن مصر قد وافقت على منح قوات الانتشار السريع الأميركية تسهيلات استخدام القاعدة عند «الزوم» . وتعريف هذا «الزوم» أمر سهل على أى حاكم عربي يتعرض لهبة شعبية داخلية بادعاء أنها مدبرة من جانب قوى خارجية كالإيران أو الاتحاد السوفيتي أو غيرها .

ومثل رأس بناس هناك قواعد أخرى في المغرب وعمان والصومال وكينيا ، وكلها تحكمها اتفاقيات سرية كالتى تمت بين السادات .. والولايات المتحدة الأميركية .. ولكن تتعود هذه القوات على المنطقة وطقسها الحار وظروفها

التنظيمية والخدمية تنظم هذه مناوراتها كل أغسطس من كل عام في مصر
والسودان والصومال وعمان في وقت واحد .

وهذه الحقائق المعروفة في كل العالم تجعل الانسان يعجب عندما يسمع الرئيس
أو مبارك يقول إننا على استعداد لاجراء مناورات مشتركة مع أى دولة ، أو عندما
يسمع د . أسامة الباز أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع ينكرون أن هذه المناورات
هى جزء من مخطط أميركي واسع إذ كيف يمكن أن تكون غير ذلك بينما هى تجرى
بتوجيه أميركي واحد وبقوات جيش أميركي واحد في أربع دول في المنطقة في
وقت واحد !

يسبني أيضاً أن نوضح أن هذه الاستراتيجية الأميركية تلتزم باعطاء إسرائيل
مكانة خاصة في هذا المشروع العسكري الكبير باعتبارها الحليف الأميركي الذي
يوثق به أكثر من أى نظام عربي حاكم مهما مضى في الخضوع لأوامر واشنطن .
والتصور الأميركي هنا هو أن إسرائيل قاعدة أميركية متقدمة في المنطقة وأن أى
نظام عربي آخر معرض لزلزل التغيير بينما الاحزاب الاساسية في إسرائيل كلها
موالية لواشنطن وباعتبار أن مشروعات العدوان الاسرائيلية في المنطقة ذات فائدة
جليلة لواشنطن إذ هى تفتح لها الطريق لوضع أقدامها العسكرية في المنطقة وتحقيق
نقطة ارتكاز عربية حتى لو كان ذلك بشكل رمزي في أول الأمر . وبفصل إسرائيل
أصبح لأمركا تواجد عسكري في سيناء (وليس من حق مصر وحدها إنهاؤه) .

وأصبح لها تواجد عسكري في لبنان باعتبارها « حامية » الشعب اللبناني . ومن
خلال مشروعات إسرائيل العدوانية أمكن للولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط
الذي يملك كل أوراق اللعب .. واللعبة المكشوفة تمضي على نحو قريب من التصور
التالي : تبدأ إسرائيل بالعدوان وتتقدم داخل الأراضي العربية عشر خطوات ، ثم
تتقدم واشنطن للوساطة ، وتتولى « الضغط » على إسرائيل للتراجع خطوة . وهكذا
يبقى لإسرائيل تسع خطوات مكتسبة أو تكسب الولايات المتحدة صفة « حامي »
العرب من عدوان إسرائيل !

ولعل هذا هو المعنى الذي قصده سفير إسرائيل السابق في واشنطن عندما قال

مفاخرأ :

«إننا لا نكف عن خلق الأوضاع العسكرية التي تستطيع الولايات المتحدة أن تحولها إلى انجازات سياسية . فكل هجوم إسرائيلي هو دعوة للولايات المتحدة للقيام بدور صانع السلام» .

وثمة دلائل كثيرة على أن هذا هو التصور الحقيقي لما يجري في المنطقة .. من هذه الدلائل أنه لم يعد هناك شك في أن الهجوم على مصر عام ١٩٦٧ أو الهجوم على لبنان في يونيو سنة ١٩٨٢ ثم بتدمير ومباركة الولايات المتحدة ، فالحكومة الأميركية أبلغت الكونغرس في مايو سنة ١٩٨٢ ، أنها سوف تزود إسرائيل بخمسة وسبعين طائرة حديثة من طراز ف - ١٦ ، ووزير الدفاع الاسرائيلي زار واشنطن قبل الغزو الاسرائيلي للبنان بيومين .

وإذا وصلنا إذن أن مصر التي كانت بشكل صريح أيام الرئيس المؤمن جزءا من الاستراتيجية الأميركية الاستعمارية ، مازالت في هذا الوضع على الرغم من خجل المسئولين المصريين وانكارهم ، ورغم ضيقهم أحيانا ببعض تصرفات السياسة الأميركية .. لا تضح أن التزام الرئيس مبارك بالألا تكون مصر جزءا من استراتيجية أى دولة عظمى مازال في مرحلة الأمانى البعيدة عن الواقع .. وربما يظل هذا هو الموقف إلى أن تشق مصر طريقا في التنمية الداخلية والاولويات الاجتماعية مغاير للطريق الانفتاحي الحالي .. ولسنا ندعي أن السياسة الداخلية في عهد الرئيس مبارك هي نسخة طبق الأصل من سياسة الرئيس المؤمن الداخلية لكن الفروق بين السياستين مازالت هامشية والقضايا الأساسية لاجراء تغيير حاسم لم تمس بعد ، ولا يبدو أن هناك رغبة في الاقتراب منها .

إن علينا أن نتذكر أن السياسة الخارجية هي بشكل عام انعكاس لاحتياجات السياسة الداخلية ، وعلينا أيضا أن نتذكر أن مايجرى اليوم من مفاوضات لقوات أجنبية وتسهيلات لها لم يسبق لمصر أن أفتره في عهد أى حكومة مصرية عما في ذلك حكومات الأقلية أيام العهد الملكي !

١٩٨٣/٨/٣١



— ما فيش حايه واسمها منحه لا ترد.. دي اسمها
معونه مشروطه.. لآنك عايزني أدعيلك بيها تخش الجنة!!

القوانين الاستثنائية • • والطوارئ • • والتعذيب

□ المتاحية □

في الاجتماع الذي عقده الرئيس حسنى مبارك (رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى) مع الوزراء والمكتب السياسى للحزب الحاكم وهيئة البرلمانية ، أثيرت ثلاث قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحرية ، وتحتاج منا إلى وقفة .

○ القضية الأولى : هى القرار بقانون الذي أصدره رئيس الجمهورية بإلغاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ..

وهو أمر يستحق الترحيب لأكثر من سبب .
فهو اعتراف بوجود قوانين استثنائية في مصر وهو الأمر الذي أصر على أنكاره وزراء وقادة الحزب الحاكم سنوات طويلة . وهو استجابة لرفض الرأى العام لهذه القوانين المعادية للحرية والديمقراطية والتي تنتهك حقوق الانسان .. كما أنه يفتح ثغرة في ترسانة القوانين الاستثنائية ، لا بد أن تتسع وبسرعة . ومع الترحيب بهذا القرار ، فالأمانة تقتضينا القول إنه قرار جزئى وناقص .

فقائمة القوانين والنصوص المقيدة للحريات والاستثنائية طويلة وتضم ما هو أكثر خطورة من القانونين اللذين جرى الغاؤهما .. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم

بالذوق وبالديموقراطية ،

يا نخبوا الحزب الوطنى ♦

حتى لا نضطر إلى تزوير الانتخابات



مع نخبات وزارة الداخلية !

١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وهى القوانين التي تفرض العزل السياسي وتمنع قيام الاحزاب ، بل وتجرم كثيرا من الحقوق الاساسية السياسية للمواطن المصري .. وهناك القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المسمى بقانون حماية القيم من العيب ، والقانون ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة .. الخ .

كذلك فإن أغلب مواد القانونين اللذين جرى الغاؤهما قد سربت موادهما إلى القوانين الاستثنائية القائمة أو القانون العام ، فالمادة الثانية في القرار بقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ موجوده بصورة أوسع وأعمق في المادة ٢٢ من قانون الأحزاب والمادة

الثالثة في قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الموروث من عهد الحماية البريطانية وفي المادة ٤١ من قانون العقوبات ، والمادة السادسة والثامنة موجودة في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ وفي القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ والقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٩ ، وهي المواد التي تجرم حق الاضراب .

○ القضية الثانية : هي موافقة الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم على مد العمل بقانون الطوارئ لسنة ثالثة . والحجج التي أبدت هي نفس الحجج التي قيلت طوال الاسابيع الأخيرة . والتي انهارت أمام الرأي العام وأمام الحقائق التي شرحها رجال الفقه والقانون والسياسة . وهو ما يؤكد ماسبق أن قلناه من أن الاصرار على اعلان حالة الطوارئ ، هو رغبة الحزب الحاكم وأجهزة أمنه ، في إشهارها كسيف مسلط ضد الجماهير واحزاب وقوى المعارضة يمكن اعمالها في أى وقت تشاء خاصة إذا شاركت الأحزاب في انتخابات مجلس الشعب .. وكسلاح يمكن أجهزة الأمن من الانفراد بالمعتقلين لمدة كافية بعيدا عن رقابة النيابة العامة لتجبرهم بالوسائل المعروفة على الاعتراف الكاذب ليتم «طبخ» القضايا التي تدبرها هذه الأجهزة .

○ القضية-الثالثة : هي إصرار الحكومة والسيد وزير الداخلية على تكذيب مانشر وثبت بالدليل من ممارسة التعذيب والاكراه البدني للمتهمين في بعض القضايا خلال العامين الآخرين . إن هذا الاصرار الغريب على انكار الواقع ومواصلة اتباع هذه الاساليب ومن الرجل المسئول عن أمن المواطن والوطن دون تحقيق جدى أو التفات إلى الوثائق التي تثبت هذه الاتهامات وعدم التفات النيابة العامة إلى البلاغات المقدمة حول وقائع التعذيب والتحقيق فيها .. يدفعنا إلى المطالبة بلجنة محايدة تضم ممثلين للأحزاب القائمة بما فيها الحزب الحاكم ، ونقابات المحامين والاطباء والصحفيين ونادي القضاء ، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات لتحقيق في هذا الأمر الخطير وتعلن للرأى العام الحقائق المجردة ، والوسائل الكفيلة بتخليص مصر من هذا العار .. فهل تقبل حكومة الحزب الوطني ذلك ؟

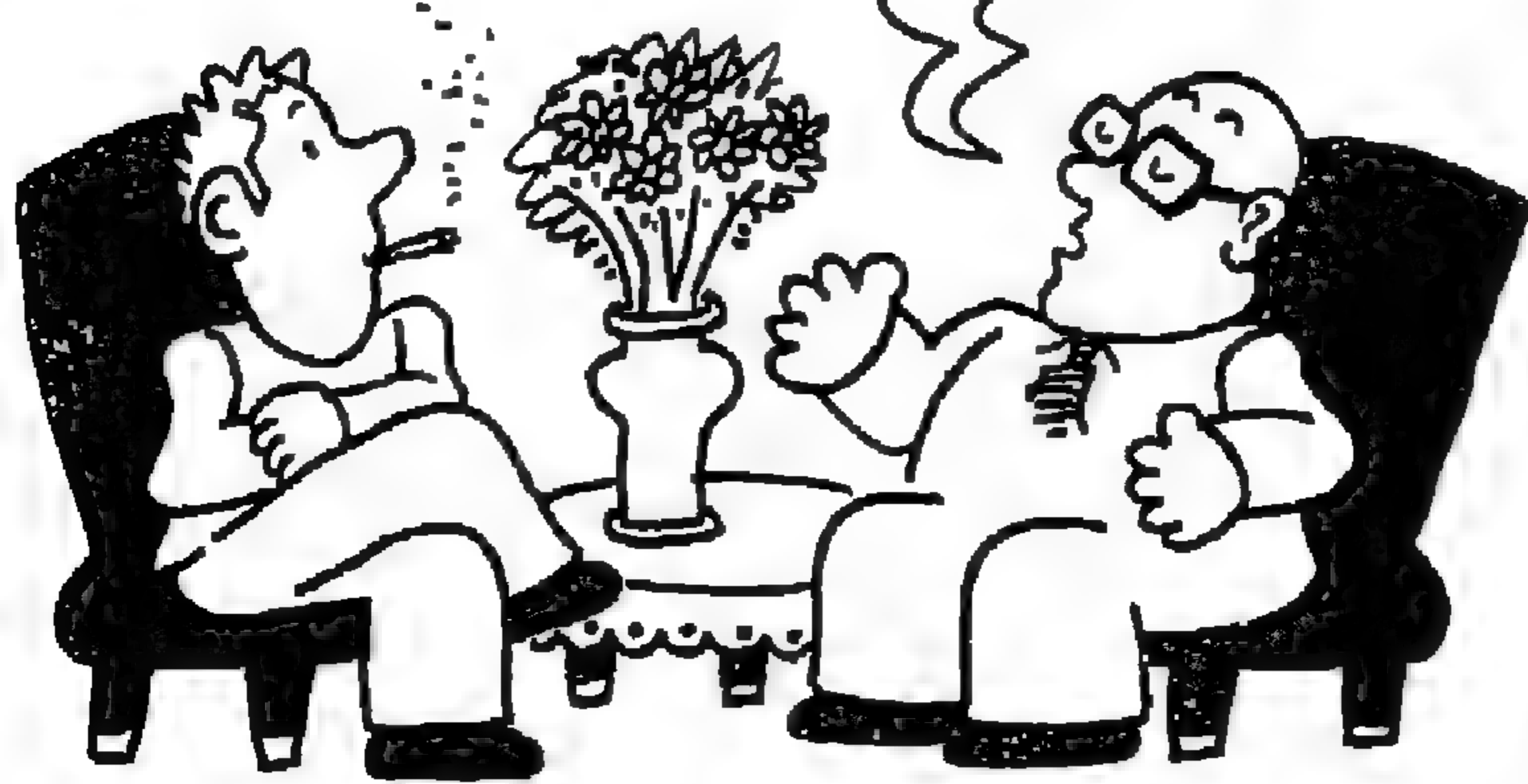
١٩٨٣/١١/٢٨

(كلن كل الدول المتحضره بتدين تعذيب المثرمين فى السجون ؟)

(ومين قال لك إنتا دوله متحضره ؟!؟)



(مش من طبيعة شعبنا العنف والضرب بالرصاص ؟)
(شعبنا متعود ينضرب يس !)



بيد من ٩٠٠ ٪ من الأوراق ؟

□ إحصائية □

أعلن الرئيس مبارك في مؤتمر صحفي بالخرطوم تخليه عن قول السادات بأن ٩٩ ٪ من الأوراق بيد أمريكا ، وهو شعار حوله مبارك ذات يوم إلى أن بيدها ١٠٠ ٪ من الأوراق ولكنه يؤكد الآن أن أوراق القضية ١٠٠ ٪ بيد العرب .

وظاهر الشعار الجديد هو أن مصائر العرب بأيدي العرب أنفسهم ، ولا يقررها سواهم . وهذا معنى تبناه القوى الوطنية دون تحفظ .

ولكن أوضح الرئيس مبارك أنه قصد بشعاره الجديد أننا كعرب إذا حكمنا العقل والمنطق ، وألقينا الخلافات جانباً وبدأنا الحوار لحل قضايانا ، لأمكننا الوصول إلى حلول صحيحة وأصبحت منطقتنا منطقة السلام .

وهذا السلام كما أكد الرئيس هو سلام اتفاقية كامب ديفيد الذي لن يلغيه ، لأن الغاءه معناه إعادة حالة الحرب مع إسرائيل وحتى لو ساعده العرب بالمال ، فلن يجد من يعطيه السلاح . وفي هذه الحالة لن يجد من يساعده لمحاربة إسرائيل وحتى مجرد طرح القضية على هذا النحو يثير أكثر من سؤال :

○ فهل صحيح أن السلام ماهو إلا سلام كامب ديفيد ، وهو السلام القائم على اغفال العرب تماما ، وعلى اعتبار أميركا الشريك الكامل ويدها ٩٩٪ من الأوراق ، وهو سلام انتهى باعتراف الرئيس مبارك نفسه إلى اهدار القضية الفلسطينية ، وإلى حرب جديدة خاضتها إسرائيل في لبنان ؟

○ وهل صحيح أن مصر لن تجد من يغطيها السلاح .. وهل نملك زعم ذلك بعد أن خضنا كل حروبنا مع إسرائيل ، وعبرنا في حرب أكتوبر ، بفضل السلاح السوفيتي ؟

إن هذا المنطق يبرره فقط استمرار سياسة الارتباط الكامل بأميركا ومناصبه السوفيت العداء ، على حساب سياسته عدم الانحياز ، وذلك بإنجاد الدرائع لعدم إعادة العلاقات المصرية السوفيتية إلى وضعها الطبيعي ، والحيلولة دون تبادل السفراء وكانت آخر حجة في هذا الصدد أن الصحافة السوفيتية تتدخل في شئوننا الداخلية . وهي حجة لا يمكن الاعتداد بها في وقت لا تتورع فيه الصحافة الأمريكية — والغربية عموما — عن وصف سياسات مصر في أحياء كثيرة بطريقة معرضه ومسببة وقد لمس الرئيس مبارك ذلك بنفسه خلال زيارته الأخيرة لأميركا .

○ ومع ذلك لا نقول إن البديل للسلام الأمريكي هو حتما الحرب . وقد جاء الرئيس شاونسكو لي طرح بديلا له لن يرفضه العرب ولا الفلسطينيون ولا السوفيت وهو الاعداد لعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الاطراف كأساس لسلام شامل في المنطقة .

وقد أكد الاعلان السياسي الذي صدر في أعقاب الزيارة اتفاق الطرفين في أغلب الأمور إلا فيما يتعلق بهذا الاقتراح . فقد طلب الرئيس مبارك . أرجاء المؤتمر لمرحلة قادمة ، إلى أن تتم تسوية الأوضاع في الشرق الأوسط وتحقيق تقدم ملموس فيه . وهي رفض مذهب له .

الإساحية ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣

نرحب بدعوة الرئيس مبارك للحوار ونصّر على الاحتكام إلى الشعب

د . إسماعيل صبرى عبد الله

مخاطب رئيس الجمهورية في الصباح الدورة البرلمانية الجديدة حدث هام فقد طرح الرئيس عبر كل وسائل الاعلام عددا من القضايا البرنامجية الجمهورية كما أثار بعض التساؤلات التي يتعين أن يعرف الناس إجابة كل طرف عليها . ابتداء من تأكيد الرئيس على أننا « نحن جميعا شركاء في الوطن لا يحكر الاخلاص له فرد بذاته ولا تدعى الولاء له جماعة بعينها . فالوطن .. للجميع حكومة ومعارضة ، قيادات وجهاء » لا يمكن لأى حزب أو تيار سياسى أو حتى أى مشغل بالقضايا العامة أن يعرك مهمة مناقشة ما جاء بالخطاب لروتين لجان الرد التى قل أن يقرأ أحد ردودها .

فخطاب الرئيس موجه للجميع ومن ثم فعلى كل الاطراف أن تسهم في حوار واضح وعميق بطرح كل منها فيه ما انتهى إليه اجتهاده على الجماهير . وبهذا تنشط الحياة السياسية ويصبح الشعب أقدر على حسم اختياراته .

ولا تطمح هذه الكلمة الوجيزة إلى تغطية الخطاب من كل جوانبة وتحليل كل ما جاء فيه . ولكنها بداية لحوار تحاول التركيز على عدد محدود من الأمور التي نراها حاكمه لما عداها ثم تتناول الأهالي تباعا القضايا والتساؤلات الهامة التي طرحها

الرئيس . ونستهل الحديث باننا سعدنا بامور كثيرة وضعها الرئيس وهي توجيهات سياسية للعمل خلال هذه المرحلة العصبية التي تجتازها البلاد وليس قصد هذه الكلمة حصر هذه الأمور والتعليق عليها جميعا . ولكن يكفي في هذا المقام أن نستشهد ببعضها . فمن منا لا يسعد أن يسمع رئيس الدولة يقول من موقع المسؤولية « إن الديمقراطية مسألة أساسية تنصدر أولويات العمل الوطني .. وأن القدرة الحقيقية لأي نظام لاتقاس بعدد مايفتحه من سجون أو من يزرع بهم في المعتقلات ولكن القوة الحقيقية لأي نظام تكون بقدر مايتبع من حريات ويكفل من ضمانات للأفراد تحت مظلة القانون » أو يؤكد على أن الاستقلال الاقتصادي ضروري كاستقلال السياسي . وأنه يقتضي ضرورة زيادة الانتاج الزراعي والصناعي مبرزا أولوية الاكتفاء الذاتي الكامل أو شبه الكامل في انتاج الغذاء الآن « من لا يملك قوته لا يملك حريته وقراره » ، أو حين يوضح ضرورة التخطيط العلمي للتنمية والنظرة المستقبلية للتطور فيما وراء حل المشكلات العاجلة ويعلي من شأن العنصر البشري في بناء مصر . أو عندما يعلن « أن مشكلات محدودية الدخل هي شغلنا الشاغل تأتي مباشرة في المقام التالي لزيادة الانتاج واستكمال أركان الاستقلال السياسي والاقتصادي » وكيف لا يرضى وطني حين تطرف سمعه بعد غياب طويل عبارات مثل « مصر جزء من الأمة العربية لاتنفصل عنها ولا تتغلى عن قضاياها فإن عروبة مصر ليست رداء ترتديه حين تبرد ويخلعه عنا من يشاء » وهذا بعض من كثير مما قاله رئيس الجمهورية ونراه ايجابيا يشير إلى الطريق السليم . ولا يهون من شأنه أن نختلف مع رئيس الجمهورية في طرحه لقضايا أخرى لابد أن نتعرض لها بتفصيل وأمانة .

المشاركة الفعالة من الجميع

إلا أن الأمر الأول الذي يعنينا هو بيان أن الأهداف الوطنية والديمقراطية التي تبناها في حزم رئيس الدولة لن تصبح واقعا حقيقيا بمجرد اعلانه عنها وحرصه الشديد عليها . وكما قال الرئيس نفسه ذات مرة « لا يمكن أن أفعل وحدي كل شيء » . فهذا الخط الوطني يحتاج لبرامج تفصيلية تضمها سياسات مدروسة يكمل بعضها بعضا . وهو يحتاج إلى الأجهزة والمؤسسات التي تدرس وتنفذ وتتابع على

مرأى ومسمع من الناس . والمقام ليس مقام تحليل وتقييم للور الحزب الوطنى وسيطرته على مؤسسات كثيرة . فنحن نرتفع هنا إلى مستوى الموضوعية والعلمية ونجارب الأمم . إن أى خط وطنى لا يمكن أن يتحول إلى حقيقة ثابتة لاردة فيها إلا إذا شارك الشعب مشاركة فعالة فى صنع القرار ومتابعة التنفيذ والرقابة عليهما . وهذا بدوره يتطلب حياة حزبية متحررة من القيود التى تتجاوز الدستور والقانون العام ، فحرية التعبير عن الرأى ثمينة للغاية . ولكن فاعلية الرأى تأتي من التفاف الناس حوله وتبنيهم له . ولهذا فحرية التعبير لاتفنى عن حرية التنظيم السياسى ، والأحزاب ليست نواد للنقاش ولا مكاتب للمشورة ، ولكنها تنظيمات تسعى للوصول إلى الحكم لتنفيذ برامجها . والحكم بينها هو الشعب وحده الذى يختار ممثليه فى مختلف الانتخابات بحرية كاملة بعيدا عن الوعد والوعيد . وهذا الصراع بين الأحزاب يثرى الحياة السياسية وينضج الأفكار والآراء ويبين ماترضى عنه الناس كما يعين الناس على حسن الاختيار . ومن خلاله تتكون الكوادر السياسية القادرة وتبرز القيادات الكفاء على أسس موضوعية بعيدة عن الولاء الشخصى والانتهازية وهو الذى ينمى لدى افراد الشعب روح الانتماء من خلال متابعة القضايا العامة وابداء الرأى فيها ومناقشة البرامج والسياسات والاختيار بينهما ، وهذا الصراع الحزبى لاينحول أبدا دون بلورة تفاهم وطنى واسع حول أهداف رئيسية للعمل الوطنى حتى وإن استمر الخلاف حول وسائل تحقيقها . ولا يؤتى ذلك كله تلك الثمار إلا إذا كان أمام الأحزاب فرص جدية للوصول إلى مقاعد الوزارة . فالديمقراطية ليست حزبا مسيطرا وعددا من الأحزاب الصغيرة . ولكنها حرية حزبية تمكن كل حزب من أن يكون له صوت فى اتخاذ القرار الوطنى الذى يتناسب مع حجم ماثبته له الانتخابات الحرة من تأييد شعبى . وبالديمقراطية يخرج أهلونا من حالة الاحباط التى تحل بهم حين يرون الفجوة الواسعة بين الموقف الوضاح والمعلن لرئيس الدولة والممارسات اليومية لأجهزة الحكم والادارة والاعم .

نعم .. هناك عدوان !..

ومن هنا نشأت « لجنة الدفاع عن الديمقراطية » التى أثار حولها الرئيس كثيرا من

سمعتك بنشئتي وتقول إن العيشة بقت «قطران».

بتكلم عن السجاير ، بقول إن فيها
نيكوتين وقطران !



التساؤلات والانتقادات: نعم ياسيدي الرئيس لقد وقع عدوان جديد على الديمقراطية يحفز على الدفاع عنها. هذا العدوان يتمثل قبل كل شيء في قانون انتخابات مجلس الشعب الذي يلغي عمليا كل أمل في تطور ديمقراطي يفتح السبيل أمام مايريد الشعب من تغيير دون أحداث هزات سياسية أو اقتصادية. فهذا القانون، مضافا إلى قانون الأحزاب والعزل السياسي، يضرب آمال الناس في الديمقراطية ضربة يمكن أن تنقلهم من السلبية إلى اليأس وأنت تريد أن تخرجهم من عدم المبالاة إلى المشاركة الإيجابية والتضحية وبذلك الجهد في البناء، ليست هناك جهة على اتساع قاعدة المطالبة بالديمقراطية. ولكن الملح على مصير الديمقراطية جمع فريقا كبيرا من المؤمنين بها للدفاع عنها. وفيما وراء هذا الأمر لكل حزب برنامجه ومبادئه وأنصاره. وليس ثمة غرابة في أن يدافع عن الديمقراطية اليوم بعض من لم يدافعوا عنها في الماضي، ألسنا مطالبين جميعا بالاستفادة من دروس الماضي والتوجه نحو المستقبل؟ ومن لا يتفاعل تفكيره مع الواقع ويتطور ليتواءم مع تطوره يجمد ويعجز عن مخاطبة الناس. فتطور الفكر السياسي ضرورة وليس مأخذا وإنما المأخذ هو في تغيير المواقف السياسية ارضاء لسلطة أو سعي وراء منصب أو التماسا

الإطاحة ٢٨/١١/١٩٨٣.

لكسب مادي .

الجدية الآن .. أمر ملح

والأمر الذي يجب أن نقف عنده هو التقاء من فرقتهم في الماضي خلافات بل خصومات واحن على المطالبة بالديمقراطية . فهذا الالتقاء إن دل على شيء إنما يدل على أحساسهم جميعا بأن الديمقراطية مطلب جماهيري أساسي يكاد أن يكون مطلبا للمجتمع المصري بأسره فيما عدا القلة التي تستفيد من استمرار أشكال من الحكم الشمولي . والناس فريقان : من يجمعهم تملق السلطان وتسلق سلم المنافع ، ومن تجمعهم الرغبة في كسب ثقة الشعب . ولا يجوز في مقام حوار فتحه رئيس الجمهورية أن نلجأ إلى أسلوب بمائل لمحاولات بعض الصحف المسماة بالقومية في نبش الخلافات الماضية بين من يدافعون عن الديمقراطية ونكشف بدورنا عما قاله وفعله أقطاب الحزب الحاكم في بعضهم البعض . فالحظة لحظة جدية النظر للحاضر ، والتوجه للمستقبل والشعب هو الحكم . وعلينا أن ندرك جميعا الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الشعب القادمة . ليس فينا من ينكر مواقف رئيس الدولة الإيجابية وتأكيد المتكرر على الديمقراطية ولكننا نواجه كل يوم ممارسات منافية لما يقول تصدر عن أشار هو إليهم حين تحدث عن مضيقون بالنقد وبطالبون بالقيود ، ونحن نعلم أنهم يسيطرون بصورة أو بأخرى على مراكز قوى خطيرة تقف ضد كل تغيير تملبه مصلحة البلاد العليا وتتطلع إليه جماهير الشعب ، ولن تخرج البلاد من هذا الوضع إلا إذا أزيلت كل العقبات التي يمكن أن تصد الشعب عن أن يقول رأيه بصراحة في الانتخابات المقبلة . وقد كانت الانتخابات التشريعية دائما هي الأسلوب الديمقراطي للتغيير والتطوير .

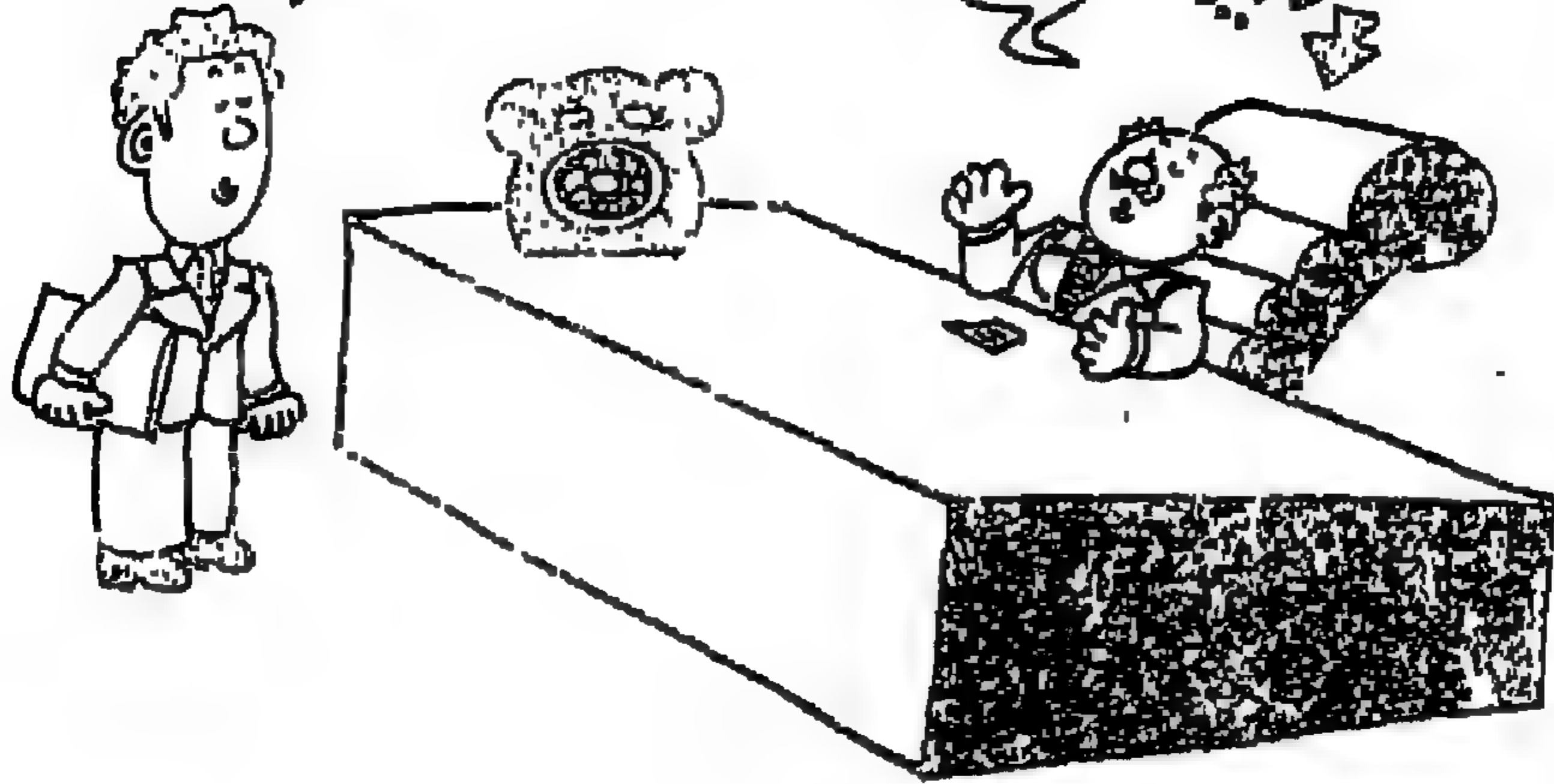
وأخيرا نحن لاندعي الصواب المطلق ولا نستبعد من قوى الديمقراطية إلا الذين يقولون ويفعلون ما من شأنه سد الطريق إليها . ومن ثم فنحن طرف أساسي في هذا الحوار الذي فتحه رئيس الجمهورية تحركنا في ممارسته الأهداف الوطنية ومصالح الغالبية . ولذلك فنحن نقبل الاحتكام إلى الشعب مصدر السلطات شريطة أن يستمر الحوار على مسمع منه لاثمجه وسائل الاعلام أو تقيده أوضاع شاذة تخالف الدستور .

١٩٨٣/١١/١٦

(لن يا قندم «سيادة» القانون ..)

(الهم «سيادة» ؟!)

وزير

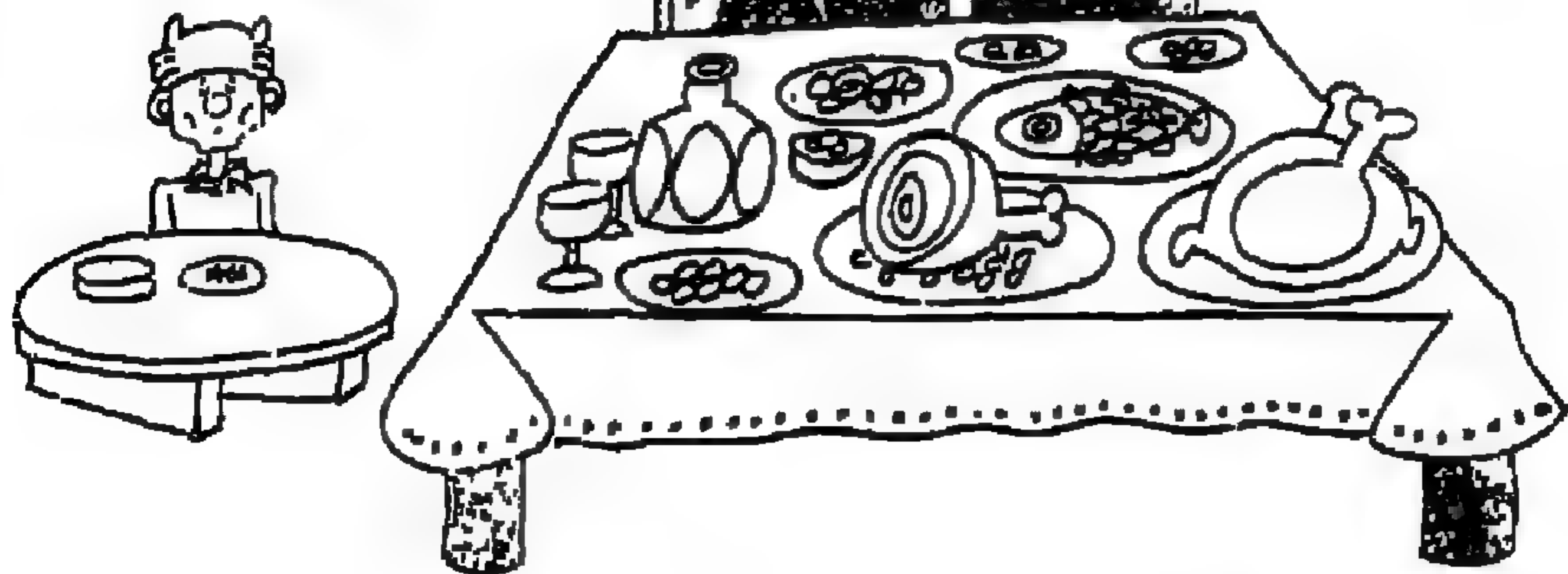


(بيكلفنا كثير قوى ما عيش مدعوم و شاي تهوين ..
ما تبجي نرفع الدعم عنه ؟!)

الجزيرة الوطنية

الحكومة

جميع الشعب



جاري

حزبية الرئيس

صلاح عيسى

الدلالة الحقيقية لرئاسة الرئيس مبارك للاجتماع الذى عقده الحزب الوطنى فى الأسبوع الماضى ، وما أذيع من تصريحات نسبت للرئيس على أثره ، تتطلب وقفة ، لأن الاجتماع وتصريحاته ، ظاهرة تدعو للقلق وتبعث على التساؤل ، وتلقى ظللا على تفاؤل كثيرين بالمناخ الذى ستجرى فيه الانتخابات النيابية القادمة .

مصدر التساؤل والقلق ، إن الرئيس يحضر لأول مرة اجتماعا حزبيا لخصص لمناقشة بعض الترتيبات الانتخابية الخاصة بالحزب الوطنى ، وأن التصريحات التى نسبت للرئيس على أثر انتهائه ، كانت اعلانا صارخا بحزبية الرئيس وتأكيدا على الصوت عليها ، وتضمنت — فوق هذا — تعريضا بالمعارضين ، وهو ما نكون على حق ، حين نستنتج منه ، أن الرئيس قد استجاب أخيرا للدعوة الهامة فى صفوف الحزب الوطنى ، والتى سربت إلى بعض الصحف ، تدعو حسنى مبارك بأن ينزل بكل ثقله وراء حزبه فى المعركة الانتخابية التى تجري فى الصيف المقبل ، وألا يتركه يخوض المعركة وحيدا أمام أحزاب المعارضة ، أو يترك رأى العام يتصور أن فوزه وخسارته سيان لديه ، لأن ضياع فرصة الفوز بالأغلبية من الحزب الوطنى ، يمس وضع الرئيس ، باعتباره ، رئيسا لهذا الحزب ، ولا يجوز أن تنتهى الانتخابات بعدم حصول حزب الرئيس على الأغلبية !

والظاهر أن المعارضة التي ألحت على ألا يترأس رئيس الدولة حزبا قد بنت كل حساباتها الانتخابية على أساس أن رئاسة حسني مبارك للحزب الوطني هي مسألة رمزية تماما وساعد على سيادة هذا الفهم ، أن حزبية الرئيس ، لم تعلق عن نفسها إلا قليلا ، ومع أن بعض هذا القليل كان خطيرا وجسيما كقانون الانتخاب مثلا ، إلا أن عدم ظهور الرئيس قبل الاجتماع الأخير على ساحة المعركة الانتخابية التي بدأت بالفعل منذ شهور ، جعل المعارضة تتجاهل « حزبية الرئيس » كقضية رئيسية من قضايا الانتخابات ..

ومن حق المعارضة أن تقلق ، وأن تعتبر حزبية الرئيس عقبة أمام حرية الانتخابات ، «هما كانت ثقتهما في شخصه أو كان تقديرها لمزاياه ، فليس منطقيا أن تقلق على هذه الحرية من تصرفات رئيس مدينة أو محافظ أو وزير أو رئيس وزراء ، ولا تخلق عليها من نفوذ مؤسسة الرئاسة والثقل الهائل الذي تستمد منه السلطات الواسعة وغير المقيدة ، العرفية والمقننة ، التي حازتها طوال السنوات الثلاثين الماضية ، حتى انتهت بأن أصبحت مصدر القرار الرئيسي وأحيانا مصدره الوحيد ، وهو ما يجعل دعمها لقائمة الحزب الوطني في الواقع « قرارا » بانتخاب هذه القائمة ، صدر عن المؤسسة التي تعود الناخب المصري ، أن تصدر عنها القرارات التي تسعده وتشقيه !

وإعلان الرئيس لحزبيته وتشديده عليها ودعمه لحزبه في الانتخابات ، هو في الواقع ضوء أخضر للأجهزة الإدارية ، في وحدات الحكومة والقطاع العام والمحليات لكي تتدخل بشكل مباشر لصالح مرشحي الحزب الوطني ، حتى لو لم يرد الرئيس ذلك ، إذ يصعب مع إعلان الرئيس أن الانتخابات ستجرى على شخصه ، أن تقف هذه الأجهزة موقفا محايدا ، وأن تلتزم الشرطة بعدم التدخل أو التزوير ..

والمعنى الخطير للاحاح الحزب الوطني على الرئيس ليدعمه بثقله السياسي ، هو أن الحزب عاجز — بامكانياته وتاريخه ورموزه وقياداته — عن الحصول على ثقة الناخبين وهو سبب كاف لأن يمتنع الرئيس عن تأييده لا أن يمنحه هذا التأيد ..



حجاری

والمعى الأخطر لقبول الرئيس لهذا الاحاح هو أن مؤسسة الرئاسة لا تسعى بالانتخابات القادمة لمعرفة اختيارات الشعب المصري الحقيقية ، ولا تعود بواسطتها للرأى العام لتستفتيه في السياسات التي يطبقها الحزب الوطني منذ تسع سنوات ، بل تسعى لتفرض على الناس من اختارتهم هى . ومن تثق فيهم هى ، بصرف النظر عن استحقاقهم لثقة الناس .

والمطلق الذي يقول إن عدم فور الحزب الوطني في الانتخابات أو فوزه بأغلبية ضئيلة يضع مؤسسة الرئاسة في حرج ، ويعطي دلالات غير طيبة على مدى ثقة الشعب في الرئيس مبارك ، منطلق مغلوط ، لأن الوزارة — طبقا للدستور — هى المسئولة أمام البرلمان ، وبالتالي أمام الشعب وادن فإن الانتخابات ليست استفتاء على كرسي الرئاسة وشاغله ، ولكنها استفتاء على الحكومة وحزبها !

وهو منطلق يوحى بأن شرعية حسني مبارك تستمد وجودها من الحزب الوطني ، بحيث ترتبط الثقة فيه ، بالثقة في الحزب الوطني ، مع أن الرصيد الشعبي الذي تحقق لحسني مبارك هو ثمرة الخطوات التي صحح بها عددا من جرائم الحزب الوطني ، ثم أن لحوء الحزب إليه ، وضغطه عليه ليسنده في معركته الانتخابية ، يكشف عن يعطي الآخر شرعية وجوده ، ويفضح أى الطرفين أكثر احتياجا للآخر !

تم إنه منطلق يجر حسني مبارك ليصبح طرفا في المعركة الانتخابية القادمة ، وسوف يخرمه ذلك من المعرفة المحايدة والحقيقة لاتجاهات الرأى العام المصري ، ومن اكتشاف الرغبات الحقيقية للناس ، وبالتالي لايتحقق لحكمه مايرجوه ، ويرجوه له كثيرون ، من استقرار !

تلك كلها ظواهر ، تجعل الاعلان عن حزية الرئيس ، أخطر قضايا الانتخابات القادمة ، لأنها — لو استمرت — ستفيد الحزب الوطني ، ولكنها بالقطع ، لن تفيد الديمقراطية ، ولن تفيد الرئيس ، ولن تفيد الوطن !

مرة أخرى . . عفواً ياسيادة الرئيس

محمد سيد أحمد

ألقى رئيس الجمهورية منذ أيام كلمة في الجلسة الختامية لمؤتمر الشرطة المصرية عام ٢٠٠٠، أرادها كلمة مسئولة، ورسالة واضحة. فهي كلمة مكتوبة ومصاغة بعناية. ونشرت الصحف نصها بكل دقة، وهي في ذلك تختلف عن التصريحات التي نسبت إليه في اجتماع عقده قبلها بأسبوع لقيادات الحزب الوطنى. فلم تتأقلمها الصحف إلا مختصرة، ومن خلال مؤتمر صحفى لوزير الدولة للإعلام. ومن هنا، لم تتح فرصة التحقق من دقة ما نسب إليه فيها.

وقد تناولت كلمة الرئيس في مؤتمر الشرطة، كما تناولت تصريحاته السابقة لقيادات الحزب الحاكم، معاني ذات حساسية خاصة، لانرى مناصباً من التعليق عليها. ومما يزيد حساسية أنها معان تمس في الصميم حياة مصر السياسية والحزبية، وجاء تناولها في عيد الشرطة، وفي مؤتمر لهم، أى في سياق التحدث إلى جهة أمنية، لا إلى جهة سياسية وحزبية.

وعلى الرغم من أن كلمة الرئيس قد أكدت أن «لا حجر على فكر» و«لا قيد على رأى»، وأنه من «حق كل مواطن في أن يدعو مواطنيه لتأييده ومناصرته»؟

فقد تضمنت الكلمة أيضا ما يتعارض مع هذا المعنى . إذ جاء فيها ادانة صريحة
لنظريات معينة وصفت بأنها «اجنبية» . وفصيلة كاملة من هذه النظريات قد
أدينّت تصرّحا وتعيدا ، هي « النظريات المنبثقة عن الفكر الماركسي » . ولم يكن
هناك مناص من التعليق ، ذلك أن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي —
وهو حزب شرعي وله برنامج مودع لدى لجنة الاحزاب — هو حزب مشكل من
عدة فصائل ، منها فصيل ماركسي .

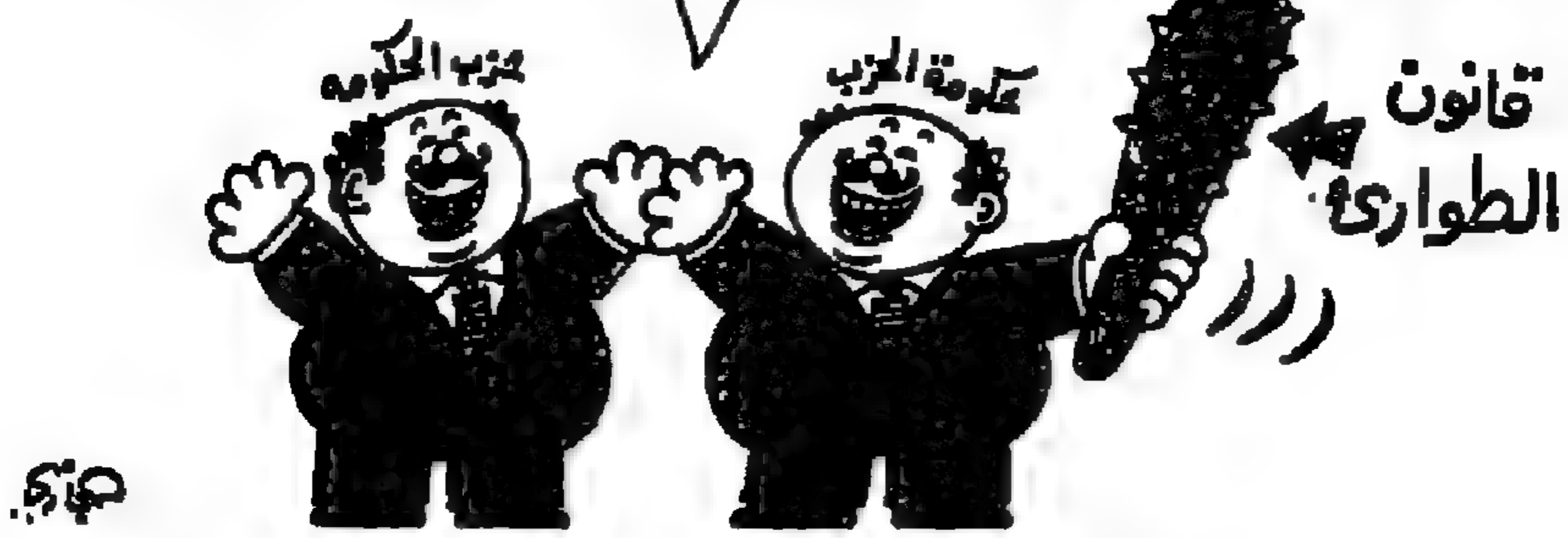
وبادى ذى بدء ، تتساءل عن مدى أحقية التمييز بين فكر يوصف بأنه
«اجنبى» وآخر بأنه «مصرى» . وهو معنى سبق أن ورد فى تصرّحات الرئيس
لقيادات الحزب الوطنى حيث نسب إليه القول بأنه يرحب « بالرأى والرأى الآخر
على أن يكون الرأى الآخر مصريا صميما » ، ولا يقبل « أن يكون مستوردا لصالح
دولة أجنبية » .

فمن المتصور أن نميز بين سلع تنتجها مصر وأخرى «أجنبية» تستوردها . وهو
تمييز فى الحقيقة قد قضت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى . ولكن يصعب وضع
خطوط فاصلة بين فكر ينبثق من الواقع المصرى وآخر مستورد . فإن الفكر
كالعلم والحرية كل لا يتجزأ . وليس للفكر حدود جغرافية أو وطنية أو قومية .
ولا يتصور الانفتاح فى الاقتصاد والانغلاق فى الفكر . وهل من الجائز أن يقال
مثلا أن نظرية النسبية نرفضها لأنها صنع مفكر اجنبى ؟

ومن المتصور أن يقال مثلا أن لدينا تقاليد وتجارب وطنية علينا أن نسترشد
بها ، أو أن يقال أن الفكر العالمى يحتاج إلى نوع من التكيف والأقلمة عند وضعه
موضع التطبيق محليا . فهذا كله وارد وضرورى . ولكن هل من الحائر القول بأن
أفكارا بعينها ، ومدارس فكرية بعينها ، مرفوضة ابتداء ؟ وهل يستقيم اصدار
أحكام قاطعة باستبعادها ، والقول بعد ذلك بأننا نحرص على الديمقراطية وعلى
تعميق مسيرتها ؟

ثم الماركسية ، بمدارسها المختلفة ، نظرية فى الاقتصاد والاجتماع والفلسفة
يعتقها اليوم ثلث البشرية ، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من تراث البشرية كلها .

(مبروك علينا الاستقرار ، ومبروك على الشعب عدم الاستقرار ؟)



تراثها العلمي والثقافي والحضاري ، ومنذ عامين ، احتفلت هيئة اليونسكو ، أي هيئة الأمم المتحدة المختصة بشئون الثقافة ، بمرور مائة عام على وفاة كارل ماركس . وكان ذلك اعترافا من دول العالم جميعها ، في الشرق والغرب ، في الشمال والجنوب ، بمكانة ماركس العلمية ، وباعتباره ركنا من أركان الحضارة العصرية كلها .

لم تضمنت كلمة الرئيس اتهامات غير محددة تقبل أكثر من قراءة ، ومن الممكن لأكثر من تيار ، وليس التيار الماركسي وحده ، اعتبار الحديث موجها إليه . فقد أشار الرئيس إلى رفض التنازلات «للشرق أو الغرب» . فهل قصد بالمستورد هذا أم ذاك ؟ قضية اعتناق الماركسية أم قضية العودة إلى الملكية ؟ قضية اليسار أم قضية الوفد ؟

من الواضح على أي الأحوال أن الوفد قد فسر الحديث على أنه يشملهم ، وعلى أنه موجب لرد ما . وجاء الرد في «أخبار اليوم» على لسان نائب رئيس الحزب الدكتور وحيد رأفت . ولم يكن رده عتابا أو مؤاخذه ، بل تأييدا دون تحفظ

للرئيس مبارك ، وتأكيذا لأنه يقف مثله ضد خطر « الماركسية » ، وضد خطر « التغلغل السوفيتي » !

ثم ماذا تعني اداة « اسلوب المزايدة والشطط » ، و« التجاوزات باسم الديمقراطية » ، و« إثارة الفتنة » و« افتعال مناخ الصدام والتوتر بين القوى الاجتماعية المختلفة » ؟ ماذا تعني اداة قوى المعارضة باللجوء إلى هذا كله في وقت تستعد فيه البلاد لخوض معركة انتخابية على أساس حزبي ، ويؤكد فيه الرئيس انتهاءه ورئاسته لحزب من الأحزاب ؟ ماذا يعني تأكيد هذه المعاي كلها في جمع من رجال الشرطة وهم الذين يتحملون مسئولية حفظ الأمن والنظام خلال المعركة الانتخابية ، وهم الذين يضطلعون بمهمة الاشراف على العملية الانتخابية ذاتها ؟

وهل يملك أحد انكار أن الديمقراطية إنما تفترض تأكيد التمايز بين الأحزاب في فترة الانتخابات إلى حد افتعال الخلافات في بعض الأحوال ؟ وأصبح هذا جائزا ومشروعا . ويكون الاحتكام في النهاية للمواطنين .

يؤكد الرئيس ، ونحن معه أن مصر بحاجة إلى التجديد والتغيير . ويؤكد أيضا ، ونحن أيضا معه ، أنه لا بد من الحفاظ على التوازن الدقيق بين ضرورات الاستقرار وهذه الحاجة إلى التجديد والتغيير . ولكن هل يتحقق الاستقرار بقصر الصراع الديمقراطي بين الأحزاب على مجاملات متبادلة ؟ هل يتحقق بالسكوت على فضائح وجرائم الفساد ؟ أم يقتضي الاستقرار على العكس اقتلاع جلور هذه الأمراض السرطانية ، والحيلولة دون استشرائها إلى حد أفساد المجتمع كله ، واصابته كله بالتعفن ؟

لقد أحال الرئيس مبارك نفسه إلى المدعي الاشتراكي بعض أقطاب الفساد في مصر ووصفهم هو نفسه بعصابات آل كابوني ، وشمل هؤلاء شقيقا لرئيس الجمهورية السابق ، وكان هذا التوجه جديرا بأشد ترحاب ، ولكن الفساد لا يبحث بقصر الضربات على بعض الرموز فقط . بل لابد من حملات متصلة تشارك فيها أوسع الجماهير ، وتشارك فيها الأحزاب . وملاحقة الفساد والمفسدين ليست زعزعة للأوضاع ، بل هي على عكس ذلك تماماً ، شرط الوصول بالمجتمع إلى بر الأمان والاستقرار . ونسأل سيادة الرئيس :

○ هل الحملة التي شنتها «الأهالي» بشأن مخالفات محافظ الاسماعيلية تحت عنوان «حاكموه .. أو حاكمونا» اذكاء للفتنة ، أم كشف لأوجه خلل ، وقد ثبت الاتهام أو لا يثبت ، ولكن الأمور لاتستقيم دونه ؟

○ وهل سكوت أجهزة الدولة المختصة ، واغفالها للاتهامات المحددة التي أثارها «الأهالي» علامة صحة . أم تعبير هو ذاته عن خلل ما ؟

○ وهل ما أورده هذا المدد من «الأهالي» بشأن أوجه القصور والمخالفات والتلاعبات في قطاع المقاولات ، أمر كان ينبغي هو الآخر السكوت عليه ؟

اسئلة تتصل بواقع المجتمع الذي نعيش فيه ، والتي تعتبر في النهاية محك الديمقراطية ، ومحك الحرية المتاحة لنا ، بل ومحك أى استقرار .

إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم على الجاملات ، ولا تسعقم بالسكوت على الفضائح والحرام ، بل تقتضي على العكس كشفها دون هوادة .

ومن هنا كان أخطر ما جاء في كلمة الرئيس توجيه الاتهام دون تحديد لقلة من المواطنين بالاستعداد «للائسواء» تحت لواء أجنبي وتقبل الدعم من جهة خارجية . وهو في النهاية اتهام بالعمالة ، واتهام جاء مجعلا ، وأمام جهة أمن ، ولم يكن هناك تحديد لهوية المتهم ، ولا لهوية الجهة الاجنبية المتهمة بتقديم «الدعم» هل المقصود جهة عربية . وقد جاء في الحديث شجبا للمفهوم الضيق للوطنية المصرية وتأكيد انتماء مصر إلى الأمة العربية ؟ أم المقصود قوه عظمى من الشرق أو الغرب ؟ وهل يمثل هذه الاتهامات ، يجري ضبط حدود الديمقراطية في فترة انتخابية ، وتعارب «التجاوزات التي ترتكب باسمها» .. أم تضمن شئنا أم أيننا .. وأستعير هنا عبارة الرئيس مبارك «تعسفا في استعمال السلطة» ؟

إن وجد هناك مبرر للاتهام ، فليأت الاتهام صراحة ..

أم قصد به اسهام في الحملة الانتخابية للحزب الحاكم .. الذي أكد الرئيس مبارك رياسته له ؟

١٩٨٤/٢/١١



«رئيس الوزراء يعلن اننا نتخذ قراراتنا على اساس مصلحة مصر»
 — والله صواب وما م على "الكلمة" الى يركه ... !!

لماذا نطالب بتحييد الرئيس ؟

د . سعيد اسماعيل على

منذ عدة أيام كنت جالسا أمام التلفزيون أشاهد تقريرا مصورا عن زيارة السيد الرئيس حسني مبارك لمحافظة الفيوم .. أقواس النصر ترتفع عبر الطرق .. الاعلام ترفرف عالية في الهواء .. الجماهير تحتشد على جانبي الطرق وراء حاجز الأمن .. الشرفات تمتلئ بالعديد ممن يلوحون بأيديهم تحية وهتافا .. زيارات في مواقع العمل المختلفة .. لقاءات وأحاديث متبادلة مع قيادات هذه المواقع .. إلى غير ذلك من مظاهر .

بعدها تساءلت بيني وبين نفسي : هل ياترى يفعل الرئيس هذا العمل الطيب حقا بصفته رئيسا لجمهورية مصر أم بصفته رئيسا للحزب الوطني ؟

إن كان الاحتمال الأول هو الصحيح فأنا لائتملك إلا التقدير والثناء ، فاقتراب القيادة واتصالها المستمر بالجماهير ، أمر محمود ومطلوب حتى تصبح هذه الجماهير هي الملهمة الحقيقية للقيادة لا العكس ، وحتى لا يحدث عادة في كثير من بلاد العالم الثالث بعد فترة قصيرة تقوم فيها القيادات ببعض الأعمال الباهرة ثم تتسلل اليها قوى الاستعمار الخارجي ، وتحيط بها قوى المشورة السيئة من الداخل فيحدث الانفصال المتوقع .. وعندما تشعر هذه القيادات ببرودة العزلة عن الجماهير

وانفصالها عنها تستولى عليها المخاوف من مؤامرات مزعومة ، وخطط إيقاع خيالية ، فتندفع في محاولة يائسة لتأمين بقائها بسلسلة من الاجراءات والقوانين ، ويضيق صدرها بالنقد ، وتنتعش وتزهو بكلمات المديح والتحسين ، مهما كانت عليه هذه الكلمات من زيف .

بيد أن هذه الزيارات تحتاج دائما إلى توافر شروط ومواصفات حتى تؤدي أكلها وإلا تحولت إلى مجرد (مظاهرات) تسوقها العواطف والانفعالات التي لاتعبر عن حركة الواقع بقدر ماتعبر عن اتجاهات بعض المصالح الخاصة . من ذلك على سبيل المثال ، أن تتسم بالفجائية البعيدة عن مظاهر (التفتيش) و (الكس) حتى تفوت الفرصة على طواير المنافقين وهواة تزيف الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال . ومن ذلك أيضا ضرورة ألا يصحب القادة المحليون سيادة الرئيس في هذه الزيارات ، لأن هناك من يخشون من انتقامهم لو صارحوا الرئيس بحقائق الأمور والعكس ، فهناك من يبالغون في أضفاء مظاهر (التزييق) املا في مغنم في صورة مكافأة مالية أو ترقية أو منصب أو غير ذلك مما شابه .. ومثال ذلك أيضا أن تتجه هذه الزيارات إلى المواقع الاجتماعية المطحون أهلها والاستماع منها عن قرب إلى مشكلاتها الحقيقية .. وهكذا .

أما إذا كان الاحتمال الثاني هو الصحيح ، فليأذن لنا سيادة الرئيس أن نبدي هنا تخوفنا ، وأن نسجل هنا تحفظنا من موقع مواطن عادي لا يملك إلا الرأي يسوقه لا بعين خبير ولا بمنظار سياسي محترف وإنما من منطلق الحس الاجتماعي البسيط العفوي .

أما التخويف ، فهو مايمكن أن يستنتجه المرء ، إذ سوف تبرز على الفور دوافع (الدعاية الانتخابية) لهذه الزيارات .

أما التحفظ ، فهو لما يؤدي إليه هذا من معنى وحيد ، وهو أن مؤسسة الرئاسة المصرية ، تطلب من الناس أن يتجهوا إلى الحزب الوطني الحاكم وحده ، وينظروا إلى الأحزاب الأخرى دائما بعين الريبة والشك إننا لانمل من تكرار ماسبق أن أوضحناه في مقالنا السابق ، أن الناس عادة مايكونون (على دين ملوكهم) في

مجتمع مازال يعيش العديد من مظاهر التخلف وفي مقدمتها الأمية الغالبة ، والفقر الكاسح للكثير من الجماهير ، مما يدفعنا إلى مزيد من الألاح والتأكيد على خطورة هذا الأمر باعتباره تهديدا خطيرا للاتجاه الديمقراطي الذي بشر به سيادة الرئيس ، فضلا عن حرصنا على أن تستمر صورة سيادته نقية طيبة ، فالألاح على ضرورة محو الأخطاء والتنبيه المستمر على الثغرات ، إنما هو جهد يسعى باخلاص إلى دعم مؤسسة الرئاسة وليس العكس ، كما قد يتبادر إلى الفهم المتعجل الساذج لهذا المقال ، وقديما هب أحد (المخلصين) من المسلمين عندما سمع مواطنا يقف لينتقد عمر بن الخطاب مريدا ضربه بادعاء الدفاع عن الخليفة ، فإذا بعمر ينهيه عن ذلك طالبا أن يستمر المنتقد في عرض وجهة نظره ، وقال عبارته المشهورة التي سارت مثلا : « لاخير فيه إذا لم يقلها ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

ونحن إذ نطالب بحياة الرئيس ، إنما نفعل ذلك لأمساندة لهذه القوة أو تلك من قوى المعارضة ، وإنما استجابة لحركة التاريخ المصري ، واتساقا مع منطق واستنادا إلى مواضع الواقع الاجتماعي المصري بأبعاده المختلفة .

فمنذ فجر التاريخ ، أصبح من الواضح أن اعتماد مصر الرئيسي ، إنما هو على مصدر واحد من قوى الطبيعة ، وهو نهر النيل الذي أخذ يجوب البلاد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، ولم تكن قد ظهرت بعد أى مصادر أخرى من ثروات معدنية أو تجارة أو صناعة أو ما إلى ذلك . في مثل هذه البيئة النهرية يصبح من الضروري أن يوكل الأمر إلى (سلطة) تهيمن وتسيطر على هذا المصدر وتكون هذه السلطة ملكا للجميع حتى لاتستأثر جماعة دون أخرى بالنهر فتسخره لمصلحتها هي وحدها ، وتكون المهمة الأساسية للسلطة ، أن تضمن تساوي الجميع أمام الاستفادة من النهر وخيراته .

ومن هنا عرفت مصر أول حكومة في التاريخ ، وكان من الواضح أن ظهور (الحكومة) لم يتم بقرار ولا برغبة فرد من الافراد أو مجرد نتيجة انقلاب . وما إلى ذلك من احتمالات بقدر ما كانت محصلة تفاعل هذه الظروف الطبيعية مع الظروف الاجتماعية .

كذلك فقد اقتضى التعامل مع النهر درءا لاخطاره أو استجلابا لمنافعه وخيراته ، أن يكون العمل (جماعيا) إذ كان من المستحيل في ظروف البدائية الصارخة أن يستطيع (فرد) أن يمد جسرا أو يحفر ترعة أو يبني سدا .. أو ما إلى ذلك من أعمال هي بطبيعتها أعمال جماعية بالدرجة الأولى . وإذا نقول إن العمل لابد أن يكون (جماعيا) ، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي وجود (السلطة) لتنظيم هذه الجهود ، تلك السلطة التي تمثلت في (الحكومة) مما جعل المصري يجد نفسه لايتعامل مع الطبيعة وجها لوجه ، وإنما من خلال (وسيط) هو (الحكومة) التي أخذت سلطاتها تتسع وتتشعب وتنتشر رويدا بتطور العمل وتقدمه وبما يدخل عليه من تعقيدات وبالتالي أخذت حاجتها تشتد أيضا وتتسع لجيش من (الموظفين) يقدمون الخدمات ويقومون بالأعمال المتعددة المطلوبة ، مع مايستتبعه هذا الجيش الجرار من ارساء العديد من القواعد والنظم المنظمة لعمله .

وهكذا أصبحت (الحكومة) بالنسبة للمصري هي مصدر (المنع) ، وهي منبع (المنع) ، ورسخ في الوجدان المصري عبر العصور الرغبة الجارفة في القرب منها طمعا في رضائها وطلبا لودها ، واختلط بهذا أيضا شعور آخر مناقض ، شعور البغض والكراهية ، لأنها كانت تمثل بالنسبة إليه سلطة البطش ، وعمق من هذا استيلاء العديد من قوى الاستعمار على مقاليد السلطة الحكومية في مصر طوال قرون امتدت عبر الزمن ، وهذه القوى بحكم طبيعتها ومصالحها تقوم على الاستغلال والتخريب وامتصاص دماء الشعوب المقهورة المغلوبة على أمرها ، مما اقتضاها أن تستند دائما إلى الجبروت والقهر والاستبداد ، تنسج به حيوطا سميكة تلتف حول رقاب المجتمع فلا يستطيع حراكا . وكان طبيعيا لهذه القوى أيضا أن (تربي) لها في الداخل ، من نفس المواطنين جيشا من العملاء طلاب المصالح ، والأعوان الذين يهرون ويزينون ويذوقون ..

ولعل هذا قد يفسر السر وراء انتشار عدد من الامثال الشعبية التي عبرت عن هذه الأوضاع أصدق تعبير ، مثال ذلك : « اللي يص لفوق يتعب » و« يا بخت من كان النقيب خاله » و« والميه ماتجريش في العالي » و« اللي له ضهر ، مابتضربش على بطنه » و« إن فالك الميري اتمرغ في ترابه » و« اللي يجوز أمي أقوله ياعمي » ، فمثل

هذه الأقوال السائرة تكاد تصب في مجرى واحد ، وهو «تقديس» السلطة ومغازلتها ومنافقتها واضفاء هالة من التفخيم على «الحكومة» ومن يمثل السلطة في مصر إلى الدرجة التي تجعل البعض منا يشبه «الزوجة» بالحكومة ، فيستهلك حتى يأخذ رأى «الحكومة» ويكون القصد من ذلك أن يأخذ موافقة زوجته .

ولعل هذا أيضا يفسر ذلك التضخم غير الطبيعي والذي لا مثيل له في العالم لعاصمة البلاد فهي مقر «السلطة» ، وحتى تسير الأمور ، فمن المفضل أن نكون بجوارها ، وليس من باب الصدفة أن نسمى «القاهرة» دائما باسم «مصر» ، فأى مواطن وخاصة من الأقاليم عندما يريد المجيء إلى «القاهرة» يقول إنه ذاهب إلى «مصر» تعبيرا حكيما عن اختزالها للوطن كله !

«الحكومة» إذن ، بحكم نشأة المجتمع المصري وظروفه ، تحتل مكانة غير طبيعية ليس لها مثيل على وجه التقريب في العديد من دول العالم ، وبالتالي فإن من يقف على رأس هذه الحكومة يجب ألا يكون منحازا إلى هذه القوة أو تلك ، بل يكون للجميع لأنه إذ يميل إلى هذا الجانب أو ذاك ، ثم يطلب من الناس أن يختاروا بين هذه القوى ، فأخشى مأخشاها أن يضفي ذلك طابع «المرحية» على قضية الديمقراطية التي نثق تمام الثقة في حرص السيد الرئيس على السير الجاد على طريقها نقول ذلك لأن النتائج معروفة من مقدماتها ، إذ سوف يهرع الكثيرون للوقوف إلى الجانب الذي يدعو له الرئيس .

ومن الناحية التنفيذية ، كيف يكون الكم الأكبر من قيادات العمل التنفيذي من الحزب الوطني ، ونتصور إمكان أن تسير الأمور موضوعية وطبيعية ؟ .. فالوزراء ، والمحافظون ، ورؤساء الجامعات ، وغالبية العمداء ، ورؤساء المواقع والقطاعات الاقتصادية بحكم مناصبهم وبحكم القانون يملكون (الفعل) .. وبالتالي فكأنهم هنا يسخرون (ميزانية) الدولة و(الجهاز الحكومي) لخدمة (الحزب) ، أما أحزاب المعارضة ، فهي لا تملك مليما من ميزانية الدولة ، ولا تسيطر على مواقع العمل ، وكل ماتملكه هو (الرأي) !

ولكن .. مرة أخرى إذا كان المنطق يرى إمكان الغلبة لـ (الرأى) وانتصار صاحبه إلا أن الظروف الموضوعية لمظاهر التخلف القائمة تجعل احتمالات النصر غالباً لمن يملك (السلطة) ومن يملك القانون والقوة والمنصب .

ومن العجيب حقاً ، أن يقتبس نظام الحكم في مصر شكلاً من أشكال النظام الأمريكى الرئاسى ناسياً ارتباطه بمتغيرات أخرى ليست قائمة في مصر حتى الآن ، فإذا كان النظام الرئاسى الأمريكى يعطي سلطات واسعة لرئيس الجمهورية . مما يوحي بأن الحكومة الاميركية تتمتع بقدر كبير من حرية الحركة ، إلا أن هذا غير صحيح فهناك العديد من القوى الأخرى : كالكونجرس ، والصحافة ، والشركات العملاقة ، وقوى الضغط المختلفة التي تقوم بالدور الاساسى في صنع القرار مما يجعل من هذه القوى أو حتى بعضها «حكومة» حقيقية لكن (خفية) ، أما في مصر ، فقوى الضغط ضعيفة ، وبعضها يلاحق ويضرب دائماً وتطارده اتهامات العمالة والخيانة والهدم والحقد !

وفي مجتمعات أخرى ، تتمتع النقابات العمالية والمهنية بسلطة واسعة ، وتحظى قوى الحكم المحلى باستقلال ذاتي واسع ، وهناك أحزاب لقواعدها قوى حقيقية في تصعيد الرأى والقرار بحيث لاتقف دائماً في صورة المتلقى فقط ، وإنما هي أيضاً قدرة الارسال والاملا والعطاء بحيث يمكن القول بأن المجتمع مجتمع (مؤسسات) حقيقي ولا يكون هناك عندئذ أى خوف من أن يكون الرئيس من هذا الحزب أو ذاك ، أما في المجتمع المصرى بالصورة التي شرحناها ، فإن شرط الديمقراطية الحقيقية هي أن يكون الرئيس محايداً .

١٩٨٤/٢/١

خطاب الرئيس وحزب . . التجمع

د . عبد العظيم أنيس

اختار الرئيس مبارك أن يتحدث في أول مايو بصفته الحزبية ، أى كرئيس للحزب الوطنى ، وليس بصفته رئيسا للجمهورية أى رئيسا لكل المصريين . وبهذه الصفة الحزبية حمل على المعارضة حملة شديدة وبصفة خاصة حزب الوفد وحزب التجمع ومن قبله اشترك المشير أبو غزالة في اجتماع انتخابى بالنوفية لصالح الحزب الوطنى ، وقالت الصحيفة الحكومية التى نشرت الخبر « إنه تصادف وجوده هناك » !

وهذا الموقف سواء من جانب الرئيس أو المشير يضع المعارضة في مركز حرج ، إذ عليها أن تختار بين موقفين أحلاهما مر .. فأما السكوت على مقال الرئيس حتى ولو كان رأيها أن وجهه نظره غير مقنعة وأن بعض ما جاء في خطابه هو من قبيل « ولا تقربوا الصلاة » دون ذكر بقية الآية ، وأما الرد على مقالته رئيس الجمهورية وهو ما لم نكن نتمناه ، لأننا نود دائما أن يظل هذا المنصب بعيدا عن الصراعات الحزبية وحكما بين المصريين في نهاية الأمر ، ولهذا تمت المعارضة على الرئيس أن ينأى من منصب رئيس الحزب الوطني ، هذا الحزب الذي أسسه السادات وامتلاء بالفساد والقيادات اليمينية من اعداء ثورة ٢٣ يوليو الذين لا يزالون يتربعون على

المراكز الرئيسية فيه ، وتاريخهم في الحملة على عبد الناصر وسياساته الداخلية والخارجية معروف ومنشور وليس في حاجة إلى تفصيل .

ولقد كان رأى المعارضة دائماً — ولا يزال — أن الرئيس مبارك — على عكس سلفه — رجل طاهر اليد بعيد عن الفساد يفكر بالفعل في مصالح شعب مصر حتى ولو أخطأه التوفيق في معرفة المصالح الحقيقية لهذا الشعب ولعب مستشاروه دوراً سلبياً في تقديم المشورة الصحيحة له ، ومعظم هؤلاء المستشارون هم من المافيا الساداتية من أمثال فؤاد محيي الدين وعثمان أحمد عثمان وكامل ليلة وصبحي عبد الحكيم ومصطفى خليل .. الخ وهؤلاء جميعاً لعبوا دوراً أساسياً بمشورتهم المهلكة في التمهيد لحادث المنصة المعروف .

إذا اخترنا اذن أن نتعرض لما جاء في خطاب الرئيس فلن يكون ذلك بطبيعة الحال من زاوية الدفاع عن مواقف حزب الوفد الجديد ، لأن هذا هو مسئولية صحافة الوفد من ناحية ، ولأننا من ناحية أخرى نشترك مع كثيرين في القلق من التوجهات اليمينية لقيادة هذا الحزب ومن عدائه الثابت لثورة يوليو ومنجزاتها ، هذا العداء الذي تشارك فيه كثير من قيادات الحزب الوطني أيضاً .

ونحن ندرك بطبيعة الحال أن هناك تياراً آخر سواء في داخل الوفد أو داخل الحزب الوطني يعارض هذا العداء لثورة يوليو ولاإنجازات عبد الناصر التاريخية . لكن الغلبة حتى اليوم في داخل الحزبين هي لاعداء المرحلة الناصرية .

إن الذي يستحق الرد في خطاب الرئيس كثير ، لكنني هنا سوف اقتصر على النقاط الأساسية وهي بدون ترتيب كما يلي :

أولاً اتهم الرئيس مبارك المعارضة بالتخلي عن الاحتفال بسيناء يوم ٢٥ إبريل سنة ١٩٨٢ وتساءل الرئيس أرض من هذه التي تحررت واليست أرض كل المصريين ؟

واجابتنا على هذا صريحة وبسيطة وهي أن وجهة نظرنا دون لف ولا دوران هي أن سيناء لم تتحرر وأن مصر لم تسترد سيادتها عليها . فما حدث هو أننا

استبدلنا الاحتلال الاسرائيلي لسيناء باحتلال أميركي لها تحت اسم القوات المتعددة
الجسديات وأن هذا الاحتلال الاميركي أبدى لايمكن الخلاص منه وفق نصوص
المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل أو مجلس الأمن حيث الفيتو الاميركي / ليس هذا
فحسب بل إن سيادتنا على سيناء غير واردة لأن الجيش المصري وفق هذه المعاهدة
أيضا ليس مسموحا له أن يتواجد شرق القناة بأكثر من عشرين كيلو مترا .

هذه هي الحقائق اذن ، ولقد وقف حزب التجمع بشده ضد اتفاقيات كامب
دافيد لأسباب عديدة من بينها هذا السبب المتعلق بمستقبل سيناء ولهذا كان من
الصعب علينا أن نصدق شادية وهي تغني يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ اغنيها
المشهورة «سينا رجعت كاملة لينا» .

هل يعرف الرئيس مبارك هذه الحقائق عن المعاهدة كما تعرفها المعارضة ؟ بالطبع
يعرف .. لماذا اذن لا ينظر إلى موقف المعارضة في هذا الموضوع كنقطة خلاف
مرتبة على الخلاف الاصلي حول المعاهدة ، بدلا من محاولة التشكيك في وطنية
المعارضة ؟

ثانيا : لقد طالبت احزاب المعارضة قبل ظهور حزب الوفد — وماتزال تطالب
برفع حالة الطوارئء ليس ضمانا لحيدة الانتخابات فقط وإنما كموقف أصيل
ومستمر وبصرف النظر عن حالة الانتخابات . ثم تقدم حزب الوفد بمذكرة إلى
الرئيس يطالب برفع حالة الطوارئء خلال فترة الانتخابات . فهل عدلا وانصافا
يمكن أن يستنتج من هذا أن المعارضة تريد أن تدفع بارهابيين إلى مجلس الشعب ؟
وهل هناك مرشح واحد في قوائم احزاب المعارضة له تاريخ ارهابي أو رفع السلاح
ضد السلطة ! لكن الذي يبعث على الدهشة حقا أن يقال إن قانون الطوارئء
موجود كضمان للإستقرار ، ضمان للتنمية ولتشجيع الاستثمار ! فمعنى هذا
المنطق أن قانون الطوارئء سيظل معنا للربع قرن القادم إذ سنظل في حاجة إلى
تشجيع الاستثمار والتنمية في الامد الطويل !

لقد كانت وجهة نظر المعارضة أن ترسانة القوانين القائمة أكثر من كافية لمحاربة
الارهابيين وحملة السلاح ، وقد عرض الاستاذ إبراهيم شكري والاستاذ ممتاز نصار

في مجلس الشعب عند مناقشة مد قانون الطوارئ اقترحا بان ينص في بند من بنوده على أن يقتصر تطبيقه على الارهابيين فلم يوافق نواب الحزب الوطني ، كما عرضنا أيضا استصدار قانون خاص بمكافحة الارهاب كما فعلت دول أخرى فلم يجد هذا الاقتراح صدى .

لماذا اذن طالبت المعارضة — وما تزال — بالغاء حالة الطوارئ ؟

لأن هذا القانون يمنح وزير الداخلية والحاكم العسكري المحلي والوطني سلطات واسعة في منع مواكب التظاهر السلمية وفي منع الاجتماعات العامة وفي القبض على رجال المعارضة عند اللزوم . وحقيقة أن هذا لم يمارس على نطاق واسع ليس دليلا على استحالة تطبيق هذا في المستقبل ، ولا هو دليل على أن السلطة لا تريد أن تبقى هذا القانون سيفا مسلطا على رقبة المعارضة وهي تسعى لحشد الجماهير سلميا لـ مواقفها ووجهات نظرها السياسية والاجتماعية .

إن الحديث عن الديمقراطية الواسعة التي يتمتع بها شعب مصر هو من قبيل بالغة العي لا تتفق مع الوقائع . صحيح أن هناك حرية صحافة وهو الأمر الذي بشرفنا . ولكن باستثناء حرية الصحافة الحزبية فمن الصعب أن نجد أى مظهر آخر من مظاهر الديمقراطية الحقة . وهذه الانتخابات التي تجرى الاستعدادات لها إنما تجري في ظل قانون انتخابي هدفه الحقيقي — بكل نصوصه — تزييف ارادة هذا لشعب . وإذا اضعفنا إلى هذا ترسانة القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ « ضمانا للاستقرار » كما يقول الرئيس لادر كنا المعنى الحقيقي والمضمون الصحيح لما يسمى بالديمقراطية التي نرفل فيها .

ثالثا : نأتي إلى المعنى المقصود بكلمة الاستقرار هنا . هناك الاستقرار القائم على أساس القهر ، وهناك الاستقرار القائم على أساس التراضي والاحساس بالانتماء وحق جميع الفئات في أن تسعى بشكل سلمي في تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويتضمن هذا (الشكل السلمي) حق التظاهر والاجتماع والاضراب عن العمل مادام العنف لم يستخدم في تحقيق ذلك .

لكن الرئيس مبارك يقول لنا في خطابه « لازم تبقوا عارفين وأنا بقولها لكم بصراحه أن عدم الاستقرار ابتدا يظهر في البلد دي » .

ويبدو أنه قصد من ذلك تحريك فئات اجتماعية كثيرة بالمطالبة بتحسين أجورها وظروف عملها كالقضاء واساتذة الجامعات والمعلمين .. الخ ويبدو أيضا أن هجوم الرئيس على برنامج حزب التجمع باعتباره البرنامج الذي تبنى الدفاع عن مصالح هذه الفئات بشكل واضح وصريح يقف وراءه هذا الخوف على الاستقرار . ونحن على العكس نرى أن تحريك هذه الفئات الاجتماعية للدفاع عن مصالحها ظاهرة صحية مادامت لم تلجأ إلى العنف ، وتكون الاستجابة لها بالحوار الواسع والسعى إلى تحقيق كثير من هذه المطالب المعقولة .

لقد سعى اساتذة الجامعات إلى لقاء مع الرئيس مبارك لمناقشة مطالبهم وهي لاتتعلق بالمرتبات فقط وإنما تتعلق بالحالة المتردية التي تعيش فيها لجامعات اليوم . وكان وراء هذا السعى أنهم لا يثقون بوعود وزير التعليم ولا رئيس الوزراء ، وإنما يثقون شخصا برئيس الجمهورية . فهل يكون مستحيلا أن يلتقي بهم الرئيس مبارك كما التقى برجال القضاء وأن يستمع إليهم ويوافق على المعقول من مطالبهم .

أما حديث الرئيس عن أرقام ميزانية ، الموارد والمصروفات والتي حاول من خلالها الإشارة إلى صعوبة تنفيذ مطالب تحسين الأجور للفئات المختلفة ، وبالتالي هجومه على برنامج حزب التجمع لأنه تبنى مطالب هذه الفئات ، باعتباره (أو كازيون) وليس برنامجا .. فإن الرد على ذلك بسيط . قد يكون صحيحا أنه في حدود الموارد الحالية والمصروفات الحالية كثوابت ليس من السهل تحقيق مطالب هذه الفئات . ولكن إذا كان الرئيس مبارك يقر (كما ذكر في خطابه) أنه ليس على خلاف أبدا حول الأسباب الداعية إلى المطالبة برفع الأجور والمرتبات وهي تلخص في تدهور مستوى معيشة هذه الفئات بالنسبة لارتفاع الأسعار — ألا يكون من حقنا أن نتساءل ما إذا كان من الممكن زيادة موارد الدولة وضغط الاتفاق فيها ؟

نحن نعتقد في حزب التجمع ؟ أن هذا ممكن لكن هذا لكي يتحقق فلا بد للدولة أن تبني سياسية اجتماعية اقتصادية مغايرة للسياسة الحالية سياسة تقوم على أساس ضغط بنود الانفاق ومحاصرة الفساد والأنشطة الطفيلية وفرض ضرائب كبيرة على كبار تجار الاستيراد والتصدير والمشتغلين بأعمال المقاولات من جميع أصنافها والمتهرين من تجار العملة والبنوك الأجنبية .. الخ ، وكثير من هؤلاء المفسدين والطفيليين يقعون في دوائر الحزب الوطني مع الأسف الشديد .

إن المكتب الاقتصادي لحزب التجمع الذي لعب دوراً هاماً في صياغة البرنامج الانتخابي يضم وزراء سابقين ومستشارا اقتصاديا لرئيس وزراء سابق وأساتذة في الجامعات وفي معهد التخطيط وجميعهم حاصلون على أعلى الدرجات العلمية من أميركا وأوروبا في الاقتصاد ، لذلك ليس من السهل أن يؤخذ ما يقولونه باستخفاف أو اتهامهم بالجهل وإنما الفارق بينهم وبين مستشاري الرئيس مبارك هو أن توجهاتهم الاجتماعية مختلفة عن توجهات هؤلاء المستشارين . وبالقطع سنظل في حاجة إلى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ، لكن زيادة الانتاج في ظل تحقيق جزء على الأقل من لمطالب الفتوة هو الطريق العملي الحقيقي .

وهأنذا سوف أقترح على الرئيس أن يفعل ما فعله في حالة الاسكان وهو أن يدعو بعض هؤلاء الاقتصاديين من حزب التجمع والأحزاب الأخرى لمناقشتهم في أمر زيادة الموارد وضغط الانفاق وبالتالي تحقيق المطالب الفتوية التي طال تجاهلها وكل مطالب عادلة .

رابعا : تبقى قضية التبعية للولايات المتحدة والتي أثارت وماتزال حساسيات معينة .

إن حزب التجمع يعتقد بكل إخلاص أن سياسات السادات قد نقلت مصر من دولة مستقلة وقائدة للوطن العربي ولافريقيا ودول عدم الانحياز أيام عهد عبد الناصر إلى دولة تابعة للولايات المتحدة ، تابعة بالمعنى الاقتصادي والمعنى السياسي والمعنى العسكري .

وحيث أننا نعتبر الولايات المتحدة العدو الاساسي للأمة العربية والشعب

المصري فقد كان من الطبيعي أن نرى أن مصر قد فقدت أراقتها الوطنية وأصبح للولايات المتحدة ثم إسرائيل الكلمة الأعلى في مصر . وليس هذا مجرد رأى وإنما تدعمه كافة الوقائع التي حدثت في عهد السادات ، ولولا الخوف من الاطالة لسردتها كلها .

وفي السنوات الأولى من حكم الرئيس مبارك استمرت هذه السياسة ، وإلا فماذا نسمي سياسة تأييد مشروع ريجان وتأييد المعاهدة اللبنانية الاسرائيلية وسياسة الموافقة على منح أميركا تسهيلات عسكرية في رأس بنياص ومنح القوات الاميركية سريعة الانتشار فرصة اجراء مناوراتها على أرض مصر كل صيف ، وسياسة طائرات الاواكس التي تباغتنا من حين لآخر ، وسياسة الدفاع عن أنظمة متهرئة فاقدة لكل الشرعية الشعبية من أمثال نظام نميري في السودان وماذا نسمي سياسة الاعتماد على قمح الولايات المتحدة والرئيس مبارك هو القائل إن من لا يملك قوته لا يملك أراذته ؟ أليس هذا كله من صميم التبعية .

لكن للانصاف ينبغي أن نقول أنه قد جدت ظواهر توحي أن مصر الرسمية قد ضاقت ببعض جوانب السياسة الأميركية في المنطقة العربية في الشهور الأخيرة ، لكن هذا الضيق لم يتحول إلى (فعل) أساسي بعد . ومن الطبيعي أن نتساءل ما إذا كانت هذه (التذبذبات) في سياسة مصر الخارجية سوف تنتهي إلى تحول واضح في هذه السياسة أم أنها سوف تبقى مجرد (تذبذبات) في الاتجاه الذي لا يتغير !

هذا هو التساؤل الذي لانعرف له اجابة حتى اليوم ، لكننا ندرك بطبيعة الحال أن أى تحول جاد في سياستنا الخارجية وسياستنا العربية لابد أن يكون مرتبطا بالتحول عن سياسة الانفتاح في الداخل وسياسة الاعتماد الكلي على قمح الولايات وسلاحها وقورضها أننا لاندعو إلى قطيعة مع الولايات المتحدة . وإنما ندعو إلى علاقات متوازنة مع كل الدول الكبرى في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية ونتق أن هذا التوازن هو أحد الضمانات لأن ينبع قرار مصر من ارادتها الداخلية وليس من واشنطن .

١٩٨٤/٥/١٦

تيجي باه نلعب
عسكر .. وهراميه ..

قرد الاذن المركزي ٨٦

انتفاضة الحراميه ٧٧



برلمان بلا يسار . . برلمان بلا معارضة

د . فؤاد مرسى

توسى النتائج الرسمية للانتخابات بأن الجماهير قد اختارت الرجعيين والحرامية ليحكموا مصر للسنوات الخمس القادمة ، وذلك عكس الحقيقة التى أودعتها الجماهير فى صناديق الانتخاب.. فالانتخابات التى جرت قد زوت . ولقد أخطأ الرئيس حسنى مبارك إذ سمح بأن تبدأ مشروعيته الدستورية الجديدة بانتخابات أهدرت فيها إرادة المواطنين .

كنا نعلم منذ البداية أن الانتخابات لابد أن تزيف حتى يبقى الحزب الوطني في الحكم . ومع ذلك حاولنا تصديق الرئيس مبارك .

ورحنا نكذب فيه شكوكنا بكثرة ما أعطى من وعود قبل تجربة الانتخابات وهامى النتيجة الرسمية تصرخ بالتزوير .

والواقع أن التزوير لم يبدأ يوم الانتخابات وإنما بدأ منذ اصدار القانون المشوم بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة بشرط الحصول على ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية . يومها قلنا إن هذا النظام مقصود به أمران أساسيان الأول هو دوام الحزب الحاكم في الحكم إلى الابد ، والثاني هو استبعاد حزب التجمع من البرلمان ، وفصل القانون تفصيلا لتحقيق الهدفين . كانوا يحسبون إننا لانستطيع أن نتخطى حاجز الثانية في المائة .

كان ذلك منذ سنة تقريبا . وتحركنا لمقاومة ذلك القانون الشرير ونجحنا في تجميع بقية الاسزاب للمطالبة بتعديل القانون وفرض ضمانات عملية لحرية الانتخاب . وعندما كنا قاب قوسين أو أدنى من النجاح تمكنت الحكومة من اختراق صفوف جبهة الاحزاب المعارضه . واضطررنا لدخول الانتخابات مكرهين وبدأت المعركة الانتخابية من خريف العام الماضي وخاضها الجميع بهمة وبسالة . وخاضتها الحكومة بكل ما تملك من أسلحة لحساب الحزب الحاكم .

ونحن لا نثق أصلا بالحزب الذي أسسه السادات ولا بقياداته الحالية وعلى رأسها فؤاد محيي الدين ولا اعترض لنا على العمل السياسي لكسب الانتخابات . ولكننا نعترض على كسبها بالعمل اللاسياسي . لم نعترض مثلا على محاولات الحكومة لاستقطاب ابراهيم شكري وتميز حزب العمل ، ولا على محاولات توحيد الناصريين في المعركة الانتخابية ولا على تصعيد القتال ضد كل من الوفد الجديد والتجمع — الأول بوصفه منافسا شديدا والثاني بوصفه عدوا لدودا .

لم نعترض حتى على محاولة الحزب الحاكم تحميل نفسه والتكر في قميص عبد الناصر وأصبح مادة للتندر تخلى الحزب الحاكم عن اعجاده وامجاد مؤسسه .. ثورة مايو لتصبح ثورة يوليو ، انتفاضة الحرامية ، اتفاقيات كامب ديفيد ، الصلح مع إسرائيل ، القطيعة مع العرب الاقزام ، الانحياز إلى الغرب التحالف مع الولايات المتحدة ، حكم الحزب الواحد الشمولي ، وأخيرا ثورة سبتمبر الثالثة وحادث المنصة .

تخلى الحزب الحاكم عن كل تلك الامجاد وراح يتمسح في ثورة يوليو بل وأخذ يتباكى على ثورة يوليو فالثورة في خطر من الرجعية العائدة من ظلمات الماضي !! ونسى الحزب الحاكم أن الانقلاب على ثورة يوليو قد بدأ بانقلاب أنور السادات في مايو ١٩٧١ . ونسى أيضا أن السادات وحزبه الحاكم هم الذين حرثوا الأرض أمام عودة الرجعية بكل أنواعها من قديمة وجديدة . ولو كان صحيحا أن الحزب الوطني . قد صار حزب ثورة يوليو لكان من أولى واجباته توحيد صفوف انصار ثورة يوليو وفي مقدمتهم حزب التجمع لمواجهة الخطر الزاحف للرجعية قديمة وجديدة .

لكن الحزب الحاكم الذي كان أعبد أعماد مؤسسيه السادات أنه حطم صنم الاشتراكية وربط مصر بالولايات المتحدة . هذا الحزب هو حزب رجعي صميم . ليس حزبا للوسط المعتدل كما يزعمون . فلا وسط في السياسة بين الشعب واعداء الشعب . هنا لا بد من الانحياز ، وإلا كنت مع اعداء الشعب وأحقاد عملائه ولقد كان عبد الناصر الذي يتمسحو فيه الآن منحازا إلى صفوف الشعب ضد اعداء الشعب .

لم نعترض على أى عمل سياسي قامت به الحكومة لكسب الانتخابات نقدناه وفندناه وكشفنا أمام الجماهير ، لكن الحكومة التي خططت للبقاء في الحكم إلى الأبد كان عليها أن تواجه الواقع المتغير الذي لا يخضع هو لارادتها هي . فعودة حزب الوفد الجديد . وازدياد وجود حزب التجمع بين الجماهير قد قلبا الحسابات المسبقة كانت الحكومة قد وضعت شرط الـ ٨٪ لاستبعاد التجمع من مجلس الشعب الجديد . كانوا يظنون إننا لانستطيع اجتياز ذلك السد المنيع . فلما تجاوزناه — طبقا لكل التقديرات المعروفة لدى الجميع — كان لا بد من أعمال كل الوسائل اللاسياسية في المعركة الانتخابية . فاستخدموا الكذب من جانب واستخدموا التزوير من جانب آخر ، وأضافوا إليهما العنف .

﴿ وَيَلْ لِلْمُطْلَفِينَ . الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْلُونَ . وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ . أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ . لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾
[المطففين ١ : ٥]

نحن نعرف وزننا الراجح بين الجماهير . والجماهير تعرف هي أيضا وزننا الراجح لديها حتى المدعو موسى صبري فإنه يعرف وإن كتب بعكس ما يعرف . ولسنا بحاجة لشهادة من وزير الداخلية بمدى ثقة الجماهير فينا وحبها لنا وتطلعها إلينا . لكن من نكد الدنيا على الحر أن يرى أن أصواتنا نحن التجمع قد ذهبت في

النهاية إلى الحزب الحاكم لترفع من نسبته وتزيد من نوابه وتبقى عليه في الحكم خمس سنوات أخرى .

**فهل هكذا تريدون أن تحكموا مصر لخمس سنوات مقبلة ؟
إنكم إذن تدفعون الحياة السياسية نحو مصير مجهول .**

- فبرلمان بلا يسار هو برلمان بلا معارضة والغاء اليسار من الحياة البرلمانية هو الغاء للمعارضة الوحيدة الجديرة بهذا الاسم حاليا . فالحزبان الناجحان هما في حكم الواقع السياسي حزب واحد ، أو هما فرعان من سياسة واحدة ، وعلى كثرة ما يضم الحزب الوطني الحاكم من شخصيات انتهازية ووصولية تتمسح في الشعب ، فإن سياسته الجهورية هي الانفتاح الاقتصادي والانحياز للعالم الغربي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والصلح مع اسرائيل . وعلى كثرة ما يضم حزب الوفد الجديد من شخصيات وطنية وديمقراطية ، فإن سياسته في الجوهر هي نفس السياسة السابقة ، وإذا كان الجانب الديمقراطي ابرز في الوفد الجديد ، فإن الجانب الاجتماعي مازال يقيد ايدي الحزب الوطني الحاكم .

هي إذن سياسته واحدة في الجوهر . وإذا قالت الحكومة إن الوفد الجديد هو حزب أبطال الانتقام العائدين أعداء ثورة يوليو فإن الحقيقة هي أن الحزب الوطني الحاكم هو حزب الردة على ثورة يوليو من داخلها كان ولا يزال على الرغم من كل محاولات التغيير .

الوفد الجديد ليس حزبا معارضا للحزب الوطني الحاكم وما بين الحزبين في واقع الأمر هو منافسة لاعداء ولا معارضة وأحدهما يغني عن الآخر في دوائر السياسة العليا ولقد قال قادة الوفد الجديد صراحة إن الحياة الديمقراطية يجب أن تركز على حزبين قوين وأساسيين تتفق سياستهما في الخطوط العريضة .

وأنهما سيحميان هذه المسيرة الديمقراطية بعيدا عن إثارة الاحزاب الصغيرة . وقالوا أيضا إن تشكيل حكومة ائتلافية تستطيع أن تتخذ مواقف حاسمة من

المشاكل الحرجة مثل رفع الاسعار وتصفية بعض شركات القطاع العام أمر مطلوب .

الوفد الجديد هنا يرفع شعار الائتلاف ، في الحكم أو خارجه . هو اذن الشريك ، الشرك الأصغر . ولامعارضه في البرلمان اذن . وإنما هي منافسه بين الشريكين .

وصار على مجلس الشعب الجديد أن يحدث نفسه كما يفعل حاليا مجلس الشورى .

وغاب اليسار تماما من البرلمان حتى حزب العمل غاب وكشفت المعركة من بين ما كشفت عن جبروت رأس المال وأصراره على افساد الحياة السياسية .

هكذا يريدون أن يحكموا مصر لخمس سنوات قادمة . يزيفون ارادة الشعب ثم يطلبون من العمال أن يزيدوا انتاجهم ؟ من أجل ماذا يزيدون انتاجهم ! من أجل أن يبقى فؤاد محيي الدين في الحكم إلى الابد ؟ إن العمال لن يزيدوا انتاجهم إلا إذا تأكدوا أن أى زيادة فيه إنما تعود عليهم هم أولا قبل أن تعود إلى لصوص الحاضر باشوات الماضي ولن يعم للعمال ذلك إلا إذا كانت الحكومة تحترم فيهم آدميتهم . وتمثل لارادتهم وتعترف بأن لهم الحق في أن يختاروا هم لا أن تختار لهم الحكومة نوابهم .

يزيفون ارادة الشعب ثم يطلبون الاستقرار . أى استقرار تتوقعون والرجعية تحكم مصر . على انفراد ؟ أى استقرار تتوقعون وقد حكمتم على الشعب أن يلتزم دور المتفرج العاجز المقهور ؟

إنه حكم الحزب الواحد الشمولي الحكم الذي يدمج الحزب في الدولة ويسخر أجهزة الدولة في خدمة الحزب . والواقع أنه قد ترسخت الآن تقاليد داخل أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلي والحزب الواحد ، تقاليد تسخر كلها من ارادة الشعب في التغيير بالطريق الديمقراطي ولذلك نقول للحكومة إنها تدفع الحياة السياسية والبلاد كلها في طريق مجهول .



ليست الانتخابات التي جرت هي نهاية الدنيا بالنسبة للشعب ولا بالنسبة
للياسر ، ولكننا كنا نأمل أن يتغلب صوت العقل على شهوة الحكم بأي ثمن .
وبالتالي كنا نأمل أن يوفر على شعبنا كثيرا من الآلام وعلى بلادنا كثيرا من المخاطر .
فالانتخابات مزورة ونتائجها باطلة الانتخابات مزورة ونتائجها باطلة .
الانتخابات مزورة ونتائجها باطلة ..

الغاء القوانين سيئة السمعة

□ إفتاحية □

ضمن عديد من القضايا الهامة التي أثارها رئيس الجمهورية في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى يوم الأحد الماضي .. رد الرئيس على مطالبة المعارضة ، خاصة التجمع والوفد واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ، بإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للدستور والمقيدة للحريات وحقوق الإنسان ، كنقطة بداية لتحقيق الديمقراطية .. قائلا : « وعندما يحين الوقت المناسب لإعادة الدراسة والتقييم ، فإنني لن أتردد في دعوتكم إلى ذلك . ولا يمكننا عندما نتخذ هذه الخطوة إلا ما نقرضه مصلحة الوطن العليا . و يوم أن نصل إلى الاقتناع معاً بأن مجتمعنا لم يعد في حاجة إلى قانون .. أي قانون ، فلن نتمسك به أحد .. » .

ورغم أن المنطق الذي يطرحه رئيس الجمهورية في رفض ما تطالب به المعارضة يبدو للوهلة الأولى مقبولا ومتسقا ، إلا أن مراجعة سريعة للقوانين التي تطالب المعارضة بإلغائها فوراً ، يؤكد صحة موقفنا وسلامته .

فأغلب هذه القوانين صدرت بالمخالفة للدستور وللحقوق الأساسية للإنسان ، وتحقيقا لمصالح وقتية لقوى خارجية أو داخلية متسلطة ، وكانت منذ صدورها لا تحقق أى مصلحة عليا للوطن ، بل على العكس تماما . كما أنها ولدت مرفوضة من كافة القوى الحية في المجتمع .

فمثلا المواد (٩٨ أ ، ب ، ج ، د ، هـ) تسلت إلى قانون العقوبات في غيبة الحياة البرلمانية على يد إسماعيل صدقي نقلا عن قانون فاشستي أصدره دكتاترو أيطاليا موسوليني عام ١٩٣٠ . والقانون الخاص بنظام الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٧٧ والمعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، قانون يقيد قيام الأحزاب السياسية ويضع شروطا مانعة لقيامها ويمنح الحزب الحاكم سلطة التصريح والمنع .. مما أدى إلى حرمان قوى هامة وفعالة في المجتمع مثل التيار السياسي الاسلامي والمسيحي ، والناصرين ، والشيوعيين من تكوين أحزاب شرعية ..

وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .. صدر عام ١٩٧٨ كتصعيد عنيف في حملة السادات ضد الديمقراطية .. وجاء مخالفا للدستور مخالفة صريحة خاصة المادة ٤٠ ، وماسا بحقوق الإنسان ، ومانحا للمدعى الاشتراكي سلطات واسعة منها العزل السياسي والحرمان من الوظائف العامة والمراكز القيادية الانتخابية والنقابية ، وفرض القيود على الرأي المخالف لرأى الحكومة ، وتكيد حرية الصحافة بقيود جديدة ، وحرمان المواطنون من حق الانجاء إلى القاضي الطبيعي .. وقنن العزل السياسي .

وقانون العيب صدر عام ١٩٨٠ وسط رفض شعبي وسياسي عارم شاركت فيه الأحزاب السياسية والجمعيات العمومية لمستشاري محكمة النقض ومحكم الاستئناف ، ونادي القضاة ، والنيابة الادارية ونقابتي المحامين والصحفيين ، ونوادي هيئات التدريس ، ومؤتمرات هيئات التدريس في كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية .. وأداته وما تزال كل هيئات حقوق الإنسان في العالم . ويعتبر سبة في جبين مصر .

وقانون انشاء محاكم أمن الدولة الذي صدر في ٣١ مايو ١٩٨٠ ، وحولها بذلك من محاكم استثنائية مرتبطة بحالة الطوارئ إلى محاكم دائمة .. مدان بدوره من كافة القوى السياسية والهيئات القانونية .

وقانون نقابة المحامين الذي أصدره مجلس شعب الحزب الوطني ، والقانون الذي يحرم نشر أو الاستفادة من أى وثائق رسمية قبل مضي ٢٠ عاماً وبقرار من مجلس الوزراء ، والقانون الذي يعطي وزير الاعلام حق مصادرة أى كتاب أو جريدة أو مجلة (مطبوع) صادر خارج مصر ، ويجرم الفعل أو الإشارة إلى المطبوع الصادر في مصر .. وأخيراً قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة .. كلها قوانين مرفوضة ومناقضة للدستور ، وهناك اجماع شعبي على رفضها .

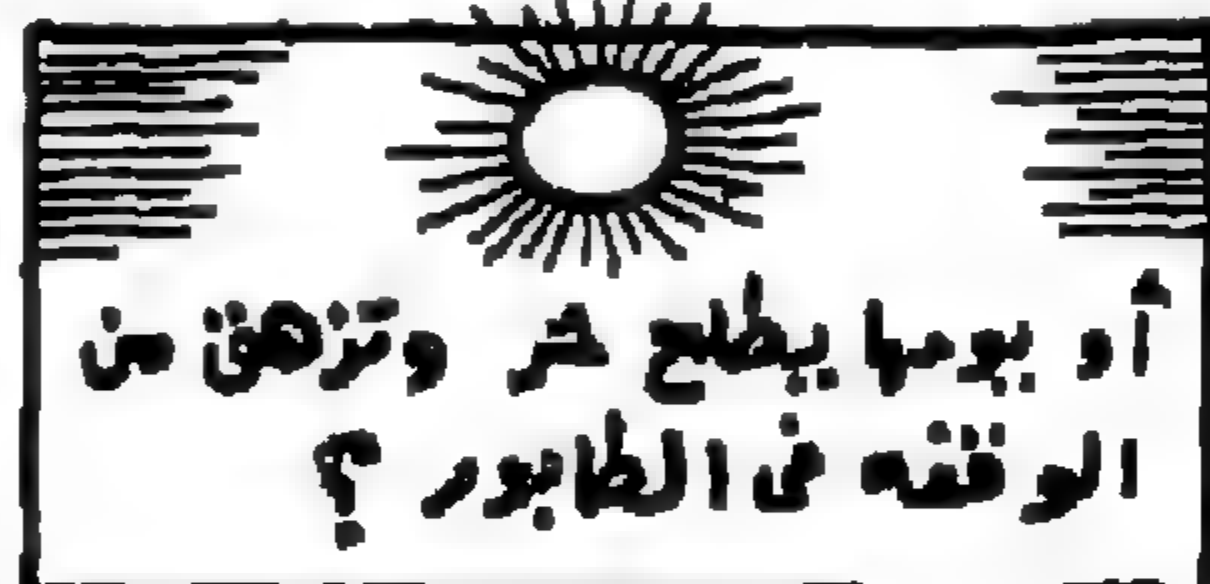
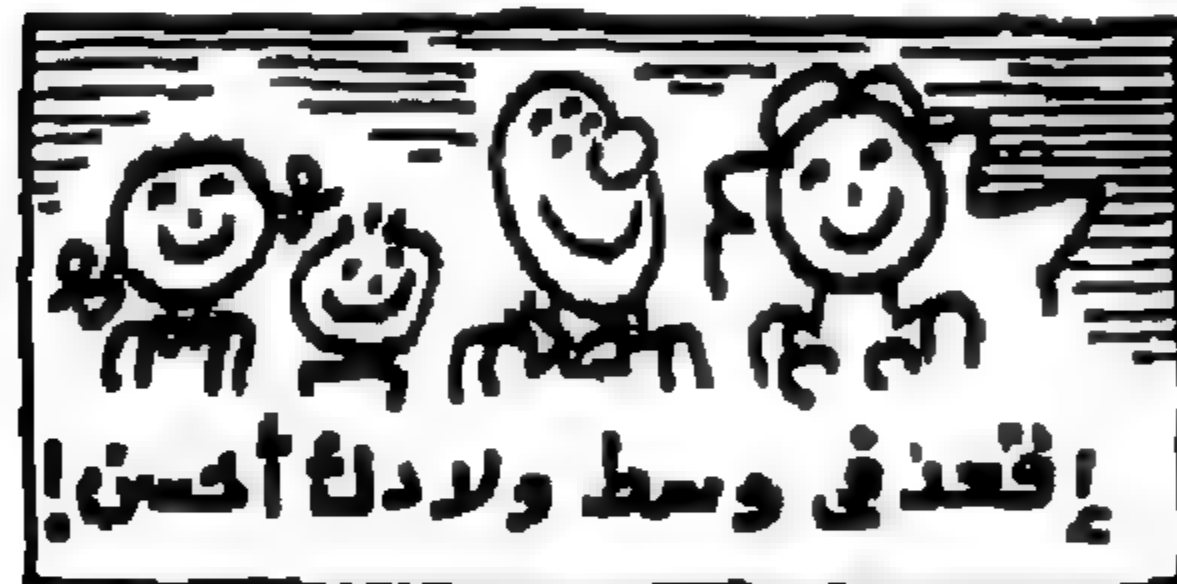
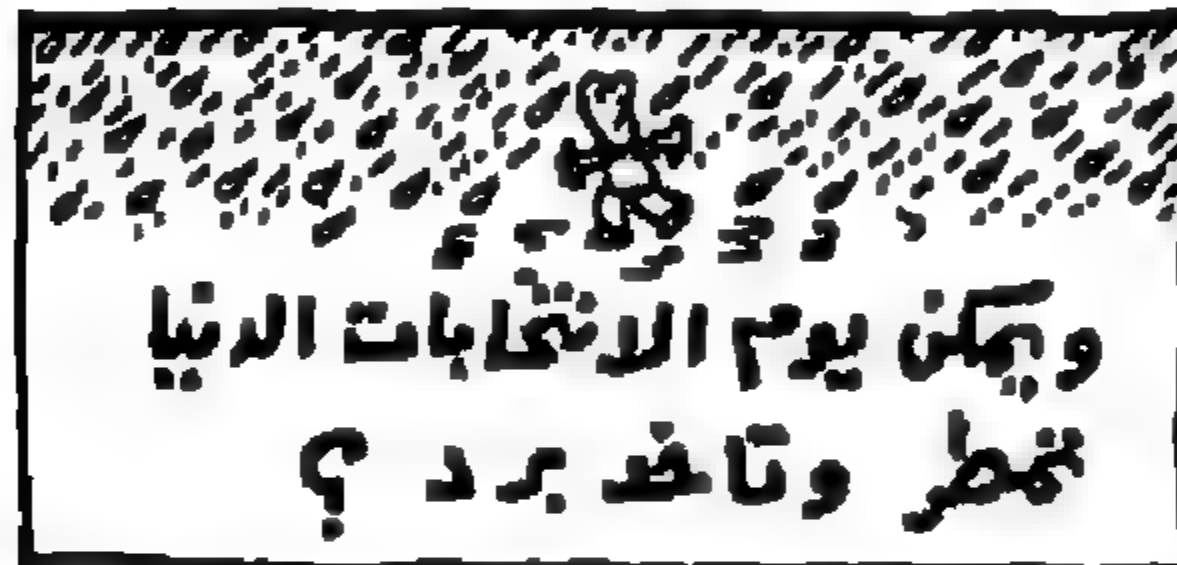
ولكن يبدو أن استمرار هذه القوانين أو الغائها ، لا يهتم بدستورها أو بالقبول الشعبي لها أو بالمصلحة الوطنية .. ولكن بمدى اقتناع الحاكمين بحاجتهم إليها أو استغنائهم عنها .

الإلتاحية ٢٧/٦/١٩٨٤



أيها الناخب

● صوتك «أمانه» عندنا في السجلات ،
سنضعه بإسمك في صندوق الانتخابات ♦
فلا تتردد في نفسك وتخرج من البيت لتمارس حقك الانتخابي



● مع تحيات «إدارة رفع المعاناة
عن الجماهير» بوزارة الأغلبية !

رد على رئيس الحزب الوطنى :

- رفض الحكومة لضمائات الانتخابات كان بداية التزوير
- الحزب الحاكم . . هو الوحيد الذى تغيب الديمقراطية داخله
- القضاء ليس له الكلمة الأخيرة فى طعون مجلس الشعب

حسين عبد الرازق

احملت قضية الديمقراطية السياسية وانتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، المساحة الأساسية فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك فى الصباح مجلس الشعب يوم الأحد الماضى .

وقد اختار رئيس الجمهورية أن يتحدث فى هذا الخطاب بصفته رئيسا للحزب الوطنى « الديمقراطى » ، وليس بصفته رئيسا للدولة .. ومن هذا الاختيار طرح رئيس الحزب الوطنى عدداً من الموضوعات ، حول الانتخابات وقضية الديمقراطية تستحق التعرف أمامها طويلاً .

○ فى أكثر من موقع وبالحاح واضح ، أكد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى أن يوم ٢٧ مايو « سيبقى علامة مضيئة على طريق إصرارنا على الحياة الديمقراطية وعيدا للارادة المصرية » .. وأن الشعب قال كلمته فى هذه الانتخابات « حرة من كل قيد خالصة من أى ضغط بريئة من كل غش أو تزيف » .. و« إننا نستطيع أن نحقق بالانتخابات الحرة النزهة التى حملتكم إلى بيت الشعب أرسخ الأسس لبناء الانسان المصرى » وأن « الشعب ، والشعب وحده هو الذى اختاركم بجلء ارادته الحرة » .. الخ .

ويعمضي الرئيس في الالحاح على نزاهة الانتخابات ونفى التزوير ، -افيهاجم-
(أحزاب الاقلية التي جانبها التوفيق أو التي لم تتمكن من تحقيق طموحاتها ، لم
تقبل قرار الشعب بالروح الديمقراطية . بل عمدت إلى التشكيك في سلامة
الانتخابات ونزاهتها ، وحاولت أن تثير زوبعة حول تجربة جاشها الشعب
واستوعب حقيقتها ، فأدرك أنها كانت صحيفة بيضاء في تاريخ مصر السياسي) .

ولأن الشعب قد عاش هذه التجربة ، فإن اثبات التدخل والتزيف لا يحتاج
معهما إلى جهد ولا إلى إثبات .. وهذه على وجه الدقة هي مشكلة مجلس الشعب
الجديد والحزب الحاكم رئيسا وحكومة واعضاء .

لقد بدأ العدوان على حرية الشعب في اختيار ممثليه عندما رفض رئيس
الجمهورية ووزير الداخلية ومعهم مؤسسات الحزب والدولة الاستجابة لمطالب
الحد الأدنى التي قدمتها احزاب المعارضة وأعلنتها في مؤتمر صحفي يوم الأحد ٣
يولية ١٩٨٣ (أى قبل الانتخابات بعشرة أشهر) وفي مقدمتها .. الغاء جداول
القيود الحالية وأعادتها وفق السجل المدني .. ضرورة ابراز الناخب للبطاقة الشخصية
عند التصويت والتوقيع أو البصم على كشف الانتخابات أمام اسمه .. تغليظ
العقوبة على محاولات التزوير أو التلاعب أو التدخل في الانتخابات من قبل أى من
الموظفين العموميين أو غيرهم وصولا إلى الحكم بالاشغال الشاقة .. منع المحافظين
ورؤساء المدن والمراكز والمصالح من الانضمام للأحزاب . أو وضع الضوابط
الكفيلة بحيدتهم أثناء الانتخابات ، وعدم تسخير موارد الدولة وامكانياتها لخدمة
مرشحي حزب الحكومة .. اشراف القضاء على العملية الانتخابية بأكملها بعيدا
عن تدخل السلطة التنفيذية .. الغاء كل القوانين التي تميز عزل أى مواطن أو
حرمانه من حق الترشيح والانتخاب لأسباب سياسية ..

وتؤكد هذا العدوان باصرار السلطة على اجراء الانتخابات في ظل حكومة
الحزب الوطني ، التي فقدت أهليتها بعد تزوير انتخابات ١٩٧٩ والتلاعب في
أرقام التصويت في انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٣ واجراء انتخابات المجالس
المحلية على أساس « القائمة الحزبية المطلقة » التي قاطعتها كل احزاب المعارضة ، بما

يضمن انفراد الحزب الوطني بهذه المجالس وبالتالي بالادارة المحلية ، القاعدة الرئيسية لاستغلال النفوذ والثروات الحرام والاستيلاء على أراضي الدولة والعمولات في توزيع الشقق والمواد الغذائية ..

وأعادت السلطة تأكيد أصرارها على تزيف أرادة الشعب المصري ، باصرارها على اجراء الانتخابات في ظل اعلان حالة الطوارئ ، واستخدام العنف ضد المعارضين السياسيين ، بتلفيق القضايا واغرافهم في سلسلة من المحاكمات مازالت منظورة أمام محاكم أمن الدولة منذ عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١ والعودة إلى ممارسة التعذيب البدني في السجون والمعتقلات .. مما أفقد المواطن أى احساس بالأمن أو الثقة وأشاع مناخا من الخوف ..

ثم فاجأت السلطة الشعب واحزاب المعارضة باصدار قانون جديد للانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة . أصدره مجلس الشعب قبل أن ينهي دورته عام ١٩٨٣ في ٤٨ ساعة .. ليضمن اختلاس السلطة والثروة خمس سنوات أخرى . وهو قانون شاذ لا يحمل من نظام الانتخابات ، بالقائمة النسبية إلا الاسم فقط . فقد تكفل ترزية القوانين في الحزب الحاكم بالغاء كل مزايا هذا النظام ، فلفقوا قانونا مناهضا للدستور يجعل الانتماء لحزب من الاحزاب القائمة شرطا للمواطنة وممارسة الحقوق السياسية ثم وضعوا شرط حصول كل حزب على نسبة ٨٪ من الأصوات للتمثيل في مجلس الشعب وهي نسبة غير مسبقة في أى نظام في العالم تلغي أى مغزى للانتخابات بالقائمة النسبية ، وأضافوا المادة ١٧ التي تعطي كسور الأصوات للحزب الحاصل على الأغلبية في الدائرة الانتخابية ، وكذلك مقاعد المرأة (٣١ مقعدا) تلك البدعة التي أورثنا أياها رئيس الجمهورية السابق .. واجروا منفردين تقسيما جديدا للدوائر الانتخابية يحقق مصلحة حزبهم وحده .

وأخيرا بدأت المعركة الانتخابية في ظل هذا العدوان الصارخ على حرية وأرادة المواطن المصري ، والتي تعكس النية المسبقة على تزوير الانتخابات .

فإذا بكل ماتوقعته المعارضة وحذرت منه يقع بصورة فجأة متبجحة .

مارس المحافظون ، وكلهم أعضاء في الحزب الوطني ، وكثير منهم من رجال الشرطة (ومباحث أمن الدولة) وضباط القوات المسلحة السابقون ، كل أنواع التدخل واستغلال النفوذ والتهديد . واستعانوا بأجهزة الادارة المحلية والحكم المحلي في ارهاب وترغيب المواطنين .. واستغلوا ما في أيديهم من أموال الدولة ومواد تموينية وسيارات وامكانيات مادية مختلفة للضغط على المواطنين وتهديد قرى بأكملها لتعطي أصواتها للحزب الوطني .

وبرز خلال هذه الفترة دور وزارات الشؤون الاجتماعية والحكم المحلي والتموين والمجلس الاعلى لرعاية الشباب والرياضة ووزارة الزراعة .. والتي عملت كأجهزة تابعة للحزب الوطني وسخرت امكانياتها لخدمة مرشحيه بصورة مباشرة وسافرة . ووصل الأمر إلى التهديد بخرمان من لايعطي صوته علانية للحزب الوطني بخرمانه من معاش السادات .. الخ

وجاء يوم ٢٧ مايو الدامي ، فإذا بالداخلية قد تلاعبت في جداول الناخبين وفي مقار اللجان .. وإذا بالحزب الوطني يستخدم البلطجية وجماعات مسلحة أقرب إلى المليشيات في عدد كبير من الدوائر لطرد المندوبين وللاعتداء على رؤساء اللجان الفرعية الذين رفضوا الاستجابة لمطلب التزوير لحساب الحزب الوطني ، وفرضوا حصارا على بعض القرى والمدن لايدخلها إلا انصار الحزب الحاكم .. كل هذا والشرطة تقف موقف المتفرج تحت ستار الحياد بينما هي تنحاز بالكامل لمرشحي الحزب الحاكم .

وفي ظل السيطرة شبه الكاملة على عدد هائل من اللجان تم اضافة مئات الآلاف من أصوات الموتى والغائبين والذين لم يمارسوا حق الانتخاب لحساب الحزب الحاكم .

ثم فوجيء الرأي العام بالتضارب في الأرقام التي أذيعت حول النتائج النهائية للانتخابات ، مما أثار تساؤلات وشكا حول ماجرى داخل أروقة وزارة الداخلية .

ولم يعد هناك شك .. أن الانتخابات مزورة .. مزورة .. مزورة .

○ وفي رده على مآقالته أحزاب المعارضة عن التزوير في هذه الانتخابات قال رئيس الحزب الوطنى .. « إن القانون قد رسم طريقا محددًا للطعن في الانتخابات ، فلماذا لا نلجأ جميعا إلى هذا الطريق ونحتكم إلى كلمة العدالة ... » .

وبداية فقد التجأت أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب التجمع إلى تقديم طعون في جميع الدوائر الانتخابية ..

ولكن مآفات السيد رئيس الحزب الوطنى أن القانون لا يحتكم إلى كلمة العدالة في هذه الطعون .. وإنما يجعل القول الفصل لمجلس الشعب ، أى للأغلبية المطعون في شرعية انتخابهم ..

فالدستور يحيل الطعون إلى محكمة النقض التى تحقق الطعون وتبدي الرأى فيها ، ثم يحيلها إلى مجلس الشعب الذى يصدر قراره في هذه الطعون .

ولا أظننى أضيف جديدا إلى معلومات السيد الرئيس عندما أقول أن هناك عشرات الطعون التى حققتها محكمة النقض وأبدت رأياها في صالح الطاعنين في انتخابات ١٩٧٩ وظلت حبيسة الادراج في مجلس الشعب طوال خمس سنوات ولم يلتفت إليها متعمدا . وقد عاد بعض هؤلاء النواب إلى المجلس الجديد أيضا .

○ ويشير السيد الرئيس في خطابه إلى أن « القوانين لا تفصل لكى تحقق غما لفريق على حساب عزم لفريق » وأضاف أن اختيار نظام التمثيل النسبى كان استجابة لمطالب مختلف الاتجاهات السياسية ولتحقيق مزيد من الضمانات الديمقراطية لكى تكون الانتخابات تعبيرا صحيحا عن ارادة الناخبين .. « وإنما لا نتمسك بقانون أى قانون لحماية شخص أو لضمان استمرار أحد في مقعد أو لترك الباب مفتوحا لقهر أو عسف أو جور على الحقوق » .

وقد فات الرئيس أن هناك عشرات القوانين فصلت ولازالت تفصل لافراد بذاتهم ولحساب مغام للحزب الحاكم ولقهر قوى المعارضة .. مثل القانون الخاص بنظام الاحزاب السياسية (٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩) وقانون حماية الحبة الداخلية والسلام الاجتماعى (٣٣ لسنة ١٩٧٨) وقانون

حماية القيم من العيب (٩٥ لسنة ١٩٨٠) وقانون نظام امن الدولة (١٠٥ لسنة ١٩٨٠) وقانون نقابة المحامين والذي يحمل توقيع الرئيس حسني مبارك .. وقانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

والقانون الأخير والذي يقول رئيس الجمهورية إنه استجابة لمختلف الاتجاهات السياسية ، نموذج صارم للعبث بالقانون

لقد كان حزبنا أول من نادى بتطبيق نظام الانتخابات بالقوائم النسبية منذ عام ١٩٧٦ وكرر مطالبته به . ومازلنا حتى الآن من المدافعين عن هذا النظام . ولا ننكر مطالبتنا به كما قد يصور البعض الأمر للسيد الرئيس .

ولكن ما ننكره ونرفضه ونقاومه ، هو هذا العبث الذي سمي انتخاباً بالقائمة النسبية وصدر تحت اسم القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والذي ألغى عملياً كل مزايا الانتخابات النسبية ، ونتائج الانتخابات الأخيرة لو سلمنا بصحتها وهي غير صحيحة — خير دليل على ما نقول ، لقد أعطى للحزب الوطني في مجلس الشعب ٣٩٠ مقعداً مقابل إعطائه ٧٢,٩٨٧٪ من الأصوات وهي تساوى في النظام النسبي ٣٢٧ مقعداً .

وأعطيت المعارضة (الوفد — التجمع — العمل — الاحرار) ٥٨ مقعداً للوفد وكانت المعارضة تستحق ١٢١ مقعداً .

○ ويثير الرئيس قضية اجتذاب الشباب إلى ميدان العمل السياسي .. وهي قضية هامة وصحيحة .. ولكن كيف وقد أراد الحاكم في عام ١٩٧٩ أن يجعل انتخابات مجلس الشعب تتم في غيبة شباب الجامعات والمدارس بحيث وقت موعد اجرائها دائماً مع امتحاناتهم . لقد حل السادات مجلس الشعب في ١٩ ابريل ١٩٧٩ بلا مبرر ولا سند من الدستور والقانون . مما جعل الانتخابات إذا تمت في موعدها تتم في نهاية شهر مايو ، أى في قلب معركة الامتحانات الطلابية فإذا أضفنا إلى فقدان الشباب كجزء من الشعب المصري ، للثقة في الانتخابات العامة التي تجريها الحكومات المصرية المتعاقبة نتيجة لاعتمادها التدخل والتزوير اسلوباً لاستمرارها في الحكم ، وما حدث في الانتخابات الأخيرة يوم ٢٧ مايو لادر كنا صعوبه ما يطالب به الرئيس ، مالم يعترف الحزب الوطني بخطيئته ويتخذ من

المواقف العملية والقوانين واجراءات ما يدخل الطمأنينة في نفوس الشباب والمواطنين إلى أن جريمة التزوير لن تتكرر .

○ ويتحدث الرئيس في خطابه أمام مجلس الشعب ، ومن قبل في الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم عن قضية الديمقراطية داخل الاحزاب القائمة (بحيث تنبع القرارات كلها من القاعدة وتتلاشي سيطرة قلة من الافراد على مشون الاحزاب) .

وهي دعوة صحيحة ، ولكن المشكلة تكمن في الحزب الوطني الديمقراطي على وجه التحديد .

فحزب التجمع مثلاً يمارس أوسع ديمقراطية في داخله ومنذ تأسيسه عام ١٩٧٦ وجميع هيئاته منتخبة وجميع القرارات تصدر بعد مناقشة ديمقراطية وطبقاً للاتاحة تحدد الواجبات والمسئوليات لمختلف هيئاته . ولعل هذا سر تماسك الحزب ومبدئية قراراته ومواقفه ، رغم المصاعب والحملات والازمات التي تعرض لها .

أما الحزب الوطني (الديمقراطي) فما زال بعد ٦ سنوات من تأسيسه يفتقد إلى أى ديمقراطية داخله . فرئيسه يعين مكتبه السياسي ، ولأمينه العام يعين أمناء المحافظات ، وأمناء المحافظات يعينون أمانات الاقسام والمراكز .. وهكذا . وكافة قراراته تصنع في القمة بعيداً عن الاعضاء حتى قوائم الانتخابية أعدت في سرية بعيداً عن عضويته . ومرشح الحزب لرئاسة مجلس الشعب أعلن في الصحف قبل أن تجتمع هيئته البرلمانية .

والسؤال الذي يثيره هذا الأمر . هل يستطيع هذا الحزب الذي يفتقر إلى أى بناء أو ممارسة ديمقراطية داخله .. أن يحكم الوطن بالديمقراطية .. هل يستطيع فاقد الشيء أن يعطيه ؟

كما سبق القول لقد احتلت قضية الديمقراطية وانتخابات مجلس الشعب قلب خطاب الرئيس ، ولكن الخطاب أيضاً طرح عدداً من القضايا تحت عنوان المهام الأساسية . وهي قضايا هامة تستحق المناقشة .. في مرة قادمة .

١٩٨٤/٦/٢٧

منحة المدارس



منحة المدارس



عز العرب

بين إقرار المبادئ ووضعها موضع التنفيذ

محمد سيد أحمد

أكد الرئيس مبارك في خطابه الأخير إلى مجلس الشعب على عدد من المبادئ العامة في سياسة مصر الخارجية لايسعنا إلا أن نرحب بها . منها تأكيده أننا « نطلق من التزامنا القومي » . وأنا « نحرص على مد جسور الصداقة والتعاون مع كافة الأمم والشعوب في الشرق والغرب ولا نتردد في تعزيز العلاقات مع كل دولة تحترم سيادتنا واستقلال ارادتنا » .

وأن مصر تعمل على « تنشيط حركة بلدان عدم الانحياز » وتتعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة وتساند حركات التحرر الأفريقية وتعمل على تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية .. الخ .

غير أن طرح مبادئ عامة شيء . وتوفير الوسائل الكفيلة بوضعها موضع التطبيق شيء مختلف . وثمة قضايا عديدة أثرت لا يتوافر لها وسائل التنفيذ . بل ثمة غموض يحيط بالكثير منها لطرحها بطريقة لاينسجم مع تصريحات رسمية سابقة . وهذا أمر يحتاج لاشك إلى مزيد من الايضاح .

على سبيل المثال .

أكد الخطاب أن « نقطة البداية في السلام الشامل في المرحلة القادمة هي التوجه لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها بمشاركة نشطة من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق » . وفي هذا التصريح الرسمي تقدم على تصريحات رسمية سابقة حول القضية الفلسطينية وحول منظمة التحرير . وأقصد بالذات البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم وقد أشار إلى منظمة التحرير بوصفها ، « الممثل الشرعي لشعب فلسطين » وليس بوصفها « الممثل الشرعي الوحيد » . والالتزام بكلمة « الوحيد » إنما يعني أن مصر أصبحت تلتزم بعدم التعامل مع طرف آخر غير منظمة التحرير بوصفه ممثلا شرعيا لشعب فلسطين . وهذا كما قلت تصريح أفضل من كافة التصريحات الرسمية السابقة في هذا الصدد . إلا أن البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم قد أشار أيضا إلى معاني أخرى بشأن القضية الفلسطينية ، ولم يحدث بشأنها تصحيح أو تعديل . يجدر بنا أن نتساءل ما هو الموقف الرسمي منها .

○ هل تمسك الرئيس مبارك بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره مازال يعني — كما جاء بالبرنامج الانتخابي للحزب الحاكم — مجرد توفير « وطن » للفلسطينيه ، ولا يعني « دولة » ذات سيادة لهم ؟

○ ثم ماهو مصير القدس ، ذلك أن برنامج الحزب الحاكم لم يشر ولا بكلمة واحدة إلى « القدس العربية » هل مازال مطروحا موقف السادات الذي استجاب فيه لموقف إسرائيل بعدم إعادة تقسيم القدس ، وبقائها مدينة موحدة ؟

○ ثم لم يأت بالخطاب كلمة واحدة عن موقف مصر من مواصلة إسرائيل سياسة الاستيطان في الاراضي المحتلة ، اللهم إلا في تصريح الرئيس « بأننا جميعا خاسرون من اضاعة الفرص المتاحة » .. أى أننا خاسرون من عدم القبول بما هو متبق من أراض عربية ! وهذا يحمل ضمنا معنى التسليم بسياسة إسرائيل في التوسع والضم كأمر واقع لا علاج له ، ولا فائدة من الاحتجاج عليه ، ومطالبة الفلسطينيين بأن يقبلوا هم أيضا بهذا الأمر الواقع .. فهل في هذا تأكيد لأن القضية الفلسطينية هي « نقطة البداية » للسلام الشامل ؟

○ ثم كان للرئيس مبارك تصريحات سابقة أكد فيها تعليق عودة السفير المصري إلى إسرائيل على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وعلى حسم قضية طابا . وقد أشار خطابه إلى مجلس الشعب إلى « المضاعفات السلبية » لتباطؤ إسرائيل في الانسحاب من لبنان ، وإلى ضرورة سيرها جددا في إجراءات حل قضية طابا بالتوفيق أو التحكيم .. ولكن لم يرد في الخطاب ذكر لارتباط عودة السفير بحل هاتين القضيتين . فهل تراجعت الحكومة عن شروطها السابقة في هذا الصدد ؟

وفي الواقع ، هناك بالفعل ما يبرر الاعتقاد بأن تراجعات أو مراجعات واردة .. ذلك أن الرئيس قد أكد أن الانتخابات قد اجريت بكل نزاهة ، وأن الذين قالوا بغير ذلك جنحوا إلى التهويل والمبالغات والاتهامات الباطلة . وقد أسفرت هذه الانتخابات « النزيهة » عن هزيمة للقوى السياسية التي عارضت نهج كامب ديفيد ، وعن انتصار ساحق لحزب السادات .. فلماذا التراجع عن سياساته ؟ وهل من مبرر لإعادة النظر فيها ؟

○ وبوجه عام ، تضمن الخطاب تمسكا بالمقولة الساداتية أنه ليس هناك « تعارض بين تثبيت دعائم الأمن ونشر مظلة السلام » ، بدعوى أن الأمة العربية تستطيع تحقيق أهدافها القومية وحماية مصالحها الحيوية في ظل السلام العادل الشامل .. غير أن الذي تم حتى الآن لم يكن بحال من الأحوال « سلاما عادلا شاملا » .. بل كان صلحا منفردا . أو عمليات متعاقبة ومنفصلة لاجراء اتفاقات صلح بين إسرائيل ودولة عربية بعد أخرى . عملا بنهج كيسنجر الذي عرف « بالخطوة خطوة » .. أو بما سيمناه « نهج كامب ديفيد » .. كانت الخطوة الأولى مصر . ثم الخطوة التالية لبنان .. والمؤكد أن عزل دولة عربية بعد أخرى عن البيئة العربية المحيطة كان يستهدف تحييد هذه الأطراف بينما تتماهى إسرائيل في عمليات التوسع والضم والعدوان والحرب .. كان من شأن ذلك الاخلال بالتوازن العسكري بين إسرائيل والعرب إلى حد لم يسبق له مثيل . وليس هذا قطعا مما يحقق لأى طرف عربي أمنه القومي .

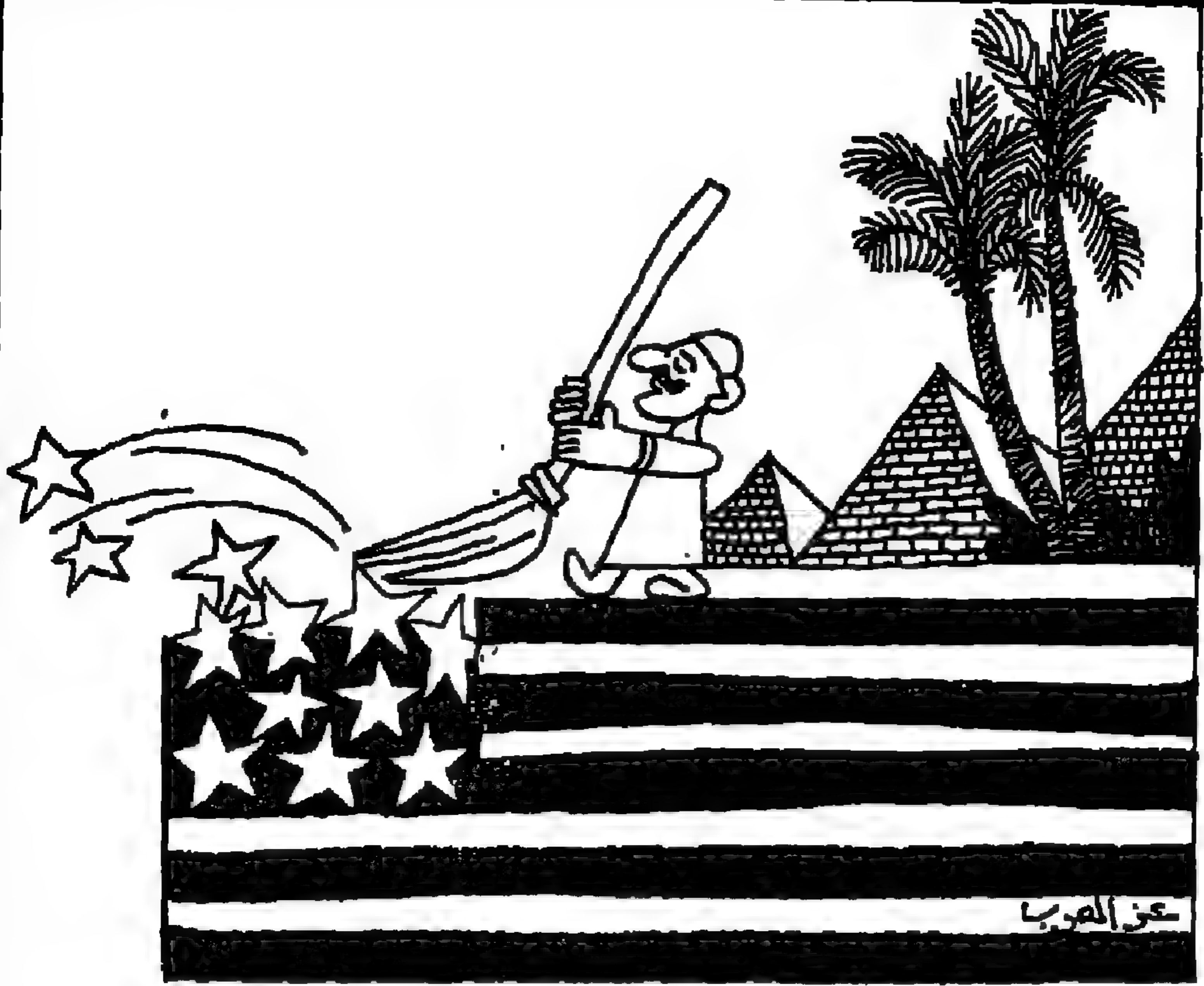
○ لقد جاء بالخطاب « أن مفهومنا للأمن يشمل الوطن العربي على امتداده » ،

بصرف النظر عن جوانب القصور في النظام العربي وعن تفشي الخلافات والانقسامات المدمرة ، وغيبة الشعور بالالتزام المتبادل . ونحن مع الرئيس في قوله بأن أمن مصر وثيق الارتباط بالأمن العربي . ومع في تأكيده أن ثمة خلافات متفشية وانقسامات مدمرة تتحمل الانظمة العربية جميعا مسؤولية جسيمة فيها ولمصر بالذات مسئولية في هذا الصدد . فإنها هي التي ابتدعت نهج كامب ديفيد وشاركت في صنعه . وهي التي تخلت عن التزاماتها العربية بتوقيع معاهدة مع إسرائيل يجب أى اتفاق سابق أبرمته مع شقيقاتها العربية .

○ ثم كيف سوف يتحقق لمصر «الالتزام القومي» ، وهي مازالت بعيدة عن الجهاز الذي يجري من خلاله وضع هذا الالتزام موضع التطبيق ، بل ويجسم هذا الالتزام ويعبر عنه . وأقصد بذلك «جامعة الدول العربية» ؟ فلم يأت لها ذكر في البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم .. ولم يأت لها ذكر في خطاب الرئيس ؟ هل من الممكن الحديث عن «الالتزام القومي» بمعزل عن قضية «الجامعة العربية» وبعد مصر عنها ؟

○ ثم تأتي قضية السودان تخصيصا والارتباط الذي أعلنه الرئيس نفسه بالشعب السوداني بكل فصائله ووضفه الرئيس بأنه ارتباط مصري .. هل لبي الرئيس تطلعات الشعب السوداني في هذا الصدد وقد افتتح خطابه بوصف حضور الرئيس نميري الاحتفال بأنه يؤكد «عقيدته الراسخة لوحدة الهدف والمصير بين شمال الوادي وجنوبه» ؟ هل هذا هو رأى شعب السودان «بكل فصائله» ؟ وهل هذا هو سبيل دعم العلاقة بين الشعبين الشقيقين ؟

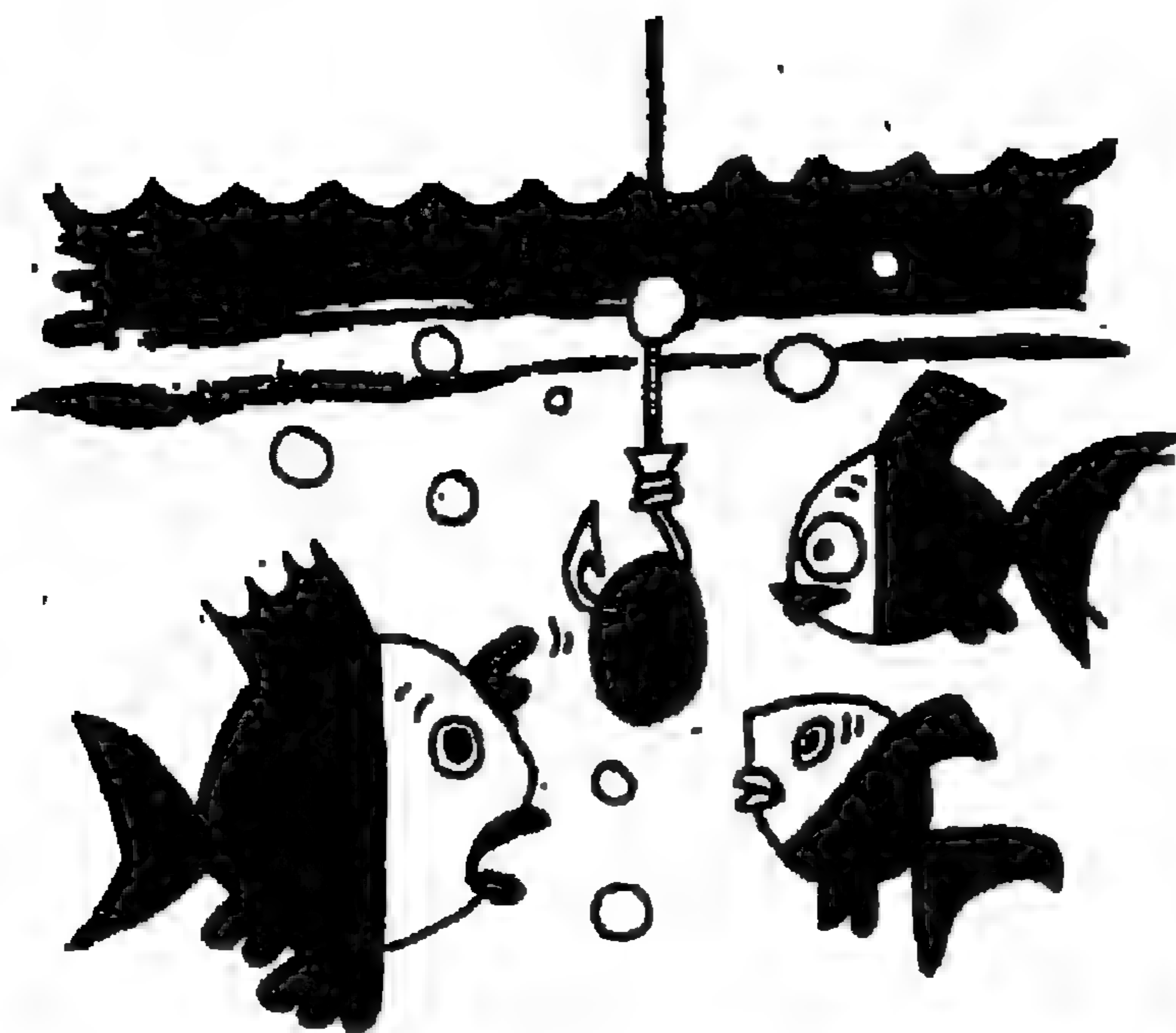
○ نفس المنطق ينسحب على المبادرة المصرية لانتهاء الحرب العراقية الايرانية . فكيف يمكن أن يكتسب نداء مصر إلى شعب إيران مصداقية وأن نتوقع من هذا الشعب تصديق القول بأننا «لسنا طرفا في الحرب» و«لانتحيز ضدهم» ولمصر مواقف معروفة ولا تناقش مدى شرعيتها في دعم العراق ؟ ونرحب جميعا باستجابة الطرفين للنداء الذي وجهه السكرتير العام للأمم المتحدة بالامتناع عن ضرب الاهداف المدنية . ولكن القضية التي تستحق التركيز عليها بالذات في الآونة



لا للتبعية .. لا للنفوذ الامريكى

الراهنه هى الهجوم الايراني المرتقب وما قد يتخلده العراق من اجراءات وقائية لاجهاضه ، وهذا قد يعنى تصعيدا للحرب لم يسبق لها نظير .

إن اقرار مبادئ عامة ليس وحده كفيلا «بتسوية كافة المشاكل بالطرق السلمية» ولا باستعادة مصر مكانتها اقليميا ودوليا . بل سوف يتوقف مركز مصر في المقام الأول على قدراتها على توفير الوسائل التي يجري بها وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ . وظل هذا ركنا ناقصا في الخطاب أفقد المبادئ التي وردت فيه الكثير من مصداقيتها .



— أهی دی زی المعونه الأمریکیه .. تا کلیها من هنا ..
وتلاقی نفسک نایه علی صحن اییمن مفروش بقرونس !!

رئيس الجمهورية ومسئوليته في مواجهة التعذيب

□ الإلتاحية □

وضع الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد عبد الغفار فى قضية تنظيم الجهاد ، نهاية حاسمة للجدل الطويل الذى ثار بين القوى الديمقراطية ، والحكومة وأجهزة أمنها ، حول عودة ظاهرة التعذيب للسياسيين فى السجون والمعتقلات بعد ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

لقد عرفت مصر المستقلة هذه الظاهرة فى فترات مختلفة من تاريخها الحديث (٤٨ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٨) بهدف الحصول على اعترافات ، أو تصفية تيارات سياسية لا ترضى عنها السلطة ، وكان ضحاياها أساسا من الإخوان المسلمين والشيوعيين .

وتعرضت هذه الظاهرة للادانة القانونية والسياسية والشعبية خلال السبعينيات من كافة القوى والتيارات السياسية ، وبدى وكأنها ظاهرة فى طريقها إلى الزوال فى صورتها المباشرة والفجة على الأقل ، حيث أن أوضاع السجون المصرية العادية والحبس الانفرادي تعد فى حد ذاتها تعذيبا .

ولكن سرعان ما عادت بصورة أكثر بشاعة ووحشية بعد اغتيال السادات في أكتوبر ٨١ وأحداث أسبوط ، وسقط عدد من الشهداء تحت التعذيب . وكان ضحاياها أساسا من التيار الاسلامي .. وإن كانت قد لحقت أيضا بعض المتهمين في قضايا اليسار .

وبادرت الأهالي إلى فتح ملف التعذيب في ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ مطالبة بالتحقيق في بلاغات مقدمة بالفعل للنائب العام حول وقائع محددة ، وطالبت أيضا بإيقاف مأمور سجن الاستقبال ومأمور ليمان طره ومأمور سجن المرج عن العمل لحين انتهاء التحقيق ..

وواصلت الأهالي كشف أبعاد وتفاصيل هذه الظاهرة بالتحقيق والمقال ونشر تقرير منظمة العفو الدولية الذي اذيع في ٢٧ أكتوبر ٨٢ مسجلا عودة التعذيب في سجنى القلعة والاستقبال في طره . وبيان اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ، ووقائع التعذيب في قضية الجهاد مدعمة بتقارير الطب الشرعي وقضية الحركة الشعبية (اليسارية) ، بل وقدمت الأهالي الادلة على تفشي ظاهرة التعذيب للمواطنين غير المشتغلين بالسياسة في السجون وأقسام الشرطة .

وتبارت أجهزة الدولة ووزارة الداخلية ووزيها السابق في تكذيب الأهالي والهيئات الديمقراطية في مصر والعالم ..

واليوم وقد أكدت المحكمة في حيثيات حكمها بشاعة التعذيب الذي تعرض له المتهمون في قضية الجهاد ، وتواطؤ المسؤولين في وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي في ارتكاب هذه الجريمة البشعة التي تهدر انسانية المواطن المصري وتسقط أى ادعاء بوجود حياة ديمقراطية في مصر .. لم يعد في إمكان أى مسئول في مصر تجاهل هذا الخطر الداهم الذي يهدد الجميع ..

لقد كتب مناضل عربي اشتراكي تعرض للتعذيب رسالة من سجنه إلى رئيس دولته العربية التقدمية ، يبلغه فيها بتفاصيل جريمة تعذيبه ورفاقه . وقال في

رسالته .. « ولكنني أعتقد بأن المسئولين يجب أن يوضعوا امام مسئولياتهم ، لكي لا يستطيع شخص منهم أن يقول غدا .. « كنت أجهل » .. » .

ونحن اليوم نتوجه برسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك ، وسندنا حكم القضاء الذي سجل وقوع جرائم التعذيب وطالب بالتحقيق ومعاقبة كل المسئولين عنها ..

ونقول للسيد رئيس الجمهورية ، إن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة . وأن الذين تبجحوا بالأمس معلنين أن الحديث عن التعذيب في مصر كذب وادعاء وتشكيك وتلطيخ لوجه الوطن ، هم الذين كذبوا وخذعوا الشعب ورئيس الجمهورية ، ولطخوا وجه مصر بالعار ..

ومستولية رئيس الدولة اليوم أن يصدر ثلاثة قرارات متكاملة .

الأول : مطالبة النائب العام بالتحقيق مع اللواء السابق النبوي إسماعيل وزير الداخلية الذي بدأ التعذيب في ظل رئاسته لجهاز الشرطة ، ومع معاونيه الذين اشرفوا أو شاركوا في اقرار هذه الجريمة .

الثاني : تنحية اللواء السابق حسن أبو باشا وزير الحكم المحلي وعضو المكتب السياسي للحزب الوطني ، والذي كان وزيرا للداخلية ومن قبلها مساعدا لوزير الداخلية لمباحث أمن الدولة خلال الفترة التي ثبت وقوع التعذيب خلالها .. عن موقعه التنفيذي وأية مواقع رسمية وكذلك وقف مدير منطقة ليمان طره وأمور سجن الاستقبال وسجن القلعة والمرج خلال أعوام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ومدير مباحث أمن الدولة ومعاونيه خلال هذه الفترة ، وكل الضباط الذين وردت اسمائهم في البلاغات المقدمة حول التعذيب .. عن العمل لحين انتهاء التحقيق ..

الثالث : اصدار قانون يلحق السجون المصرية بوزارة العدل ، ويرفع يد وزارة الداخلية وجهاز الشرطة عنها تماما ، ووضع لائحة جديدة للسجون تضمن للمسجون العادي والسياسي الضمانات الانسانية والقانونية المتعارف عليها في دول العالم في الربع الأخير من القرن العشرين ..

ونرفع الأسعار أكثر عشان القفرا يلفروا بالحيشه واللى
عايشينها ويدخلوا النار ، وبالشكل ده نبقى عرفنا نعلن
عليهم دنيا وآخرة !



عجاري

إن هذه القرارات خطوة أولى ، لانهاء جريمة التعذيب في مصر . ومهمة كل
انسان شريف فوق هذه الأرض . وكل حزب سياسي يدعى الدفاع عن
الديمقراطية ، وكل منظمة أو هيئة تتحدث عن حقوق الانسان ، وكل صاحب
قلم ، أو صاحب سلطة ، أن يعمل بكل قوة لتنفيذ هذه القرارات ..
فلا يستطيع أحد بعد اليوم أن يقول .. « كنت أجهل » ..

الإطاحة ١٩٨٤/١١/٧

وداعا أيتها الاشتراكية :

الرئيس يعترف بأننا ننتقل من الإشتراكية إلى الرأسمالية . .

المستشار صلاح عبد الحميد

قبل أن تقوم ثورة يوليو كانت مصر ترزح تحت عبء نظام اقتصادى يأخذ بمفهوم الرأسمالية وقد خلق هذا النظام فيما خلق تحكم الأقلية فى الأغلبية استنادا إلى الثروة وقوة رأس المال الذى كان احتكارا لطبقة لم تتعدى النصف فى المالة من مجموع الشعب كما خلق مفهوما أخلاقيا معينا تمثل فى صفات أخلاقية لهذه الطبقة بعيدة عن أخلاق سواد الناس والمفهوم الشعبى للأخلاق والصفات ..

وإذا قامت ثورة الفقراء والمساكين والمطحونين فقد كان لزاما عليها تنفيذ ما تريد من نصرة هؤلاء أن تأخذ بالنظام الاشتراكى وتخضع الاقتصاد فى الدولة لمفهوم هذا النظام من أن الثروة هى ثروة الشعب تستخدم لصالحه وتعمل فى سبيل سد حوائجه وإسعاده .

وقد تمثل ذلك فى قول زعيم هذه الثورة «إن الحل الاشتراكى يعد بديل هو الطريق للتقدم الاجتماعى والاقتصادى وأن تحويل المقادير الضخمة من رأس المال إلى ملكية الشعب العامل وإلى خدمته ساعدت إلى حد كبير على تعزيز العمل من

أجل الكفاية ، وخدمت الفرص المتكافئة للمواطنين سواء بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر . وعن هذا المفهوم انبثق القطاع العام الذي يحقق كما قال عبد الناصر اشراف الشعب الكامل على التجارة الخارجية وكسر أى احتكار في التجارة الداخلية ..

واستمر عبد الناصر يحكم واستمرت معه الاشتراكية تنمو مرتكزة على القطاع العام وتوزيع الأرض على الفلاحين وتأکید حق العمال والفلاحين في أن يكون لهم صوت في التشريع والحكم .

ومات عبد الناصر وخلفه السادات واستمرت المسيرة الاشتراكية بعض الوقت لأن السادات قال في مطلع حكمه وفي خطاب له في نوفمبر سنة ١٩٧١ « أن من أوضح الأهداف الأميركية في مصر ضرب التجربة الاشتراكية ونحن نؤمن بطريقنا في التطور ونصمم عليه إلى آخر المدى »

ولكن سبحان مغير الأحوال فبعد حرب أكتوبر التي انتصرت فيها مصر على سند من الاشتراكية والقطاع العام تبنى الحكم فكرة جديدة أسماها الانفتاح وهي تمكين القطاع الخاص والشركات الاجنبية والبنوك الاجنبية من المشاركة في التنمية كما يقولون .

وإذا بنا نرى في دولة فقيرة تقترض عشرات الملايين من الدولارات لتأكل بها كل عام ، أفخم المنتجات الاجنبية من عطور وسيارات وملابس وأدوات كهربية . وابتدأ القطاع الخاص يشارك في سد احتياجات الشعب من دواجن فاسدة ونفايات من مأكولات الشعوب الأخرى .

وأخذت البنوك والشركات الاجنبية تهب أموالنا لارسالها إلى الخارج حتى تزيد شعوب العالم الحر كما يقولون رفاهيه ورخاء ونزيد نحن فقرا وعوزا وهلاء .

سار النظام الاقتصادي في الدولة نحو الرأسمالية ومفهومها وابتدأ عهد التحول الرأسمالي ونبت الاشتراكية ومفهومها القديم .

ولكن ما الذي دعاني للكتابة الآن عن الاقتصاد وأنا لست من رجال الاقتصاد ، أنه خاطر مر بذهني أثر قراءة السيد رئيس الجمهورية لجريدة السياسة الكويتية والذي نشر بجريدة الأهرام الغراء إذ قال سيادته عندما سئل «لكنهم سيادة الرئيس يأخذون عليكم بأن اقتصادكم لا لون له فهو خليط من القطاع العام الاشتراكي وشوبه — انفتاح — وشوبه انضباط» فأجاب سيادته ..

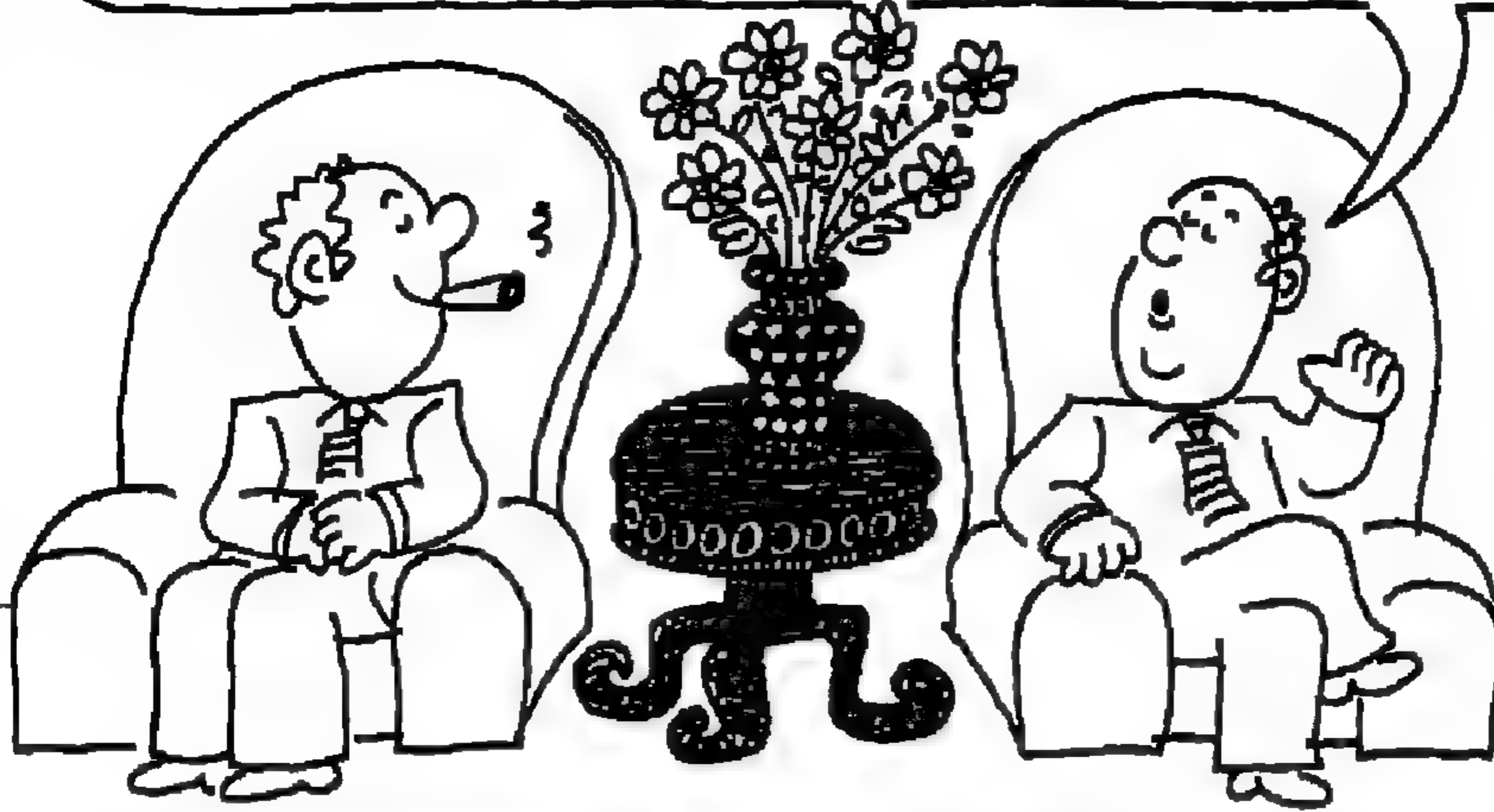
«القطاع الخاص له كل التشجيع ولن نقف ضده فسياسة الانفتاح لارجمة عنها ، نحن نترك أن الانفتاح خلق بعض الفوارق الاجتماعية لكن هذا شأن نقله اقتصاديه تتحول فيها الدولة من نظام إلى نظام من جراء هذه النقلة يكون هناك هوامش لا يستطيع عمل شيء ضدها وألا أعود للدوامه الصراع الطبقي الذي يجب أن تكون الدولة وبكل نزاهة بعيدة عن أن تكون طرفا فيه ، نحن لا نملك في جو الانفتاح الاقتصادي لحماية العدالة الاجتماعية الا فرض ماهر منطقي من الضرائب ، وإلا إذا ماخضعنا لمنطق الصراع الطبقي فإننا نعود لاغلاق الباب أمام تنمية القطاع الخاص . هناك من يعتقد أننا ننحاز للقطاع العام ، لا نحن لا ننحاز وإلا لماذا أعلننا سياسة الانفتاح الاقتصادي ولم نتراجع عنها» .

ولما سئل سيادته «أن هناك من يلاحظ أن المجتمع المصري يعيش الآن موازين اجتماعيه جديدة» .

أجاب سيادته !

«نعم السنوات الأخيرة ، خلفت موازين جديدة في مجتمعنا هناك مظاهر أثراء وهناك مظاهر مضادة وهذا يحتاج إلى تحريك الخيوط بشكل موزون فدور القيادة السياسية أن تعيش هذا التحول الجديد ، نحن نحترم من يعيش فرصته كائنا من كان المهم أن لايسرق وأن يمارس عمله بنزاهة ، كما قلت سابقا المجتمع يعيش الآن فوارق اجتماعية مختلفة وكأنها سنة التحول وعليها أن نقبلها وأن لانحاربها إلا من حيث سلوكها .

رفع سعر الرغيف ، مش قرار اقتصادي ، ده قرار صحي ، للمحافظة على صحة
المواطنين ، عشان يقللوا شوية من النشويات ، ويكثروا من البروتينات
ري الفراخ والبيض واللحم والسمك والجبري والريستاوتزا والكافيار !



أيها الأخوة الاعزاء . نحن في نقلة اقتصادية تتحول فيها الدولة من نظام إلى نظام
كما قال السيد الرئيس وإذا كان الأمر أمر اقتصاد وكنا نسير على النظام الاشتراكي
فإن النقلة والتحول ستكون إلى النظام الرأسمالي . وإذا كان هناك تحول اجتماعي
— بصاحب النظام الرأسمالي الجديد فهو واضح وضوح الشمس من سيادة نظرية
« اللي تكنسب به العب به » مهما كانت القيم الخلقية الصحيحة مخالفه لذلك .

ورغم أن الدستور ينص على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها
اشتراكي » ، وأن « الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام
الاشتراكي » ، وأن « الملكية العامة هي ملكية الشعب » ، وتؤكد بالدعم المستمر
للقطاع العام ، وتسود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية
الرئيسية في خطة التنمية ، فإن الدولة الآن تسير في نقلة اقتصادية نحو نظام آخر
مخالف وهي الانحياز للقطاع العام وإلا لماذا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي ولن
تراجع عنه . فهو السبيل إلى الأخذ بالنظام الرأسمالي هدف الدولة الاقتصادية
ومسيرتها .

أيها السادة . ألم أقل لكم إن الدستور يحتاج إلى تعديل !!

١٩٨٤/١١/٧

القضاء يضع مبارك وحكومته في مأزق صعب

حسين عبد الرازق

يواجه الرئيس حسنى مبارك وحكومته مأزقا بالغ الصعوبة والخرج ،
يهدد بفقدانهم لأى مصداقية ، مالم يسارعوا بإعمال نصوص الدستور
والقوانين الخاصة بجريمة التعذيب .

فالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات (محكمة أمن الدولة العليا -
طوارئ) برئاسة المستشار عبد الغفار محمد رئيس محكمة الاستئناف في قضية
تنظيم الجهاد ، وقالت فيه « وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين ، من
أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ، ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم
الأمر الصادر من النائب العام المساعد بسرعة عرضهم عليه ، ومن ظروف القبض
على المتهمين وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن عن التنظيم وأهدافه
وأفراده .. أن أجهزة الأمن اعتدت على غالبية المتهمين وعذبتهن ، وأحدثت
بعضهم أصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى
الشرطة .. وأضافت « وقد أخطرت المحكمة النائب العام بصورة من البلاغات
المقدمة من المحامين عن المتهمين بالاعتداءات التي وقعت أثناء وجودهم تحت سيطرة
أجهزة الأمن ، كما أرسلت إليه صورة كاملة من التقارير الطبية الشرعية ، وأسماء
الضباط المتهمين وطلبت اتخاذ اللازم قانونا .. » .

هذا الحكم القضائي القاطع ، لا يستطيع أحد الفكاك منه ، فأما الاستجابة الفورية لمنطوقه وأعمال الدستور وصحيح القانون ، وإزاحة الستار عن جرائم التعذيب تلك — وغيرها كثير — وتقديم المسئولين عن ارتكابها سواء من أصدر الأمر بها أو من نفذها أو تستر عليها للمحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ١٢٦ عقوبات التي تنص على أن كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف ، يعاقب بالاشغال الشاقة ، أو السجن من ثلاث إلى عشر سنوات ، وإذا مات المحنى عليه يعكف بالعقوبة المقررة للقتل العمد .. أو يصبح الجميع شركاء في الجريمة .

الشرطة تعذب المواطنين يوميا

إن تعذيب السياسيين في مصر ليس أمرا طارئا يرتبط بهذه القضية فحسب . ولكنه للأسف الشديد منهج استمر لسنوات عديدة ، وارتبط دائما بإعلان حالة الطوارئ (الاحكام العرفية) ، لا فرق في ذلك بين العصر الملكي والحكم الجمهوري . فالذاكرة مازالت تعى تعذيب الأخوان المسلمين (وقصة العسكري الاسود) في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٦٥ .

وكذلك تعذيب الشيوعيين عام ١٩٥٩ وسقوط أكثر من شهيد لهؤلاء وأولئك تحت التعذيب أذكر منهم شهدي عطيه ومحمد عثمان ولويس اسحاق وإسماعيل الفيومي ومحمد عواد .

والكل يتذكر هذه السنوات مرتبطة بجرائم التعذيب لبشاعة وضراوة التعذيب الذي تعرض له المتهمون السياسيون في تلك الفترات . ولكن هذا لا ينفي أن التعذيب في السجون المصرية أمر يومي ومستقر ، ويشمل كل الداخلين إليها لا فرق في ذلك بين متهم عادي وآخر سياسي . فالتعذيب كما تعرفه المواثيق الدولية وتقارير منظمة العفو الدولية ، يشمل القبض على فرد أثناء الليل بطريقة عنيفة ، أو الزج به في شاحنة البوليس أو سيارة لاتحمل ارقاما خاصة أو إعطاء أسباب للمتهم غير واضحة للقبض عليه ، أو ألا يعطي أية بيانات على الإطلاق ، أو أن

يواجه بأسئلة تهديدية في مركز البوليس ويظل في حالة توقع مستمر لاستخدام القوة الوحشية ، أو الحبس الانفرادي . وعصب العينين ، أو امتنان الفرد واذلاله بالشتائم ، أو التهديد بالاغتصاب الجنسي ، أو اهانة أفراد أسرته .. وجميعها أساليب مستعملة يوميا في السجون وأقسام الشرطة .. وصولا إلى التعذيب البدني بالضرب بالعصا والكرباج واستخدام الكلاب المدربة لنهش جسم المتهم ، وهتك العرض وادخال آله حادة في دهر الشخص ، والصدمات الكهربائية والتعليق من الأيدي أو الأرجل إلى غير ذلك من الوسائل البشعة التي استخدمت مع المتهمين في قضية الجهاد وقضية ماسمي بالتنظيم الشيوعي المسلح والمنظورة حاليا أمام القضاء .

وقد تعرض أسلوب تعذيب السياسيين لحملة سياسية وإعلامية في السبعينيات ، ورغم أن الهدف من هذه الحملة لم يكن خالصا لوجه الله ، بل كان وراءه هدفا سياسيا ، هو تشويه وجه ثورة ٢٣ يوليو الناصرية ، واستخدام جرائم التعذيب التي ارتكبت في فترات معينة خلال هذه الثورة كمبرر لتصفية أنجازاتها الوطنية والاجتماعية التقدمية لصالح العمال والفلاحين والمتحسين ..

إلا أن هذه الحملة — وبصرف النظر عن أهدافها — ساعدت على خلق رأى عام قوى يدين التعذيب والارهاب تحت أى حجة أو مبرر . ومثل بعض المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب ومنهم أحد مديري المخابرات العامة في الستينيات أمام القضاء وحكم على بعضهم بالسجن . وانشأت نيابة خاصة لجرائم التعذيب .. مما ساعد في النهاية على نقاء السبعينيات بصورة عامة من هذه الجريمة البشعة باستثناءات قليلة عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ .

ولكن الملاحظ أن الحملة ضد التعذيب في تلك الفترة انصبت على الشرطة العسكرية وأجهزة المخابرات العامة ، ووقفت عاجزة عن الاقتراب من أخطر جهاز أمنى تورط دائما في جرائم التعذيب وهو جهاز الشرطة وعلى وجه التحديد جهاز مباحث أمن الدولة (وحمل من قبل أسماء المباحث العامة والقلم السياسي والقسم المخصوص) .. رغم وجود حكم قاطع بتورط المباحث وضباط السجون في مقتل شهدي عطية الشافعي في سجن أبو زعبل (التذية رقم ٥٢٦ / ١٩٦٨ كلى القاهرة) .

الرئيس مسئول

وتتحمل وزارة الداخلية بوزيرها السابقين والمسؤولون عن مباحث أمن الدولة وسجون القلعة وليمان طره والاستقبال (طره) وأبو زعبل والمرج مسئوليه عودة التعذيب البدني البشع وبأساليب تقليديه وحديثه ضد المعتقلين والمقبوض عليهم عقب أحداث ٦ أكتوبر ١٩٨١ وأحداث أسبوط ، ولقد كان بعض السياسيين الذين اعتقلوا في مذبحه ٣ سبتمبر ١٩٨١ في تسجن ملحق مزرعة طره بعيدا عن التعذيب . شهوداً بالصدفة على ماوقع في سجن الاستقبال .

وتصدى حزب التجمع واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات وعدد من المحامين من بينهم عادل عيد ونبيل الهلالي ومحمد المسماري ، وجريدة الأهالي لفضح هذه الجرائم والمطالبة بأعمال القانون لوقفها ومعاقبة المسئولين عنها . ولكن الدولة اعتبرت الأمر كله إثارة وتشكيك وادعاءات كاذبة من المعارضة ، رغم أن عددا من المسئولين في الدولة ومن تصدوا لتكذيب ما قيل عن التعذيب كانوا على يقين بصفحة مآلاته المعارضة .

وعلى كل فليست هذه هي القضية الآن فالقضاء قد اغلق باب الجدل في هذا الأمر برمته وقطع باقتراف أجهزة الأمن لهذه الجريمة . وأصبحنا جميعا مطالبين بموقف عملي فعال بعد أن اتصل بعلمنا بصورة لاشك فيها وقوع هذه الجريمة ومكانها وزمانها والمتهمين بارتكابها .

ولاشك أن رئيس الدولة ، بحكم سلطاته الدستورية ، مطالب قبل غيره بأعمال حكم الدستور والقانون ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعاقبة المجرمين وعدم تكرار هذه الجريمة .

○ وكخطوة أولى فالرئيس مبارك مطالب باعفاء اللواء السابق حسن أبو باشا من منصبه كوزير للحكم المحلي ، ومن موقعه في المكتب السياسي للحزب الحاكم ، باعتباره متهما في جرائم التعذيب خلال توليه مسئوليه مباحث أمن الدولة خلفا للواء عليوه زاهر عقب أحداث أسبوط (١٩٨١) ثم مسئولية وزارة الداخلية

كلها . خاصة وأن هناك حكم سابق بادانته بجرمة التعذيب عندما كان مسئولاً عن « معتقل » القلعة .

○ والرئيس مطالب أيضا باصدار أمره لحكومته باتخاذ الاجراءات الفورية للتحقيق التأديبي والجنائي ، والاستجابة لما دعت إليه قوى سياسية وقضائية من تبعية السجون للهيئة القضائية حتى لا تكون تحت ولاية وزارة الداخلية .

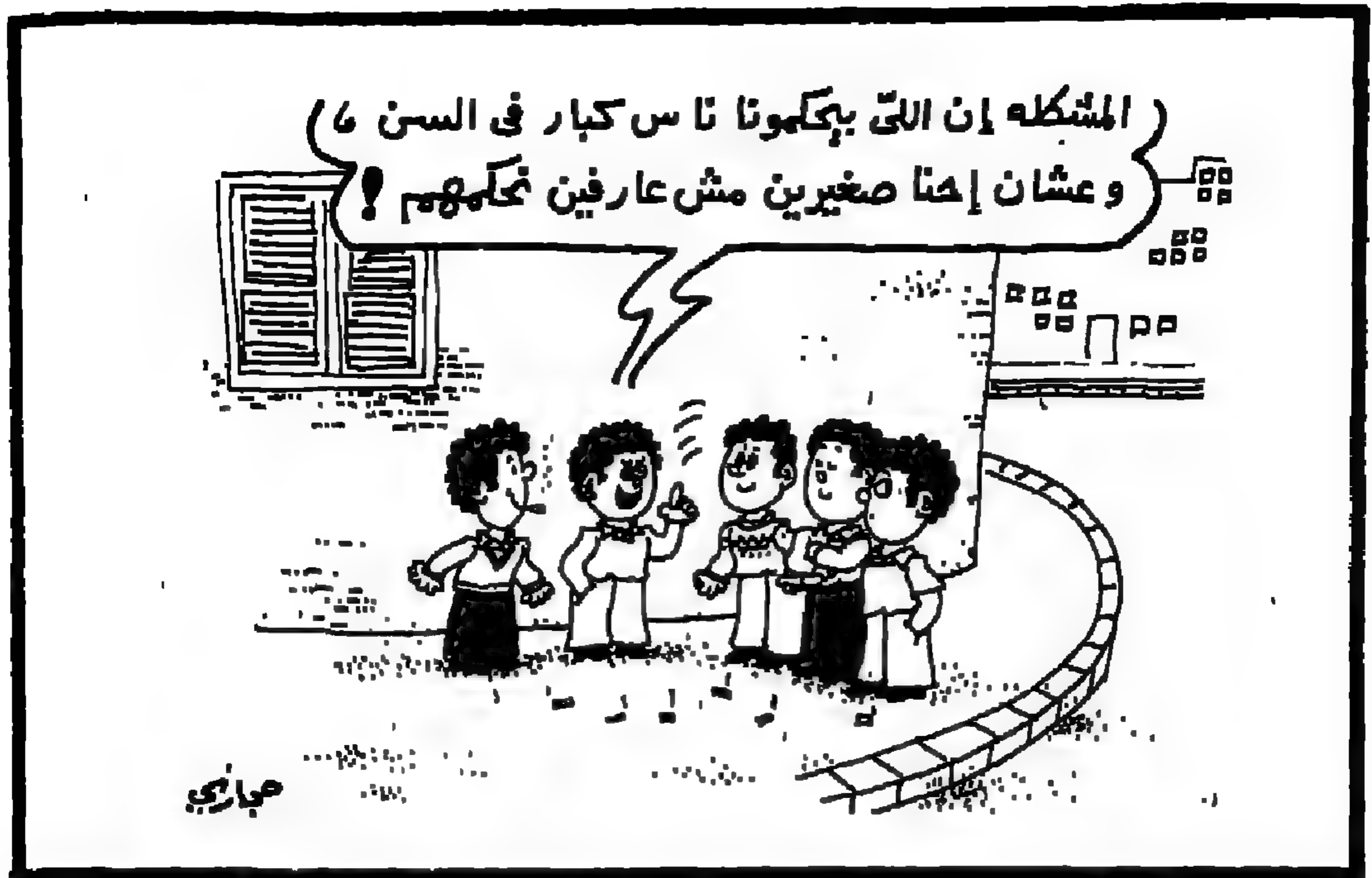
والحكومة مطالبة بوقف كل الضباط الذين كانوا في موقع المسئولية بالسجون ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي خلال الفترة التي مورس فيها التعذيب في هذه القضية وغيرها حتى ينتهي التحقيق التأديبي والجنائي .

○ والنائب العام مطالب بالتحقيق الفوري في البلاغات المحولة إليه من المحكمة والمقدمة من بعض المتهمين أو ذويهم في هذه القضية وغيرها . فلم يعد مقبولا أن تكرر النيابة العامة ما فعلته من قبل عندما لم تفعل شيئا في التحقيق المقيد برقم ٣٧٦ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا والخاص بتعذيب وقتل شهدي عطية ، خاصة بعد أن تمتع أعضاؤها بحصانة القضاء .

ونقابة الاطباء مطالبه بالتحقيق مع اعضائها الذين شهدوا هذا التعذيب في السجون وشاركوا أو سكتوا عنه .

كذلك فالاحزاب وصحفها ، ونقابتا المحامين والصحفيين ، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ولجان حقوق الانسان في مصر والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومقرها في القاهرة ، والكتاب والمفكرون الكبار الذين يساهمون بالدور الأكبر في صياغة الرأي العام من أمثال أحمد بهاء الدين وكامل زهيري ويوسف أدريس وعبد الرحمن الشرقاوي ، ونجيب محفوظ ، وإحسان عبد القدوس وتوفيق الحكيم ولويس عوض وزكي نجيب محمود وغيرهم ، كل هؤلاء مطالبون بتعبئة الرأي العام لفضح جرائم التعذيب وادانة مرتكبيها والزام الجهات المختصة بعقابهم ..

إن القضية لا تتعلق بأفراد من اليمين أو اليسار . من تيار اسلامي أو ماركسي أو



ناصرى أو ليرالى ، من التجمع أو الوفد أو الاخوان المسلمين .. ولكنها تتعلق بحياة
وكرامة كل رجل وامرأة وطفل من هذا البلد ..

ألا تكفى المهانة وأهدار الكرام التي يعانيها المواطن المصري ، بحثا عن لقمة
عيش شريفة ، وعن بيت يسكن إليه ، ولباس يتدثر به .. لتضاف اليها ، مهانة
التعذيب في السجون والمعتقلات واقسام الشرطة .

ولا يظن أحد أنه في مأمن من هذا الخطر مهما على مقامه . فمن لم تصبه لعنة
التعذيب بالأمس أو اليوم فقد تصيبه في الغد ..

فلنتحرك جميعا قبل فوات الاوان ..

قبل أن يسقط منا شهداء آخرون على طريق شهدي عطية وكمال السناني
وعبد العظيم أبو العطا !

أما المجرمون الذين عرضوا ابناء شعبنا لمهانة التعذيب .. فلن يفلتوا من
العقاب ، مهما طال الزمن ، ومهما كان موقف حكامنا اليوم .

١٩٨٤/١١/١٤

العمار

صلاح عيسى

أمام كاميرات الدنيا ، وفي مواجهة أقطارها الصناعية ، ونحت عيون
وآذان المصريين ، والعرب والعالم ، قال الرئيس مبارك ، مخاطباً الرئيس
الأمريكى ريجان ، عقب انتهاء جلسة المباحثات بينهما :

إننى أعتقد بأنه لا يوجد زعيم أكثر منك قدرة على أن يقوم بدور
تاريخى ، وأن يحقق رسالة مقدسة فى الشرق الأوسط ، فقد اختاراك
القدر ، لأن تقود هذه الأمة العظيمة ، فى وقت تسبح فيه فرصة ذهبية
من أجل السلام .

وكان بعض العرب ، وبعض المصريين يظنون — وبعض الظن آثم — أن زمن
التحدث لرؤساء أميركا بهذا الأسلوب قد مضى وانقضى ، ودفن تحت المنصة ،
وأن عصر اليقين بأن لآله البيت الأبيض رسالات مقدسة فى الشرق الأوسط ، قد
تكشف عن خديعة ، أكبر من أن لاتبصرها عيون ترى ، ولعل هؤلاء قد دهشوا ،
لأن الرئيس مبارك ، الذى تولى — منذ ولايته — مثل هذه المبالغات فى التعبير ،
حرصنا — من ناحية الشكل على الأقل — على البقية الباقية من الكرامة ، التى
سفحها السادات على أقدام الرؤساء الأمريكيين منذ نيكسون إلى ريجان ، قد عاد

ليقول الكلام غير المناسب ، في الظرف غير المناسب ، وبعد محادثات فاشلة ، لم يأخذ فيها أيضا ولا أسودا ، ولا سلاما ولا دولارا !

ولأن العرب المصريين ، والعرب غير المصريين ، يحفظون في ذاكرتهم شريطا طويلا عن انجازات الدور التاريخي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ولأن الرسائل المقدسة ، للزعماء الأميركيين منذ روزفلت الأول إلى ويلسون الأول إلى ريجان الثاني ، موشومة على جلدهم ، بالحديد والنار وبالفانتوم والسكاى هوك ، فإن من سوء الأدب ، أن يذكر بها كاتب ، رئيس أكبر دولة عربية ، لأن ذلك قد يوحى ، بأن الرئيس ، يجهل مايعرفه ، أبسط أبناء الأمة ادراكا !

ولكن الواقعة التي ينبغي تذكير الرئيس مبارك بها ، هي واقعة حال — ولاشك . انشغاله بلقاء ريجان ، وبالقاء كلماته الحماسية في حضرته ، دون متابعتها ، لأنها حدثت في ذات اليوم ، وذات الوقت فبينما كان الرئيس يتفاوض مع ريجان ، حول السلام كانت دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي ، تقتحم قرية الزرارية في جنوب لبنان ، فتقتل القرويين ، وتهدم المنازل ، وتدهس جثث الشهداء ، تحت جنازير الدبابات ، الأميركية الصنع طبعاً ، وحين كان فخامته ، يعمد ريجان أمام كاميرات الدنيا ، وفي مواجهة اقمارها الصناعية زعيماً ، لا يوجد من هو أقدر منه على القيام بدور تاريخي ، ويمنحه لقب صاحب القداسة ، ويناشده أن يقوم برسائه المقدسة في منطقة الشرق الأوسط ، كان المندوب الأميركي في مجلس الأمن ، يستخدم حق (الفيتو) ضد مشروع قرار لبناني ، يدين الممارسات والاجراءات القمعية لجيش (الدفاع) الاسرائيلي ضد سكان الجنوب .. وكانت مواطنة أميركية ، تصبح تعليقا على (فيتو) ، بلادها ورئيسها !

— يا للعار !

فهل من حقنا بآسيادة الرئيس أن نصرخ الصرخة نفسها !
أظن !

وقفة نقدية . . مع خطاب الرئيس

□ □ إلهامية □

من الصعب مناقشة خطاب الرئيس مبارك في أول مايو مناقشة نقدية هادئة ، في هذا الجو المحموم الذي أثارته أجهزة الاعلام والتي احترقت المدح والتصفيق والنفاق لأي حاكم .

ومع ذلك فمن الصعب أيضا تجاهل هذا الخطاب بالذات الذي استمر مايقرب من ٣ ساعات وحاول فيه الرئيس أن يقدم صورة متكاملة لسياسته ويعرض رؤيته وتفكيره في عدد من القضايا الهامة .

والقراءة الأولى للخطاب تكشف بوضوح عن رؤوس موضوعات تحتاج من جانبنا إلى وقفة . نكتفي بقضية واحدة أساسية احتلت في خطاب الرئيس مساحة كبيرة وهي القضية الاقتصادية ولكنها أثارت عددا من نقاط الخلاف ، وتركت الغموض يحيط بقضايا أخرى ..

○ فالرئيس مازال مصر على استخدام المصطلحات التي صكها القوى المعادية لثورة ٢٣ يوليو الناصرية والتي قادت الردة على الثورة ، ونعني بها اصطلاح

(الانغلاق) و (الانفتاح) ، وهى تعبيرات غير علمية وليس لها أى مدلول اقتصادي ولا تصف وصفا صحيحا الحقتين التي تعنيهما ، حقبة الستينيات وحتى عام ١٩٧٤ ، والحقبة الساداتية . فالوصف الصحيح لما يسمونه « الانغلاق » هى فترة الاستقلال الوطني الاقتصادي والاجتماعي وبداية التخطيط وتحمل الدولة للدور الاساسي في التنمية الصناعية والزراعية خاصة بعد ثبوت فشل وعجز الرأسمالية المصرية لأكثر من ٦٠ عاما (١٩٠٠ — ١٩٦٠) عن القيام بأى دور فعال في التنمية أو الاستقلال بالسوق الوطني . والانحياز لأغلبية القوى الشعبية من الفقراء ومحدودي الدخل ضد الاقلية المستغلة . والوصف الصحيح لما يسمونه « الانفتاح » هو توقف التنمية وفتح الباب أمام رأس المال الطفيل الاجنبي والعربي والمصري لينهب ثروات البلاد ، ويفرقنا في دوامة الاستهلاك الترفي ولتفرق مصر في الديون والتضخم والارتفاع الفلكي للأسعار وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الملاك وضد مصلحة العاملين بأجر ، ولتفقد مصر استقلالها الاقتصادي وتعود إلى حظيرة التبعية .

○ ويتحدث الرئيس عن الانجاز الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق وينظر إليه العالم بالاحترام والتقدير . ويحذر ممن يضعون على عيونهم الافكار السوداء عن عمد أو سوء فهم .

والقضية ليست نظارات سوداء على عيون البعض ولكنها حقائق صبارخة ، فسياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٤ وحتى اليوم ، والذي أكد الرئيس — في هذا الخطاب بالذات — تمسك الحكومة بها وعلى نفس الأسس التي كانت سائدة أيام السادات ، أوقعت مصر وشعبها في أزمة اقتصادية طاحنة لا فكاك منها إلا بالعدول السريع عن هذه السياسة .

إن الحقائق وحديث الأرقام الذي لا يخطيء ولا يخدع ولا يتستر كما يقول الرئيس ، يوضح أننا مازلنا نعيش كل ملامح التدهور والأزمة الاقتصادية .

فهناك ركود في الانتاج السلمي (أى الصناعة والزراعة) والاتجاه في الاستثمار إلى قطاع الخدمات والتوزيع بنسبة تصل إلى ٦٠٪ .

والخدمات التي يتجه اليها الاستثمار ليست خدمات الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية وإنما خدمات البنوك والتأمين والاستيراد والبوتيكات والسوبر ماركت ، والأسكان الفاخر مما أدى في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وازدياد الغلاء والاستيراد وانكماش الصادرات ، مما جعل البنك الدولي يقول إن مصر أكثر الدول النامية اعتمادا على الخارج .

يضاف إلى هذا الركود اعتمادنا على بيع الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج .. والاعتماد في الاستثمار على القروض الأجنبية .

وبصاحب ذلك كله زيادة في الاستهلاك الخاص والعام بنسب تصل في بعض السنوات إلى ٣٤٪ . وهي زيادة لاتعكس ارتفاعا في مستويات استهلاك الشعب ، فأغلبها نتيجة زيادة الاستهلاك الترفي للنفقات ذات الدخل المرتفع وأطلاق الاستيراد .

وهناك أيضا العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد المتزايد على الخارج في مجال الغذاء واستفحال المديونية الخارجية ، والعجز في ميزانية الدولة ، وانحيار سعر صرف الجنيه المصري ، وازدياد الفروق الاجتماعية حدة بين الطبقات نتيجة لسوء توزيع الدخل القومي المتفاقم لحساب الأغنياء وضد العاملين بأجر .

○ وفي ظل هذه الحقائق ، يبدو قول الرئيس أنه مع الفقراء ، ومع الأغنياء الذين يستخدمون ثرواتهم لصالح الفقير .. حديثا غير ذي موضوع ، يؤدي في الواقع العملي إلى الانحياز إلى الأغنياء والاستجابة إلى مطالبهم . فكل السياسات المطبقة والقرارات تحقق مصلحة من يسمونهم برجال المال والأعمال وكبار التجار ويكفي أنهم نجحوا في إفشال المحاولة المتواضعة التي بدأتها الحكومة في يناير الماضي لوقف تدهور الجنيه المصري والتحكم في الاستيراد وبالتالي الوقف النسبي لارتفاع الأسعار ، فعادت بعد ٣ أشهر لتستجيب لمطالبهم وشروطهم كاملة .

○ وقد حاول الرئيس في خطابه أن يقدم تفسيراً لصدور قرارات ٣ يناير والعودة عنها في ٦ أبريل ، ولكنه لم يجب على الأسئلة الحقيقية التي طرحها هذه القرارات ونقيضها . لم نعرف من أصدر القرارات ؟ . وماذا كان هدفها ؟ ولماذا تراجعت الدولة عنها بهذه الصورة المخزية ؟ .. ولمصلحة من تم هذا التراجع ؟ واكتفى الرئيس بكلمات عامة ركزت على أن القرارات ونقيضها صدرت للصالح العام ، وأن لا أحد يستطيع أن يؤثر على (الرئيس) !!

○ ورد الرئيس على الذين ينتقدون الأوضاع الاقتصادية ومايسودها من فوضى تخرج عن نطاق أى نظام اقتصادي في العالم ، بقوله : إن صورة اقتصادنا ليست غامضة وليست مشوشة وليست فريضة ، وأنه لم يعد في العالم الآن أنظمة اشتراكية خالصة أو رأسمالية خالصة فالتطور فرض نفسه .

والحقيقة أن التطور لم يبلغ الفروق الواضحة بين النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج والتخطيط .. و .. وبين النظام الرأسمالي الذي يقوم على المبادرة الفردية وبحركة الربح .. الخ .

والمأساة أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يسود مصر الآن ، ورغم أنه نظام رأسمالي في جوهره فإنه يتجاهل التطور في النظم الرأسمالية — بما فيها الولايات المتحدة الاميركية — ويقوم على المضاربة والفوضى والنهب والسمرة . ثم نسميه نظاما « اشتراكيا ديمقراطيا » . ومن ثم فمن حقنا أن نقول إنه نظام « فريد » ومشوش وغامض .

وليس من مصلحة الرئيس ولا الحزب الوطني أن تتجاهل كل هذه الحقائق ، فمصلحتنا جميعا أن نرى الواقع كما هو وأن نعيد النظر في السياسات التي قادتنا إلى هذه الأزمة .

المنحة التي لا ترد . . . والاستقلال الوطني

د . ابراهيم سعد الدين

عندما يطرح رئيس «جمهورية مصر العربية» في عخطا عام أسئلة على مستمعيه حول المعونة الأمريكية . ويذكر أنها تأخذ شكل منح لا ترد تبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار سنوياً فإنه ولا شك يتوقع أن تكون الإجابة الطبيعية لكل مستمع هو تأييد مسلك حكام مصر في المبادرة الى « مد أيديهم لأخذها » خاصة وأنها طبقاً لأقوال الرئيس لا تكلفنا شيئاً ولا تقابلها أى طلبات اللهم إلا « السلام الى إحنا ماشين فيه على أى حال » .

عندما تكون اجابتنا على عكس الاجابة المتوقعة من الرئيس تماماً وعندما نقول اسمى «منح» تمثل قيماً شديداً على الاستقلال الوطني ، وأن قبول الولايات لـ دفع هذه المبالغ هو في حد ذاته دليل واضح على أننا دفعنا بالفعل ولم نزل تكلفه باهظة مقابل هذه المبالغ السنوية فإننا نكون مطالبون بالضرورة مع هذا المسلك « غير طبيعي » من جانبنا .

ولنبعد عند شرح موقفنا عن ما يطلقون عليه المنطلقات الايديولوجية التي يقال إنها تغطي عيوننا بعصابة سوداء ولندع جانباً كل حديث حول الطبيعة العدوانية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية وإشارة إلى رغبتنا في السيطرة على الشرق الأوسط ولنكتفي فقط بالتركيز على مانعتقد أنه قد لا يكون موضع خلاف حتى مع أشد المتحمسين للدور الاميركي وللولايات المتحدة الاميركية .

خدمة لاميركا وإسرائيل

لعله من نافلة القول أن نشير إلى أن حصول مصر أو أى دولة أخرى غيرها على منحة من ميزانية الحكومة الاميركية أو حتى على مساعدات في شكل قروض هو رهن بموافقة سنوية للحكومة الاميركية بما في ذلك رئيسها ووزارة الخارجية والدفاع وأجهزة الأمن القومي والكونجرس الاميركي بمجلسيه وأن هذه الموافقة لاتعطي في العادة إلا بعد تدقيق شديد ودراسة ومناقشات تستهدف التأكيد من أن أى مساعدات لاتعطي إلا إذا كانت تحقق اهداف السياسة الاميركية وتخضع مصالح الولايات المتحدة الاميركية كما تتركها وتتصورها هذه الأجهزة .

ولعله لم يعد خافياً على أحد أيضاً أن المصالح الاميركية في منطقة الشرق الأوسط تترابط تراطبا تاما مع المصالح الاسرائيلية وأن الاجهزة الاميركية بدءا من البيت الأبيض إلى الكونغرس بمجلسيه تحرص كل الحرص على المصالح الاسرائيلية وتدافع عنها بكل ماأوتيت من قوة بل أن الكونغرس الاميركي يبادر في كثير من الأحيان إلى الضغط على البيت الأبيض والأجهزة التنفيذية لتقديم مزيد من المساعدات لإسرائيل وحماية أكبر لمصالحها .

إن هذه الحقائق غير المنكورة تعني أن حصولنا على أى مساعدة اميركية يتطلب أن نلتزم في سلوكنا الفعلي قبل الولايات المتحدة وقبل إسرائيل بما يؤكد لسانمة الولايات المتحدة وإسرائيل وخاصة لأنصار هذه الأخيرة في الكونغرس الاميركي بأننا نخدم المصالح الاميركية والاسرائيلية .

من أجل هذا يحرص حكامنا كل عام على زيارة الولايات المتحدة قبل فترة اعداد الميزانية ويسعون إلى تبديد أى شك قد ينتاب العناصر المسئولة عن صناعة

القرار في الحكومة الاميركية والكونجرس حول مدى اخلاص مصر لتعهداتها قبل اسرائيل وتوضيح مدى التزام مصر بالصدقة مع الولايات المتحدة الاميركية ومدى توافق سياسات البلدين ورؤيتهما الدولية .

ويؤكد ساستنا المسؤولون أن ما قد يبدو لصانعي القرار الاميركي مخالفاً لذلك إنما هي خطوات اضطر سياسية اضطرارا إلى اتخاذها تحت ضغط الرأي العام المصري وإنه لا مناص من اتخاذ هذا الحد الأدنى من الخطوات إذا أريد تحقيق الاستقرار للسياسات القائمة الحريصة الدائمة مع الولايات المتحدة والعلاقات الخاصة معها .

وقد يقول قائل إن ذلك كله لا يمثل قيداً علينا فنحن على أى حال نتخذ قراراتنا بمحض ارادتنا ، ودون تدخل من أحد ، ولا نخضع لأى ضغط ولا نسمع لأى كان بأن يملى علينا قراراتنا . وحتى إذا قبلنا هذا القول على علته وصدقنا أن الولايات المتحدة لا تمارس أى ضغوط مباشرة لاستصدار قرار محدد — وهو أمر غير طحيح كما يبرز واضحاً من الضغط الأميركي المتوالي لاعادة السفير المصري إلى إسرائيل — فهل يمكن القول بأن أمر الحصول على هذه المنحة لا يشغلنا ولا يحدد سلوكنا الفعلي في كل مجال من المجالات حتى أن ذلك أصبح يمثل قيداً داخلياً لدى صانع القرار نفسه حين اتخاذ قراره دون حاجة إلى تذكير أو تدخل أو ضغوط خارجية ؟ .

وإذا كان صانعو القرارات في حكومتنا الرشيدة يتحرزون ألف مرة ومرة عند اتخاذ أى قرار اقتصادي لما يمكن أن يفعله « رأس المال الجبان » أفلا يتحرزون ملايين المرات عندما يختص الأمر بما يمكن أن يؤدي إلى غضب اميركي أو اسرائيلي ربما يحدد أو يمنع بلايين الدولارات الاميركية ؟ وهل يمكن أن نصف قرارنا في هذه الحالة بأنه مستقل حقاً وغير خاضع للضغوط ؟

ولعله أمر لا يمكن انكاره أن حصول مصر على السلاح اللازم لها وتمويل هذا التسليح كمنحة من الخزانة الاميركية هو رهن بموافقة اصدقاء اسرائيل في الكونجرس ولسنا في حاجة إلى التذكير بسلوك الكونجرس الاميركي مع دول عربية حليفة للولايات المتحدة كالاردن والسعودية عندما تكون سياستها ليست موضع

الرضا الكامل لاسرائيل واصدقائها حتى وإن كانت السعودية تقوم بدفع ثمن سلاحها .

ولعلنا لا نتجاوز لذلك عندما نقول إن دولة تعتمد في تسليح جيشها على قبول خصومها دفع ثمن ذلك السلاح لا يمكن أن تملك حرية القرار . وأنها مضطرة على الأقل إلى السعى الدائم لعدم استثارة غضب هؤلاء الخصوم وإلى أن تحسب خطواتها في هذا الإطار حسابا دقيقا دون حاجة إلى تدخل مباشر أو املاء .

أما الأمر لا يقتصر فقط على السلاح والتسليح بل يمتد أيضا إلى لقمة العيش وإلى ثلاثة أرغفة من كل أربع أرغفة يأكلها المصريون فالحدث عن استقلال القرار يصبح حديث خرافة حيث يصبح رد الفعل الأميركي لأي قرار مصري هو هم بالليل وغم بالنهار. يتم التحسب له دائما ويتم السعى لاجلاء أى غموض بشأنه بأسرع ما يمكن ويكفي في هذا المجال أن نذكر كيف سعى المسئولون في حكومتنا بدءا من رئيس الجمهورية إلى تبديد أى وهم لدى الطرف الأميركي بأن القرارات الاقتصادية في يناير الماضي تعبر عن مسلك مضادا للقطاع الخاص .

ولعل الذين يتحدثون عن المساعدة الأميركية غير المشروطة لم يزالوا قادرين على تذكر أن هذه المساعدات لم ترد إلى مصر إلا بعد تغييرات أساسية في سياستها الداخلية والخارجية وهى تغييرات أدت إلى استبعاد أى محاولة لبناء اقتصاد وطني مستقل وحولت مصر بدلا من ذلك إلى سوق مفتوحة للشركات متعددة الجنسيات لتفرض سيطرتها الكاملة لا على الاقتصاد المصري وحسب بل وعلى الثقافة والقيم المصرية أيضا ونظرة واحدة « حولنا » إلى تليفزيون وإذاعة مصر كافية لابرار مانقول .

وقد أدت هذه التغييرات كذلك إلى تحول مصر من قيادة لحركة التحرر الوطني العربي وتعمل على تشكيل كتلة عربية موحدة غير خاضعة لأى نفوذ خارجي إلى سمسار للولايات المتحدة الأميركية « الشريك الكامل » للعرب في عملية « السلام » والحليف الاستراتيجي الكامل لاسرائيل في الحرب والسلام معا .



ولعل من يتحدثون أيضا عن المساعدة الأميركية غير المشروطة يعترفون حتى
بهم وبين انفسهم أن استمرار السياسات الحالية لما يسمى الانفتاح الاقتصادي وما
يسمونه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية هو « شرط » استمرار تدفق
هذه المساعدات ولذلك فإنهم يصرحون ليل نهار بأنه لارجوع عن تلك السياسات
وكانه ليس من حق شعب مصر أن يختار ويغير بملىء حرته أى سياسات قائمة .

ما يسمى بالمنح الأميركية ليست منحا على وجه الاطلاق فقد تم دفع ثمنها باهظا
بالفعل ولم نزل ندفع ثمنا غاليا من استقلال هذه الأمة وحرية اتخاذ القرار فيها وهي
بالتالي ليس مما يسعى إلى مد اليد لاخذه بل إلى التخلص منه كلما كان هناك سبيل
إلى ذلك .

ولعلنا لانقول قولا إذا عندما نشير إلى أول السعى للوصول إلى الاستقلال هو
الاحساس بفداحة القيد على حريتنا وأن أشد درجات التبعية هي تلك التي لا يحس
فيه التابع أنه خاضع لقيود متبوعة والذي يتصور فيها أن قراراته تصدر عن استقلال
حقيقي وكامل .

١٩٨٥/٥/١٥

(أنا حزب الأغلبية ، لدي القاعدة العريضة معايا !)



جيت لك المساعدين بتوعك ، طباخ وزارة الداخلية التي يبيع نتيجة الانتخابات ، والست «نزاهة» بتاعة نزاهة الانتخابات !



نظام . . في مأزق

د . حسن نافعة

حملت الأقدار حسنى مبارك إلى قمة السلطة في مصر في ظروف
مأساوية أطاحت بسلفه في أكبر مشاهد العنف والإثارة وفي جو غيم
فيه شبح العنف على البلاد كلها . لم يكن مبارك يسمى إلى السلطة أو
يطمح إليها فلا يوجد في تاريخه حتى ما يشير إلى مجرد اهتمامه بالعمل
السياسي أو العمل العام في أى مرحلة من المراحل .

ولم يكن ذلك في ذاته عاملا سلبيا يحول دون ترحيب الجماهير
الشعب به . وهو ترحيب قام على أساسين :

الأول : هو أن مبارك كان يمثل الشرعية طبقا لمنطق النظام القائم . وكانت مع
شكليتها ، مطلبا ملحا حينذاك .. لأن البديل الوحيد خارج إطارها كان استيلاء
الجماعات الدينية على السلطة . ومع أن الجماهير قد رحبت بقيام فصل من تلك
الجماعات بتخليص البلاد من أنور السادات ، واعتبر اغتياله عملا بطوليا حتى وإن
استنكرت الاساليب في قرارة نفسها ، إلا أنها فزعت «قلقاً» لأحداث العنف
الدموي التي جرت في أسبوط عقب حادث الاغتيال . فكان وجود رجل ينتمي

إلى المؤسسة العسكرية ويعبر عن تماسك استمرار المؤسسات الدستورية القائمة هو صمام أمن يحول دون اغراق البلاد في بحر من الدماء .

الثاني : إن الاقاويل عن فساد الاسرة الحاكمة والطبقة المحيطة بها لم تمس نزاهة حسني مبارك أو طهارة يده . وكانت تلك قيمة عليا يفتقدها نظام فاحت فيه رائحة الفساد والبغض .

غير أن الخوف الذين تلى احداث اسبوط سرعان ماتبدد ثم أن الطهارة والنزاهة لاتصلحان أساساً وحيداً للشرعية ومع أن سجل الرئيس مبارك كان في الجانب العسكري منه مليفاً بالمواقف البطولية والمشرفة لكنه فيما يتعلق بالقيادة وشئون الحكم كان سجلاً نحالياً لم يكتب فيه سطر واحد بعد . وانتظر الناس أن يحكموا عليه من خلال مايسيطره بنفسه .

وتوقف نجاح مبارك على امرين متلازمين .

الأول — قدرته على تشخيص أزمة النظام السياسي في مصر التي انتهت بالاطاحة برأس هذا النظام في مشهد رهيب للعنف .

والثاني — قدرته على ابتكار حلول تعالج مظاهر الخلل التي أدت إلى هذه الأزمة .

الجدور

وجلور الأزمة في النظام السياسي المصري الراهن تمتد إلى قلب الحقبة الناصرية فرغم نجاح الثورة في هدم النظام القديم ، إلا أنها لم تنجح في بناء نظام بديل يمكن أن يحافظ على منجزاتها ويطورها طبقاً لتطور الظروف المحلية والدولية .

كانت الثورة قد تمكنت من دفن جميع القوى السياسية التقليدية في مصر ، بما فيها حزب الوفد ، تحت انقاض النظام القديم . ولم يكن ذلك بسبب عنف الاساليب التي استخدمتها بقدر ما يرجع إلى نجاحها في تحقيق ما عجزت تلك القوى عن تحقيقه على صعيدى التطبيق الوطني والاجتماعي . لكن عنف الاساليب التي

استخدمتها ضد خصومها لم تمنع قوى أخرى من مقاومة المشروع الناصري والتصدي له ، وحمل لواء هذه المقاومة أساسا تيارين ، هما التيار الديني الذي أراد تحويل المجتمع إلى مجتمع ديمقراطي تحكمه حكومة دينية ، والتيار الماركسي الذي أراد تحويل المجتمع إلى مجتمع شيوعي تحكمه حكومة ماركسية . وانصب عنف النظام أساسا على هذين التيارين قبل أن يتمكن عبد الناصر من استيعاب فصيل من التيار الماركسي داخل النظام .

وقد تمكن عبد الناصر من تهميش هذين التيارين وعزلهما فعلا باعتبارهما تيارات اقلية نظرا لتدرج السياسة الناصرية لخدمة القاعدة العريضة من المواطنين وتعبير سياستها المعلنة عن محصلة خبرة الحركة الوطنية بكافة فصائلها .

غير أن هزيمة ١٩٦٧ ، البالغة القسوة كشفت عن المرض الخبيث الذي أصاب النظام الناصري وتولد عن نوعين من الجرائم .

الأول : هو انصراف الجيش عن مهامه الأساسية وعيئه بمقدرات الدولة .
والثاني : ضعف نظام الحزب الواحد واعتماده على ثقة الرئيس وتأيدته أكثر من اعتماده على ثقة الجماهير وتأيدتها . ورغم قسوة الهزيمة إلا أن ثقة الجماهير في اخلاص عبد الناصر ووطنيته لن يتزعزع . ومكنته هذه الثقة من القضاء على النوع الأول من الجرائم عن طريق بناء الجيش وتوجيهه إلى مهمته الأساسية وهي المعركة مع العدو ، لكن شاءت ارادة القدر أن يرحل قبل أن يتمكن من القضاء على النوع الثاني من الجرائم . إلا أن محاضر جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تؤكد أنه كان يتجه بإخلاص نحو تعدد الاحزاب وارساء حجر الأساس للديمقراطية صحيحة تستوعب حركة الجماهير وطموحاتها وتتمكن من نقل السلطة في سهولة وبسر دون عوائق أو أزمات .

الاتحاد الوحيد

في الحقيقة الساداتية « كان » هدم التجربة الناصرية بكل أركانها هو هدفها وانجازها الوحيد . اطلق السادات العنان لكل القوى التقليدية لتنهش لحم عبد

الناصر وتحررته . واتجه جهاز سلطته لقمع الناصريين والماركسيين أساساً . وأثمرت سياسة العودة إلى النمو الاقتصادي العشوائي — التي بدأ بتطبيقها منذ عام ١٩٧٤ — طبقات اجتماعية جديدة نمت بشكل هائل نتيجة الهجرة المصرية المكثفة إلى دول النفط وسيادة وهم الحلول الفردية . وكان من الطبيعي أن تحاول هذه القوى أن تبحث عن متنفس سياسي لها .

وفي هذا الإطار لم يكن غريباً أن يعود حزب الوفد الجديد إلى الظهور ليكون أكثر مصداقية في تمثيل القوى الرأسمالية حديثها وقديمها من السادات وحزبه الوطني .

ولم يكن غريباً أن يتضخم وزن الجماعات الدينية وحجمها بعد أن استعان بها السادات وساعدها لضرب الناصريين متصوراً أنه يستطيع أن يعود لتحجيمها متناسياً أنها أكثر التيارات تمسكاً باليدولوجيتها وأنها لا تتحالف تحالفاً دائماً إلا مع من يخطر في إطار استراتيجيتها .

وجوهر المأزق الذي وقع فيه السادات يكمن في أنه قام بتعديل البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الناصري ، دون أن يقوم بادخال تعديلات مماثلة وموازنة في البنية الاقتصادية أو الواسعة للنظام وفي ضوء الخلل الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي أحدثته الممارسات الساداتية ، والتوجه الخارجي المناقض لمواقف معظم الفصائل الوطنية ، وعجز المؤسسات القائمة عن استيعاب الطموحات السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة والتيارات السياسية التقليدية ، وتحقيق قدر كبير من المشاركة السياسية الفعلية لهذه القوى ، فقد كان من الطبيعي أن يتفجر العنف الذي وجه هذه المرة ضد شخص السادات .

المنطق الذي ساد

وهكذا جاء مبارك ، ليجد نفسه مضطراً بتعديل تشكّل النظام السياسي وارساء أسس لنظام يمكن أن يستوعب حركة القوى الجديدة ويهيئها إلى احجامها الطبيعية . والخلل الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الساداتية كان أكبر

من قدرة أى فرد على مواجهته وكان يتطلب اعداد المسرح لظهور جبهة وطنية متماسكة .

غير أن الممارسات التي تمت حتى الآن وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات تثبت أن معالجة عظام الأمور قد افتقدت للرؤية السياسية الشاملة وعرقت في التفاصيل الصغيرة على حساب القضايا الكلية ، فساد منطق المحافظة على أمن النظام على حساب منطق المحافظة على أمن الوطن . وهو المنطق الذي ادى إلى معالجة حالات الفساد كمحالات فردية وليست كظاهرة اجتماعية افرزها نظام سياسى، وأدى إلى الافراج عن المعتقلين السياسيين وعودة ظهور الصحف الحزبية دون معالجة القضية الالهمل وهى قضية الديمقراطية .

وكان منطق المحافظة على أمن الوطن يتطلب تنحي الرئيس عن صفته الحزبية ، وأن يقوم باختيار « حكومة وحدة وطنية » تمثل كافة الاتجاهات السياسية ، أو على الأقل حكومة محايدة تحظى بثقة هذه التيارات ، تنحصر مهمتها في اعداد المسرح السياسى لانتخابات تشريعية نزيهة بعد الغاء كافة المعوقات . أمام العمل السياسى وحرية تشكيل الأحزاب . تكشف للجميع الوزن الحقيقي لكافة التيارات السياسية في مصر . ولا نعتقد أن حكومة تفرزها انتخابات ديمقراطية حقيقية . كانت ستثير مشاكل بالغلب عليها فالرئيس يتمتع بحكم الدستور بسلطات واسعة تمكنه من السيطرة على الأوضاع وكان من الممكن أن تنضاعف شعبيته ، وبالتالي قدرته على المناورة . فضلا عن أن خطوة كهذه كان يمكن أن تحدث أثارا معنوية ايجابية هائلة .

لكن ساد منطق المحافظة على أمن النظام — الذي هو أمن الحزب الوطنى وجماعة المستفيدين منه . فانتخب الرئيس مبارك رئيسا للحزب الوطنى وبذلك تاهت الحدود بين سلطة الدولة وثقل الحزب الحقيقى بين الجماهير . واستمرت حالة الطوارئ فضائق حرية الحركة الطبيعية أمام الاحزاب التي فرض عليها أن تعمل داخل أماكن مغلقة لم تخرج منها إلا خلال أيام معدود سبقت الانتخابات . واستمر العمل بقانون الاحزاب فتعذر على تيازات رئيسية أن تشكل احزابا وأن

تخوض الانتخابات في الوقت الذي تمكن فيه حزب الوفد من عودته لممارسة نشاطه بحكم قضائي . ثم جاءت كارثة في القانون الجديد للانتخاب الذي صادر على حق المستقلين في الترشيح وقتن عملية تزوير الانتخابات قبل أن تتم ، بأن حول أصوات الاحزاب التي تقل عن ٨٪ إلى الحزب الوطني مقدما !

وإذا كان هذا الوضع قد صمم ليستفيد منه الحزب الوطني أساساً فإن الضرر الذي أصاب الوفد بسببه كان أقل بكثير من الضرر الذي أصاب الاحزاب الأخرى . كانت قلوب أوساط المال والتجارة مع الوفد ولكن كثيراً من مصالحها كانت مع حزب السلطة وكان الوفد في حاجة إلى كوادر جاهزة للعمل في الشارع السياسي وجدها في جماعة الإخوان المسلمين ذات الخبرة العريقة في هذا المجال وكان الثمن الذي دفعه الوفد مقابل هذا هو فته لمنفذ شرعى دخلت من خلاله الجماعة مجلس الشعب بعدد من المقاعد محسوب مقدما ومن المعروف أن حركة الجماعات الدينية في ظروف القمع السياسي تفوق مثيلتها بالنسبة للتيارات الأخرى .

وهكذا تحولت الانتخابات إلى مسرحية هزلية اسفرت عن أغلبية كاسحة للحزب الوطني الديمقراطي وأقلية ضئيلة لحزب الوفد المتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين اعطت للنظام صورة ديمقراطية واستبعدت كافة فرق اليسار التي قبل بعضها أن يدخل مجلس الشعب بالتعيين .

الديكور الديمقراطي

ونظرة واحدة على هيكل النظام المصري بوضعه الراهن يؤكد أننا بصدد شرط آخر من أنماط النظم الشمولية ذات الديكور الديمقراطي . ويكفي نظرة في رموز النظام بمثابة في رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى لكي نخلص إلى هذه الحقيقة .

○ فرئيس الوزراء رجل ينتمي إلى المؤسسة العسكرية . وبصرف النظر عن توافر معيار الكفاءة من عدمه فإنه لا يوجد مبرر واحد لاستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار السياسي في مصر ، إن وضع رئيس الوزراء

يختلف عن وضع رئيس الدولة الذي املته ظروف استثنائية على النحو الذي اوضحناه .

○ أما رئيس مجلس الشعب فهو استاذ جامعي مشهود له بالكفاءة الفنية والخبرة السياسي معا ، ولكنه يدين بوجوده في منصبه هذا إلى رئيس الدولة شخصيا الذي عينه عضوا في مجلس الشعب بعد أن كان المرحوم فؤاد محيي الدين قد استبعده من الترشيح على قوائم الحزب الوطني خشية المنافسة . وهو في هذا الاطار فردا لم يفرزة تيار سياسي يمكن أن يستند إلى قوته . ولذا فإن بعض الأخطاء الشخصية يمكن أن تعصف به سياسيا . ومن الواضح أنه قد اصبح هدفا لهجوم الوفد الذي يعامل على أنه زعيم اللوي الناصري في الحزب الوطني .

○ أما رئيس مجلس الشورى فقد دخل الحياة السياسية من باب الخدمات الخاصة التي قدمها لحرم الرئيس السابق أهام كان عميدا لكلية الآداب .

تلك هي رموز النظام وهي كلها تدل على الولاء الشخصي للرئيس . أما مركز القوى داخل الحزب الوطني فتلك قصة أخرى .

وأخطر ما يميز النظام السياسي المصري بتركيبته الحالية هو ظهور تحالف قوى جدا وغير رسمي بين حزب الوفد والجناح الساداتي في الحزب الوطني ، وهو التحالف الممثل لأوساط المال والتجارة . وقد برز هذا التحالف على نحو جلي أثناء أزمة القرارات الاقتصادية الأخيرة وهدفه الرئيسي ضرب أية محاولة للإصلاح وإعادة التوازن في الحقل الاقتصادي والاجتماعي القائم .

يحدث هذا في الوقت الذي ما تزال فيه القوى الحقيقية صاحبة المصلحة في إعادة هذا التوازن إما محاصرة غير قادرة على الحركة وإما غير موجودة أو تكافح للحصول على شرعيتها داخل دهاليز المحاكم ! ومن شأن هذا الوضع أن يضع النظام السياسي برمته أمام مأزق جديد ، مالم يعاد النظر في أسسه برمته .

١٩٨٥/٦/٥

- ده حتى بناسه حفظ المعروضات عملنا الكحل السنه ده
في حجم الأسبرين تقريبا .. وكل ضيف يا غدر كحلنا بيتين بلبا به ميه ١٠٠



نعم . . نخضع لضغوط أميركا وصندوق النقد الدولي

□ إفتاحية □

غضب الرئيس حسنى مبارك غضباً شديداً ، عندما قال حزب
التجمع وجريدة الأهالى الناطقة باسمه إن حكومة الدكتور على لطفي
جاءت لقبول الضغوط الأمريكية وشروط صندوق النقد الدولي . وقال
في خطابه الأخير « إحنا مانقبلش ضغوط وأنا قلتها مليون مرة ، لانقبل
ضغوط ولا نخضع لضغوط أبأ كان نوعها ولا من صغير ولا من
كبير » .. إن قرار مصر لن يكون أبداً إلا قراراً مصرياً خالصاً لوجه الله
والوطن . « إنتهت عهد التبعية » .

ولا شك أننا وكل المواطنين نرحب بهذه التصريحات الواضحة والحاسمة .
ولكن !

الواقع يقول إننا لم نكن مخطئين فيما قلنا ونقول :
فقبل تولى د . على لطفي لرئاسة الوزارة صدرت عديد من القرارات استجابة
لشروط صندوق النقد الدولي وضغوط الولايات المتحدة الاميركية وجماعات
رجال الأعمال المصريين ورجال البنوك الاستثمارية والخاصة منها على سبيل المثال لا
الحصر ، رفع سعر رغيف العيش والسجائر أى تخفيض دعمها ، والالغاء شبه
الكامل للدعم على الكهرباء والبنزين والنقل العام ، والتراجع عن قرارات بنابر
٨٥ .

وبعد تشكيل الوزارة أعلن د . مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني إن الحكومة ستلغي الدعم «تدريجيا» تحسبا لردود الفعل السلبية الاجتماعية والسياسية .

ثم أعلنت صحيفة الأهرام الحكومية على لسان مصدر اقتصادي مسئول بأن هناك دراسات بدأت تتبلور تستهدف السماح بالتعامل في النقد الاجنبي خارج بنوك القطاع العام . وهو مايعني عمليا الاستجابة لمطلب صندوق النقد الدولي تخفيض سعر الجنيه المصري رسميا بعد أن تم تخفيضه عمليا ونتيجة للسياسات الحكومية بصورة مفزعة وصل سعر الدولار حتى أول أمس ١٨١ قرشا !!!

وهو يعني الاستجابة لشرط آخر من شروط الصندوق وهو تحريك «أى رفع» الاسعار طبقا للعرض والطلب .

المشكلة أن قضية استقلال الارادة الوطنية والقدرة على مقاومة الضغوط ورفضها لاتعتمد على الرغبة والشجاعة ، وإنما تستند في الاساس إلى وقائع محددة ، وقدرة اقتصادية وعسكرية تحفظ الاستقلال .

وللاسف فإن السياسات المتبعة منذ عام ٧٤ وحتى الآن تحت اسم الانفتاح والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية وحل المشكلة الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى تحت المظلة الأمريكية «ومنهج كامب ديفيد» وتنويع مصادر السلاح والذي انتهى عمليا إلى الخضوع لسيطرة مصدر واحد هو أمريكا .. كل هذه السياسات أدت إلى مانسميه التبعية للسوق الرأسمالى العالمى وفقدان الاستقلال الاقتصادى والسياسى عمليا .

فعندما تصل ديون مصر — طبقا لما يقول الدكتور سلطان أبو على — إلى ٤٤ ألف مليون دولار أغلبها للولايات المتحدة الاميركية وعندما نعتمد في لقمة عيشنا على القمح المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتم جميع مشروعات البنية الاساسية بقروض ومعونات أميركية بالاف الملايين يتسرب الجزء الأكبر منها مرة



ثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعندما نتسلع من الولايات المتحدة الأمريكية وبشرطها لم نطالب بعد هذا كله السيد الجالس في البيت الأبيض بأن يساوي بين مصر وإسرائيل في حجم المساعدات التي تحصل عليها كل منهما وأن يرفع القيود المفروضة على بعض الأسلحة التي تحتاجها مصر ويعفى مصر من المصاريف الإدارية على السلاح ويزيد من معوناته ومنحة مقابل مرور سفنه النووية في قناة السويس ويقدم هدية اصلاح ١٠٠ ألف فدان أو ٢٠٠ ألف فدان في مصر

عندما نطالب بهذا كله ونعتمد كل هذا الاعتماد على الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم الرأسمالي .. هل نملك رفض مطالبها وشروطها وضغوطها ..

سؤال نعتقد أن إجابته واضحة .

ولعلنا لم ننس ماقاله الرئيس مبارك أن من لا يملك حرية لقمة عيشة لا يملك ارادة مستقلة .

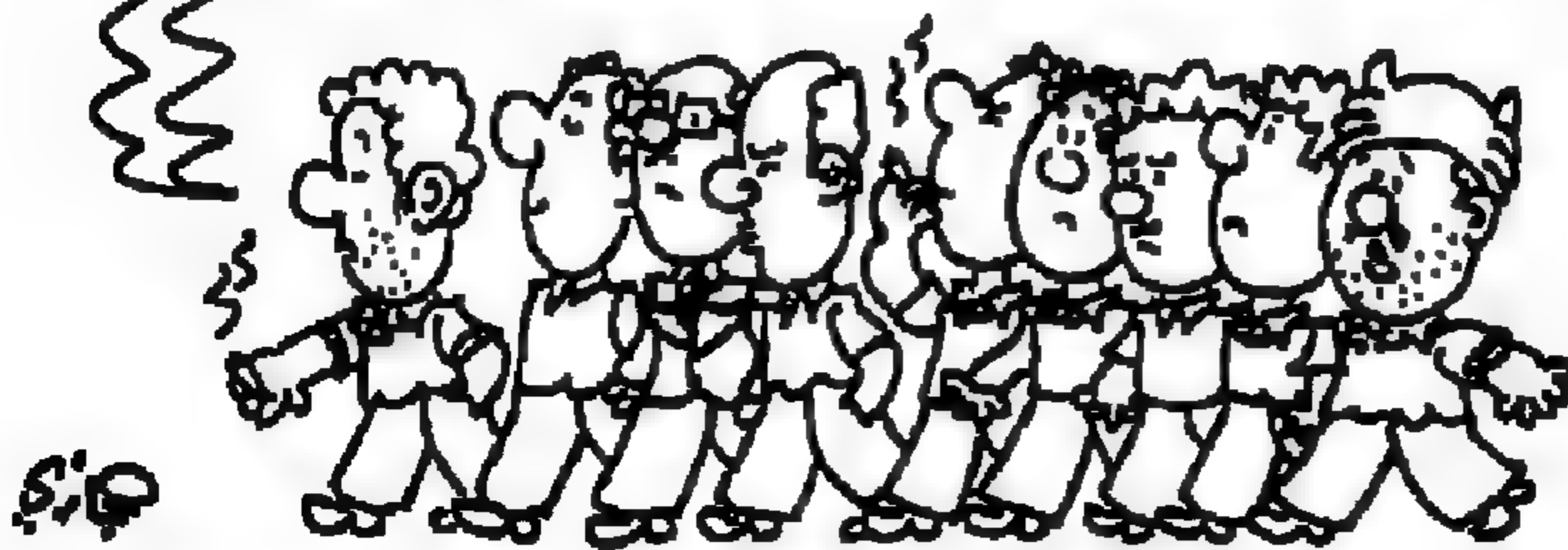
الإلتاحية ١٩٨٥/٩/٢٥

(عارفين إنك قاعد في البيت وبتذكر دروسك ، لكن وجودنا هنا
نوع من احتياطات الأمن !)



(آدي احنا منظرين لشكيل الوزارة الجديدة)

ولاية فريدة وزارة جديدة ، حاية تنفذ سياسة قديمة ؟؟



هوامش على ضيق الرئيس بصحف المعارضة

لاخير فيهم إذا لم يقولوها . .
ولاخير فينا إذا لم نسمعها

د . سعيد إسماعيل علي

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ غَسَّ وَتَوَلَّى ﴾ . أن جَاءَهُ
الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّةَ يُرْكِي . أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الْذِكْرَى . أَمَا مَنْ
أَسْتَعْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكُنِي . وَأَمَا مَنْ جَاءَكَ
يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى . كَلَّا إِلَهًا ذِكْرُهُ . فَمَنْ
شَاءَ ذَكَرْهُ . عَلَى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿ [عبس : ١ : ١٤]

في هذه الآيات الكريمة يوجه سبحانه وتعالى العتاب للرسول
ﷺ إذ جاءه رجل فقير ضريب وهو ابن أم مكتوم، يرجو الهداية
فانشغل عنه بعض كبار القوم الذين لا يضير الدعوة أن يستمروا في
ما هم فيه بل وعبس في وجهه وتولى عنه .

عتاب الرئيس

وعلى نفس المنهج والقياس مع الفارق نتوجه بالعتاب إلى سيادة الرئيس لهذه
الحملة المستمرة التي يوجهها إلى الناقدين والتي ترتفع فيها حدة غضبه إلى درجة
يكاد أن يوجه فيها الانذار والتحذير على ما في النقد من تعرية للعيوب وكشف
للانحراف وتصحيح للمسار ولو أراد الحقيقة لايقن أن الذين يزينون الواقع
ويزخرفونه بالخيال هم الخطر الحقيقي على مسيرة البلاد .

لقد وعى الرسول الكريم الدرس الالهى المشار إليه في الآيات السابقة جيدا وحرص ألا يضيق صدره بالنقد والمعارضة فذات يوم وهو يوزع بعض الفىء على الناس أخذ اعرأى نصيبه فاستصغره وبسط يده بالسوء وجذب رسول الله من طوق ثوبه جذبا غير رقيق وقال : يا محمد زدني فليس هذا المال مالك ولا مال أبيك واستل عمر سيفه صارخا : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق .

فابتسم الرسول في حنان ورفق وقال :
— دعه يا عمر إن لصاحب الحق مقالا .

إنه لم يثر ولم يتهمه رغم خروجه عن كل الحدود بالعمالة للقوى الأخرى أنه لم يندره إذا لم يرجع عن مثل هذا فلا بد من الدعوة إلى التفكير في اتخاذ الاجراءات التي تمنع مثله عن أن يقف مثل هذه الوقفة !!

كذلك وعى عمر بن الخطاب الدرس جيدا هو الآخر فعندما احتج عليه أحد المسلمين بغليظ القول وهم آخر بردعة بالقوة نهى عمر عن ذلك وقال تلك الحكمة التي سرت عبر التاريخ تفوح منها ذكراه الطيبة « لاخير فيهم إذا لم يقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

إن الذي يستقرئ خطب السيد الرئيس في الشهور الأخيرة لابد أن يلاحظ هذا الخطب المتصل المستمر في كل مرة وهو عدم الرضى والضيق بما تكتبه صحف المعارضة والنظر إليه على أنه يشكل خطرا ومهديدا للديمقراطية في مصر وهذه هي القضية التي أود مناقشتها :

فسيادة الرئيس يؤكد في خطابه الأخير أن شعب مصر يمارس الحكم الديمقراطي ثم يوصف الديمقراطية بأنها الصفحات المعلنة لا القرارات التي تصدر في الظلام وأنها هي الابواب والنوافذ المفتوحة لاحكم الغرف المغلقة والمقاعد المنعزلة عن نبضات الشعب وآماله الحاجة لحقه في المشاركة وحكم نفسه بنفسه .

هي عبارات رائعة من غير شك يسمعها الإنسان كأنها نغمات شجية تهتر لها

القلوب وينتشي لها الوجدان بهجة وفرحة فيكاد أن يرى ما يحلم به وقد تشخص في الواقع أو أصبح قريب المنال .

ومن أجل هذه المعاني الجميلة والأفكار السامية التي يشر بها سيادة الرئيس نناقش قضايا هذا البلد ونسعى بالكلمة الصادقة وبالفكر الملتحم بحركة المجتمع لتعرية العوائق والمشكلات المتمثلة في صور الانحراف لأن المعاني الجميلة لا يمكن لها أن تعيش وسط تلوث اجتماعي واقتصادي خائق يحيط بها من كل جانب .

الوزارة والبروباجندا

ومن هنا أيضا فإنه يستوقفنا ما يذكره سيادة الرئيس في نفس الخطاب عن اسلوب اختيار الوزارة يقول :

وأنا بطبعي لما أجي أشكل وزارة أو باتخذ عمل مش حاقعد أعمل بروباجندا دعاية أبدا بأفكر وأسأل كثيرين دون أن يدري أنا حأعمل ايه عندي احساس بنبض الشارع أنه لابد من تغيير بأفكر كثير وأسأل كثير وأسأل كثيرين ولا واحد من اللي باسألهم حأيعرف أنا عاوز ايه لو سألت أى حد قاعد أية رأيك في فلان كوزير ؟ لا لا يا شيخ دا ماينفعش الله لو مشيت على الاسلوب ده مش حالاق في مصر واحد ينفع وزير حسب الكلام ده .

قررت في نفسي أن اسأل من غير ما حد يعرف أنا بقالي ٣ أو ٤ شهور بأفكر في العملية دي ولو أن بعض الصحف تقولك فيه تغيير وزارى بيعسوا من الناس لكن أنا مقلتش لحد ولا أقرب المقربين مني ولا مخلوق عرف إلا يمكن قبلها بـ ٤٨ ساعة حتى رئيس الوزارة لم يعرف إلا يوم التعديل نفسه .

وهذا هو الأمر الذي نرجو أن يأذن لنا سيادة الرئيس في الاختلاف معه فيه إلى حد كبير ومعيارنا هو نفس كلمات سيادته في البداية عن توصيف الديمقراطية ذلك أن النتيجة الواضحة لأسلوب اختيار الوزارة على الرغم من وجود كافة المؤسسات الدستورية والحزبية في البلاد هو انه أسلوب يعم بفردية واضحة وسرية لا تخفى دون مشاركة من أحد ولا أقرب المقربين وحتى رئيس الوزارة .

إننا نثق في مقدرة الرئيس على الاختيار وثق في إخلاصه ونزاهته لكننا أيضا نثق في أن الكمال لله وحده وأنه جل من لا يسهر بل أننا نتساءل : وما الحكمة في سعي النضال البشري الطويل عبر قرون وقرون من أجل إيجاد مؤسسات دستورية يناط بها الحكم والتقدير بالأسلوب الجماعي والمشاركة من أهل الاختصاص والرأى لا في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقط وإنما في اختيار القيادات والمسؤولين ذلك أنك إذ تترك مثل هذا الاختيار فرديا وسريا لم تذهب إلى أنك تستشير وتستأنس برأى المشاركين في الحكم فإن هذا يحمل ضمنا توجيه مسار الرأى ونتائجه في الاتجاه الذي يراه فرديا .

إن عملية المشاركة والمناقشة العلنية حول مدى صلاحية س أو ص لهذا المنصب أو ذاك لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها مسألة بروباجنده وإنما هي السبيل الوحيد لحسن الاختيار وإذا كانت الآراء تختلف حول س أو ص فهذه سنة الحياة واختيار الحكام والقيادات العليا لا يعتمد على مجرد رأى س في ص أو ص في س فلا بد من مقارنات وتعدد وجهات النظر واختلاف زوايا الرؤية هو الذي يبرز الحقيقة .

ولنحسب أننا نتساءل عن الدور الذي قام به الحزب الوطني في هذه العملية خاصة وأن أساتذة العلوم السياسية قد علمونا أن الأحزاب السياسية هي المدارس الحقيقية لتربية الكوادر السياسية ذلك أن كلمات الرئيس توحى بغياب دور الحزب وإذا غاب الحزب عن هذه القضية فما هي مبررات وجوده وخاصة أن هذا تتفق فيه النظم السياسية رأسمالية كانت أم غربية ؟

وأي ذلك مجلس الشعب ؟ أغلب الظن أن الرئيس مادام قد اختار فسوف تطرح الوزارة سياستها على المجلس ولا بد أنه سيصدر قرارا بتأييد الحكومة مانحا أياها ثقته شاكرا للرئيس حسن اختياره !

وهنا عندما تهب بعض الأقلام لتسجل اعتراضها لا على الأشخاص وإنما على أسلوب الاختيار يقال إنها تجاوزت الحدود بحيث لا بد من وقفه معها ؟ فليس في هذا انذار واضح صريح وبالتالي هل تعد الصحف التي تنقد امرا كهذا هي التي

تهدد الديمقراطية أم أن رفع سلاح الانذار هو الذي ييث الخوف في بعض الاقلام
فتسكت عما لايجب السكوت عنه ؟

يسار السلطة

إن المثقف الذي يقوم برسالة حق القيام لابد أن يسعى دائما إلى التغيير إلى
ماهو أفضل وهو في سبيل ذلك يجد أن جزءاً كبيراً من مهمته يتركز في نقد الواقع
الاجتماعي بكل مكوناته وابعاده ولذلك أصبح شائعاً القول بأن المثقف صاحب
الرسالة لابد أن يكون على يسار السلطة وهو إذ يقف على يسارها لايعني ذلك أنه
ضدها وهنا نذكر حديث رسول الله ﷺ : «انصر اخاك ظالماً أو مظلوماً» فلما
استفسر بعض الصحابة : كيف ينصرون الظالم ؟ أجاب ردوه عن ظلمه وذلك يتم
بالنقد بالفكرة بالكلمة .

وإذا كانت بعض الاقلام في الصحف الحزبية وهذا يحدث أيضا في الصحف
الحكومية تمنح فتقع في الخطأ فإن الموقف لا يكون بالمنع والانذار وإنما هو بدراسة
الاسباب والظروف التي تؤدي إلى حدوث هذه الصور التي لابد من رفضها .

وهنا سوف نجد أن المساحة التي يتواجد بها المعارضون غاية في الضيق
ولا تعكس أبدا حجمهم الحقيقي في الشارع السياسي ذلك أننا لو حسبنا
الصحف التي تصدرها أربع صحف حزبية كل أسبوع فسوف نجد أنها لاتتجاوز
٤٦ صفحة أما الصحف اليومية فهي : ١٦×٤ متوسط عدد الصفحات ٧×=٤٤٨
صفحة هذا غير المجلات الاسبوعية وعندما يجد الانسان نفسه محصورا في
ركن ضيق للغاية لا يضمن أن يصل صوته إلى كل الناس لابد له أن يرفع من درجة
صوته بل قد يصرخ ويصيح .

ولا ينبغي أن نخدع انفسنا بالقول بأن الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية هي

للجميع وهي قومية ذلك لان الصحفي فيها يعمل تحت قيادات يختارها الحزب الحاكم فهل يمكن في مثل هذا الاطار أن يقف موقفا ناقدا حقيقياً ؟ إنه ينتقد حالة الطرق والكباري والتليفونات والمدارس وماشبه لكنه قلما ينتقد بحرية السياسات العامة .

وأجهزة الاعلام ذات الارسال العديدة كم من المعارضين يدعي للحديث فيها وتقديم البرامج ؟ نكاد أن نقول : لأحد .. افلا يدفع هذا هؤلاء اذن إلى ألا يكون كلامهم همسا وإنما صراخا وعويلا ؟

وإذا كان قانونا الاحزاب والانتخابات يحصر قنوات التعبير عن الرأى في الأحزاب القائمة فأين يتجه اصحاب الرأى غير الحزبي وإلى أين تتجه الاقلام المستقلة امثال كاتب هذه السطور وغيره كثيرون ؟

وإذا ما كتب قلم كاتب فقال بغير الصدق افلا يتيح قانون الصحافة نفسه للطرف المتضرر أن ينشر في نفس المكان الحقائق المضادة مؤيدة بالوثائق والبيانات ؟ إن ذلك عندما يحدث ويجد الكاتب غير الأمين نفسه قد كذب أكثر من مرة ستزعزع ثقة القراء به فيصرفون عنه لأن رأسمال الكاتب هو مقدار مصداقيته .

لكننا نرى كثيرا من الكتابات التي تشير إلى انحراف هنا أو هناك مرات ومرات وتظل الدولة صامته فهل هذه الكتابة هي التي تؤدي إلى الشوشرة أم الصمت عنها ؟

إننا لانريد أن نؤكد على تلك القضية التي أصبحت من المسلمات وهي أن مزيدا من الحقائق ومن المعلومات هو طريق أساسي للكشف عن مصداقية الكاتب أو المسئول ولانريد أن يترك الكتاب بازاء الحقيقة كما يقول مفكر فرنسا العظيم فولتير كالأعمى الذي يبحث في غرفة مظلمة عن قطعة سوداء لوجودها !!

١٩٨٥/٩/٢٥

خطاب الرئيس • •

أمنية شفيق

تلقت الدوائر السياسية بدهشة عددا من المعاني التي وردت في خطاب الرئيس حسنى مبارك الأخير في رشيد كان من بينها :

○ إن المحور الرئيسى للخطاب تركز على السياسة الداخلية ، ولم يذكر الرئيس شيئا يتعلق بسياسة مصر الخارجية ولا بزيارته لكل من أوروبا وأمريكا سوى عبارات عامة عابرة عن « تكثيف التعاون الثنائى بين البلدين ودفع عملية السلام الى الأمام » .

ولم يوضح للرأى العام ماهى الأسس التي بموجبها ستدفع جهود التسوية إلى الامام بعد الفشل الذريع الذي منيت به مهمة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي للمنطقة ، وفشل جهود الدبلوماسية المصرية في إقناع الطرف الاميركي ببقاء وفد اردني فلسطيني مشترك ورفض الطرف الاسرائيلي لبدء أى مفاوضات إلا وفقا لتفسيره الخاص لبنود الحكم الذاتى الملحقة باتفاقيات كامب ديفيد وتمسك الادارة الاميركية بعدم اتخاذ أى موقف لاتقبل به اسرائيل .

ولم يذكر الخطاب شيئا عن مشكلة طابا في الوقت الذي تمتلئ فيه صحافة العالم واذاعاته باخبار وتحليلات حول تحسن العلاقات المصرية الاسرائيلية وتخلي القاهرة

عن شروطها السابقة لتحسين العلاقات وقبول الرئيس مبارك لعقد قمة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز إذا ما قبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم لفض النزاع حول طابا .

○ إن الخطاب برغم تركيزه على التغيير الوزاري الأخير ، لم يقدم تفسيراً مقنعاً له بل على العكس أكد على ماذكرته صحف المعارضة بأنه تغيير مفاجيء وغامض ولم يستشر فيه أحد ولم يقدم سبباً معطناً يبرر للرأى العام إقالة كمال حسن على وتولى د . على لطفي لرئاسة الوزارة .

○ إن الخطاب تضمن هجوماً على الصحافة وهجوماً على النقد الموجه للحكومة ، والأمثلة التي تم الاستشهاد بها لكتاب شبه مستقلين في الصحف القومية وكتاب صحف المعارضة بما اعطى انحاء أن الرئيس أخذ يشعر بشكل من أشكال الضيق من نفمة النقد ، وجاءت دعوات للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين بالتدخل لتجديد التذكير بالدعوات المماثلة التي كان يكررها الرئيس السابق السادات للحد مما يسمى رسمياً «النقد غير الموضوعي» وهي دعوات تواكب تصريحات مشابهة لنقيب الصحفيين توحى بأن فكرة ما يسمى وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية هي فكرة شائعة لدى دوائر الحكم .

○ إن الخطاب لم يرد على النقد الذي وجه للحكومة ، والذي يتهمة الرئيس بالخروج على الضوابط ، ولم يقدم مايدلل على أن هذا النقد خارج على الحد بل على العكس اكده فاعتراض الرئيس على الذين انتقدوا الحكومة قبل أن تقدم برنامجها يتجاهل أنها تضم ٧٥ بالمائة من وزراء الوزارة السابقة وأن تشكيلا لم يتواكب مع اعلان أن هناك أية نية في التغيير سواء في اسلوب العمل أو منهجه .

○ إن رفض الرئيس للنقد القائل بأن الحكومة تخضع لشروط صندوق النقد الدولي ورفض النقد بأن هناك استجابة لضغوطه ، كان ينبغي أن يتم باذاعة الحقائق الكاملة حول العلاقة بين مصر والصندوق والموقف الحقيقي لكل منهما خاصة وأن الحكومة الجديدة تبدأ عملها في اعقاب مفاوضات تمت بين مصر والصندوق



تستهدف حصول القاهرة على قرض «مشروط» قيمته ١,٥ مليار دولار (الف خمسمائة مليون دولار) يدفع على مرحلتين .

فضلا عن أن انكار هذه الضغوط لا يفسر أسباب الارتفاع المتوالي في الاسعار والخفض المستمر للدعم على عدد من السلع والخدمات الأساسية والارتفاع المتوالي لسعر الدولار في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الحكومة عن القرارات التي سميت بالاصلاح الاقتصادي تحت ضغوط رجال المال ، كما تراجعت أمام ضغوط مظاهرات المهريين وسحبت قرار وزير المالية بتحصيل الجمارك من المنبع على الاقمشة والمنسوجات المستوردة .

وعلى وجه العموم فإن الدوائر السياسية تعتقد أن خطاب الرئيس لم يجب عن كثير من التساؤلات حول الهموم الحقيقية التي يعاني الناس منها واكتفى بتوجيه اللوم لمنافذ التعبير عن هذه المشاكل — الصحافة — والسخرية من منتقدي أسبابها!

١٩٨٥/٩/٢٥

صحيح التغيير مطلب شعبي .. بس
بقى زيه زى النساء الشعبى
مالوش لازمه



سيادتنا . . ياسيادة الرئيس

محمد عودة

ليس في حياة الشعوب العريقة خاصة شعب مصر ما هو أثمن من
السيادة ، وربما كان تاريخ مصر كله القديم والوسيط والحديث
معركة طويلة ممتدة منقطعة ومريرة من أجل السيادة ..

كانت مصر ومازالت بموقعها وبدورها مطمع كل الغزاه
والمستعمرين وتبدأ السيادة على العالم أو لا تتم إلا بالسيطرة بشكل أو
آخر على مصر .. ولهذا كان محور حياتها وتاريخها . المقاومة ..

ولهذا كان حديث الرئيس مبارك في خطابه الأخير ضروريا ومطمئنا . وليس
هناك من يجادل حول وطنية أو نزاهة الرئيس . ولا ريب أن الذي حمل روحه على
يده يوم من أجل مصر لا يمكن أن يفرط في سيادتها والذي قاد أحد مسارحها المجيدة
والحاسمة لابد وأن يتصدر القائمة ..

ولكن رئيس الجمهورية الديمقراطي تماما مثل الملك الدستوري يملك ولا يحكم
حتى ولو كانت الجمهورية مزيجاً من الرئاسية والليبرالية ، وتظل المسئولية دائماً .
واقعة على الوزراء وهم الذين تجب محاسبتهم ، ولا يلقى ذلك أى ظل على
الرئيس ..

ومن هنا نبدأ ..

طمأنة واشنطن

ذات يوم صرح السيد كمال حسن علي رئيس الوزراء السابق قبل إحدى رحلاته المتعددة إلى الولايات المتحدة بأن أول أهدافه من الرحلة هو بالنص «طمأنة الولايات المتحدة على أنه لاعودة إلى النظام الشمولي ولا مساس بالقطاع الخاص» ونشرت إحدى المجلات القومية «جدا» وهي المصور نص الحديث وقرأه المصريون جميعا .

«والشمولية» هي الاصطلاح والشفرة التي اتفق عليها لتسمية نظام عبد الناصر أى ثمانية عشر عاما من ثورة يوليو ، التي يستمد منها النظام ، ورمزه الثاني السيد رئيس الوزراء السابق مشروعيته ، وأما القطاع الخاص فهو الاسم العلمي المذهب للرأسمالية ..

وبعني تصرخ رئيس مجلس الوزراء السابق أنه أصبح للولايات المتحدة الأمريكية حق الاطمئنان على نوع النظام السياسي والنظام الاقتصادي السائد في مصر . وأن لابد لرئيس وزراء مصر أن يؤكد ذلك علنا ، وأن يشهد عليه كل المصريين ..

وتملك الولايات المتحدة الاميركية أكبر سفارة لها في العالم في القاهرة ، ويبلغ عدد الدبلوماسيين والخبراء فيها مايقرب من الفين حسب بعض التقديرات وينبث هؤلاء جميعا في كل ارجاء مصر وينكبون على دراسة كل نواحي الحياة فيها ، وهناك جيش آخر من الاساتذة والطلبة والباحثين ، يجندون جيشا آخر من اقرانهم المصريين ، للدراسة الاكاديمية الدقيقة لكل مايجري ويتم في مصر ، وتستطيع الولايات المتحدة الاميركية بكل اجهزتها ورجالها أن تطمئن مباشرة على المبادئ والنظم والاشخاص الذين يملكون ويحكمون في مصر ..

ولكن تصرخ السيد رئيس الوزراء السابق يعني أنه لم يعد كافيا أن يتم ذلك بل لابد وأن يؤكد جهارا نهارا وأن يعرف القاصي والداني ، معنى العلاقة الخاصة التي تربطنا بالولايات المتحدة ومداها ..

ولم يحدث طوال تاريخنا الحديث ، أن تجرباً رئيس وزراء وصرح في قلب القاهرة أنه مسافر إلى عاصمة دولة عظمى ليسكن قلقها حول نظامنا الداخلي السياسي والاقتصادي وليؤكد لها أننا نسير على السياسة التي ترسمها وترضاها ..

وحتى نوبار باشا أو رياض باشا في القرن الماضي وزيور باشا وصدقي باشا أو ثروت باشا في الماضي القريب ، كانوا يصرحون إذا مسافروا أو عادوا أنهم ذهبوا لينتزعوا حقوق مصر وسيادة مصر ، وعادوا أكثر اصراراً على ذلك .. مهما كان قدر النفاق ..

ويقول دستورنا أن نظامنا اشتراكي ديمقراطي ونعلن دائماً أن اقتصادنا مختلط يقوم على قطاعين عام أو خاص ، ويعمل كلاهما في إطار خطة قائمة متفق عليها ، وحتى لو جردنا القطاع العام من الولاية والمهمنة التي كانت له ، فيبقى له حقه في المعاملة على قدم المساواة .. ولا بد في كل تصريح حول الاقتصاد وهو قضيتنا الأساسية والحرجة أشد الحرج أن يصرح المسئول رقم ١ بما يؤكد طبيعة اقتصادنا ومطالبنا .

وعدم المساس بالقطاع الخاص وتأكيد ذلك للرأسماليين الأميركيين يعني ترك مطلق الحرية له في مصر ، لكي يغمر أسواق البلاد بفائض البضائع الأميركية والأوروبية والآسيوية خاصة التي رفضتها كل الأسواق ، وأن يتم ذلك على حساب انتاجنا ، واقتصادنا ، وأن تجني حفنة من الرأسماليين المستوردين افحش الأرباح ولا تدفع الضرائب وتستولي على السلطة بعد الثروة ..

ولم يحدث أن صدر عن رئيس الوزراء السابق بعد ذلك أى تصريح يناقض ذلك أو ينفيه أو على الأقل يفسره تفسيراً وطنياً بل على العكس عززت كل احاديثه وتصريحاته التي كانت تنساب غزيرة على صفحات الصحف شعاره الذي اعلنه منذ البداية وثبت عليه ..

ولم نعرف بعد إذا ما كان رئيس الوزراء الجديد سوف يقوم بالزيارة أم يكتفي باشعار ضمني وخفي !!

نحن نحطم الاسعار

والسيادة على كل حال لا تتحقق أو تعتمد أو تدوم إلا إذا اعتمدت على استراتيجية سليمة وقوات مسلحة قادرة ..

والحرب هي استمرار للسياسة والسياسة أيضا هي استمرار للحرب ، ولا بد أن تكون القوات المسلحة للبلاد ، خاصة بالنسبة لمصر ، وموقعها المتميز مستعدة دائما لحسم المعركة أو المقاومة ..

لا بد من قوات وطنية مسلحة ، تؤمن ولا بد من تسليح ومصادر اسلحة مؤكدة ، تضمن لها الكفاءة في اداء هذه المهمة ..

وذات يوم نشرت إحدى المجلات القومية واشدها تعصبا لذلك . حديثا لوزير الدفاع المصري والذي مازال وزيرا — المشير عبد الحليم أبو غزالة — صرح به لأحدى المجلات العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية ويقول فيه إن الجندي المصري يتكلف في تكوينه وتدريبه ١٥٠٠ دولارا بينما يتكلف الجندي الأميركي ١٥٠٠٠ دولار ولهذا فإن من الأفضل والأرخص للولايات المتحدة أن تعتمد علينا ..

أى أن توفر الولايات المتحدة دم ابنائها وثروتها ، وتعتمد على الدم الرخيص والزاهر الذي يمكن أن نريقه .

ولم يحدد الوزير فيما تعتمد علينا الولايات المتحدة والمهام التي سوف تبذل فيها دماؤنا .. ولكن لاشك أن من البدييات التي يعرفها الجميع ولا يجهلها وزير الدفاع أن كل دولة خاصة الدولة الأعظم ، لاتدافع سوى عن مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي أولا وأخيرا ، وهو لاشك يعرف أيضا أن للولايات المتحدة الأميركية استراتيجية كونية جديدة تمتد بطول الكون وعرضه . وتحدد اهدافها بدقة . ويحتل الشرق الأوسط مكانا بارزا فيها .. وهو لاشك يعرف جيدا أن جوهر هذه الاستراتيجية في المنطقة وقاعدتها العظمى هي إسرائيل ..

وهذا يعني أن قواتنا .. الرخيصة الثمن سوف تكون فرقا هندية ثانوية .. للقوة
الأميركية ثم للقوة الاسرائيلية ..

ولا نظن أن العسكرية المصرية والسيادة المصرية قد وصفت من قبل ، بمثل
ذلك الوصف .

التوقيع البرازيلي

وبينما كانت القنابل تنهمر كال مطر على بيروت وتستفز العالم كله شرقا وغربا .
خاصة الرأي العام الأمريكي وبينما كانت التصريحات الاسرائيلية تعلن أن الهدف هو
استئصال المقاومة الفلسطينية ، والقضاء على القوى الوطنية اللبنانية وبينما كانت
أشد الأسلحة فتكا تصرف على مواطنين عرب ، فلسطينيين وسوريين ولبنانيين
ومصريين أيضا ، ويجربها الخبراء الأمريكيين في المعركة بينا كان ذلك يحدث ويثير
ثائرة ضمائر العالم كله .. خرج وزير الدفاع المصري والذي مازال وزيرا للدفاع
ليعلن أن الخطر الحقيقي على المنطقة هو خطر التواجد السوفيتي في افريقيا
وهو نفس مايقوله مستشارو الرئيس الأمريكي للأمن القومي .. وعاد مرة ثانية في
تصريح آخر لينوع ويقول إن الأزمة الحقيقية والخطر الراحف هو القادم من
افغانستان ، وتطلع السوفييت إلى البترول العربي والخليج .. وهي نظرية أميركية
قال بها برجنسكي مستشار الأمن القومي لكارتر ليبرر أن على الدول العبية
والاسلامية أن تنسى فلسطين لكي تحرر افغانستان !!

ويعرف وزير الدفاع المصري أيضا وهو عالم استراتيجي له كتابات ومؤلفات
ومترجمات حول الموضوع .. أن الحرب معادلة بين الرجال والأسلحة . وأن الحرب
الحديثة لا بد أن تتم بأسلحة حديثة وأحدثها إن أمكن والدولة المهددة لا بد أن تكون
دائما ذات مصادر يعتمد عليها خاصة في الأسلحة الحاسمة التي تقرر المصير ..

ويعرف وزير الدفاع أيضا أن إحدى القواعد الرئيسية الثابتة في الاستراتيجية
الأميركية والتي لم يختلف عليها أي رئيس أو سياسي أو عسكري أميركي منذ قيام
اسرائيل حتى الآن أن الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل كاملا . وأن ذلك يبدأ

بأن توفر الولايات المتحدة لاسرائيل التفوق في التسليح على كل البلاد العربية
محتمة .. وخاصة في الأسلحة المتطورة والحاسمة ..

ولما كانت الدول العربية محتمة ٢٢ دولة سوف تحصل مصر على ١ / ٢٢ مما
تقدمه الولايات المتحدة للعرب ولن تحصل قط على سلاح متطور يسمح لها بأن
تتفوق أو على الأقل أن تتساوى مع إسرائيل ..

وقد تفاخر وزير الدفاع المصري اخيرا باشتراك مصر مع البرازيل في تصنيع
الطائرات ومع احترامنا للبرازيل إلا أنه لم يشتر عنها خوض الحروب والمعارك ولم
يسمع عن نتائج أسلحتها في حروب الغير . ولا يمكن أن يكون تنويع مصادر
السلاح بالنسبة لنا أن نلجأ اخيرا إلى البرازيل ، وبعدما حفيت أقدامنا على مصادر
السلاح الأوروبية .. ولم نحصل على شيء ..

و ذات يوم كسرنا احتكار السلاح الغربي . بالحصول على الأسلحة من الكتلة
الشرقية والمعسكر الاشتراكي ، وبفعل ذلك معظم دول العالم الثالث حتى الكويت
والاردن ولكن نحن الذين نفخر بأننا أفضل من استعمل هذه الأسلحة بل والذين
طوروها ندير ظهرنا ونغلق الميناء عن المصدر الاخر الوحيد للقوة المصرية
الحقيقية .

ونحن لانفعل مثلاً ماتفعله الهند ، وهي التي يمكن أن نقارن بها والتي تحصل على
وتصنع عندها أفضل ما في الترسانة الاطنطية ومافي الترسانة السوفيتية وتلائمها
لحاجاتها واستراتيجيتها الخاصة .

وقد نشرت مجلة بواس بنوزاند وورلدريپورت الاميركية وهي مجلة محترمة
واسعة النفوذ خريطة لعضلات اميركا في الشرق الأوسط وقالت إن القوات المختلطة
في العضلات وتبع قوات الانتشار السريع .. ولكن اخطر ما قالت أن المسؤولين
المصريين يتخرجون من التصريح علنا بما يوافقون عليه سرا . أى أن تكون مصر
في تلك الاستراتيجية الكونية الأميركية .

المساواة مع إسرائيل

ولا بد للسياسة والاستراتيجية أن تعتمدا على دبلوماسية بمثل الكفاءة والقدرة .
بل إن الدبلوماسية بالنسبة لمصر . بموقعها الحساس بين القارات وفي مهب
الاطماع والتيارات هي خط الدفاع الأول .. وجهاز الانذار والحراسة المتقدم ..
والدبلوماسية تبدأ بمعرفة دقيقة لخريطة العالم بموازينة وتياراته وتجمعاته
وصراعات القوى فيه ، بتحديد دقيق للأهداف القومية التي تتكاتف السياسة
الداخلية والخارجية معا على تحقيقها .

وفي العالم المعاصر تبدأ دبلوماسية أى دولة بتجديد الموقف من القوتين
الاساسيتين والحاسمتين في هذا العصر ، وبدراسة دقيقة لمبادرة ونظم عقائد ومصالح
كلا منهما تم اختيار وتحديد لنوع العلاقة مع كليهما ..

وإذا كنا قد اخترنا عدم الانحياز ، فإن دبلوماسيتنا لابد وأن تقوم أولا على
تدعيم هذه الحبهة وأن نتخذها مركز القوة الذي تواجه من كلا القوتين وأن تصل
إلى اسلوب في اداة العلاقة ، والصراع أو الاتفاق مع كليهما بحيث يمكن تحقيق
مصالحنا القومية بغير أن نطوي تحت أى منهما ..

وقد ضربنا نموذجا في ذلك خلال سنوات طويلة وأصبحت دبلوماسيتنا قدوة
لكل الدول الجديدة والتمردة .. ولا زالت الهند تسير على نفس الأسس وتحقق
نجاحا كبيرا ثم نجاحا أكبر بواسطتها ، وبلغت ذروتها في هذا العام على يد رئيس
وزرائها الشاب راجيف غاندي ..

ولكن .. بالنسبة لنا ..

حدث أن زار وزير خارجية مصر الولايات المتحدة الاميركية زيارته الأولى بعد
تعيينه وزيرا ، ويبدو أن ذلك أصبح من الطقوس الواجبة لندشن كل وزير . وفي
لندن سأله أحد مراسلي الاذاعة البريطانية عن هدفه من الزيارة . وهدوء شديد

وصراحة محمودة قال إنني ذاهب لأطلب إلى الادارة الاميركية أن تعامل مصر على قدم المساواة مع اسرائيل ..

واسرائيل دولة عمرها أقل من أربعين عاما وتقوم على أسس مزعزعة لم تثبت مد ومصر دولة عريقة بدأت منها الحضارة .

واسرائيل دولة ترتبط ارتباطا عضويا بالولايات المتحدة الاميركية ، وهى فى رأى كثيرين جدا ولاية من ولاياتها .

ومصر دولة لم تكافح سوى دول قليلة مثلها من أجل استقلالها وحريتها ، وليس هناك إهانة وطنية يمكن أن توجه إليها مثل أن يكون هدف دبلوماسيتها الأول أن تعامل على قدم المساواة مع اسرائيل ..

ولا تقف الإهانة عند هذا الحد ، ولكن تعني أيضا أن واشنطن أصبحت الباب العالي الذي يذهب إليه وزراء الخارجية عندنا ليلتمسوا المعونة ، وعدالة التوزيع بين كل الدائرين فى الفلك !!

ولاشك أن وزير الخارجية والمسئول دستوريا عن سياستنا الخارجية هو الذي كان وراء تصريح الرئيس مبارك بأن الولايات المتحدة تعطينا ماتعطيه مقابل لاشيء .

ولا يمكن أن يجهل وزير خارجية مصر الذي عمل طويلا فى الأمم المتحدة ورأى صراعات الدول الكبرى والصغرى عارية أمامه ، أن لاشيء فى المعونات أو القروض أو المساعدات يتبادل بين الدول لوجه الله ، وأن الدبلوماسية الأميركية تعلن بصراحة وبلا موارد كل يوم وتحرص على أن تصل هذه التصريحات إلى كل دول العالم الثالث خاصة . بأن أموال الولايات المتحدة لا تمنح إلا لمن يصوت معها فى الأمم المتحدة . ويسير فى سياسته الخارجية وفق ما يخدم المصالح الأميركية ولاندري ماهى الحجج التي يتذرع بها وزير الخارجية المصري لاقتناع الولايات المتحدة الأميركية بأن تساوى بين اسرائيل ومصر . وهل كانت أن تقدم مصر

نفس الخدمات للولايات المتحدة وبسعر ارخص . وأن دبلوماسيتنا مثل جنودنا لا يكلفون غالبا ويعملون بولاء وكفاءة أكثر ..

وعلى كل مهما قدمنا من أدلة أو براهين ومهما قام به وزراءنا ورؤساء وزرائنا من رحلات ، وزيارات فإن أمل المساواة مع إسرائيل .. بعيد . أبعد من أمل أبليس التاريخي في جنات النعيم ..

ولا تقول بذلك صحيفة برافدا ولكن كاتبها اميركيا وعالما كبيرا يثير إعجابه واستغرابه أن إسرائيل تستطيع أن تحصل من الولايات المتحدة على كل ما تريد وحينما تريد وبكل الشروط التي تطلبها ولا أحد هناك يخاسبها بل على العكس هناك من يثير الدنيا ويقعدها إذا ماجرؤ أحد على أن ينتقد أو يعترض .

ولكن إذا ما قارنا ذلك مثلا بالمعاملة مع مصر وهي التي تتلقى أكبر قدر من المعونة الاميركية غير العسكرية بعد إسرائيل وجدنا الأمر مختلفا تماما . وهناك ادارة تتكون من ١٢٥ موظفا اميركيا مهمتهم الرقابة على أوجه صرف هذه المعونة حتى أدق التفاصيل ويشتكي كثيرون من المصريين المطلعين وينتقدون أشد النقد برنامج المعونة هذا ، وإنه يعكس المصالح الاميركية وليس الاولويات المصرية ويمول واردات الولايات المتحدة التي لا بد وأن تنقل على مراكب اميركية ، وينفق على الخبراء الاميركيين الذين لا بد أن يديروا أو يشرفوا على البرنامج بينما يوجد مصريون أكفا يستطيعون اداء المهمة وبتكاليف ومرتبات لا تقارن ..

ومهمتهم أيضا الاصرار على تدعيم القطاع الخاص وضرورة الاعتماد عليه في مصر وعلى كفالة مصالح القطاع الخاص الاميركي ويشاطرهم بعض الاميركيين ذلك وأعلن مدير سابق لبرنامج المعونة في مصر إننا ندفع لزراعي القمح في وسط الغرب الاميركي ثمنا لقمح يمكن انتاجه بنصف التكاليف في مصر .. وتنتهي الشكوى المصرية من أن التغفل الأميركي في المجتمع المصري وصل إلى الحد الذي أصبح بعضهم يرى فيه خطرا على أمن مصر القومي كما كتب الاستاذ ناعوم تشكومسكي في كتابه المثلث الخطر أميركا وإسرائيل والفلسطينيين !



وأخيرا .. إذا كان هذا الشعور المصري العام قد وصل إلى استاذ اللغويات في
معهد ماسوشيتس للتكنولوجيا بواشنطن في الولايات المتحدة وأورده في أحد
كتبه . فلا بد وأن يكون إحساسا لدى قطاع كبير من الشعب .. بينما
ويسارا ، ولا بد أن نتداركه سريعا ، ولا بد أن أول من يمكن أن يفعل ذلك هو
السيد رئيس الجمهورية الذي تؤكد مرة أخرى أن لأحد قط يجادل في وطنيته
ونزاهته .

١٩٨٥/١٠/٢

الطريق الصحيح للاعتماد على الذات

تابعت القوى والأحزاب السياسية والمواطنون باهتمام خطاب الرئيس حسني مبارك في افتتاح «دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع» لمجلسي الشعب والشورى فقد جاء الخطاب بعد أحداث وتطورات داخلية بالغة الخطورة .

وطرح الرئيس من خلاله العديد من القضايا الحيوية التي تستأثر باهتمام المواطنين وتعلق بحياتهم اليومية وبمستقبل الوطن والأمة ..

ومن بين هذه القضايا العديدة والهامة هناك قضيتان تتطلبان مناقشة فورية وواضحة ..

○ لقد أكد رئيس الجمهورية في خطابه شعارات بالغة الأهمية والدلالة عندما قال «ويجب أن يستقر في وجدان كل مواطن أن الاعتماد على الذات هو الخطوة التي لاغنى عنها في تحقيق كل انجاز» .. «ولا اعتماد على المعونات الخارجية وأنه لن يبنى مصر إلا سواعد وعقول أبناء مصر وأن الاعتماد على النفس هو الحجر الأول وهو الأساس في كل بناء» .. «ولن ترهن مصر ارادتها لأحد ولو ملك كنوز الأرض ومفاتيح الحياه والسلطان» .

ولا يوجد وطني على أرض مصر يمكن أن يختلف مع هذه التوجهات التي طرحها الرئيس في خطابه بل ويسعد لها وفي المقدمة بالضرورة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي حذر بانتظام منذ عام ١٩٧٨ من الأخطار الناجمة على اعتماد مصر على موارد خارجية غير ثابتة وغير منتظمة والآثار السلبية لتبعية مصر للرأسمالية العالمية الأميركية بوجه خاص نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة وسجل الحزب في برنامج العام (إبريل ١٩٨٠) أن حل مشاكل مصر يبدأ « بالاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية بالتنمية معركة وطنية تعتمد في الأساس على قوتنا الذاتية » وقدم حلولاً عملية وواقعية لانقاذ الاقتصاد المصري بالاعتماد على الذات .. في المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢ وفي تقريره حول الدعم الذي قدم لرئيس الجمهورية في ٧ مارس ١٩٨٥ تحت عنوان « دعم الأغنياء ودعم الفقراء » وفي بيانات الأمانة العامة في فبراير وإبريل ٨٥ وعقب تشكيل وزارة الدكتور على لطفي .

وطرح الرئيس لهذه التوجهات في هذا الوقت بالذات استجابة صحيحة لحركة الشعب التي عبرت عن نفسها بوضوح في رفض التبعية والاعتماد على المعونات الأميركية والقروض خلال شهر أكتوبر الماضي عقب الغارة الإسرائيلية الأميركية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وخطف الطائرات الحربية الأميركية للطائرة المصرية المدنية التي كانت تقل خاطفي السفينة الإيطالية .

ولكننا لانستطيع أن نحكم على هذه التوجهات بمجرد طرحها أمام مجلس الشعب ونعتبرها منهاجاً لعمل الحكومة .. وذلك لأكثر من سبب ..

○ فالتجربة السابقة تؤكد أن كثيراً من الشعارات والتوجهات الصحيحة التي أعلنت وطرحت على المواطنين تحولت في الممارسة العملية إلى العكس تماماً وعم التراجع عنها في منتصف الطريق بل في بدايته ..

— فالخطة الخمسية التي أعلنتها الحكومة واعتبرتها إنجازاً هاماً تضمنت فصلاً عن ضرورة وأهمية أحداث إصلاحات أساسية في السياسات المالية والنقدية

وسياسات الائتمان والتجارة الخارجية وغيرها .. ولكن هذه الاصلاحات لم تجد — بعد ٣ سنوات من بدء تطبيق الخطة — سبيلها لتصبح سياسات معتمدة قابلة للتنفيذ واستمرت حكومات الحزب الوطني المتتالية في اتباع نفس السياسات التي أدت إلى زيادة الاعتماد على الخارج والارتباط بالأسواق العالمية وزيادة التضخم وارتفاع الاسعار واثراء الطغاة وتحميل الجماهير اعباء الأزمة المتفاقمة .

— وعندما اقدمت الحكومة في يناير الماضي على اتخاذ قرارات اصلاحية محدودة وناقصة تتعلق بالاستيراد بدون تحويل عملة ومحاولة وقف المضاربة على سعر الجنيه المصري لحساب الدولار وجذب مدخرات المصريين في الخارج عن طريق الجهاز المصرفي سرعان ما تراجع أمام ضغوط جماعات رجال الأعمال ورؤساء البنوك لتلغي تماما بعد ثلاثة أشهر .

— وعندما أصدر وزير المالية قرارا سياديا بتحصيل الرسوم من المنبع على بعض السلع الاستهلاكية في بورسعيد حماية للصناعة الوطنية خاصة النسيج . الغى القرار بعد مظاهرات كبار التجار والمهريين .

○ السبب الثاني هو التناقض بين البرنامج المطروح في نفس الخطاب وبين الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه التوجيهات والتي يجمع عليها كل الخبراء الاقتصاديين الذين تصدوا لأزمة الاعتماد على الخارج وطالبوا بالاعتماد على الذات ..

فنقطة الانطلاق في تنفيذ شعار الاعتماد على الذات هو رفض الخضوع لسياسات ومطالب صندوق النقد الدولي واعتماد سياسات وطنية تقوم على وقف الغلاء المترتب على سد العجز في ميزانية الدولة بما يسمى التحويل المصرفي التضخمي أى طبع أوراق نقدية واللجوء بدلا من ذلك إلى إلغاء الاعفاءات الضريبية الجمركية الممنوحة للانفتاحيين بصورة مطلقة والتي تفقد خزانة الدولة آلاف الملايين من الجنيهات .. وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بإلغاء الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة ٥ سنوات .. وحظر استخدام

العملات الاجنبية في التعامل الداخلي .. ومضاعفة انتاج القمح وتحقيق اكتفاء ذاتي من الذرة والبقول .. إلى آخر هذه السياسات التي أصبحت من كثرة الحديث عنها شائعة ومعروفة .

ولايشير الخطاب من قريب أو بعيد إلى أى من هذه الخطوات الاساسية بل على العكس يشير إلى سياسات ومواقف مغايرة تماما سواء وهو يتحدث عن الاسعار أو الاجور أو الدعم أو القطاع العام أو الخاص .

فالخطاب يدافع عن الانفتاح ويبارك اتجاه الحكومة لعقد الاجتماعات المستمرة مع رجال الأعمال وبالتالي الاستجابة لمطالبهم . ويشير مشكلة زيادة الأجور (!) ولاتشغله زيادة الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين ويطرح محاور أربعة لمشكلة الغلاء تتجاهل أسبابه الحقيقية ويترك للسوق الذي يسيطر عليه المستوردون والتجار الحرية الكاملة من تحديد الاسعار ويشير مرة أخرى قضية الدعم والغائه تحت الشعار المعروف (قصره على الفئات المحدودة الدخل) ولا توجد أى إشارة إلى كيفية سد الفجوة الغذائية واعتمادنا على الخارج في طعامنا .

○ وأهم من هذا كله أن السياسة الممارسة في الاسابيع الأخيرة وحتى اللحظة تقطع بأن لاجديد في الاتجاه الصحيح ..

— فأول قضية ستطرح على مجلس الشعب هي إعادة النظر في قوانين الایجارات الزراعية .

— وتطارد الحكومة بسياسات وقرارات مختلفة زراع القمح والذرة والارز . ويكفي ما يحدث هذه الايام لزراع الارز .

— وتواصل حكومة د . على لطفي رفع أسعار الحاجيات الاساسية للمواطنين (الكادحين) فالماء يرتفع سعره ٤٠٠٪ والكهرباء يتضاعف سعرها والصابون والأقمشة الشعبية ويزيد سعر الارز القومي ١٨٠٪ ..

○ ولايمكن التغافل عن تراجع هام في الخطاب ، فللرئيس مبارك الفضل في الاعتراف بوجود أزمة اقتصادية في مصر أثر توليه السلطة بعد أن ظلت الدولة تنكر

ذلك وتتهم القائلين به ونحن في المقدمة بالطبع بالتشكيك والبلبله بالعمالة .. الخ
وللاسف فإن الرئيس في هذا الخطاب يقول « إن الاقتصاد المصري ليس في
الانعاش كما زعم البعض .. إن بناء الاقتصاد سائر في المسار الصحيح ومصر تتمتع
بالثقة العالمية في سلامة هذا المسار وتلك حقيقة يجب أن نعفيها من الجدل
والتشويه » ولا نعرف من هم المستشارون المسئولون عن اعطاء هذه البيانات غير
الصحيحة للرئيس !

على كل ورغم قوة هذه الاسباب لائتمك إلا انتظار بيان الحكومة في ٣٠ نوفمبر
القادم لنعرف ويعرف معنا الشعب هل هناك بالفعل خطوات تنفيذية جادة في
طريق الاعتماد على الذات والتخلص من الاعتماد على الخارج تدريجيا .

○ القضية الثانية هي عودة الرئيس للحديث مرة أخرى عما يسميه بالالتزام
القومي بقوله : لا ديمقراطية بغير معارضة ولا معارضة بغير التزام قومي ويبدو أننا
سنظل نناقش هذه القضية طويلا فالحزب الوطني والحكومة يطالبون المعارضة
الالتزام بسياسة السلطة في القضايا التي تراها هي قضايا قومية تتطلب اجماعا
حولها ، وهو مفهوم غريب عن أى ديمقراطية .

فالالتزام القومي الوحيد الذي تلتزم به كل الاحزاب حاكمة أو معارضة هو
المبادئ الاساسية الواردة في الدستور مثل الدفاع عن استقلال الوطن ووحدة
ارضيه والانتماء العربي والنظام الاشتراكي والمعوقات الاساسية للمجتمع الواردة في
الباب الثاني للدستور .

كذلك يمكن أن يكون هناك التزام قومي بقضايا أو مواقف تتوصل إليها
الحكومة والاحزاب بالحوار والنقاش والاتفاق وليس بالفرض من جانب واحد ..

تبقى ملاحظة أخيرة .. أن تحقيق شعار الاعتماد على الذات يعني تعبئة المجتمع
كله وحشد قواه . وإذا كان مطلوبا أن يدفع ثمن انقاذ الاقتصاد المصري أولئك
الذين كونوا ثروات ضخمة من تخريبه فلاشك أن حتى الفقراء والكادحين عليهم
واجب وتبعات لتخليص الوطن من الاعتماد على الخارج ولا يتصور أن يتحقق ذلك



مالم تقم حياة ديمقراطية صحيحة تجعل المشاركة في اتخاذ القرار حقا للجميع وليس حكرا على أقلية حاكمة .

ونقطة البدء في هذا الطريق هو إلغاء حالة الطوارئ وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وقانون حماية القيم من العيب وقانون الأحزاب .. وإلغاء نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة أو القائمة النسبية الحزبية المشروطة .. لنعطي الناس أملا في تغيير الأوضاع الحالية المتردية وبأن انتخابات المجالس المحلية القادمة ومن بعدها انتخابات مجلس الشعب لن تكون صورة لانتخابات ١٩٨٤ المزورة أو لتعيين المجالس المحلية من قبل الحزب الوطني نتيجة لقانونه فهل تقدم الحكومة على هذه الخطوة ؟

الافتتاحية ٢٠ / ١١ / ١٩٨٥

نعم هناك تبعية . . ونملك الحل للفكاك منها

د . إبراهيم سعد الدين

مع كل الاحترام للسيد رئيس الجمهورية ، ومع الرغبة في الابتعاد عن جدل مضني في وقت يدعو فيه الوطن إلى الاعتماد على النفس وتحقيق صحوه وطنية . نجد أنفسنا مضطرين إلى مناقشة قضية تبعية مصر والشروط الضرورية لتحقيق تحرير حقيقي لارادتها الوطنية .

ويبدو مما جاء في الخطاب أن وصف مصر « بالتبعية » يثير غضب الرئيس الذي أعلن تحديه لمن يقول « إن في مصر سمة واحدة من سمات التبعية » مشيراً إلى عدم وجود أي قاعدة عسكرية اجنبية على أرض مصر وإلى أن المعونات والقروض التي تحصل عليها لم يترتب عليها « أي مساس بإرادة مصر أو افتئات على قرارها المستقل » ويبدو واضحاً من هذا الغضب وذلك التحدي أن التبعية في مفهوم الرئيس مبارك تتعلق بإملاء من الخارج لقرارات تصدرها القيادة السياسية أو بوجود قواعد عسكرية وهي أمور ينفيا نفياً باتاً ونسلم معه بانتفائها .

التبعية ظاهرة موضوعية

إن ذلك التسليم لا ينفي القول بأن الاقتصاد المصري هو اقتصاد تابع ، ولا يتعارض مع صحة الاستنتاج بأن التبعية هي صفة مميزة لأوضاع مصر في المرحلة الحالية . وإذا كانت التبعية للخارج قد تؤدي في بعض الأحوال إلى املاء خارجي ومباشر أو إلى التواجد العسكري لقوات وقواعد اجنبية فإن انتفاء هذه المظاهر لا ينفي وجود التبعية . إن التبعية لدى القائلين بهذه الظاهرة — ومنهم حزبنا — هي ظاهرة موضوعية تصف حقيقة وجوهر العلاقات بين بلد من بلدان العالم الثالث — مصر في هذه الحالة — وبين الدول المتقدمة عندما تتصف هذه العلاقات بعدم التكافؤ نتيجة لاعتماد مصر المتزايد على الخارج للحصول على المواد الغذائية الضرورية للوفاء باحتياجات شعبها ، وللقروض والمعونات لسد العجز في ميزان مدفوعاتها ، وللمعونات العسكرية لتسليح جيشها ، واستثمارات أجنبية لتحقيق نمو في اقتصادها .

مظاهر عدم التكافؤ في العلاقات السياسية

ويبدو عدم التكافؤ في العلاقات السياسية واضحا من أن مصر عند تقريرها لسياساتها الداخلية أو الخارجية تتحسب أكثر من مرة لأي ردود أفعال معاكسة محتملة من جانب دول يشند اعتمادها عليها — خاصة الولايات المتحدة الاميركية — بينما يهمل الطرف الآخر عند اتخاذ قراراته رد الفعل المصري المحتمل . ولعل معالجة قضية الغارة الاسرائيلية على تونس ومقار منظمة التحرير في حمام الشط ثم اختطاف الطائرة المصرية من عرض البحر بواسطة القوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية يعطي مثلا واضحا لما نشير إليه . فبينما اهتمت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عند تخطيطها لخطواتها أي حساب لتأثير عمليتي القرصنة المذكورتين على مصر وقدرت الدولتين أن مصر لا تستطيع أكثر من الغضب المؤقت ، فإن صانع القرار المصري قد تحسب من اتخاذ أي موقف جاد قبل إسرائيل واكتفي بإيقاف مباحثات طابا التي سيعود إليها بعد وقت قصير .

ورفض أن يطلب سحب السفير الاسرائيلي من القاهرة أو أن يجمد عمليات التطبيع أو أن يوقف العمل بأي من الاتفاقات المعقودة بين الدولتين كما طالبت كل الأحزاب المعارضة في مصر . ورغم انتفاضة الغضب التي عبر عنها الرئيس عقب اختطاف الطائرة المصرية . فقد كان عليه أن يقبل التعبير بالاسف الذي جاء به هوابتهد رغم أن ذلك لا يعبر بأي حال من الأحوال عن أى اعتذار لمصر وشعبها كما طالب الرئيس نفسه . وبينما ردد بعض من صانعي السياسة الاميركية وأعضاء الكونجرس والرئيس الاميركي نفسه تصريحات تتصف بالصلف والغرور والوقاحة ضد مصر التي اعلنوا أنها تعتمد عليهم اقتصاديا وأنه لا بد من التزامها بموقفهم وإلا تعرضت للحرمان من معوناتهم فإن الاعلام المصري الرسمي قد اتخذ موقف الرقابة حتى على أقوال الرئيس حرصا على عدم زيادة حدة العداء الشعبي للولايات المتحدة الاميركية .

شروط المعونة الاميركية

ولسنا في حاجة للحديث عن اضطراب وزراء مصر بل ورئيسها لزيارة الولايات المتحدة الاميركية سنويا لاقناع الادارة الاميركية وأعضاء الكونجرس الاميركي بأننا « نستحق » المعونة والقروض الأميركية بل وإننا « نستحق » أن نحصل على ما نرغب فيه من سلاح عن طريق منحة لا ترد . إن هذا « الاستحقاق » يثبت بابرار أن مصر تستمر في اتباع السياسات التي تساعد على خدمة المصالح الاميركية . وبهذا الصدد يشير تقرير لوكالة التنمية الاميركية مقدم للكونجرس عن السنة المالية ١٩٨٥ — ترجم نصه في الأهرام الاقتصادي العدد ٨٣٩ الصادر في ١١ فبراير ١٩٨٥ — إلى أن برنامج المعونة الأميركية قد ساعد على خدمة المصالح الاميركية « فقد استمر التزام مصر بالسلام مع اسرائيل وبعملية اقرار السلام في الشرق الأوسط . كما استمرت مصر في مساندة مصالح العالم الحر في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي » هذا فضلا عما يشير إليه نفس التقرير من تأثير المعونة على توجيهات السياسة الاقتصادية وأسلوب ادارة الاقتصاد المصري في اتجاه توسيع رقعة نشاط القطاع الخاص واعطاء دور أكبر لآليات السوق في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية .

وينص التقرير صراحة على أن استثمار هيئة المعونة الأميركية سوف تشجع الاستثمار في القطاع الخاص بالنسبة لاقامة طاقات انتاجية جديدة «وتسعى لتوسيع نطاق القدرة الانتاجية وتشجيع التحول في عملية صنع القرار في القطاع العام في اتجاه السوق» إن استحقاقنا للمعونات يرتبط إذا من وجهة النظر الأميركية بتطبيق سياسات معينة . ويؤثر ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر على اختيارات صانعي القرار المصريين دون أى املاء خارجي مباشر .

المعونة كطعم

ولعله يكون من المفيد هنا أن نذكر أن السياسة الأميركية استخدمت المعونات الأميركية خاصة معونات القمح «كطعم» لتحقيق السيطرة الأميركية وذلك منذ منتصف الخمسينيات ونذكر في هذا الاطار على وجه الخصوص تقرير للجنة رأسها نلسون روكفلر في عام ١٩٥٥ حول سياسة المعونات الأميركية عارض فيها روكفلر سياسة دالاس الذي كان يربط ربطا مباشرا بين منح المساعدات الاقتصادية وقبول الدول الحاصلة على المعونات للدخول في ائتلاف عسكرية مع الولايات المتحدة . ونصح روكفلر باتخاذ طريق مخالف هو تقديم المعونة الاقتصادية أولا للدول التي تحتاجها وتقبلها بما يؤدي إلى اعتماد هذه الدول على المعونة الأميركية كأحد مصادرها الأساسية ويصبح الاستغناء عن مثل تلك المعونة امرا صعبا . عند ذلك فقط يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من مثل هذه الدولة أن تتبع وبوضوح خطا سياسيا يتمشى مع السياسة الأميركية .

وتاريخنا في مصر يبين كيف طبقت هذه السياسة بحذافيرها عندما بدأت الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ في مد مصر بالقمح بقروض ميسرة . وبدأت منذ منتصف الستينيات في عهد جونسون تضغط على مصر لاتباع سياسة معينة في التسليح وبالنسبة لاسرائيل . وأدى الرفض المصري لرسالة جونسون في عام ١٩٦٥ إلى وقف الامداد بالقمح الأميركي والبدء في الاعداد للعدوان الاسرائيلي الذي تحقق فعلا في عام ١٩٦٧ .

الانتاج يعمق التبعية

وإذا كان لأمركا دور تقديم «الطعم» فإن السياسات التي تتبعها السلطات في الداخل هي التي تؤدي إما إلى إمكان تحييد آثار مثل هذه المعونات ، أو زيادة تعميق الاحتياج للعالم الخارجي وزيادة الاعتماد عليه ومن ثم تعميق التبعية له . ولعلنا لسنا في حاجة بعد أكثر من عشر سنوات من اتباع ماسمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي أن نبرز كيف أدت هذه السياسات إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي وإلى تهديد وتبذير في استخدام الموارد المصرية . أن سياسة الانفتاح قد عنت بتبني أنماط للاستهلاك لا تتماشى مع قدرات المجتمع على الانتاج ، واعتمادا غير محدود على الواردات لسد نفهم الاثرياء الجدد لسلع ترفية وتوجيها للاستثمارات إلى مجالات غير انتاجية أو لانتاج سلع لصالح الطبقات الموسرة والاغنياء الجدد هذا مع الاعتماد على بيع موارد مصر من النفط والعمالة والموقع الجغرافي للحصول على جزء من النقد الاجنبي المطلوب وإهمال كامل لزيادة قدرة مصر على انتاج السلع الضرورية للوفاء بحاجات الطبقات الشعبية ، وعلى الأخض زيادة انتاج مصر من الحبوب وعلى رأسها القمح .

لقد فتح الباب بلا حدود للاقتراض من العالم الخارجي ووجهت الوزارات والهيئات الحكومية إلى السعى للحصول على موارد خارجية في شكل قروض أو معونات إذا أرادت أن تفد خططها في أى مجال من مجالات الانتاج أو الخدمات . بينما أهمل تعبئة الموارد المحلية تماما . واطلقت الاعفاءات بلا حدود لكل نشاط جديد باسم تشجيع الاستثمار بغض النظر عن أهمية هذا الاستثمار للاقتصاد الوطني وأدت هذه السياسة إلى تراكم سريع للديون الخارجية بلغت عند بدء حكم الرئيس مبارك نحو ١٦ مليارا من الدولارات .

ولقد أدت سياسة الانفتاح إلى إعادة تركيب الهيكل الاقتصادي المصري وإلى وجود أنماط استهلاكية جديدة تفرض نفسها على صانع القرار المصري . كما أدت إلى بروز فئات اجتماعية جديدة تملك سيطرة اقتصادية وسياسية وتعارض بشدة في

أى تعديل للمسار يحد من حريتها في الاستيراد والاستهلاك . وقد أدى ذلك بالإضافة إلى نقص الموارد التي تحصل عليها مصر من بيع مواردها نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى زيادة مهولة في الاعتماد على الاقتراض من الخارج حتى وصلت مجمل الديون طبقاً لتقديرات البنك الدولي إلى ٣٤ مليار دولار في منتصف عام ١٩٨٤ وطبقاً لتقديرات وزير الاقتصاد المصري إلى ٤٤ مليون دولار . ووصلت اعباء خدمة الدين طبقاً لنفس المصدر إلى نحو ٣,٤ مليار دولار .

أهمية تشخيص الواقع لتحديد طريق التحرر

إن إرادة أى صانع للقرار محكومة بهذا الواقع الذي يمثل قيداً ثقيلاً على حرية تصرفه . ولكن ثقل القيود لا تعني عدم إمكان الافلات منها . إن هذا الافلات يتطلب أولاً إدراكاً لحقيقة تلك القيود ومدى تأثيرها على حرية الإرادة .

ومن هنا فإن تشخيص الواقع وإعطاءه صفته الحقيقية لا يعتبر رفاهية أكاديمية ، كما أنه لا ينبعث من رغبة في تشويه وجه مصر وإنما يعتبر خطوة ضرورية في طريق طويل للتعبئة الوطنية لتحقيق تحرر حقيقي . أن وصف الاقتصاد المصري بأنه اقتصاد تابع ووصف أوضاع مصر الحالية بأنها أوضاع تبعية ينبعث أولاً وأخيراً من السعي لتحقيق تحرر حقيقي لإرادة مصر الوطنية . إن مثل هذا التحرر يتطلب مواجهة أيضاً للأسباب الحقيقية التي أدت إلى تعميق حالة التبعية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً . وإرادة صلبة لمواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تغلب مصلحتها الخاصة على مصالح الوطن في الفكك من القيود . وتحقيق تنمية معتمدة على الذات لصالح أوسع الجماهير الشعبية . واحداث تغيير مدروس ومخطط في البنية الاقتصادية والاجتماعية الحالية . ونقطة البدء في هذا الطريق هو اطلاق الحريات الديمقراطية واتباع وتبني برنامج واضح للحد من الاستيراد والاستهلاك الترفي وزيادة انتاج السلع الضرورية للاستهلاك الشعبي وعلى رأسها الحبوب . فهل نحن فاعلون ؟

١٩٨٥/ ١١/ ٢٠

الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التي تهدد الديمقراطية ولقمة العيش

حسين عبد الرازق

فاجأ الرئيس «حسني مبارك» الرأي العام في مصر بحديث صباح الخميس الماضي بمجلة «المصور» الحكومية ، نشرته تحت عناوين صارخة مثل .. «حزنت لموقف احزاب المعارضة التي غاب عقلها» و«أسأل نفسي كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل عبث أحزاب المعارضة» و«أحذر .. البديل في علم الغيب ولكنه مخيف وخطير» و«مصر لم تعد تتحمل المزيد والحكم لم يعد يطبق .. لذلك احذر» و«عندما سأضع الحقائق علنا أمام الشعب ، سيكون هناك إجراء عملي على أرض الواقع» . وقد نشرت الصحف اليومية (الحكومية) ملخصا لحديث الرئيس مع المصور ، بنفس العناوين تقريبا ، مما أوحى بأنه بيان للأمة وليس مجرد حديث صحفي .

وإذا نحينا جانبا العناوين المثيرة الغريبة ، ولهجة الانذار والتحذير ، والالفاظ الجارحة التي وجهت للمعارضة وكل صاحب رأى مختلف مع سياسات الحزب الحاكم ، فإن الحديث ، لاشك خطير وجد خطير .

وقد تعامل حزبنا مع تصريحات رئيس الجمهورية بمنتهى الجدية والمسؤولية . فخصصت الأمانة العامة للحزب الجزء الأكبر من جلستها يوم السبت الماضي والتي استمرت ٧ ساعات ، لمناقشة هذه التصريحات ، وستضع الأمانة العامة رؤيتها كاملة أمام اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية عشرة غدا الخميس ، ليشترك الحزب كله — ديمقراطيا — في صياغة رؤيتنا للموقف السياسي الراهن .

في هذا الاطار ، أرجو أن يسمح لي السيد الرئيس بمناقشة أولية — هادئة وملؤها الاحترام لشخصه وموقعه — لبعض ما جاء في هذا الحديث .. إحساسا بخطورة الموقف الذي تمر به البلاد ، وإن اختلفت بالضرورة رؤية حزبنا ورؤية الحكومة لمنابع الخطورة وأسبابها .

لقد كان الدافع والمحرك الاساسي لتصريحات الرئيس ، هو قضية الشهيد « سليمان خاطر » وموقف احزاب المعارضة منها ، سواء عند ممارسته لواجباته كجندي ضد من حاولوا التسلل إلى موقعه العسكري في سيناء ، أو عند محاكمته ، أو مقتله بعد الحكم عليه .

وبداية فمواقف احزاب المعارضة من هذه القضية — ومن غيرها من القضايا — ليست واحدة ، حتى وإن إتفقت فيما بينها في بعض الاساسيات . فلكل رؤيته وتحليله وأسلوبه وممارساته ، التي قد تختلف كثيرا أو قليلا عن الآخرين .

وفي هذا الخصوص كان لحزبنا موقف واضح وثابت ومتسق من قضية سليمان خاطر .

سليمان خاطر والمعارضة

والرئيس يتهم المعارضة جملة بعدة إتهامات ..

○ فهو يتهم المعارضة بأنها سارعت بالتشهير الكاذب بأن هناك ضغطا على مصر وإن إسرائيل ربطت بين قضية طابا وضرورة محاكمة سليمان خاطر .

والحقيقة تقول إن المعارضة لم تفعل أكثر من أنها قامت من خلال صحافتها
بواجب نقل المعلومات للقارىء .

فالذي قال بوجود ضغط إسرائيلي يربط بين طابا ومحاكمة « سليمان خاطر » ،
هم المسئولون الاسرائيليون والمصريون أيضا في تصريحات منشورة في صحف
إسرائيل والعالم ومذاعة في إذاعة إسرائيل والعالم كله . ولم يكذبها أى مسئول
مصري .

فصحيفة « هاريس » ذكرت أن محمد بسيولي القائم بالاعمال المصري في تل
أبيب ، أكد أن السلطات المصرية تعهدت بتقديم تعويضات لأسر الاسرائيليين
السبعة الذين قتلهم في سيناء الجندي المصري سليمان خاطر .

ثم قام « عبد الهادي قنديل » وزير البترول المصري بزيارة لإسرائيل ، في ٢٥
نوفمبر . وقال راديو إسرائيل إنه سلم المسئولين هناك نتائج التحقيقات التي قامت
بها السلطات المصرية في الحادث ووعد بإنهاء المحاكمة قبل نهاية ديسمبر .

وصرح إسحاق شامير وزير خارجية العدو الاسرائيلي .. إنه أعلن في مفاوضاته
مع قنديل أن التوضيح الذي حمله حول التحقيق والمحاكمة غير كاف لاستئناف
المحادثات مع مصر حول طابا .

وذكر راديو إسرائيل في ٣ ديسمبر أن وفدا إسرائيليا يضم « ديفيد كمحي »
و « ابراهيم تامير » وصل إلى مصر للاطلاع أولا على نتائج التحقيقات مع سليمان
خاطر قبل استئناف مباحثات طابا .

وحتى الآن لم يكذب أى مسئول مصري هذه الأنباء .

○ ويتم الرئيس المعارضة بأنها سعت لتهدج الشارع وطلاب الجامعات ..
مرة تحت دعوى أنه ماكان ينبغي محاكمته ، ومرة أخرى تحت دعوى أن المحكم
كان قاسيا ..

وأرجو أن يراجع الرئيس الذين قدموا له تقارير حول ماسمونه إثارة الاحزاب
للشارع وطلاب الجامعة .

فالذي أثار الطلاب — والشعب المصري — هو تخاذل الحكومة أمام إسرائيل وضيغوطها وشروطها ، ووصفها لجندي قام بواجبه العسكري في الدفاع عن الموقع الذي أؤتمن عليه ، بالجنون وحرمانه من المثول أمام قاضية الطبيعي .

وأتحدى كتاب هذه التقارير أن يكون حزبنا قد تدخل كحزب في أى يوم في حركة طلاب الجامعات وحققهم في التعبير عن رأيهم في قضاياهم وقضايا الوطن بكافة الوسائل المعروفة .. وإن كان أعضاء حزبنا من طلاب الجامعات لم يتخلفوا ولن يتخلفوا يوما عن مشاركة زملائهم في كافة نشاطاتهم وإنتفاضاتهم الطلابية ..

ولكن يبدو أن كتبة التقارير يعتبرون نشر الحقائق والمعلومات وتحقيقات النيابة وجلسات المحاكم .. تحريضا وإثارة ..

كذلك فلم يعترض حزبنا أو أى من أحزاب المعارضة على محاكمة سليمان خاطر ، محاكمة « قانونية » عادلة ، واثقين من براءته . ولكننا إعتريضا على سحب القضية من النيابة العامة صاحبة الاختصاص الاصيل ، وتحويلها إلى النيابة العسكرية بقرار يستند إلى قانون الطوارئ ، وعلى الايقاع السريع الذي تتم به المحاكمة أمام القضاء العسكري ، وأنه رغم الثقة في نزاهة القضاء المصري ، إلا أن المناخ العام الذي تجرى فيه المحاكمة يدعو للقلق .

وقالت رسالة « اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر » ، والتي كان لحزبنا فضل سبق في الدعوة لتشكيلها ، قالت الرسالة الموجهة لرئيس الجمهورية والتي وقع عليها قادة الاحزاب والمنظمات السياسية والديمقراطية والشخصيات السياسية والنقابية .. « ولكن لا يخفى عليكم موجة القلق التي اجتاحت ضمائر الشعب منذ أن سحبت أوراق التحقيق مع المواطن سليمان خاطر من أيدي رجال النيابة العامة وأسند التحقيق إلى النيابة العسكرية . لقد رأى فيه المواطنون تدخلا في مجرى التحقيق العادي الذي بدأ ، وقطعا لطريق سليمان خاطر للمثول أمام قاضيه الطبيعي إمتثالا لأحكام الدستور وحجبا للدعوى عن المراقبة الشعبية .. » .

لماذا «الموساد» ١٩

○ ويتهم الرئيس المعارضة إنها أرادت استثمار القضية وروجت بين الناس أن «الموساد» هي التي قتلت سليمان خاطر .

وأضاف إذا كانت قناعتهم أن مصر تعجز عن أن تحمي سجيناً في زنزانه فعلي الجميع السلام . وأكد أنه كانت هناك خطة لتأمين سليمان خاطر في سجنه ، تواجه كل الاحتمالات بما في ذلك الاحتمال المجنون ، وأنه من غير المعقول أن يقوم أحد بقتله وأنا لأعرف .

وبداية فالرئيس يحمل نفسه أكثر من طاقته . فكثيراً ماتقوم أجهزة معينة بعمليات مخالفة للقانون ، أو جرائم ، مثل قتل الخصوم السياسيين أو التعذيب في السجون ، دون معرفة رئيس الدولة بل وتحرص في الغالب على عدم معرفته بها .. وإلا فهل استأذنت الأجهزة الرئيس في ممارسة التعذيب في قضيتي الجهاد والحركة الشعبية .. وهل طلبت موافقته على قتل المرحوم «كمال السناني» تحت التعذيب عام ٨١ ، ثم الادعاء بانتحاره شنقاً في زنزانه ؟ .. بالقطع لم يحدث . فلماذا يتوقع أن تستأذنه أو تبلغه بجريمة قتل سليمان خاطر .

أما قضية إتهام المخابرات الإسرائيلية (الموساد) ، فالحقيقة التي فاجأت الجميع ، أن الرأي العام هو الذي القى بهذا الاتهام قبل أن تفكر فيه أو تطرحه الأحزاب أو صحف المعارضة كأحد الاحتمالات . وللرأي العام علره . فما نكشف أثناء عملية إختطاف الطائرة المصرية ، من إختراق أجهزة المخابرات الأجنبية للأمن القومي المصري ، أمراً أصبح شائعاً ومعروفاً ويحتاج إلى إعادة نظر في الأوضاع التي مكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من هذا التسلسل . وهي وضاع واضحة لا تحتاج إلى إجتهد .

وإذا كان الرئيس يقول إن هناك خطة لتأمين سليمان خاطر داخل سجنه فكيف وقعت الجريمة ، سواء الانتحار أو القتل ؟ وماهي الثغرات التي تم من خلالها وقوع الجريمة ؟ ومن المسئول ؟ وماهي العقوبات التي أنزلت المسئولين .. ؟

إن كل ماطالب به حزبنا بعد مقتل سليمان خاطر ومازال يطلبه ، لجنة سياسية للتحقيق تقطع أى شك باليقين .

○ تبقى ملاحظة أخيرة في موضوع سليمان خاطر .

فالسيد الرئيس يستثنى من أحزاب المعارضة شخصا واحدا وموقفا واحدا ، وهو « الموقف العاقل والمسئول الذي تبناه شيخنا في القانون وحيد رأفت »

وليسمع لي السيد الرئيس بسؤال .. هل ينسحب هذا التقدير على موقف الدكتور وحيد رأفت عند إقحام الطائرة المصرية في مطار فاليتا والذي أعلنه يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر وقال فيه .. « إن عملية الإقحام فاشلة بكل المقاييس . والقرار متسرع وكان يمكن الوصول إلى نتيجة أفضل بالمفاوضات . إن المشير أبو غزالة يتحمل مسئولية جسيمة وعليه أن يقدم إستقالته فورا دون إنتظار المساءلة السياسية أمام مجلس الشعب » .

البديل مرفوض

إن قضية سليمان خاطر بكل ملاساتها في حديث الرئيس لم تكن إلا مدخلا لطرح قضية هامة وأساسية ، هي لب بيان رئيس الجمهورية وأعنى قضية الديمقراطية وموقف الأحزاب المعارضة وأجهزة وسلطات الدولة منها . فالرئيس غاضب من المعارضة ورافض لممارساتها ويتهمها بأكثر من إتهام .

○ فالمعارضة تضرب الديمقراطية في مقتل وهي في خطر لأن المعارضة تقتلها بممارساتها التي تستهدف الفوضى والتهيج والاثارة . ولا أدري ماهى الممارسات والضربات التي توجهها المعارضة للهامش المحدود من الديمقراطية القائم في مصر . هل الخلاف في الرأي والتعبير المحدود. المتاح للمعارضة عن هذا الرأي يعد خطرا على ديمقراطيتنا .

إن كل ما تمارسه المعارضة (للأسف) لا يتجاوز حق الكلام المقيد بالصحيفة الاسبوعية لكل حزب وبالمؤتمرات التي تقام داخل المقارنات بينما محرم عليها كافة .

الامكانيات والوسائل السياسية المعروفة في أى نظام ديمقراطي مثل حق التنظيم في وحدات الانتاج والعمل والجامعات وحق مخاطبة الرأى العام من خلال أجهزة الاعلام المملوكة للدولة والمسماة بالقومية وحق الاجتماع في الأماكن العامة وحق تنظيم المظاهرات السلمية وإنشاء الجمعيات والشركات التي تمول نشاطها .. بل إن احزاب المعارضة ممنوعة قسرا من التواجد في المجالس التمثيلية في المحليات ومجلس الشعب بقوة قانون جائر يسمى قانون الانتخاب بالقائمة المطلقة وقانون الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة وبقوة أجهزة الدولة التي احترفت تزيف الانتخابات العامة لصالح الحزب الحاكم .

فكيف تهدد المعارضة الديمقراطية في مقتل ؟

إن الحفاظ على الديمقراطية وإستقرارها وتقدمها مسئولية الأغلبية لا الأقلية ، والحكومة تقول لنا إن الحزب الوطني الديمقراطي هو حزب الأغلبية الذي يحظى بتأييد ٨٠٪ من الشعب المصري !

إذن فلماذا هذا الخوف والقلق من أحزاب المعارضة والتي لا تتمتع طبقا لما تقوله الحكومة والحزب الذى يقوده رئيس الجمهورية إلا بتأييد أقلية ضئيلة لا تتجاوز الـ ٢٠٪ ١٩

○ والمعارضة من وجهة نظر الرئيس لا تفعل أكثر من تبادل الشتائم والسباب عبر الصحف الحزبية ولا تقدم بديلا وتشكك في المطالبة بالاعتماد على النفس وإسهام المواطنين في سداد بعض قروض مصر .

وهو إتهام يبدو بالنسبة لنا في حزب التجمع غريبا وداعيا للحيرة . فحزبنا وهذه الصحيفة الناطقة باسمه اعطت قضية البديل وقتنا وجهدا ومساحة تفوق طاقتها بكثير . ومن المحزن حقا أننا مطالبون في كل أزمة تمر بها الحكومة وتعجز عن حلها أن نقدم كشف حساب عن البدائل التي أعدناها وعلنناها من قبل مرات ومرات .

ومع ذلك لا بأس من التكرار فحزبنا يفخر بأن أجهزته المختلفة وخبرائه انجزوا وسط المعارك والضربات الموجهة التي توجهها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن للحزب ولأعضائه والتي تمس أمنهم ولقمة عيشهم ، مجموعة هامة من الدراسات والبرامج والخطط البديلة التي تقدم حلا لكل مشاكلنا في المدى البعيد والقصير . وإذا تركنا البرنامج العام للحزب (ابريل ١٩٨٠) والبرنامج الانتخابي لانقاذ مصر من الفساد والتبعية والطفيلية (مايو ١٩٨٤) فهناك مجموعة من البرامج التفصيلية لعلاج أهم وأعقد المشاكل .

هناك التقرير الاقتصادي الذي قدم في المؤتمر الاقتصادي (فبراير ١٩٨٢) والتقرير الخاص بقضية الدعم والذي قدم لرئيس الجمهورية بناء على طلبه (٧ مارس ١٩٨٥) وطبع ونشر في كتاب من ١٦٤ صفحة تحت عنوان « دعم الأغنياء ودعم الفقراء » . وبيانات الأمانة العامة في ابريل ١٩٨٥ وعقب تشكيل وزارة على لطفى والذي قدم برنامجا لانقاذ الاقتصاد الوطني في نقاط محددة قابلة كلها للتنفيذ الفوري .

وهناك ميثاق الاسكان الذي طرحه الحزب خلال انتخابات ٨٤ لحل أزمة الاسكان وهناك برنامج ديمقراطي متكامل طرحه الحزب في كتاب امينه العام خالد محيي الدين الذي صدر في ابريل ١٩٨٤ تحت عنوان « مستقبل الديمقراطية في مصر » .

إن القائمة طويلة ، والبدائل موجودة ومطروحة ومنشورة على الرأى العام والحكومة ولم تتخلف الأهالي عن طرحها وشرحها أكثر من مرة . ولكن يبدو أن هناك ما يحول بين رئيس الجمهورية والاتصال بهذه البدائل ومعرفتها ، أو أن هناك رفضا لها لأنها لا تلبي رغبات بعض أصحاب القرار في مصر .

الأكثر غرابة في هذا الاتهام هو القول بتشكيكنا في المطالبة بالاعتماد على النفس .. فحزبنا هو أول من طرح هذا الشعار عام ١٩٨٠ في برنامجه العام قائلا « إن حل مشاكل مصر يبدأ بالاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية ، فالتنمية معركة وطنية تعتمد في الأساس على قوتنا الذاتية » الفرق

أو الخلاف بيننا وبين الحكومة ، أنهم يطرحون الشعار فقط دون أى سياسات عملية لتنفيذه بل يمارسون مايتناقض معه كلية بينما نطرح نحن الشعار ونقدم السياسات التفصيلية لتطبيقه وآخرها النقاط التي طرحها د . فؤاد مرسى في الأهالي العدد الماضي !

○ ويضيف الرئيس إتهاما جديدا للمعارضة .. فقادة الاحزاب « كل لايعجبه سوى نفسه » . كل يريد أن يسير الحاكم أو يمسك بزمام الحكم ، كل يسعى إلى استثمار أى فرصة من أجل الاثارة والتهبيج .

وعندرا فلن أقف أمام الاعجاب بالنفس ، فالواقع والممارسة وشخص خالد محيي الدين كلها ترد على هذا القول وأيضا قضية الاثارة والتهبيج سبق تناولها من قبل .

يبقى قضية الامساك بزمام الحكم . وقد قلنا ونقول وسنقول دائما ، إن حزبنا يسعى للوصول للحكم بالوسائل الديمقراطية لكي ينفذ برنامجه لانقاذ مصر مما تردت إليه . ولايستحق أى حزب حق الوجود ما لم يكن يسعى إلى الحكم .. وإلا فكيف سينفذ مايطرحه على الناس من أفكار وبرامج ؟

ولكن يبدو أن مفهوم الحزب الواحد الذي يحكم دائما مازال مسيطرا ، رغم الحديث عن التعددية الحزبية والديمقراطية .

التبعية .. ومراكز الضغط

نفس المنطق يحكم الحديث عند تناول الدولة وممارستها وأوضاعها .

○ فالرئيس يرفض القول بأن مصر تعاني من التبعية . ويتساءل أين شواهد هذه التبعية التي يتحدثون عنها .

ويبدو أن هناك إفتقاد للغة مشتركة في هذا الموضوع الجاد والخطير . لم تعد التبعية كما كانت في القرن الماضي أو قبل الحرب العالمية الثانية ، ضغوطا مباشرة وقرارات وتعليمات وحكومات موالية تقيمها الدولة المستعمرة ، كما كان

الحال مثلا خلال الوجود البريطاني في مصر . ولكن الوسائل والاساليب تغيرت وأصبحت متوائمة مع الجديد في العالم .

فعندما نتحدث عن التبعية ، لانقول إن الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل تصدران التعليمات المباشرة لتنفيذ ما يريدون .. ولكننا نتحدث عن واقع موضوعي . عن إرتباطات إقتصادية وأوضاع تتعلق بالغذاء وترتيبات عسكرية وعلاقات سياسية تجعل سلطة إتخاذ القرار في مصر مرهونة بإرادة الولايات المتحدة الاميركية ، اللهم إلا إذا ملكنا شجاعة إتخاذ قرار بتغييرات جوهرية في سياساتنا تؤدي عبر فترة زمنية محددة إلى إنهاء الاعتماد الكامل إقتصاديا وعسكريا وسياسيا على الولايات المتحدة ، والبدء في تحقيق تنمية مستقلة ، وهو أمر ممكن .. وإذا كان الرئيس لم يتح له الاطلاع على دراساتنا في هذا المجال فحزبنا على إستعداد أن يضع أمامه كل مالدينا من أفكار وبرامج وخطط لتحقيق الخلاص من التبعية .

○ وبنفس القدر الذي يرفض به الحديث عن التبعية .. يرفض الرئيس الحديث عن ضغوط تمارس على الحكومة .. وعن سيطرة رجال الأعمال أو غيرهم .. ويتساءل .. لماذا يسيطرون على الحكومة ؟

الواقع أنه لا توجد أى حكومة لا تتعرض لضغوط من جانب القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة . سواء من النقابات العمالية والمهنية أو روابط وتنظيمات رجال الصناعة والتجارة ، أو تجمعات الفلاحين ، ومن باب أولى الأحزاب التي تمثل المصالح الطبقية المختلفة . وإنكار وجود مثل هذه الضغوط من هذه القوى والتي تسمى في علم السياسة .. جماعات الضغط Pressure Groups — لا يفيد أحدا .

المشكلة في مصر أن الطبقات الشعبية والقوى الاجتماعية والأحزاب التي تعبر عنها محاصرة بالقانون وبممارسات الدولة ، بينما القوى الطفيلية والرأسمالية الكبيرة ، تملك عناصر قوة وحرية في الحركة ووسائل للتعبير والضغط لاحتداد لها .. سواء كانت وسائل إقتصادية ، أو إعلامية أو سياسية .

والجديد هو تنظيم هذه القوى الطفيلية لنفسها فيما عرف باسم «جمعية رجال الأعمال» التي أصبح لها برنامج متكامل وممثلين في الحكومة ، بل على قمتها وفي مجلس الشعب وفي الصحافة الرسمية المسماة بالقومية ، وفي كافة مراكز صنع القرار في مصر . بحيث أصبح القول بأن الحكومة الحالية هي حكومة رجال الأعمال قولاً صحيحاً تسنده الكثير من الوقائع .

والجديد أيضاً أن هؤلاء يريدون أن لا يحكموا بالواسطة ، من خلال غيرهم ، وإنما يريدون الحكومة كاملة لهم .. من أجل تنفيذ ميثاقهم الذي أعلنوه في مؤتمرهم بالاسكندرية واستجابت الحكومة للكثير منه ووعدت بتنفيذه .

إن هذه الحقائق كلها التي فجرها حديث الرئيس حول الديمقراطية والتي تتعلق بالمعارضة أو الدولة وأجهزتها .. تقودنا إلى أهم وأخطر ما جاء في بيان الرئيس .. وهو إنذاره الأخير .. الذي قال فيه :

«أسأل نفسي الآن كثيراً ، كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل هذا العبث ، وكم من الوقت يستطيع الحكم أن يتحمل ذلك ..» .

«اعتقد أن مصر لم تعد تتحمل المزيد وأن الحكم لم يعد يطبق . إن كنت قد تحملت الكثير ، فهناك غيري لا يتحمل إن الحكم ليس فقط شخص رئيس الجمهورية .. الحكم مؤسسات ودولة ومناخ وإتفاق على مصالح قومية» .

وهذا هو بيت القصيد ومكمن الخطر في كل ما قيل ..

إن هناك مؤسسات داخل جهاز الحكم ضاقت بالشرعية الدستورية القائمة ، ترفض الهامش المحدود للغاية من حرية التعبير ، وتضغط وتهدد بقلب المائدة على الرؤوس .

ولم يحدد رئيس الجمهورية ، هذه المؤسسات أو مطالباها على وجه الدقة . ولكن في قوله ما يكفي لكي نقول إن هناك خطراً ما ينطلق من داخل مؤسسات الحكم ويهدد الديمقراطية .

ولا يحتاج المرء إلى عبقرية خاصة ليعرف أسباب هذه الأزمة التي يمكن تحديدها في مظاهر أساسية .

١ — إن الحزب الوطني الديمقراطي صاحب الأغلبية في إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة وبالتالي في البرلمان والذي يشكل الحكومة ، ويسيطر على الجهاز التنفيذي وأجهزة الحكم المحلي ويحتكر المجالس المحلية وأجهزة الاعلام والصحافة ، فليده صحافة رسمية أو قومية كما يسمونها ، توزع يوميا ١,٥ مليون نسخة ، وإذاعة أكثر من ٤٥ ساعة يوميا وتليفزيون ٢٥ ساعة يوميا .. هذا الحزب يحكم ولا يفقد .

وهناك فرق بين الحكم والقيادة ، الحزب يحكم ولكنه معزول عن الرأي العام والجمهور وسياساته مرفوضة ، وهناك فجوة تصديق هائلة بينه وبين الشعب المصري . والمواطنون يبحثون عن الحقيقة والحل بعيدا عنه .

والحكومة ترجع هذه الأزمة التي يعانيها الحكم إلى صحف وأحزاب المعارضة.

٢ — تدرك الحكومة جيدا أن أى قدر من الديمقراطية مع إستمرار الأزمة الاقتصادية وتحميل الجماهير لاعباء هذه الأزمة .. أمر فوق طاقة الحكومة التي تتهج سياسة تخدم مصالح الأقلية الطفيلية .

وقد تعقدت الأزمة الاقتصادية ووصلت إلى أبعاد تجاوزت حد الخطر . فالحكومة تعتمد في خططها على الخارج وعلى مصادر للعملة الأجنبية لا تسيطر عليها بأى حال من الأحوال . وقد تحقق إنخفاض كبير في حصيللة ٤ منها وهى «البترول — عائدات المصريين العاملين في الخارج — السياحة — المعونة الأميركية» .

المصدر الوحيد الذي حقق زيادة هو قناة السويس . وتعرف الحكومة أن هناك إنخفاضا جديدا في حصيللة هذه المصادر الأربعة .

والحل كما قرره — خضوعا لانحيازها الطبقي للطفيليين والرأسمالية الكبيرة



وقوف

وكبار الرأسماليين الزراعيين هو تحميل العاملين والجماهير ثمن هذه الأزمة وذلك بتخفيض إعتمادات الأجور والمرتبات في ميزانية الدولة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه يتحملها العمال والموظفون وتخفيض إعتمادات الدعم ٦٠٠ مليون جنيه تتحملها كل الطبقات الشعبية والوسطى .

٣ — تصاعد الضغوط الأميركية والاسرائيلية على الحكومة المصرية إقتصاديا وسياسيا وعجز الحكومة عن رفض هذه الضغوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاعتماد المطلق على الولايات المتحدة الأميركية إقتصاديا وعسكريا بالإضافة إلى تشابك مصالح الطبقات الحاكمة مع الولايات المتحدة الأميركية والنفوذ الأميركي في الأجهزة المصرية .

٤ — ضيق بعض مؤسسات الحكم بالشرعية الدستورية القائمة وضغوطها من أجل تعديل الأوضاع لوقف أى نقد أو معارضة .

إن معالجة الأزمة لا يكون ولن يكون بالتهديد بضرب الديمقراطية أو توجيه ضربات بوليسية للمعارضة أو بإنتقلاب على الشرعية والدستور وإنما تكمن المواجهة الصحيحة في جانبين :

الأول : التمسك بالشرعية الدستورية القائمة والتصدي لأي محاولة للعدوان عليها أو الانتقاص من الهامش الديمقراطي المحدود الذي تتيحه تمهيدا للتقدم نحو مزيد من الحريات والديمقراطية .

الثاني : الضغط من أجل تعديل السياسات الاقتصادية حماية لمصالح الجماهير الشعبية والفئات الوسطى في المجتمع ووقف العدوان على حقوقها ومصالحها .

وإذا كان الرئيس يشكو من مراكز ضغط في مؤسسات الدولة فمن حق أحزاب المعارضة بل من واجبها العمل على تكوين مراكز ضغط مقابلة تعتمد على الجماهير ومنظماتها الديمقراطية والاقتصادية والنقابية حماية للشرعية والدستور ومصالح الجماهير البرمية .

وفي هذا النطاق تبدو أهمية الإشارة الجيدة التي وردت في خطاب الرئيس حول تعديل الدستور والقطاع العام .

فنحن مع الرئيس أن تعديل الدستور في ظل الأوضاع والتوازنات السياسية الحالية لن يكون في الاتجاه الصحيح لتحقيق مزيد من الحريات . أي تعديل لطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وإلغاء المادة ٧٤ سيئة السمعة وتأكيد حرية الأحزاب والصحافة وإنما سيتجه كما قال الرئيس تماما لإلغاء كل المواد التي تضمن حقوقا إجتماعية وإقتصادية للمواطنين سواء مجانية التعليم أو دور القطاع العام أو التخطيط الخ ..

كذلك نحن مع الرئيس في قضية القطاع العام وضرورة المحافظة عليه وتطويره ولكن المهم أن يتحول هذا شعار الهام إلى واقع في الممارسة بدلا من انحياز الحكومة السافر للقطاع الخاص حتى الخاسر والطفيلي .

الأزمة .. وكلام الرئيس

للمرة الثانية في أقل من أسبوعين ، يعود رئيس الجمهورية لتهديد المعارضة واتهامها . وموضوع التهديد والاثام ، هو مايسميه الرئيس بالتجاوز في ممارسة الديمقراطية .

وإذا كان الرئيس قد تناول في المرة الأولى القضية بصورة محددة ، والقى الضوء على وقائع بعينها ، ولفت النظر إلى مؤسسات داخل الدولة تضيق بهذا الهامش الديمقراطي الضيق والمحدود .. فإنه في هذه الحالة يكفي بالتعميم ، والاثام المرسل دون اسناد إلى وقائع معينة ، أو أحداث بذاتها .

ولكن الخطر والهام الذي يفرض علينا العودة إلى الحوار حول «كلام الرئيس» .. هو استخدامه لاساليب ومناهج ، كنا نظن أنها قد انتهت بنهاية صاحبها .

لقد اقحم الحديث عن الممارسة الديمقراطية والمعارضة اقحاماً في كلمة افتتاح للمؤتمر الثامن لأكاديمية البحث العلمي . لنفاجأ برئيس الجمهورية يتساءل حول وطنية أحزاب المعارضة المصرية وبشكك فيها .. فهي تفتعل الخلاف في الرأي ،

« هذا الافتعال الذي يضرب عرض الحائط بالمصلحة العليا للشعب والوطن » ويدفع بها إلى مسالك « بعيدة عن الانتماء الوطني ، بل مهددة لهذا الانتماء ملطخة للأهداف القومية السامية عابثة بوحدة الأمة وافتخارها » .. ويضيف الرئيس « أليس من حق هذا الشعب أن يتساءل لمصلحة من يفتعل البعض هذه الزوابع ، وماهى الصلة بين مايسعون إلى احداثه في الداخل ، وبين مخططات خصوم مصر في الخارج .. » .

إن الرئيس يقول « إنني لأتهم ولا أريد أن أتهم » .. ولكن كلماته في النهاية اتهام واضح ، بلا سند أو دليل . وهذا هو أخطر ما في هذا الخطاب .

وليس من حق أحد ، حتى ولو كان رئيسا للجمهورية ، أن يطرح للتساؤل أو يشكك في وطنية قوى سياسية مصرية ، لمجرد اختلافها معه أو مع حزبه أو حكومته في السياسات المتبعة ، وهى خلافات حقيقية وجوهرية وعميقة ، وليست مفتعلة كما يقول الرئيس .

لقد حسبنا للرئيس عدم لجوئه في الصراع السياسي إلى استخدام اسلوب السادات في اتهام المعارضين في وطنيتهم أو عقيدتهم .. فهل تحمل كلمات الرئيس عدولا وعودة إلى واخدة من أكبر خطايا السادات ؟!

إننا نقول لرئيس الجمهورية بوضوح ، لسنا متهمين في وطنيتنا ، ولا يملك أحد أن يتهمنا ..

ونقول له أيضا إن اللجوء إلى تصعيد الحملة الكلامية ضد المعارضة والتهديد باجراءات ضد الديمقراطية والتخويف بمؤسسات في الدولة غير راضية .. لن يحل المشكلة التي تورق الحكم ، ونعني بها مشكلة الأزمة الاقتصادية المستفحلة ، التي عقدتها السياسات الحالية ، ورفض حكومة « رجال الأعمال » اتباع سياسة اقتصادية واجتماعية لانقاذ الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعة وعجزه عن النمو الحقيقي والاختلال الواضح والمتزايد في تركيبه .



حكومة .. وأهالى بجيت

إن الحكومة بحكم انخيازها السافر للقلة الطفيلية المستغلة ، لا تجد حلا لأزمة الاقتصاد المصري إلا بالمزيد من الاجراءات التي تمس مستوى معيشة الجماهير الشعبية والفئات الوسطى في المجتمع (أكثر من ٩٠٪ من المواطنين) وترفض باصرار الحلول الحقيقية والتي تفرض اعباء وتضحيات على الطبقات والفئات الثرية التي تتحمل مسئولية تدهور وأزمة الاقتصاد المصري .

.. ومادامت مصر على هذه السياسات .. فلا مد حالة الطوارئ (والتي تنتهي بعد شهرين) ولا اتهام المعارضة في وطنيتها ، ولا التهديد بالتراجع عن الديمقراطية أو الانقلاب عليها .. ستقدم نخرجنا لهذه الأزمة .

وعلى الرئيس والحكومة أن يدرك هذه الحقيقة البسيطة قبل فوات الأوان .

الاصاحة ٥ / ٢ / ١٩٨٦

شفت الرغيف المحسن

لا يا فالج .. شفت
الخبوم في عز الظهر ..



رؤوف

اسئلة للسيد رئيس الجمهورية

محمد سيد أحمد

تميز الرئيس مبارك عن سلفه السادات — حتى مؤخرًا — في أنه
احترم سيادة احزاب المعارضة ، ولم يتدخل في شئونها الداخلية ،
وانطلق من افتراض أنها كلها احزاب وطنية ، تدين في المقام الأول
بالولاء لمصر ، أيا كانت أوجه خلافها مع سياسة الدولة .

ولكن في الخطاب السياسي الهام الذي ألقاه في افتتاح المؤتمر
الثامن لأكاديمية البحث العلمي ، كان للرئيس موقف مختلف .. فلقد
ميز بين .. «أصوات عاقلة في موقع المعارضة ، تدرك مسئولياتها
القومية والوطنية» وأخرى على ما يبدو «غير عاقلة» و«غير وطنية»
لأن ثمة «صلة بين ماتسمى هذه العناصر إلى إحداثه في الداخل
ومخططات خصوم مصر في الخارج» ، ولأنها «تسابق لتشويه صورة
مصر في الصحف العربية المعادية» ..

كما إتهم الرئيس احزاب المعارضة «بالاثارة والتهييج» بدلا من تقديم حلول بناءة
لمشاكل مصر العويصة .

ونحن نسأل في المقابل : هل تتسع الديمقراطية المصرية إلى الحد الذي يسمح
بوصول حزب معارض إلى الحكم ، حتى يتاح لهذا الحزب أن يضع الحلول البناءة
التي هو مطالب بأن يتقدم بها لموضع التنفيذ ؟

هل هذه الفرصة متاحة فعلا — في إطار الديمقراطية المصرية — لأي حزب
معارض .. حتى للوفد المتحرك على أرضية لا تختلف جذريا عن الحزب الحاكم ؟

وهل من الوارد أن يحدث في مصر ما حدث في فرنسا — الدولة الديمقراطية
العريقة — وذلك بتسليم اليمين بأن يتولى اليسار السلطة بعد أن نجح ميتران في
انتخابات الرئاسة ، ونجح الحزب الاشتراكي في انتخابات الجمعية الوطنية ؟

إننا نزعم أن هناك التباسا حول هذه القضية ، وأن نظام المؤسسات في مصر
لا يسمح بهذا الانتقال ، وبالتالي لا يجوز إدانة احزاب المعارضة بدعوى أنها تلجأ إلى
الاثارة والتهيج ، بغض النظر عن صحة القول بأن احزاب المعارضة تمتنع عن
تقديم حلول بناءة أم لا ..

ثم نتساءل اليس في التمييز بين عناصر معارضة ، وأخرى داخل أو خارج
احزاب المعارضة مامن شأنه إهدار أو تقليص دور نظام التعدد الحزبي ؟

ألا يحمل ضمنا معنى العودة إلى نظام الحزب الحاكم الواحد ، مع معارضا
فردية تشذب سلوك هذا الحزب ولكن لا ترفع عنه صفة الشمولية ؟

لقد نفى الرئيس مبارك قطعيا ما أشيع في أوساط المعارضة عن إتجاه النية إلى تغيير
وزاري قريب ، أو إلى تعظيم شأن القطاع العسكري في توجيه شؤون البلاد ..

ولكن ليس في خطاب الرئيس مامن شأنه تفنيد القول بأن ثمة إتجاها إلى تحجيم
نظام التعدد الحزبي ، وإحلال نوع من الشمولية محله ..

وهذا أمر يبرر عدم الارتياح ، حتى إذا ما استعين في هذا الانحراف نحو
الشمولية .. برموز ناصرية !

١٢ فبراير ١٩٨٦

التحدي

أثار خطاب الرئيس يوم السبت الماضي العديد من التساؤلات والملاحظات . وإذا كان بعضها يعود إلى ضخامة التوقعات في ضوء الأسلوب الذي عالج به الرئيس أحداث ٢٥ و٢٦ فبراير ، والاعلام المركز عن أهمية الخطاب ثم الاعلان عن اجتماع خاص لمجلس الوزراء يحضره رئيس الجمهورية قبل إلقاء الخطاب مباشرة ..

إلا أن الكثير منها يرتبط بخطورة الحدث ودلالاته ، والتي تتجاوز كونه مجرد تمرد في أحد أجهزة السلطة الحساسة .

وأول هذه الملاحظات وأهمها على الإطلاق ، هو تجاهل الأسباب الحقيقية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، للأزمة التي يمر بها المجتمع المصري ، والتي كانت الأحداث الأخيرة مجرد عرض ظاهر لها .. ويبدو هذا التجاهل واضحا في العديد من الأشياء ..



○ أهمل الخطاب تماما قضية برزت بالغاح في السنوات العشر الأخيرة ، منذ عرفت مصر سياسة « الانفتاح » ، وهى قضية العدالة الاجتماعية . ولا يمكن ارجاع ذلك للصدفة ، أو للحاجة إلى دراسات معمقة ، فالواضح أن الحكم يفتقر إلى رؤية اجتماعية واضحة ومحددة ، مما يجعله في النهاية أسيرا للواقع الاجتماعي السائد ، والقائم على تباين هائل في الدخل وتراكم للثراء المستفز في جانب ، ولل فقر والمعاناة في جانب آخر .

○ وصمت الخطاب صموتا غريبا على قضية الاجور والاسعار ، والتي ترتبط بدورها بالعدالة الاجتماعية ، وبحياة الناس وهمومهم اليومية المتزايدة .

○ ورغم الوعي الكامل بالأزمة الاقتصادية ، والاعتراف بها ورصد بعض

ظواهرها .. إلا أن هناك هروبا من مواجهة أسبابها الجوهرية وبالتالي عجز عن طرح أساليب صحيحة لعلاجها ، والتي لا يمكن أن تقف عن حدود مناشدة المصريين العاملين في الخارج زيادة تحويلاتهم لمصر ، ومطالبة الاثرياء عدم قضاء عطلة الصيف في الخارج توفيراً للنقد الاجنبي ا

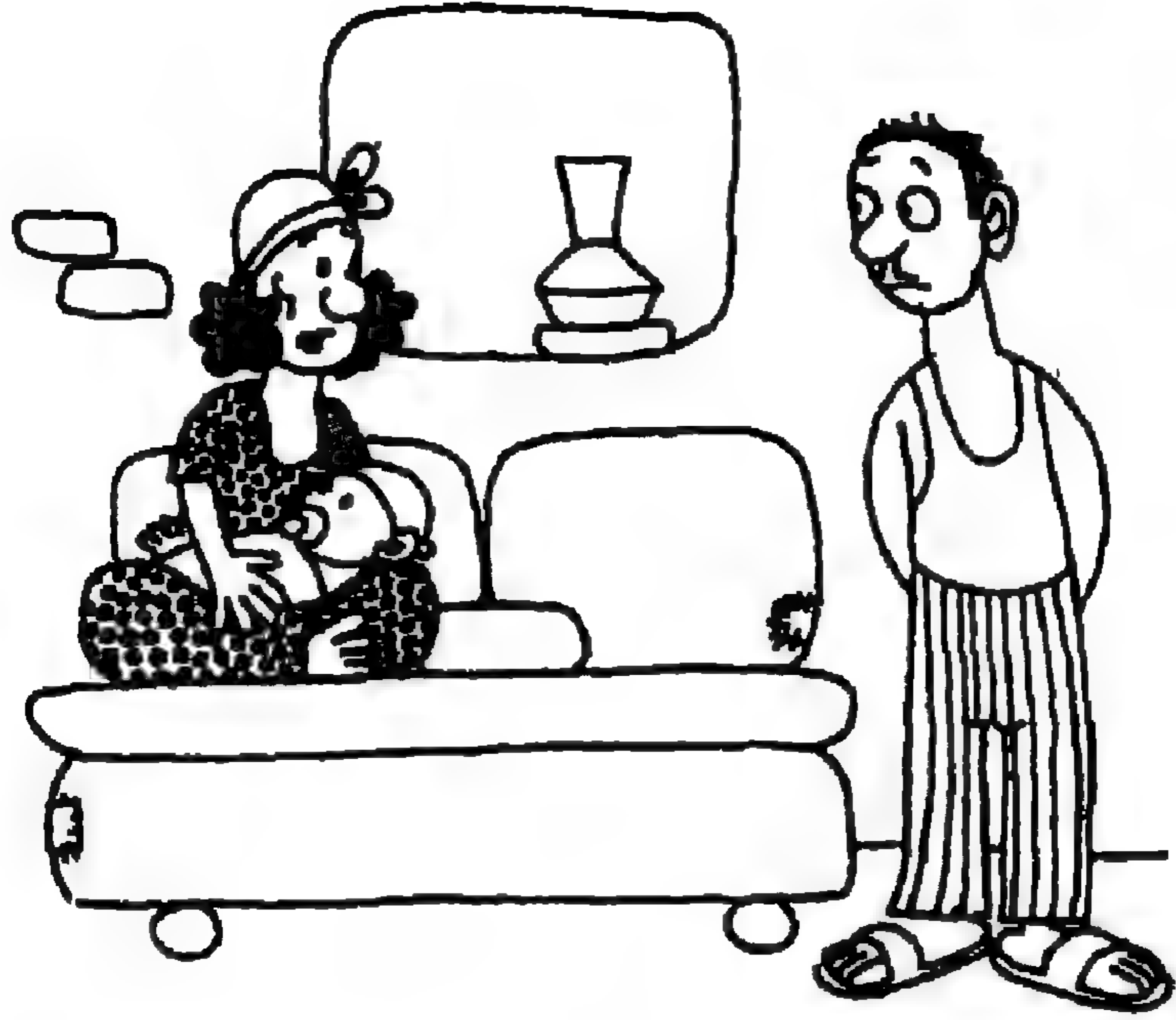
○ اغفال أهمية توسيع قنوات التعبير وفتح قنوات الحركة المنظمة أمام كافة القوى والطبقات والفئات الاجتماعية ، ضمانا لسلمية الصراع الاجتماعي السياسي وتجنبنا للعنف .

ويبدو هذا الاغفال صارخا في الحديث عن واحد من حقوق الانسان الاساسية وخاصة الطبقة العاملة ، وهو حق الإضراب السلمي . فإن تحريم هذا الحق وتجريمه يتحول إلى قضية وطنية أساسية، على عكس ماتحتمة الظروف .

إن مجمل هذم الملاحظات والشواهد ، تقول إن الحكم مازال متمسكا بمنهجه في معالجة الأزمة . مصر على عدم الاقدام على أية تغييرات حقيقية اجتماعية واقتصادية وسياسة ، أى المحافظة على ما هو قائم بحجة الاستقرار .. متجاهلا بذلك قضية التغيير التي طرحت بقوة منذ عام ١٩٨١ ، واكتسبت بأحداث ٢٥ و ٢٦ فبراير أهمية بالغة .

وليس أمام الاجزاب والقوى اوالشخصيات الوطنية ، أيا كانت مواقعها ، والتي تؤمن بضرورة التغيير وأهميته من سبيل لدفع الحكم إلى تعديل سياساته والاستجابة لمطالب الجماهير الملحة بالتغيير .. إلا الاسراع بتحقيق أوسع تفاهم وطني حول برنامج عاجل لمواجهة الأزمة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..

وهذا هو التحدي المطروح علينا جميعا ، خلال الأيام القادمة .
وليس أمامنا خيار إلا قبول التحدي والمجاز المهمة .



بيقولوا كمان ان الجفاف بييجى للعرب
لما الحكومة تتشرف ريق أهله !!

بجيت

حكم القضاء . . ومسئولية الرئيس

وضعت محكمة أمن الدولة العليا بحكمها الذي اصدرته يوم السبت الماضي نهاية قانونية .. لآخر القضايا السياسية التي برعت أجهزة الأمن السياسي في اصطناعها خلال عهد الرئيس السابق أنور السادات .. اخترعت لها اسما طريفا .. وهو عمليات الاجهاض الأمني .

كان الهدف من الحملات البوليسية التي توالى بصورة دورية خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨١ هو انتهاك القوى السياسية المعارضة ، والزج بقيادات التيارات والاحزاب السياسية النشطة في السجون والمعتقلات ، واستخدام القوانين للاستثنائية وحالة الطوارئ والمواد المناهضة للدستور والحريات العامة وحقوق الانسان في محاولة تجريم النشاط السياسي والنقابي العادي وشل قدرة المعارضة على الحركة والتعبير عن الرأي .

والحكم بما انتهى إليه من تبرئة المتهمين جميعا من تهمة تأسيس الحزب الشيوعي المصري المجرم من وجهة نظر النيابة طبقا لقانون الاحزاب الصادر عام ١٩٧٧ ،
والحكم على عدد منهم بالحبس لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث تطبيقا لبعض مواد
قانون العقوبات التي تجرم عمليا حرية الرأي والتعبير عنه يثير عددا من القضايا
الهامة .

○ القضية الأولى تتعلق بقانون الأحزاب الذي صدر ليقم العراقي أمام حق
كل القوى والتيارات في إقامة أحزابها المستقلة وليرتفع بعقوبة تكوين حزب على
غير مرسومه هذا القانون من ١٠ سنوات في قانون العقوبات إلى ٢٥ سنة اشغال
شاقة . ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية ما لم يبلغ هذا القانون ومواد التجريم لحرية
الشظيم وتقوم تعددية حزبية صحيحة وتستقبل الساحة السياسية الحزب الاشتراكي
العربي الناصري ، والحزب الشيوعي المصري ، وحزب الإخوان المسلمين وغيرهم
وغيرهم .

○ القضية الثانية تتعلق بالقوانين الاستثنائية وبعض مواد قانون العقوبات
(المواد ٩٨ أ ب ج د .. و ١٠٢ مكرر) والتي اضطرت المحكمة على أساسها
للحكم على بعض المتهمين في هذه القضية وغيرها فهذه المواد تجرم حرية الرأي
وحرية التعبير وتفرض قيودا قاتلة على الفكر والحركة السياسية .. ولا بد من
اسقاطها جميعا ، كشرط لقيام حياة ديمقراطية .

○ القضية الثالثة تتعلق بمسئولية رئيس الدولة عن اغلاق ملف هذا النوع من
القضايا الذي يصيب الحياة السياسية بمقتل حقيقي . وتتركز هذه المسئولية في
جانبيين :

الأول : ضرورة الزام اجهزة الأمن السياسي ، خاصة مباحث أمن الدولة
بمهمتها في حماية أمن الدولة وليس أمن الحكومة أو الحزب الحاكم ، والكف عن
تلفيق التهم والقضايا للقوى السياسية المعارضة والقيادات النفاية النشطة ، ومحاسبة

هؤلاء الذين شغلوا الدولة والقضاء والرأى العام بقضايا ملفقة طوال هذه السنوات . فالقضيتان المحكوم فيهما يعود تاريخ احدهما إلى ٧ سنوات مضت ، والثانية إلى ٥ سنوات .

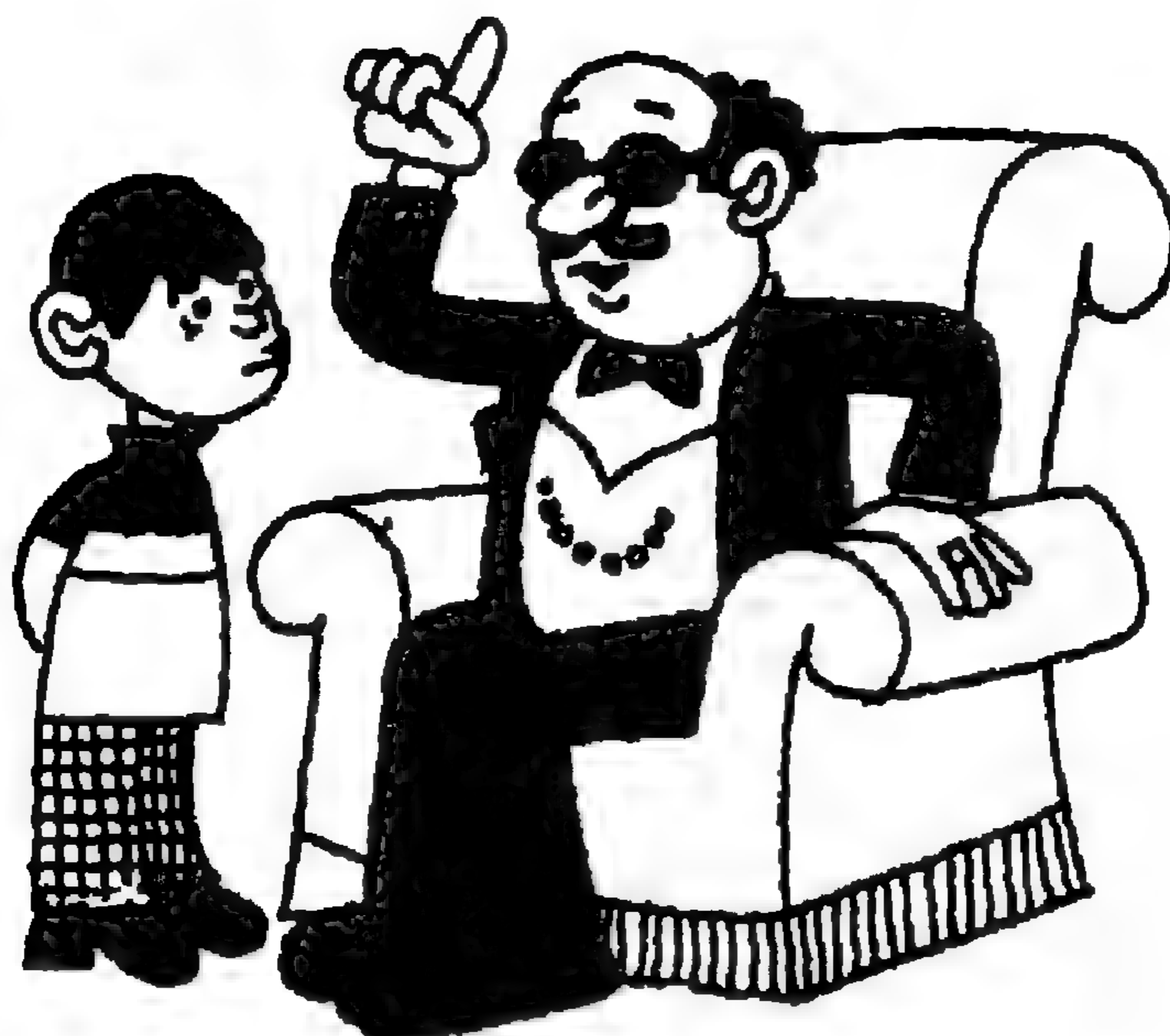
الثاني : المبادرة بالغاء الحكم الصادر في القضيتين بحبس ٢٩ مواطنا ، وهذا يقع في نطاق صلاحياته كرئيس للدولة وحاكم عسكري . فالمحكمة فعلت أقصى ماتستطيع في نطاق المواد القانونية الجائرة واستخدمت حقها في تخفيف العقوبة .

وقد طالبت منظمة العفو الدولية رئيس الجمهورية في بونية ١٩٨٢ باسقاط القضيتين « لأن المواد المطلوب تطبيقهما على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير ، ولايجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم في التعبير السلمي عن عقائدهم وآرائهم » . كما طالب حزب التجمع باسقاط كافة القضايا والاحكام الصادرة من محاكم استثنائية قبل ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

وإذا كان رئيس الدولة لم يستجب في ذلك الوقت لنداء المنظمة الدولية أو حزب المعارضة فإن حكم القضاء وأسبابه والحاجة إلى اغلاق هذه الصفحة السوداء الموروثة من عهد السادات تعطي رئيس الدولة أكثر من مبرر لممارسة حقه في الغاء الحكم .

فلن يكون للحديث عن الديمقراطية أى مصداقية بينما هناك عشرات من رجال ونساء مصر في السجون خضوعا لقانون جائر لأنهم عبروا عن آرائهم ومواقفهم تعبيرا سلميا

الافتاحية ٢٨ / ٥ / ١٩٨٦



— البضایع المستورده دى تجاره وشطاره .. انما
الذفكار المستورده هى الى عماله وخيانته

بجينة

الغاء العزل السياسي ومسئولية رئيس الجمهورية

بعد ثماني سنوات من صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (٣ يولييه ١٩٧٨ ، والاستفتاء الذي سبقه في ٢١ مايو ١٩٧٨ ، وفرض العزل السياسي على مجموعات من المواطنين .. أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بطلان العزل السياسي .

وإذا كان الحكم قد إنصب على المادة الرابعة من هذا القانون والتي تتعلق بالسياسيين الذين تقلدوا مناصب وزارية أو اشتركوا في قيادة الاحزاب السياسية قبل الثورة ، فإن حيثيات الحكم تنسحب بالضرورة على مبدأ العزل السياسي ذاته وعلى المواد الأخرى «المادة ٥ من القانون» التي تفرض العزل السياسي على القيادات الناصرية التي اختلفت مع السادات في مايو ١٩٧١ أو الذين حكم عليهم في قضايا سياسية أو قضايا رأى طبقا للمواد القانونية التي تسربت إلى قانون العقوبات في فترات الدكتاتورية السافرة خاصة في عهد إسماعيل صدقي ويكاد أن يكون مؤكداً أن يحكم ايضا بعدم دستورية المادة «٥» من هذا القانون في اكتوبر القادم عند نظر الطعن المرفوع أمام المحكمة الدستورية .



ومع الترحيب بهذا الحكم الذي صحح جزءا من الأوضاع الخاطئة السائدة في المجتمع المصري فإن الحكم يثير قضية بالغة الأهمية .

لقد عارضت الأحزاب — خاصة حزب التجمع — والقوى السياسية والنقابات والهيئات القضائية قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي عند صدوره ومن بعده قانون العيب الذي قام على أساس هذا القانون ومن قبل قانون الأحزاب السياسية .. واستندت في معارضتها إلى انتهاك هذه القوانين للدستور وعدوانها على الحقوق الأساسية للإنسان وللحريات العامة وطالبت دائما خاصة بعد رحيل صاحبها بالغاءها .

ورغم إلحاح على رئيس الجمهورية «حسني مبارك» بعد توليه السلطة بتنقية الحياة السياسية والديمقراطية من هذه القوانين ، فقد تمسك بمقولة أن القضاء هو الحكم . ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أن الذي أعد هذه القوانين وأصدرها هو الحزب الوطني ورئيسه وأغليته في مجلس الشعب ، وأنه يملك إذا ماقتنع بفسادها أن يلغيا وأن المحكمة الدستورية لا تملك التعرض لهذه القوانين إلا إذا كان هناك

نزاع أمام القضاء حولها وطعن بعدم دستوريته واقتنعت المحكمة بحجة الدفع وقررت إحالتها إلى المحكمة الدستورية وهذا أمر يستغرق سنوات وسنوات فقد تمسك الحكم بهذه المقولة حتى الآن .

واستمرار هذا النهج في التعامل مع هذه القوانين ليس له إلا معنى واحد وهو اصرار الحكم على انتهاك الدستور وفرض القيود على الحياة السياسية والتمسك بديمقراطية عرجاء ، وبالتالي إشاعة التوتر في الحياة السياسية وفتح الباب للعنف بصوره المختلفة .

من هنا فإننا نطالب رئيس الجمهورية بمناسبة صدور هذا الحكم وطبقا لمسؤولياته الدستورية أن يسارع باتخاذ الخطوات الدستورية لالغاء هذه القوانين التي تنتهك الدستور دون انتظار لسنوات أخرى من الصراع القانوني والذي سينتهي حتما بعدم دستوريته ولكن ربما بعد قوات الأوان .

فلنظهر نظامنا القانوني والسياسي من هذه القوانين خاصة ..

— قانون الاحزاب السياسية

— قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

— قانون حماية القيم من العيب

— قانون محاكم أمن الدولة

— قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة والقائمة النسبية الحزبية المشروطة

— المواد التي تجرم حرية الفكر والعقيدة في قانون العقوبات

ولتوحد جهود القوى من أجل اسقاط هذه القوانين وكل ما يترتب عليها من آثار ..

وليسارع الذين فرض عليهم العزل السياسي تحت أى اسم إلى ممارسة حقوقهم السياسية استنادا إلى حيثيات حكم المحكمة الدستورية فحماية الدستور لا يمكن أن يتحقق إلا بموقف إيجابي فعال .. ومن الجميع .



شرف

نحن والرئيس ومشاكل الناس

حسين عبد الرازق

أدلى الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية بحديثين إلى «المصور» و«الأهرام» نشرهما يومى الخميس والجمعة الماضيين . وكان واضح من الحديثين ، سواء في الاسئلة التي طرحها (مكرم محمد أحمد) أو (إبراهيم نافع) ، أو في الأجوبة التي أدلى بها رئيس الجمهورية التشابه ، بل والتكرار أحيانا ، وأن هناك في الحديثين الكثير يتعلق بمواقف وممارسات حزب «التجمع» وصحيفته «الأهالي» وحرص من كافة الاطراف على عدم ذكر ذلك صراحة ، وبالحديث عن المعارضة ككل وباعتبارها شيئا واحدا متماثلا ، حتى تختلط الأوراق والمواقف .. رغم ادراك السائلين ، والمتحدث أن هناك نقاطا للتمايز والاختلاف بين احزاب المعارضة وصحفها خاصة عندما يتعد الموضوع عن قضية الديمقراطية والحريات السياسية .

وبالطبع فهناك الكثير في الحديثين يستحق التوقف والنقاش ، ولكني سأكتفي بخمسة موضوعات أساسية اعتقد أنها أهم ما قاله الرئيس وما يشغل رأى العام في الوقت الحاضر .

الاتفاق العسكري

○ القضية الأولى تتعلق بالاتفاق العسكري ، وهي القضية التي أثارها «الأهالي» في حوار بمناسبة زيارة المشير أبو غزالة لواشنطن ومباحثاته حول الديون العسكرية وفوائدها وإنشاء صناعة عسكرية مصرية «دبابات» بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية — مع «أمين هويدي» وزير الحرية الأسبق والمدير الأسبق للمخابرات العامة ، وأحد خبراء الاستراتيجية والأمن القومي المعدودين في مصر والعالم العربي والعالم الثالث ، وهو إن كان ليس عضواً في حزب التجمع ، فهو من كتاب «الأهالي» الدائمين .

فقد قال «أمين هويدي» في حوار .. «إذا لم تتمكن الدولة من زيادة دخلها القومي ، وزيادة دخل الفرد والعائلة ، وتقريب الفوارق بين الطبقات .. وركزت على زيادة الاتفاق العسكري ، فإنها تهدد أمننا القومي .. وإذا استمرت ميزانية الدولة في التضخم ، فإنها تفتح الباب أمام تآكل حرية قرارها السياسي ، ووقوعها القمة سائغة للاستعمار ، وتصبح غير حرة حتى في استخدام قواتها المسلحة . إذن فضرورة تحقيق الأمن القومي تحتم تخفيض ميزانية الدفاع وميزانية قوات الأمن المركزي .. على أن يخصص ما يتم توفيره لزيادة الانتاج ، أي لزيادة الدخل القومي ، ويمكننا مثلاً أن نخفض ميزانية (الأمن والدفاع) بمقدار مليار دولار وأن نضع وزارة الدفاع أمام مسؤولياتها للحفاظ في نفس الوقت على كفاءتها القتالية» .

وقامت الدنيا ولم تقعد

قال رئيس الجمهورية كلاماً كثيراً مثل .. «الاتفاق العسكري عندنا ضعيف ، بل أقول إنه لا يكفي ، نصفه يذهب للمرتبات ، والباقي للأعاشة وغيرها من الاحتياجات ، ولولا المعونات لواجهنا موقفاً صعباً ، بينما الذين من حولنا يمتلكون معدات لا أول لها ولا آخر حقيقة أنني أتألم كثيراً كما قلت من كثرة الكلام في هذا

الموضوع . والذين يرددونه لا يفهمون حقيقته ، وإنما هي عملية مزايمة فقط ، وأنا أقول لهم حرام عليكم بلدكم .. لو كانت هناك حالات للاسراف في الانفاق العسكري لعزلت في الحال المسئول عنها .

وأضاف الرئيس « إن كان ذلك (يقصد خفض الانفاق العسكري) يحقق مصلحة اسرائيلية ، فلا أظن أنه يحقق مصلحة مصرية .

ونحن نقول للسيد الرئيس حرام وظلم فادح أن يكون الرد على كلام مسئول ومدرس حول الانفاق العسكري .. هو الاتهام بعدم الفهم والمزايمة وتحقيق مصلحة « العدو » الاسرائيلي .

وشهد شاهد من لندن

ويسمح لي السيد الرئيس — دون مزايمة — أن أكرر بعض الحقائق التي وردت في حوار أمين هويدي — والتي ربما فات مستشاري الرئيس قراءتها وعرضها عليه — وبعض الحقائق التي تدخل في العلم العام للمهتمين ، وليس الخبراء بقضايا الأمن والدفاع .

○ فقد حدد « أمين هويدي » وسائل عدة لتخفيض الانفاق في ميزانية (الأمن والدفاع) شاملة الأمن المركزي بمليار دولار ، من بينها .

— خطة تعبئة ممتازة تؤدي إلى أن يعطي الفرد المجند عائدا فنيا عاليا من ناحية الانتاج .

— إعادة التوزيع الاستراتيجي لقواتنا المسلحة ، وتحديد هل عدونا الرئيسي في الشرق (أي إسرائيل) أم في الغرب (أي ليبيا) ؟

— الاهتمام بالراس المقاتل وتخفيض حجم الذيل الإداري .

— رفع مستوى القادة والارتفاع بمستوى التعليم والمعاهد العليا للقوات المسلحة ، مع مراجعة المناهج ، وإعادة النظر في مستوى المدرسين ، بحيث يكونوا من ذوى الخبرة العالية ، والكفاءات النظرية .

— التفرغ للواجبات الأساسية للقوات المسلحة وترك الأنشطة الأخرى للدولة ..

○ كما أثار «أمين هويدي» قضية العائد من الانفاق على القوات المسلحة ، وهل يحقق العائد الصحيح والمفروض . ويقدم لنا مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن إجابة هامة لهذا التساؤل المشروع في التقرير السنوي لعام (٨٥ — ١٩٨٦) في مقارنة بين مصر وإسرائيل .

يقول التقرير إن عدد سكان إسرائيل ٤ مليون و ٣٠٠ ألف نسمة ، وعدد سكان مصر ٤٨ مليون و ٥٠ ألف نسمة . وأن نفقات الدفاع في إسرائيل ٥,٧٩٨ مليار دولار وفي مصر ٣,٧٨٦ مليار دولار . وأن الدخل القومي لإسرائيل ٢٥ مليار دولار ، مقابل ٣٥ مليار دولار لمصر .

ويضيف أن جيش إسرائيل العامل والاحتياطي ٥١٢ ألف فرد والجيش المصري ٨٢٥ ألف فرد . وأنه أمكن لإسرائيل توفير ١١ فرقة مدرعة مقابل ٣ فرق مدرعة في مصر . و ٥ لواءات ميكانيكية (إسرائيل) مقابل ٦ فرق (مصر) و ٣٦٠٠ دبابة إسرائيلية مقابل ٢٢٠٠ دبابة مصرية ، و ٤٠٠ عربة مدرعة إسرائيلية مقابل ٣٠٠٠ مصرية ، و ٦٥٤ طائرة قتال إسرائيلية مقابل ٤٢٧ مصرية .

معنى هذه الأرقام ، أنه بالرغم من أن قواتنا البشرية أكبر ١٢ مرة من إسرائيل ، إلا أن قواتنا المسلحة لاتزيد عنها إلا قليلا . ولكن الأهم والأخطر أن لإسرائيل التفوق الكامل في القوة الضاربة (المدرعات والقوات الجوية) . وهذا يتطلب «ترشيد الانفاق» أي إعادة النظر في حجم الانفاق وعائده لأن العبرة ليست في الحجم ، ولكن في العائد من هذا الانفاق . أن يكون عائد كل جنيه أو دولار نفقه يحقق أكبر قدر ممكن رفعا للكفاية القتالية والدفاعية .

○ أشار الرئيس إلى ارتفاع اثمان الاسلحة ، وإلى أن خفض الانفاق العسكري في مصر ، وقد وصل إلى حد لم يعد يواكب الزيادة في اسعار السلاح ، فالتائرة المقاتلة التي كنا ندفع فيها ٧٠٠ ألف دولار قبل بضع سنوات ، ندفع فيها الآن ٢٣ مليون دولار تصل مع بعض التجهيزات الاضافية إلى حدود ٣٠ مليون دولار .

ولكن الرئيس لم يذكر السبب الاساسي والوحيد لارتفاع نفقات تسليح القوات المصرية .. وهو السياسية التي اتبعها السادات تحت شعار «تنويع مصادر السلاح» كجزء من سياسة التخلي والردة عن سياسة عدم الانحياز والاستقلال الوطني ، والدخول في مسلسل التبعية للولايات المتحدة الاميركية .

لقد تحول شعار «تنويع مصادر السلاح» عمليا إلى التحول من استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتي إلى العالم الغربي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الاميركية . وكان هذا التحول يعني قفزة هائلة وفلكية في نفقات شراء السلاح لأربعة أسباب متكاملة ..

— تجمع مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية والتي تهتم بالسلاح ، إن ثمن الأسلحة الغربية (الاميركية) تصل على الأقل تقدير إلى أربعة أضعاف ثمن الأسلحة السوفيتية وتتجاوز خمسة أضعاف بالنسبة للطائرات .

— ويزيد من تكلفة السلاح الغربي أن الشركات المنتجة تدفع في كافة صفقاتها عمولات للوسطاء في التعاقد تضيق ثمنها في النهاية إلى ثمن السلاح . وهو الأمر المفتقد تماما في الاتحاد السوفيتي . (وفي انتاج السلاح المملوك للدولة في إنجلترا) .

— ليس لنفس الوحدة من السلاح الاميركي سعرا واحدا . وإنما يتوقف السعر على ما يتم الاتفاق عليه في كل حالة على حدة ، وهو أمر مرتبط بأسلوب التعاقد .

— وبضاعف من سعر السلاح اشتراط نقل السلاح الاميركي على وسائل نقل اميركية بأسعار تحكمية تزيد عن أسعار النقل العالمية .

○ يقودنا هذا مباشرة إلى الحقيقة المدهلة التي صرح بها رئيس الجمهورية ببساطه غريبة عندما قال إن اتفاقنا العسكري ينقسم إلى قسمين الأول للمرتبات والثاني للعاشة .. أي أن التسليح يتم كاملا اعتمادا على هبات وقروض الولايات المتحدة الاميركية .

وإذا كان من لا يملك رغبة العيش لا يملك أرادته السياسية ، كما قال مبارك نفسه في حديث سابق حول اعتمادنا في ٧٥٪ من رغبة العيش على استيراد القمح من الولايات المتحدة .

فمن المؤكد أن اعتمادنا بنسبة ١٠٠٪ أو ٩٩٪ في سلاحنا على الولايات المتحدة الأمريكية (التي تسلح أيضا عدونا الرئيسي ، إسرائيل) يعني اهدار امننا القومي وضياح ارادتنا السياسية كاملة .

واعتقد أن في هذه الحقائق الكفاية وزيادة لتوضيح مقاله أمين هويدي في حوار مع الأهالي . ومع ذلك فإذا كان البعض يريد المزيد ، فنحن على استعداد .

الانسحاب من لجنة الدعم

القضية الثانية تتعلق بموضوع الأزمة الاقتصادية عامة وموقف حزب التجمع تحديدا من هذا الموضوع ، ومنهج الحكومة والرئيس في هذا الأمر .

الرئيس ينتقد انسحاب «حزب التجمع» من اللجنة التي دعا إليها الحزب الوطني لتناقش الأحزاب كافة قضية الدعم ، وينفي أن الحكومة لديها قرار مسبق .. ويستخلص من ذلك أن الممارسة الديمقراطية لاتزال مجرد ممارسات حزبية يستهدف منها البعض الاساءة إلى البعض الآخر .

ومرة أخرى فالحقائق وحدها تؤكد أن الأمر لم يكن على هذا النحو :

ولنبدا بسؤال منطقي هو : هل كان هناك قرار قد اتخذ فعلا بالغاء الدعم .. أم أن الأمر كله وهم روجه «حزب التجمع» ؟

الاجابة بالنسبة لنا واضحة ولا تختمل أى لبس أو اجتهاد . نعم كان هناك ومازال قرار بالغاء الدعم وتعهد مصري للولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بذلك . والادلة على مانقول أكثر من أن تعد أو تحصى . واكتفي بنماذج منها .

○ هناك أولا ماتذيعه المصادر الرسمية والصحفية الاميركية من وثائق منسوبة للمسؤولين المصريين في مباحثاتهم وتقاريرهم التي يقدمونها رسميا لصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الاميركية والحكومة الاميركية ، وتؤكد أن هناك قرارا بالغاء الدعم . كان الخلاف الوحيد أن البعض يريد دفعه دفعة واحدة وآخرون على مراحل . ولكن الاتفاق كان أن يتم ذلك قبل نهاية الخطة الخمسية الأولى ، ونحن الآن في عامها الأخير .

○ وهناك أيضا الوثيقة الرسمية التي صدرت من اللجنة العليا للسياسات في ٧ ديسمبر ١٩٨٣ ، وأرسلت للوزراء جميعا توصيهم بأن يتولى « السادة الوزراء كل فيما يخصه اعداد تصورهم لخطة اقتصادية متكاملة تستهدف رفع الدعم تدريجيا عن كافة السلع والخدمات ، بحيث تظهر الاسعار في نهاية الخطة بشكلها الحقيقي .. وموافاة اسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (د . مصطفى السعيد في ذلك الوقت) بهذه التصورات لبلورتها في خطة متكاملة بالتنسيق مع السادة وزراء المالية والتخطيط وشئون الاستثمار والتعاون الدولي » .

وبالفعل بدأت الحكومة في سبتمبر ١٩٨٤ سلسلة من القرارات برفع أسعار السلع الأساسية (الغاء الدعم) كان من بينها ، رفع سعر الخبز البلدي (تخفيض وزن الرغيف الذي يباع بعشرة مليمات من ١٤٠ جراما إلى ٦٩ جرام ، وتخفيض وزن الرغيف الذي كان يباع بعشرة مليمات ويصنع من دقيق نسبة استخراج من ١٦٩ جراما إلى ١٦٠ جراما وبيعه بعشرين مليما تحت اسم الرغيف المحسن ، ورفع سعر الخبز الافرنجي ١٠٠٪ ، وجوال الدقيق من ستة جنيهات وخمسين مليما ، إلى أحد عشر جنيها وثمانين قرشا ، ورفع سعر طن النخالة من خمسين إلى تسعين جنيه ، وطن النخالة الحرة لمزارع الدواجن من ٦٠ إلى ١٠٠ جنيه ، أي رفع سعر اللحوم والطيور ، كما رفعت اسعار السمن الصناعي (من ٤٢٠ قرشا إلى ٦٩٠ قرشا) والمكرونة من ١٣ إلى ١٩ قرشا ، والمنسوجات الشتوية بنسبة ٢٥٪ .

ولم تتوقف قرارات الغاء الدعم مع كل ميزانية جديدة ، ولا قرارات رفع الاسعار ، حتى هذه اللحظة .

○ وهناك التصريحات التي ادلى بها وزير التعليم العالي في اجتماع من المبعوثين المصريين في باريس ، وأكد فيها أن هناك ٣ قرارات متخذة ويجري التخطيط لتنفيذها خلال هذا العام (١٩٨٦) وهي : الغاء الدعم ، الالغاء الفعلي — لا القانوني — لمجانبة التعليم ، تخلي الدولة نهائيا عن تعيين الخريجين .

○ وهناك الحديث الذي ادلى به رئيس الوزراء في التلفزيون في نفس الليلة التي عقدت فيها لجنة الأحزاب أول اجتماع لها ، ليعلم فيها بعبارة صريحة اتجاه الحكومة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي .. أي الغاء الدعم خلال أقل من ٣ أشهر من تطبيق هذا القرار .

وصاحب هذا الاعلان — باعتراف د . علي لطفي نفسه — اعداد ورقة واستمارة رأى يوقع عليها كل موظف وعامل عند استلامه لمرتبه ، تسأله هل يوافق على زيادة مرتبه عن طريق استبدال الدعم العيني بدعم نقدي ، أم يتمسك بالدعم العيني ..

وإذا كان قد حدث بعد اعلان « حزب التجمع » انسحابه من اللجنة على ضوء هذه الحقائق وحديث رئيس الوزراء ، تراجع مؤقت عن تنفيذ القرار ، وتراجع عن التصريحات وتفسير جديد لها ، وهو تراجع تم بصورة تعكس رد الفعل الجماهيري لموقف التجمع الذي كشف الخطة الحكومية .. فإن هذا الانسحاب يحسب له لا عليه .. ولا يلغى حقيقة أنه كان هناك قرار — وما زال — بالغاء الدعم .. مالم تنجح الأحزاب والمنظمات والقوى الجماهيري في تشكيل قوة ضغط حقيقية تسقط هذا القرار والسياسات والقوى التي تقف خلفه .

ومن المفيد هنا أن نذكر القراء والرئيس بموقف سابق ، كان في خلفية تفكير « حزب التجمع » عند اتخاذ قراره ، ففي يوم الثلاثاء ١٨ سبتمبر ١٩٨٤ استقبل الرئيس حسني مبارك « الأمين العام للحزب » خالد محيي الدين « وطلب منه اعداد

دراسة تفصيلية برأى الحزب في موضوع الدعم . ودار حوار حول كثير من القضايا سواء التي طرحها الرئيس ، أو أثارها «خالد محيي الدين» .

وفي اليوم التالي للقاء الرئيس بخالد محيي الدين ورؤساء الأحزاب الأخرى ، أعلنت الحكومة قرارات استغرافية برفع الاسعار . وقامت قيادات مسئولة في الحزب الوطني — الذي يرأسه الرئيس حسني مبارك — بترويج شائعة كاذبة أن خالد محيي الدين وافق في لقاءه مع الرئيس مبارك على قرارات رفع الاسعار .. ولم يكن موضوع الاسعار قد طرح نهائيا خلال اللقاء . ولكن الحكومة كانت تريد غطاء كاذبا لهذا الاجراء المعادي للجماهير الشعبية .

ورغم وعينا بأساليب وألاعيب الحكومة ، فقد شاركنا في المؤتمر الاقتصادي عام ٨٢ ، وعندما طلب الرئيس تقريراً تفصيلياً عن الدعم في سبتمبر ٨٤ ، ورغم وجود تفاصيل دقيقة في تقريرنا للمؤتمر الاقتصادي وبرنامجنا الانتخابي «مايو ١٩٨٤» قبلنا اعداد هذا التقرير والمشاركة في المؤتمر الذي قال الرئيس إن الحكومة ستدعو إليه بمجرد وصول تقارير الأحزاب ، ووعد بأن يكلف الحكومة بامداد الحزب بكافة البيانات والارقام الضرورية لاعداد التقارير . ولم تستجب الحكومة لأي طلب تقدم به حزبنا أو أي حزب آخر للحصول على هذه البيانات ، ومع ذلك قدمنا التقرير مسجلين هذه الحقيقة إلى رئيس الجمهورية في مارس ٨٥ وأرسلناه إلى كل الأحزاب ونشرناه في كتاب تحت اسم «دعم الاغنياء ودعم الفقراء» .

إن المشكلة في الواقع ليست انسحاب «التجمع» من لجنة الحزب الوطني لمناقشة الدعم أو الهروب من مواجهة المشكلة لكي نزايد عليها ، كما قال الرئيس في حديثه بالاهرام .

ولكن الأزمة هي في انحياز الحكومة والحزب الحاكم ورئيس الجمهورية إلى الذين يحتكرون الثروة في البلاد ويحمون مصالحهم بمراكز نفوذ اقتصادية وسياسية



« عشرين سنوات على التعايش ١٨ و ١٩ يناير »
 - يا ه . عشرين سنة ووصلت هاجه صديقر الى اختسترا هاجه ١١

وارتباطات خارجية حاكمة ، على حساب مصالح الغالبية العظمى من المواطنين
 عمالا وفلاحين وموظفين ومهنيين والفئات الوسطى عامة في المجتمع .

وأى مأساة أكبر من أن لا يجد رئيس الجمهورية لعلاج الأزمة الاقتصادية
 الطاحنة والتفاوت الواسع بل الرهيب في الدخل ، والنهب المنظم للغروات إلا أن
 يعد بأن الحكومة لو اضطرت للمساس بالمواطن غير القادر « فسوف يكون ذلك
 بقدر ضعيف للغاية لا يكاد يشعر به » .. وهو وعد تخرقه الحكومة بقراراتها وبالقوة
 والأمن المركزي كل صباح .. والذي يهمني هو أن أخذ من القادر لكي أوفر لغير
 القادر ، كما يقول الرئيس .

○ ولكن بأي أسلوب ستأخذ الحكومة من القادرين — وهو الوصف المهدب للطفيليين والسماسرة وناهبي قوت الشعب وسارقيه — هل بالقانون وإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد والغاء الاعفاءات غير المبررة من الضرائب والجمارك و .. و ..

كلا وإنما بالرجاء والدعاء والاقناع .. « فنأمل أن يبادر اصحاب المال بمثل هذه المشاركة التي تعين الدولة على تحقيق التطور الذي يؤدي إلى الاستقرار .. لاشك أن القادر سوف يزداد قدره واحترامه في نظر المواطن غير القادر عندما يجده لا يحبس ماله وإنما يتبرع بجزء منه لبناء مستشفى أو مدرسة أو أى مرفق حيوي للشعب .

وهذا يؤدي إلى تقليل احساسات الحقد لدى الطبقات غير القادرة على الطبقات القادرة وهو خير ضمان لعملية الاستقرار .. وهذا نص كلام الرئيس في الأهرام .

إنه منطق البحث عن المحسنين في الداخل والخارج . منطق لا يحل مشكلة ولا يخرجنا من أزمة . وإنما يقودنا إلى المزيد من الأزمات والمشاكل .. بل والضياع .

ولسنا في حاجة إلى محسنين من واشنطن أو القاهرة . وإنما في حاجة إلى حكومة وسلطة تنحاز للشعب وتعيد رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات العربية والدولية لخدمة هذا الشعب . حكومة لا تمثل رجال الأعمال ومن يتبعونهم في الخارج ، وبالتالي تكون قادرة على تحقيق العدل والتنمية الاقتصادية الحقيقة والخروج بالوطن من محنته .. وهذا هو سر خلافتنا مع الحكومة .

تبقى بعد ذلك قضايا ثلاث في حديث الرئيس ، وتعليقه حول ما تردد عن سبتمبر جديد ، ومقاله عن اعترافات بعض المقبوض عليهم في الحرائق الأخيرة والمنسوبة إلى عناصر من حزب الجهاد ، وكذلك موضوع التطرف وارتباطه بحديث المعارضة عن الفساد .. وهي موضوعنا في الاسبوع القادم ..

١٩٨٦/٧/٩

حکومت غریبه قوی بدل ما تثبت الاسعار
وترفع قانون الطوارئ... رفعت الاسعار
وثبتت قانون الطوارئ...؟



من هو المحسن الكبير فلان الفلاني ؟

صلاح عيسى

اهم الرئيس مبارك في الحديث الذي أدلى به إلى رئيس تحرير
«المصور» و«الاهرام» اهتماما غير عادي ، بتوضيح الاسباب
والمبررات التي دفعت الادارة المصرية ، لاتخاذ قرار ، بتخصيص مقر
دائم للحكم ، يمارس منه رئيس الجمهورية مهام منصبه ، ويظل ملكا
للدولة دون أن ينتقل للورثة !

ومع أن المبررات التي ساقها الرئيس ، ليست مقنعة بالدرجة الكافية ، خاصة
وأن الدولة تملك بالفعل أكثر من مقر ، يستطيع الرئيس أن يمارس منه مهام منصبه
وتتوفر فيها الشروط المتوفرة في مبنى الحكومة المركزية الذي يجري اعداده ليكون
مقرا للرئاسة . ومن هذه المقار على سبيل المثال قصر القبة ، إلا أن المشكلة التي
نشأت عقب حديث الرئيس ، أهم من مبلغ الثمانية عشر مليونا من الجنيهات التي
انفقت على تجديد المبنى !

فقد ذكر الرئيس في حديثه أن الدولة لم تدفع مليما ثمنا لهذا التجديد ، وأن
الملايين السبعة التي رصدت في ميزانيتها لهذا الغرض في عام سابق ، قد أعيدت
إليها ، بعد أن جاء للرئيس «مبلغ من الخارج» يكفي لتفقات الترميم ، وأضاف

الرئيس ، أنه لم يشأ أن يرد على الذين تحدثوا عن الاسراف ، لأن المبلغ ، جاءه من « شخصية من خارج مصر ، لأعداد مبنى الرئاسة ، وأن من قدم له المبلغ رجاء عدم ذكر اسمه » !

والمعنى الواضح والمباشر لهذه المعلومات ، هو أن مبنى الرئاسة لم ينشأ على حساب الدولة ، ولم يرم خصصا مما تتلقاه من معونات ومساعدات ، وماتعقده من قروض ، ولم ينفق عليه من التبرعات التي تتلقاها الدولة من مواطنيها أو من غيرهم ، لتستعين به على مواجهة اعبائها ، لكن الذي مول إنشاء هذا المبنى هو شخصية اجنبية تبرعت بمبلغ ١٨ مليون جنيه ، لغرض محدد هو إنشاء مقر للرئاسة ، فهو لم يتبرع به لمصر لتوجهه إلى ماتشاء من أغراض !

○ فهل يرى الرئيس أن ذلك نوع من التبرع يمكن قبوله ؟

○ وهل من المنطقي أن يمول « شخص ما » من أمواله الخاصة — أيا كان ومهما كان — عملية إنشاء مقر للرئاسة ، وهو مبنى له معنى رمزي ، إذ هو في الواقع رمز الدولة ؟

○ وهل تأكد الرئيس أن هذا الشخص ليس له مصالح في مصر قد يؤثر مثل هذا التبرع على قراراتها بشأن هذه المصالح ؟

○ ومن الذي أشار على الرئيس بقبول مثل هذا التبرع الذي يمس اعتزازنا جميعا بكرامة الوطن ، وكرامة الرئاسة — كرمز له — بصرف النظر عن الخلاف في الرؤية السياسية ؟

○ وهل أصبحت مصر عاجزة حقا عن تمويل إنشاء مقر رسمي لرؤسائها بصرف النظر عما إذا كان هذا المقر ضروريا أم لم يكن ؟

— وأخيراً — أليس من الأكرم لنا جميعا — وفي مقدمتنا الرئيس ذاته — أن نصوم يوما عن الطعام ، لنوفر لرئاستنا مقراً ، ونعيد هذا التبرع لصاحبه ، حتى لانهلق على باب المقر لافتة تقول « تبرع بنفقات إنشاء مبنى الرئاسة المصرية المحسن الكبير .. فلان الفلاي .. فتح الله عليه بقدر إحسانه » .

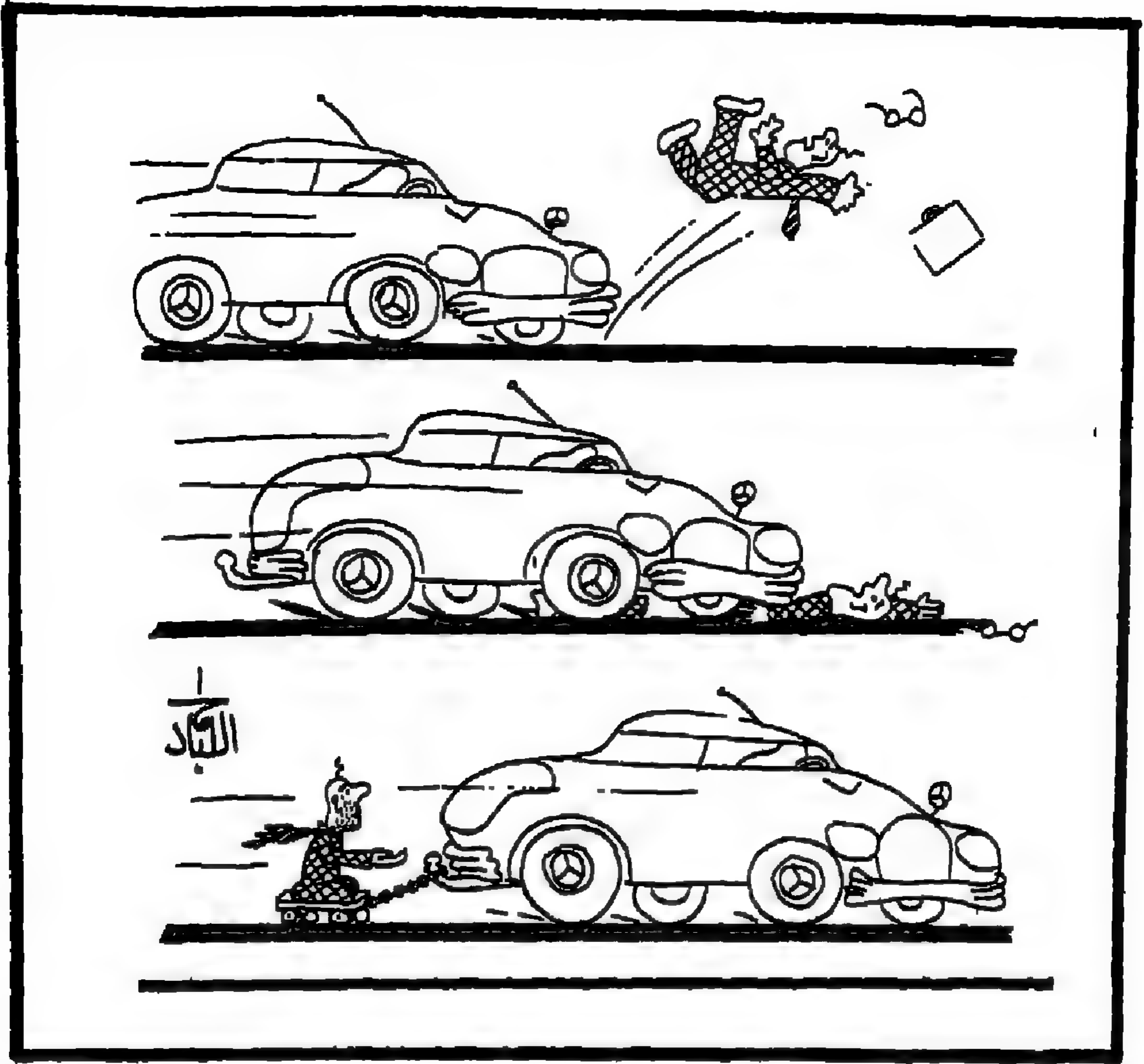
١٩٨٦/٧/٩

لسنا عيد احساناتكم !!

حسين عبد ربه

حديث الرئيس مبارك مع رئيس تحرير مجلة المصور .. في العدد الأخير يطرح العديد من المؤشرات البالغة الخطورة والأهمية حول واقع ومستقبل الوطن والشعب .. ولكن ثمة ملاحظة لا يمكن أن ندعها تمر بالتجاهل أو الغفلة عنها وهي قول الرئيس (لو أنني كنت أريد أن أخذ الجميع على نحو ما حدث في سبتمبر ٨١ . فلقد كانت أحداث الأمن المركزي تمثل الفرصة والمبرر ولكني لم الفعل !) .

وما يدعونا إلى التوقف أمام هذه (الملاحظة) أنها تتسق بشكل أو آخر بالتلميح أو التصريح ، مع ما درج على ترديده في الفترة الأخيرة بعض المسؤولين وبشكل ملفت للانتباه تصريحات اللواء زكي بدر الذي نصب من نفسه (مساري عسكري عموم التخويف والأمن في بر مصر المحروسة .. وكأنه قد احتل كرسیه في وزارة - لاظوغي العتيدة .. بعد زحفه المنتصر من حدود مملكته في أسبوط المنكوبة في عهده السعيد .. إلى القاهرة المعز تزفه الموسيقى النحاسية المظلة لقعقة السلاح وفرقة كراييج الجلادين وماتزال الصحف تحمل لنا بين اليوم والآخر تهديدات



(ساري عسكر الداخلية الجديد) بالويل والثبور وعظائم الأمور لكل المعارضين لسياسات الحزب الحاكم وهذه التصريحات والافعال تنطلق من النظر إلى المعارضين باعتبارهم واحد من اثنين .. مجرم أو منحرف حتى تكتب براءته ..

وهذه الرؤية البوليسية المحدودة الأفق قد وصلت به إلى اقتناع راسخ بعقم وفساد كل المبادئ والقواعد التي توافقت عليها الشرائع السماوية والوطنية ومواثيق حقوق الانسان عن حرمة وإلى أن المتهم بريء إلى أن تثبت ادانته .

وبعيدا عن الخوض في حقيقة وملابسات احداث الأمن المركزي فإن لغة الخطاب السياسي سواء كانت مفردات هذا الخطاب تصريحاً أو خطاباً عاماً لمسؤول

في موقع رئيس الجمهورية تحكمها قواعد وأصول وتقاليد . وأبسط قواعد هذه الأصول والتقاليد تفرض على المسئول رأس النظام أن يبتعد عن إثارة ونكأ الجراح الدفينة للشعب المصري والموصولة الاسباب بالظروف التي أدت إلى جريمة سبتمبر ٨١ . إننا نعلم عن يقين المصالح التي تحرك الكتبة العموميون للصحف المسماه بالقومية ..والذين زينوا لبطل مجزرة سبتمبر ٨١ جريمته السوداء والتي انتهت بسقوطة مدرجا في دماؤه يوم ٦ أكتوبر ٨١ وهم . هم ذات الكتبة الذين يحاولون باصرار متعمد أن يلوحوا بالمسخ المشوه والكريه لجريمة سبتمبر ٨١ متوهمين أنهم في هذا يروعون كل من يخالفهم الرأي وأن يلزمونهم الصمت والخرس والعجز العنين .. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه .. هل يليق لمسئول في موقع رئيس الجمهورية أن ينزلق إلى هذا الموقف ؟

إن حزب التجمع رغم اختلافه الجذري والعميق مع السياسات والتوجهات والممارسات التي تنتهجها حكومات الحزب الحاكم والتي يتشرف الرئيس مبارك برئاسته إلا أن التجمع «حمد» للرئيس وبصوت عال سلامة لغة خطابه وأسلوب تعامله السياسي مع المعارضة المصرية والتي أهدرها في تدنى فظ سلفه الراحل .

ولكن الملفت للنظر بقوة أن الرئيس مبارك قد درج في الفترة الأخيرة على الخروج على هذه القواعد والأصول والتي تفرض أن يتحلى بها رئيس دولة في مكانة مصر الحضارية والتاريخية وتملك تراثا شامخا صاغته تضحيات مهولة ونضالات بطولية .. إن هذا (الخروج المكروه) لايفقد الرئيس مصداقية قوله عن .. ضرورة أن تكتمل مسيرة مصر الديمقراطية والوراثة والتمسك بكرسي الحكم الخ .. ولكن هذا الخروج المكروه يستدعي من قبل ومن بعد ، إلى ذاكرة كل المصريين «المأثرة التاريخية» التي ساهمت في صباغة النسيج والتكوين الشعوري والمزاجي للشعب ووحدت وجدانه القومي وايقظت ضميره الوطني .. «المأثرة التاريخية» التي اعلنها باسم جموع الشعب المصري فلاح قرية (هرية رزنة) شرقية — الجندي العظيم

(أحمد عرابي) في مواجهة من كان يعرف باسم خديوي مصر وطغمته من
التمصريين والأجانب (لسنا عبيد احساناتكم ولقد ولدتنا أمهاتنا احرار . ولن
نورث أو نستعبد بعد اليوم) ..

واليوم وبعد مرور ١٠٥ سنوات منذ ذلك اليوم المشهور في تاريخ الوطنية
المصرية والعسكرية المصرية وبعد أن تدفقت مواكب الشهداء العظام من أبناء
الوطن جيلا بعد جيل طلبا للحرية والاستقلال والعدل وفي السنوات الأخيرة من
القرن العشرين وقد أصبح العالم باحداثه الكبيرة صغيرا وقريبا على مرأى ومسمع
من كل مواطن . لم يعد مقبولا لدى جموع الشعب المصري أن يقول (حاكم)
ومن منطلق (المن والاحسان) ومهما كانت النوايا والاسباب والمبررات التي
تساق تلميحاً أو تصريحاً .. !! لقد كانت احداث الأمن المركزي تمثل الفرصة
والمبرر ولكنني لم أفعل ١٩

إن معنى ذلك القول بوضوح بالغ بامسيادة الرئيس .. أن السياسات
والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي انتهجها السادات
وقادته إلى تدبير جريمة سبتمبر ٨١ وأطلقت موجات العنف لم تستخلص بعد
دروسها الحقيقية .

وإن المأساة الدامية في ٦ أكتوبر ٨١ لم تستخلص دروسها الحقيقية ولم
تستوعب بعد .. وأن استخلاص هذه الدروس واستيعابها . كان يقتضي ويفرض
— وما يزال — على القيادة المسئولة المراجعة الشاملة لهذه السياسات والتوجهات
وهو ما لم يحدث إلا في جانب بعض الممارسات وأساليب التعامل .. إن استمرار
هذه السياسات لن تكون له إلا نتيجة واحدة .. لتعميق الجذور والاسباب التي
صنعت وتصنع براكين السخط والتعصب الشعبي .. والتي تجدل الحبال الغليظة
كل يوم للكارثة الخفيفة والمروعة المحدقة بمصر الوطن والشعب وتهدهما معا
بالانفجار .

البدييات التي غابت عن أحاديث الرئيس

حسين عبد الرازق

توقفت طويلا — كما توقف غيري — أمام الكلمات الخطيرة التي قالها الرئيس مبارك في حديثه للزميل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور حول توقع البعض « حملة اعتقالات واسعة كتلك التي جرت في سبتمبر ١٩٨١ » ؟

فقد قال الرئيس : « ليس لأحد أن يتوقع حملة اعتقالات جماعية واسعة كتلك التي جرت في سبتمبر ١٩٨١ .. ولو أنني كنت أريد أن أأخذ الجميع على نحو ما حدث في سبتمبر ١٩٨١ فلقد كانت أحداث الأمن المركزي تمثل الفرصة والمبرر ولكنني لم أفعل » .

وممكن الخطورة في هذا التصريح ليس فيما اعتبره البعض تهديدا مبطنا، لأننا وكافة القوى السياسية المبدئية لانخاف التهديد بالاعتقال أو السجن أو حتى الموت فقد شهدت السجنون شهداء من كافة التيارات والاتجاهات في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات .. ولكن الخطورة الحقيقية في المعنى الذي

كشفت عنه هذا التصريح .. وهو أن الرئيس — أى رئيس — يملك أن يعتقل الآلاف ويخرجهم في السجون ويأمر بتعذيبهم .

وفي الحقيقة أن الرئيس لم يكن مغاليا . فالقوانين والأوضاع الدستورية تعطي لمبارك نفس الصلاحيات التي مكنت السادات من اقتراف جريمة ٣ سبتمبر ١٩٨١ .

فالمادة ٧٤ من الدستور التي استند اليها السادات في اجراءات سبتمبر من اعتقال (سمي تأديبا بالتحفظ في مكان أمين) ونقل للصحفيين وأساتذة الجامعات وتعطيل للصحف والمجلات مازالت قائمة . والأجهزة التي زورت الاستفتاء على هذه الاجراءات وما سبقه من استفتاءات هي نفسها التي زورت انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، ولديها الاستعداد دائما لاقتراف جريمة التزوير لمصلحة الحاكم .

وقانون الطوارئ وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون حماية القيم من العيب ، وجهاز المدعي الاشتراكي وقانون محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية .. كلها أسلحة مشهورة إذا لم يرغب الرئيس في استخدام المادة ٧٤ من الدستور .

وفوق هذا كله فهناك جهاز مباحث الحزب الحاكم الذي يطلق عليه كذبا اسم (جهاز مباحث أمن الدولة) والذي برع في تلفيق القضايا للقوى السياسية النشطة واستصدار أوامر المتابعة والتصنت من نيابة أمن الدولة العليا ثم أوامر القبض والحبس المطلق .

ولكن مافات البعض — ونرجو أن لا يكون الرئيس منهم — أن عام ١٩٨٦ ليس عام ١٩٨١ . لقد نجحت بعض الأحزاب والقوى السياسية وبعض صحف المعارضة وأقلام معدودة في الصحف الحكومية المسماة بالقومية .. نجحت رغم الحصار والقيود وبعض الضربات أن تدخل تغيرا على المناخ السياسي وتوازن القوى في المجتمع . لم يعد مقبولا من الرأي العام السياسي ومن الجماهير عامة انتهاك الحرية والعدوان على الرأي والقوى المعارضة ، مهما برع الحكام في الادعاء والتلوين واصطناع التهم . وإذا كان بطل مذبحه ٣ سبتمبر ١٩٨١ ذهب ضحية

مذبحته فلا أحد يدري الثمن الذي يمكن أن يدفعه أى حكم يغامر بجريمة مماثلة أو قربة منها .

التعذيب . . والمحاكمة الخاصة !

وإذا كان حديث الرئيس عن « سبتمبر جديد » حديث عن خطر محتمل ، فقد تعرض مبارك أيضا في حديثه للمصور عن خطر حال وقائم ، بل عن جريمة بشعة ترتكب منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن وتتكاثر أجهزة وقيادات كبيرة مسئولة على اضعاف الحماية على مرتكبيها .

يقول الرئيس : « إن بعضا من هؤلاء المتهمين في أعمال التخريب الأخيرة — بل لعل معظمهم — كانوا بين أفراد تنظيم الجهاد الذين جرت محاكمتهم في أعقاب اغتيال الرئيس السادات ثم تم الافراج عنهم لعدم اكتمال الادلة .. ولأن القضاء رأى شبهة ضغط في اعترافاتهم المكتوبة .. « وهناك اعترافات كاملة » .. « وتعليماتي صريحة إلى أجهزة التحقيق بأن تحسن معاملة هؤلاء » .

ولأخفى أنني احسست بالفزع من هذه الكلمات التي تتجاهل حقائق ثابتة لا تحتاج إلى أى جهد إضافي لتوضيحها .

فكيف يكرر الرئيس ما قيل من قبل عن وجود اعترافات كاملة ثبت في قضايا سابقة أنها ملفقة ويقول إن الافراج — والحقيقة أنه كان حكما بالبراءة — ثم لأن القضاء رأى شبهة ضغط في اعترافاتهم المكتوبة بينما حكم القضاء كان قاطعا بوجود تعذيب بشع ولا إنساني وليس مجرد ضغط .

ألا يعلم السيد رئيس الدولة أن حكم محكمة أمن الدولة العليا التي حاكمت المتهمين في قضية الجهاد — والذي يشير إليها سيادته قال وبالحرف الواحد ..

« وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم الأمر الصادر من النائب العام المساعد بسرعة عرضهم عليه ومن ظروف القبض على المتهمين وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن عن التنظيم وأهدافه وأفراده .. إن أجهزة الأمر

اعتدت على غالبية المتهمين وعذبته وحدثت ببعضهم اصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة . وكان الغرض من هذا الاعتداء الحصول على اقرارات من المتهمين بالجرائم التي وقعت وظروف وقوعها والمشاركين معهم . ولايسع المحكمة ازاء ذلك إلا أن .. أولا : استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين بمحاضر الضبط والمتضمنة اقرارات منهم بارتكاب الافعال المنسوبة اليهم . لأن هذه الاقرارات وليدة اكراه مادي ومعنوي وليست وليدة إرادة حرة .

فهل يرى سيادة الرئيس في هذا الكلام القاطع .. «شبهة ضغط» ١١

وهل لهذا السبب يقول الرئيس إن الدولة «تفكر في محاكمة خاصة لهؤلاء» بحجة أن بينهم ٤ مجندين ، أي باختصار تبحث عن محكمة تقبل التواطؤ وتتجاهل التعذيب والاعتداء على القانون وتدين الناس باعترافات وليدة الاكراه والتعذيب ١٢

وحجة المجندين بآسيادة الرئيس حجة بالغة الوهن والضعف . فإذا كان من بين هؤلاء ٤ مجندين ، فمنذ يوم السبت الماضي يحاكم ١٢٠٥ من المجندين بقوات الأمن المركزي أمام محاكم أمن الدولة العليا (نفس المحكمة التي حوكم أمامها المتهمون في قضية الجهاد) وهي وإن كانت محكمة استثنائية إلا أنها على أية حال ليست محكمة خاصة أو عسكرية .

ويثير هذا الكلام سؤال آخر يبدو أنه لم يرد على خاطر السيد رئيس الجمهورية ، وهو لماذا لم تعلن النيابة العامة قرار الاتهام في تعذيب المتهمين في قضيتي الجهاد والحركة الشعبية رغم انتهاء التحقيق منذ شهور ؟ هل لأن قرار الاتهام سيشمل بعض أعمدة النظام والحزب الحاكم وجهاز الشرطة التي تعمل في خدمة الحكومة لا الدولة ١٣

سؤال أرجو أن نجد له إجابة بسرعة .. كما أرجو أن نجد تفسيراً لما قاله الرئيس من أن تعليماته صريحة إلى أجهزة التحقيق بأن تحسن معاملة هؤلاء (المتهمين) ..



بينما تتلقى نقابة المحامين بلاغات عديدة حول تعذيب بشع يتعرض له المتهمون وشاهد بعض المحامين آثار هذا التعذيب على المتهمين الذين مثلوا أمام نيابة أمن الدولة .

ونأمل أن لا يطول انتظارنا لاجابة حول السؤال وتفسير لهذا الأمر الغريب .

فساد .. في كل مكان

تبقى ملاحظة ثالثة (وأخيرة) حول حديث الرئيس عندما ربط بين التطرف وبين ما اسماه الرئيس المبالغة في الحديث عن الفساد في مصر .

ولن ادخل في مساجله حول حجم وطبيعة الفساد في مصر . وهل هو ظاهرة عادية ومحدودة مثل كل بلاد العالم أو مرض عضال أصاب المجتمع واستشرى فيه . واكتفى بأن أقول للسيد الرئيس إن مايشير الناس ويدفعهم للتطرف والعنف ليس

الحديث عن الفساد مهما علا واشتد ولكن اصطدام الناس في حياتهم اليومية بمظاهر هذا الفساد . فلو كتبت الأهالي أو غيرها من صحف المعارضة عشرات المقالات والتحقيقات والاختبار حول الفساد بينا الناس في تعاملهم اليومي لا يضطرون إلى دفع رشوة أو عمولة لكل من في يده إصدار قرار أو اتخاذ إجراء يتعلق بمصلحة ما لما صدقوا كلمة واحدة مما تنشره صحف المعارضة ولبارت تجارتها .

ولكن الحقيقة أن الفساد ضارب في أعماق الدولة من القمة إلى القاع . والكل يعلم أن لدى المدعى العام « الاشتراكي » عشرات من قضايا الفساد تمس عليا القوم . وقيادات بارزة في الحكومة والحزب الوطني ولكنه ينتظر قرارا سياسيا — لا يصدر — لتحريك هذه القضايا . والكل يعلم أن هناك عشرات من القضايا والجرائم تختص بها النيابة العامة وكل وقائعها لدى أجهزة الضبط ولكنها محجوبة بقرار سياسي . والكل يصطدم في حياته اليومية في المأكل والمشرب والتعامل مع أجهزة الدولة سواء للحصول على ورقة رسمية أو من أجل الحصول على صفقة ضخمة بالرشاوي المطلوب منه دفعها .

فمتى يعرف حكامنا أن السخط والغضب والاثارة والثورة لاتصنعها الكلمات وإنما الواقع الذين يعيشه الناس ..

فهل يستطيع حزب أو جريدة مثلا أن يدفع عمال النقل العام للاضراب ، إذا لم يكن هؤلاء يعانون من مصاعب ومشاكل حقيقية والدولة عنهم غافلة ؟

والم يقل قرار الاهتمام في أحداث ٢٥ و ٢٦ فبراير إن أحداث الأمن المركزي كان وراءها المعاملة غيرالانسانية والظروف السيئة التي يعيشها جنود الأمن لركزي .. وليس الاثارة والتحريض من أى إنسان كان ؟

إن أخطر ما في حديث الرئيس هو أن كثيرا من الحقائق والبداهات غائبة عن حكامنا في مصر .. وأنحني مأخضاه أن لا يدركوها إلا بعد فوات الأوان .

١٩٨٦/٧/١٦

الديمقراطية . . والأزمة الاقتصادية في خطاب الرئيس

في خطابه الطويل أمام المؤتمر العام الرابع للحزب الوطني الديمقراطي ، تناول «حسني مبارك» بصفته رئيسا للحزب والجمهورية ، العديد من القضايا الداخلية والعربية والدولية ، وبالطبع فهناك الكثير مما ورد في هذا الخطاب يحتاج إلى المناقشة والرد والتوضيح .. ولكنني في هذه العجالة بملاحظتين أساسيتين ..

○ الملاحظة الأولى تتعلق بالديمقراطية وما أعلنه الرئيس من أن الديمقراطية ليست نصوصا .. ولم تمنع النصوص يوماً تحول سلطة الحكم إلى استبداد وتسلط بل كثيرا ما كانت شعارات الحرية نفسها في التطبيق والواقع أقصى صور القهر والديكتاتورية . إذن فالتطبيق السليم للدستور بنصه وروحه هو مرتبط بالفرس ومحك بالامتحان والاختبار .

ونحن نوافق الرئيس تماما على هذا القول ..
ونقول له إن التطبيق والممارسة تنتهك بعنف الدستور والديمقراطية والحرية .
— فهناك قوانين مثل قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقانون

العيب ، ومواد في قانون العقوبات ، وقانون محاكم أمن الدولة ، وقانون سلطة الصحافة .. تنتهك الدستور والحقوق الاساسية للانسان والمواثيق التي تضمنها . والحكومة تعلم هذا تماما ، وهناك أحكام قضائية (ومن المحكمة الدستورية) تقطع بذلك ، ولكن الحكومة تشهر هذه القوانين ضد القوى السياسية .. — وهناك في الممارسة حرمان لقوى اجتماعية وتيارات سياسية من حق التنظيم والتعبير (الناصريون — الشيوعيون — الاخوان المسلمون ..) .. — وهناك حصار للأحزاب السياسية ، وحرمان لها من حق الحركة خارج مقارها ، ومصادرة لحقها والمنظمات الديمقراطية في تنظيم التظاهر السلمي وعقد المؤتمرات والاضرابات ، بحيث تكاد تتحول الأحزاب إلى مجرد صحيفة .. ومايسميه البعض حق الصراخ .. كما تحارب الدولة حق الانتماء للأحزاب بممارسة التفرقة بل والقمع والمহারبة حتى في لقمة العيش للمنتسبين إلى احزاب المعارضة وخاصة التي تمارس المعارضة الراديكالية كحزب التجمع .

— وحتى حق الأحزاب في التعبير من خلال صحفها ، فهو حق ناقص ، فهناك حصار مفروض على صحف الأحزاب وتعتمد على المعلومات من مصادرها الاساسية ، واحتكار للحزب الحاكم للمؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى والتي تسمى كذبا بالقومية وتعمل كلها في خدمة الحزب الحاكم ولا تكف عن شن الحملات على الصحف الحزبية ، وتضليل الرأي العام .. بالإضافة إلى احتكار أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة .

— ولكن أهم عدوان على الدستور والديمقراطية يتمثل في صياغة الحياة السياسية ، بحيث يستحيل تداول السلطة بين الأحزاب والقوى المختلفة بالاساليب الديمقراطية .. فقد صيغت قوانين الانتخابات ، وقانون ممارسة الحقوق السياسية ، واستخدمت سلطة الدولة خاصة أجهزة الشرطة والمخابرات ، لتجعل استمرار الحزب الحاكم في السلطة أبديا ولنصبح عمليا دولة الحزب الواحد .

○ الملاحظة الثانية حول «أسباب الأزمة الاقتصادية» والتي يرجعها الرئيس إلى «نقص في الموارد لأسباب عالمية لادخل لارادتنا فيها ، نجم عنها عجز كبير في موارد البترول وتحويلات المصريين في الخارج والسياحة إلى آخره» .. ولكن مالم يعترف به الرئيس أن هذا النقص — والذي لادخل لنا فيه فعلا — ليس إلا سبب واحد عمق الأزمة ، وأن الأسباب الحقيقية تكمن في السياسات الخاطئة التي ابتعت منذ عام ١٩٧٤ ، والتي قامت على الاعتماد على مصادر خارجية نافذة (بيع البترول — تحويلات المصريين — دخل قناة السويس — السياحة) وعلى فتح أبواب مصر للاستثمار الاجنبي بلا قيد أو شرط ، والاعتماد على القروض الاميركية في كل شيء و إهمال الانتاج الزراعي والصناعي ، وما أثمرته هذه السياسة من تفاوت طبقي بشع واختلال رهيب في توزيع الدخل ، وتضخم وغلاء فاحش ، وسيادة القيم الاستهلاكية والترفيه ، واستيراد كل شيء بدءا من لقمة العيش إلى السلع الترفيحية الاستفزازية .

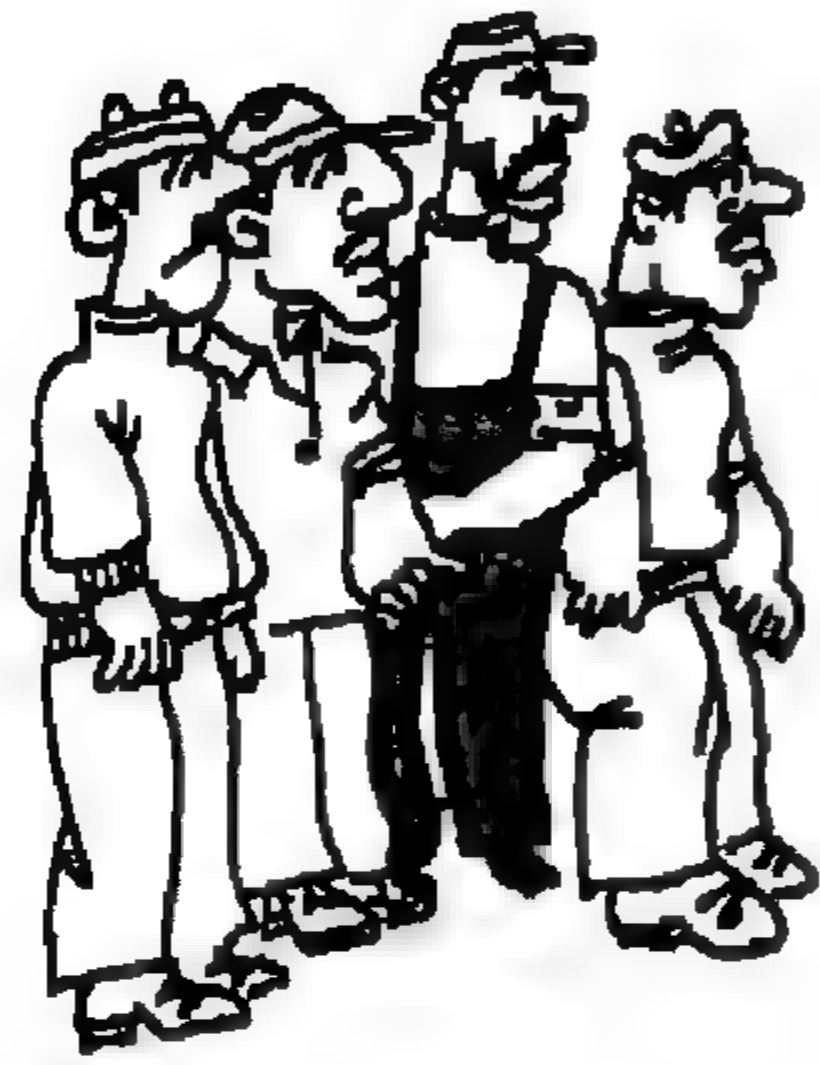
ورغم التعديلات في هذه السياسة من هذا الجانب أو ذاك فالدولة عاجزة — أو على الأصح غير راغبة — للمساس بجوهر هذه السياسة الخاطئة التي قادت اقتصادنا إلى غرفة الانعاش ، وتوشك أن تقودنا إلى الخراب . فاصحاب هذه السياسة من الطفيليين والرأسماليين الكبار ، هم أصحاب الحل والعقد في الحزب الحاكم والحكومة .

ولايرجى أى حل حقيقي لأزمة الديمقراطية والأزمة الاقتصادية وغيرها من الأزمات التي يعيشها المجتمع طالما استمر احتكار الحزب الواحد الحاكم للسلطة والثروة والصحافة .

وهذا هو درس المؤتمر الرابع (المعين) للحزب الوطني الديمقراطي .

الاصاحة ٢٣ / ٧ / ١٩٨٦

الحزب الحاكم
أنا صابر عليكم لغاية لما يوصل
الجنرال موتورز.. يشوف تشغله
معاكم



لا . . لقمة مبارك بيريز

محمد سيد أحمد

لم تكن العقوبات التي طالما ولقت حازرا في وجه تسوية قضية طابا ذات طابع «فني» فقط ، بل كانت تحمل أيضا دلالة سياسية .

كانت قضية طابا ذريعة استطاع بها الجانب المصري تبرير استمرار عدم إعادة سفير مصر إلى إسرائيل ، وتبرير عدم «تطبيع» العلاقات تطيحا كاملا ، لاعتبارات لا تتعلق بالنزاع حول طابا فقط ، بل أيضا بأوضاع مصر الداخلية وقوة الرأي العام المصري الراض لتطبيع العلاقات ، وكذلك بأوضاع مصر العربية وحرص القاهرة على إثبات أنها تفعل ما تستطيع لمحاورة كامب ديفيد .. وإن لم يكن بوسعها تلبية طلب العرب إلغاء هذه الاتفاقات ، فإنها على الأقل قد أثبتت حسن نواياها بالحد من هذه الآثار ، بأمل تحقيق نتائج في مصلحة الأطراف العربية ، وإعادة المياه إلى مجاريها .

والحل الوسط ، «المرضي للطرفين» الذي تحقق أخيرا حول طابا لا يمكن تفسيره فقط على أنه نتاج جهد دموب للتغلب على العقوبات «الفنية» ، وإن

صياغة مشتركة «للحل» ، بل يتم أيضا عن معنى سياسي ، وهو أن القاهرة لم يعد
بوسعها الصمود لضغوط الولايات المتحدة من أجل إزالة كل عقبة في وجه تطبيع
العلاقات تطبيعا كاملا مع إسرائيل ، الذي يشمل ضمن مايشمل لقاء قمة بين بيريز
ومبارك في بداية الشهر المقبل ، وإعادة سفير مصر إلى إسرائيل في أول فرصة
متاحة .

لم يعد صاحب القرار المصري قادراً ، أو ربما حتى راغبا في الصمود بعد أن
أصبحت أزمة مصر الاقتصادية هم الأول ، وأصبح البحث عن مخرج لها أسبقية
على كل قضية أخرى ، وأبرز هذه المخرج في نظر النظام التماس المزيد من المعونات
الأميركية والتخفيف من شروطها . وقد بذل الجانب الأميركي ، في شخص بوش
من خلال زيارته ، وفي شخص ميرفي ، وحتى في شخص شولتز المنتظر أن يزور
الشرق الأوسط قريبا ، جهودا مكثفة كي لا تظل قضية طابا عقبة في وجه التطبيع
الكامل للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، وحتى لا يكون الفتور في هذه العلاقات
عقبة في وجه توسيع نطاق المفاوضات المباشرة ، والعلاقات الثنائية بين إسرائيل
وأطراف عربية أخرى ، على غرار لقاء بيريز الحسن في إفران ، وهو لقاء وصفه
بيريز بحق بأنه «دعم الفريق الذي يريد الحوار مع إسرائيل بين الدول العربية ، بينما
أضعف المعسكر الرافض» ..

لقد أسهم لقاء إفران ، وأيضا خفوت الاستنكار العربي له ، في التخفيف من
حدة الضغوط على صاحب القرار المصري ، التي كانت تلزمه من قبل بالحد من
توطيد علاقاته مع إسرائيل ، طمعا في تحسين علاقاته مع الاطراف العربية ..
ولذلك لم يكن صدفة أن كان الرئيس مبارك أبرز حاكم عربي أيد اللقاء ، والوحيد
الذي امتدحه علنا ، بل هناك مايشير إلى علم القاهرة المسبق به ، ومشاركتها في
الاعداد لانجازه ، فلقد أعلن بيريز أن ميران كان على علم سابق باللقاء ، والتقى
ميران بمبارك قبل وقوع اللقاء بأيام ، ولا يعقل أنه لم يفاتح رئيس مصر فيما كان
يعلمه في هذا الصدد .

ومما يؤكد أن الهدف من إعلان حل قضية طابا أمر سياسي بغرض تبرير إنجاز أول لقاء قمة بين بيريز ومبارك منذ تولي مبارك الرئاسة ، وتبرير عودة السفير المصري إلى تل أبيب ، وتطبيع العلاقات تطبيعا كاملا ، إن هذا الاعلان يأتي قبل الانتهاء من الاتفاق على كل الجوانب الاجرائية ، وقبل تقرير مصر طابا لمدة عام ونصف العام على الأقل !!

فإن «الاتفاق» سوف يعلن قبل البت في أسماء المحكمين الثلاثة . وحتى بعد الاتفاق على اسمائهم ، فإن الاجراءات الخاصة بالتحكيم سوف تستغرق مدة لا تقل عن ١٨ شهرا .

ومما يذكر في هذا الصدد أن أهم خطوة في عملية التحكيم هي اختيار القانونيين الدوليين الذين سوف يجرونها . وقد عرض الجانب الأميركي ٣٠ اسما ليختار الطرفان ثلاثة منهم ، ولم يجز هذا الاختيار بعد . وتتوقف نتيجة التحكيم إلى حد بعيد على شخصية المحكمين واتجاهاتهم وميولهم . وهو أمر لن يكون قد تم البت فيه قبل الاعلان عن وقوع «الاتفاق» !

ثم كانت القاهرة تعلن من قبل أن إعادة السفير إلى تل أبيب رهن بشروط ثلاثة هي : انسحاب إسرائيل الكامل من لبنان ، وبدء المفاوضات حول القضية الفلسطينية ، فضلا عن تسوية قضية طابا . ولا يبدو أن هناك تمسكا الآن بالشرطين الآخرين . وإذا ذكرا ، فلا يكون ذلك إلا بصوت خافت ، وفقط في المناسبات التي تريد فيها الدبلوماسية المصرية إظهار عدم رضاها ! وبذلك فقدتا صفتيها كشروط ، وأصبحتا فقط أوراق ضغط . . . ذلك مع العلم بأن العدوان الاسرائيلي على لبنان كان السبب الاصلي في سحب السفير ، وأن قضية لبنان مازالت متفجرة للغاية ، وأن لاسرائيل دوراً لايمكك أحد إنكاره في بلوغ الأزمة اللبنانية — مرة أخرى — نقطة الغليان .

ثم لا يمكن أن يزعم أحد بأن ثمة مفاوضات بدأت حول القضية الفلسطينية ، بل تعدد الشواهد على أن القضية الفلسطينية يجري الاجهاز عليها تماما ، وتصفيها

نهائيا . ولم تعد إسرائيل وحدها الطرف المتولى عملية التصفية ، بل لأطراف عربية عديدة ضلع فيها .

وبذلك سقطت ورقة التوت التي حاولت بها القاهرة الصمود في وجه ضغوط واشنطن وتل أبيب من أجل تطبيع كامل للعلاقات في كل المجالات . ومما يذكر أن الصحافة الاسرائيلية تشير إلى الاتفاق على طابا على أنه اتفاق مزدوج يشمل معا الاتفاق على أسلوب انجاز التحكيم حول طابا وأيضا إتمام عمليات التطبيع في شتى المجالات ، كوحدة لانتجرا !!

ولا يبدو أن الجانب الاسرائيلي قلق فيما يتعلق بنتائج هذا التحكيم . فقد تقرر في نفس الاسبوع الذي أعلن فيه عن الاتفاق ، تجديد فندق « سونستا » الاسرائيلي في طابا بمبلغ ٢ مليون دولار !!

عهد جديد

مكدا يتضح أن إعلان الاتفاق حول طابا هو لتبرير لقاء قمة بيريز مبارك ، وليس العكس .

وهذا اللقاء ينهى عهدا ويبدأ عهدا جديدا .

إنه ينهى العهد الذي كان لحكم مبارك فيه أوجه تميز واضحة ومحددة عن حكم سادات ، ويبدأ عهد يعود فيه الرئيس مبارك إلى مواقع سلفه الأساسية .

لقد تميز حكم مبارك عن حكم سلفه في أنه ناهض أن تكون علاقات القاهرة بواشنطن وتل أبيب على نحو يحول دون تثقية الأجواء الداخلية ، وعلى نحو يحد من التوترات الاجتماعية ، وكذلك على نحو يعترض المحاولات لبناء جسور مع العرب .

لم تصل الأمور أبدا إلى حد المساس باتفاقات كامب ديفيد ، أو طرح قضية إلغائها ، أو إعادة النظر فيها ، أو تعديلها على أي نحو كان . ولكن كانت هناك جهود ديمومة حتى لا تقف هذه الاتفاقات عقبة في وجه مساعي القاهرة لاسترداد هويتها داخل الدائرة العربية ، والاسلامية ، والافريقية ، وعالم عدم الانحياز .

- طبعا انت يجهلك تاتون بطوارئ يستمر .. علشان انجمامات برهانيه ان نرينا ..!!



ومن هنا كان هناك حرص على ألا يكون «التطبيع» مع إسرائيل على نحو يحول دون «تطبيع» العلاقات الاجتماعية داخل مصر ، ودون إفساح المجال لجهود على الأقل «لتطبيع» العلاقات المصرية العربية .

والآن نختل هذه المعادلة تماما . فكان إعلان الاتفاق حول طاها ، وتخلي القاهرة عن شرطى لبنان وفلسطين للتطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل ، ولانحياز لقاء القمة مع بيريز ، ولعودة سفير مصر إلى تل أبيب ، لإيدانا بتخلي القاهرة عما ميز حكم مبارك عن حكم سلفه ، وهو عدم انتماء القاهرة إلى معسكر كامب ديفيد فقط ، وعدم رضوخها بالكامل لشروط واشنطن وتل أبيب .

إن لقاء بيريز مبارك إنما يعنى تدشيننا لعهد جديد . إنه استئناف للقاءات الدورية التي كان يجريها السادات مع ييجين ، وذات العلاقة المباشرة بتصعيد

التوترات الاجتماعية داخل مصر ، وبلوغها ابعادا مأساوية في سبتمبر واکتوبر ١٩٨١ .

فهل تحمل ظروف مصر الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، مثل هذه التوترات مرة أخرى ؟

هل يحتملها نظام الحكم في مصر ؟ هل تحتملها أوضاع مصر الاقتصادية ؟
إننا نقول «لا» للقاء القمة المصري الاسرائيلي ، لأن الشروط الثلاثة التي طرحها الرئيس مبارك لعودة السفير المصري إلى تل أبيب لم تتحقق .

○ لأن قضية طابا ليست محلولة مالم يكن قد صدر حكم المحكمين .

○ لأن إسرائيل لم ترفع أیدیها عن لبنان .

○ لأن قضية فلسطين لم يبدأ التفاوض حولها ، بل يجري على العکس تصفيتها نصفية نهائية .

وحتى إذا صح أن الرئيس مبارك قد ميز في بعض تصريحاته بين شروط اللقاء مع بيريز ، وقد قصرها على الموافقة على مبدأ التحكيم حول طابا ، وشروط عودة السفير ، وهي الشروط الثلاثة المذكورة ، فإن إسرائيل لم تكثر بهذا التمييز ولم تلتفت إليه . بل على العکس ، فإنها تعتبر الاتفاق حول طابا والتطبيع الكامل للعلاقات . بما في ذلك عودة السفير ، كلا لا يتجزأ .

ولذلك ، فلم يجد جديد يرر لقاء قمة مائة تطبيع العلاقات وفق رغبات إسرائيل ..

بل إن وجد جديد ، فهو مزيد من التدهور على الصعيدين الفلسطيني واللبناني ، ومزيد من التدهور في أوضاع مصر الداخلية ، على نحو يقتضي ، وبمنطق حكم مبارك نفسه ، المزيد من الصمود ، لا الرضوخ بلا قيد أو شرط لشروط واشنطن وتل أبيب .

شائعات الدعم وحقائق السوق

في اليوم الأخير من العام الخامس لثولي الرئيس حسني مبارك لمنصبه كرئيس للجمهورية ، أدلى بتصريح أعلن فيه أن الحكومة لن تلغي الدعم ولن ترفع الاسعار فليس لدينا أية نية لزيادة الاسعار ، وأنا أطمئن كل مواطن على أرض مصر وأن هذا الكلام ليس صحيحا بالمرة (يقصد ما وصفه بالشائعات التي تتردد عن إلغاء الدعم ورفع الاسعار في ديسمبر) ولا أساس له ، وإنما كلها شائعات مفترضة تؤثر على مسيرة التنمية ، .. إلى آخر ماجاء في تصريحات الرئيس التي أذيعت يوم الأحد ١٢ أكتوبر ونشرت في صحف أول أمس (الاثنين ١٣ أكتوبر) .

وكم كنا نتمنى أن نرحب بهذه التصريحات ونحي الرئيس على هذا الموقف .. ولكن !! ..

○ فليست هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها مثل هذه التصريحات الرسمية ، ثم يدحضها الواقع والممارسة العملية .. في بداية هذا العام توالى التصريحات حول التمسك بالدعم وترشيده وعدم رفع الاسعار ، و .. و .. ثم واجه الناس ارتفاعا هائلا في الاسعار ، وإلغاء تدريجيا للدعم ، بدأ منذ أعوام وتصاعد هذا العام ولم يتوقف . وجاءت القرارات الاقتصادية في أغسطس لتؤكد هذا الارتفاع .

فقد تم تخفيض الدعم من ٢٨٠٠ مليون جنيه إلى ١٧٤٠ مليوناً .
وارتفعت الاسعار خلال الاشهر القليلة الماضية بنسب مذهلة ، وصلت في
الأدوية إلى ٢٠٠٪ والبتزين إلى ٢٠٪ والادوات الكهربائية من ١٠ إلى ٤٠٪
وارتفعت أسعار اللحوم المجمدة من ١٢٥ إلى ١٧٥ قرشا ، وأنبوبة البوتاجاز من
٦٥ إلى ١٥٠ قرشا ، والدقيق من ٧ إلى ٢٥ قرشا ، والسكر الحر من ٥٠ إلى
١٠٠ قرش ، وصابون الغسيل من ٧,٥ إلى ١٧,٥ قرش .. وكذلك الشاي
والعيش والأرز و .. و ..

وسجلت دراسة احصائية أجرتها كلية التجارة جامعة عين شمس أن دخول
أصحاب المرتبات الثابتة انخفضت بنسبة ٤٠٪ من يناير إلى ١٥ يوليو الماضي
بسبب ارتفاع الاسعار .

○ كذلك فالسياسة المتبعة تؤكد أن الحكومة ستلغي الدعم نهائياً (تدريجياً أو
دفعه واحدة) وأن الاسعار سترتفع مرة واثنين وثلاثة .

— فاعتماد الحكومة على الاسعار كأداة لاحداث التوازن الاقتصادي يؤدي
بالضرورة إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع الاسعار وتحميل الجماهير أعباء
الأزمة الاقتصادية .

— وشروط البنك الدولي ، خاصة رفع سعر الفائدة من ١٣ إلى ٢٠٪ ،
وتوحيد أسعار الصرف للعمليات الأجنبية وتعويم الجنيه المصري ، أى تخفيض
قيمه ، وتخفيض كبير في الانفاق الحكومي والغاء الدعم واستبدال جزء منه بدعم
نقدي .. وهى الشروط التي لم ترفضها الحكومة وإنما طلبت فترة زمنية أوسع
لتطبيقها ، تؤكد أن الارتفاع مستمر وأن الغاء الدعم يتم بوتيرة متسارعة .

— كذلك فمشروع وزارة التموين بتحويل مالا يقل عن ١,٥ مليون بطاقة
تموينية من الدعم الكلي إلى الدعم الجزئي قبل نهاية عام ٨٦ ، خطوة جديدة لالغاء
الدعم ورفع الاسعار .

إن حقائق السوق والسياسة الاقتصادية المعلنة والممارسة ، تؤكد أن ماوصفه
الرئيس بالشائعات هو الحقائق الوحيدة الثابتة .. للأسف الشديد .

الاصاحية ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦

النوايا الطيبة وحدها لا تكفي !

عبد الفجار شكر

يبدأ اليوم العام السادس من حكم الرئيس حسني مبارك ، ومن واجبنا أن نتعرف على محصلة السنوات الخمس المنقضية من حكمه ، وهل نجح في مواجهة المشاكل التي ورثها من حكم السادات ؟

لقد نجح مبارك في أن يبطل مفعول القنبلة الزمنية التي كانت تهدد مصر بالانفجار في أكتوبر ١٩٨١ عندما أفرج عن القيادات الوطنية وعادت صحف المعارضة للصدور ودعا إلى مؤتمر إقتصادي يضم المعارضة لدراسة مشاكل الاقتصاد المصري . وكان لتواضعه الجم وشخصيته المهذبة وماضيه النظيف وتصريحاته عن احترام الممارسة الديمقراطية وأحكام القضاء وتأكيد سيادة القانون أكبر الأثر في إمتصاص حدة التوتر السياسي وظهور تيار واضح في الحياة السياسية يراهن على مبارك ويميز بينه وبين الفئات الحاكمة ويتوقع على يديه تغييرا حقيقيا للسياسات الساداتية . وكان هناك إتفاق في الرأي بين معظم إتهامات المعارضة لمنحه وقتا كافيا لمواجهة الأزمة .

فماذا حدث ؟

وماهى النتيجة النهائية لجهوده في إصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي ؟

ديمقراطيا . . .

كانت الخطوة الايجابية الوحيدة التي اتخذت هى السماح بإعادة إصدار صحف المعارضة وحرية نشر الكتب دون رقابة وهو مكسب ديمقراطي هام لكنه لا يكفي . فما يزال مفهوم الحكم للديمقراطية مقصورا على حرية التعبير دون حرية التنظيم وحرية الحركة وهكذا فإن قوى سياسية أساسية ما تزال محرومة من حقها في التنظيم كالناصرين والشيوعيين والأخوان المسلمين ..

وماتزال الاحزاب السياسية محرومة من حق الاتصال بال جماهير وعقد مؤتمرات جماهيرية ، و ماتزال الانتخابات العامة والمحلية تنظم من خلال نظم تسمح بتزييفها وتستبعد قوى هامة من التمثيل في السلطة التشريعية والمحليات فقد أجريت في عهد مبارك إنتخابات المحليات بنظام القائمة المطلقة وقاطعتها الاحزاب فانفرد بها الحزب الوطني .

وأجريت إنتخابات مجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة وجرى تزييفها لاستبعاد اليسار من المجلس ، وأجريت إنتخابات مجلس الشورى فقاطعتها الاحزاب ، ولم تفلح مساعي الأحزاب المتكررة لدى الرئيس مبارك لتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية لضمان عدم تزييف الانتخابات وأصر على أن تطوير الممارسة الديمقراطية ليس في جدول أعماله لأنها ليست ذات أولوية في ظروف مصر الحالية .

والنتيجة العملية لهذا مجالس تشريعية ومحلية لاتعكس بصدق الخريطة السياسية ولا تمثل الأغلبية الشعبية وحرمان قوى سياسية من حقها في إقامة أحزابها .

ولهذا الوضع أخطاره الشديدة لأنه يؤدي من جانب إلى إنفراد الفئات الطفيلية وخدمها بالحكم ويؤدي من جانب آخر إلى ممارسة نشاط سياسي تهرمه الحكومة ونحاكم عليه كما حدث مع الجماعات الدينية والشيوعيين وبعض الناصريين .

كذلك فإن النقابات العمالية ماتزال تتعرض للتدخل الفظ في شئونها ، وبالرغم من تمتع الرأسمالية الكبيرة بحرية متزايدة في النشاط فإن العمال محرومون من موازنة هذه الحريات الرأسمالية بممارسة حقهم في الاضراب والامتناع عن العمل وهو حق ديمقراطي أصيل أقرت به كافة الدول الرأسمالية المتقدمة ويمثل الأمان في المجتمع الرأسمالي لأنه يضبط صراعاته في اطار محدد .

إن جوهر مشكلة الديمقراطية في مصر أن الحكم مايزال يعتبرها وسيلة للتنفيس ، والشعب يراها اداة لتداول السلطة سلميا . وما لم يطمئن المواطنون إلى أنه باستطاعتهم دفع ممثلهم إلى الحكم من خلال الانتخابات فإنهم سوف ينصرفون عن هذه اللعبة غير المجدية وينصرفون عن الاحزاب الشرعية لعجزها عن تحقيق ذلك . وهو موقف واضح الآن للجماهير المصرية وستكون له آثار وخيمة على الحكم نفسه .

اقتصاديا واجتماعيا . .

بالرغم من أن حكم مبارك بدأ بالاعتراف بالأزمة الاقتصادية إلا أن المؤتمر الاقتصادي الذي دعا إليه قد انتهى إلى لا شيء فوضعت توصياته في الادراج واستمرت سياسات العهد الساداتي وجوهرها استمرار الاعتماد على الخارج بل وتزايد هذا الاعتماد على الخارج في عهد مبارك ، فلم تكن الديون المدنية الخارجية تزيد عن ١٥ مليار دولار في سنة ١٩٨١ فأصبحت ٣٨ مليار دولار تقريبا عام ١٩٨٦ بخلاف الديون العسكرية . كما أن الموارد الخارجية لمصر كانت تمثل ٥٠٪ من إجمالي الموارد القومية عام ١٩٨٠ فوصلت إلى ٨٥٪ عام ١٩٨٥ (وهي تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، حصيلة صادرات البترول ، رسوم المرور في قناة السويس ، المعونة الاقتصادية الامريكية) . يضاف إلى هذا أن الفجوة الغذائية التي لم ينقطع الحديث عن أخطارها على إستقلال الارادة المصرية تزداد إتساعا فقد كنا في بداية حكم مبارك نستورد ٥٠٪ من إحتياجاتنا الغذائية من الخارج وأصبحنا نستورد الآن ٦٠٪ تقريبا .

وكننا نستورد حوالي ٧٥٪ من إحتياجاتنا من القمح زادت إلى ٨٠٪ تقريبا .
وهكذا يتضح أننا مازلنا نواجه نفس المشكلة بل وأنها تتزايد عاما بعد الآخر
حيث يعتمد الاقتصاد المصري على الخارج في تحقيق توازنه ويعتمد الشعب المصري
على الخارج في سد إحتياجاته ، وتضطر الحكومة إلى قبول شروط صندوق النقد
الدولي والحكومة الأميركية لتمكن من الحصول على إحتياجاتها .

الاستثمارات الجديدة ونتيجتها الفعلية

ولأن الحكومة تتباهى بأنها أنفقت أكثر من ٧ مليار جنيه إستثمارات جديدة في
السنوات الخمس الماضية والتي حققت تحسناً ملموساً في بعض الخدمات والمرافق
كالتليفونات والكهرباء فإن العبرة بالنتيجة .. فهل أدت هذه الاستثمارات إلى تقليل
إعتمادنا على الخارج ؟ بالطبع لا .

وهل أدت إلى تحسين مستوى معيشة الأغلبية ؟

يكفي أن نسترجع تطور أسعار الخدمات والسلع الاساسية في العام الأخير
وحده والتي شهدت قفزة كبيرة وعامة حيث سلمت الحكومة بنصيحة صندوق
النقد الدولي أن الاصلاح الاقتصادي يبدأ برفع الاسعار وينحصر خلافها معه حول
حدود رفع الاسعار والمدة اللازمة لذلك . وإذا كان سعر صرف الجنيه المصري
يمثل مظهر سلامة الاقتصاد أو تدهوره فإنه يكفي أن نعرف أن الدولار كان
يساوي جنيه مصري واحد تقريبا عام ١٩٨١ وأنه يقترب الآن من الجنيهين .

إن المشكلة الاقتصادية في مصر مازال قائمة والاختلال الهيكلي للاقتصاد
المصري مازال قائما والسياسات الاقتصادية منحازة إلى الرأسمالية الكبيرة ولا تتيح
أى تحول حقيقي للاعتماد على الذات وتلقى بعبء الأزمة على الأغلبية الكادحة ولم
ينجح حكم مبارك في تحقيق تغيير يذكر في هذا الصدد بل إن سنوات حكمه
الخمس شهدت تطوراً سلبياً جديداً يتمثل في الهجوم المباشر على مكاسب شعبية
إستقرت زمنا طويلا وخاصة مجانية التعليم والرعاية الصحية حيث ينحسر دور
الدولة في الخدمات الاساسية ويتم تصفيته تحت شعار «المشاركة الشعبية» بدعوة

المواطنين إلى تحمل تكلفة المباني التعليمية والاثاث المدرسي والتوسع في المدارس الخاصة بمصروفات وإدخال نظام العلاج بأجر في المستشفيات الحكومية وإقتصار دورها على تشخيص المرض . وتتخلى الدولة عن مبدأ تعيين الخريجين وعن دورها في الاسكان الشعبي فتزداد معاناة الشباب سواء في الحصول على فرصة متكافئة في التعليم أو العمل أو السكن وتتضح الابعاد الاجتماعية للأزمة الاقتصادية في أجل صورها في قطاع الشباب وكذلك بالنسبة للمرأة التي تتعرض لهجمة شرسة تتناول حقها في العمل .

• • • وطنيا

شهد حكم مبارك تطورا إيجابيا في علاقات مصر الخارجية يتمثل في علاقاتها بالدول غير المنحازة والافريقية وإستعادة العلاقات مع الدول الاشتراكية ولكن ذلك لم يؤثر على العلاقة الخاصة بين مصر وأميركا وجوهرها إعتقاد مصر بدرجة كبيرة على المعونات والقروض الاميركية مدنية وعسكرية وإعتقادها شبه الكامل في التسليح على أميركا . وكان لذلك ثمنه الفادح حيث تمتنع مصر بقدرة مساومة ضعيفة أمام أميركا وتضطر إلى قبول توجهاتها السياسية في آخر الأمر .

وكان حادث إختطاف الطائرات الاميركية للطائرة المصرية في العام الماضي دون أن تجرؤ الحكومة المصرية على إتخاذ إجراء إحتجاجي نموذجيا واضحا لمدى الاحتلال في العلاقات المصرية الاميركية .

يتجلى هذا الاحتلال أيضا في تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية . تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية وإستقبال رئيس وزراء إسرائيل في مصر وعودة السفير المصري إلى إسرائيل وتقديم أوراق إعتاده في القدس دون أى تغيير يذكر في السياسات الاسرائيلية فما تزال إسرائيل تواصل تهويد الضفة الغربية وتقمع سكانها بقسوة وتتدخل في جنوب لبنان عسكريا .

يضاف إلى هذا أن الحكومة المصرية وقعت عدة إتفاقيات مع الولايات المتحدة الاميركية تنص على إلزامها بإجراءات إقتصادية معينة كشرط للمعونة الاميركية .

وهكذا فإن التبعية الاقتصادية والعسكرية تؤدي إلى التبعية السياسية بمعنى قبول السير في إطار السياسة الاميركية في المنطقة وعالميا وبالتالي إستمرار سياسة الصلح المفرد مع إسرائيل على حساب علاقات مصر العربية لأن هذه السياسة تضمن إستمرار المصالح والهيمنة الاميركية في المنطقة .

ماذا بعد ؟

أكدت فترة حكم الرئيس مبارك أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفي لحل مشكلات المجتمع وأن السياسات المطبقة تعبر عن مصالح الرأسمالية الكبيرة وأن الفئات الحاكمة لا يمكن أن تتخلى عن مصالحها مالم تقم حركة جماهيرية مؤثرة للطبقات المتضررة من هذه السياسات تمارس حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها .

ومن هنا فإن الأحزاب المعارضة مطالبة بأن تعيد النظر في أولوياتها وبدلا من أن تركز إهتمامها على تناقضات السلطة فإنها يجب أن توجه جهدها الاساسي لبناء منظمات نقابية قوية ومنظمات جماهيرية واسعة وأن تطور تحالفاتها والتنسيق فيما بينها بما يمكنها من أن تفرض إصلاحا ديمقراطيا حقيقيا يسمح للاغلبية الشعبية بالتأثير في السياسات الحكومية ويفتح الباب أمام إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب .

على أن ذلك لا يعفي الرئيس من مسؤولياته الدستورية باعتباره رأس الدولة المسئول عن تحقيق تغيير في السياسات المطبقة يسمح بالتعبير عن مصالح الطبقات الكادحة ويعيد التوازن للاقتصاد المصري ويقلل إعتادنا على الخارج .

فهل يستطيع ذلك خلال العام المتبقى من حكمه ؟.

وهل ينجح في أن يتقدم للناخبين بكشف حساب عن فترة حكمه الأولى تقوى أملهم في إمكانية تحقيق تغيير حقيقي في فترة حكمه الثانية ؟ .

في العام السادس من رئاسة مبارك :
حدوث صدام جديد على غرار سبتمبر ١٩٨١
ليس قضاء وقدرًا ، ولكن كيف نتجنبه ؟

محمد سيد أحمد

ليس هذا المقال تعبيراً عن موقف حزبي ، بل هو أقرب إلى
الاجتهاد الشخصي ، أكتبه بمناسبة حلول العام السادس والأخير
لرئاسة حسني مبارك بمقتضى الاستفتاء الذي أجرى عام ١٩٨١ ،
عقب اغتيال السادات ، ومذبحة سبتمبر الشهيرة .

وأعتقد أن قوى عديدة في المعارضة لا تريد أن تفعل ما فعله
التجمع عام ١٩٨١ ، وأن تصوت بـ «لا» إذا مارشح مبارك نفسه
لرئاسة ثانية ، ولكنها تجد أيضاً صعوبة ، لو كانت متسقة ومستقيمة
في الالتزام بمبادئها ومواقفها السياسية ، في أن تصوت له بـ «نعم» ..
وهذه اشكالية تطرح نفسها منذ الآن ، واعتقد أنه يتعين مواجهتها
بشكل بناء ، ولكن أيضاً بكل صراحة ..

فلقد ارتفعت أصوات داخل الحزب الحاكم لمبايعة حسني مبارك لرئاسة ثانية ،
وتنطلق هذه الأصوات — على ما يبدو — من الافتراض أن رئاسة الجمهورية في
مصر ، كما كانت الملكية ، لمدى الحياة ! ولكننا نريد أن نعتقد أن هذا لا ينسحب

على الرئيس مبارك . فإنه لم يسع إلى هذا المنصب . ونعتقد أنه ينظر إليه كمهمة كلف بها ، وأن الشخص الأنسب في نظره لتقلد المنصب هو الأقدر على تحمل أعبائه .

وقد أورد الزميل عبد الغفار شكر الكثير مما ينبغي أن يقال ، وتتفق معه فيه ، وذلك في مقاله المنشور « بالاهالي » منذ أسبوعين تحت عنوان « النوايا الطيبة وحدها لا تكفي » ، وتعرض فيه لكشف حساب دقيق عن السنوات الخمس الأولى لرياسة حسني مبارك .

ونضيف أن الرئيس مبارك لو نجح في « إبطال مفعول القنبلة الزمنية التي كانت تهدد مصر بالانفجار في أكتوبر ١٩٨١ » — على حد قول عبد الغفار شكر — فكان ذلك بفضل « تغيير » أدخله على سياسات السادات ، وهو « تغيير » اكتشفه — وما زال — الكثير من الالتباس . ونعتقد أنه أضحي من الأهمية بمكان إمعان النظر فيه .

معنى « التغيير » الذي أدخله مبارك

أصبح مصطلح « التغيير » من أبرز المصطلحات التي عمت أدبيات السياسة ، وجرى بمقتضاه تخلي قوى المعارضة في مصر عن الأسلوب الذي عارضت به السادات ، بمجرد تولي حسني مبارك الرئاسة .

وليس من شك في أن الرئيس مبارك قد أدخل قدرا محسوسا من « التغيير » منذ اللحظة الأولى لتوليهِ الرئاسة ، بالافراج عن القيادات الوطنية ، وعقد مؤتمر اقتصادي بحضور أقطاب من المعارضة لدراسة مشاكل الاقتصاد المصري ، وبالسماح لصحف المعارضة بالظهور ، وعدم تعريضها للمصادرة ، الخ ..

غير أن معنى « التغيير » الذي أدخله مبارك ظل ملتبسا .. ماهي الأبعاد والحدود التي تقررت له ؟ هل يصل إلى الحد الذي يتخلى بمقتضاه مبارك عن جوهريات سياسة السادات ، ويبرر بذلك الخطوات التي أقدمت عليها قوى المعارضة في امتناعها عن أن تمارس حياله المعارضة الحاسمة التي مارستها في وجه سلفه ؟ أم قصد

بهذا «التغيير» فقط «إبطال مفعول القنبلة الزمنية» التي زرعها السادات .. أى تخليص سياساته من الشوائب ذات المردود العكسي الأكيد ، دون بلوغ «التغيير» حد المساس بالجوهريات .. ومعنى ذلك «ترشيد» خط السادات و«تشذيبه» لا الابتعاد عنه ونقضه ، مع تجنبه خطر التعرض لحركات معارضة تزداد قوة وفعالية ..

بعبارة أخرى :

هل كان «التغيير» الذي أدخله مبارك لمجرد إحتواء تعاظم شأن المعارضة ، وهو أمر هدد استقرار النظام وأفضى إلى اغتيال رئيس الدولة في نهاية حكم السادات ، أم كان يحمل هذا «التغيير» معنى لا بد أن يكون أبعد مدى من ذلك .. بمنطق أن أى خط من شأنه تصفية بعض جوانب سياسات السادات فقط ، حتى جوانبها الأكثر استفزازية فقط ، تلك التي كان لا بد أن تحمل أثارا عكسية ، هو خط لا بد أيضا في النهاية أن يثير معارضة غلاة الساداتية ، وهو خط لا بد أن يدفع رئيس الدولة إلى مواقف أقل المحيازا لهم ، وأكثر تفهما لوجهات نظر المعارضة ..

التحييد المتبادل للقوى

ولذلك كان يمكن القول بأن حكم مبارك قد تميز بسمه هي محاولة إيجاد حالة من «التحييد المتبادل» للقوى السياسية ، بأمل أن يكون لهذا «التحييد المتبادل» أثر في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية ، وإبطال مفعول القنبلة الزمنية ، وإرجاء انفجارها ، وكسب الوقت .

وانتقلت عملية «التحييد المتبادل» للقوى صوراً متعددة ، منها على سبيل المثال :

○ التمييز بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية ، بدلا من وضع المعارضات جميعا في سلة واحدة ، بل وفي سجن واحد ، كما فعل السادات إثر مذبحة سبتمبر في آخر عهده .

○ محاولة استخدام المعارضة السياسية للحد من فعالية المعارضة الدينية ، بل

استخدامها أيضاً لرد غلاة الساداتية .. فقد أطلقت حريات المعارضة فقط بالقدر
الضروري لتحجيم وكشف — أنصار خط السادات المتشبهين بأكثر صوره
استفزازا ذات المردود العكسي ، على ألا ينال ذلك من بقاء ممثلي الساداتية في
السلطة ، ليكون هذا البقاء — في المقابل — تحجيماً وتحييداً لقوى المعارضة .

○ محاولة إقامة جسور مع العالم العربي ، على ألا يكون ثمن إقامتها التخلي عن
المعاهدة مع إسرائيل والرجوع عن نهج كامب ديفيد .

ومثل هذه المحاولات «للتحييد المتبادل للقوى» قد يجدي للدرجة أو أخرى
لفترة ، وقد يرجىء الانفجار ولكن لايزيل أسبابه .. ويظل السؤال مطروحاً : هل
تجحت الدولة في الإبقاء على التمييز بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية أم
تعددت صور التداخل بينهما ؟ وهل من الممكن أن تكون قوى المعارضة متكافئة
في القوة مع تلك التي تحتل مواقع السلطة للقول بأن «التحييد المتبادل» هو تهيئة
الظروف لتغيير جذري ، وليس مجرد مخطط لإطالة حياة الخط الساداتي بعد تخليصه
من الشوائب المثيرة حتماً لردود أفعال عكسية ؟

ذلك هو مكمن الالتباس الذي ظل عالقاً بخط مبارك طوال السنوات الخمس
الماضية . وإن كان لنا أن نبحث عن مؤشرات لتبين هل كانت الحصيلة النهائية
لحكم مبارك طوال هذه السنوات هي في اتجاه تهيئة الظروف لتغيير جذري ، أو في
اتجاه الارتداد إلى منطلقات السادات ، فإن لقاءه مع رئيس وزراء إسرائيل بعد تجنبه
حدوث مثل هذا اللقاء طوال الفترة السابقة إنما يوحي بأن خط الارتداد إلى
منطلقات السادات ، وليس الخط الذي يستهدف تغييراً جذرياً ، هو الذي تجري
ممارسته .

الحلقة الرئيسية

ومع ذلك لا نريد أن يكون حكمنا هذا حكماً نهائياً . ونريد أن نعتقد أن تحديد
الصدام مع قوى المعارضة ، على غرار ما حدث في سبتمبر ١٩٨١ ، ليس قضاءً
وقدراً ، وليس بالأمر المحتتم .. ومن المؤكد أن أوجه الخلاف بين السلطة من

جانب ، وشتى قوى المعارضة من جانب آخر ، وليس التجمع فقط ، في اتجاه التعدد والتفاقم لا العكس . ومع ذلك نقول إن هناك حلقة رئيسية لو نجحنا في تحديدها ، وفي البحث عن سبل تحقيق تلاق حولها ، قد تيسر حل العديد من أوجه الخلاف الأخرى ، وقد تؤذن بمنعطف هام ، وبانفراجة محسوسة في المناخ السياسي كله .

ويمكن في الواقع تصنيف أوجه الخلاف بين السلطة والعديد من قوى المعارضة ، ومنها حزب التجمع ، إلى مجالات رئيسية ، في مقدمتها :

المجال الاقتصادي : وبالذات قضية الاعتماد على الغير ، وعلى الولايات المتحدة بالذات ، لحل أزمتنا الاقتصادية المتفاقمة ، والبحث عن حلول لهذه الأزمة بتحملها الفقراء لا الأثرياء ، وعلى نحو يعمق التبعية حيال الخارج ، وينال من حرية القرار المصري ومن استقلاليتة .

المجال الوطني والقومي : وبالذات قضية تعزيز منهج كامب ديفيد ، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في ظرف يفضي هذا التطبيع فيه إلى تكريس الصفقات المنفردة غير المتكافئة ، ذلك أن كافة الشروط التي طرحها الرئيس مبارك نفسه لتطبيع هذه العلاقات لم تتحقق . لم تعد طابا بعد إلى السيادة المصرية ، وقد لا تعود . ولم تحمل إسرائيل بعد من كل أرض لبنان . وليس هناك مجرد بدء في مفاوضات جديّة حول القضية الفلسطينية . بل المنتظر مع تولى شامير الحكم المزيد من العقبات في وجه مثل هذه المفاوضات ..

المجال الديمقراطي : ولا نتظر حلولا جذرية حول القضايا الخلافية في المجال الاقتصادي أو في المجال الوطني والقومي خلال العام القادم الذي يشكل العام الأخير من رئاسة حسني مبارك .. ولكن هناك على وجه التأكيد قضايا خلافية في المجال الديمقراطي يمكن حسمها في هذا العام ، ويمكن أن تكون تمهيدا لانفراجة تتمتع للمجالات الأخرى .

والقضية تتعلق بالذات بمفهوم الديمقراطية .



فقد ظلت ديمقراطية مبارك حتى الآن «إبطال مفعول قنبلة زمنية» . أى لارجاء الانفجار ، لا لازالة أسبابه .. وسيلة للتنفيس ، ولاحتواء قوى المعارضة أكثر منها وسيلة لاطلاقها .. عملية يجري في أحسن الفروض بمقتضاها «التحيد المتبادل للقوى» ، وهذا لا يصلح أساساً لسياسة مستقرة ذات ملامح محددة ومبادئ تحكمها ، باختصار شديد ، ظلت ديمقراطية مبارك حتى اليوم تكتيك وليس استراتيجية .

وحان الوقت كى تصبح الديمقراطية استراتيجية وقضية مبدأ .

معنى ذلك أن تصبح الديمقراطية أساساً لمشاركة المواطنين مشاركة فعلية ، لا لأجهاز معارضتهم وإبطال مفعولها .. وبمشاركة المواطنين مشاركة فعلية وفعالة ، يمكن أن تكون هناك حلول مستقرة لقضايا مصر الأساسية في المجال الاقتصادي وفي المجال الوطني والقومي على حد سواء .

ولذلك كانت قضية الديمقراطية هي المحك ، وهي الاختبار ، وهي الحلقة الرئيسية .. هي القضية التي يمكن أن يحسم على أساسها قبول قوى المعارضة بترشيح حسني مبارك لرياسة ثانية .

غير أن الديمقراطية حتى تصبح أساسا لمشاركة المواطنين في حسم قضايا الوطن مشاركة فعلية وفعالة ، لابد لها من شروط جوهرية :

أولا : أن تسقط أية شبهة حول التلاعب والتزوير في صناديق الانتخاب . وهو أمر تجمع أحزاب المعارضة على أنه أفسد تماما الممارسة الديمقراطية في كافة الانتخابات التي أجريت طوال السنوات الأخيرة ، وبلغ التلاعب ذروة في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى منذ أيام . ولن تطمئن قوة المعارضة إلى استقامة عمليات الانتخابات طالما ظلت خاضعة لسيطرة وزارة الداخلية ، ومالم يكن لوزارة العدل ، وللعنصر القضائي ، إشراف ماعليها ، كما لن تستقيم الانتخابات مالم يجر تعديل في قانون مباشرة الحقوق السياسية ، لأن القانون الحالي هو الذي يتيح التدخل والتزوير .

ثانيا : تصفية ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تظل على الدوام سيفا مسلطا على الديمقراطية وتحول القدر المتاح منها «منحة» قابلة للسحب في أية لحظة .. والقوانين المقيدة للحريات التي تقصدها بوجه خاص هي قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقانون حماية القيم من العيب ، وقانون الأحزاب .

ثالثا : لابد من خطوة عملية — في اختصاص رئيس الدولة — تضع حدا لعمليات التعذيب ، كالحاق السجن بوزارة العدل ، وإنشاء شرطة قضائية ، وإبعاد الضباط المتهمين في قضايا التعذيب عن مواقعهم لحين انتهاء محاكمتهم .

رابعا : إلغاء الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية في القضايا السياسية .

إن هذه النقاط كفيلة بخلق مناخ سياسي جديد يعيد إلى النظام مصداقية ، وتسقط عنه صفة «المرحلة الانتقالية» ، وتحدد له إطارا لمشاركة أوسع القوى السياسية في مناقشة منتجة وجدية حول قضايا الوطن المصرية .

١٩٨٦/ ١٠/ ٢٩



- إيسك يا عم .. تنالوا الدكم عن الدساحه ..

رؤوف

النقد والمعارضة .. جريمة !

في الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية يوم الأربعاء الماضي ، في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى احتلت «الأوضاع السياسية العامة» وقضايا الديمقراطية مكان الصدارة .. لأنها تنعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي والعلاقات العربية والخارجية كما قال الرئيس ..

ورغم اتفاقنا مع الرئيس على أهمية الأوضاع السياسية وقضايا الديمقراطية إلا أننا لانملك إلا الاختلاف مع ما طرحه الرئيس في هذا الخطاب .

فلا يمكننا أن نتناول ما جاء في هذا الخطاب حول الديمقراطية والأحزاب والصحافة متجاهلين مقالته الرئيس قبل ثمانية أيام في اجتماعه بالصحفيين حول نفس القضايا والذي يختلف كلية عما جاء في هذا الخطاب !!

يقول الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى .. إن مصر هي كل الأحزاب وهي الصحافة القومية والحزبية معا .. وأن الوطنية المصرية ليست مقصورة على فريق دون فريق ..

وقبلها بأيام ثمانية كان الرئيس يتهم قادة احزاب المعارضة بأنهم يديرون الاحزاب لمصالحهم الخاصة وأن حملاتهم ضد الحكومة مرتبطة بمصالحهم في السوق ودوائر الاعمال « ١ » وأن هناك تمويلا خارجيا لاحزاب المعارضة وصحفها « ١١ » وأن ٩٠٪ مما ينشر في صحف المعارضة أكاذيب ولا تقدم أى معلومات مفيدة أو حلا للمشاكل !

فأى القولين نصدق ، وعلى أساس ايهما يتم التعامل والحوار ؟
على أن أهم ما في الخطاب في جانبه السياسي والذي يختلف معه تماما ، هو مفهوم النقد وأسباب الأزمة ..

فالرئيس يعتبر الحديث عن القوات المسلحة والتصدي لتفشي ظاهرة التعذيب في السجون ولتجاوزات الشرطة ، ومعارضة قرارات صادرة عن السلطة التنفيذية ، وكشف الفساد ، وتأييد حق الاضراب السلمي والمطالبة بتقنيه .. عدوان على المؤسسات الشرعية ومساس بالمسؤولية الكبرى التي تقوم بها قواتنا المسلحة وهز للثقة في أجهزة الأمن وتصوير للمجتمع وكأنه مجتمع فاسد فاسق ، وتحريض وإثارة .. وهو مفهوم خطير يحول النقد والمعارضة إلى جريمة .

ويفسر الرئيس أزمة الديمقراطية في المجتمع بالحزبية والتطاؤل والنيل من مؤسسات الدولة الشرعية ، وتحول اخذل والنقاش إلى عراك وتناحر وتناهد بالالقباب .. وهذا التفسير هو السبب في كل مانعائيه من أزمت لأنه تفسير يركز على ظواهر جانبية ويتجاهل الاسباب الحقيقية .

فالأزمة تعود إلى المؤسسات المصنوعة التي تتولى التشريع والتنفيذ ، مؤسسات قامت نتيجة للتزييف والتزوير في الانتخابات وبالتالي فقدت أى مصداقية أمام الرأى العام ، واستندت إلى سلسلة من القوانين المقيدة للحريات والتي تنتهك حقوق الانسان والدستور لتحمي وجودها واستمرارها .

إن استمرار تجاهل الحكام لاسباب الأزمة والبحث عن أسباب غير حقيقية يغلق الباب أمام أى تطور .. ويؤكد أن المعركة صعبة وطويلة ..

نحن لانصنع الوهم !

د . إبراهيم العيسوي

تعجب الرئيس مبارك في خطابه الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة « من قوم يصفون ما تحقق في ظل أصعب الظروف بأنه خداع للشعب بالإنجازات وهمية » .. وراح يتساءل : هل من الوهم أن ترتفع الطاقة الكهربائية من ١٨ إلى ٤٢ كيلووات ساعة ، وأن يقفز عدد خطوط التليفونات من ٤٧٠ إلى مليون و ٣٠٠ ألف خط . وأن يتم تجديد جميع الوحدات المتحركة في السكك الحديدية ، وأن تتضاعف طاقة المواقي ؟ .. الخ . ثم استطرد الرئيس مؤكداً على أن الإنجازات حقيقة يلمسها الشعب في حياته اليومية ، ولا ينكرها إلا الجاحدون ولا يكابر فيها إلا الخافدون .

وهذا كلام خطير يحتاج إلى تحليل علمي حتى يتبين الناس وجه الحقيقة في الإنجازات الخطية وحتى لاتستبد بهم الحيرة في مسألة فنية بطبيعتها فيفقدون الثقة في الحكومة والمعارضة على السواء ويركنون إلى السلبية إثارةً للسلامة .

وقد وجدت من واجبي أن اتقدم بالتحليل التالي باعتباري أحد الذين وصفوا مازعمت الحكومة أنه تحقق من زيادة في الانتاج في السنة الأولى للخطة بأنه انجاز وهي فقد بينت في مقال بالاهالي «عدد ٥ اكتوبر ١٩٨٣» أن الانتاج الذي قيل إنه زاد بنسبة ٧,٥٪ في السنة الأولى للخطة ، لا يمكن أن يكون قد زاد بأكثر من ١,٦٪ على أفضل الاحتمالات . وقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد فحص علمي دقيق لتقارير المتابعة التي قدمتها وزارة التخطيط وباستخدام الاحصاءات الرسمية خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم . وقد قولت هذه النتيجة بالتجاهل التام من جانب المسؤولين اعتماداً على أن تجاهل القضية هو أسرع طريق لاماتها أو على الأقل لنسيانها .

الانجاز الوهمي

ويحسن أن نتوقف أولاً عند المقصود بالانجاز الوهمي . أن القول بأن المعدل الرسمي للنمو في الانتاج هو معدل وهمي يعني أنه بعيد عن الحقيقة ولا يعكس بصدق ما يحدث في الواقع . وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون الانجاز صفراً . وإنما معناه أن هناك مبالغة وتهويلاً في حجم الانجاز الفعلي . وكما أوضح مقالنا المشار إليه أعلاه فإن أربعة أخماس الانجاز المعلن في السنة الأولى للخطة كان انجازاً وهمياً وأن الخمس فقط على أحسن الافتراضات هو الانجاز الفعلي .

إذن القول بأن الانجاز وهمي لا يعني بالضرورة أنكار كل أو أي انجاز فعلي تحقق . والحقيقة أنه يكون من الغريب حقاً ألا يحدث أي انجاز فعلي عندما يوضع تحت يد المخطط في كل عام من الأعوام الأربعة الأخيرة ٧ مليارات من الجنيحات «بأسعار ٨١/١٩٨٢» للاتفاق على الاستثمارات . فهذا القدر من الانفاق الاستثماري لا بد وأن يتحقق شيء ما — حتى إذا كان المخطط على درجة عالية من عدم الكفاءة ؟

ولذلك فإن الأشياء التي ذكر الرئيس في خطابه أنها تحققت مثل شبكات المجاري والمياه ومحطات توليد الكهرباء وخطوط التليفونات .. الخ ليست أشياء وهمية . فهي قائمة وملموسة وإن كان من الوارد الاختلاف حول مدى مآضياته

من طاقة جديدة للإنتاج أو الخدمات لأن جزءا كبيرا كان يتمثل في التجديد والاحلال ولا يمثل بالتالي إضافة صافية للرصيد الموجود .

معايير الانجاز :

ولكن السؤال هو : هل يقاس انجاز الخطة بذكر بضع نجاحات هنا أو هناك ؟ إن اقتصادنا ينتج آلاف السلع والخدمات . ومن المتصور أن ما يتحقق من تحسن في بعض المجالات قد يقابله تدهور في مجالات أخرى . والأمثلة على التدهور ليست بالقليلة فطبقاً لأحدث تقرير عن متابعة الخطة خلال السنوات الأربع الأولى منها انخفض إنتاج القمح من ٢٠٧١ ألف طن في ٨١/٨٢ إلى ١٩٧٦ ألف طن في ٨٥ وفي نفس الفترة انخفض إنتاج القطن من ١٣٢٦ إلى ١١٩١ ألف طن كما انخفض إنتاج الكتان من ١٠٩ إلى ١٠٥ ألف طن وهبط إنتاج فول الصويا من ١٣١ إلى ١٢٩ ألف طن وانخفض إنتاج السمسم من ١٧ إلى ١١ ألف طن . وكل هذه الأمثلة من قطاع واحد هو قطاع الزراعة الذي لا يكف الدكتور يوسف والي عن الإشادة بمنجزاته ومعجزاته في أحاديثه الصحفية وبعلاونات مدفوعة الأجر في الصحف .

إذن النجاح وارد في بعض المجالات والفشل وارد في البعض الآخر ولهذا فإن الاقتصاديين لا يقيسون انجاز الخطة بأمثلة متفرقة من هنا أو من هناك — حتى إذا كانت الأمثلة مبهره . ولكنهم يركزون انظارهم على الانجاز الكلي للخطة أى على المحصلة الصافية للإنجازات والاختناقات في كل مجالات الإنتاج والخدمات . والعبرة أيضا ليست بالانجاز المطلق . فحتى في غياب الخطة والتخطيط سوف يتحقق قدر من الاستثمار وقدر من زيادة الإنتاج هي بالانجاز النسبي ، أى نسبة ما تحقق إلى ما كان يستهدف تحقيقه .

معدل النمو الاقتصادي

يقاس الانجاز الكلي للخطة بنسبة ما يتحقق من إضافة إلى الإنتاج أو إلى الناتج المحلي الإجمالي أى نسبة الزيادة السنوية في قيمة ما يتم إنتاجه داخل الجمهورية من

سلع وخدمات وهو ما يطلق عليه معدل النمو الاقتصادي وهذا هو المعيار الذي ركزت عليه عندما وصفت انجاز السنة الأولى للخطة بأنه انجاز وهمي .

لقد استهدفت الخطة الخمسية تحقيق معدل للنمو مقداره ٨,١٪ سنويا في المتوسط وطبقا لبيانات المتابعة التي اذاعتها وزارة التخطيط كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي « بالاسعار الثابتة أى بعد استبعاد أى أثر للزيادة في الاسعار هي :

١٠,٩٪ في ٨٢/١٩٨٣

٨,١٪ في ٨٣/١٩٨٤

٧,٠٪ في ٨٤/١٩٨٥

٥,٩٪ في ٨٥/١٩٨٦

أى أن معدلات التنمية الرسمية كانت في تناقص مستمر خلال السنوات الأربعة الأولى للخطة ومع ذلك فقد تراوحت هذه المعدلات بين حوالي ٦٪ و ١١٪ ولكي ندرك مدى قرب هذه الأرقام أو بعدها عن الواقعية علينا أن نقارنها بمعدلات النمو التي تحققت تاريخيا في الدول الصناعية المتقدمة ، وأيضا بمعدلات النمو التي تتحقق حاليا في هذه الدول وفي دول العالم الثالث .

وتفيد المصادر العلمية أن معدلات النمو التي تحققت في الدول الصناعية الكبرى في المراحل الأولى للتصنيع على امتداد عشرات السنين كانت تتراوح بين ٢,٢٪ في إنجلترا و ٤,٥٪ في الاتحاد السوفيتي أما بالنسبة للفترة الحديثة فتفيد تقارير البنك الدولي أن معدل النمو السنوي المتوسط الذي تحقق خلال العشرين عاما الماضية كان ٣,٥٪ في الدول الصناعية المتقدمة و ٥,٥٪ في الدول ذات الدخل المنخفض وكان أعلى معدل في الصين (٧,٢٪) أما الهند التي حققت انجازات تنموية مرموقة فلم يتجاوز معدل النمو فيها ٤٪ خلال نفس الفترة وكانت المعدلات المحققة في أغلب دول العالم الثالث في حدود ٣,٦٪ .

أى أن خبرة التاريخ القديم والحديث تشير إلى أن معدلات النمو في حدود ٦٪ لا ١١٪ كما تزعم وثائق التخطيط أنه تحقق في السنوات الأربعة الأولى للخطة

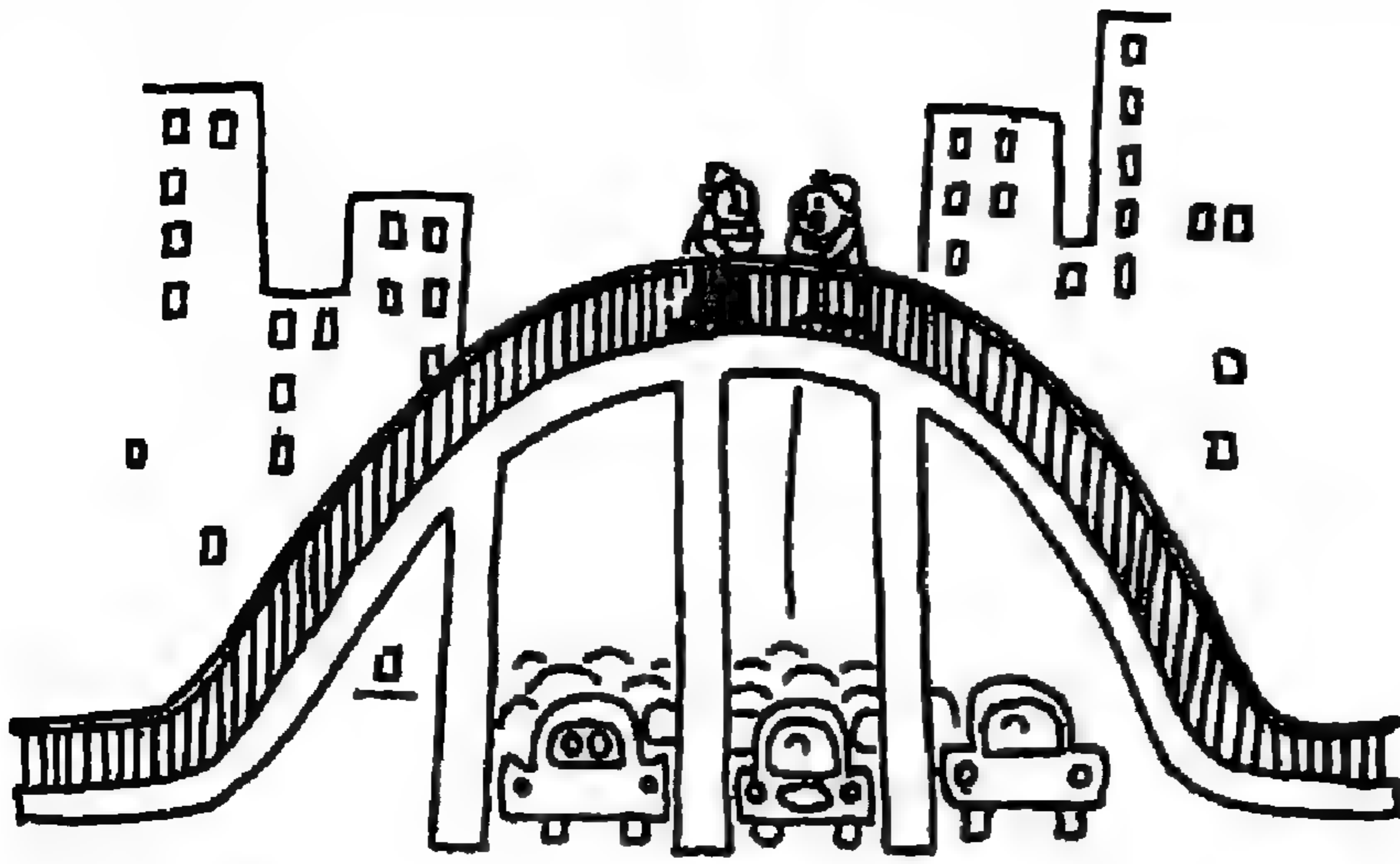
الخمسية «وليس على مدى عشرين أو ثلاثين عاما» هي معدلات شاذة وغريبة لم تحققها حتى الدول التي شهدت تجاربها التنموية اقصى درجات العنف وتحملت في غمارها اقصى درجات التضحية فهل ياترى تمكنت مصر — في ظل الانفتاح والتسيب والفساد من تحقيق معجزة اقتصادية؟ وهل كنا نقع في المأزق الاقتصادي الخطير الذي تمر به البلاد حاليا لو كانت مثل هذه المعجزة الاقتصادية قد تحققت فعلا ١٩

حيل المخططين :

إذن شبه المغالات في حجم الانجاز قائمة بسند تاريخي لاسبيل إلى الطعن فيه أضف إلى ذلك أن امكانيات المبالغة في الانجازات كثيرة ويستطيع أى مخطط متواضع الذكاء استغلالها إذا أراد ونكتفي هنا باعطاء أربعة أمثلة هامة على سبل اظهار الانجاز باكبر من حقيقته . وأعتقد أنها تستخدم فعلا في إطار التخطيط والمتابعة في مصر :

١ — تخفيض الاهداف الاصلية للخطة الخمسية ، ومقارنة مايتحقق ليس بالخطة الأصلية وإنما بالخطة المعدلة المنخفضة الاهداف ، والأمثلة عديدة نذكر منها أن الخطة الاصلية كانت تستهدف الوصول بانتاج الاسمنت إلى ١٥ مليون طن في السنة الأخيرة للخطة وقد خفض هذا الهدف إلى ١٠,٤ مليون طن كما تم تخفيض أهداف انتاج الزجاج وحديد التسليح والأسمدة الازوتية والسكر المكرر والمنظفات الصناعية وقصب السكر والارز والعدس والقمح .

٢ — استخدام معدل متواضع للارتفاع السنوي في الاسعار «معدل التضخم» : فالأصل أن الانجاز مقوم بالاسعار الجارية ويتم استبعاد التغيرات في الاسعار باستخدام رقم قياسي للاسعار أو معدل للتضخم وقد سبق لنا أن انتقدنا تخلف المعدلات الرسمية للتضخم عن معدلاته الفعلية وأوضحنا أن استخدام معدل شديد الانخفاض للتضخم هو أحد الاسباب الرئيسية لتضخيم الانجازات الخطة فطبقا لبيانات وزارة التخطيط يمكن استنتاج أن معدل التضخم كان ٩,٧٪ في ٨٢ / ٨٣ ، ٨٪ في ٨٣ / ٨٤ ، و ٧,٨٪ في ٨٤ / ٨٥ . ويكفي لاثبات فساد



هجرة

هنا بدل ما يخفضوا الاسعار عملوا الكبارى العلوية ...
فتشوف الاسعار وانت فوق ... منخفضة !!

هذه المعدلات أن نذكر أن تقارير البنك الدولي والسفارة الاميركية بالقاهرة تقدر معدل التضخم بنحو ٢٠٪ - ٣٠٪ وفي تقديري أن معدل التضخم قد لا يقل عن ٤٠٪ - ٥٠٪ هذا العام وذلك بأقصى درجات التحفظ في التقدير .

إن استخدام معدلات التضخم التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء والتي تصل إلى أكثر من ضعف معدلات التضخم الضمنية لوزارة التخطيط في بعض السنوات في استبعاد اثر ارتفاع الاسعار من الزيادة في الناتج ، تعطينا معدلات النمو التالية :

٤ ٪ في ٨٢ / ٨٣

- ١,٢ ٪ في ٨٣ / ٨٤ « سالب »

- ٢,٢ ٪ في ٨٤ / ٨٥ « سالب »

أى أن الخطة لم تحقق زيادة في الانتاج في السنة الأولى! وهو أقل من نصف المعدل المعلن، بينما كان الانتاج في تناقص خلال السنتين الثانية والثالثة . فهل جهاز التعبئة والاحصاء الحكومي ضمن الواهين الحاقدين الذين قصدهم الرئيس ١٩

٣ - ومن أسهل طرق المبالغة في الانجاز تضخيم انجازات القطاع الخاص ، حيث أن جانباً كبيراً من أنشطة القطاع الخاص لا يخضع لقياس دقيق من جانب الأجهزة التنفيذية أو الاحصائية أو أجهزة المتابعة . وهذا القطاع ليس صغيراً في مصر فهو يضم كل قطاع الزراعة تقريباً وقطاعات الحرفيين والتجار وأصحاب المطاعم والفنادق والمصانع الصغيرة فضلاً عن جزء كبير من قطاع الاسكان . ومن ثم فمتغيرات هذا القطاع طوع بنان المخطط يرفع من بعضها ويخفض من البعض الآخر حسب الصورة الكلية التي يرغب في إظهارها .

٤ - استخدام بعض الحيل الفنية والاحصائية لتضخيم الانجازات . مثل تكرار حساب بعض الانجازات في سنوات مختلفة « قد يحدث ذلك في قطاع الاسكان وقطاع استصلاح الأراضي » ومثل الإشارة إلى الطاقة النظرية للمصانع ومحطات توليد الكهرباء بدلاً من طاقتها الفعلية التي قد تصل إلى النصف أو أقل من بعض الحالات . ويساعد على ذلك أن المعلومات عن كثير من المتغيرات الأساسية ضعيفة أو معدومة فنحن لانعلم مثلاً عدد المصريين في الخارج بأى قدر من الدقة وتثور اختلافات شديدة حول الرقم الصحيح لديونا الخارجية بل إن التقديرات تتضارب بشدة حول مساحة الأرض المنزرعة في مصر !!

وهكذا فإن القول بوهمية معدل النمو الاقتصادي الرسمي ليس قولاً مرسلًا بلا دليل . وإنما هو قول تدعمه الاسانيد التاريخية الدامغة والمقارنات المعاصرة لخبرات النمو الاقتصادي والممارسات العملية لجهاز التخطيط والعيوب الكثيرة في أنشطة التخطيط والمتابعة والاحصاء في مصر . ومنع ذلك فليس معيار معدل النمو الاقتصادي هو المعيار الوحيد لتقييم انجاز الخطة وتحديد ما إذا كان ينتمي إلى عالم الوهم وعالم الحقيقة فثمة معايير أخرى هامة ولكنها تحتاج إلى حديث آخر .

التعليم كالماء والهواء



دول قطعوا الميه ولو ثوا الهوا
عشان يلغوا مجانية التعليم

إنجازات الخطة الخمسية

بين الوهم والحقيقة !

د . إبراهيم العيسوي

إذا كان معدل النمو الاقتصادي أحد المعايير الهامة في قياس الانجاز الكلي للخطة ، فهناك معايير أخرى لاتقل أهمية يجب النظر فيها عند تقييم إنجازات الخطة وتحديد ما إذا كانت هذه الانجازات وهمية أو حقيقية . من هذه المعايير مثلاً :

١ — مدى ما تحدته الخطة من تغيرات في الهيكل الاقتصادي .

٢ — مدى ما تحرزه الخطة من تحسن في توزيع الدخل في المجتمع .

٣ — مدى ما تحققه الخطة من زيادة في الاعتماد على الذات

ونظراً لعدم توفر البيانات عن كل هذه العناصر ، فسوف اكتفي بالحدث عن العنصرين الأول والثاني .

التغير في الهيكل الاقتصادي

استهدفت الخطة الخمسية تحقيق قدر متواضع من التحسن في الهيكل الاقتصادي المصري . وذلك بزيادة نصيب القطاعات السلعية (زراعة وصناعة وبترو

وكهرباء وتشيد) في الاستثمارات الاجمالية في توليد الناتج المحلي الاجمالي ،
وتقليص نصيب القطاعات الخدمية والتوزيعية (التجارة والبنوك والمطاعم والفنادق
والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والشخصية) .

وكان الهدف رفع نصيب القطاعات السلعية في الاستثمارات من ٤٩٪ في
الخمس سنوات السابقة على الخطة (١٩٧٧ - ٨١ / ٨٢) إلى ٥٠,٤٪ خلال
الخطة . ولكن نصيب هذه القطاعات في الاستثمار لم يزد عن ٤٥,٦٪ في السنوات
الأربع الأولى من الخطة .

وكان من المخطط إنقاص نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية (ولو أنها ليست
جميعا إنتاجية) في الاستثمارات من ٢٧٪ قبل الخطة إلى ٢٠,٥٪ خلال الخطة . ومع
ذلك فإنه بإنتهاء السنة الرابعة من الخطة لم يمكن خفض نصيب هذه القطاعات إلا
إلى ٢٥,٣٪ .

وفيما يتعلق بقطاعات الخدمات الاجتماعية، في الظاهر من البيانات أن الخطة قد
اقتربت مما كانت تستهدفه ، إذ بلغ نصيب هذه القطاعات في الاستثمارات ٢٩,١٪
في السنوات الأربع الأولى للخطة ، وهو النصيب المستهدف خلال فترة الخطة
كلها . وربما تتفوق الخطة على نفسها في هذا الصدد في نهاية العام المالي الحالي
ويرتفع نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى أكثر مما كان مستهدفا . والسبب
في ذلك ليس بجهولا ، وهو أن قطاع المرافق العامة (مواصلات ومياه ومجاري)
قد حظى بنصيب وافر من الاستثمارات في هذه الخطة .

وعموما لم يتحقق هدف الخطة بخفض نصيب القطاعات الخدمية كلها في
الاستثمارات من ٥١٪ قبل الخطة إلى ٤٩,٦٪ خلال فترة الخطة . إذ أن نصيب
هذه القطاعات قد ارتفع إلى ٥٤,٤٪ بدلا من أن ينخفض وذلك بإنتهاء السنة
الرابعة من الخطة .

أما عن تغير هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، فقد استهدفت الخطة رفع نصيب
القطاعات السلعية من ٥١,٧٪ قبل الخطة إلى ٥٤,٨٪ بنهاية الخطة . وذلك مقابل
خفض نصيب القطاعات الخدمية في توليد الناتج من ٤٨,٣٪ إلى ٤٥,٢٪ .

وتظهر بيانات متابعة الخطة أن هيكل الناتج المحلي في السنة الرابعة للخطة يكاد يكون مطابقا للهيكل الذي كان قائما في سنة الأساس للخطة ، وهي سنة ٨١/ ١٩٨٢ . أى أن الخطة فشلت في الاقتراب من الهدف الذي حددته لنفسها ، رغم أنه هدف شديد التواضع أصلا . وسبب الانخفاق هنا هو إنخفاض نصيب قطاع البترول في توليد الناتج المحلي الاجمالي عما كان مستهدفا . ذلك أن قطاع البترول كان هو العنصر الذي اعتمدت عليه الخطة في رفع نصيب القطاعات السلعية في الانتاج والناتج . ولهذا وصفنا الخطة عند صدورنا بأنها خطة بترولية تعتمد في نجاحها أو فشلها على ما سيحدث في قطاع البترول . وقد تحقق ماتوقعناه فعلا .

كفاءة الانجاز :

لكل إنجاز ثمن أو تكلفة . ويجب أن يؤخذ هذا الثمن في الحسبان عند تقييم إنجازات الخطة . ويمكن قياس كفاءة الانجاز من زاويتين . الأولى هي عائد الاستثمارات المنفذة في الخطة . والثانية هي مدى ما تحقق من إضافة للديون الخارجية للدولة نتيجة تنفيذ الخطة .

وفيما يتعلق بعائد الاستثمار ، تفيد التقارير الرسمية أنه تم استثمار ما قيمته ٢٨,٢ مليار جنيه (بأسعار ٨١/ ٨٢) خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ، بينما بلغت الزيادة في الناتج خلال نفس الفترة ٧ مليارات من الجنيهات (بأسعار ٨١/ ٨٢ أيضا) . معنى هذا أننا كنا نحصل على جنيه إضافي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل كل ٤ جنيهات استثمار .

وفي تقديري أن هناك مبالغة كبيرة في تقدير عائد الاستثمار (أو ما يطلق عليه الاقتصاديون إنتاجية رأس المال) في الخطة . والسبب في ذلك هو أن جانبا كبيرا من استثمارات الخطة قد ذهب إلى قطاعات المرافق العامة كالبحري والمياه والانفاق والكباري العلوية ومترو الانفاق والطرق والتليفونات والكهرباء .. الخ . ومعظم

هذه القطاعات قد استخدمت تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية ، مما يقلل من إنتاجية رأس المال فيها . كما أنها لاتدر دخلا مباشراً في أكثر الأحوال كما تفعل الاستثمارات في الزراعة أو الصناعة . ومن ثم فهذا دليل إضافي على المبالغة في تقدير قيمة الزيادة في الانتاج في الخطة .

أما الزاوية الأخرى التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة الانجاز ، فهي مقدار الديون الخارجية التي ترتبت على ماحدث من زيادة في الانتاج أو الناتج ، بفرض صحتها . لقد كانت الخطة تتوقع أن يصل حجم الديون المدنية إلى ١٥,٧ مليار جنيه في ٨٤/ ٨٥ . وحسب التقديرات التي أعلنها الدكتور كمال الجنزوري ، فقد بلغت الديون المدنية لمصر ٢٥ مليار دولار في ٣٠/ ٩/ ١٩٨٥ . وهذا معناه أنه حتى إذا حسبنا الدولار بسبعين قرشاً ، فإن مبلغ الديون يكون قد زاد إلى ١٧,٥ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٢ مليار جنيه عما توقعته الخطة . أما إذا حسبنا الدولار بالسعر المعلن في البنوك وهو حوالي ١٣٥ قرشاً ، فإن الديون المدنية تكون قد بلغت ٣٣,٧٥ مليار جنيه . وهو مايزيد على ضعف حجم المديونية الخارجية الذي توقعته الخطة في سنة ٨٤/ ٨٥ .

لقد تحققت زيادة رسمية في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الأربع الأولى للخطة قدرها ١٢,٥ مليار جنيه (بالاسعار الجارية) . وهي تعادل ٩,٢ مليار دولار ، على أساس ١٣٥ قرشاً للدولار . وفي الوقت نفسه ، وحسب البيانات الرسمية ، زادت الديون المدنية بمقدار ٦,٤ مليار دولار . معنى ذلك أنه كل ١٠٠ دولار زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لمصر كان يقابلها إضافة ٧٠ دولاراً إلى ديوننا الخارجية المدنية . فهل هذا ثمن معقول للانجاز ١٢

لاحظ أن الحسابات السابقة تستند إلى الاعلان الرسمي بأن ديوننا المدنية هي ٢٥ مليار دولار في ٣٠/ ٩/ ١٩٨٥ . ولكن البيانات التي اذاعها صندوق النقد الدولي مؤخراً تفيد أن ديوننا المدنية قد وصلت إلى ٣٨,٥ مليار دولار . وإذا أضفنا إلى هذه الديون المدنية ديوننا العسكرية التي تتراوح بين ١٣ مليار دولار و ٢١ مليار دولار (حسب مصدر المعلومات) ، فإن معنى ذلك أن الدين



- يا حرام .. ده الظاهر إن فيه مصريين مغتربين أكثر منا .. !!

الخارجي لمصر بشقيه المدني والعسكري يتراوح بين ٥١,٥ و ٥٩,٥ مليار دولار .
بعبارة أخرى ، فإن الدين الخارجي لمصر حوالي ضعف الناتج المحلي الإجمالي .
وبكل المقاييس ، فقد تجاوزت الخطة حدود الأمان ودخلت في عمق منطقة
الخطر . فهل هذا من الوهم أيضا ؟

وبعد :

لقد استندت في إبراز جوانب المبالغة والتضخيم أى الجوانب الوهمية في إنجازات الخطة الخمسية إلى البيانات والاحصاءات الرسمية وإلى بعض البيانات التي تنشرها الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك المصادر الأميركية . وكلها جهات تحظى بالتقدير والاحترام من جانب المسؤولين المصريين ، ولا تدرج في عداد الواهمين أو الحاقدين أو المكابرين الذين قصدهم الرئيس !

والقضية التي نحن بصدددها ليست قضية مناورات حزبية ولا هي مجال لتصفية حسابات شخصية . فمشكلات البيانات ، وعيوب الخطة والتخطيط ، ونواقص المتابعة ، وتحايلات الفنيين معروفة لأكثر العاملين في حقل الاقتصاد والتخطيط . ولكن هذه المشكلات والعيوب تترك لتتراكم عاما بعد عام بلا إصلاح في سياق الهرولة لأعداد الخطط الخمسية والسنوية ، وفي غمار التلهف على إثبات نجاح هذه الخطط والبرهنة على براءة المسؤولين عن إعدادها . ولاشك أن قاعدة مهلهلة للبيانات تسمح بالتلاعب والتحايل بقدر غير مستطاع فيما لو كانت قاعدة البيانات سليمة . وتزداد فرص المبالغة في قيمة الانجاز في ظل غياب الرقابة الديمقراطية السليمة ، وفي ظل الحصار المضروب على البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ظل الادارة الاستبدادية للكثير من مؤسسات الدولة .

والوصول إلى الحقيقة سهل وميسور إذا بذلت جهود مخلصة لإصلاح قاعدة البيانات التخطيطية والاحصائية ، وإذا تم رفع الحصار المضروب على نشر البيانات وتداولها ، وإذا تم تخليص مؤسسات الدولة من نظم الادارة الاستبدادية ، وإذا تم تنقية الحياة السياسية من القوانين والممارسات اللاديمقراطية . فهل آن الأوان لتحقيق هذه الإصلاحات ، أم أننا نفضل أن نعيش على الأوهام ؟

١٩٨٦/ ١١/ ٢٦

العقد الاجتماعي والواقع الاجتماعي

حسين عبد الرازق

لا أدري كيف استتج بعض ساستنا وكتابنا «القوميين» الأذكىاء ، أن خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة البرلمانية (١٢ نوفمبر) ، هو دعوة للحوار والمناقشة وتوقيع «عقد اجتماعي جديد» دافعا عن الديمقراطية وعن حياة حزبية سليمة .

فأى قراءة للخطاب تكشف عن مدى الضيق بأى ديمقراطية — حتى في حدها الأدنى — والحرص على تقليصها ، والتهديد الواضح بضرب هذا الحد المتواضع المتواجد في مصر ، المتجسد في حرية «صحافة الأحزاب» .

وإذا كنا حقا نرغب أن تكون حركتنا في الأيام القادمة الصعبة ، حركة واعية تتعامل مع الواقع ، فلا بد من قراءة هذا الخطاب قراءة صحيحة فالخطاب يؤكد على عكس ما يرددون — أننا لم نكن في أى وقت من الأوقات ، بعيدين عن مناخ الحوار والمناقشة والتطور الديمقراطي مثلما نحن الآن .

فرغم الشعارات البراقة التي ردها الخطاب ، والحديث عن أن الوطنية المصرية ليست مقصورة على فريق دون فريق ، وأن دولة مصر هي كل الأحزاب وهي الصحافة القومية والحزبية معا ، وهي كل الهيئات والنقابات .. « وإننا لانجعل الديمقراطية ، ولا نحاول أن نجعلها واجهة للزينة أو منهجا بغير مضمون أو شعارا للخداع يتخفى فيه حكم الفرد » .

فسرعان ماتتوالى الفقرات والمواقف التي تؤكد موقف السلطة المعادي للديمقراطية .

الحزبية والتعصب

في بداية الخطاب يتحدث الرئيس عن الحزبية ، وكأنها خطأ وعائقا أمام حل كل المشاكل فيقول « إن المشكلات الكبيرة التي نعيشها تتطلب منا أن نتجرد من كل حزبية أو تحزب ، مؤيدين ومعارضين » .. ولا أدري كيف يطلب من المواطنين المنتمين إلى الأحزاب في نظام يقول إنه نظام ديمقراطي يقوم على التعدد الحزبي ، أن يتخلوا عن حزبهم في مواجهة مشاكل الوطن ؟ إن إلتئامهم لهذا الحزب أو ذاك هم من أجل المساهمة الجماعية المنظمة لحل مشاكل الوطن وتقديمه ، على ضوء برنامج وممارسة اقنعت المواطنين أن هذا هو الطريق ، فكيف يتصور أن يترك المواطن قناعته ويلقى بها جانبا ، عندما يواجه هذه المشاكل ؟

إن هذا الطرح يخلط بشكل متعمدين الحزبية ، وهو أمر مطلوب وجزء من العمل الديمقراطي ، وبين التعصب الحزبي ، وهو مرض لا بد أن نرفضه وندينه ، ويبدو أن هناك لدى حكامنا مفهوما آخر للحزبية استمدوه من طبيعة بناء وممارسة الحزب الوطني ذلك الحزب الذي تكون في رحم السلطة ، ولم ينضم إليه — خاصة في مواجهة القيادة — إلا الذين اعتادوا أن يكونوا دائما أبدا في كنف السلطة والسلطان ، بحثا عن المغام الشخصية وفي أحسن الأحوال طلبا للأمان . ولا يمكن تعميم واقع الحزب الوطني « الحاكم » على الأحزاب الاخرى خاصة

الاحزاب التي يخوض اعضاؤها وقياداتها نضال دءوب في سبيل مبادئ وأفكار
ويدفعون من قوتهم وحريرتهم ثمن إقامة احزابهم واستمرارها .

الحكومة والنظام

وبنفس المنهج المعادي للديمقراطية ، يخلط (الخطاب) بين الحكومة والنظام
الدستوري القائم . بحيث يجعل معارضة الحكومة ونقدها والهجوم عليها عدوانا على
الدستور والنظام يوجب المساءلة والعقاب وهو مفهوم خطر يعطي السلطة والحاكم
قدسية تتناقض تماما مع أى مفهوم للديمقراطية ويحولها إلى دكتاتورية صريحة .

وفي ظل هذه المفاهيم الخاطئة كان منطقيا أن يتضمن الخطاب هجوما بالغ
العنف والحدة ضد المعارضة وصحفها . وهو أمر يبدو غاية في الغرابة فالحصار
المفروض حول احزاب المعارضة والمقيد لحركتها حولها في أغلب الأحيان —
عدا استثناءات قليلة — إلى ممارسة العمل السياسي عن طريق صحفها بل إن بعض
هذه الصحف — أو أقلام فيها — حرصت على تجنب رئيس الجمهورية ، أى نقد
واغفال الحقيقة التي تقول إن رئيس الجمهورية في مصر ، هو الوحيد الذي يملك
اتخاذ القرار ، دستوريا وواقعا وأن كل المسؤولين عداه ، مجرد مستشارين أو
سكرتيرين ، بما فيهم رئيس الوزراء نفسه ، الذي يتغير في مصر كل عام تقريبا ..
حتى رؤساء المجالس المنتخبة « مجلس الشعب ومجلس الشورى » يعينهم رئيس
الجمهورية ويسمهم بنفسه .

ولا يترك الرئيس حسني مبارك فرصة دون أن يؤكد أنه استثناء من كل
الرؤساء في العالم لا يتأثر في قراره بمراكز ضغط داخلية أو خارجية أى أنه يحمل
نفسه وحيدا المسؤولية عن كل السياسات المطبقة حاليا والتي افرزت الأزمة
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نعيشها هذه الأيام .

ومع ذلك كان الرئيس دائم الضيق والغضب من الصحافة الحزبية ودائم التهديد
لها ولأحزاب المعارضة أيضا ؟

ويعطي الخطاب لوجه ضربة خطيرة للحياة الديمقراطية فيحاول وضع احزاب المعارضة في صدام ومواجهة مع القوات المسلحة المصرية ، وهى محاولة غريبة ومعادية للديمقراطية .

فالقوات المسلحة — في أى بلد — مؤسسة قومية لا تنتمي لحزب أو جماعة أو طائفة وإنما تنتمي للوطن كله ولناسه جميعا . ومن ثم فمن حق الجميع أن يناقش أمورها ويحرص على تطورها وينتقد المسئولين عنها إذا ما شابتهم ممارستهم أى نواقص أو أخطاء .

وقد حرص «حزب التجمع» وصحيفة «الأهالي» أن يتعامل مع «مؤسسة» القوات المسلحة بهذا المفهوم منذ البداية وفاجأه رد فعل رئيس الجمهورية عندما طرح «أمين هويدى» وزير الحربية الأسبق في «الأهالي» قضية نفقات القوات المسلحة وأفضل استخدام لها والدور الذي يحاول المشير أبو غزالة أن يلعبه في الحياة السياسية والمدنية .

ولكن يبدو أن حكامنا يحاولون مد القدسية التي يتصورونها للدولة إلى الأجهزة المؤسسات التنفيذية خاصة القوات المسلحة ثم يلوحون بها «كفراة» للقوى والأحزاب السياسية المعارضة . وهو أمر يسئ إلى القوات المسلحة ويلحق الضرر بها ويحولها إلى أداة حزبية تنحرف عن مسارها ودورها الوطني .

مفاهيم لاديمقراطية

ولا يقف هذا المنهج عند حدود القوات المسلحة فإذا بالخطاب يمتد به إلى الشرطة ، ويحاول أن يحصنها ضد النقد والمحاسبة وبالذات ضد نقد ممارستها المعادية للديمقراطية .

لقد زج الحزب الوطني وبعض قادة ضباط الشرطة الذين تناسوا دورهم كجهاز لأمن الوطن بالشرطة في مزلق صعب . حولوها إلى جهاز لخدمة أمن الحاكم والحزب الوطني . فشاركوا في تزيف الانتخابات وفي التجسس على احزاب وقيادات المعارضة وفي تلفيق واصطناع القضايا للمعارضين والزج بهم في السجون التي

حولها إلى مسالخ خاصة بعد اكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن وفي حصار أخزاب المعارضة وضرب تحركها بين الجماهير أو تهديد اعضائها في أعمالهم ولقمة عيشهم .. وثبت كل هذا بأكثر من دليل في مقدمتها «أحكام القضاء» .

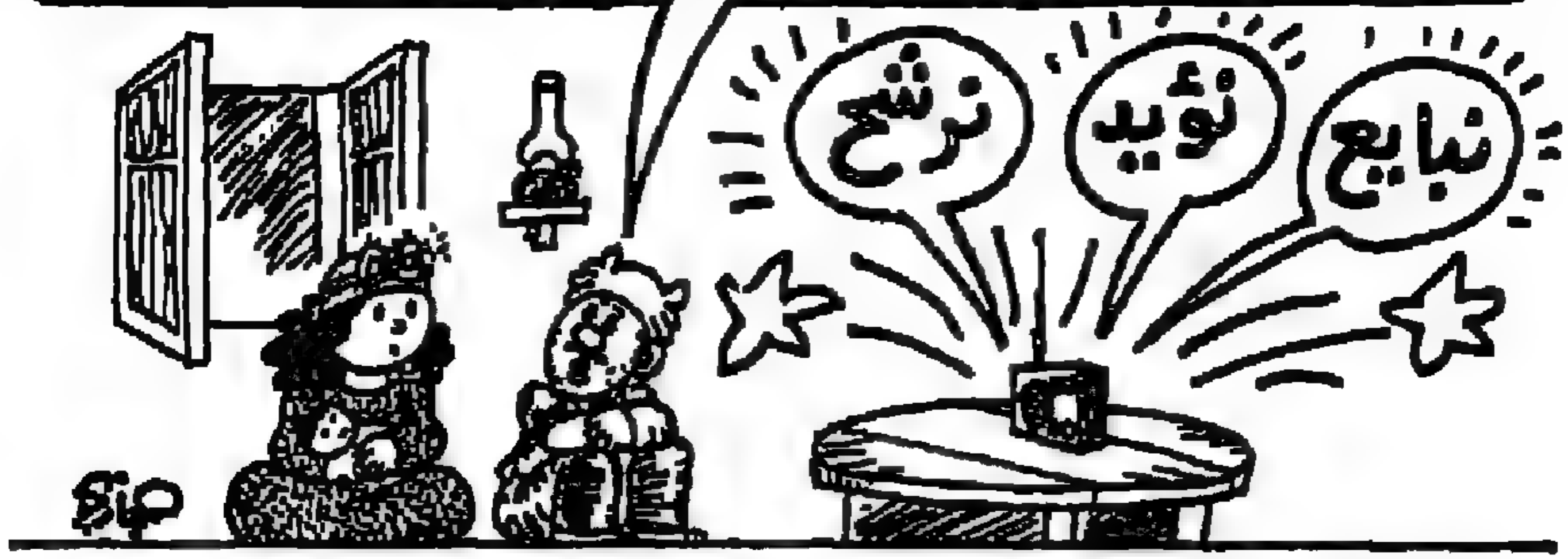
ومع ذلك فقيام المعارضة بالتصدي لهذا الانحراف ونجاحها — خاصة الأهالي — في كشف جرائم التعذيب ووصول المتهمين إلى ساحة القضاء وهو أمر يحسب للمعارضة ، وهو الدفاع الحقيقي عن الشرطة كجهاز وطني ، ولحماية بضباطه وجنوده من عسف الحكام .. يفسر في خطاب رئيس الجمهورية بأنه «مؤامرة» ومحاولة لهرز الثقة في أجهزة الأمن ورجال الشرطة .

إن الأمر لا يعدو أن يكون اصرار من الحكم على استمرار جريمة العدوان على القانون التي اقترفها بعض وزراء الداخلية وعدد من اعوانهم في مباحث أمن الدولة والسجون وبعض أجهزة الشرطة .. حماية لانفراد الحزب الحاكم بالسلطة ضد أى منطق أو مفهوم ديمقراطي .

ويتأكد هذا المفهوم «اللاديمقراطي» للخطاب ، بالطريقة التي عالج بها الرئيس قضية الإضرابات العمالية، التي شهدتها البلاد اخيرا فهو ينكر على الطبقة العاملة حقها في الاضراب دفاعا عن حقوقها ومصالحها التي تنهب يوميا تحت سمع وبصر حكامها . وإذا كان حق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمي من الحقوق الاساسية والتي نصت عليها وثيقة حقوق الانسان التي وقعتها الدولة المصرية وهذا في حد ذاته كاف لتأكيد شرعية الاضراب إلا أن الممارسة تقدم دلائل اضافية على حيوية هذا الحق . فلم يلجأ العمال المصريون للاضراب إلا بعد أن سدت أمامهم كل السبل للحصول على حقوقهم المشروعة ولم يتعطل الانتاج بل كانوا حريصين في أغلب الاضرابات على استمرار الانتاج بكفاءة أكبر . وتعليق نقص الانتاج على الاضرابات العمالية هو هروب من التصدي للاسباب الحقيقية والتي ترتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المنحازة تماما لمصالح الطفيليين وأصحاب الثروات المنهوبة ضد المنتجين ومصالحهم .

والغريب أن اضراب تجار بورسعيد والمستوردين لم يفضب الحكومة ، ولم يدفع

(إذا كان حسنى مبارك ناجح ناجح ، إياه لازمة الزيته والزبدليه؟!)



بالمصريين إلى السجون وساحات المحاكم كما حدث مع عمال المحلة والسكك الحديدية وأسكو .

البحث عن الحل

تبقى ملاحظة أخيرة حول هذا الخطاب .

إن جوهر الحل لا يكمن في ممارسة احزاب أو صحف المعارضة ، وإنما يكمن في أصرار الرئيس وحكومته على انكار أن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني في السلطة التشريعية واحتكاره للسلطة التنفيذية إنما هي أغلبية مصنوعة بالتزوير والتزيف فالانتخابات التي أتت بهذا المجلس في ٢٧ مايو ١٩٨٤ فاقت كل ما سبقها في تزيف ارادة الناخبين سواء بالقانون الذي طبق في الانتخابات أو في التدخل الفظ لاجهزة الشرطة والادارة المحلية وبلطجية الحزب الحاكم في العملية الانتخابية .

ومالم تعترف السلطة بالحقيقة وتبدأ أول خطوة في طريق الديمقراطية بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الاحزاب وقوانين الانتخابات ، وتلغى كافة القوانين الاستثنائية والمناقضة للحريات والدستور . فإن أى حديث عن الحوار والمناقشة والعقد الاجتماعي والتطور الديمقراطي والحياة الحزبية .. ليس إلا لغوا أو استهلاكاً للوقت .

١٩٨٦/١٢/٣

باريس والعودة للأصل

حين يصل الرئيس مبارك إلى باريس فإننا نرجو أن يحمل ورقة أخرى غير ورقة «الرجاء» إنا نطالبه بأن يحمل ورقة «الاكتفاء» ..

لقد تعددت الاتصالات والبعثات حول المشكلة الاقتصادية «برجاء النظر والعون» .. وتعسف صندوق النقد الدولي في شروطه ، ووضعت أميركا كما وضع البنك الدولي شروطا تمس السيادة وترهق الاقتصاد .. وكانت كلمة السر هي : القروض .

حاجتنا للقروض هي التي فتحت الباب للتدخل الأجنبي في القرن التاسع عشر وهي التي تفتحه الآن بنفس الطريقة .. وبينما فرض الدائنون ابان عهد الحديوي توليق رقابه اجنبيه وجلس الرقباء في وزارة المالية .. يحاول صندوق النقد الدولي — والذي يملك مندوبا مقيما في مصر — أن يلعب نفس الدور .. ويحاول المنادون أن تقدم مصر أوراقها في نادي باريس أن يحققوا نفس الفرصة : رقابة الدائنين على سياسات المدين المسكين .. مصر .



لقد المح الرئيس مبارك في تصريح أخير عن غضبه من شروط صندوق النقد الدولي ونحن نقول : إننا نستطيع أن نرفض تلك الشروط وأن نحقق لمصر قدراً كبيراً من الاكتفاء والاعتماد على الذات من خلال العودة للأصل .

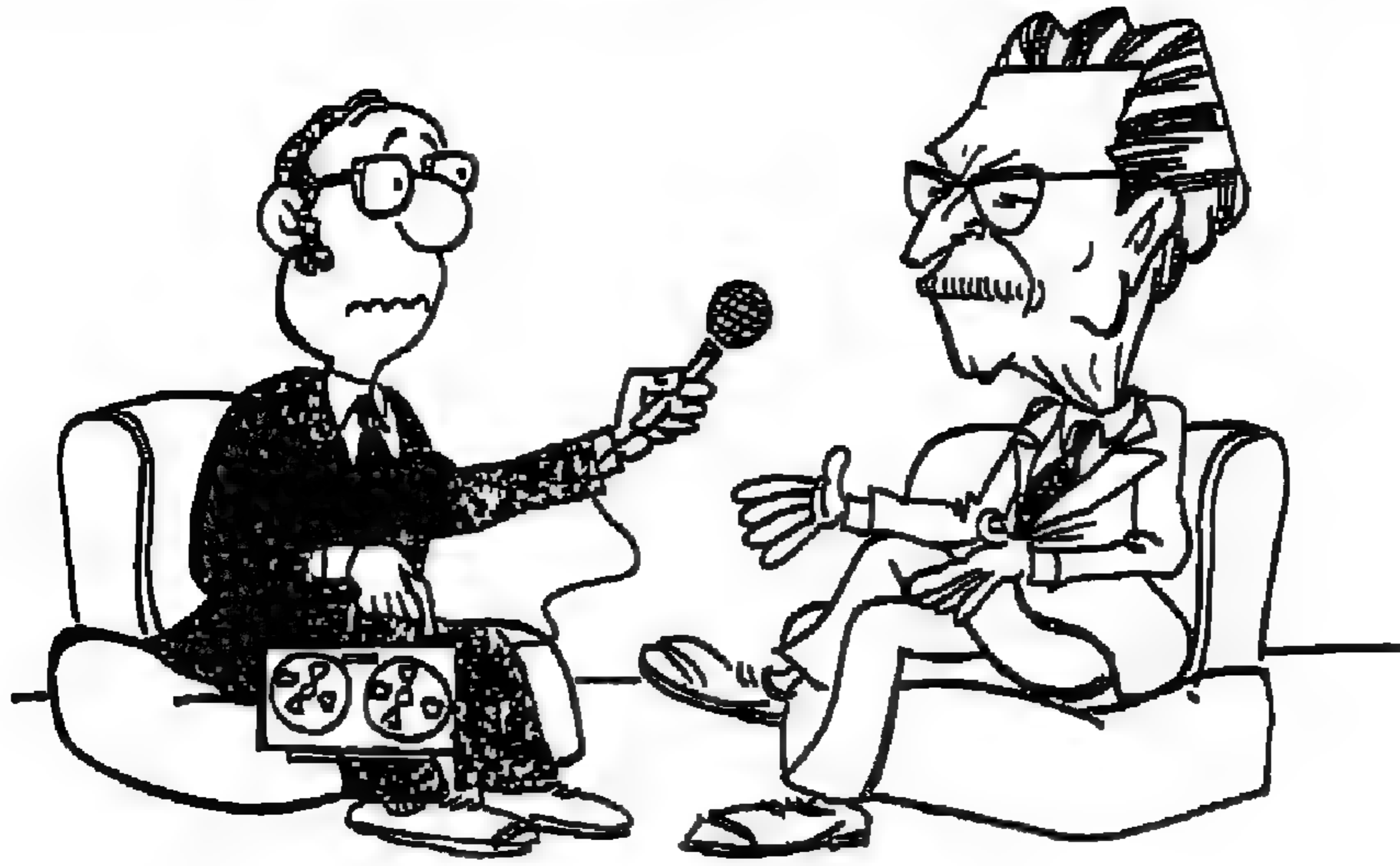
في الأصل كانت مصر وطناً ينتج .. يزرع ويصنع .. يأكل ويلبس دون اسراف ودون اعتماد على الآخرين .. كنا نقترض قليلاً لحساب الاستثمار ولم نقترض لنزيد الاستهلاك ونطلق الاستيراد الكمالي ونهدد الموارد ونترك مدخرات المصريين هائلة على وجوهها في أوروبا بينما نمد يدنا للآخرين «أى ساعدوا» ؟ ورغم أهمية التحرك من أجل حل عاجل للأزمة المالية .. فإن الأهم هو التحرك لحل الأزمة الاقتصادية بسياسات أخرى تزيد الانتاج وتقلل الاستيراد وتلغي من سلوك المجتمع والحكومة عقلية اثراء الحرب .. ولن يكون ذلك بغير العودة للأصل ..

الافتتاحية ١٠ / ١٢ / ١٩٨٦

سلة الغرب والأصابع الأميركية

تثير رحلة مبارك إلى أوروبا اسئلة هامة حول سياسة مصر الخارجية وإلى أى حد تشارك في حل المشاكل التي تواجهها البلاد .
وليس بعيدا الرأي الذي يقوله الخبراء من أن السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية .. ولكن في ساحات اخرى . أيضا ليس بعيدا ماشهدته البلاد من تقلب في السياسة الخارجية بين الستينيات وما بعدها ..

وعلى ضوء ذلك نقول : إن التحرك النشط لمواجهة الأزمة المالية الحادة أمر ضروري ، وممارسة ذلك على أعلى مستوى وهو مستوى رئيس الدولة ، قد يزيد الحصيلة المرجوة من التحرك . كذلك فإننا قد نقول : إن استثمار تناقضات الاصدقاء أمر مرغوب فيه .. فإذا كان التنافس الأوروبي الأميركي على أشده في المجال الاقتصادي فإن الاستفادة من تدخل باب الدبلوماسية السليمة لكن السؤال عما إذا كان ذلك هو الأساس وكافيا لاعطاء مندا دوليا لمصر المثقلة بالديون ، والتي تزداد حاجتها لتمية صحيحة وسريعة .



« دفعه درو مجله لیب نیا »

« آمن اننا ولدرمناخذہ بغزالہ .. ساعه تروح وساعه تيجت ... » رفوف

ونقول على الفور : لا ، فالتوازن في العلاقات الدولية هو الملاذ أمام الدول الفقيرة والصغيرة .. وعندما طرحت مصر والهند ويوغوسلافيا صيغة الحياد ثم صيغة عدم الانحياز لم تكن تعني إلا أحداث ذلك التوازن الذي تستفيد منه الدول الصغرى ليس بحكم حجمها وإنما بحكم سياستها السليمة .

إن مصر مازالت عضوا في مجموعة عدم الانحياز لكنها رغم ذلك تضع البيض كله في سلة واحدة هي السلة الغربية التي تحملها أصابع اميركية .. لذا فليس غريبا أن يفرضوا الشروط ويطلبوا الوصاية ويتقاضوا اضعاف سعر الفائدة الدولية السائدة .. وليس غريبا أن يتصرفوا بما يحس استقلالنا ويقتطع من مستقبلنا ويحيلنا — اردنا أو لم نرد — لاقتصاد تابع واردة مسلوبة . هل نعود إلى الأصل ؟

ذلك هو بيت القصيد ، فإذا كانت العودة إلى الأصل في الداخل تعني الاعتماد على الذات فإن العودة للأصل في الخارج تعني عدم الانحياز وعلى أساس قاعدة نصادق من بصادقنا ونعادي من يعاديننا .. والاقتصاد منفعة وليس عملا رومانسيا ..

الانتاحه ١٧ / ١٢ / ١٩٨٦

حتى يكون رئيساً للمصريين

المستشار صلاح عبد الحميد

في أواخر الصيف القادم تبدأ الاجراءات لانتخاب رئيس الجمهورية حيث أن هذه الاجراءات طبقا للدستور تبدأ قبل إنتهاء مدة الرئيس الحالي بستين يوما ، وهي تبدأ بترشيح من مجلس الشعب للرئيس الجديد بناء على إقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ومنصب رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي وهو الذي تأخذ به مصر ، منصب خطير لأن هذا النظام يعطي رئيس الجمهورية إختصاصات كبيرة خاصة بالنسبة للسلطة التنفيذية فهو بنص الدستور يتولى السلطة التنفيذية وهو بالاشتراك مع مجلس الوزراء يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله رئاسة جلسات مجلس الوزراء عند حضورها ، كما أنه بنص الدستور له أن يصدر قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب إذا رأى هو أن هناك ضرورة للاسراع في إتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير ، أو إذا رأى هو أيضا أن

هناك خطراً يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري فله أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، وواضح أن كل هذه العبارات السابقة هي عبارات عامة فضفاضة تعطي رئيس الجمهورية سلطات غير محدودة تقوم على ارادته هو وحده مع أنها تمس الشعب كله في أمنه وحرية بارادة منفردة من الحاكم فقط .

وإنطلاقاً من كل هذه السلطات يتبين أن منصب رئيس الجمهورية في مصر وطبقاً للدستور هو منصب يجب أن يحاط شخص من يشغله بكل الضمانات التي تؤكد سيادة الشعب وحرية إرادته . فإن المسلم به أن الشعب هو مصدر السلطة التي يمثلها رئيس الجمهورية بل الشعب هو مانح هذه السلطة للرئيس نيابة عنه ويجب أن يكون الوكيل متوافقاً مع الاصيل في كل مايرجوه لنفسه من حرية وكرامة وحياة تتوافر له فيها كل الاسباب التي تجعلها ممكنة لادمي هو صاحب السلطان .

ولذلك كان أمر إنتخاب رئيس الجمهورية بواسطة مجلس الشعب هو أمر فيه افتتات وقيد على حرية الشعب في إختيار من يمثله ويرجوه لهذا المنصب لأن مجلس الشعب في مصر يشكل في أغلب أعضائه من أناس يدينون بالولاء لحزب يرأسه رئيس الجمهورية ومن غير المعقول أن يخرجوا عن الولاء الحزبي له ويرشحون أحدا غيره وبذلك فإن الدائرة ستدور في حلقة مفرغة فينتخب مجلس الشعب رئيساً للجمهورية رئيس الحزب الذي يملك أكثر الأغلبية داخل المجلس . والرئيس المنتخب باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية كنص الدستور هو الذي يجري إنتخابات مجلس الشعب بالقوائم الحزبية وهكذا يستمر الحال لايتبدل ولايتغير محصور في فئة واحدة وفكر واحد قد يكون بعيداً عن الشعب وفكره وأحلامه .

قد يقال إن الشعب يبدى رأيه في ولاية رئيس الجمهورية بواسطة الاستفتاء الذي نص عليه الدستور حيث قال إن الترشيح يعرض على المواطنين لاستفتائهم فيه

ولكن المسلم به أيضا أن نظام الاستفتاء هو نظام يعطي النظم الشمولية الحق في الادعاء بأن هناك تفويضا شعبيا لقراراتها دون إظهار الرأي المعارض لفكرة ووجهة نظره وطرح ذلك على المواطنين أصحاب السيادة ومصدر السلطة ، وقد تنبه لذلك كثير من الدول ومن بينها فرنسا فبعد أن كان دستورها ينص على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية على يد هيئة إنتخابية تضم أعضاء البرلمان والمجالس العمومية والبلدية وجمعيات بلدان ما وراء البحار ، تم تعديل هذا الدستور عام ١٩٦٢ وجعل انتخاب رئيس الجمهورية يتم بواسطة الشعب مباشرة أسوة بالبرلمان ، وهذا النظام يؤخذ به في معظم الدساتير الحديثة تقريبا ، ويؤخذ به في الدستور الاميركي على تفصيل لا مبرر لشرحه هنا ، ونظام انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب في انتخاب مباشر يعطي رئيس الجمهورية صفة تمثل السيادة الوطنية ويبرز استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، ويجعل رأى الشعب يظهر واضحا في إنتخابه لرئيس يحقق أمانيه وأحلامه .

وإنطلاقا من هذا فإنه يتعين على رئيس الجمهورية قبل إنتخابه أن يعلن على الشعب برنامج حكمه ومايراه في شئون الشعب وطريقته في حل مشاكله حتى يرتبط بالشعب ببرنامج يعمل على تنفيذه ويحاسبه الشعب عليه ويكون لتعدد المرشحين وتعدد البرامج ما يعطي الشعب الفرصة للمفاضلة بين مختلف النظريات والوعود فيشارك بذلك مشاركة إيجابية بالرأى في حل هذه المشاكل وطريقة هذا الحل ، وهذا يتناسق تناسقا تاما مع السلطات الكبيرة التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية في النظم الرئاسية وهو النظام الذي سبق أن قلنا أن مصر تأخذ به .

ويتعين أيضا على رئيس الجمهورية باعتباره الساهر على تأكيد سيادة الشعب بمختلف طوائفه وأحزابه كنص الدستور ألا ينحاز إلى حزب ما فيكون رئيسا أو عضوا فيه لأن ذلك يجعله مرتبطا برؤية هذا الحزب للمسائل العامة دون محاولة للأخذ بالرأى الآخر للأحزاب الأخرى حتى على فرض صحة هذا الرأى لأنه يتعين عليه أن يأخذ رأى حزبه وموافقته على هذا الرأى المخالف .

والنظام الديمقراطي سواء كان الحكم فيه رئاسيا أو شبه رئاسي أو نيابيا يفترض في الرئيس أن يكون حكما بين الآراء المختلفة ولا يرتبط برأى يمثله حزب بل عليه أن يفاضل بين الآراء المختلفة ليقرر أفضلها لمصلحة الناس ، وقد ألزمت بعض الدساتير صراحة رئيس الدولة أن يقطع كل صلة له بحزبه السياسي فور توليه المسئولية . فالدستور التركي في المادة ٩٥ منه نص على ذلك نصا صريحا وهو في ذلك يعمل قاعدة أصولية من قواعد الديمقراطية .

إن أمر هذه التعديلات التي نراها في كيفية انتخاب رئيس الجمهورية وما يتعين أن يحيط ذلك من ضمانات يتطلب دون شك تعديل الدستور ليتوافق مع وجهة النظر هذه ، والملاحظ أن أمر المطالبة بتعديل الدستور يثير عندنا دائما إنزعاجا وخوفا من محاولة الإقدام على هذه الخطوة مع أن الدستور نفسه قد نص على قواعد تغييره أو تعديله لأنه من غير المعقول وقد وضع الدستور في ظل نظام لم يكن يعترف بتعدد الأحزاب أن يستمر كذلك في ظل نظام آخر يعترف بتعدد الأحزاب ويعطي المجال لبسط الآراء المختلفة والأخذ بفكرة صراع هذه الأفكار لسيادة أفضلها .

والدساتير المختلفة في العالم كله تنص على طريقة تعديلها والاضافة إليها ونسخ بعض موادها لأن تطور الفكر والرأى طبيعة لا يمكن إنكارها وليس أدل على أن كل الدساتير يصيبها التعديل من أن الدستور الفرنسي قد تم تعديله عام ١٩٦٢ كما سبق وأن ذكرنا وأن الدستور الأمريكي قد أدخل عليه التعديل والاضافة ستة وعشرون مرة حتى سنة ١٩٧١ ، إن تعديل الدستور بالاضافة أو بالحذف أمر لا يخيف وهو يتسق مع طبيعة الأمور بل مع طبيعة الحياة نفسها .

هذه بعض الأفكار نعرضها قبل حلول موعد انتخاب رئيس الجمهورية في محاولة لاثراء النقاش حول هذا الأمر تأكيداً للديمقراطية وتعميقا لها ، وتذكيرا بأنه يتعين دائما ألا نغفل أن الشعب هو مانح السلطة صاحبها ومقررها وأنه في نسيان ذلك أو إغفاله الخطر كل الخطر .
والله الموفق ..

١٩٨٦/ ١٢/ ١٧

رسالة إلى الرئيس

د . رفعت السعيد

.. ليس لاننا في بداية عام جديد . ولا لأنه العام الأخير في مدة ولايتكم رئيسا . وإنما لأنه قد فاض الكيل . ولأن السكوت لم يعد لامقبولا ولا ممكنا .

ولهذا فإنني أرجو ياسيدي الرئيس .. ولك منا ابتداء كامل الاحترام — أن تتفق معنا أنه قد آن الأوان كي تقدم الاطراف جميعا كشف حساباتها .. وأن تسدد هذا الحساب أمام الرقيب الأول والفصيل الحاسم في كل خلاف وهو جماهير هذا الشعب .

وابتداء اسجل لك ياسيدي الرئيس أنك لست مدينا لحزبنا بدين خاص فنحن الحزب الذي توجه لجماهير الناخبين يوم قرر مجلس الشعب ترشيحكم رئيسا للجمهورية ويوم أعلنت أنك ترشح نفسك على مبادئ السادات .. نحن الحزب الذي توجه إلى الجماهير طالبا إليها علنا وصراحة بأن تقول « لا » في الاستفتاء .

ورغم ذلك لا بد أن يبقى في عنق الرئيس دينه أمام كل مصري .. ويبقى من واجبه أن يستمع لكل رأى وأن يحتمل كل نقد طالما كان مستهدفا الأصلح والأصوب والأفضل لهذا الوطن .

.. ولأن الكيل قد فاض نعتقد أنه من حقنا أن نقول « كفى » .

- يا خويا بلا خبيسه ... اعتذر وقول لاهم صوت صبح من انتخابات الى فانت ..



ولأن الاختيارات هي بذاتها مواقف ولأن المواقف إذ تتراكم تتحول إلى نهج وإلى سياسة فإننا نتجاسر ولنعلن اختلافنا مع السياسة والمنهج .

وإذا كان لكل رئيس سياسته وموقفه ،

وإذا كان الرجال اختيارات ومواقف .

فلقد تأمل البعض هامش الاختيارات والمواقف للرئيس مبارك واجهد هذا البعض نفسه — ربما تفضيلا لحسن النوايا ، في البحث عن هذا الهامش الذي ميز السياسات الجديدة عن تلك القديمة التي كانت قد سقطت ليس بفعل حادث المنصة وإنما كان حادث المنصة هو مجرد نتيجة من نتائج سقوطها .

والغريب هو أن تنداعى المواقف لترتد إلى ذات ما كان غير مقبول ، وإلى ما أدى إلى تردى الأحوال ، بل ربما إلى التهادي فيما هو أبعد .

فإذا كانت العلاقات الخاصة مع أميركا صورة من صور هذه المواقف غير المقبولة فإن هذه العلاقة تشهد مانعتقد أنه إرتداد إلى التسليم والاستسلام أمام المطالب الأميركية سياسية كانت أم اقتصادية .

فإذا كانت العلاقة مع إسرائيل تشكل صورة أخرى فإنها وبعد فترة مماحكة
تتردى إلى أسوأ مما كنا نخشى وأردأ مما كنا نرفض وربما كان ذلك مظهراً من مظاهر
التردي في العلاقة مع أميركا التي تملى علينا سياسة الرضوخ بالتودد مع من
لأنرغب في التودد إليه .

وإذا كانت الأحوال الاقتصادية واحدة من المعايير فإن سوء الأحوال المعيشية
وتهاوي إمكانات الاقتصاد الوطني أصبحت وباً للأسف واحدة من نقاط الاتفاق
التي يجمع عليها الكافة من تسبب ومن لم يتسبب ، من فعل ومن لم يفعل ، من قبل
ومن لم يقبل ، وتتمادى الطفيلية لتصبح قاعدة وليست استثناء وتتمادى الانفتاح
والفساد والافساد بما لا يدع للكلمات من قدرة على الوصف ، فالواقع أصبح اسوأ
من كل قدرة الكلام على الوصف .

ثم نأتي إلى الموضوع الأكثر إلحاحاً
قانون الانتخابات

ولعلك تذكر ياسيدي الرئيس أننا قد صرخنا وبأعلى صوتنا أنه قانون غير
دستوري ولسنا نلوم الرئيس على أنه لم يفتن إلى تضاد القانون مع الدستور ،
فذلك أمر يترك دوماً للخبراء لكن كل مسئول يتحمل مسئولية اختياره لمستشاريه
فالرجل كما اتفقنا منذ البداية «اختيار» .. وموقف .

وبرغم كل ما قدمنا من حجج اكتفى الرئيس بالاستماع لمستشاريه حتى وقعت
الواقعة ، ووقف الجميع أمام مأزق غريب .

قانون غير دستوري .. على أساسه انتخب مجلس للشعب .. يكون المجلس
بالضرورة غير شرعي .

ولسنا نقول ذلك استناداً فقط إلى مبادئ القانون التي يتعلمها طلاب السنة
الأولى في كليات الحقوق وإنما إلى المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية

العليا إذ تقول نصا « واستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه » أى الحكم بعدم دستورية قانون ما » .. هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص .

والغريب أن يناط بالمجلس .. القول بعدم شرعيته .. تعديل ذات القانون الذي كان أساساً لانعدام هذه الشرعية ، ثم يزداد الأمر غرابة إذ يتم التعديل في عجلة وبدون ترو ، بحيث يثير من الغبار اللائقة أكثر مما يحقق من استقرار الأمور ، وبحيث يخرج هذا التعديل هو أيضا غير دستوري ليس فقط لأنه أتى بتحايل لا يليق بمؤسسات تحترم وضعيتها ازاء ما هو قائم من دساتير وأحكام وازاء جماهير ادهشها أن يكون الاستخفاف بالمشروعية قد وصل إلى هذا الحد .. ليس لهذا فحسب ، وإنما لأنه أتى أيضا مستهدفا اقرار أوضاع ليس لها أن تستقر أمام احكام الدستور ، فخرج القانون المعدل كسابقه غير المعدل مطعون في شرعيته وسيزداد الأمر تعقيدا عندما يسرع البعض ليطعن في دستورية كل ماصدر من احكام وقوانين عن طريق مجلس الشعب .. أو الحكومة التي اختارها اغليبيته .. ثم تتضاعف التعقيدات عندما تنتهي مدة ولاية الرئيس فيناط بهذا المجلس — وهو محاط بكل هذا اللغط — مسألة ترشيح الرئيس الجديد .

واسمحوا لي أن أسأل : لماذا ؟

لماذا تضعون انفسكم هذا الموضع ! ولماذا يظل ذات المستشارين ، والمديرين ، يشيرون ويدبرون كل يوم ما يزيد الأمر تعقيدا ويثير ويستثير .

لماذا تضعون مصر في هذا الموضع . وأية مصلحة تلك التي تميز وضع كامل الوطن في هذا الموضع الصعب وغير اللائق .

اخيرا .. فإنني وبعد كل ماقلت اعتقد أن الأمر وقد تجاوز الحد .. يتطلب وقفة تجاسب .

وقفة أن لم تأت من أصحاب « الأمر والنهي » و« الحل والعقد » فستأتي من صاحب القرار الأخير .. الشعب .

٩٨٧/ ١/ ٧

الرئيس . . وأمريكا

عبر الرئيس حسني مبارك في أحاديثه الأخيرة التي أدلى بها لعدد من الصحفيين العرب الخليجيين — بمناسبة القمة الإسلامية في الكويت ، عن غضبه — أو عبه — على الولايات المتحدة الأميركية .

وقد يجد البعض في مثل هذه التصريحات ، علامة صحية في السياسة المصرية وباقية أمل للخلاص من التبعية والخضوع الدليل للولايات المتحدة الأميركية .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . فالتجربة تؤكد أن جوهر السياسات يتحدد بالأفعال وليس بمجرد الأقوال .

وتجربة الاعوام الماضية من حكم الرئيس مبارك قاطعة الدلالة في هذا الأمر لقد طرح الرئيس مبارك قضية الديون العسكرية منذ عام ١٩٨١ وكانت تقدر في ذلك الحين بـ ٣,٧ مليار دولار . وعبر سبع زيارات قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة خلال سنوات حكمه الست ، منها زيارتان خلال عام ١٩٨٥ ، عرض الرئيس مشكلة الديون وطالب إما بتحويلها إلى منح لا ترد ، أو تخفيض سعر الفائدة عليها ، أو تأجيل دفع الاقساط إلى أمد طويل . وأعطيت للرئيس وعود كثيرة ، وتكررت الوعود للمشير أبو غزالة في زيارات متكررة ، كان آخرها منذ أشهر قليلة . وأخيرا جاء العرض الأميركي الذي يزيد عمليا ما تدفعه مصر لأميركا من ٤,٥ مليار إلى ٩ مليارات مقابل تأجيل الدفع سنوات معدودة !!

وحتى الآن فإن رد فعل الحكم المصري لم يتجاوز الأقوال .
وتأكدت هذه الحقيقة بعد العدوان الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في أول أكتوبر ١٩٨٥ والتأييد الاميركي السافر له ، بل المشاركة فيه .
ثم اختطاف الطائرات العسكرية الاميركية للطائرة المدنية المصرية في ١١ أكتوبر ٨٥ واجبارها على الهبوط في قاعدة عسكرية اميركية في صقلية .. فرغم التصريحات الغاضبة للرئيس مبارك ، ووصفه لهذا الاختطاف ، بأنه عمل من أعمال القرصنة .. ورغم الغضب الشعبي العارم ، لم تملك الحكومة المصرية إلا أن تبذل الاهانة .. بل وتسارع للخضوع للارادة الاميركية في اقتحام الطائرة المصرية التي اختطفت في ٢٣ نوفمبر ٨٥ ، ووقعت الجريمة بتخطيط وتوجيه اميركي .
وإذا كان حكامنا جادين فيما يقولون ، وفي الغضب الذي يعبرون عنه فليس أمامهم إلا المبادرة إلى موقفين عمليين مترابطين ..

الأول .. إنهاء ما يسمى « بالعلاقات الخاصة » مع الولايات المتحدة الاميركية ، وإنهاء اعتمادنا الاقتصادي والعسكري عليها ، وإلغاء التسهيلات العسكرية والتدريبات المشتركة ، وإعادة النظر في وجود القوات المتعددة الجنسية في سيناء .
والاحتجاج بأن مصر مكبلة بالاعتماد على المعونات الاميركية — الاقتصادية خاصة — والاعتماد على القمع الاميركي في توفير رغيف العيش .. أمر مردود عليه ، بالحلول العملية الواضحة والبدايل التي طرحها حزب التجمع وعديد من المفكرين الاقتصاديين من مدارس مختلفة ، للخلاص من هذا الاعتماد وللقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والموازنة العامة .

الثاني .. اللجوء إلى الشعب وتعبئته ليستمدوا منه الدفء . وذلك باعمال الديمقراطية الصحيحة ، ليشارك الجميع ، احزابا وجماعات وافراد في صياغة المستقبل واتخاذ القرار ، وتحمل التضحيات .

وإن لم يفعل حكامنا ذلك .. فإنهم يقولون لنا — بالفم المليان — إن غضبنا ليس حقيقيا ، ولكنه مناورة للاستهلاك الداخلي والعربي فحسب .

الاحزاب .. والشرعية .. وسيادة القانون

في خطابه الذي ألقاه الرئيس «حسني مبارك» في إحتفالات عيد الشرطة ، أشار إلى إلزام جميع الاحزاب بالانجائية والموضوعية في الممارسة الديمقراطية .. وأضاف إن «الديمقراطية الصحيحة لا تترى ولا تتفاعل إلا بالالتزام الكامل بالشرعية وسيادة القانون» .

ومع ترحيبنا بهذا الكلام الصحيح في مجمله .. فإن لنا بعض ملاحظات نعتقد أنها جوهرية .

○ فالحديث عن سيادة القانون ، يثير بالضرورة سؤالاً عن سيادة أى قانون نتحدث ؟ فهناك قائمة طويلة من القوانين سيئة السمعة ، ومواد في قانون العقوبات وغيره من القوانين ، تنتهك بضراوة الدستور ، وتجرم حرية الرأي والتنظيم ، وحق المواطنين والأحزاب في الحركة الديمقراطية .. ولا يمكن القبول بسيادة هذه القوانين .. وإلا نكون قد فرطنا في حق الشعب وسيادته ، بإعتباره مصدراً لكل السلطات والحقوق .

ولكى يكون هناك سيادة حقيقية للقانون ، فلا بد أن تسقط هذه القوانين . لا بد أن تلغى قوانين العيب والاحزاب والحراسة وحماية الجبهة الداخلية ومحاكم أمن الدولة .. و.. و.. ولكل القوانين والمواد التي تجرم الحقوق الديمقراطية وحقوق الانسان .



○ والحديث عن الشرعية يقودنا حتما لسؤال الحاكمين .. هل يعدون القوانين والاساليب التي أدت إلى فوزهم بالأغلبية في إنتخابات مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية .. قوانين وأسابيل شرعية ؟

إن الشرعية لا يمكن أن تقوم على انتخابات مزورة . وقانون لممارسة الحقوق السياسية يقن تزيف السلطة التنفيذية للانتخابات . وقانون لانتخابات مجلس الشعب وآخر للمجالس المحلية ، مطعون في دستوريته ، بل مقطوع بعدم دستوريته .

وإذا كان الحكم جادا في حرصه على الشرعية وسيادة القانون ، فليصت إلى صوت الحق والديمقراطية والشرعية غدا في مؤتمر الأحزاب المعارضة بمركز شباب عابدين . وليتجاوب مع حرص هذه الأحزاب على الشرعية ، ونضالهم من أجل الديمقراطية وسيادة القانون الشرعي .

ولا فإنه بهذا التجاهل والاصرار على حكم الحزب الواحد ، واحتكار السلطة وإنتهاك الدستور ، يفقد شرعيته تماما .. وعليه أن يتحمل النتائج .

حتى يرشح «الرئيس» مجلس انتخبه الشعب لا البلطجية والمزورون

المعنى الوحيد للارتياح الجماهيري العام ، الذي أحاط بقرار الرئيس مبارك بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، هو أن أحزاب المعارضة كانت على حق ، حين وصلت القانون الذي أجريت الانتخابات ١٩٨٤ استنادا ، له ، بأنه غير دستوري .. وحين أجمعت على أن تلك الانتخابات للمجلس المنحل لم تكن تعبر عن الشعب المصري ، أو تمثل الاتجاهات الحقيقية له ..

ومن حق الرئيس مبارك علينا ، أن نقدر الدوافع التي جعلته يتخذ هذا القرار ، ومن أهمها أنه لا يريد أن يرشحه للرئاسة ، مجلس لا يمثل الشعب ، انتخبه وصنع نتائجه بلطجية الحزب الحاكم ، وفقد على إمتداد العامين اللذين مارس فيهما عمله ، احترام الناس ، أو ثقتهم ، ومعنى ذلك أن الرئيس مازال حريصا على ثقة الشعب فيه ، وراغبا في استمرار موجة التفاؤل التي أحاطت به.. حين تولى الرئاسة ، وتلك دوافع تستحق في ذاتها — التقدير .

وقد كنا ممن قالوا أن تزوير انتخابات ١٩٨٤ ، قد قضى نهائيا على أمل التغيير بالديمقراطية ، ذلك الهدف الذي كان اليأس من تحقيقه وراء العنف الذي قضى على

السادات في حادث المنصة ، ووضع البلاد على حافة الهاوية .. وإذا كانت الأيام قد حققت نبوءتنا فإن واجب الاخلاص للوطن وللشعب والاحترام للرئيس ، يفرض علينا أن نقول له ، إن الارتياح الجماهيري الشامل لقراره بالاستفتاء على حل مجلس البلطجية والمزورين ، هو مؤشر ينبغي الانصات له ، طالما هو حريص على أن يكون رئيسا لكل المصريين ، وأن يحوز ثقة شعبه ، وأن يحتفظ بعواطفه تجاه ..

تلك خطوة أولى في الطريق الصحيح ، لكنها تفقد معناها إذا لم تتلوها خطوات أخرى منها أن تدور المعركة الانتخابية في مناخ ديمقراطي حقيقي ، تجريها حكومة محايدة ، ومحافظون لا ينحازون لغير الضمير ، وتشرف على إجراءاتها من أصغر لجنة إلى إعلان النتائج هيئة تنتمي للسلطة القضائية ، وينظمها قانون ديمقراطي غير مطعون في دستوريته ، وتكافأ فيها كل الفرص بين الأحزاب في الدعاية الانتخابية وفي الامكانيات المادية ، ونطلق قبل اجرائها حرية تشكيل الأحزاب واصدار الصحف بلا قيود !

فليس مما يحقق رغبة الرئيس في أن يرشحه للفترة الثانية مجلس يمثل الشعب المصري ، أن يجري الانتخابات وزير للداخلية لم يكف يوما منذ تولى منصبه عن تهديد المعارضين بأنه سوف يدخلهم الشقوق ، ويجبرهم على ارتداء الطرح والشيلا !

وليس مما يحقق هذه الرغبة ، أن تظل كل الأوضاع التي صنعت مأساة انتخابات ١٩٨٤ ، قائمة كما هي ..

ونؤكد للرئيس ، أننا حريصون على أن يرشحه مجلس يمثل الشعب المصري ، بكل جماعاته السياسية ، وطبقاته الاجتماعية ، وأنا سنكون أكثر الناس غضبا له ، وللوطن ، إذ انتهت انتخابات ١٩٨٧ ، بأن يرشحه مجلس انتخبه المزورون والبلطجية !

المزورون .. ١٩٨٧

وجه الرئيس مبارك ، عقب اصدار قراره بحل مجلس الشعب ، بيانا إلى المواطنين .. ركز فيه على أهمية أن يكون مجلس الشعب القادم معبرا تعبيرا صحيحا ونزيها عن ارادة الملايين وأن تتسع دائرة المشاركة في البناء الديمقراطي السليم ، وأن يتاح لكل المواطنين حزبيين أو مستقلين أن يمارسوا حقهم في النيابة عن الشعب ..

ورغم الترحيب بهذه الدعوة والتأييد لها ، إلا أن الرأي العام ونحن جزء منه يدرك أن هناك تناقضا بين ما قاله الرئيس مساء الأحد وبين كثير من الحقائق التي يعيشها كل مهتم بالسياسة ، بل كل مواطن بسيط .

فالمواطنون الذين رحبوا بحل مجلس الشعب ، الذي كان مجلسا مزورا لا يعبر عن مصالحهم ، على يقين أن انتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ ستكون انتخابات مزورة فترات الحزب الوطني منذ عام ١٩٧٩ وحتى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة ، ونجومه التي لعبت ومازالت الدور الأول في العمليات الانتخابية زكي بدر وأحمد سلامة ويوسف والي وعبد الأحد جمال الدين .. لانحظى بأى ثقة نتيجة لكل التجارب السابقة .

وزاد من هذا اليقين حدثان متتاليان ..

الأول .. التصريحات التي أدلى بها الرئيس مبارك أمام لجنة الاستفتاء يوم الخميس الماضي .. ورفض فيها الضمانات الأولية التي طلبتها احزاب المعارضة ،

والخاصة بمطابقة جداول القيد مع السجل المدني ، والتصويت بالبطاقة الشخصية ، والتوقيع أو البصم أمام اسم الناخب عند التصويت ، وتغليظ العقوبة على التزوير .. الخ . ورفض فكرة الحكومة المحايدة وقارن بين مصر والديمقراطيات الغربية ثم تحدث عن انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ باعتبارها انتخابات نزيهة !!

فالمواطنون لم يفهموا رفض الرئيس ل ضمانات التصويت التي لا يختلف عليها اثنان ، إلا على أنه نية مبيتة لتزوير مؤكد قادم .. ولم يقبلوا رفض فكرة الحكومة المحايدة والمقارنة في ذلك بالغرب ، لأنها مقارنة تقفز على الواقع ، ويتجاهل أن مصر لم تعرف في ظل تعدد النظام الحزبي (قبل الثورة وبعد عام ٧٦) انتخابات حرة إلا في مرات نادرة ، وأن الحكومة القائمة احترفت التزوير . وزاد الطين بلة ذلك الحديث عن نزاهة انتخابات ١٩٨٤ التي يؤمن الجميع أنها نموذج فذ للتزوير .

والثاني : نتائج الاستفتاء التي أعلنها زكي بدر يوم السبت الماضي ، فأى انسان عاقل رشيد يعلم أنها غير صحيحة فلم يذهب إلى صناديق الاستفتاء أكثر من ١٠٪ أى مليون مواطن وبضعة آلاف .. فإذا بوزير الداخلية ، الذي سيجرى انتخابات مجلس الشعب ، يقول لنا إن ١١ مليوناً و ٨٣٧٤ مصرياً أدلوا بأصواتهم ، أى كل المصريين المقيدين في جداول الانتخابات والموجودين داخل الحدود ، بما فيهم المرضى والموتى والمجندين ..

إن هذه الحقائق المؤسفة تجعلنا نقول إن التزوير المباشر ، وليس التزوير القانوني بنسبة ال ٨٪ وبقانون الانتخابات غير الدستوري وبسيطرة الحزب الحاكم على الاعلام والصحافة .. قادم في الطريق .

ومع ذلك نقول للرئيس أن الفرصة لم تضع بعد ليوقف التزوير بالاستجابة للمطالب المشروعة لكل الشرفاء في مصر .. ونقول للمواطنين إنهم قادرون بإيجابياتهم وباصرارهم على حماية صوتهم من هزيمة التزوير ونحن معهم مهما كان الثمن ..

حرام على من . . يسيادة الرئيس ؟ . .

د . سعيد إسماعيل علي

في أثناء أدلائه بصوته على الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، جاء على لسان السيد الرئيس حديث انتهى بتلك العبارة الدرامية الموجهة إلى فصائل المعارضة : « حرام عليكم » ، كان الحديث موجزا ، لكنه حمل من المعاني نجبا ما بعده عجب ، وإن شئت أن تمسك بمعيار « العجب » فلا أظن أنك تختلف معي في تلك القاعدة القانونية الشرعية التي تقول « البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر » .. لقد ألحقت المعارضة منذ صدور قانون الانتخابات عام ١٩٨٣ على أنه غير دستوري ، وأنكرت الحكومة وحزبها ومن ورأيهما طواير حملة المباخر وضاربي الدفوف .. المزينون للاخطاء .. المبررون للقرارات . ثم لاح اتجاه حكم القضاء بصواب رأى المعارضة ، وثبت أن كل ماقامت به الحكومة من اجراءات وتشكيل برلمان ، قد أسس على زيف وخداع ، فتكرر المعارضة : أن مجلس الشعب اذن باطل ويجب حله ، فترفع أصوات أساطين القوانين « العمولة » من قادة الحزب الحاكم بأنه (شرعي) ، فإذا برئيس الحزب نفسه ، رئيس الدولة ، يصدر قراره الذي أدى إلى الحل ..

من الذي حمل كلامه مصداقية وشرعية ؟

ومن الذي حمل كلامه زورا وبهتانا ؟ المعارضة أم الحكومة ؟

فحرام على من اذن .. بامسيادة الرئيس : الصادقون أم المزيفون ؟

ولن يقف بك العجب أيها القارئ عند هذا الحد ، فقائمته طويلة ، وليس عليك إلا أن تصبر ، وماصبرك إلا بالله !

فالقانون الجديد الذي تم (سلقه) في أيام معدودات ، به من المطاعن ما لا يقل عن سلفة غير المأسوف عليه ، وترتفع الاصوات تنبه على ذلك وتطالب بتصحيحه ، لكن السيد الرئيس يقول : « فلينتخبوا مجلس الشعب الجديد ، والمجلس له سلطة اصدار قانون آخر » !

إننا لو انتظرنا حتى يحدث هذا ، فمعناه ، أن المجلس الجديد سيكون مطعونا فيه أيضا ، فكيف بشرع مجلس مطعون فيه لنفسه ؟ هل نكرر أضحوكة المجلس السابق المطعون فيه عندما تركناه بشرع لنفسه ؟ ماذا ننتظر عندما يضع (منحرف) قانونا لنفسه ؟ لم ضياع الجهود وتبديد الأموال فيما هو مشكوك فيه ومجروح ؟

ومرة أخرى نتساءل :

حرام على من ؟

من ينهون إلى صور خلل فادحة في « التربة » التي سيقام عليها البناء أم الذين يقولون ، فليتم البناء أولا ، وبعد ذلك ، يقرر السكان إن كانت التربة سليمة أم لا ؟

وعندما تكون البلاد مشخنة بالجراح القاتلة في اقتصادها ، فماذا يكون الرأي للخروج من هذا المأزق التاريخي الكبير ؟

لو كان المرض يقف عند حد « دمل » أو « صداع » بسيط ، أو « شكة دهبوس » أو ماشابه هذا وذاك ، فلربما جاز أن (ينفرد) أحد بالرأي ، اما عندما يكون

المرض مصيريا .. الرأى فيه قد يؤدي إلى الموت أو الحياة ، فيجب أن يكون هذا الرأى نتيجة (تشاور) قومي ، وحوار اجتماعي واسع ، تفتح له كل النوافذ والقنوات ..

إن السيد الرئيس يقول بعكس هذا : «إننا لسنا دولة غنية لكى نتغاضى عن الموضوعات الاقتصادية ونستغرق في الحرية لكى نزيد من المشككين ونضع الشعب في حالة انعدام وزن ..» .

إن الحرية التي نطالب بها سيادة الرئيس ليست مناقضة للتفكير في الحالة الاقتصادية .. وإنما هي التي تكشف عن اللصوص والمرشين وأصحاب العمولات .. هي التي تكشف عن حجم الديون الحقيقي ، وشروطها ، وفي أى الحالات تمت ، وفيما انفقت ، وبغير هذا لاتصح الحالة الاقتصادية .. الحرية هي التي تسمح لهذا وذاك أن يقول رأيه وتأخذ هذه الآراء في الاعتبار ، فيشعر المواطن بمشاركة شعبية حقيقية في تقرير السياسات ، فإذا حدثت ، مشكلات ، لم ينتظر منا دعوة للمشاركة في تحمل تبعاتها .. لماذا نحكم بأن المزيد من الحرية يعني مزيدا من التشكيك ؟
ومرة أخرى نتساءل :

حرام على من ياسبادة الرئيس ؟

الذين يطالبون بالحرية للكشف عن صور الفساد وتصحيح المسار ، أم الذين يريدون نجيمها ، ويحكمون بأننا لم نتأهل بعد للتمتع بها ؟

ثم اعجب مرة أخرى : ففي أول الحديث مقارنة بيننا وبين دول أوروبا الغنية التي تجرى احزابها الانتخابات وهي في الحكم وفي آخر الحديث سخرية بالذين يريدون منا أن نكون مثل هذه البلدان في الممارسة الديمقراطية على أساس أنهم أغنياء قادرون على هذه الممارسة أما نحن فقراء لانستطيع ذلك .

هكذا يمكن أن نقارن أنفسنا بأوروبا عندما تكون المقارنة في صالحنا كحزب حاكم ، ثم ننهي عنها عندما تؤدي إلى غير ذلك !

ونحن مع السيد الرئيس في الشق الأخير بأن المقارنة مستحيلة ، وإلا
فلتخبرونا : هل هناك حزب يحكم في أى بلد أوروبي ، تكون وهو في السلطة ؟
هل يحكم هذه البلاد قانون طوارئ ؟ هل يحكم هذه البلاد قانون اسمه قانون
(العيب) ؟ هل بهذه البلاد قانون مقيد لحرية تكوين الأحزاب كما هو الأمر
عندنا ؟ عشرات المفارقات بيننا وبين هؤلاء مما يوجب عدم المقارنة سواء في حالة
أن تكون في صالح الحزب الحاكم في مصر أو العكس .. نريد وحدة المقياس ..
ومرة أخرى لتساءل :

حرام على من ؟

على من يريدون أن تشبه بأوروبا في جواز أن يجرى الحزب الحاكم الانتخابات
ثم ينهون عن التشبه بها في الممارسة الديمقراطية ؟ أم على من يصرخ : كيف نضمن
ديمقراطية انتخابات ، واجهزة السلطة كلها ، من مجلس القرية حتى رئاسة
الجمهورية في يد حزب واحد ؟

وأيا مكان الرأي في التجارب البرلمانية في مصر وظروف نشأتها ، فالتاريخ ينبؤنا
بأن هذه التجربة البرلمانية في مصر قد بدأت منذ ستينيات القرن الماضي ، فهل نظل
بعد قرن وربع قرن « صغاراً » و« مرضى » إلى الدرجة التي تجعل من الديمقراطية
(شراباً) يمسكه الحاكم بيده هو وحده كي يعطينا منه الجرعة التي يراها هو وحده
كافية لقدرتنا ؟ وبسذاجة شديدة لتساءل : قدرتنا على ماذا ؟ على الاستسلام
والخنوع واستمرار النظام الحاكم في ممارساته أم تكفي لقدرتنا على التغيير
والتطوير ؟

ومرة أخرى لتساءل : حرام على من ؟

على من ينظرون إلينا كأطفال رضع يمسكوننا وبالمعلقة يعطوننا ما يريدون ..
بالقدر الذي يريدون .. في الوقت الذي يريدون ؟ أم على من زاد عمرهم على قرن
وربع قرن ويريدون (فطاما) يسمح لهم بأن يأخذوا من الشراب (الممارسة
الديمقراطية) ما هم بحاجة إليه بالكم الذي يريدون ، وفي الوقت الذي يريدون ؟
﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا . ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به .. ﴾

١٩٨٧/ ٣/ ٤

قرار جمهوري بالتزوير

لوجئت الاحزاب السياسية كما لوجيء الناخبون بقرار بقانون أصدره رئيس الجمهورية في ١٢ فبراير الماضي يعدل بمقتضاه بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية .

ومن بين أهم التعديلات الجديدة اختيار المندوبين في اللجان الانتخابية بالقرعة من بين مندوبي الأحزاب والمرشحين للمقاعد الفردية حيث يصل عدد المرشحين الفرديين في المتوسط إلى خمسين مرشحاً في كل دائرة .. ومطلوب الآن أن يختار من بينهم جميعاً ستة مندوبين فقط ..

وقد اعتبر الجميع بحق أن هذا القرار بقانون هو قرار رسمي بالتزوير الفاضح علناً .

فالحكم لم يكتف بقانون الانتخابات غير الدستوري والذي قن استمرار انفراد الحزب الحاكم بالسلطة رغم أنف الجماهير ورغم ارادتها ، ولم يكتف بقانون مباشرة الحقوق السياسية الذي حرم المواطنين فعلاً من أى ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ولم يكتف باستيلائه على أجهزة الدولة والاعلام والحكم المحلي وتسخيرها جميعاً

لخدمته في المعركة الانتخابية وحماية الفساد على كل المستويات ، ولم يكتف بحالة الطوارئ المعلنة منذ ستة سنوات دون سبب ، وبالتدخلات البوليسية الفظة ضد أحزاب المعارضة والقيود المفروضة على حركتها .

لم يكفه كل هذا بل أقدم على ضرب الضمانة الوحيدة الباقية لحماية العملية الانتخابية وهي وجود مندوبين للأحزاب يستطيعون مراقبة عملية التصويت ومنع الحكومة من اضافة أصوات الغائبين والمتوفين والمهاجرين والمجندين لحسابهم .

ومما يثير العجب والأسى أن رئيس الجمهورية كان قد رفض المطالب البسيطة الواضحة للمعارضة بعد حل مجلس الشعب والتي تمثلت في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لينص على ضرورة التوقيع أو البصم أثناء عملية التصويت وأن يتم التصويت بالبطاقة الشخصية أو العائلية .. وهي من المطالب البديهية لضمان نزاهة الانتخابات .

وقد رفض «الرئيس» هذه المطالب بحجة أنه لا يريد استخدام الرخصة التي منحها له الدستور في غيبة مجلس الشعب ولكنه يفاجئنا باستخدامها على نحو سيء ليزيد طين التزوير بله ، حين يتيح للحزب الحاكم فرصة اضافية لتزوير جديد فوق مايتوفر له بالقانون وبدونه .. خاصة بعد أن لجأ الحزب لشراء توكيلات من بعض المرشحين في المقاعد الفردية تعطية الحق في اختيار المندوبين لهم . وبلغ عدد هذه التوكيلات في المتوسط ثلاثين توكيلا في الدائرة الواحدة ..

والطريق الوحيد لافشال مخطط الحكم هو أن يزداد عدد المواطنين الذين يمارسون حقهم الانتخابي حتى تقلص اعداد الأصوات المزورة سواء بالقانون أو بدونه .

وليكن هذا الاستفزاز الاضافي حافزا للخروج من حالة السلبية التي يستثمرها الحكم لتزوير ارادة الجماهير ومواصلة قهرها وافقارها ..

الافتاحية ١ / ٤ / ١٩٨٧

معركة لانتخاب مجلس الشعب أم لاعادة انتخاب الرئيس مبارك

د . فؤاد مرسى

الرئيس مبارك من موقعه ، رئيسا للجمهورية يقود المعركة الانتخابية لصالح حزبه ، وكأنه لا يوجد في مصر سوى حزب واحد بالفعل . وكأن المعركة التي تجرى منذ حل مجلس الشعب السابق ليست معركة لانتخاب مجلس جديد بقدر ما هي معركة لاعادة انتخاب الرئيس مبارك .

فالرئيس مبارك قد بدأ معركته الانتخابية للرئاسة مبكرا ، وهو بالضرورة حريص على أن يرشحه مجلس الشعب القادم بالأغلبية الساحقة إن لم يكن بالاجماع . ولذلك فلا بد أن يكون مجلس الشعب الجديد بهذه المواصفات نفسها . لم تكن المسألة اذن مجرد انتخاب مجلس جديد خال من الطعن في مشروعيته . فالمجلس القادم مطعون هو الآخر في مشروعيته من قبل أن يبدأ . لكن المطلوب هو أن يكون مجلسا مضمونا في صف إعادة ترشيح الرئيس مبارك . ولهذا فإن المطلوب بالدقة هو أن يكون مجلسا للحزب الحاكم وحده . فلا حزب يضمن سواه !

ولم لا وقد جربوها من قبل وحكموا بها ؟ فكان مجلس الشورى مجلسا لهم وحدهم وكانت المجالس المحلية لهم وحدهم . ولأمانع بعد ذلك من أن يتصدقوا على هذا الحزب أو ذاك بمقعد أو عدة مقاعد زكاة لمقاعدهم وأموالهم !! ثم يسمون ذلك استقرارا سياسيا . هذا بينا الجماهير تغلي خارج هذه المجالس المصطنعة .

وكما يفعل الرئيس مبارك يفعل رئيس الوزراء والوزراء والمحافظون وسائر الحكام . كلهم يقودون معركة انتخابات مجلس الشعب من مواقعهم الحكومية . يقودونها لمصلحة الحزب الحاكم وعبونهم شاخصة إلى شخص الرئيس مبارك . فالمعركة هي في الحقيقة معركة هو . بل أن أحدهم صرخ بها في أعوانه وبين زبائنه قائلا : أن أكون أو لا أكون . فبقاؤه في منصبه رهن بنجاح الحزب الحاكم .

قرارات مجلس الوزراء مخصصة للمعركة الانتخابية وأغلبها وعود انتخابية . قرارات الوزراء ، تحركاتهم ، تصريحاتهم ، أحجار الأساس التي يضعونها ، الوعود التي يتبارون في إطلاقها . الصحافة القومية والتلفزيون والاذاعة ، كلها تقود المعركة الانتخابية رسميا وعلنا . لصالح الرئيس مبارك وعهده في الأساس وإن كانت تجري باسم الحزب الحاكم .

واسمحوا لي أن أقول : إنه إذا كان تعدد الأحزاب أكلوبه فإن الحزب الحاكم نفسه ليس حزبا بالمعنى الصحيح ، وإنما هو أكلوبة أيضا . إنه جماعات مصالح ونفوذ متنافسة متنافرة تستخدم سلطة الدولة العليا وسلطة المحليات لصالحها ، أعني للنهب والسلب ليس إلا . فلا مبادئ ولا مثل عليا يفاضل أحد من أجلها . وحتى عندما يتمسحون في ثورة يوليو فإن ذلك يبدو باهتا ومتناقضا مع الواقع الذي يحياه الناس .

ليس الحزب الوطني الديمقراطي في الحقيقة وفي الواقع سوى الرئيس مبارك . ولو تخلى الرئيس مبارك عن هذا الحزب ، لو تخلى فقط عن رئاسته للحزب فسوف يتغير هذا الشيء المسمى حزبا .



ولانضمت أجزاء منه فوراً إلى سائر الأحزاب الأخرى حتى إلى حزب الأمة .
إلى أن يؤسس الرئيس مبارك حزبا آخر فيهرولون إليه .

والتجربة التي قام بها السادات — وبسخرية مرة تدعو إلى الالتمتزاز — مازالت حية ماثلة في الأذهان . عندنا عصف بحزب مصر العربي الاشتراكي وهو حزب الحكومة ليتخلص من اسم العروبة والاشتراكية . وهو يصالح إسرائيل وعلى الرغم من أن رئيس الحزب كان هو رئيس الوزراء نفسه . ثم قام السادات بتشكيل حزبه الذي مازال قائما حتى الآن . عندئذ انهار حزب الأغلبية الساحقة وقام على الفور حزب آخر أسموه هو الآخر حزب الأغلبية الساحقة .

فالأغلبية الساحقة هي الرئيس نفسه . وليست هي الجماهير الغفيرة للشعب المصري ليست هي العمال والفلاحين والحرفيين وصغار ومتوسطي الزراعة الصناع والتجار . أولئك الذين يصنعون الحياة على أرض مصر يوما بعد وجيلا بعد جيل . وفيهم تتجسد مصر وتبقى وتخلد إلى الأبد .

لكنها نزعات معادية للديمقراطية ، بل نزعات دكتاتورية ، بل نزعات فاشية مازالت مهيمنة على حكام وهي نزعات مدمرة لكل شيء . فعندما يصر الحكام على إلغاء إرادة الشعب بكل الطرق المتاحة لهم من سلطة ومال وقهر وفجر وتنكيل بالناس ثم تزوير صاخر فج أو متفنن لأصواتهم ، فماذا يتوقعون من الناس ؟

إن أول فعل لدى الناس هو ببساطة الانصراف عن المعركة الانتخابية ، وبصراحة فإنه لولا الحملة الانتخابية التي تديرها المعارضة بأحزابها وقواها المختلطة ما كانت هناك معركة انتخابية : ولولا المعارضة لساها الفتور . فلم تجر معركة انتخابات من قبل يمثل هذا القدر من الحذر والتشكك من جانب الجماهير .

ثم إن الناس إذا ظلت تصدم المرة بعد الأخرى في تجربة الانتخابات فإن النتيجة المؤكدة هي انفضاضهم عن الطريق البرلماني بل وعن الطريق الديمقراطي بأكمله . فما جدوى العمل السياسي المضمي إذا كانت نهايته معروفة مقدما وهي بقاء الحكام في الحكم إلى الأبد بلا قابلية للتغيير . ويصبح السؤال عندئذ هو التالي :

في أيدي من .. سوف يقع الشارع السياسي عندئذ ؟ بل في أيدي من سوف تقع مصر ؟

فلا استقرار بغير أن تضمنه الجماهير ويحميه استقرار بغير إرادة الجماهير . وفي البلدان الرأسمالية يوجد قدر من الاستقرار مبني على قيام حكومات تعترف للجماهير بالقدر من الحريات والديمقراطية الذي لا يلغي إرادة الجماهير بل يسمح لها بالمشاركة في إدارة شؤون بلادها . وبفضل هذا القدر من الحريات والديمقراطية كان هناك استقرار بل واستمرت الرأسمالية حتى الآن في تلك البلاد .

ولم تخترع الديمقراطية حتى الآن وسيلة لمعرفة إرادة الجماهير أفضل من وسيلة صناديق الانتخاب . فإذا كان آخر ماتوصل إليه حكامنا في الأيام الماضية هو العبث الساخر بهذه الصناديق فإننا نتساءل بقوة : ما هي الأيدي العابثة في الخفاء التي تدفع بالبلاد إلى هوة عدم الاستقرار ؟

سيستقر الحكم داخل مجلس الشعب ، لكن ستستقر الجماهير خارجه . وهذا هو عدم الاستقرار بالدقة . فلن تسكت الجماهير عن مطالبها المشروعة في حياة انسانية كريمة .

قد ينظر بعض الحكم إلى المعركة الانتخابية الحالية كمعركة لانتخاب مجلس شعبي جديد ، وقد ينظر إليها بعضهم كمعركة لإعادة انتخاب الرئيس مبارك . وقد ينظر إليه آخرون هنا وهناك كمعركة مطلوبة لاستنفاد قوى الجماهير واجهاض حركتها من أجل مطالبها المشروعة . بل وقد ينظر إليها القابعون وراء الستار كفرصة لبدء عملية الاطاحة بالمشروعية الدستورية الراهنة ، وكانت بداياتها في محاولات إثارة الفتنة الطائفية .

لكننا ننظر إليها بوصفها معركة تقع في ظروف بالغة الدقة بالنسبة لمستقبل بلادنا . ومن ثم فنحن نتخذها سندا لحماية المشروعية الدستورية وتطوير الديمقراطية لصالح أوسع الجماهير التي تبني مصر . وعلى الرغم من رأينا في عدم دستورية قانون الانتخاب المعدل وبالتالي على الرغم من حقنا في الطعن في عدم مشروعية المجلس الجديد فإننا نشارك في المعركة الانتخابية بمجدية كاملة من البداية إلى النهاية دفاعا عن الحيز والحرية للشعب رافعين راية اليسار في مواجهة زحف اليمين وآمالنا كلها معلقة بالجماهير وحدها . فهي وحدها التي تستطيع أن تمنع التزوير وحضورها إلى لجان الانتخاب زرافات ووحدا هو وحده الذي يحول دون تزوير المزورين ويشل أيديهم .

لقد أرادوها منذ البداية وحتى الآن معركة انتخابية وهمية لكن الجماهير وحدها هي التي تستطيع أن تجعل منها معركة حقيقية لصالحها .



عن العرب

انتخابات «تجديد الثقة» وديمقراطية «تأكيد البيعة»

صلاح عيسى

انتهت معركة الانتخابات ابريل ١٩٨٧ ، ولم يبق سوى اعلان النتائج ، وهى أقل وقائع المعركة الانتخابية أهمية ، لأنها مقدمة سلفا ، ومعروفة قبل حل المجلس القديم ، وقبل أى خطوة تتخذ لانتخاب المجلس الجديد !

وإذا كانت «الكورة» — كما يقول الكاتب لطيف — «اجوان» فإن الانتخابات ليست كذلك ، خاصة إذا كانت الأهداف قد سجلت سلفا .. فالانتخابات عملية سياسية متكاملة تبدأ بالاعلان عنها ، وتنتهى بإعلان نتائجها ، وبين الاعلانيين ، هناك عشرات التفاصيل ، يمكن — من خلالها — الحكم على مدى سياسية المعركة الانتخابية ، أى مدى ديمقراطيتها ، وفي التحليل النهائي مدى انتخابيتها .

ومعظم المعارك الانتخابية المصرية في العقود الأخيرة ، لا تستهدف من اجراء «الانتخابات» ، المفهوم الظاهر من المصطلح ، فالسلطة التنفيذية التى تجري هذه الانتخابات ، لم تكن في يوم من الأيام جادة في سعيها لمعرفة رأى الجماعة المصرية في السياسات الحالية أو المستقبلية ، أو في حثها للناس لكى ينتخبوا بارادة حرة

.. الحمد لله باسم مالكتي دين أجنبي .. ده كاس زماننا مشهدلين نر (قوانين كبرية



أوفى

حرية حقيقية — ممثلين حقيقيين لهذه الجماعة ، يشكلون من بينهم مؤسسة وظيفتها الرقابة على هذه السلطة ووضع تشريعات لها ، تقوم بتطبيقها ، بما يتضمنه ذلك من تداول السلطة التنفيذية ذاتها بين الأحزاب أو الجماعات السياسية . ولكن الهدف الحقيقي الذي تسعى إليه ، هو حشد الجماعة المصرية ، لكي تقوم بعملية «تجديد الثقة» فيها ، أو «تكرار البيعة» لها ، أى أن هدفها الثابت هو : انشاء مؤسسة «تبرر» ما هو قائم وتؤيد استمراره ، «وتراقب» المعارضين له ، و«تشرع» القوانين التي تمكن السلطة التنفيذية من حصر نفوذ هؤلاء المعارضين والبطش بهم .

ولهذا العيب الخلقى — بكسر الخاء — في الديمقراطية المصرية ، أسباب ومبررات اقتصادية وتاريخية واجتماعية ، ليس هذا أوان الاقاضة فيها ، أما سببه السياسي ، ونتيجته السياسية فهي واحدة فالسلطة في مصر يتم تداولها في أضيق نطاق ، وعبر أوقات طويلة الأمد نسبيا ، وهي تظل محصورة دائما في حدود أفراد قلائل «حتى لو بلغوا مئات» ، يمارسون كافة الأدوار السياسية والتنفيذية والاجتماعية وغالبا — وهذا هو المهم — الاقتصادية ، وذلك هو ما يعرف في المصطلح السياسي بالأوليغاركية ، أى الأقلية الحاكمة التي تندمج في أشخاصها كل الأدوار من العمل بالسياسة إلى التجارة ، إلى القيادة العسكرية ..

وليس مهما الآن الحكم بمدى أهلية هذه «الأوليغاركية» لما تدبجه في ذواتها من أدوار ، وليس المحك في تقييم ما تفعله ، هو مدى نجاحها في أن تستشرف ما يريدته الناس فعلا إذ أن من البديهي أنها لابد وأن تفعل شيئا من ذلك حتى تضمن استمرارها ، لكن المؤكد أن المحصلة النهائية لذلك هي الفشل الذريع ، فحتى لو فرضنا جدلا أنها ستحقق كل مطالب الجماعة المصرية ، وستوازن بين المطالب المتناقضة لطبقاتها ومراتبها الاجتماعية المختلفة ، فإن نتيجة استئثارها الدائم بالسلطة ، ورفضها لمبدأ تداولها أو حتى تقاسمها ، وممارستها لديمقراطية تحديد البيعة وانتخابات تكرار الثقة هي : رأى عام ضعيف أو سلبي ، ينظر للعمليات الانتخابية باعتبارها تمثيلات معروفة الخاتمة سلفا ، ويوم أجازة من العمل مدفوع الأجر .

والأقام أماننا واضحة الدلالة ، فالذين يشاركون حقيقة في العملية الانتخابية لا يزيدون عن ١٠٪ من المقيدون في جداول الانتخابات ، التي لا تضم بدورها أكثر من ٣٥٪ من عدد السكان ، فإذا تفاضينا عن أن هذا الرقم يضم نسبة عالية من الموقى والمهاجرين ، وإذا افترضنا جدلا أن العملية الانتخابية «نزيفة» بشكل كامل ، لكان معنى هذه الأرقام أنها لاتعبر إلا عن ٣٪ من أفراد الجماعة المصرية . وهذا «الرأى عام» المقاطع عمليا لانتخابات أصبح بخبرته يعرف أنها مجرد عملية

«تهديد للبيعة» ، و«تكرار للثقة» ، تقوم الحكومة بها لنفسها وبمنفسها ، هو الذي لا يحرك ساكنا ، حين تقوم أوليغاركية أخرى ، لكي تستولي بالقلاب — سلمى أو غير سلمى — على السلطة التنفيذية ، حتى لو كانت هذه السلطة قد فعلت شيئا لصالحه ، لأن أحدا لم يستشره في شيء ، ولم يقنعه — وهذا هو المهم !

والسيناريو الذي تنالت على أساسه مشاهد المعركة الانتخابية التي انتهت أمس ، قاطع الدلالة على أنه لم يكن في نية الحكم أن يعدل عن هذا الشكل الذي استمرأه من أشكال الانتخابات ، ابتداء من الحل المفاجيء لمجلس الشعب ، والاعلان المفاجيء عن موعد اجراء الانتخابات ، مما وضع الجميع في حالة ارتباك شاملة ، عكست نفسها في تحالفات أقيمت على عجل ، وبغير أساس موضوعي ، وبرامج أعلنت على عجل — ربما بغير اقتناع حقيقي — ثم اردفت بملاحق ظلت تنال حتى صبيحة يوم الانتخاب (كما فعل التحالف) ، وبرامج ظلت مطوية حتى أذهبت في التليفزيون ، وهو مافعله الوفد الذي فاجأ الناضحين باعلان موافقته على التمسك بالمكاسب «الاشتراكية» وباقراره الحق «الاضراب» للعمال ، ولم تتح هذه العجلة لأحد فرصة الاستفادة من المعركة الانتخابية ، كواحدة من أهم وسائل بناء الرأي العام القوي المستنير ، أى الذي يسمع الجميع ويناقش الجميع ويحاسب الجميع ، وتشكون بصيرته السياسية من خلال هذا جميعه !

والديمقراطية المصرية ، ديمقراطية موسمية ، تتعلق بموسم الانتخابات وحدها ، فالعرف الرسمي السائد ، أن الأحزاب ليس لها الحق في أن تنشط داخل وحدات الإنتاج أو المدارس أو الجامعات ، أو في أية مؤسسات جماهيرية تضم كتلا بشرية ومصالح اقتصادية تعبر عنها رؤى سياسية ولا حق لها في أن تتوجه إلى الناس بسرادق تقيمه في شارع أو بمسيره تنظمها في طريق ، ولاحق لها في أن تحدثهم عبر إذاعة أو تليفزيون أو وسيلة اتصال غير مدفوعة الثمن ، بل إن حقها في توزيع بيان في الطريق ينتهي عادة بالقبض على من يوزعونه ! .. أى أن الرؤية الرسمية تقوم على منطق أن يسعى الناس للأحزاب ، لا أن تسعى الأحزاب إليهم عبر وسائل المفروض

أنها مشروعة لو كانت هناك ديمقراطية حقا ، وتعددية حزبية فعلا وليس مجرد كلام .
للتباهي أمام الآخرين ، ولطمأنة المستثمرين والمقرضين والطرف الآخر في اتفاقيات
الاستسلام الدليل !

وهذا العرف السائد ، يتيح فرصا محدودة للأحزاب ، في موسم الانتخابات
لكي تلتقي بالناس والكل يجمعون على أن الفرص التي اتاحت في المعركة التي
انتهت أول أمس كانت أضيق نطاقا من غيرها ، وهو عامل إذا أضفناه إلى مجمل
الموامل الأخرى ، لأدركنا أن هذه الانتخابات ، لم تضيف شيئا ، وأنها كانت
واحدة من أسوأ عمليات الانتخاب في تاريخنا وفي تاريخ غيرها !

وهذه المحصلة الصفرية للأداء في انتخابات ١٩٨٧ ، تقضي نهائيا على كل
الآمال الذي ظلت تتعلق بالرئيس مبارك ، وتتمنى أن يحكم بطريقة غير التي حكم
بها سلفه ، وتتصور أن ادارته قد وعت درس الانهيار الذي إنتهت إليه انتخابات
تأكيد البيعة ، وإستفتاءات الاقرار بالعبودية بنسبة ٩٩,٩٩ % .. إنهم لايتعلمون .

ذلك أن الكثيرين الذين وجدوا مبرا للرئيس مبارك في عجزه عن إيقاف
التدخلات المشينة في انتخابات ١٩٨٤ ، كانوا يتصورون أن الأمر تم دون علمه ،
أو أنه على أحسن الأحوال كان مضطرا للسكوت على تلك التدخلات ، حتى
لا يحدث اختلال مفاجيء في تركيب المؤسسات التي ورثها عن السادات لكن
ذلك كله ينهار اليوم فقد رفض الرئيس كل المطالب التي تقدمت بها المعارضة
لضمان نزاهة الانتخابات ، واعتبرها تطاولا ، وقال : ده كله يحصل في عهد
غيري !! ومعنى هذا أنه مسئول بشكل مباشر عما جرى فضلا عن مسئوليته
السياسية .

والذين يتصورون أن غياب الرأى العام اليقظ الواعي ، هو ضمان الاستقرار
هم الذين يمهّدون بظنهم ذلك الأرض لاولي جارية جديدة ، تقوم بليل لثرتهم .

إنهم لايتعلمون .

ولكن الشعب — رغم كل شيء — يتعلم !
وقى الكنانة شر مقاديرة .. لطيف السماء ورحمانها !

١٩٨٧/ ٤/ ٨

الأمير



سياسة « الفراولة والخيار » ! في خطاب الرئيس

حسين عبد الرازق

على عكس ما أشاعته الصحف الحكومية ، جاء خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح مجلس الشعب الجديد عاديا ، يفتقر إلى ما تحدثت عنه من « شمول » وجديد في « السياسة الداخلية والعربية والخارجية لمصر » بصورة أكدت — ربما دون قصد من الرئيس — مدى ضعف الحياة النيابية والديمقراطية في مصر ، وبعدها عن الاهتمامات الحقيقية للناس .

لقد كرر الخطاب الكثير من المقولات التي استمعنا إليها طوال السنوات الخمسة الماضية ، وتناولتها الأحزاب السياسية الجادة والصحافة الحزبية المستنولة بالمناقشة والنقد والتفنيد ، دون جدوى فالحكم مصرّ على مواصلة نفس السياسات التي قادته وقادت الوطن إلى هذا المأزق الصعب .

لقد أعاد الرئيس الحديث عن انجازات الخطة الخمسية ، ومسئولية المجلس عن اعداد الخطة الخمسية المقبلة وقرارها ومتابعة تنفيذها ، وتحويل جزء كبير من صحاري مصر إلى أرض خضراء ، وتحديث نظم الزراعة ، واستمرار عملية تطوير الصناعة والبرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي إعادة النظر في نظم التعليم وأوضاع الثقافة في مصر ، وتطوير الخدمات ومشاكل الأجور والأسعار .



وكان أولى برئيس الجمهورية ، قبل أن يتحدث عن هذا كله ، أن يقول لنا ،
تحقق خلال الخطة الخمسية السابقة حتى يصبح الحديث عن المستقبل أمراً
معنى .

خمس سنوات عجاف

فالرئيس وحكومته ونواب حزبه لا بد أنهم يعلمون أن الخطة الخمسية الأو
(٨٢ — ١٩٨٧) والتي وصلت الاعتمادات فيها إلى ما يقرب من ٤٠ مليار ج
قد سجلت تدهوراً في معدل النمو الاقتصادي خلال سنواتها الخمس فطبقاً لبيانا
وزارة التخطيط انخفض معدل النمو من ١١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٦٪ =
٨٥ / ١٩٨٦ . وطبقاً للدراسات الاقتصادية الجادة التي تأخذ في الاعتبار نس
التضخم الحقيقية في المجتمع ، فقد انخفض هذا المعدل من ١,٢٪ عام ٨٣ / ٩٨٤
حتى وصل إلى نسبة سالبة هي -٤٪ عام ٨٥ / ٨٦ . وهذا التدهور في الانتاج
جوهر الأزمة الاقتصادية وهو السبب في زيادة استيرادنا للغذاء من الخارج فبعد أ

كنا نستورد ٥٠٪ من الغذاء في بداية الخطة ، اصبحنا بفضل هذا الحكم نستورد ٦٠٪ من غذائنا و ٨٠٪ من القمح بعد أن كنا نستورد ٧٥٪ فقط .

وما يقال عن الخطة الخمسية ، يقال مثله وأكثر عن السياسة الزراعية الفاشلة ، سياسة الفراولة والخيار والصوب ، وتدهور الصناعة وغياب أى برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي أمام عجز الحكم وسيطرة تجار العملة والمضاربين والمهربين وتجار السوق السوداء والسماسرة والبنوك الأجنبية على السلطة ، فتوالت قرارات «الإصلاح الاقتصادي» والتراجع عنها ، في يناير ١٩٨٥ ، وفي ٧ إبريل وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٥ الخ .

أما الأجور والأسعار فتسجل دراسة «حكومية» انخفاض الدخول في عام واحد بنسب تتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ وارتفاع الأسعار كافة بصورة دورية ومخططة وتشير دراسة مقارنة بين أسعار المواد الغذائية في مايو ٧١ ومايو ٨٦ إلى النسب الفلكية لارتفاع الأسعار (الخضر والفاكهة بنسبة تتراوح ما بين ٥٦٦٪ و ٤٩٠٠٪ اللحوم ، بنسبة ٧٥٧٪ الأسماك بنسبة ١٥٠٠٪ الجبن بنسبة ٤٥٠٪ و ٥٠٠٪) .

ولا أدري عن أى نظم للتعليم والثقافة يتحدث الرئيس فكلنا يعيش انهار التعليم العام والجامعي في مصر ، وسيادة ثقافة الطفيلية والاستهلاك واختلال القيم في المجتمع .

الشرعية . . والقانون

ولو وقف خطاب الرئيس عند تكرار هذه المقولات وتجاهل النتائج الحقيقية لخمس سنوات من التخطيط على طريقة الحزب «الوطني الديمقراطي» لكان ممكنا أن نغض الطرف تماما عن هذا الخطاب .

ولكن الرئيس طرح عددا من القضايا ، يقتضيها واجب الأمانة لهذا الشعب أن نتوقف قليلا أمامها .

يحدثنا الرئيس عن «انتخابات حرة نزيهة لم يدنسها باطل مزعوم ولم ينحرف بها هوى مخطط أو مرسوم» واحتراما لمنصب رئيس الجمهورية لن أقول الكلام الوحيد الذي يجب أن يقال ردا على مثل هذا الكلام فأى نزاهة تلك التي يتحدث عنها رئيس الجمهورية بعد أن قام حزبه بتسخير كل امكانيات الدولة لخدمته في الانتخابات .. الاعتمادات وسلطات الوزراء والمحافظين والاذاعة والتليفزيون والصحافة المملوكة لمجلس الشورى وارهاب الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة وأجهزة الحكم المحلي وفي يوم ٦ ابريل الاسود قام بلطجية الحزب الحاكم بمساندة ومعاونة الشرطة والأمن المركزي بارهاب المواطنين وطرد مندوبي الاحزاب في لجان التصويت بل وضرب رؤساء بعض اللجان واعضاءها . واقتحمت لجان التصويت والفرز بعد ذلك وقام مرشحو الحزب الحاكم وحلفاؤهم بمعاونة ضباط مباحث أمن الدولة بتسديد أصوات الغائبين والموتى لحسابهم ولم يكتفوا بكل هذا بل تلاعبت وزارة الداخلية في الأرقام وتوزيع الأصوات وحسابها بصورة مخجلة أدانها قضاء مجلس الدولة .. فأى نزاهة تلك بامسيادة الرئيس ؟

الغريب أن الرئيس يحدثنا بعد ذلك عن الحياة الديمقراطية التي نعيشها وأن «حياة الديمقراطية هي حياة الشرعية وسيادة القانون واحترام الحرمات» .

○ هل الديمقراطية والشرعية أن تجري الانتخابات في ظل قانون صادر عن مجلس شعب مطعون في شرعيته .

والقانون ذاته ينتهك الدستور ، ويعلم الذين صاغوه واقرؤه واصدروه أنه قانون غير دستوري ثم يجتمع المجلس ضاربا عرض الحائط بحكم قضائي يؤكد أن قرار وزير الداخلية باعلان نتائج الانتخابات قد تلاعب بالنتائج فأدخل للمجلس من ليس عضوا فيه وحرّم من حصل على عضويته من هذه العضوية ؟

وبعد كل هذا الانتهاك للدستور والشرعية والقانون والسلطة القضائية ينذر الرئيس «أى خارج على الشرعية والقانون» بأنه «لا عاوان لاتساهل لا مهادنة ولا تعامل إلا بالتصدي الحاسم السريع» ومن حقنا أن نسأل من الأحق بأن يستمع إلى هذا الانذار ، من يوجه لهم ، أم هؤلاء الحكام الذين اغتصبوا السلطة وداسوا

الدستور باقدامهم وزوروا الانتخابات العامة وامتنوا أحكام القضاء ١٩

الممكن . . والمستحيل

○ ○ ويطلب الرئيس في خطابه الجميع بأن يتهى الحديث غير المسئول عن موضوع الديون والقروض. ولا أدري المنطق الذي يقف وراء هذا الطلب. فكيف يطلب منا ومن غيرنا أن نصمت على هذه الجريمة التي ارتكبت في حق الاجيال الحالية والاجيال المقبلة: لقد تضاعفت ديون مصر الخارجية حسب التقديرات الرسمية ١٨ مرة بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٨٥ وتضاعفت ١٠ مرات منذ اعلان سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ لقد وصلت الديون المدنية والعسكرية عام ١٩٨٦ إلى ٥٩ مليار دولار و ٤,٥١٤,٠٠٠ ومن حقنا بل من واجبنا أن نحاسب الذين ادخلونا في هذه الدوامة الرهيبة من الديون والعجز عن تسديدها وبالتالي رهن اقتصادنا و ثرواتنا للدائنين في واشنطن وغيرها من عواصم الغرب .

○ ○ وبنفس المنطق يحذر من استثمار معاناة الجماهير والمزايدة بالحلول المستحيلة ويربط بينها وبين التجرد من الحزبية .

وهي كلمات تبدو غريبة رغم كثرة تكرارها في أحاديث وخطابات المسئولين .

فهل الذي يتحدث ويلقي الضوء عن مشاكل الجماهير ومعاناتها ويقدم الحلول المنحازة لها هو الذي يستثمر معاناة الجماهير أم هؤلاء الذين يحولون هذه المعاناة إلى ثروات في البنوك ونقد اجنبي وسبائك ذهبية يحولونها أو — يهربونها — للخارج ، ويستخدمون سلطة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية لمعاينة من يتصدى للدفاع عن الجماهير بحجة الاثارة والتشكيك والتعريض على ازدراء نظام الحكم القائم في البلاد ١٩

وأى حلول تلك هي الحلول المستحيلة ؟ ومستحيلة من وجهة نظر من ؟ إن دعوتنا مثلاً لرفع الحد الأدنى للاجور إلى مائة جني ورفع الأجور والمعاشات بنسبة

ارتفاع الاسعار ومسكن للأسرة بإيجار لا يزيد على ربع دخلها ورفع اسعار الحاصلات الزراعية الاسياسية وعلاقة ايجارية مستقرة وعادلة بين المالك والمستأجر في الريف تبدو حلولاً مستحيلة في نظر الطفيليين لأنها ترتبط بمطالبتنا بإلغاء الاعفاءات الضرائبية والجمركية للانفتاحيين وسيطرة الدولة على الاستيراد ، والغاء بدعة الاستيراد بدون تحويل عملة ، وسيطرة الدولة على البنوك ، والتوقف عن الاقتراض من الخارج ورفض دفع الديون العسكرية وفوائدها .. ولكنها ممكنة وضرورية من وجهة نظر غالبية شعبنا .

أما الحديث عن التجرد من الحزبية والتحزب ، فهو يعكس فهماً خاصاً — خاطئاً — لفكرة التعدد الحزبي والحزبية .. فنحن وكثيرون غيرنا يفهمونه على أنه التقاء حول رؤية واجتهاد وبرنامج واحد نسعى إلى تحقيقه وكسب الرأي العام له . ومن واجب عضو الحزب أن يتحزب لما يؤمن به ولما شارك في صياغته عن قناعة .

ولكن الحزب الوطني يفهم الحزبية والتحزب كما يمارسها هو تجمع لأصحاب المصالح الخاصة بهدف الاستيلاء على السلطة والثروة وتحويل جهاز الدولة إلى جهاز خاص لتحقيق اهدافهم .. وهو يخشى أن تنافسه الأحزاب الأخرى في الغنيمة أو أن تسعى لتصحيح الأوضاع وتهديد اغتصابه للسلطة وتسخيرها لمصالحه .

إن هذه الملاحظات حول بعض ما جاء في هذا الخطاب ، كانت ضرورية رغم أن الرأي العام قد مر مرور الكرام على الخطاب كله ، وانشغل بما يعانيه من مشاكل وأزمات وفي التفكير فيما هو آت بعد أن بلينا بحكم هذا الحزب فترة أخرى فالخطاب كاشف من هذه العبارات القليلة على استمرار المنهج الذي قادنا إلى الأزمة الشاملة واستمرار السياسات الفاشلة ، سياسات الخیار والفراولة على كل الأصعدة ، وبالتالي فهو تنبيه لما ينتظرنا في الأيام والأشهر القادمة .

بيانات الرئيس مبارك

عبد العظيم أنيس

يحزن الانسان لاضطراره إلى دخول في جدل مع رئيس الجمهورية ، وكان من الأنسب أن يكون هذا الجدل بيننا وبين رئيس الوزراء أو الوزراء الذين يأتون كثيرا ويذهبون كثيرا ، فالمفروض أن تحتفظ الدولة لمنصب رئيس الجمهورية بهيئته ومن أوليات هذا إلا تزود اجهزة الدولة رئيس الجمهورية ببيانات غير صحيحة أو زائفة الدلالة وأنا بالطبع أشير إلى خطاب رئيس الجمهورية في عيد العمال الذي امتلأ ببيانات كثير منها غير صحيحة أصلا أو أنها بيانات لا يمكن أن يستنتج منها ماحاول الرئيس مبارك أن يستنتجه .

ولو كان الرئيس مبارك يقرأ صحف المعارضة تمنيت عليه أن يقرأ هذا المقال ليعرف إن كان مانتقوله كلام معقول أم لا ثم ليطلب من الوزير المختص أن يرد عليه جهار نهارا حتى يعرف هذا الشعب قاصيه ودانيه ، بأن كانت المعارضة أم الحكومة هي التي تزيف حقائق الموقف أما وقد قال الرئيس مبارك مرارا أنه لا يقرأ صحف المعارضة . فلا حيلة لنا إلا أن نطالب الوزراء أن يردوا على مانتقوله في صحف المعارضة في هدوء وفي حوار جاد بأمل أن نصل جميعا — حكومة ومعارضة إلى الحقيقة .

وترشيحاً لاستيراد المواد الغذائية من الخارج ، ح تصرف
سناره لكل مواطن ، والتي يجوع يا كل م البحر ؟



عجاري

إن الذين شككوا ، ومازالوا يشككون ، في البيانات التي يعطيها الوزراء
للرئيس مبارك لكي يستفيد منها في خطبه ليسوا مجرد أشخاص عاديين يكتبون في
الصحف وإنما هم أساتذة جامعات ، سابقون أو حاليون ، متخصصون في
الاقتصاد أو الاحصاء أو العلوم السياسية ، ولذا لا يمكن اتهامهم بالجهل أو عدم
التخصص . وليس من السهل على حكومة مسئولة أن تأخذ كلامهم بخفة ، كما
أنهم في مستوى من العلم والمسئولية لا يجعلهم يندفعون بسهولة في جدل مع السلطة
دون معرفة مواقع اقدامهم . ولقد كتبت من قبل كثيرا حول موضوع الاحصاءات
والأرقام التي يستخدمها الرئيس مبارك في خطبه ، وكيف أنها استخدمت في
محاولة للوصول إلى استنتاجات غير صحيحة أو أن الأرقام غير صحيحة أصلا
وتتناقض مع بيانات رسمية أخرى . ولكن لا بأس من أن نعطي بعض الأمثلة
بمناسبة خطاب الرئيس في عيد العمال .

هناك أولا البيانات التي ذكرت عن زيادة عدد المدارس في عهد الرئيس مبارك خلال السنوات الخمس الأخيرة ، والتي ادعت الحكومة أنها زادت من ٣١٦٦ إلى ٤٧٥٠ مدرسة وكما قال الدكتور حلمي مراد في صحيفة الشعب فإن معنى هذا أن الحكومة بنت ٢٦ مدرسة جديدة كل شهر أو نحو مدرسة يوميا طوال خمس سنوات وهو كلام غير معقول فوق أى مقياس .

لكن الحقيقة أيضا أنه كان من المفروض أن تقدم لنا الحكومة عدد الفصول الجديدة لا عدد المدارس — خلال السنوات الخمس المذكورة لأن المدارس تتفاوت في عدد فصولها من حالة لحالة . ونحن نعلم أنه خلال الفترة التي قضاها د . مصطفى كمال حلمي وزيرا للتعليم كان من مشاريعه المعتمدة التي كثر الحديث عنها هو بناء المدارس ذات الفصل الواحد (أى الكتاتيب) في القرى . فهل هذا النوع من المدارس وارد في الأرقام التي ذكرها الرئيس مبارك عن عدد المدارس ؟

والمفروض أيضا أن تقارن النسبة المئوية للزيادة في الفصول الجديدة بالنسبة المئوية للزيادة السكانية خلال السنوات الخمس . ونحن نزيد سكانيا بمعدل ٢,٨ ٪ سنويا أى أن الزيادة خلال خمس سنوات هي ١٤ ٪ فإذا كانت الفصول الجديدة قد زادت بمعدلات أقل من هذه استنتجنا أن أحوالنا قد تدهورت عن هذه الزاوية ، وإذا زادت بمعدلات تساوي هذه النسبة أو تقترب منها قلنا أنه لم يحدث تحسن ، وإذا ازدادت بمعدلات تفوق هذه النسبة استنتجنا أن هناك بعض التحسن . أما الحديث عن الزيادة في عدد المدارس فلا يمكن أن نستنتج منه مقياسا صحيحا لحقيقة تطور الأوضاع في هذه الناحية لتفاوت عدد الفصول في المدارس المبنية .

ثم نأتي إلى المثال الثاني والذي كثر الحديث عنه ، وأعنى معدل النمو الاقتصادي فوفقا لبيانات المتابعة التي تديرها وزارة التخطيط فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو ١٠,٩ ٪ في سنة ٨٢/ ٨٣ ، ٨ ٪ في عام ٨٣/ ٨٤ ، ٥,٩ ٪ في سنة ٨٥/ ٨٦ وإن كان هذا المعدل الأخير قد ارتفع فجأة إلى ٨,١ ٪ في

بيان الحكومة الذي القاه د . عاطف صدقي أمام مجلس الشعب في ديسمبر
الماضي ١١

وابتداء نحن نشكك في هذه الأرقام بسبب بسيط هو أن الدول الصناعية
الكبيرة في مراحل تصنيعها الأولى لم تزد معدلات النمو فيها عن ٤٪ فكيف صنعت
مصر في ظروفها الحالية البائسة هذه المعجزة ؟

السبب واضح في زيف هذه الأرقام التي تروج لها الحكومة والتي يستخدمها
الرئيس مبارك في خطبه ، وهو قيام وزارة التخطيط باستخدام معدلات متواضعة
جدا وغير حقيقية — للتضخم أى الارتفاع السنوي في الاسعار عند حساب
معدلات النمو وهذه المعدلات المتواضعة للتضخم تتناقض حتى مع بيانات الجهاز
المركزي للإحصاء والتعبئة وطبقا لبيانات وزارة التخطيط فإن معدلات التضخم
التي استخدمت في حساب معدلات النمو لم تزد من ٩٪ تقريبا ، مع أن تقارير
البنك الدولي والسفارة الأميركية بالقاهرة تقدر معدلات التضخم في مصر عن
نفس هذه السنوات بما يتراوح ما بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ ومع ذلك يعتقد كثير من
الاقتصاديين المصريين أن معدلات التضخم أكبر من هذا تماما .

ولقد قام الدكتور إبراهيم العيسوي المستشار بمعهد التخطيط القومي باستخدام
معدلات التضخم التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لاستبعاد أثر
ارتفاع الاسعار من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي . ووصل إلى أن معدلات النمو
الحقيقية هي ٤٪ في عام ٨٢/ ٨٣ ، - ١,٢٪ في ٨٣/ ٨٤ (أى بالسالب) ،
٢,٢٪ في ٨٤/ ٨٥ (بالسالب أيضا) أى أن الخطة لم تحقق زيادة في الناتج إلا في
السنة الأولى ، بينما تدهور الإنتاج وتناقص في السنتين التاليتين .

ثم نأتي إلى المثال الثالث والأخير عن مشكلة القروض .

والرئيس مبارك في خطاب أول مايو يقول إنه تم اقتراض عشرة مليار دولار
فقط من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ ، وأنها جميعا قد أحسن استخدامها ، وإلا لما
كانت الجهات الأجنبية المقرضة قد قبلت اساءة استخدام هذه القروض ا

وابتداء نحن نشكك في صحة الأرقام التي ذكرها الرئيس مبارك عن هذه القروض ، لأنها تتناقض مع أرقام هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد ، ومع بيانات السفارة الأميركية . وربما يذكر بعض القراء للجدل الذي دار بين الأهالي ووزير التخطيط في عام ١٩٨٤ حول حقيقة أرقام القروض عندما ادعى أن قروض مصر لا تزيد عن ١٥ مليار دولار بينما أكدنا وفقا لبيانات البنك الدولي أنها بلغت نحو ٣١ مليار دولار عدا الديون العسكرية الغربية ، في يونيو ١٩٨٢ والتقرير الاقتصادي للسفارة الأميركية يقول إن القروض الأجنبية قد تجاوزت ٥٠ مليار دولار في نهاية العام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . منها حوالي ٣٤ مليار ديونا طويلة ومتوسطة الأجل . فإذا قبلنا رقم البنك الدولي عن قروض مصر في يونيو ١٩٨٢ (٣١ مليار دولار) وقبلنا رقم السفارة الأميركية فمعنى هذا الزيادة في القروض من يونيو ١٩٨٢ إلى نهاية ١٩٨٦ قد بلغت أكثر من ١٩ مليار دولار وليس عشرة مليار دولار كما ذكر الرئيس مبارك . وأود أن ألفت الانظار إلى أنه طبقا لبيانات البنك المركزي المصري في تقريره المرفوع إلى مجلس الشعب فإن الديون المدنية (المدينة فقط !) قد زادت في عام ١٩٨٦ وحده بمقدار ٦١٥٣ مليون دولار . فكيف تكون الديون قد زادت عشرة مليار فقط خلال خمس سنوات بينما هي زادت أكثر من ستة مليار في سنة واحدة .

ثم نأتي إلى قضية الاستخدام ورشده . ما من أحد يقول إن هذه الأموال قد نبتت كلها ولم ينتفع بها . وإنما القضية الحقيقية في سوء الاستخدام هو أن الأولويات الصحيحة لم تراعى ، وحدث تجاهل لها . والأكثر من هذا أن بعض سوء الاستخدام يعم بمعرفة الجهة المقرضة وهو من طبيعة الأمور في مثل هذه القروض . وأنا أشير في هذا إلى الأموال الضخمة التي تنفق مثلا من هذه القروض على المكاتب الاستشارية الأجنبية المشتركة والتي تنهب مصر منها وهل ينسى المسؤولون في هذا البلد ما قاله كمال حسن علي رئيس الوزراء آنذاك من أن المكتب الاستشاري لمشروع الصرف الصحي بالاسكندرية قد تقاضى ٧٠ مليون دولار من القرض نظير خدماته ! إن هذا هو بعض مآثره - كمثال على سوء استخدام

الحكم يفقد شرعيته

وجهت المحكمة الدستورية العليا لكمة قاسية للحكم القائم ،
ووصمته بانتهاك الدستور والخروج عن الشرعية .

فالحكم الذي أصدرته المحكمة يوم السبت الماضي ببطالان قانون
انتخابات مجلس الشعب السابق لحرمانه المستقلين من الترشيح في
جميع الدوائر الانتخابية على قدم المساواة مع أعضاء الأحزاب ..
لا يطل فحسب انتخابات مايو ١٩٨٤ والمجلس الذي قام نتيجة لها ،
ويطعن في دستورية كل ما أصدره هذا المجلس من قوانين بما فيه قانون
انتخابات مجلس الشعب الحالي ولكنه يؤكد — بما لا يدع مجالا
للاجتهاد — أن السلطة القائمة لا تقيم وزنا للدستور والشرعية .. وإن
تشدد القائمين عليها كثيرا بالحديث عن الشرعية واحترام الدستور .

لقد أصدرت الحكومة هذا القانون فجأة وفي مواجهة معارضة واسعة من
الأحزاب وفقهاء الدستور والقانون الذين أكلوا عدم دستوريته بالاضافة إلى عدم
ملائمته لطبيعة الحياة السياسية القائمة في مصر الآن . وأصمت أذنيها عن كل

مآقالته المعارضة من أن القضاء سيحكم بعدم دستورية هذا القانون ، وبالتالي يعرض مجلس الشعب والحكومة وكل البناء القانوني والسياسي للفوضى نتيجة عدم الشرعية والبطلان . وعندما تأكدت الحكومة أن القضاء سيحكم بعدم دستورية القانون ، سارعت بتغييره دون أن تخلصه مما فيه من عوار وانتهاك للدستور في محاولة للالتفاف على حكم القضاء واعتمادا على أن إجراءات الطعن على القانون الجديد ستستغرق مثل سابقه مايقرب من ٣ سنوات . وحلت مجلس الشعب وأتت مجلس آخر اتخب طبقا للقانون الجديد .

وهذه المناورات الرخيصة لن تكسب هذا الحكم شرعية ولا إستقرارا .

الشيء الوحيد الذي يعطي للحكم شرعيته ، هو احترام الدستور والقانون . وبإصدار رئيس الجمهورية قرارا بحل مجلس الشعب الحالي الفاقد للشرعية لأكثر من سبب .. آخرها حكم المحكمة الدستورية . وأيضا حل مجلس الشورى والمجالس المحلية التي يعاني قانونها من نفس العيب الدستوري .

واستخدام سلطته الدستورية — وفي غيبة المجلس — لإصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمحليات يتلافى هذه العيوب الدستورية ، ولا يشارك في صياغته ترزية القوانين الذين يعتمد عليهم الحكم في تفصيل القوانين سيئة السمعة والمناقضة للدستور .

وإن لم يفعل الحكم .. فلا يحق للقائمين عليه أن يشكوا بعد ذلك من خروج هنا أو هناك عن الشرعية . فعندما يبدأ الحكم في إنتهاك الشرعية وعن عمد .. لا بد أن يسود منطق العنف والقوة .

العلاوة الجديدة والمشاكل القديمة

القرار الذي أعلنه الرئيس مبارك بمنح العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام وأصحاب المعاشات ، علاوة اجتماعية توزاي ٢٠٪ من المرتب الأصلي .. قرار في الاتجاه الصحيح ، ويمثل استجابته — وإن كانت جزئية — لظروف المعاناة المستمرة لقطاع من ذوى الدخول الثابتة ، فقراء هذا الوطن في ظل سياسة الانفتاح ، المشثومة ، والذين اكثروا — ومازالوا — بنار الغلاء والارتفاع المستمر للأسعار .

وعندما نقول إنه قرار جزئي — بل ومحدود الأثر — فنحن نسجل بذلك حقيقة يعرفها الجميع بمن فيهم الذين أعدوا القرار وأصدروه .

○ فالقرار لا يعالج الفجوة الهائلة المستمرة بين الأجور والأسعار . فإذا كانت الأجور قد زادت خلال السنوات الست الماضية (فترة حكم الرئيس مبارك) بنسبة ١٣٥٪ فإن الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٢٧٠٪ طبقاً للبيانات الحكومية ، أى ضعف الزيادة في الأجور . والزيادة الجديدة في حقيقتها لا تتجاوز فعليا ١٥٪ من



الأجر حيث تحسب نسبة الـ ٢٠٪ على الأجر الأصلي دون حساب البدلات والأجور الإضافية والتي تشكل في الغالب نسبة كبيرة من الأجور، بينما تصل نسبة التضخم السنوية إلى ٢٥٪ ، أو ٣٠٪ .

○ لن تستطيع الزيادة الجديدة في الاجور اللحاق بالزيادات الهائلة في الأسعار والتي شهدتها وستشهدها البلاد اعتبارا من أول يوليو القادم .

فاستمرار الحكومة في معالجة العجز في الميزانية بطبع البنكنوت والاعتماد في كثير من السلع الأساسية على الاستيراد من الخارج ، وخضوع أسعار هذه السلع للسوق العالمي والمضاربة على سعر الجنيه المصري الذي وصلت قيمته الفعلية إلى ٤٠ قرش ويتراجع يوميا أمام الدولار ، وترك تحديد الأسعار لآليات السوق ، الذي يتحكم فيه المستوردون والتجار الكبار .. واستسلام الدولة لمصالح الطفيلية بلا قيد أو شرط ، وتراجعها المستمر عن دعم السلع الأساسية .. كل هذا يؤكد

استمرار انقلاط الأسعار ، مهما صعدت الحكومة من اجراءاتها «الأمنية» لمراقبة الأسواق .

إن جزئية هذا القرار ، تؤكد أنه لن يحقق حلا حقيقيا لمشاكل الحياة اليومية التي يعانيها الموظفون والعمال وأصحاب المعاشات .. مالم تسلم الحكومة بضرورة إعادة النظر في جوهر سياساتها .

لقد قلنا في عام ٨٢ وخلال المعركة الانتخابية في مايو ٨٤ ثم في إبريل ٨٧ بضرورة تبني سياسة شاملة لمكافحة الغلاء حددنا عناصرهما في خمسة عناصر هي :

— الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة بإلغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين والتي تصل إلى ٤٠٠٠ مليون جنيه سنويا ومقاومة التهريب الضريبي ووقف تمويل العجز في الميزانية عن طريق طبع النقود .. وغير ذلك من الاجراءات التي نص عليها برنامج الحزب الانتخابي .

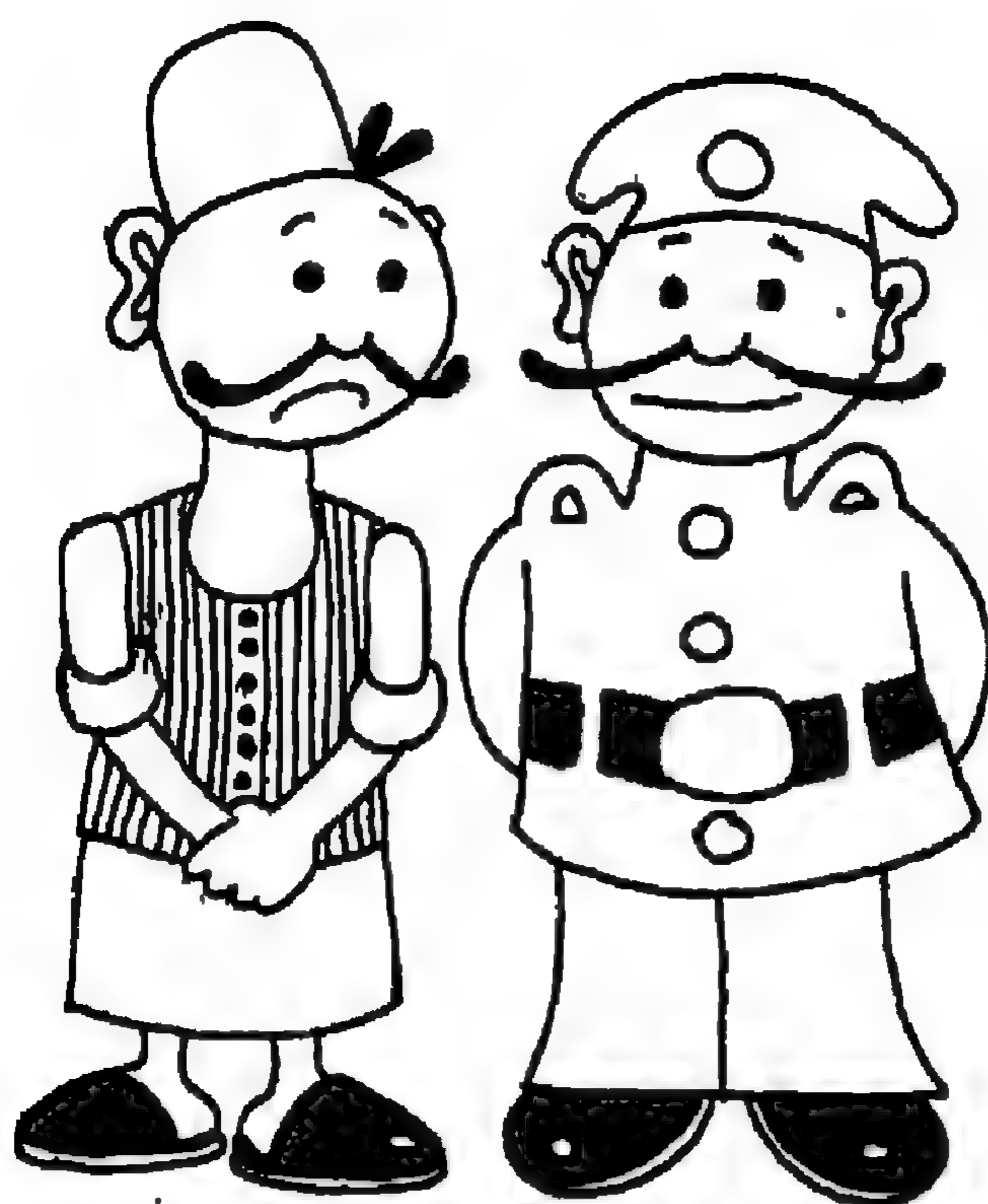
— إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة ٣ سنوات ، واحتكار الدولة لاستيراد السلع الغذائية .

— استمرار الدعم في صورة العينية وتمويله من صندوق خاص لموازنة الأسعار يتكون من حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على القادرين .

— تثبيت أسعار السلع الأساسية والمواد التموينية الضرورية وكمياتها أو كذلك الخدمات الأساسية والمواصلات والكهرباء والمياه .

— مضاعفة الحد الأدنى للأجور إلى مائة جنيه شهريا .

ولابد من رؤية متكاملة للأجور والأسعار ، فسيطلع السوق هذه العلاوة الاجتماعية الجديدة وأية زيادات مستقبلية في الأجور :



مدیون و مسدردیون "الشهیران"
حکومه و اهلای

انتخاب الرئيس . . والدستور والديمقراطية

— تثبيت أسعار السلع الأساسية والمواد التموينية الضرورية وكمياتها وكذلك الخدمات الأساسية والمواصلات والكهرباء والمياه .

تثير الحملة التي بدأت منذ أسابيع لاعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك رئيساً للجمهورية لمدة تالية عددا من القضايا الهامة .

○ لتحديد يوم ٤ يوليو لبدء إجراءات إختيار رئيس الجمهورية الجديد ، مخالفة لنص دستوري . فالدستور المصري ينص في مادته الثامنة والسبعين على بدء هذه الاجراءات « قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، .. وبالتالي فلا يجوز لمجلس الشعب الشروع في تسمية الرئيس المرشح قبل ١٣ أغسطس ، حيث تنتهي مدة الرئيس الحالي في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، وإلا عد هذا مخالفة لنص الدستور .

○ كذلك فتسابق بعض المنظمات والجماعات والهيئات والأفراد إلى إعلان « بيعتها » للرئيس مبارك ، قبل أن يعلن البرنامج الذي سيلتزم به في السنوات الست القادمة ، في حالة فوزه ، سابقة خطيرة ، تهدر أي مغزى ديمقراطي مفترض في عملية إختيار رئيس الجمهورية ، وتدفعها إلى المزيد من البعد عن أية مبادئ أو أفكار أو إختيارات سياسية وإجتماعية ، لتصبح عملية شكلية أقرب إلى إعلان الولاء والطاعة للملوك والولاة . ولا يخفف من خطورة الأمر حديث عن إنجازات

هنا وهناك فلا يوجد حاكم — مهما كان — لم يعم في عهده انشاء مصنع أو كوبري أو مدرسة .. ولعل كشف حساب الانجازات لا يكون لصالح الحريصين على التسابق في إعلان «البيعة» قبل أن يحدد الرئيس المرشح برنامجه للفترة القادمة .. ويجب على عدد من المطالب المطروحة في الساحة السياسية ، وفي مقدمتها — على سبيل المثال لا الحصر — الالغاء الفوري لحالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب جنائيا واداريا ، والغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ، وتعديل قوانين الانتخابات وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، لوقف الانتهاك المستمر للدستور ومنع التزوير ، وحل مجلس الشعب الحالي وإعادة انتخابه على أساس القوانين الجديدة ، والغاء قانون الأحزاب لاتاحة الفرصة لكل القوى لتكوين أحزابها المستقلة .

○ وفي إطار حملة التأييد والمبايعة ، تبرز ظاهرة لابد من التوقف أمامها ، وهي دخول بعض الهيئات — المفترض عدم تورطها في الصراع الحزبي والسياسي — إلى المعترك السياسي ، بإعلان تأييدها لانتخاب الرئيس حسني مبارك ، مثل القضاة والأزهر الشريف والكنيسة القبطية ، ولا يجادل أحد في حق كل من شيخ الأزهر وقداصة البابا في إعلان رأيهم الخاص ، ولكن أن يطالب شيخ الأزهر المسلمين بتأييد الرئيس مبارك أو غيره ، فهو استغلال خاطيء لمكانته الروحية بين المسلمين لدفعهم لاتخاذ موقف معين في أمور دنياهم وقضايا السياسة اليومية ، لا يحق لأحد أن يمليه عليهم باسم الدين أو المكانة الدينية .. وأن يصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية ، باسم أقباط مصر بيانا بتأييد الرئيس مبارك ، في مجتمع يقوم دستوريا على التعدد الحزبي وحق انتماء المواطنين مسلمين وأقباط إلى الأحزاب المختلفة المتصارعة ، وانتماء المرشح للرئاسة إلى أحد هذه الأحزاب ، فهو زج بالسلطة الدينية المقدسة للكنيسة في أمور السياسة .

وبعد .. إن هذه ليست هي كل الأخطار التي صاحبت حملة إنتخاب رئيس الجمهورية الجديد .. فهل يتنبه أصحاب هذه الحملة إلى أخطائهم قبل فوات الأوان .

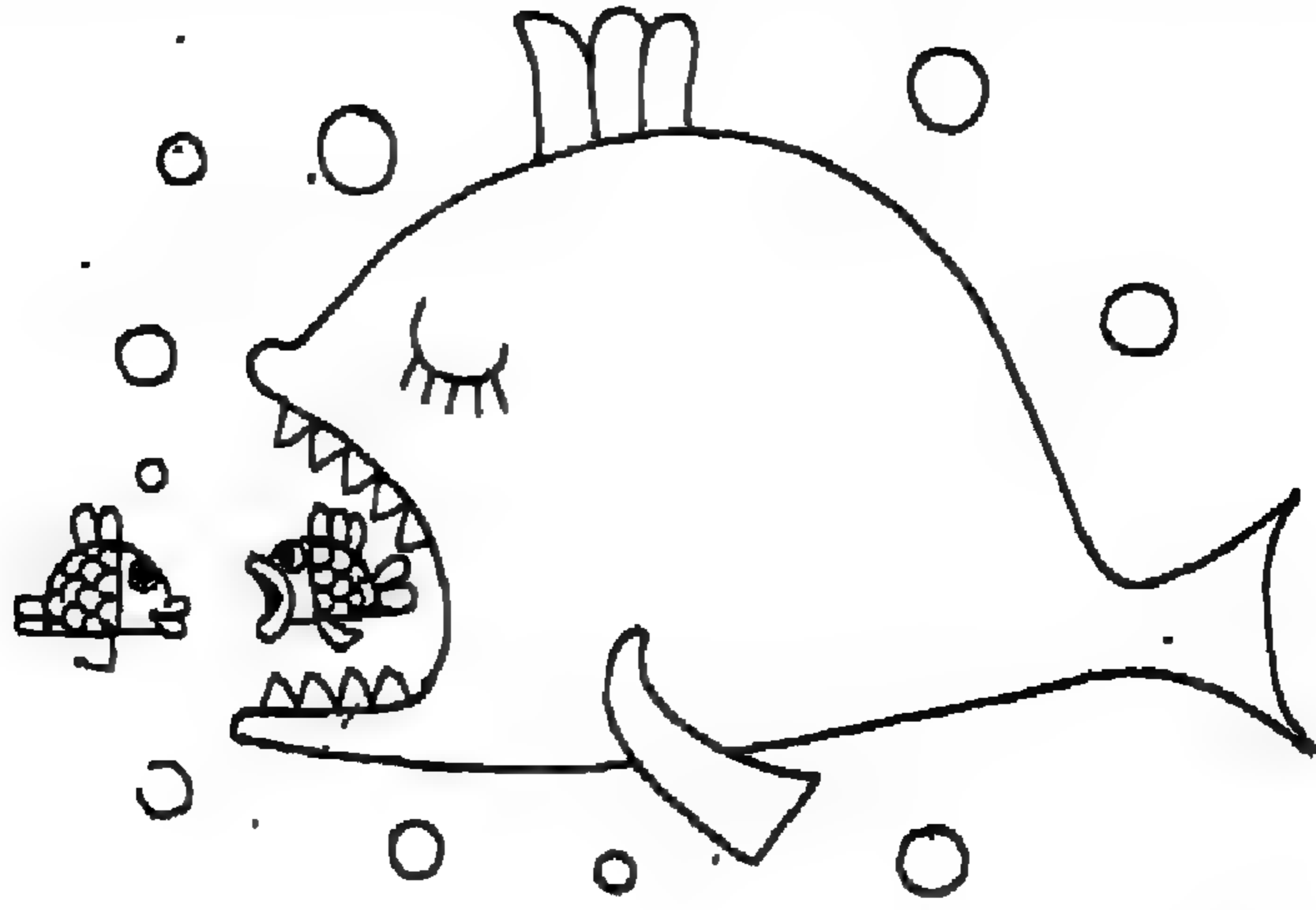
السلطة القضائية

وانتخاب رئيس الجمهورية

المستشار صلاح عبد المجيد

بعد أيام — كما تقول الصحف — يعقد مجلس الشعب جلسة خاصة للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لفترة الرئاسة القادمة ثم يعرض هذا الترشيح على المواطنين في استفتاء شعبي في أكتوبر المقبل ، وبم كل ذلك أعمالاً لنص المادة ٧٦ من الدستور الدائم التي تنص على أن الترشيح يتم بناء على اقتراح ثلث أعضاء المجلس على الأقل ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ويعرض الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رفض المجلس غيره ، ورجع في شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها .

يتبين من كل ما تقدم أن عملية الترشيح لرئاسة الجمهورية هي عملية يختص بها مجلس الشعب دون غيره وله أن يرشح من يشاء شرط أن يحصل على الأغلبية المقررة في المادة المذكورة من المجلس وفي الاستفتاء . وبما أن المسلم به في نظامنا



- ماتخافيش.. داحنا بنعمل مناورات مشتركة.. زى النجم الساطع كدة!!

وطبقا لنص قانون الانتخاب أن مجلس الشعب في مصر هو مجلس احزاب موجودة على الساحة السياسية فإن الصراع سيدور في المجلس للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بين الأحزاب المختلفة من يستطيع منها حسب اقليته بالمجلس أن يحصل على النسبة التي قررها الدستور للفوز بالترشيح والنجاح في الاستفتاء . والواضح حتى الآن أن السيد رئيس الجمهورية الحالي وهو في الوقت نفسه رئيس الحزب الوطني عازم على ترشيح نفسه للرئاسة وهذا لا يمنع من أن يتقدم للترشيح غيره من رؤساء الأحزاب أو رجال الأحزاب أو المستقلين إذا تمكن أحد منهم من الحصول على النسبة التي نص عليها الدستور .

يتضح من كل ما سبق أن الصراع على رئاسة الجمهورية هو صراع حزبي يدور بين الأحزاب المختلفة للفوز بهذا المنصب الخطير ذو الصلاحيات الواسعة طبقا للدستور ولذلك كان غريبا ما قرأناه في الصحف من أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو ممثل رجال القضاء في الدولة — قد قرر بالاجماع ترشيح الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب الوطني — لفترة الرئاسة الثانية وأنه قد رفع إلى الرئيس — كما تقول جريدة الأخبار — تحياته وتأييده الكامل لما أجمع عليه الشعب من اصرار على الترشيح وأشاد المجلس بما تم في عهد الرئيس من ترسيخ لسيادة القانون ودعم الاستقلال القضاء .

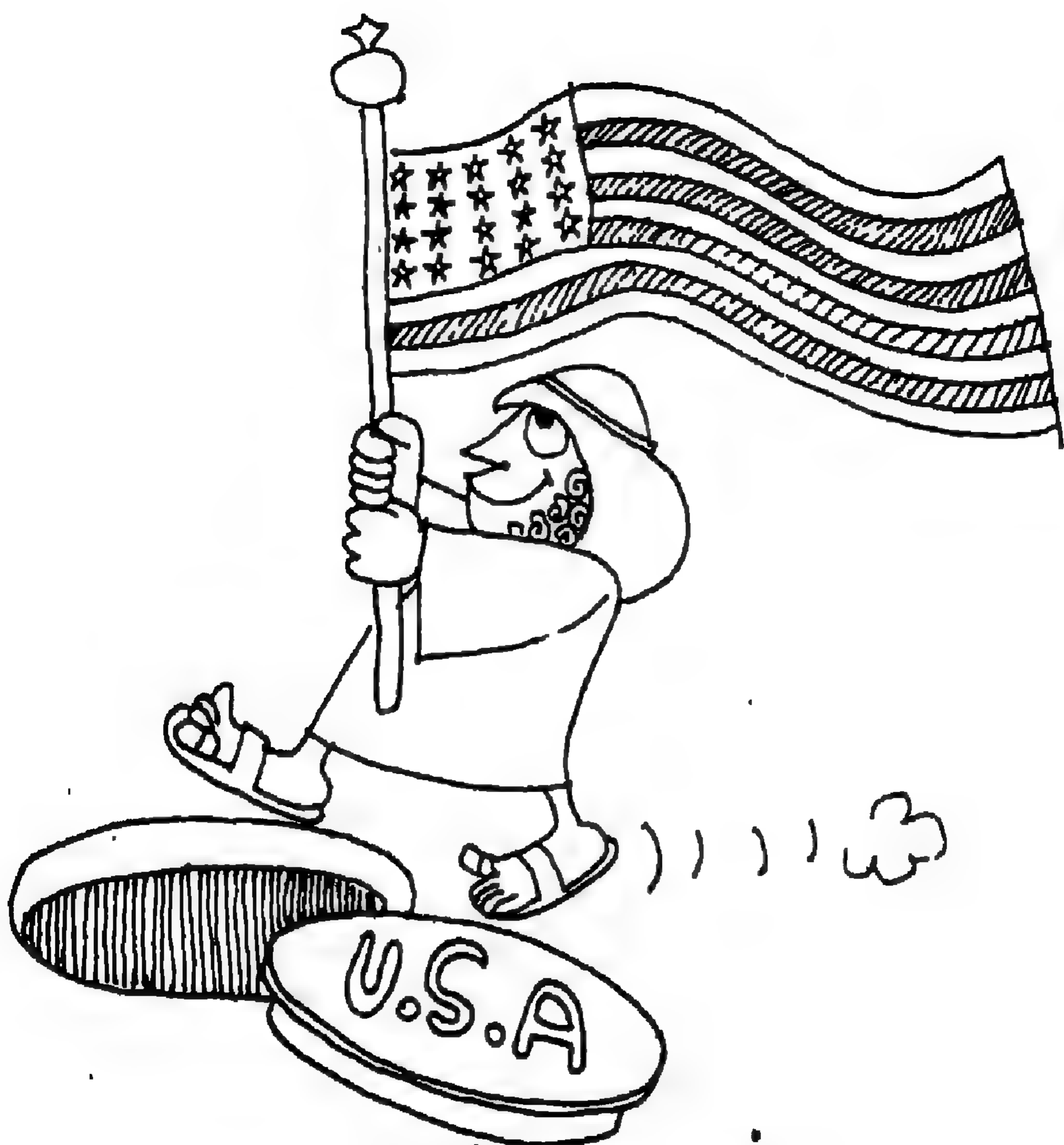
ووجه الغرابة في الأمر أن رجال القضاء — ويمثلهم المجلس الأعلى للهيئات القضائية — طبقا للدستور مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وأن السلطة القضائية مستقلة (المادتين ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور ٩) والاستقلال هذا ليس ميزة أو حماية لرجال القضاء ولكنه ميزة وحماية للشعب للمتقاضين . فعندما يقوم نزاع بيني وبين السلطة أو الحكومة أو مع أى من الناس سواء اكانوا من أصحاب النفوذ أو لم يكونوا — نزاع جنائي أو مدني — يجب أن أمثل وهذا من حقي أمام قاض مستقل لا سلطان عليه ولا على ضميره لغير القانون ويجب أن أحس أنا بذلك وأؤمن به أراه أمامي من تصرفات هذا القاضي والهيئة التي ينتمي إليها فلا أرى فيه ميلا إلى سلطة ما في الدولة أو حزب ما على الساحة السياسية وإلا فقد استقلاله وحياده ودب في قلبي أنا المتقاضى شعور بالخوف أفقد معه الأمان والإيمان بالاستقلال أمام سلطة العدالة والتجرد والاستقلال .

وقد حرص قانون السلطة القضائية على هذا المعنى حيث نص على أنه يحظر على المحاكم ابداء الآراء السياسية ويحظر كذلك على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي وقالت المذكرة الايضاحية لهذا النص أن المقصود هو أن يكون محرما على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية التي تنم عن تميز لحزب من الأحزاب وأن يكون محرما على القضاة الاشتغال بالسياسة اشتغالا فعليا من شأنه أن يجعل لهم رأيا ظاهرا في الخلافات الحزبية حتى يكون القضاء بعيدا عن كل الشبهات وأن يطمئن إليه كل الأفراد .

وكلنا يذكر رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة عندما قال له أسي بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يئأس ضعيف من عدلك ..

إن كل أمني أن يكون الخبر المنشور عن مبايعة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تأييد ترشيح الرئيس حسني مبارك لتفتره الرئاسة الثانية خبر غير صحيح ، وإلا فيتعين أن يكون لرجال القضاء وقفه بعيد للناس وللأحزاب إيمانهم ولا تخدش هذا الإيمان من أن القضاء في مصر كان ولا يزال وسيستمر للأبد حصن الأمان الذي لا يساند ولا يجامل ولا يميل إلا مع الحق وبالحق وحده .

١٩٨٧/٧/١

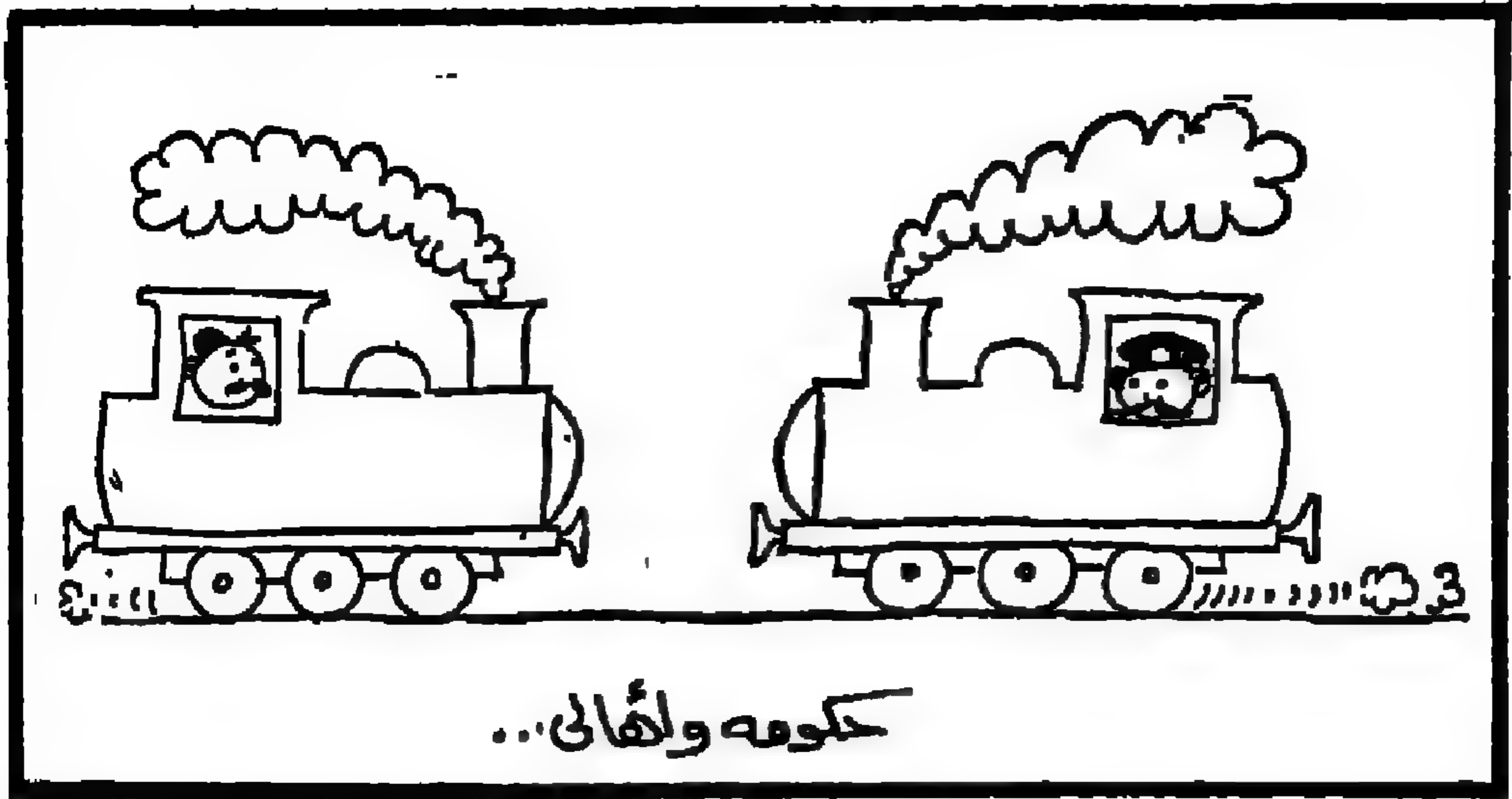


رفع العلم الأمريكي

مظاهرات • • ومظاهرات

على غير العادة شهدت القاهرة وعواصم المحافظات المصرية مظاهرات ومسيرات جماهيرية وضمت الوف المواطنين، دون أن تتعرض لها قوات الأمن المركزي وتطلق عليها القنابل المسيلة للدموع ، أو تستخدم العصي الكهربائية ودون أن ينتشر ضباط ومخبرو مباحث أمن الدولة ، لالتقاط صور زعماء هذه المظاهرات تمهيدا لاعتقالهم في ساعة متأخرة من الليل بإذن من النيابة العامة أو بدون إذن ، بعد أن تكون قد ألقت القبض على بعض المتظاهرين أثناء مطاردة الأمن المركزي لهم ..

والسماح بهذه المظاهرات لا يعني أن الحكومة تراجعت عن تجريمها لكثير من الحقوق الديمقراطية الأساسية ، مثل حق التظاهر والاضراب السلمي ، وحق الاجتماع ، وحق تكوين الأحزاب والجمعيات ، وحق التعبير عن الرأي بمختلف الوسائل بما فيها حق إصدار الصحف والمجلات وتوزيع البيانات .. فلأسف إن موقف الحكومة مازال كما هو ، بدليل أن القوانين المناهضة للدستور والتي تحرم هذه الحقوق مازالت قائمة ومطبقة .



ولكن الحكومة لا تتورع عن مخالفة القوانين التي تصدرها — وحتى عن انتهاك الدستور إذا تضررت أن لها مصلحة في ذلك .

فالمظاهرات الأخيرة كانت «مبايعة» رئيس الدولة ينظمها ويقودها الوزراء ورؤساء مجالس إدارات الشركات الحكومية ، بالتعاون مع ضباط وجنود المباحث والأمن .. فهي مظاهرات حكومية للتأييد وليست للمعارضة .

وسكوت الحكومة عن مظاهرات التأييد — بل تديرها وقيادتها — في الوقت الذي تتصدى فيه للمظاهرات السلمية للمواطنين ، يضع الحكومة في موقف صعب .. فلا تستطيع حكومة تحترم نفسها أن تكيل بمكيالين . أن تسمح وتمنع طبقاً لأهواء الجالسين على مقاعد الحكم .. إما إن المظاهرات ممنوعة أو مباحة .. وإما أن حق الاضراب أو التظاهر حق شرعي أو جريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة !!

إن الميثاق العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية التي وقعتها مصر لضمان هذه الحقوق ، تبيح كل هذه المنوعات ، وقد حكم القضاء أخيراً ببراءة عمال السكة الحديد الذين نظموا وقادوا إضراب السائقين استناداً إلى شرعية حق الاضراب . ومادامت الحكومة قد سمحت أخيراً بالمظاهرات ، فلا بد أن نعتبر ذلك عودة إلى الحق ، وأن نمارسه جميعاً دون خوف أو تردد .

الإصحاح ٨ / ٧ / ١٩٨٧

« كذابين الزفة »

لمجاح عمر

بعض الكتاب يتعاملون مع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية كما لو كانت «إعلانات زواج» !! قائمة طويلة من الأوصاف والمواصفات الخاصة التي لاعلاقة لها بموقع رئيس الدولة .

جهلا .. أو نفاقا أو الاتين معا ، عاد كاتبو الاستفتاءات المزيفة إلى «سيرهم الأولى» متصورين أنهم بذلك يرضون الرئيس أو يقنعون الناس بغير ما هم به مقتنعين متجاهلين أو جاهلين بأدبيات الخطاب السياسي .

فمصر الدولة منذ خمسة آلاف عام ، لموقع الرئيس فيها نظرة خاصة . فلا هو بالرئيس الذي يملك ولا يحكم .. ولا هو بالحاج إلى جهود كبير كي يفتح جماعات الضغط أو يجذب إليه الجماهير .

الرئيس في مصر شيء آخر . إنه يحكم الدستور له صلاحيات واسعة وسلطات أوسع .. وهو يحكم التراث تربطه بالمصريين علاقة تاريخية .

يد تبنى ويد تخلص السلاح
يد تشخت ويد تضرب سلام



بجيت

من هذه الأهمية ومن هذا الرصيد لستمدد حقنا في حوار جاد حول تقييم
موضوعي لما تم خلال فترة الرئاسة الأولى .

خاصة وأن الرئيس مبارك قد جاءنا بشعارات اعتبرناها جميعا برنامج جيد يطور
احلام الناس في القضاء على «الفساد» والافساد وخطوة على طريق العدالة حتى
لايصبح أحد فوق القانون أو المساءلة .

والآن ونحن على أبواب فترة رئاسية جديدة فمن حقنا أن نتحاور معا فيما تم ..
وما لم يتم و .. مايجب أن يكون خلال الفترة القادمة . لكن .. يبدو أن «كدايين
الزفة» وكتاب الأرواح الهائمة قد اختلط عليهم «الزمان» .. و«الظرف» .. فلم
يفرقوا بين التخاطب مع حدث هام كالاستفتاء على رئاسة الجمهورية .. وبين
متابعة لياليهم في لندن أو باريس . لذلك راحوا يهيلون علينا باقلامهم ونفاقهم في
محاولة لاقتناع أنفسهم بأنه مازال لهم دورا يلعبوه لكنهم وقعوا في مأرق .. فلا
اتصور انهم أرضوا الرئيس .. ولا أعتقد أن هناك من اقتنع بما يزيفون .

١٩٨٧/٧/٨

هوجة « مبايعة »

الرئيس حسني مبارك

وحقيقة الفروق بين سياساته وسياسة الحكومة والحزب الوطني

حسين عبد الرازق

عاش المواطنون جميعا خلال الاسبوعين الماضيين ، هوجة « مبايعة » الرئيس حسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية و«أخيرة» طبقا للدستور . وبدى الأمر مثيرا للدهشة بالنسبة للبعض ، وللاستنكار و«القرف» بالنسبة لآخرين فقد تسابقت المؤسسات والهيئات والنقابات والتجمعات وكبار الموظفين والمسؤولين في اعلان البيعة والتأييد باسم الآلاف والملايين ، دون أن يسأل أحد هذه الملايين ، وتورطت مؤسسات دينية وعسكرية ، إما بالخالفنة للدستور أو للمنطق ، في هذه «الهوجة» ، لتزج بنفسها في معترك الصراع السياسي والحزبي .

وظهرت خلال هذه «الهوجة» مقولة غريبة وشاذة ، تضفي على منصب رئيس الجمهورية ، وعلى شخص الرئيس مبارك ، صفات تتناقض مع الواقع والحقيقة . فتؤكد ضرورة أن يتمتع رئيس الجمهورية «باجماع قومي» فلا يجوز أن يكون حوله خلاف ، ويجب على كل الأحزاب والقوى السياسية أن ترتفع فوق الخلافات والصراعات الحزبية ، وتقف صفا واحدا وراءه . وتفرق هذه المقولة بين رئيس الجمهورية وبين السياسات الحكومية ، وبينه وبين الحزب الوطني ، فاليه وحده تعود كل الإيجابيات . وإذا كانت هناك سلبيات فلتحملها الحكومة أو الحزب ، دون أية مسؤولية من جانبه !!

ورغم تهافت هذه المقولة وتناقضها مع الحقيقة ، فلا شك أن هناك ضرورة لفضحها أمام الرأي العام ، حتى لا يقول أحد غدا ، لم أكن أعلم ، وقد صدقت ما قيل !

سلطات .. بلا حدود

وقد يكفي في هذا المجال نظرة سريعة إلى سلطات رئيس الجمهورية الدستورية .. فهو رئيس السلطة التنفيذية ، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة « ويشرفان على تنفيذها » ، ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء ، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم ، ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، ولوائح الضبط ، وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، ويعلن حالة الطوارئ ، ويبرم المعاهدات ، وله أن يستغنى الشعب في المسائل الهامة ، وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها .. ولرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة في الدستور « إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر » ، ويوجه بيانا إلى الشعب ..

ورئيس الجمهورية هو الذي يدعو مجلس الشعب للانعقاد ويفض دور الانعقاد العادي وغير العادي ، وله حق إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها ، وله حق حل مجلس الشعب بعد استفتاء الشعب .. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، والمجلس الأعلى للشرطة .. و .. و ..

ولكن ، ورغم هذه السلطات الواسعة وغير المحدودة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، والتي تجعله الوحيد أو على الأقل المسئول الأول عن كل السياسات والممارسات التي تقوم بها الدولة في مصر .. فإن البعض يجادل في هذه الحقيقة

البيسطة ، ويخلى ساحة الرئيس حسني مبارك من ممارسات الحكومة والحزب الوطني ومجلس الشعب والمجالس المحلية والصحافة المملوكة لمجلس الشورى .. وللأسف فهي محاولة محكوم عليها بالفشل ، فالممارسة العملية تؤكد أن الرئيس يمارس كل سلطاته الدستورية ويتوسع .

الرئيس الفعلي للحكومة

فلا يستطيع أحد أن يطلب منا الغاء عقولنا لنصدق أن السياسات المختلفة التي مارستها الحكومات المتعاقبة منذ تولى الرئيس مبارك السلطة في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، هي سياسات يقررها رئيس الحكومة أو الحزب الوطني .

فالمكتب السياسي للحزب الوطني — ومهما تحدثنا عن اتجاهات داخله أو تكتلات — عينه ويختار أعضاءه الرئيس حسني مبارك ، وقد أبعد منه بعد تولى مبارك السلطة عدد من الأعضاء كان أولهم منصور حسن الذي لم يكن على وفاق مع حسني مبارك في نهاية حكم السادات . كذلك فالأمانة العامة للحزب يختارها ويصدر قرار تكوينها الرئيس حسني مبارك .

ورؤساء الحكومات الذين توالوا خلال السنوات الست الماضية د . فؤاد محيي الدين — كمال حسن علي — د . علي لطفي — د . عاطف صدقي ، ودون أن نغفل أيا منهم حقه ودوره الخاص في رسم سياسة الحكومة ، كانوا ينفذون سياسة متصلة ترسم وتصاغ في رئاسة الجمهورية ويتخذ القرار الأخير فيها الرئيس حسني مبارك . ولعل في الطريقة التي أقبل بها كل من كمال حسن علي ود . علي لطفي بقرار مفاجيء من الرئيس مبارك دليل قاطع على ممارسة مبارك لسلطاته كاملة على الحكومة وسياساتها .

والمتابع للسياسة المصرية يدرك أن قضايا الاقتصاد والأمن والعلاقات العربية والدولية تدار بصفة أساسية من رئاسة الجمهورية وبقرارات الرئيس مبارك شخصياً بمساعدة عدد من مستشاريه من أبرزهم د . رفعت المحجوب ، ود . عاطف صدقي (حتى قبل أن يظهر على المسرح السياسي الأول كرئيس لمجلس

الشعب والثاني كرئيس للوزراء) ، ود . أسامة الباز ود . عاطف عبيد ، ويوسف والي ، وكال الجنزوري . ود . مصطفى خليل ، والمشير عبد الحليم أبو غزالة ..

وليس سرا أن قرارات يناير ١٩٨٥ الاقتصادية نوقشت في رئاسة الجمهورية وأقرت من الرئيس شخصيا ، وعندما قرر الرئيس التراجع عنها أمام ضغوط رجال الأعمال والبنوك ، قدم د . مصطفى السعيد — رغم علاقاته الوثيقة برفعت المحجوب وعاطف صدقي — كبش فداء لها ، وصدر قرار التراجع من الرئيس وأحضر د . سلطان أبو علي لينفذ السياسة الجديدة التي بدأت بقرارات إبريل ١٩٨٥ .

والمباحثات الطويلة والشاقة مع صندوق النقد الدولي ، والتي استمرت مع تغير الوزارات ووزراء الاقتصاد ، كان صاحب القرار الأخير فيها حسني مبارك . ونفس الأمر بالنسبة للقرارات الاقتصادية الأخيرة والعلاوة الاجتماعية .

أما قضايا الأمن فتكاد تكون حكرا على رئيس الجمهورية ومعاونيه الظاهريين والمختفين . ورئيس الوزراء الحالي والسابق والأسبق ، ومجلس الوزراء كله ، لادخل له في قضايا الأمن . واختيار وزير الداخلية مسئولية رئيس الجمهورية مباشرة . وقد توالى على وزارة الداخلية بعد النبوي إسماعيل ، حسن أبو باشا وأحمد رشدي وزكي بدر وكلهم بقرارات من رئيس الجمهورية . وكثير من تقارير الداخلية والخبرات لا يعلم عنها رئيس الوزراء ونوابه شيئا . الغريب أن المعارضة — ومنهم بل في مقدمتهم حزب التجمع وجريدته الأهالي — عندما كشفوا جرائم التعذيب ضد الجماعات الإسلامية واليسارية خلال أعوام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .. حاولوا أن يبعدوا رئيس الجمهورية عن هذا الموضوع . ولكن الرئيس مبارك وبعد أن قطعت أحكام القضاء (قضيتي الجهاد والحركة الشعبية) بوجود التعذيب ، تصدى بنفسه لانكار الحقيقة ، واعتبر الحديث عن التعذيب إثارة ومحاولة للإساءة لجهاز الأمن . ليجعل بذلك شخصا طرفا أساسيا في هذه القضية ويسبغ حماية — معنوية على الأقل — على وزراء الداخلية الذي كانوا في مواقعهم عند وقوع هذه الجريمة (النبوي وأبو باشا) وأعوانهم المتورطين في هذه الجريمة .

وفي العلاقات العربية والدولية واصل الرئيس حسني مبارك مابدأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، من اعتبار هذه القضايا مسئولية رئيس الجمهورية شخصيا ، بصرف النظر عن اختلاف التوجهات والأساليب بينهما . وكل القرارات الأساسية في هذا المجال سواء مايتعلق منها بالقضية الفلسطينية أو العلاقات (الخاصة) — أقصد علاقات التبعية — مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حجم ومدى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول العربية .. تصدر في النهاية من الرئيس حسني مبارك ، وبدور بارز لمدير مكتبه للشئون السياسية وسكرتيره للمعلومات .

كله . . بالتعيين

. وإذا كان دور رئيس الجمهورية حسني مبارك في السلطة التنفيذية أمر يتفق ونصوص الدستور ، وبالتالي يمكن فهمه وتوقعه ، فإن دوره في السلطة التشريعية لايستند إلى النصوص بقدر اعتماده على الأمر الواقع والنفوذ الذي يتمتع به كل من يجلس على مقعد رئيس الجمهورية أيا كان هو .

فأغلبية مجلس الشعب التي تنتمي إلى الحزب الوطني تدين بولائها دائما للرئيس حسني مبارك ، سواء في مجلس الشعب الحالي ، وسابقه الذي انتخب في مايو ١٩٨٤ . فالكلمة الأخيرة في تحديد هذه القوائم ، كما نشرت الصحف الرسمية والحزبية ، كانت لحسني مبارك رئيس الحزب الوطني . ونجاح هؤلاء الأعضاء الذين رشحوا على قوائم الحزب الوطني ، لم يكن لشعبيتهم أو شعبية الحزب الذي ينتمون إليه وإنما تحقق نتيجة المساندة والتدخل والتزوير الذي قامت به على رؤوس الأشهاد أجهزة السلطة التنفيذية التي يرأسها حسني مبارك وبعلمه وموافقة ، سواء وزارة الداخلية أو المحافظين وأجهزة الحكم المحلي ، أو وزارات الخدمات المختلفة ، أو أجهزة مخاطبة الرأي العام .. التي كرست جميعا جهودها لفرض هذه الأغلبية وهؤلاء النواب .

ولم يكن غريبا في ظل هذه الأوضاع أن يكون لمبارك الكلمة الفصل في كل شئون المجلس وممارساته .

فالرئيس يعين د . رفعت المحجوب عضوا في المجلس بعد انتخابات ٢٧ مايو ٨٤ ، ثم يقرر أن يكون عضو المجلس المعين رئيساً لمجلس الشعب ، فيستجيب المجلس .. وعندما توائي بعضهم الجراءة فيعرض على اختيار عضو معين رئيسا للمجلس ، وذلك عند مناقشة الموضوع في الهيئة البرلمانية للحزب الوطني ، يحية الرئيس في وضوح وحسم .. كلكم متعينين ..

والرئيس قادر بإشارة من يده أن يدفع المجلس لنظر أى قانون في ساعات ، أو تأجيل نظره أشهر وسنوات ، وقادر على أن يفرض أى تعديل قانوني . وهناك أمثلة عديدة عشناها جميعا خلال السنوات الماضية أقربها تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب في ساعات .

وأخيرا فالرئيس يملك حل المجلس واللجوء إلى هذا الاجراء الشكلي .. الاستفتاء على قرار الحل ، وهو ماحدث في بداية هذا العام عندما قرر الرئيس بعد تعديل قانون الانتخابات حل المجلس .

رجال الرئيس

ولا تقف سلطات الرئيس الممارسة عند هذه الحدود الرهيبة الاتساع . فهناك سلطات فعلية لا تجد لها تقنيا من أى نوع كان ، من أشهرها دور الرئيس في الصحافة الحكومية المسماه بالصحافة القومية .

فالرئيس هو الذي يحدد أسماء رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير هذه الصحف والمجلات . وهو القادر على المنع والمنتح . ولا يتجاوز دور اللجنة العامة لمجلس الشورى المختصة باقتراح أسماء المرشحين لهذه المناصب .. عرض الاسماء التي

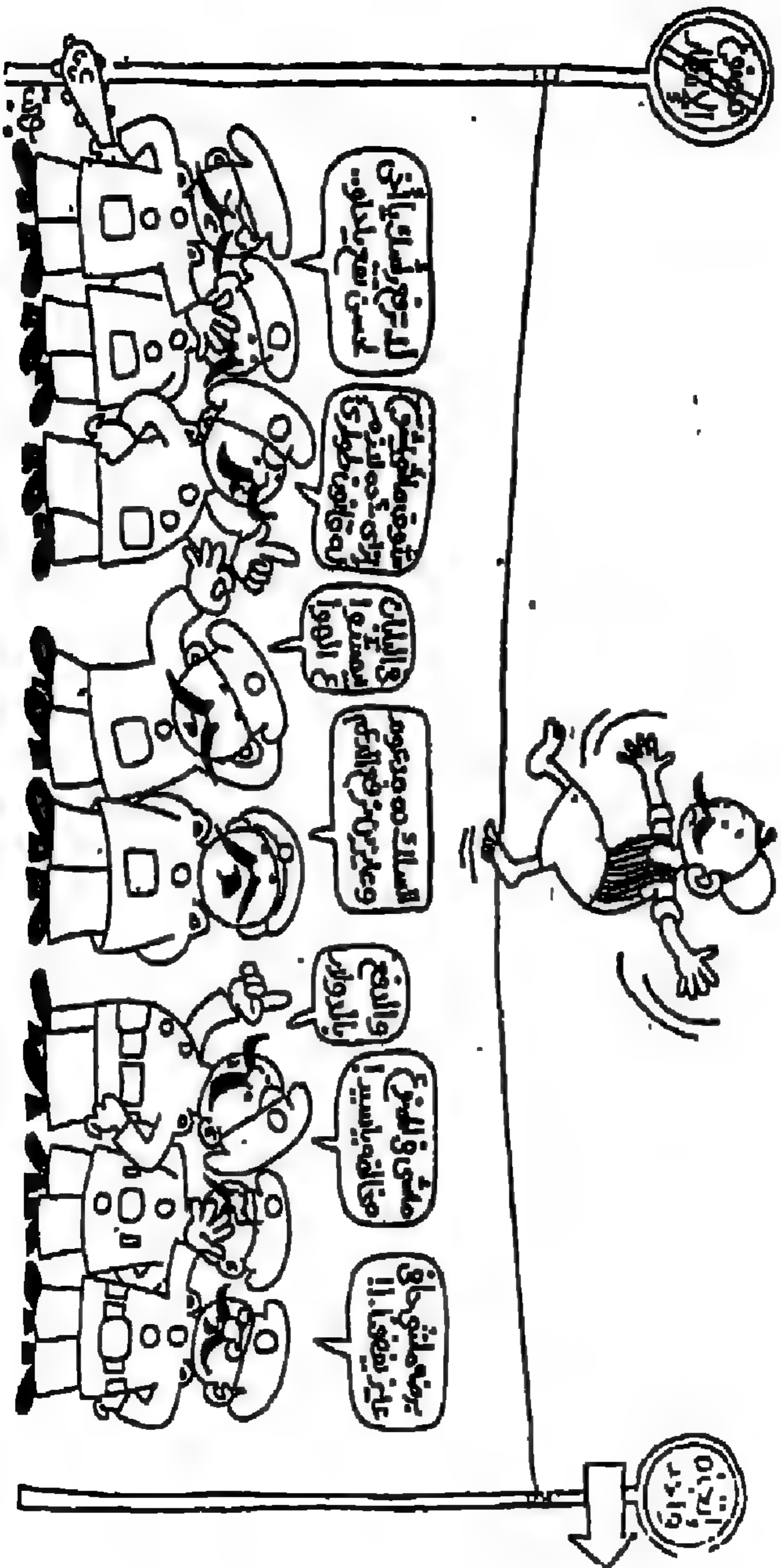
تصلها من الرئيس عبر رئيس المجلس ، ليقرها المجلس بدوره دون مناقشة ، وأحيانا دون أن يعلم أى شئ عن اسم المرشحين .

وكل العاملين في الصحافة أو القريبين منها ، يعلمون أن تأجيل اختيار رؤساء مجلس إدارة روز اليوسف وأخبار اليوم ورؤساء تحرير عدد من الصحف بلغ شاغلوها سن المعاش والتجديد أو التغيير لبقية رؤساء التحرير والذين انتهت مدتهم يومي ٢٨ يونيه .. تم دون اعلان لأن الاقتراحات المختلفة والمتناقضة تجمعت منذ مدة أمام الرئيس ، ولم يصدر قراره بعد ليصمم عليه مجلس الشورى .

إن الرئيس حسني مبارك — وكل رئيس للجمهورية في ظل الأوضاع القائمة — هو صاحب القرار الوحيد في الدولة . ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أو ينكر هذه الحقيقة . وكل ماعشناه خلال السنوات الست الماضية ، بشرها وخيرها ، يتحمل مسئوليتها الأولى الرئيس حسني مبارك . ومحاولة إقامة حدود فاصلة بين ممارساته ، وممارسات الحكومة والحزب الوطني ، هو نوع من الخداع والكذب على النفس وعلى الناس .

ومن حق أى فرد أو جماعة أو مؤسسة أن تقول لمبارك .. نعم .. في الاستفتاء على ترشيحه رئيسا للجمهورية للسنوات الست القادمة .. ولكن يجب أن يكون واضحا أن من يقول نعم لمبارك ، فإنما يقولها للحزب الوطني وللحكومات المتتالية التي اختارها مبارك خلال السنوات الست الماضية ، لسياساتها الاقتصادية والديمقراطية (أو اللاديمقراطية) التي مارستها ، وللمجالس المحلية التي انتخبت في عهده في ظل نظام القائمة المطلقة وبكل ممارسته من فساد ومحسوبية واستغلال .. باختصار فهو يقول نعم لكل السياسات الحالية والتبعية . طالما أن الرئيس لم يعلن — مجرد اعلان — عزمه تغيير هذه السياسات واتهاج سياسة جديدة ، على الأقل في المجال الديمقراطي ، تفتح الباب ولو بعد ٦ سنوات ، لامكانية التغيير عن طريق صندوق الانتخابات ، وتداول السلطة طبقا للارادة الحرة لمجموع المواطنين .

١٩٨٧/٧/٨



طقوس المبايعة

فريدة النقاش

- لماذا تباع الرئيس حسني مبارك لدورة رئاسة جديدة ؟
- ومن قال إنني أبايحه ؟
- ماذا ؟
- ومن قال إنني أبايحه ؟

يدور هذا الحوار كثيرا جلتا في هذه الأيام بين عشرات من الصحفيين والاعلاميين الشباب وبعض قادة العمل السياسي في مصر . وهو حوار سرعان ما ينقطع لأن الصحفي أو الاداعي جاء من موقع عمله محملا بسؤال لم يسمح له أحد بصياغته ولم يسمح له أحد بالتفكير المسبق فيه بما يعني امتكانية انتقاده أو طرح عكسه إذا شاء .. لم يسمح له أحد بحق أساسي من حقوقه أي أعمال العقل المستقل بحرية .. لكي ينتج اسئلة حرة ..

لذا فإن الدهشة البريقة لهؤلاء الشباب والفتيات أمام الاجابة التي تتضمن السؤال : لانفاجعنا :

- ومن قال إنني أبايحه ؟
- فهذه الدهشة تصبح هي نفسها سؤالا جديدا ..

وكانت مجلة المصور هي اذكى السائلين حين استبدلت « البيعة » العامة التي شاعت في كل أجهزة الاعلام بسؤال يحترم الآخرين نسبيا .

- ماذا تطلب من الرئيس مبارك ؟

لاتعود «الواحدانية» في تاريخنا إلى الديانات السماوية وحدها وخاصة الدين الاسلامي .. وإنما تضرب بجذور أعمق في العصور السابقة منذ زمن الفراعنة .

صلاة

تعاليت ماذا يهتك

من يذمك

فالיום يومك

لا يرق السجين إلى سدة العرش

والعرش يصبح سجنًا جديدًا

وأنت مكانك ، قد يتبدل

رسمك واسمك ، لكن

جوهرك الفرد لا يتحول

امل دنقل

ومع ذلك فقد ارتقينا حضاريا وثقافيا وأصبحنا محترمين كبشر بما يكفي لنرفض هذه الصيغ المبتدلة في التعبير السياسي والممارسة السياسية .

إن تعبير البيعة هو نفسه تعبير فحج ومفرع ، ولا أعرف حقا إن كان الناس قد اعتادوا مثل هذه التعبيرات كما اعتادوا أكل اللحوم الفاسدة والمواد الغذائية الملوثة بالأشعاع والتعامل مع الدم الخربة والتفاضي عن العريضة الصهيونية الأميركية في المنطقة .. كأنها تدور في مكان آخر .. و .. و .. وغض الطرف عن استجابة الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي ، وتجاهل السلخانة المنصوبة في السجون للابرياء وغير الابرياء .. و .. و ..

يقفز هذا التعبير في وجهي فيصفعني ويجعلني أتأمل من جديد في تاريخ ثقافتنا . يخرج من شاشات التلفزيون وموجات الراديو وأبناط الصحف .. فأبحث عن معناه في دائرة المعارف الاسلامية لعلني اكتشف ما يريح ويفسل احزان القلب . فأجد أن هناك بيعة يقصد بها الاختيار وتلك لاتعني لنا لا فحسب مجبرون على اختيار الرئيس حسني مبارك وإنما أيضا لأن الرئيس حسني مبارك لا يقول لنا أبدا

إنه يتتوي أن يغير السياسات التي أودت بنا إلى هذه الهاوية .. وجعلت من مصر دولة تابعة «نموجية» منقسمة اجتماعية كما لم يحدث في تاريخها .

وهناك بيعة أخرى يقصد بها

مجرد اظهار الولاء والدخول في الطاعة .. وهى بالقطع مطلوبة منا الآن .. جميعا . وبصورة ارهاية خفية « .. وثمة بدعة ادخلت منذ عهد الأمويين هي تجديد البيعة عندما يلجأ الخليفة أو السلطان أبان حكمه إلى اجراء بيعة جديدة له أو لولى عهده ، وقد تتكرر هذه البيعة مرتين أو أكثر ، ويلجأ اليها الحاكم لتأكيد ولاء رعاياه ... »

ثم تقول الموسوعة :

ثمة سؤال يتردد حول البيعة المقصود بها الاختيار ، وهو معرفة ماإذا كان لها أثر تفويل الحاكم السلطة أم أنها مجرد تأييد له . ويؤيد الفكرة الأخيرة أن القاعدة قد استقرت بوجه عام على أن الحاكم يتلقى التفويض بالحكم من الله جل وعلا ..

والذين يقومون بالبيعة ، ومعهم بقية الجماعة يصبحون مرتبطين بها ارتباطا وثيقا وتدعم الصفة الدينية التي اكتسبتها البيعة منذ أوائل العصر العباسي هذا الأثر الملزم بالارتباط .. »

وإنني أسوق هذا التفسير الذي لم أجد غيره للذين يقولون لنا إن مبايعة الرئيس حسني مبارك سوف تعين البلاد على تقليص نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة والفاشية الدينية التي تؤشك على القفز على السلطة ونهشنا .. إنهم ينصبون رئيس حزب من الأحزاب باجماع شامل لمنصب سوف تشوبه القدسية ، ويحيطونه بمظاهر التتويج ويزينون له — رغم إصراره على أنه كان وسيبقى رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي أقوى احزاب الرأسمالية — يزينون له فكرة «الفرعنة» ذاتها وعلينا نحن الذين لم تبطلنا السجون بعد أن تعلن امتناننا «ونبايع» .. ألسنا

محظوظين لأننا نحيا ونتنفس الهواء ، الديمقراطي ولا نتعرض للتعذيب ..
وتثور الأسئلة التي لا يناقشها الناس علنا .. إنما من الكواليس :

هل صحيح أن الرئيس حسني مبارك كان يوسع أن يحكم مصر بطريقة
السادات أى أن يجمعها قمعاً شاملاً لا جزئياً كما هو حادث الآن ؟

وهل كانت ستطاوله أم أن نتائج مأساوية أخرى كانت ستحدث ؟
إن الأجابة في رأيي هي كلا لم يكن يستطيع أن يفعل .

لماذا ؟

لأنه يعرف جيداً أن النهاية المأساوية لحياة السادات كانت هي الحصاد المر للقمع
المنظم والشامل .. وكان لابد للرئيس مبارك أن يزيح الغطاء قليلاً عن الائن الذي
يغلي بكل قوة ليخرج بعض البخار حتى لا ينفجر الائن .. وهو بالضبط ما فعله ..
أزاح الغطاء قليلاً ..

وتواصل الجماهير على مستويات متعددة وبأشكال متباينة نضالها من أجل
إنتزاع الحقوق الأساسية مثل حق الاضراب والتظاهر .. وإصدار الصحف ..
وحق العمل والتعليم .. والسكن .. الخ ولا تحصل على أى منها إلا بالتضحيات
الجسيمة وليس كمنحة أو بتنازل من أحد .. لا من الرئيس أو من أحد آخر ..

ماذا كان يوسع الحكومات المتعاقبة للحزب الوطني الديمقراطي ياترى أن تفعل
بحركة الجماهير التي تسعى للمطالبة بحقوق بسيطة .. زيادات في الأجور أيام
الراحات للعمال — تعديل بعض التشريعات .. الخ هل كانت تستطيع أن تؤدبها
وفقاً لتعيرات رجال الأمن «المخضرمين» «المؤدين» أكثر مما فعلت ؟

الحق أنها لم تتوان أبداً فطالما واجهت الاضرابات بالبوليس والمحاكم الاستثنائية
والاعتقالات الجماعية ، ومظاهرات الطلاب بالقنابل ، والانتخابات بالتزوير ،
وعريضة إسرائيل بالتجاهل ، والتوغل الأميركي في مؤسساتنا بالمباركة .. وارتفاع
الأسعار بالتهويش ..



فعلام تعتمد سلطة التبعية والطفيلية والفساد ياترى .. علام تعتمد في فرض
البيعة ، بصورة جميلة ؟

على بأس الناس

عزفت الجماهير عن فكرة تغيير كل شيء بعد أمل خبا في الحكم القائم ذلك
الحلم الجميل الذي ولد فور اغتيال السادات وحين جاء اليهم الرئيس حسني مبارك
حاملا شعار التغيير تعلقوا به .. ومع مضي السنين بات الحال أسوأ واستبدل شعار
التغيير بالاستقرار . أى استقرار الأسوأ فالأسوأ فركن الناس لنوع من اليأس
المؤقت المريح .. وانخرطت الجماهير العمالية المنظمة وحدها التي تدهور حالها في
النضالات الجزئية كل يوم . تدافع عن مستوى معيشتها .. وتكتسب خيرات
جديدة .. وتتسع الشقة بينها وبين الحكم ..

فلماذا تباع هي ؟ .. ولماذا لا كما تفعل الآن خلف التجاهل التام للزفة
المنصوبة .. وتشجيع بكل تعتمد عن موكب النفاق وطواير المنافقين . وهي مشغولة
بقوانين عاصم عبد الحق أكثر فتجاهل كلية الذين يرحسون كلمات الرياء المنتقاه
من قاموس التزوير المتعدد المستويات والمتشعب السبل ، إن الجماهير على حق ومما
يثير العجب حقا أن هؤلاء الذين دأبوا على تلطيح عصر الرئيس عبد الناصر لأنه

كان «شموليا» ولم يسمح بالتعدد هم أنفسهم الذين يباركون بكل قوة نمو شمولية جديدة بانتزاع الاجماع لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي صاحب استقرار الحال على ما هو عليه ، والاقرار لهذا الحزب لا فحسب بأنه يمثل الأغلبية البرلمانية كما قالت نتائج الانتخابات ولكن بأنه يمثل كل مصر بكل طبقاتها وأحزابها حتى بما فيها هذه الطبقات والأحزاب التي تقف على الضفة الأخرى تماما من السياسات القائمة فيوردون على لسان خالد محيي الدين مالم يقله أبدا ..

إنه قمع هادىء وارهاب مقنع يهاجم ويفترس برقة بالغة ينشر عباءته السوداء الكثيفة على عقل الناس فيصبح السؤال غريبا والاندھاش نفسه عجبا .

ولا يملك المرء ازاء مولد الرياء والمداهنة بارهابه المقنع هذا إلا أن يمارس انسانيته بأن يقول : على الأقل لا .. لمنطق المباينة .. لا .

لا .. هي الرد الوحيد على الارهاب هكذا قال بطل من أبطال المسرحي الراحل «مikhail رومان» وكان اعداؤه قد حاصروه بطريقة شريرة .. وكان أيضا ضعيفا .. فلم يتشبث بضعفه ليلتمس مبررا للتخاذل وإنما تشبث بقوته المحتملة .

ترى ألا يسأل الذين سارعوا إلى «المباينة» أنفسهم عن المغزى الحقيقي لمناورات النجم الساطع التي سوف تجرى على أراضينا في شهر اغسطس قبل انتخاب الرئيس بشهرين ومشاركة قوات الانتشار السريع فيها .. ألا يسألون أنفسهم عن علاقة ذلك بمحاولات اسقاط النظام في ليبيا .. ؟

ألا يسألون أنفسهم عن تلك الوثيقة التي يقرأها العالم كله وقدمتها للرئيس ريجان مندوبته السابقة في الأمم المتحدة «كير كباتريك» بعد جولة في أنحاء العالم لمدة عشرة شهور وتحدد الوثيقة المناطق التي سيجرى تدبير حملات فيها بهدف إلى تقويض الاستقرار وهي الهند وكوبا ونيكارجوا وفيتنام وإيران وليبيا واليمن الجنوبي وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق والجزائر ومدغشقر .. ويتطلب تقويض الاستقرار هذا خصوصا كما تنص الوثيقة على استخدام «مصر وجمهورية جنوب إفريقيا وزائير والمغرب والعربية السعودية وباكستان وبلدان معاهدة جنوب شرق آسيا ويخصص لإسرائيل دور خاص في حملة تقويض الاستقرار تلك ..» .

إذن .. هل يكف بعض الذين يدفعون إلى «المبايعة» والتي هي في الجوهر ضد التعدد وضد الديمقراطية هل يكفون عن القول بأن ناصرية جديدة هي في الطريق إلينا .. خاصة وأن هؤلاء يدعون أنهم يستخدمون المنهج العلمي في التحليل السياسي ..

فالمنهج العلمي هذا لا يرشح الرئيس مبارك بحال لأن يكون عبد الناصر آخر يفتح الباب بسلسلة متواصلة من الاصلاحات الجذرية تضع مصر من جديد أمام امكانية التحول للاشتراكية في المدى المنظور .. الواقع الموضوعي يقول إن مثل هذه الامكانية ليست قائمة أبدا فعلاقات التبعية للرأسمالية العالمية تتعمق وتزداد رسوخا .. وقد لفت نظري أن أكثر برقيات «المبايعة» اتساقا ودقة في التعبير هي برقية جمعية رجال الأعمال التي قالت : «نحن نباعك بعد خبرة طويلة» فخيرتهم تقول إن هذا هو حكمهم وتلك سلطتهم وأواصرهم مع الرأسمال العالمي ليست خافية .

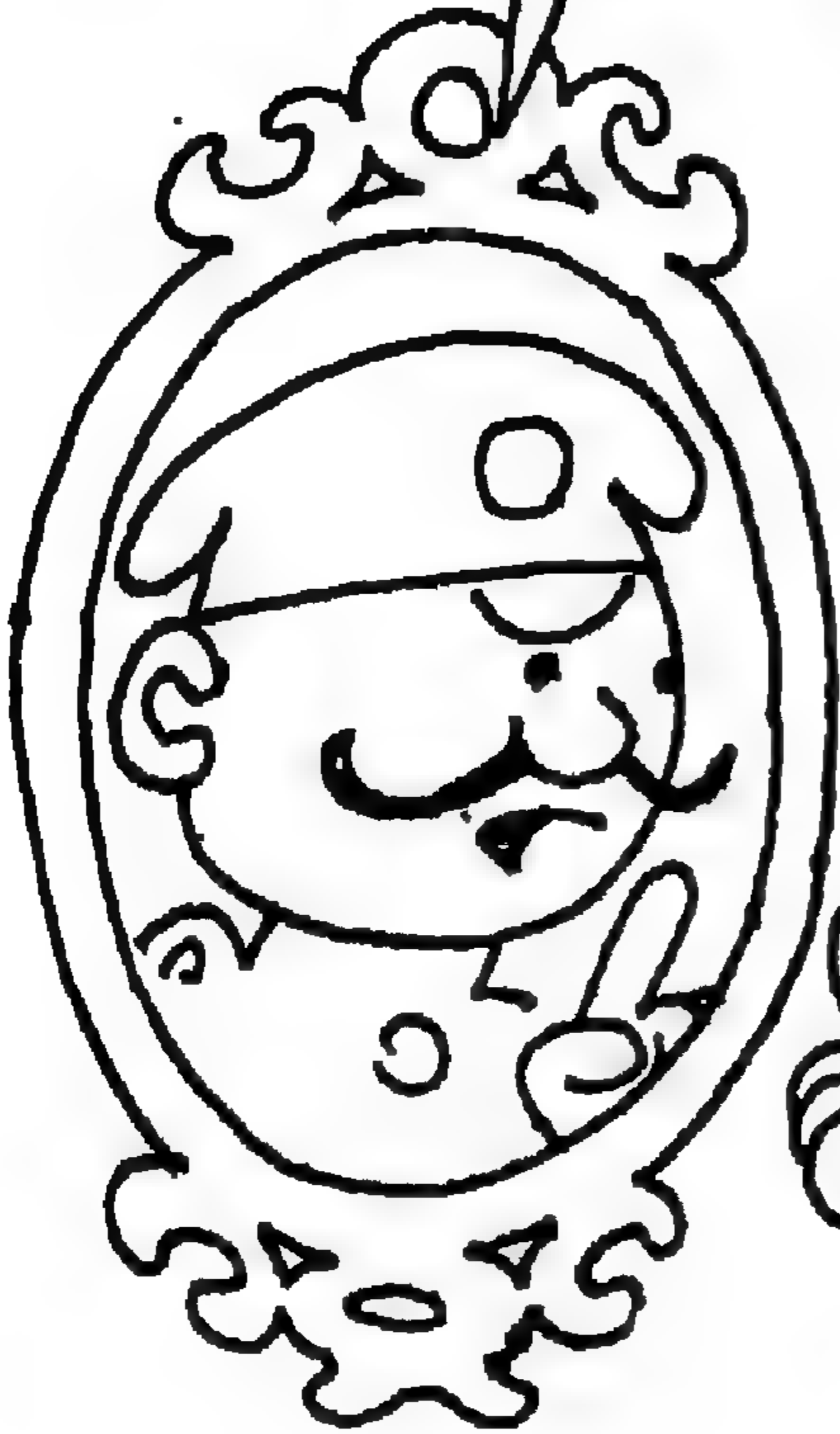
كذلك فإن الدعم الذي يسعى الرئيس ريجان لتقديمه للحكم المصري بتصنيع دبابه مشتركة تتكلف آلاف الملايين لتكون مصر هي البلد الثاني بعد إسرائيل في المنطقة التي تعتمد عليها الاستراتيجية الأميركية هو برهان جديد على استحالة قيام ناصرية جديدة .. فأحدى السمات الرئيسية للناصرية هي عداؤها للاستعمار ، والاستعمار الجديد الذي يدخل مصر الآن كنقطة ارتكاز رئيسية لاستراتيجيته ..

فكيف تساق إلى الاجماع إذن ؟ ، تساق إلى «المبايعة» حيث تنتزع الرأسمالية التابعة اعترافا بأنها تمثل الشعب كله وبأنها وهي تدفع بالبلاد إلى الهاوية .. هي صاحبة المستقبل ..

فلنرفض — على الأقل — أن نصبح قطيعا ونحتج على هذه الطقوس البذيعة للمبايعة .. ونحتج أصلا على المبايعة تعبيرا ، وفعلا أليس هذا حقا من بعض حقوق الانسان .

ممکن لوسهٔ سیادتک
تخفین الاسعار شویہ؟

نہ



بجنت

حکومتہ.. ومراہ

عناوين مختصرة لديمقراطية رئاسة مبارك الأولى

حسين عبد الرازق

برزت خلال حملة التأييد لاعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، قضية ، تبدو كأنها الحجة الرئيسية التي يستند إليها «المبايعون» ، سواء رجال الرئيس — كل رئيس — في الحكومة وحزب الحكومة ، أو بعض الكتاب في الصحف «القومية» الحكومية ، أو حتى بعض المنتمين لأحزاب تحسب على المعارضة . فالجميع يتفقون في شبه إجماع على «الانجاز» الديمقراطي للرئيس ، ويؤكدون أن إعادة انتخابه تعني استكمال طريق الديمقراطية ، وعلاج ماقد يكون هناك من نواقص قليلة أو كثيرة .

ويبدو أن الالتجاء على هذه المقولة بالنسبة لبعض الطينين والبسطاء ، أمر مفروغ منه لا يحتمل الاختلاف أو حتى المناقشة .

والسؤال — هل أجمع هؤلاء على أمر حقيقي ، وأن مصر تعيش في عهد مبارك ربيع الديمقراطية ، أو على الأقل تسير بفضل ممارسات الرئيس في هذا الطريق بثبات .. أم أن الأمر ليس إلا خدعة أخرى يروجها صناع الوهم بما تحت أيديهم من أجهزة وامكانيات ، تحاصر العقل وتفرض غشاوة على العيون .. ؟

{ وبالصدفه قابلنا أحد المواطنين ، وبسأله عن رأيه في القرار
الجرى الخاص بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ! }



النهاية .. والبدائية

بعد ٦ سنوات قضاهـا مبارك نائباً وحيداً للرئيس السابق أنور السادات ،
بشاركه مسئولية كل قراراته ومواقفه ، بما فيها قرارات مذبحه سبتمبر ١٩٨١ ،
التي شملت اعتقال ١٥٣٦ مواطن (من بينهم ٢٣ من قيادات حزب التجمع و ٩
من قيادات الوفد و ٦ من قيادات العمل و ٨ من قيادات الإخوان المسلمين و ١٧ من
القيادات السياسية المستقلة و ٦ من أعضاء مجلس نقابة المحامين و ٣ من أعضاء مجلس
نقابة الصحفيين) ونقل ٦٧ صحفياً و ٦٤ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .
وعزل البابا شنودة وسحب تراخيص عدد من الصحف والمجلات ، وحل عدد من
الجمعيات الإسلامية والمسيحية ..

بعد هذه السنوات الست أغتيل السادات في حادث المنصة الشهير ، وتولى
حسني مبارك رئاسة الجمهورية رسمياً في ١٣ أكتوبر ١٩٨١ .

ورغم مناخ العنف والتوتر نجح حسني مبارك بسرعة بحسب له في إشاعة مناخ

سياسي مختلف ، بعد أن أقدم على عدد من الاجراءات المتتالية ، تعطي انطبعا بأن الرئيس الجديد قد وعى الدرس ، وأن السلطة تقبل بأعمال الديمقراطية ، أو هي في طريقها للقبول بها .

في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ أفرج المدعى الاشتراكي بقرار من الرئيس عن عدد من المتحفظ عليهم (المعتقلين طبقا لقرارات سبتمبر) ، ونالت الافراجات لتشمل حتى يناير كل السياسيين من غير أعضاء الجماعات الدينية ، وسادت لغة جديدة مغايرة في التعامل بين الرئيس وأحزاب المعارضة ، تغير لغة السباب والالهام الكاذب بالعمالة والأساليب العنيفة والفجة للحكم ، وصدرت قرارات بعودة أساتذة الجامعات والصحفيين المنقولين ، وعادت بعض الأقلام التي غابت قسرا عن الصحف الحكومية تطل علينا من جديد ، وصدرت صحيفتا «الأهالي» و«الشعب» في مايو ١٩٨٢ (ثم الوفد عام ١٩٨٤) وواصلت الصدور بانتظام ..

ولكن .. وللأسف ظل ينمو بالتناقض والتضاد مع هذا التوجه ، خط آخر تماما ، حتى أصبح العكس هو السائد ، والعداء للديمقراطية هو السمة الأساسية للحكم طوال هذه السنوات الست التي أوشكت على الانتهاء .

نظام طوارئ

فاعلان حالة الطوارئ لمواجهة حادث اغتيال الرئيس السابق وماتلاه من مواجهات مسلحة بين الحكم وبعض الجماعات التي تنتهج العنف أسلوبا لعملها ، والتي كان مقدرا لها أن تستمر أكثر من ستة شهور أو سنة ، تحولت إلى نظام ثابت لحكم الرئيس مبارك ، فعشنا طوال حكمه في ظل حالة الطوارئ ، والتي «لا يجوز اعلانها إلا عند وقوع حالة حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو وقوع كارثة عامة أو تعرض الأمن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر» . وفي ظل حالة الطوارئ الدائمة تحولت مصر إلى دولة بوليسية بكل معنى الكلمة ، يحكم ويسود فيها وزير الداخلية ومباحث أمن الدولة بلا رقيب . وإذا كان مبارك

تولى الحكم وهناك ١٥٣٦ معتقلا ، فيها هو يختم عامة السادس وهناك ماين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف معتقل .

○ ولي ظل حالة الطوارئ أصبح العنف في معاملة المعتقلين والمسجونين هو الأسلوب العادي .. بل أصبح التعذيب هو أسلوب الحوار الوحيد الذي تعرفه أجهزة الأمن . تحولت سجون استقبال طرة وليمان طره والقلعة وأبو زعبل إلى مجازر تنتهك فيها أجساد وأرواح المعتقلين بصورة بشعة . ورغم ثبوت جريمة التعذيب بحكمين قاطعين للقضاء المصري ، وقرار اتهام شمل ٤٤ من كبار ضباط الشرطة لدورهم في هذه الجريمة خلال أعوام ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٣ ووجود عدد من الشهداء فارقوا الحياة تحت التعذيب مثل المرحوم كمال السنائيري ، فقد أصر الرئيس على الإنكار العلني لما حدث وفرض حماية معنوية على المجرمين ، مما أتاح لهم الفرصة لاستئناف التعذيب بصورة مماثلة هذا العام بعد محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا ، ولتأكد تورط الحكم كله في هذه الجريمة .

○ وواصلت الدولة البوليسية نشاطها في ظل الطوارئ والتعذيب والقوانين الاستثنائية، فتصدت لقمع أى تحركات جماهيرية عمالية أو طلابية أو فلاحية بالعنف مستندة إلى الأمن المركزي . وأى قراءة سريعة لأحداث السنوات الست الماضية تكشف عن ضراوة التصدي لهذه التحركات الديمقراطية وكيفية لجوء الأجهزة إلى الاعتقال والمحاكمات الاستثنائية بعد تلفيق الأدلة في محاولة لاستكمال مايبداه الأمن المركزي . الذي اضطرت بدوره إلى التمرد والخروج على الحكم في فبراير ١٩٨٦ نتيجة تدهور أحوال الجنود المعيشية ودفعهم إلى العنف ضد أبناء وطنهم .

○ وواصل الحكم الأسلوب الساداتي في انتهاك الدستور وسن القوانين المقيدة للحريات . فعندما تأكد الحكم أن المحكمة الدستورية العليا ستحكم بعدم دستورية قرار السادات بحل مجلس نقابة المحامين سارعت الحكومة باستصدار قانون جديد من مجلس الشعب لقطع الطريق على حكم المحكمة . واعتصم المحامون بدار النقابة

وناشدوا الرئيس عدم التصديق على القانون الجديد . ورد الرئيس بالتصديق عليه بعد ساعات فقط من اقرار المجلس له .

○ وتكررت الصورة بعد اصدار قانون الانتخابات بالقوائم النسبية الحزبية المشروطة والذي جاء واضح المخالفة للدستور . فعندما تأكد أن المحكمة الدستورية ستعلن حكمها بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي صدر في عهد مبارك ، سارعت الأجهزة باعداد قانون جديد يخالف للدستور ، وحل مجلس الشعب وأجريت انتخابات جديدة على أساس القانون الجديد .

ولسوء حظهم فقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا في المرتين حكمها بعدم دستورية القانونين ، ومنذ أيام قررت محكمة القضاء الإداري قبول الطعن بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد ، وإحالة إلى المحكمة الدستورية .. لتعم العهد كله بانتهاك الدستور عن عمد .

○ ولم يتوقف الحكم في عهد مبارك عن سن القوانين المقيدة للحريات ليضيف للترسانة القائمة . فصدر قانون يحرم نشر أو الاستفادة من أية وثائق رسمية قبل مضي ٢٠ عاما وبقرار من رئيس الوزراء ، وآخر يعطي وزير الاعلام حق مصادرة أى مطبوع صادر خارج مصر ويحرم النقل أو الاشارة إلى المطبوع المصادر في مصر .. وذلك في محاولة لفرض مزيد من القيود على المعلومات وحرمان الرأى العام من معرفة الحقائق .

احتكار السلطة والثروة

ولضمان احتكار السلطة «والثروة» احترفت السلطة في عهد مبارك تزوير الانتخابات العامة ، والاستيلاء على المجالس المنتخبة غصبا وبالقوة .

ولا يحتاج أحد إلى التفصيل في هذا الموضوع . فاستيلاء عصابة الحزب الوطني على المجالس المحلية في انتخابات ١٩٨٣ عن طريق نظام القائمة الحزبية المطلقة ، وتحويلها إلى بؤرة للفساد والاستغلال والتحكم ، وتزوير انتخابات ١٩٨٤ بالعنف والبلطجة وتدخّل الشرطة والادارة المحلية وأجهزة الدولة جميعها ، وتكرار المأساة بصورة أكثر فجاجة في انتخابات ابريل ١٩٨٧ ، وتزوير الاستفتاءات

المختلفة التي لا يذهب إليها أحد ، كلها حقائق مازالت وقائعها ماثلة في الازهان .

وقد امتد التدخل من الانتخابات العامة إلى انتخابات النقابات العمالية والمهنية . مرة عن طريق اعتراض المدعى الاشتراكي على المرشحين ، كما حدث في الدورة الأخيرة للانتخابات العمالية ، ومرة عن طريق دعم مرشح الحكومة بالمال وسلطة الإدارة ، كما حدث في انتخابات نقابة الصحفيين حيث تكلف فوز إبراهيم نافع نقيبا أكثر من ٨ ملايين جنيها .. أو كما حدث أخيرا باصدار تعديل لقانون النقابات الفنية يميز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين (مدى الحياة) لاعطاء نقباء الحكومة فرصة ثالثة !

الديمقراطية المحاصرة

وامتد حصار الديمقراطية ، بعد ضمان احتكار السلطة والثروة ، إلى ضرب الحياة الحزبية ، والتحكم في أجهزة الاعلام والصحافة .

○ فقد أعيد فرض الحصار على الأحزاب السياسية داخل مقارها إلا في فترات الانتخابات العامة وحرمت من حقوق الاجتماع واصدار البيانات وتنظيم الوحدات الحزبية في مواقع العمل الجماهيري . وحرّم أعضاؤها من العاملين في أجهزة الدولة تولى المناصب القيادية ، بل تعرض بعضهم للتشريد والاضطهاد نتيجة انتمائهم الحزبي . وخضع بعض قادتها للتفتيش في المطارات وكأنهم تجار مخدرات أو مهربو عملة . وخضعت مقار الأحزاب وصحفها ومنازل بعض قادتها للتصنت الدائم ودون اذن من النيابة ، خدمة لمصالح «و شعبية» الحزب الحاكم وملاحقة خصومه السياسيين . ولم تتوقف أجهزة الدولة ورجال الرئيس — ولا أريد أن أقول الرئيس — عن محاولة اصطناع انقسامات وانشقاقات داخل الأحزاب لحساب الحكم . ووصل الأمر إلى حد شراء بعض النواب بأسلوب يكشف عن عداوة حقيقي للتعديدية الحزبية وإيمان لا يتزعزع بالحزب الواحد المتحكم . وأصبحت لقاءات الرئيس بقيادة الأحزاب ، وهو أمر عادي في أي بلد ، وكأنها منحة ومنة يجود بها الحاكم على الرعايا ، فتم عندما تكون هناك حاجة لهذه الأحزاب ، وتنقطع عندما لا يرضى الرئيس ؟

○ وتعرضت صحافة الأحزاب لحملة تشويه واقتراء من جهاز الحكم كله بلا

استثناء ، فسخرت صحافة مجلس الشورى (الوطني الديمقراطي) للهجوم عليها وعلى القائمين على أمورها ، لهُزْلة الرأي العام فيها .. وشاركت أجهزة الدولة بمحاولة حجب المعلومات عنها ، ثم بتلفيق القضايا لبعض العاملين فيها .. بينما صحف الحكومة مفروض عليها أن لا تكتب ولا تنشر إلا ما يرضى الحاكم ، باستثناء بعض أصحاب الأعمدة الذين تمتعوا بحرية نسبية فيما يكتبون .

○ وفي الوقت الذي حجب فيه حق التواجد القانوني على قوى أساسية في المجتمع «الناصريون والشيوعيون» ، خلقت أحزاب وهمية ومنحت وجودا شرعيا ، وجرت ونجرت محاولات من بعض «رجال» الحكم لخلق أحزاب وهمية أخرى بهدف ضرب التعدد الحقيقي وتكريس الحزب الواحد .

مسيرة مبارك

إن هذه «العناوين» المختصرة لمسيرة ديمقراطية مبارك ، تقطع بأن هذه الصفحة لا تصلح أساسا أو حجة لتأييد انتخابه رئيسا للجمهورية لمرة ثانية .. فحتى الرهان على موقفه ضد الإرهاب والعنف باسم الدين وبصرف النظر عن النيات ، تكفل الحكم باسقاطه عمليا ، عندما واجه هذه التيارات على نفس أرضيتها ، أرضية التعصب والمغالاة الدينية ، واستخدام العنف .

وقد روج بعض القرييين من الرئاسة أن مبارك يعتزم تحقيق قفزة كبرى على طريق التحول الديمقراطي بعد اعلان ترشيحه لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية ، وصدق البعض هذه المقولات رغم أن جريمة تزوير انتخابات ١٩٨٧ مازالت ساخنة ، وانتظرنا جميعا لخطاب الرئيس بعد ترشيح مجلس الشعب له .. فإذا بالخطاب ، يقطع بلا ديمقراطية الحكم ، وبأن العداء للديمقراطية الصحيحة يرتبط بالمصالح الضيقة للتحالف الطبقى الحاكم الذي يفتقر إلى أى إيمان أو حس ديمقراطي ..

ولن نتحقق اصلاحات ديمقراطية في مصر إلا من خلال نضال القوى الوطنية والديمقراطية وازاحتها لاختكار الطفيلية وحلفائها للسلطة .

١٩٨٧/٧/١٥



رائسوا بأه...
عملو لنا مفاعلات نووية
وراحتمال ناكل لحمه..
☹☹☹

المشاركة في المسئولية ومسئولية القرار

د . إبراهيم سعد الدين

عديد من الأمور تستحق الملاحظة والمناقشة سواء في عملية ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، أو في كلمة الرئيس أمام أعضاء مجلس الشعب الذين انتقلوا إليه معلنا قبوله لقرارهم بترشيحه .. نشير إلى قضية واحدة منها فقط .

لقد انتظر العديدون أن يكون خطاب القبول هو خطاب برنامجي يحدد الخطوط الأساسية للسياسة التي سوف يتبعها الرئيس خلال فترته الثانية . إلا أن الأمر جاء على العكس من ذلك فخلال الخطاب من كل إشارة للمستقبل تاركاً كل الأمور معلقة بإرادة الرئيس وتقييمه للواقع في حينه مع رفض واضح لاتخاذ أى موقف محدد من العديد من المطالب والقضايا الملحة التي يطرحها الشعب .

على أن الأمر لا يقتصر على هذا التجاهل لشئون المستقبل ، أن ما هو أهم هو أن الخطاب يطرح موقفاً رافضاً حتى لاعتبار القضايا التي أثارها أعضاء مجلس الشعب في أثناء جلسة الترشيح قضايا تستحق التوقف عندها وإبداء الرأي بشأنها .

ورغم أن الرئيس قد أعلن عند قبوله للترشيح بأنه يفسر هذا القرار بأنه عهد يقطعه على نفسه كل فرد من أفراد مجلس الشعب بل وكل مواطن مصري أن

بشاركه مشاركة كاملة في حمل المسؤولية واداء الامانة ولا يتوانى عن القيام بدوره والعمل من أجل مصر «لأن العبء ثقیل والمسئولية جسيمة والأمانة فادحة تنوء بحملها الجبال» فإن مجمل الخطاب بعد ذلك يوضح أن المشاركة في المسؤولية تقتصر على مسؤولية العمل على تنفيذ ما يرى الرئيس أنه القرار الصحيح والسليم الصادر في التوقيت المناسب لاغير ..

إن تلك المشاركة في مفهوم الخطاب لا تتسع لسعى القوى السياسية والأحزاب والجماعات ونضالها من أجل تحقيق تعديلات تراها ضرورية أو اتخاذ قرارات تراها ملحة أو إنهاء أوضاع شاذة لا ترى مبررا لاستمرار وجودها فهذا في عرف الرئيس نوع من محاولة الفرض على المجتمع لتوقيت الاستجابة لمطالب محددة واحتكار القول أو الفعل لتقرير ملاءمة إصدار قرار معين وتحديد موعده المناسب ..

ويستند الرئيس — في هذا الموقف — طبقا لخطابه — على أنه ليس بعيدا عن نبض الشعب ومشاعره كما أنه ليس غريبا عن آماله وطموحاته لأنه يتصل بفئات المواطنين المختلفة ويزن الأمور بموضوعية وضمير وطني من زاوية تأثيرها على المصالح العليا للوطن ويستجيب لما يتأكد أنه يحقق الصالح العام في ادائه والتوقيت السليم له .

ودون محاولة للتشكيك في نوايا الرئيس أو لوى لعبارته نشير إلى أن المنطق الذي يحكم خطاب قبول الترشيح والذي اشرنا لبعض عباراته فيما سبق هو المنطق الذي يستند إليه كل حاكم فرد ، وكل نظام حكم أبوى .

ويذكرنا بالقول بأن الرئيس هو رب العائلة الأكثر معرفة والاقدر على وزن الأمور بميزان دقيق وتقدير مصالح رعيته . ولا ينفي هذا المنطق إشارة الرئيس إلى أنه لا يعارض حق أى مواطن في طرح مايراه من المقترحات أو ابداء مايعن له من آراء طالما استغنى عن كل ذلك بما يسمى معرفة نبض الشعب ومشاعره خلال الاتصال المباشر في مواقع الانتاج وفي اللقاءات الجماهيرية التي ترتبها سلطات الدولة أو حزبها والتي لاتناول من الأمور إلا قشورها .

إن الديمقراطية تبقى شكلا بلا مضمون إذا نظر إلى مطالب القوى السياسية المختلفة باعتبارها مطالبات انفعالية ملحة ممن يملكون اصواتا عالية وطالما اعتبرت تلك المطالبات محاولة فرض على المجتمع أو احتكار بالقول أو بالفعل لتقدير ملائمة اصدار قرار أو تحديد موعده المناسب ..

ولعله من المستغرب أن يتم الحديث عن احتكار بالقول أو بالفعل في هذا المجال . أن القوى السياسية مهما الحث لامتلاك حق اصدار القرار ، إن المحتكر الوحيد في هذه الحالة هو الرئيس وسلطات الدولة التي تخضع لرئاسته ويصل هذا الاحتكار أقصى حدوده عندما يطالبنا الرئيس بترك الأمر لتقديره وضميره الوطني وتقييمه للأمور ويرفض أن يحدد بوضوح ماهي توجهاته بالنسبة للقضايا المثارة وللمطالب التي يتفق حولها العديد من القوى السياسية والتي تنادي بضرورة حلها ..

ولسنا نجادل في حق الرئيس طبقا للمسؤوليات الموكلة إليه أن يحدد هو ما سوف يتخله من قرارات وتوقيت اصدارها . ولكننا نؤكد في نفس الوقت على أن من حق الشعب الذي هو مطالب بتجديد انتخاب الرئيس أن ينتخب على نور وأنه من الواجب على كل القوى السياسية ألا تطلب من الشعب تفويضا على يياض للرئيس لمدة ستة سنوات أخرى .

ولا نعتقد أن مصلحة وطنية مايمكن أن تبرر عدم اعلان الرئيس مثلا لموقفه من الاصلاحات الديمقراطية التي طالبت بها احزاب المعارضة مجتمعة في مؤتمرها الذي عقد في فبراير الماضي ، والتي شملت ضمن اشياء أخرى المطالبة بتعديل نظام انتخاب رئاسة الجمهورية واستبدال الصيغة الحالية للاستفتاء على مرشح واحد بالانتخاب المباشر بين أكثر من مرشح ، والدعوة لتصحيح وتعديل قوانين تنظيم الانتخابات والعودة إلى نظام الترشيح والانتخاب الفردي بالنسبة لكل المجالس النيابية والمحلية واطلاق حرية تكوين الاحزاب والغاء القوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها قانون العيب وقانون حماية الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الطوارئ والغاء حق المدعي الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للهيئات النقاية وغيرها واتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع التزوير في الانتخابات ..

ومن الواضح أنه لا يوجد بالنسبة لمثل هذه القضايا ما يمكن ادعاؤه حول علم
ببواطن الأمور ينفرد به الرئيس أو سلطات الدولة بما يبرر ترك الأمر لتقديره في
تحديد ماهو الأصلح ، ولا يجبر أحدا الرئيس على موقف . ولكن من حقنا جميعا أن
نعلم ماهو موقف الرئيس بالنسبة لهذه الموضوعات ..

كما أن من حق الشعب أن يعرف ماهي التوجهات التي ينوي الرئيس أن يتبعها
لمواجهة الأزمة الاقتصادية والحد من التضخم وزيادة الاسعار وتخفيف عبء
المديونية الخارجية عن عاتق الاجيال القادمة ، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية
الملحة من خلال فترة رئاسته القادمة . ولا يكفي في هذا مجرد الاعلان عن عدم
تحميل محدودي الدخل باعباء جديدة أو القول باتباع خطة اقتصادية يجرى الاعلان
عنها كثيرا دون أن يعلم الشعب القليل أو الكثير عن الآثار التي يمكن أن تترتب على
تنفيذها بالنسبة لمستوى معيشته وابعاء الحياة التي يتحملها .

إن هذه هي بعض من كل من القضايا الرئيسية التي ينتظر الشعب أن يعرف
توجهات الرئيس بشأنها والمشاركة في المسؤولية التي يدعو لها الرئيس في خطابه
تكون فيما يتعلق بالاحزاب والقوى السياسية أولا بالتعبير الصادق عن أهداف
الشعب ومطالبه وبالسعي الخيبي لتعبئة الجماهير للنضال من أجل اهدافها في إطار
ديموقراطي ، والنصح بضرورة الاستجابة لمطالب الجماهير الملحة قبل فوات
الأوان . إن أكثر من نظام حكم يتعرض في العالم الآن لضغوط حركات شعبية
واسعة لأن القائمين على أمره ظلوا يعتقدون أنهم يملكون من البصيرة مالا تملكه
الجماهير وأنهم الاقدر على الاختيار الاصبوب وعلى اختيار التوقيت السليم ..

شاهد من أهلها

د . عبد العظيم أيس

إن مصر لم تعد تحتل الوضع المركزي في الاستراتيجيات الأميركية اليوم بالمنطقة كما كان الحال في أواخر السبعينيات أيام السادات وكامب دافيد وبحلول منتصف الثمانينيات بدأ أن الأردن لا مصر - هي التي تملك الأوراق الهامة في مشروع السلام .

وعلى أى حال فإن اجراءات إسرائيل العسكرية في لبنان عام ١٩٨٢ وأزمة أكتوبر ١٩٨٥ (خطف اميركا للطائرة المصرية) قد اجبرت بشدة حدود علاقات التعاون بين مصر والولايات المتحدة لكنها أوضحت أيضا التزام نظام مبارك بالسياسات الموروثة .

ففي تلك الأيام الصعبة لم يهدد مبارك بانتهاء ارتباط مصر السياسي والاقتصادي والعسكري بالولايات المتحدة ولم يتدخل ابدا عن جهوده في حل المشكلة الفلسطينية مع إسرائيل ، وأية مواجهة فكر فيها مبارك بعد غزو إسرائيل للبنان كانت سياسية وليست عسكرية . نعم لقد سحب السفير المصري لكن البعثة



— لقيت أسعار الخضر في تهرجات الحكومة أرخص من السوء !

الديبلوماسية الاسرائيلية بقيت في مكانها وظلت مصر ترسل اربعين الف برميل من البترول يوميا إلى إسرائيل .

إن الانساق في سياسات مبارك ملحوظ أيضا في استعداداته للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فالمناورات المصرية الأميركية التي توقفت بعد غزو لبنان عادت في عام ١٩٨٣ واجريت مناورات واسعة بوحدات برية وبحرية وجوية في عام ١٩٨٥ . وبشكل أكثر انتظاما تستفيد العسكرية الأميركية من القواعد المصرية فالولايات المتحدة تستخدم في هدوء المطارات الحربية المصرية في منطقة القاهرة وجنوب البلاد .

أما ما رفضه مبارك — وهو نفس ما فعله السادات فهو أن يوافق على أشياء توحي أن مصر تخلت عن مسؤوليتها في تخطيط سياستها الدفاعية . فالمناورات

المشاركة مع الولايات المتحدة هي من الناحية الرسمية بناء على طلب مصر ،
والتحدث العسكري المصري أكد في عام ١٩٨٥ أن القوات الأميركية سوف
تسحب بمجرد إنتهاء المناورات .

ولقد فشلت المفاوضات عام ١٩٨٣ حول مشروع قاعدة رأس بنياس عندما
رفض المصريون الوجود العسكري الأميركي الدائم في القاعدة والسيطرة الأميركية
عليها وهو ما كانت تطالب به واشنطن ، ومع ذلك فقد تم الوصول بعد ذلك إلى
اتفاقية عسكرية — أدنى وضعاً — حول رأس بنياس .

وإلى جانب المناورات المشتركة فإن مبارك مستعد للمضي خطوات لتجنب
اغضب الولايات المتحدة وبالتالي لضمان معونتها العسكرية المستمرة على الرغم
من النقد الذي يواجهه بالداخل من معارضة اليمين واليسار .

.. لقد جاء هذا التقييم في كتاب صدر في العام الماضي بالولايات المتحدة بعنوان
(مصر وسياسات المعونة الاقتصادية الأميركية) لمؤلفه البروفسور «مارفن
واينباوم» استاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي .

ولقد جاء مؤلف الكتاب إلى مصر عام ١٩٨٣ وقضى بها شهراً يدرس قضية
المعونة الأميركية من وجهة نظر المسؤولين الأميركيين في مصر ومن وجهة نظر
المسؤولين المصريين وتكررت زيارته لمصر وكان آخرها زيارة في مارس الماضي ومن
الواضح أن واينباوم قد أرسل إلى مصر بتكليف من واشنطن لبحث قضية التوترات
المكتومة بين بعض المسؤولين المصريين غير الراضين تماماً عن توجهات المعونة
الأميركية وأساليب عملها وطريقة صرف الاعتمادات .. الخ ، وما بين المسؤولين عن
المعونة من الأميركيين في القاهرة وواشنطن وغير الراضين عن أساليب عمل
البيروقراطية المصرية والفساد المتشرب داخلها وحالة الإهمال والتخلف في التنفيذ
والذين يستشعرون أن أموالاً أميركية هائلة قد انفقّت خلال العقد
١٩٧٥ — ١٩٨٥ دون أن تكون النتيجة متكافئة مع هذا الاتفاق الضخم .

ومع أن المؤلف يتعاطف في حذر مع سياسات المعونة والسياسات الأميركية

عموما ، إلا أنه حريص على تأكيد صفته الأكاديمية ولذلك فالكتاب موثق توثيقا جيدا وملىء بالمعلومات العامة التي ربما لا نجدها في مراجع أخرى .

والخيط الرئيسي الذي يتخلل هذا الكتاب هو محاولة الإجابة على سؤال أساسي يورق المسئولين واشنطن هو هل كانت المعونة الأميركية خلال عقد من الزمن ١٩٧٥ - ١٩٨٥ نجاحا أم فشلا ؟

إن واینهاوم يقول إنه لا توجد إجابة سهلة على مثل هذا السؤال فكل تقدير يتوقف في الحقيقة على معرفة ماذا كانت جهود المعونة تؤمل أن تحقق ، أو ماذا كانت تتوقع أن تحقق وماذا حققت بالفعل ؟ ولمصلحة من ؟

ومن المرجح أن تتباين الاجابات على هذا السؤال وفق المعايير المستخدمة كما يقول المؤلف ، فإذا قيست من الجانب الأميركي بمعايير سياسية بحثية فإن برنامج المعونة قد حقق لاميركا مزايا تساوي ما دفع من أموال وأكثر ، والبلايين المدفوعة من الدولارات قد تكون ثمنا من المعقول أن يدفع للسلام بين مصر وإسرائيل ولدعم نظام داخلي يتيح درجة عالية من الاستمرار في سياسة مصر الخارجية الموالية للغرب كما يقول المؤلف .

ومن ناحية أخرى فمن الصعب — في رأى المؤلف — أن يدعى أحد أن برنامج المعونة الأميركية ناجح إذا حكمنا عليه بنسبة المصروف فعلا من الأموال المعتمدة وبالمشاريع التي انتهت وبالصورة التي لدى رأى العام المصري عن دور الولايات المتحدة فالذين توقعوا أن تكون المعونة الأميركية — على منتصف الثمانينيات — قد حفزت استثمارات اجنبية واسعة في الصناعة لاشك قد اصابوا بخيبة أمل شديدة . والمؤلف يقول صراحة إنه على الرغم من المعونة الأميركية فقد عجزت مصر عن بناء هذا النوع من الاقتصاد المنتج والعادل ، الذي توقعه الكثيرون من المصريين والاميركيين فمصر اليوم في رأى المؤلف أقل اعتمادا على النفس في قطاعات حرجية عديدة — خصوصا الغذاء — وربما تتحمل هيئة المعونة بعض المسئولية .

ويدرك المؤلف أن كل تحويلات المعونة بين الحكومتين قد عززت الوضع المالي والسياسي للصفوة القائمة على قمة السلطة في مصر كما أنها قدمت المعونة الأقل

حتى ولو لم يكن ذلك متعمداً لشرائح الدخول الدنيا في المجتمع المصري المرتبطة بالأنشطة والقيم التقليدية . وحتى المكاسب المسجلة من جراء المعونة الأميركية فإنها لم تغير جوهرها الظروف الهيكلية المتسببة في وجود مجتمع حضري كبير عاطل عن العمل إلى حد كبير .

إن المؤلف يؤكد أن خلق فرص عمالة واسعة للجماهير الشعب كانت هدفاً أساسياً من أهداف المعونة الأميركية لكن ذلك لم يتحقق وينحو في ذلك باللائمة على البيروقراطية المصرية وعدم إحاطتها بالتوجهات الصحيحة للتنمية الحقيقية وعلى إدارة ريجان التي رفضت مشروعات مصرية عديدة لأنها تتعلق بالقطاع العام الذي تكرهه كراهية التحريم وتفضل عليه مساعدة القطاع الخاص .

ولا يتردد المؤلف في إدانة الكثير من المقاولين الأميركيين والشركات الأميركية لسلوكها في مصر . ففي مقابل كل شركة أميركية ذات ضمير تعمل في مصر ، هناك العديد من الشركات الأميركية التي ليس لها اهتمام لا بالبلاد ولا بمشاكلها ، باستثناء الربح السريع ويقول المؤلف : الحقيقة إن حوافز المرتبات العالية وفرص ترويح برامج شركائهم تكفي لضمان اهتمام مقاولي ومستشاري هذه الشركات بينما يبدو أن تحقيق نتائج ناجحة من المشروع هو أمر عارض وثانوي بالنسبة اليهم كما لا يتردد المؤلف في إدانة كثير من المقاولين والمسؤولين المصريين لاعتبارات تتعلق بالبطء في التنفيذ والجهل والفساد المالي والتهرب من المسؤولية .

وفي فقرة طويلة من الفصل السادس تحت عنوان (الشرعية والتغيير) يناقش المؤلف اغتراب الناس في مصر وشكوكهم في الفترة الأخيرة وهو يعزو هذا إلى الاحساس بالعجز لدى الناس الذي يخلقه عدم وجود مشاركة شعبية مؤسسية معقولة في اتخاذ القرار بمصر ، ويقارن الأوضاع الحالية في مصر من هذه الزاوية بالأوضاع أيام عبد الناصر فلدى عبد الناصر ارضاءات رمزية يقدمها للشعب على شكل اعتزاز وطني ومثالية مساواة واحساس برسالة لشعب مصر . وبالمقارنة فليس لدى نظام مبارك شيء يشغل ويملا الجماهير كما يتحدث المؤلف في نفس

الفصل عن (الاختيارات والمخاطر في تغيير السياسات) فيقول بشكل صريح إن نظام مبارك يواجه العديد من الاحتمالات المهمة والقيود ومصر في ظل هذا تمثل حالة (التعادل الطبقي) فالطبقات العليا وفوق المتوسطة المسيطرة سياسيا وهي التي تتكون من المقاولين والموردين ورجال الأعمال في المدن والبيروقراطيين الكبار واثرياء الفلاحين ليست في وضع تفرض فيه على الطبقات الدنيا تحمل عبء كل مشاكل البلاد الاقتصادية وحدها وما يترتب على تنفيذ السياسة المقترحة من هيئة المعونة رفع الاسعار الغاء الدعم ، تعويم الجنيه من معاناة هذه الفئات الشعبية وفي نفس الوقت فإن فقراء المدن وصغار الفلاحين ليسوا قادرين على أن يفرضوا على الطبقات الأعلى تغيير نظام الضرائب والدعم بطريقة توزع الاعباء والآثار السلبية للسياسات المقترحة على الطبقات وفق قدرتها على الدفع .

والنتيجة ؟ النتيجة كما يقول المؤلف أن هناك شبه شلل في اتخاذ القرار في مصر ومن الواضح لدى المؤلف حاجة مصر إلى حوار وطني جاد وإذا كان من المطلوب الوصول إلى اجماع على حلول معقولة ومقبولة لأزمة مصر الاقتصادية والسياسية ومن الصعب تصور تحقق هذا الاجماع دون تحرير الاعلام المصري لبدء هذا الحوار في نفس الوقت الذي تجرى فيه انتخابات لمجلس الشعب أوسع تمثيلا ترفع فيه القيود عن الاحزاب السياسية مع مشاركة أوسع لسلطة أكثر تمثيلا للشعب وقواه السياسية من الحكومة الحالية .

ويقول المؤلف إن التعددية السياسية قد تحسنت ببطء شديد لكن عملية المقرطة السياسية محدودة وغير متكافئة وغير متسقة .

ويختم المؤلف هذه الفقرة باعلانه أنه يدرك أن مشاركة قوى ديمقراطية أخرى في المسؤولية يضع أخطارا وقيودا واضحة على نظام مبارك فهناك امكانية أن تقيد الحكومات الأكثر تمثيلا للشعب بد القيادة السياسية الحالية في إتباع السياسات الموالية للغرب لكن الفشل في عكس الاتجاهات المعلقة الحالية للاقتصاد والسياسة المصرية قد يهدد بشكل مؤكد نظام مبارك ومع كل السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعت منذ ١٩٧٤ .

بيان هام للأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك للرئاسة القادمة:

سياسات السادات مازالت هي سياسات حسني مبارك

أولت اللجنة المركزية اهتماما خاصا لمعركة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا وفي ظل تفاقم الأزمة الشاملة للمجتمع المصري . ولقد أكدت اللجنة المركزية في هذا الصدد على موقفها المبني من أسلوب اختيار رئيس الجمهورية طبقا للدستور الحالي بأن جددت اعتراضها على أسلوب الاستفتاء ودعوها لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الاقتراع السري العام من بين أكثر من مرشح . وفي الوقت الذي أعلنت فيه اللجنة المركزية تمسكها بمعارضتها لمجمل السياسات الاجتماعية والسياسية التي كان الرئيس حسني مبارك ومازال مستولا عن تطبيقها ، فإنها رأت من واقع احساسها بأهمية الاستفتاء على الرئاسة وتأثيره على مستقبل البلاد في السنوات الست القادمة أن يتم تحديد موقف الحزب على ضوء البرنامج الذي ينبغي أن يطرحه الرئيس حسني مبارك على الشعب لمواجهة أزمة المجتمع الشاملة المتفاقمة وبخاصة في المجالين الاقتصادي والديمقراطي . وكلفت الأمانة العامة للحزب بتحديد ذلك الموقف .

مبدأ ديمقراطي أصيل

إن الأمانة العامة وقد تدارست ما اتخذته الدولة من خطوات وتدابير من أجل إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية تؤكد الموقف المبدئي الذي اتخذته اللجنة المركزية والذي يتمثل في السعي لارساء مبدأ ديمقراطي أصيل هو ألا يجري الاستفتاء على الرئاسة بأسلوب التفويض على بياض من قبل المواطنين ، وبحيث تنطلق في البلاد حركة ديمقراطية تلزم الرئيس المرشح بتقديم برنامج للحكم في السنوات الست القادمة وبحيث يخضع ذلك البرنامج للحوار الواسع في ضوء مطالب الجماهير .

وبالفعل ولقد كان لمواقف اللجنة المركزية صدى في الرأي العام . وفي وجه مواكب النفاق التي أعدتها الدولة ، لما رأى عام يطالب حسني مبارك بتقديم برنامجه للحكم في السنوات القادمة ، وتبنى حزب «الوفد» الموقف نفسه وذلك على الرغم من التماثل الكبير بين برنامجه وبين مجمل السياسات التي قادها الرئيس مبارك وخاصة بعد أن وافق نواب حزب الوفد على كل من الخطة والموازنة العامة اللتين قدمتهما الحكومة مؤخراً .

ولقد أتاحت للرئيس حسني مبارك فرصة مواتية عند ترشيح مجلس الشعب له لكي يعلن عندئذ عن برنامجه للحكم في السنوات الست القادمة . غير أنه تجنب الادلاء بأي برنامج ولم يبد أي استعداد للاستجابة لمطالب العديد من القوى والشخصيات السياسية بل ورفض كل تأييد مشروط . وأعلن أنه هو وحده صاحب القرار وأنه هو وحده الذي يحدد للقرار وقته المناسب . بل وأعلن أنه ليس بحاجة لمن يعبر له عن مطالب الشعب فإنه يعرفها بنفسه مقدماً . وذلك كله :منطق خطر لأنه منطق كل حاكم فردي ، وبمثل هذا المنطق ينوي حسني مبارك أن يحكم مصر في السنوات القادمة .

فكرة خبيثة

ولقد تصدت أجهزة الاعلام الحكومية للترويج لفكرة خبيثة هي أن حسني

مبارك ليس بحاجة لاعلان برنامج للسنوات الست القادمة إذ يكفي مافعل وحقق طوال السنوات الست الماضية . ولو أخذنا بهذا المنطق لكفانا ذلك لقول (لا ، لحسني مبارك .

إننا لاننكر حقيقة أن الرئيس مبارك قد أدخل على مجموع السياسات التي وضعها السادات بعض التعديلات الجزئية وبخاصة في شأن الاحزاب والصحافة ، إلا أنه قد احتفظ بجوهر تلك السياسات وحافظ عليها بأسلوبه الهادئ المتأني ، وبذلك ضمن لها البقاء بعد أن كانت مهددة في ظل السادات بالزوال والانهيار ، إن سياسات السادات في الانفتاح الاقتصادي والعلاقة الخاصة مع أميركا واتفاقيات كامب ديفيد والتضييق على الحريات مازالت هي سياسات حسني مبارك ، بل ينبغي الاعتراف بأن مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى قد تدهور في عهد حسني مبارك عما كان عليه في ظل السادات .

الانفتاح سيء السمعة

فعل الرغم من سوء سمعة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، اتسعت الآن دائرة الانفتاح وازدادت ثروات وقوة الانفتاحيين ، وخضعت مصر في النهاية لرقابة صندوق النقد الدولي ومجموع الدول الدائنة في نادي باريس .

واستمرت محاولات تصفية القطاع العام وتخريبه بلا انقطاع .

وأصبح الغلاء يطارد الفئات الوسطى فضلا عن طبقات الشعب الكادح .

والشباب عاجز عن الحصول على شقة الزوجية بالايجار بينما مئات الألوف من الشقق الخالية معروضة للتملك .

والأحياء صاروا يزاحمون الموتى في سكن المقابر .

ومجانية التعليم صارت حبرا على ورق واندثرت مع الزمن .

أما العلاج فقد أصبح استثمارا واستغلالا ومتاجرة بآلام المرضى .

والبطالة تطارد العمال والفلاحين العائدين من الاقطار العربية . بينا خرينجو الجامعات يعانون لأول مرة من بطالة المتعلمين .

فالتنمية بمعناها الصحيح قد توقفت بفضل الانفتاح .

وانفتحنا فصرنا نعيش على القمح المستورد وعلى السكر المستورد وعلى اللحم المستورد وحتى على اللبن المستورد .

وبينا يعربد تجار العملة وتجار المخدرات وتجار البضائع المستوردة الفاسدة والملوثة بالاشعاع النووي ، تعفيهم الدولة من دفع الضرائب باسم تشجيع الانفتاح ، لكنها تصرخ من ضخامة العجز في الميزانية العامة وتصر على تعويضه من الدعم الهزيل المقرر للفقراء .

وفي النهاية تقترض الدولة من الخارج لتصل ديونها إلى ٥٠ ألف مليون دولار ثم تبدد القروض على نفس الطبقة من الانفتاحيين وأعوانهم من الحكام .

وفي السنوات الأخيرة عندما تفجرت الأزمة الاقتصادية بضراوة وتحرك العمال والفلاحون والطلبة والموظفون يصرخون ويطالبون بشيء من العدالة لم تجد الدولة لديها سوى آلة القمع والقهر ضد الشعب .

المطعون في شرعيته

ويحتمي ذلك كله وراء أسلوب فرض القوانين من برلمان مطعون في شرعيته لخالفه قوانين انتخابه للدستور القائم . وتحت بصر هذا البرلمان وسمعه تتوالى الممارسات المعادية للديمقراطية .

فنحن نعيش في ظل حالة الطوارئ منذ تولى حسني مبارك لرئاسة الجمهورية في أكتوبر ١٩٨١ .

والتعذيب يمارس منذ اغتيال السادات حتى الآن كأسلوب للتعامل مع المتهمين السياسيين . هذا بينا ينتشر الفساد كالسرطان في جسد الدولة والمجتمع ويلقي الحماية والمشروعية .

وهكذا نهد الأرض نمو التعصب الديني والفتنة الطائفية والنزعات الارهابية .

ذلك فإنه لا توجد لدى الأمانة العامة أية أوام حول حقيقة البرنامج الذي يمكن أن يتقدم به مبارك في الظروف الراهنة ولا يستطيع أحد أن يتوقع انقلاباً من مجموع السياسات القائمة إلى سياسات أخرى مناقضة لها فجأة وبغير حركة جماهيرية واسعة قادرة على فرض ارادتها . ونخشى أن يكون الرئيس حسين مبارك نفسه ، وقد تولى بوصفه رئيساً للجمهورية ورئيساً للحزب الوطني الحاكم الاشراف على الانتخابات المزورة التي جرت مرتين لمجلس الشعب في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ومرة لمجلس الشورى في عام ١٩٨٦ ، أن يكون قد أغلق بيديه باب الاصلاح بالطريق الديمقراطي وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤمن فتح باب الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المأمولة .

موقفنا للخروج من الأزمة

وفي هذه المناسبة فإن الأمانة العامة ليشرفها أن تعلن أنه كان لحزبنا منذ البداية موقفه الكامل المتكامل للخروج من الأزمة الشاملة للبلاد . ومع أن هدف الحزب النهائي هو بناء الاشتراكية ، فإنه طرح في الظروف الراهنة برنامجاً للانتقاد الوطني يتكون بصفة خاصة من شقين أساسيين :

أما الشق الأول فيتضمن برنامجاً للاصلاح الاقتصادي يقوم على سياسة للتنمية المستقلة المعتمدة على أنفسنا . ونظراً لأن أي برنامج للاصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للجماهير الشعبية ونقابات المتخبة انتخاباً حراً وأحزابها السياسية التي اختارت بارادتها الحرة . أن تنضم إليها مع ثقة هذه الجماهير في سلامة الانتخابات العامة وإمكان أن يصل ممثلوها الحقيقيون فعلاً إلى مقاعد مجلس الشعب والمجالس المحلية ليسهرؤا هناك على مصالحها . لذلك يتضمن الشق الثاني برنامجاً للاصلاح الديمقراطي الشامل ، وقد أعاد الحزب عرض برنامجه للانتقاد الوطني مراراً وتكراراً بصورة مفصلة في كل المناسبات السياسية التي مرت بالبلاد .

باب الأمل

ومع ذلك فإن الأمانة العامة وهي تعلن تمسكها ببرنامج الانقاذ الوطني بكل تفاصيله لا تتوقع من الرئيس حسني مبارك أن يعلن تبنيه لهذا البرنامج . ولكنها تطالبه بأن يفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين وذلك بأن يصدر برنامجا يعلن فيه على الأقل التزامه بثلاثة أمور :

أولا : التزامه باصلاح اقتصادي يحمل عبء الأزمة للطبقات القادرة ويلغي الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين ويخفض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الاساسية للطبقات الفقيرة ويزيد من انتاج القمح ليكفي نصف احتياجاتنا ويبدأ في مكافحة الغلاء باجراءات عملية ملموسة .

ثانيا : التزامه باصلاح ديمقراطي يضمن سلامة ونزاهة الانتخابات العامة ويلغي الانتخابات بالقائمة المطلقة والنسبية ويلغي حالة الطوارئ كما يلغي القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ويسمح بحرية تكوين الأحزاب .

ثالثا : التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيله بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له في كل مفاوضات تجري في إطار المؤتمر الدولي .

الأمل في المستقبل

إن الأمانة العامة لحزب التجمع وهي حريصة كل الحرص على أن تفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين لتدعو الرئيس حسني مبارك لأن يبادر فيعلن في أقرب وقت التزامه بهذا الحد الأدنى من مطالب الشعب ، وعندئذ فإن الحزب على استعداد لأن يقول نعم وإلا فإن حزب التجمع سوف يقول لا ، لاعادة ترشيح حسني مبارك .

حقبة جديدة من حكم مبارك والمعادلة الصعبة

د . محمود عبد الفضيل

لعله من الواضح للجميع أن انتهاء اجراءات الترشيح لرئيس الجمهورية تعتبر البداية الحقيقية للتحضير للحقبة القادمة من ولاية الرئيس حسني مبارك ، وليس هناك من شك أن الفترة القادمة ستكون فترة للملاحة في بحار صعبة ، عاتية الموج . ولكنه كما أن هناك العديد من المستجدات . والتعقيدات في الوضع الاقتصادي والسياسي ، فهناك أيضا مجال كبير للتحرر من القيود والمعوقات الموروثة من الحقب السابقة . ولذا فلا بد أن توضح أمام القيادة السياسية منذ البداية درجات الحرية المتاحة وكذا القيود التي ترد على حرية الحركة في الاجلين القصير والمتوسط .

وفي تقديري أن النظام السياسي يواجه مجموعة من المعادلات الصعبة المطلوب حلها حلا متزامنا ومرضيا ، إذ أنه ليس خافيا على أحد أن نظام مبارك يواجه في اللحظة التاريخية الراهنة — وهي لحظة صعبة بطبيعتها — سلسلة من التحديات الداخلية والخارجية تحتاج لحكمة وخيال وطني جسور لحل أربعة من المعادلات الصعبة التي تواجه المجتمع المصري اليوم في ظل الموروث من الابعاء والقيود الماضية ، وفي ضوء المستجدات من المتغيرات والمشاكل والتحديات الراهنة . وتتلخص هذه المعادلات في تقديرنا فيما يلي :



(١) الخبز مع الكرامة :

وتقتضي هذه المعادلة حل سلسلة من التناقضات الخاصة بتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين والعمل على تعبئة المدخرات والموارد واجتذاب الأموال والخبرات اللازمة لدفع عملية التنمية والتراكم دون الوقوع في براثن التبعية ، وافتقاد القدرة على الحركة الوطنية المستقلة في مجال السياسة الخارجية على الصعيدين العربي والدولي . وذلك يقتضي بدوره إستعادة السيطرة على عجلة القيادة للاقتصاد القومي وعلى أدوات السياسة الاقتصادية التي تسربت من بين أيدي راسم السياسة الاقتصادية لحساب المافيات المنظمة في قطاع الأعمال ودنيا المال والمقاولات . إذ أن التخطيط والتوجيه الاقتصادي ليس مجرد مجموعة من الوثائق والأوامر الإدارية .. بل هو ممارسات اجتماعية وآليات تشمل آليات أخرى تسعى للسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصري .

(٢) الاستقرار مع التغيير :

لقد اشاع البعض طويلا أن التغيير في القوانين والمؤسسات والقيادات يهدد الاستقرار ويهدد الثقة في الاستمرارية .. وبالتالي فإن السبيل للاستقرار هو القعود

وعدم الحركة ولعل العكس هو الصحيح تماما .. إذ أن التغيير هو السبيل للاستقرار الحقيقي ، إذ أن سبيل التقدم الوحيد في مجتمعنا — الذي أصيب منذ مدة غير قليلة بتصلب في الشرايين — يقتضي التجديد المستمر لدماء المجتمع ومؤسساته وقياداته من خلال تطوير أسلوب أداء المؤسسات واسناد المهام لقيادات جديدة شابة تتمتع بقدر أكبر من المصداقية والنزاهة أمام الجمهور ، بدلا من تلك الرموز التي تأكلت واستهلكت جل طاقتها . ويستدعى ذلك بدوره عدم اللجوء لمنهج الترقيع التشريعي . بل لابد من استبدال الثوب التشريعي المهلhel الذي يرتديه المجتمع اليوم والذي يمثل مزيجا من تشريعات الحقبة الناصرية وتشريعات الحقبة الساداتية بثوب جديد منسوج بخيط واحد لاعطاء دفعة للاداء ولوقف التضارب في الاحكام والفتاوي المقيدة لحركة السلطة التنفيذية . وللمبادرات الجماهيرية .

(٣) الأمن مع الديمقراطية :

إن المفهوم الحقيقي للأمن السياسي هو القائم على التعددية الحزبية والتعددية في الرأي وضمان الحقوق الأساسية للتنظيمات النقابية والمهنية في التعبير عن مطالبها . دون وصاية أو تدخل من السلطة وجهات الادارة . لأن من مصلحة الجميع أن يجري الصراع السياسي والجدل الفكري على مرأى من الجميع ، ويتم الاحتكام للجماهير لحل التناقضات التي تطرح نفسها على مجتمعنا بين رأس المال والعمل ، بين الاستقلال والتبعية بين توجيهات الخطة واليات السوق ، بين العلمانية والاصولية الاسلامية بين الحق والباطل .

(٤) تشجيع القطاع الخاص مع اقرار العدل الاجتماعي :

وتلك تعتبر من أصعب المعادلات المطلوب حلها ، لأنها تتطلب التوفيق بين الكسب الخاص والنفع العام . وبين الربحية التجارية والمالية لرجال الأعمال والمستثمرين وبين العائد الاجتماعي والتنموي الذي يعود بالنفع والخير العميم لكل فئات المجتمع . إذ أن اطلاق حرية المشروع الخاص لا يمكن أن تكون بلا ضوابط ، ودون أن تتوافر لثمار النمو والتحديث والتقدم بين الفئات الاجتماعية المختلفة ولا سيما الكادحة العارقة .

وفي اعتقادي أنه لا يوجد خلاف على تشجيع مبادرات القطاع الخاص في إطار من التوجيه الاقتصادي الذي يضمن المواءمة بين الأولويات الاجتماعية والامثالية من ناحية أخرى . وتكتسب هذه النقطة أهميتها البالغة من الظروف الاقتصادية التي نعيشها اليوم في ظل التدهور في تدفق الموارد الخارجية وتقلص الرزق القادم من الخارج .. الأمر الذي يستدعي توزيع الأعباء والتضحيات بين المواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة في إطار برنامج اقتصادي مالي تقشفي يضع حدا للممارسات السلبية في المجالات الاستهلاكية والاستيرادية والاستثمارية .. ويضع البلاد على طريق النهضة الاقتصادية والتجديد الوطني بعد طول ذبول .

إن هذه المعادلات الأربع هي -معادلات صعبة حقا ، وتستدعي الضرورة التاريخية أن يجرى حلها سويا حلا متزامنا أي في آن واحد لكي يخرج المجتمع المصري من عنق الزجاجة . ومن حالة الركود والاحباط التاريخي التي نعيشها منذ مدة ليست بالقليلة ولعل مفتاح الحل لهذه المعادلات الصعبة يكمن في تغليب «المهدف المأمول» على «القييد» الذي يشل التحرك ويشد حركة المجتمع إلى الوراء فالمطلوب تحديدا ألا تحقق القيود الموروثة والمستجدة والأهداف والطموحات الوطنية المشروعة في مجال الكرامة والاستقلال الوطني ، ودفع عجلة التغيير في مجال توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية وإقرار العدل الاجتماعي في ربوع البلاد قبل أن تتفاقم المظالم وتستخدم التناقضات الاجتماعية وتتسع هوة الفروق الدخلية .

وذلك يستدعي بلا شك حشد كل الطاقات الوطنية وتلاحم القوى الاجتماعية والسياسية في إطار مشروع جديد للنهضة والبناء الوطني على أساس من التعددية والديمقراطية .. مشروع يتجاوز سلبيات وخطايا الماضي وحساسيات وعثرات الحاضر .. مشروع جديد يستنهض الهمم ويفك الحصار المضروب حول مستقبل الشعب المصري .

١٩٨٧/٧/٢٢

تسعون مليونا . . وأكثر

د . رفعت السعيد

إذا كان المهللون والمصفقون مقتنعين بما فعله الرئيس مبارك في السنوات الست الماضية فهل لديهم ما يضمن أن الرئيس سيواصل ذات السياسة ؟

برغم كل الاحصائيات ، وكل محاولات تحديد النسل ، وانظر حولك ، فقد اثبتت حملة النفاق السائدة في «هوجة» انتخابات الرئاسة أن عدد المصريين الذين «اعلن» تأييدهم لترشيح مبارك رئيسا للجمهورية يزيدون عن التسعين مليونا .

وبرغم الفجاجة ، وبرغم أنه من فرط المبالغة فقد الأمر مذاقه ، وأصبح يوحى لنا وكأننا نعيش مسرحية قدرية كبيرة ، مؤداها أن الحاكم يجلس .. ولا يقوم بل إنه لا يمتلك فقط القدرة على البقاء رئيسا مدى الحياة ، بل يمتلك أيضا «التفويض الالهي» في أن يختار لنا حاكمنا المقبل الذي سيحكمنا هو أيضا مدى الحياة ثم «يناولنا» إلى من يختار .. وهكذا .

أقول برغم هذه الفجاجة التي كشفت عن «لعبة» لانقلابها ، ولن نقبلها ، رضى البعض أم لم يرض ، قبل أم لم يقبل ، فإننا سنحاول أن نعود — ومرة أخرى — إلى تحكيم العقل ، برغم أن العقل والعقلانية قد أصبحتا عملة نادرة في تصرفات وقرارات هذه الأيام .

لقد طالبنا بأن يعلن المرشح للرئاسة برنامجا . ورفض مطلبنا . فلماذا ؟



هل ثمة تعال على أن يرتبط الحاكم أمام الشعب ببرنامج ؟ هل ثمة رفض لمبدأ التعاقد بين الحاكم والمحكومين ، هل ثمة عودة إلى الاحساس « بتفويض إلهي » يحكم الحاكم بمقتضاه ، ويجدد حكمه بمقتضاه رضى الناس به أم أبوا ؟ هل ثمة احتقار لاقدار الناس أكثر من هذا ؟

فإذا كان المؤيدون والمصفقون والمهللون يفعلون ذلك عن اقتناع بكل ماجرى طوال الست سنوات الماضية ، فهل لديهم ما يضمن أن الرئيس سيواصل ذات السياسة ؟ فإذا كان سيواصلها فلماذا لا يتم اعلان ذلك .

وإن كان المعارضون لهذه السياسة والرافضون لها نهجا ومسلكا وانتاء — ونحن منهم — يطلبون تغييرا في النهج والموقف أو ليس من حقهم قبل أن يقولوا « نعم » أو « لا » أن يقال لهم ماذا ستكون عليه الأمور في الفترة القادمة .

والأمر هنا يتعلق بالمبدأ ، وليس متعلقا على الإطلاق بأية أوهام نحو مواقف هذا الطرف أو ذاك .

ذلك أن المطالبة بالبرنامج هي مسألة جوهرية لأنها مطالبة بالالتزام وتعهدات بم تحديد المواقف على أساسها ، كذلك فإن رفض اعلان البرنامج هو موقف جوهرى لأنه يعنى أن الحاكم يريد منا أصواتنا بلا أية ضمانات وبلا أى التزام من جانبه ..

هل هو الترفع عن الناس ؟

أم هي الرغبة في عدم الالتزام بشيء ؟

أم أنها سياسة معتمدة دائما .. سياسة الأخذ بلا عطاء ؟

أم هي هذا الاحساس الذي أثار مخاوفنا في الاسطر السابقة بأن الرئيس بم اختياره مرة واحدة وأخيرة .. لا من قبل الجماهير ولا من قبل مجلس الشعب .. وإنما من قبل الحاكم السابق ..

الأمر جد . ويحتاج إلى تفسير . وأى صمت لا يفيد ، لأنه يزيد الأمور سوءا ، ويزيد شكوك كل من يحكم عقله في جدوى كل مايجرى ..

ولعل دروس الماضي والحاضر كافية بغير مإعادة أو استعادة ، إلا أن حدثين هامين يستحقان التأمل ، فلقد ظل النموذج التركي والكوري الجنوبي نموذجين منعوتين باللاميمقراطية ، ويتجاهل ارادة الجماهير . لكن بعض الحكام يعرف كيف يتجاوب مع العقل ومع إتجاه الريح ، وكيف يتخلى عن سياسة معاندة مالا تحب معاندته ، وسياسة الأخذ بلا عطاء .. فعندما أثارت المعارضة التركية شكوكا حول مدى صحة القيد في جداول الناخبين .. ومع تصاعد ضغط المعارضة اضطر الحاكم إلى التجاوب فصدر قرار بإلغاء جداول الناخبين القديمة ، وإجراء تعداد سكاني جديد يستهدف في الأساس واحصاء وتسجيل كل البالغين لسن الانتخاب واعداد جداول جديدة تماما للناخبين .

وتطلب الأمر حظرا شاملا للتجول لمدة اثني عشرة ساعة . وعلق أحد قادة المعارضة قائلا إن نسجن في بيوتنا بضع ساعات خير من نفل طوال حياتنا اسرى لانتخابات زائفة .

وفي كوريا الجنوبية يستعدون مثلنا لانتخابات رئاسية وتحت ضغط مظاهرات جارفة اضطر الرئيس المرشح إلى تقديم تنازلات عديدة منها ادخال تعديلات على الدستور .. وتشكيل حكومة محايدة ..

فهل من تمن في مثل هذه المواقف ، واتخاذ للعبرة منها ؟ أم سيكون الدرس الوحيد المستفاد هو أن نفعل مثلما فعلوا لناخذ مثلما أخذوا ؟

○ ولهذا ولغيره ..

فإننا لم نزل نعتقد أن الوقت لم يفت بعد ..

ولنحرم مع تمسكنا بموقفنا المبدئي من ضرورة تعديل الدستور بحيث يكون ترشيح الرئيس ونائبه متاحا لأكثر من مرشح وبحيث يجري انتخاب .. لا «استفتاء» لاختيار الرئيس ونائبه .

وبحيث نكون أمة من البشر تختار حكامها فعلا ولا يفرضون عليها ..

أمة من البشر يمكن أن يكون فيها رئيس من البشر يحكم لفترة ويذهب في سلام وبإرادة الناس ليأتي غيره في سلام .. وهكذا .

نحن مع تمسكنا بأن هذا المنطق السوي لأمة من البشر وليسوا أقل من مستوى البشر ، حكامها من البشر وليوافق مستوى البشر ، إلا أننا وقد صمم البعض على مواصلة ذات النهج القديم ، وهو نهج نعتقد أنه غير صحيح .. نعود فنؤكد على أهمية البرنامج الذي يلتزم به الرئيس أمام البشر من الحكوميين ، برنامج ذو صيغة تعاقدية بين أطراف متساوية ، اللهم إلا أذ تصور البعض أنه ليس ملتزما إزاء أحد بأى التزام من جانبه .

وتحديدا نحن نطالب ببرنامج يحدد تعهدات الحكم إزاء قضايا ثلاث أساسية :

النهج الاقتصادي والاجتماعي — الديمقراطية — قضية فلسطين .

أى عيب في ذلك ؟

وأى منطق يمكن أن يستند إليه الرافضون لفكرة البرنامج .

أى منطق ..

إن كان ثمة ضرورة للمنطق .

○ للعمال فقط . .

طوال زمن مضى تردد بأن الموقف الثابت من أحكام القضاء .. هو احترامها والاعتداد بها .

وطوال السنوات الماضية صدرت احكام عديدة في قضايا فساد وإفساد ، وقضايا رشوة وسلب لأموال الشعب وظل الموقف ثابتا .. احترام كلمة القضاء وجعلها عنوان الحقيقة .. حتى صدر حكم القضاء التاريخي لصالح عمال السكة الحديد الذين اضربوا دفاعا عن خبزهم وخبز اطفالهم .. وكان الحكم مفخرة للقضاء المصري الذي عاب على الحكومة نفاقها إذ توقع على اتفاقيات دولية تتعهد فيها باحترام حق الاضراب بينما تعاقب بالسجن والتشريد كل من يصدق ماتعهدت به .

حكم القضاء عنوان الحقيقة ، هكذا كان الأمر ، وهكذا يكون في كل مجتمع يحترم نفسه ، ويحترم المبدأ الدستوري الاصيل ، مبدأ الفصل بين السلطات ، حتى جاء الحكم ببراءة عمال السكة الحديد . وهنا فقط تحرك مكتب التصديق على الاحكام برئاسة الجمهورية ليعترض على الحكم .

هل تأذنون لي بسؤال ؟

لماذا ؟ ولماذا مع العمال بالذات ، وليس مع سارقي قوت الشعب والمرتشين وتجار المخدرات ؟ أم أن «لماذا» هذه تبدو ساذجة وغير منطقية في ظل إتساق طبقي منطقي تماما ، يحدد انتهاء واضحا للحكم ، يقف به مع فئات وطبقات ، ويقف به ضد فئات وطبقات .

أم أنكم ياعمال السكة الحديد فلا تمهنا ولا تحزنوا . فإذا كان الحكم ضدكم وهذا طبيعي ، فإن مصر بشعبها معكم ومع حقكم المشروع في الدفاع عن لقمة خبز اطفالكم وهي دوما لقمة نظيفة وشريفة وليست كمثل التي يتلعبها الآخرون ..

١٩٨٧/ ٨/ ٥

أنيوه ياهاج شندويل ...
أعجز لي ١٢٨ ولاهتي ١٢٧ ...
أحسن أناجوا استيرار المرسييس
والكفايه رطرت على الآخر ...



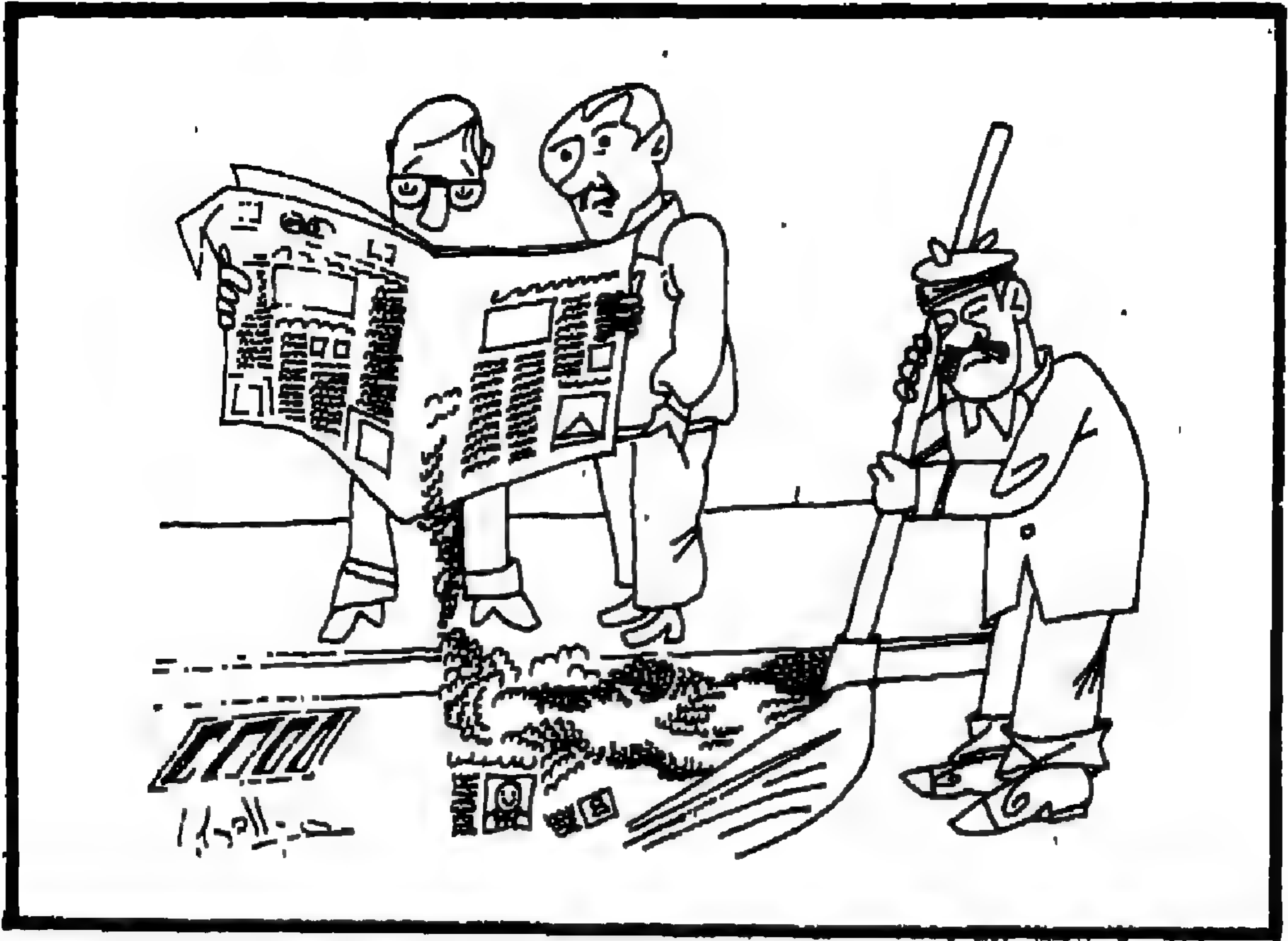
بشائر رئاسة مبارك الثانية

حسين عبد الرازق

هل تنبه الذين يرفضون مطلبنا بأن يعلن مبارك برنامجا الذي يرشح نفسه على أساسه للرئاسة الثانية إلى كثير من الخطوات التي اتخذها بعد اعلان ترشيحه ، وهي تؤكد أن برنامج الرئاسة الثانية ، لن يختلف عن المحازات الرئاسة الأولى .

بعد هدنة قصيرة ، تلت «هوجة» مبايعة «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، عادت الأجهزة الرسمية والصحافة الحكومية وتلك التي تنطق باسم حزب الحكومة ، إلى نصب سبرك التأييد والمبايعة مرة أخرى .

وتركز الحملة «الاعلانية» على ماتسميه المحازات «مبارك» خلال السنوات الست الماضية ، معدده لما تم تنفذه خلال هذه الفترة من مبان وطرق وكباري وصرف صحي ومشروعات للكهرباء والمياه .. إلى غير ذلك من المشروعات التي تنفذها أية حكومة في العالم . ولم تقترب الحملة من جوهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الذي يعيشه ويعاني منه المواطنون طوال هذه السنوات ، ولم تشر إلى برنامج الرئيس للسنوات الست القادمة في حالة انتخابه ، وهل سيسير على نفس سياسات الأزمة أم هناك جديد يطرحه على المواطنين ؟



هذه هي السنوات الست !

ولا تحتاج السنوات الست الماضية إلى توقف طويل ، فالمواطن المصري يعيش هذا الواقع التعس بكل تفاصيله ، ويعرف مدى التدهور الذي يعانيه في مستوى معيشته ، والطريق المسدود الذي سار ويسير فيه الحكم .

يكفي ارتفاع ديوننا للعالم الخارجي إلى ٥٤ بليون دولار (بنسبة ١٣٧٪ من إنتاجنا القومي الذي يبلغ ٣٥ بليون دولار) ووصول اعباء خدمة الدين إلى ٤٥٠ مليون دولار سنويا .. وانفاق ٩٠٪ من المنح والقروض الرأسمالية من الدول المقرضة كمدفوعات مقابل الات ومواد خام وأجور خبراء ومكاتب استشارية .

وازدیاد البطالة بصورة مفرغة فينضم سنويا لسوق البطالة نصف مليون عاطل طبقا لبيانات الحكومة وتشير الأرقام إلى أنه من بين ٢٦ مليون مصري بلغوا سن العمل ، يعمل فقط ١٢ مليون ، أي أقل من النصف . . .

والارتفاع الجنوني والمخطط لاسعار الحاجيات الاساسية . فقد تم خلال السنوات الثلاث الأخيرة مضاعفة سعر الخبز ٤ مرات ليرتفع من ٥ مليمات إلى ٢٠ مليما رسميا وإلى ٥٠ مليما واقعا وتضاعف سعر الأرز من ٥ قروش إلى ١٤,٥ قرش إلى ٣٠ و ٨٠ قرش ، تحت اسماء الارز (المخصوص) والممتاز والسياحي والالكتروني . وبنفس المعدل واكثر ارتفعت اسعار كافة المواد الغذائية والدواء والمواصلات ، والبنزين والتعليم ..

واتجهت السياسة الاقتصادية بتقلبها المختلفة إلى المزيد من ارتفاع الاسعار والانهيار لكبار الرأسماليين والطفيليين على حساب الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة بشكل عام ففرضت ضرائب غير مباشرة على المواطنين وصلت إلى ٣٧٠٠ مليون جنيه سنويا وزيدت رسوم الاستهلاك على السلع المعمرة والكهربائية وخفض الانفاق على التعليم المجاني وتعين الخريجين والدعم ، وخفض معدل زيادة الأجور من ٧,٨٪ سنويا إلى ٥,٩٪ ، وكذلك معاش السادات بنسبة ٢٥٪ .. في الوقت الذي قدمت فيه الدولة دعما مباشرا ٤٥٠٠ مليون جنيه للطفيليين في شكل اعفاءات ضرائبية وجمركية ، و ٤٥٠ مليون جنيه قروضا للاسكان بفائدة ٤٪ و ٣٠٠ مليون لاستصلاح الأراضي بفائدة ٧٪ بينما يقترض القطاع العام بفائدة ١٨٪ وسجلت دراسة أخيرة انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن المصري بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ خلال عام ١٩٨٥ وحده .

وواكب هذه السياسة التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة الاميركية ، والخضوع لشروط العدو الاسرائيلي واعتماد سياسة قصر الحقوق السياسية والديمقراطية على حق الأحزاب القائمة على اصدار صحفها ، مع تغييب كامل لأية ممارسة ديمقراطية وإقامة بناء سياسي وقانوني متكامل يحول مصر إلى دولة بوليسية غير ديمقراطية ، ويضمن احتكار السلطة والثروة في يد التحالف الاستغلالي القائم والقوى التي تعمل في خدمته .

ورغم أن المحصلة النهائية للسنوات الست الماضية ، كانت تنامي السخط

والضيق والرفض في المجتمع واحساس الغالبية بضرورة التغيير الشامل لهذه السياسات ، والاشخاص القائمين على تنفيذها .. فإن غياب الديمقراطية وعدم تبلور البدائل — الموجودة بالفعل — أمام الرأى العام ، والأوضاع الدستورية والقانونية العجيبة ، التي تشبث بها الحكم ، والتي تحول عملية انتخاب رئيس الجمهورية ، إلى استفتاء شكلي على شخص حسني مبارك ، دون وجود منافس أو بديل .. دفعت بكثيرين إلى الرهان على تبني حسني مبارك لسياسات جديدة ، والأمل في أن يعلن ولو سياسة اصلاحية في إطار النظام الرأسمالي القائم ، توقف التدهور وتفتح الطريق أمام احتمالات التغيير الديمقراطي وبالتالي الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن الرئيس المرشح ، لم يكتف بالرفض العملي لاعلان برنامجه للسنوات الست القادمة ، بل حرص على تأكيد استمرار سياسات الأزمة فبعد ترشيح مجلس الشعب (حزب الحكومة والعمل والأحرار والايخوان المسلمون) لحسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، اتخذ الحكم عدة قرارات واجراءات تصب في نفس سياسات الأزمة .

○ فبعد التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقبول شروطه عقب انتخابات مجلس الشعب (المزورة) بادرت الحكومة في يوليو الماضي ، وفي نفس يوم ترشيح مبارك لرئاسة الجمهورية إلى اعلان قوائم جديدة للأسعار تشمل العديد من السلع الاساسية التي ارتفعت أسعارها بنسبة تتراوح ما بين ٥٠٪ و ١٣٠٪ ومن بينها اللبن والجبن والسمن واللحوم والدجاج والصابون والسكر والمكرونة وارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٥٪ ونتيجة لهذه الزيادة المخططة في الاسعار ، وتعويم سعر صرف الجنيه المصري تنفيذا لشروط صندوق النقد ، وللعلووة الاجتماعية شهد السوق موجة جديدة من ارتفاع الاسعار في كافة السلع والخدمات .

وتلى ذلك في نفس الشهر عقد المؤتمر القومي للتعليم الذي تم بصورة فجأة كشفت عن مظهريته وحرص القائمين عليه أن ينتهي بقرارات محددة ، تنتقص من

مجانية التعليم وتنحاز للاغنياء وابنائهم وتقلل من فرص الفقراء في دخول الجامعة وترتفع بنفقات التعليم ، وتتجاهل دور المنظمات الديمقراطية للتعليم ، وتقلل من اتفاق الدولة على التعليم .. وهى توصيات تستجيب بوضوح لتوصيات (ونصائح) صندوق النقد الدولي وتؤكد انحياز الحكم ضد الفقراء والفتات الوسطى في المجتمع .

وهم الديمقراطية

وحتى لا يغيث البعض طويلا في وهم الديمقراطية واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون اتخذ الحكم وعلى قمته الرئيس حسني مبارك ثلاثة مواقف واضحة تكشف عن طبيعته غير الديمقراطية ..

أعدت وزارة الداخلية مشروعا جديدا لقانون مكافحة الارهاب يطبع كل الإجراءات الاستثنائية وغير الشرعية بما في ذلك اعتقال المواطنين للاشتباه وبعيدا عن مراقبة القضاء ومصادرة الصحف وفض التجمعات بالقوة وتفتيش المساكن والافراد .. الخ بما يتجاوز بمراحل السلطة الممنوحة للحاكم العسكري في ظل قانون الطوارئ .

وفي نفس شهر ترشيح مبارك لرئاسة الجمهورية اعترض على حكم القضاء ببراءة سائقي القطارات بالسكك الحديدية وهو الحكم الذي اصدرته محكمة أمن الدولة العليا (الاستئناف) في ١٦ ابريل الماضي وأكدت فيه مشروعية حق الاضراب لممارس بذلك تدخل فظ في أحكام القضاء وزاد من فظاظته أن الغاء الحكم لم يصدر بناء على مذكرة مكتب التصديقات برئاسة الجمهورية وهى الجهة المختصة يبحث احكام محاكم أمن الدولة ولكنه استند إلى مذكرة نيابة أمن الدولة العليا التي يثير دورها في القضايا السياسية ووجودها ذاته اعتراضات داخل السلطة القضائية ذاتها حيث لا يعرف القانون المصري ما يسمى بالجرائم السياسية .

وواصل الحكم موقفه المعادي للديمقراطية بتفصيل تعديل مشبوه لقانون النقابات الفنية أقره مجلس الشعب في دقائق في جلسته الأخيرة قبل الانفضاض

ورغم تحرك جموع الفنانين ضد هذا التعديل والذي صدر أيضا في مواجهة حكم محكمة القضاء الإداري | سارع رئيس الجمهورية بالتصديق على التعديل بعد ساعات من صدوره في تحد واضح لجماهير الفنانين ورغم الوعد بتجميد هذا التعديل بعد اضراب الفنانين واعتصامهم واضراب بعضهم عن الطعام عادت السلطة للمناورة والتلاعب بهدف تأكيد وتقرير هذا القانون .

وأكد الحكم أيضا خلال الشهرين الماضيين تمسكه بسياسة التبعية للولايات المتحدة الاميركية والتطبيع مع العدو الاسرائيلي .

فالتقى مبارك وشيمون بيريز في جنيف واتفق خلال اللقاء على قيام د . عصمت عبد المجيد بزيارة إسرائيل وهي أول زيارة يقوم بها وزير خارجية مصر منذ تولي مبارك السلطة في اشارة واضحة لقبول المنطق الاميركي الذي يرى أن تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد بين حكومة مصر وإسرائيل وبالذات تطبيع العلاقات هو الشرط الذي لا بد من له لكي تساعد واشنطن القاهرة في اجتياز ازمتها الاقتصادية وكخطوة أخيرة قبل زيارة مبارك لإسرائيل والمتوقع اتمامها بعد استفتاء الرئاسة .

وخلال هذه الزيارة كشف عصمت عبد المجيد عن موقف الحكم المعادي للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني واصراره على تنسيق مواقفه بالنسبة للمؤتمر الدولي مع اميركا وإسرائيل والأردن وطبقا للمفهوم الاميركي له كمجرد مظلة بل ولموقف شيمون بيريز .. فاعلن خلال مؤتمر صحفي عقده في «هرتسليا» أن موقف حكومة الرئيس حسني مبارك من مهمة المؤتمر الدولي لا يختلف عن موقف شيمون بيريز وأن المؤتمر الدولي لن يكون سوى إطار للمفاوضات المباشرة بين الاطراف ومجرد «افتتاحا دوليا» .. لها وأنه لا يحق للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التدخل في مجرى المفاوضات إلا في حالة طلب ذلك وأن الوفد الفلسطيني في الوفد المشترك هو ذاته الذي اتفق عليه طبقا لاتفاق عمان الذي ألغته منظمة التحرير وحظي بموافقة كل من الأردن وإسرائيل وأميركا وطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتخلي عن «الإرهاب» وقال

إن منظمة التحرير وقعت في خطأ لعدم موافقتها على القرار ٢٤٢ وأن ما يهم مصر ليس منظمة التحرير الفلسطينية وإنما مسألة احلال السلام !

وعلق الكاتب الفلسطيني بشير البرغوثي رئيس تحرير الطليعة المقدسية على تصريحات عصمت عبد المجيد والهدف من زيارته قائلا إن هذه الزيارة لا تعكس نوايا طيبة تجاه الشعب الفلسطيني بل تستهدف إعادة تأجيج الخلافات بين الفلسطينيين وفي صفوف منظمة التحرير وكان رئيسه مبارك قد عبر عن هذه الرغبة في مطلع مايو «آيار» الماضي في خطاب اغلاق المكاتب حيث حمل على الوحدة ووصفها بأنها هشة وستنفجر عما قريب .

ومنذ أيام انتهت مناورات «النجم الساطع ٨٧» بين قوات القيادة المركزية الاميركية لقوات الانتشار السريع وقوات مصر فوق أرض مصر بهدف تدريب القوات الاميركية على الظروف المناخية لبلدان الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وبالطبع فإن هذا التدريب ليس موجها للعدو الاساسي للشعب المصري والأمة العربية (إسرائيل) ولكنه يعم في نطاق الاستراتيجية الاميركية التي تعلن عزمها على التدخل العسكري المباشر في الخليج باعتبار الخليج منطقة حيوية للمصالح الاستراتيجية الاميركية ولاشك أن هذه المناورات تنتهك سيادة مصر على اراضيها وتؤكد التبعية للسياسة الاميركية .

إن هذه النماذج لممارسات الحكم خلال الشهرين الماضيين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوطنية .. تؤكد أن الرئيس مبارك لا يستجيب لمواقف الغالبية العظمى من المواطنين التي ضاقت بما تتحمله في حياتها اليومية وبالأزمة الشاملة التي تمسك بمخناق المجتمع .. وأن الحاج قوى سياسية عديدة على ضرورة اعلان برنامج للسنوات الست القادمة يستجيب لمطلب التغيير لا يجد صدى لدى القوى المؤثرة في الحكم وهو أمر ليس في مصلحة الرئيس مبارك ولا في مصلحة الحكم ..

١٩٨٧/٩/٢

جيت عن طريق مترو
الاتفاق .. بس من فوق



الرئيس . . والبرنامج . . وأشياء أخرى

د . رفعت السعيد

عندما طالبنا ، وألحنا في المطالبة ببرنامج يوضح الرئيس نفسه على أساسه ، لم نكن نقصد شططا ، ولا مبالغة . ولم نحاول بمطالبتنا هذه إثارة ولا إستتاره .

بل لعلنا بهذه المطالبة كنا الأقرب إلى الصواب وإلى العقل ، إذ أننا بذلك أردنا للأمر أن يكون جاداً أو حتى أن يتخذ مظهر الجدية .

فإما أن الأمر جد ، أى أن هناك محاولة حقيقية لاضفاء مشروعية دستورية وشعبية على عملية الاستفتاء ، فيفترض فيها الجدية ، بحيث يكون للمواطن أن يقول نعم أو أن يقول لا .. وإما أننا نسعى نحو وهم كبير .. يعرف الناس بدايته ونهايته ، بل لعلهم يعرفون نهايته قبل أن تكون بدايته .

فإذا كان للمواطن الحق في أن يقول نعم أو أن يقول لا ، فعلى أى أساس يقولها ؟

ويحاول البعض أن يسند علينا الطريق قائلاً إن ثمة ممارسات تمت عبر ست سنوات مضت وهذا يكفي بدلا من البرنامج ، وأنه لضرورة لوثيقة جديدة .. وأن ما ننادي به نحن هو مجرد مباحكة ، أو محاولة للاثارة ، أو للاحراج .. ولكن ، وبما أننا نتحدث عن شؤون الوطن ، وعن مستقبل الشعب ، وبما أن الأمر يتعلق بمنصب خطير يمتلك صاحبه سلطات لاحصر لها ، فهل لنا أن نطالب ببعض من التآني ، وهل من حقنا أن نزن أصواتنا ، وأن نطلب إلى الجماهير أن تزن أصواتها

بميزان دقيق .

فالأمر كما نعتقد جد ، وهو ليس مجرد ملهاه تتخذ ديكور لتمرير نتائج معده سلفا .. وعلى هذا الاساس فإنه من الضروري أن نتوقف لنقرر أننا أمام أمرين : أولهما : التعهد الذي أعلنه الرئيس عندما رشح نفسه في فترة الولاية الأولى ، إذ أعلن أنه يرشح نفسه ليواصل تنفيذ برنامج السادات .

وبالمناسبة فإننا وعلى هذا الأساس قلنا لا للرئيس المرشح في ذلك الحين . ثم هناك ثانيا : ممارسة سنوات ست ، ولعل من حقنا أن نسأل هل ستستمر ذات الممارسات ؟ وهل ستحقق بنا النتائج التي نلمسها ونعيشها ونعاني منها ؟ وهل فقد الأمر كل احتمال للتغيير أو التطوير . فإن كان ثمة تغيير أو تطوير فهل من حقنا أن نعرف ماهو .. وإلى أى مدى .. ومتى ؟ أم أننا لانهلك إلا الاضطرار للتوقيع على بياض .

هل يرى الرئيس المرشح أن ثمة تغيير ؟ وماهو ؟ أم أنه ليس في الامكان ابداع مما كان . وسيكون مقررا علينا أن يحيط بنا ويحيط علينا كل هذا القدر من السعادة والنعم الذي ننعم به ؟

هكذا يبدو الأمر بسيطا ، بل وساذجا ، عندما نطالب ببرنامج فنحن نريد أن يتخذ الأمر مسحة من الجدد ، وألا يساق الناس أو تساق أصواتهم إلى صناديق تكفي بمضاعفة الأرقام وإعلان نتائج يتوقعها الناس منذ الآن . كم كان الأمر سيبدو مختلفا ، لو أن سادتنا لم يستمروا في سياسة المعاندلة ، وتجاهل ماهو عاقل ومعقول من مطالبات .

كم كان الأمر سيبدو جديا ، ويكتسي بمسحة من الرقي لو أن برنامجا أعلن وناقشه الناس ، أيده ، وانتقلوه ، وصححوه ، قبلوا بعضه ورفضوا البعض الآخر ، ودخلوا أو أدخلوا في حوار ينقل نبض الناس ومصالحهم وأعبائهم ، وهمومهم .. وليقبل أصحاب البرنامج الاقتراحات أو ليرفضوها ، ليتقبلوا النقد أو يضيقوا به ، ليرفضوه كله أو بعضه .. ألم يكن هذا أكرم لكم ولشعبكم ، ألم يكن أكثر احتراما ، وأكثر جدية للأمر كله .. بدلا من أن نترك الأمور للمعاندلة التي تسوقنا إلى المهلة أو المأساة المعلومة النتائج .. القريه والنتائج البعيدة .

١٩٨٧/٩/٢

بيان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة الرئاسة الأولى

الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اجتماعها غير العادي
المنعقد مساء الأحد ١١/١٠/١٩٨١ وبعد أن تدارست الموقف المترتب على
اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات وماتلاه من أحداث تود أن تعرب عما
يلي :

(١) إن حزبنا يؤمن بالشرعية الدستورية ، ويؤمن بالحوار السياسي وبحرية التعبير
وحرية العمل السياسي ويثق أن الاغتيالات ليست سبيلا لأي من هذه
الاهداف وإن كان يعتقد أن القمادي في اتخاذ اجراءات منافية للديمقراطية من
جانب السلطة لتقمع المعارضة بكافة اتجاهاتها لن يكون سوى سبيل مقترض
للمزيد من ردود الفعل العنيفة . نحن ضد العنف ، وضد استخدام السلاح
اداه للحوار السياسي وأيضا ضد كبت حريات المواطنين وضد ارهاب
المعارضه ونرى أنه آن الأوان لانهاء التحفظ على أعضاء المعارضة السياسية
وإلى تحقيق نهج ديمقراطي حقا للتعامل مع المعارضة . إننا نكرر أننا ندين
العنف واستخدام السلاح كسبيل للتعبير عن المعارضة وندين الاغتيال
كأسلوب للاختلاف في الرأي .

(٢) إن التزامنا الوطني بمصر يفرض علينا أن نهدى ولضنا بل واحتجاجنا لما تبدي
من تدخل أميركي فج في الشئون الداخلية لمصر لفضحه التصرفات
والصرفيات والمواقف الأميركية التي اعقبت اغتيال الرئيس الراحل محمد
أنور السادات .

إن مثل هذه التصريحات والتصرفات والتي توحى أن الدوائر الأميركية تصرف وكأن مصر قد ارتبطت نهائيا بعجلة المخططات الأميركية هي تصريحات وتصرفات تدمي كرامة كل مصري وتطلب منه موقفا رافضا لها .

(٣) إن السيد المرشح محمد حسني مبارك قد سارع بإصدار تصريحات صحفية كما وجه رسالته إلى مجلس الشعب تبي فيها كافة المواقف السابقة للرئيس الراحل محمد أنور السادات ، تلك المواقف عارضها حزبنا واعتبر معارضا لها محورا لعمله السياسي الوطني في المرحلة السابقة وهي الموقف من اتفاقية كامب ديفيد وسياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل وسياسة الارتباط بالمخططات الأميركية إزاء المنطقة والسياسة الاقتصادية التي أدت إلى الفجار الجماهير ومعاناهها .

إن حزبنا ملتزما بمواقفه السياسية وبوجهاته والتزاماته أمام مصر وشعبها وأمام جماهير الحزب ليجد أن التصريحات التي صدرت من قبل السيد الرئيس المرشح تلزمننا بأن نقول في الاستفتاء المقبل وغير موافق للرئيس المرشح مؤكداً أن هذا ليس موقفا شخصيا من السيد الرئيس المرشح وإنما هو موقف إزاء ما أعلن من تصريحات والتزامات لا تتفق مع مواقفنا والتزاماتنا .

إن حزبنا يتمنى للرئيس المرشح انتاج سياسة جديدة على الصعيد المصري والعربي والدولي بما يحمي استقلال مصر وترابها وكرامتها ويقربها من أشقائها العرب والمسلمين وبما يوفي بالتزامها القومي إزاء الشعب العربي الفلسطيني وحقه في إقامة دولته على أرضه وبما يقيم ديمقراطيته وحقه ويفسح السبل فعلا أمام المعارضة السياسية وحقا في القول والنشر وابداء الرأي .

وسيمثل حزبنا راغبا ومؤملا في إقامة أى حوار سياسي ممكن في هذا الصدد .

القاهرة في : ١١ أكتوبر ١٩٨١

بيان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة الرئاسة الثانية

اتخذ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقفا يتسم بالمسئولية ومراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد من عملية ترشيح الرئيس حسني مبارك لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية ، فبالرغم من اعتراضنا على اسلوب اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء ومطالبنا بأن يكون انتخاب الرئيس وثابه عن طريق الاقتراع السري العام ومن بين أكثر من مرشح ، وبالرغم من معارضتنا لمجمل السياسات التي التزم بها وطبقها أثناء فترة رئاسته الأولى باعتبارها سبب الأزمة الخطيرة التي تواجهها البلاد حاليا ، والتعاضد أنه لن يخرج البلاد من أزمتها سوى برنامج الانقاذ الوطني الذي قدمه حزب التجمع مرفصلا كبرنامج انتخابي في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بالرغم من هذا كله فقد أعلنت اللجنة المركزية للحزب يوم ٢٦ يونيو ١٩٨٧ وقبل أن يعقد مجلس الشعب لتحديد اسم المرشح للرئاسة أننا لن نبنى موقفنا من هذا الترشيح انطلاقا من معارضتنا لاسلوب اختيار الرئيس أو سياساته المطبقة وطالبت المرشح للرئاسة للفترة القادمة أن يعلن برنامجا يحدد السياسات التي يتوي الالتزام بها في الفترة القادمة وإننا سنحدد موقفنا بنعم أو (لا) على ضوء هذا البرنامج . وكما نرسي بذلك مبدأ ديمقراطيا أصيلا هو ألا يجري الاستفتاء على الرئاسة باسلوب التفضيض على يياض من قبل المواطنين وبحيث تنطلق في البلاد حركة ديمقراطية تلزم المرشح بتقديم برنامج للحكم في السنوات الست القادمة وبحيث يخضع ذلك البرنامج للحوار الواسع في ضوء مطالب الجماهير ، كما أننا بهذا الموقف كما نأمل أن يقدر الرئيس حسني مبارك خطورة الوضع الذي يعيشه البلاد وما تواجهه من أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة يعالي من وطأها جماهير الشعب الكادحة والفئات المتوسطة أيضا وما تعانيه البلاد من تفاقم ظاهرة العصب الديني واتخاذها اشكالا عنيفة تكاد

تعصف باستقرار هذا البلد . كنا نأمل أن يقدر رئيس الجمهورية هذا كله وأن يعيد النظر في سياساته بما يساعد البلاد على تجاوز هذه الأزمة . ولم تكن واهمين في تقديرنا لحجم التغيير الذي يمكن أن يقدم عليه الرئيس ، كما لم تكن مغالين في مطالبا . من هنا دعت الأمانة العامة يوم ١٨ يوليو ١٩٨٧ الرئيس مبارك أن يفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين وذلك بأن يصدر برنامجا يعلن فيه على الأقل التزامه بثلاثة أمور لا تمثل انقلابا على سياساته السابقة بل هي في حقيقتها مجرد بداية متواضعة في اتجاه مخالف لهذه السياسات :

أولا : التزامه باصلاح اقتصادي يحمل عبء الأزمة للطبقات القادرة ويلقي الاعفاءات الضريبية والجمركية للالتاحيين ويخفض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الاساسية للطبقات الفقيرة ويزيد من انتاج القمح ليكفي نصف احتياجاتنا ويبدأ في مكافحة الغلاء باجراءات عملية ملموسة .

ثانيا : التزامه باصلاح ديمقراطي يتضمن نزاهة وسلامة الانتخابات العامة ويلقي الانتخابات بالقائمة المطلقة والنسبة المشروطة ويلقي حالة الطوارئ كما يلقي القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ويسمح بحرية تكوين الاحزاب .

ثالثا : التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيله بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له في كل مفاوضات تجري في إطار المؤتمر الدولي .

الرئيس يرفض الالتزام ببرنامج معلن

ولكن الرئيس حسني مبارك اتخذ موقفا رافضا لهذا الصرح الديمقراطي منذ اللحظة الأولى حيث عقب على مطالب اعضاء مجلس الشعب الذين توجهوا لمقر الرئاسة للمبايعة أنه ليس في حاجة لمن يعرفه بأوضاع الشعب لأنه ليس بعيدا عن بعض الشعب ومشاعره كما أنه ليس غريبا عن آماله وطموحاته لأنه يتصل بفئات المواطنين المختلفة ويزن الأمور بموضوعية وضمير وطني من زاوية تأثيرها على المصالح العليا للوطن ويستجيب لما يتأكد أنه يحقق الصالح العام في ادائه والوفيت السليم له . وإن كنا نعتقد أن البرنامج ليس منحة م الحاكم وإنما هو تعاقدا بين الحاكم وبين شعبه . ولم يعترف الأمر عند هذا الحد ، فقد نظمت حملة مبايعة الرئيس على صفحات

الصحف القومية وأجهزة الاعلام في اتجاه معاكس يركز على شخص الرئيس وصفاته الطيبة وانجازاته السابقة وشن كبار المسئولين ورجال الصحافة والاعلام حملة ضارية ضد مطالبة الرئيس ببرنامج واعتبروا ذلك نوعا من فرض الشروط وممارسة الضغط ولوى الدراع ، ومن الغريب أن الذين يقولون ذلك هم أنفسهم الحريصون على عقد اجتماعات دورية مع كبار الرأسماليين ورجال الأعمال لمعرفة مطالبهم وتفيذها وتعديل القوانين استجابة لها ، وهم أنفسهم الذين قبلوا شروط صندوق النقد الدولي التي يكتوي بنارها الآن ملايين المصريين بفعل موجة الغلاء الجديدة التي لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل . وهم أنفسهم الذين حرصوا على استرضاء إسرائيل وقبلوا زيارة بيريز لمصر بينما إسرائيل تحتل جزء من أرض لبنان الشقيق وتمارس أبشع أنواع الانتهاك لحقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة . أما عندما يتعلق الأمر بدور الشعب المصري في تحديد مستقبله وحقه في أن يعرف سياسات حكامة فإن ذلك يصبح عندهم ضغطا وفرضا للشروط . أنهم لا يعطون أى اعتبار لمشاكل الشعب سواء الغلاء الذي يطحن الفقراء ومتوسطى الحال ، أو البطالة التي تطارد العمال والفلاحين العالدين من الأقطار العربية وعربيى الجامعات والمدارس الثانوية الفنية ، أو أزمة المساكن التي جعلت الأحياء يعيشون في المقابر والشباب لا يجد مسكن الزوجية ، أو تدهور الخدمات التعليمية وتحول العلاج إلى استثمار ومتاجرة الأزمة الشاملة التي أوصلتنا اليها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتضييق على الحريات والعلاقة الخاصة مع أميركا واتفاقيات كامب ديفيد .

هكذا يرفض الرئيس ومعاونوه منطق القوى السياسية المعارضة ومنطق الالتزام أمام الشعب ببرنامج محدد ويرفضون حقه في أن يعرف ويناقش السياسات التي ستقرر مصيره في السنوات القادمة . وهم بذلك يضعون مصر كلها في مأزق سياسي حقيقي مرشح وحيد وبلا برنامج وليس أمام الناخبين سوى أن يقولوا له نعم أو لا .

لهذا كله فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لا يجد مفرا من أن يعلن اعتراضه على ترشيح الرئيس محمد حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية وفي هذا الصدد فإن الرئيس مبارك يتحمل المسئولية في سد كل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى الفراج الأزمة وأوها طريق الإصلاح الديمقراطي الذي يشرك الجماهير في مواجهة الأزمة وتدعو المواطنين إلى التمسك بحقوقهم المشروعة في مطالبة الرئيس بإعلان سياساته للفترة القادمة والتي ستقرر مصيرهم لسنوات طويلة قادمة وألا يقدموا لأى شخص مهما كان تقديرهم له تفويضا على يياض لأن النوايا الطيبة لا تكفي وحدها للإصلاح كما يدعو حزب التجمع قادة الرأي وطلابع الشعب

الكادح من عمال وفلاحين توجهاتهم السياسية أن يتخذوا موقفا إيجابيا من هذه القضية المصرية وعدم الاكطء بالمتابعة السلبية لحركة الصراع في البلاد فالأزمة شاملة ولن ينقلنا منها سوى تضافر كل الجهود .

وبهذه المناسبة فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يؤكد الحقائق التالية :

أولا : ليس لموقفنا هذا علاقة بشخص الرئيس محمد حسني مبارك لأننا وإن كنا نقدر له ما يتمتع به من صفات شخصية طيبة إلا أن القضية الأساسية بالنسبة للترشيح لرئاسة الجمهورية هي السياسات التي يتبني أن يطبقها وحق المواطنين في معرفتها ومناقشتها والتصويت على أساسها .

ثانيا : أن اعتراض حزب التجمع على ترشيح الرئيس محمد حسني مبارك للرئاسة لا يعني أننا نتخذ موقفا سلبيا من قضايا المجتمع كما لا يعني أننا نتخذ موقفا جامدا ثابتا على طول الخط فإننا على استعداد إعادة النظر — حتى بعد الاستفتاء — في موقفنا من السياسات المطروحة إذا ما أعلنت مواقف وسياسات تفتح الطريق أمام اخراج البلاد من أزمتها وتخفف من أعباء المعيشة على المواطنين ، أو إذا نشأت أوضاع في البلاد تهم التكاثف لمواجهة خطر داهم أو عدوان أجنبي .

ثالثا : وتطبيقا لهذه القاعدة فإننا نعلن منذ الآن أن حزب التجمع يرفض لجوء بعض القوى إلى الإرهاب في الصراع السياسي ويرفض اتخاذ الدين ذريعة للإرهاب ويدين هذا المسلك ونحن نستعدون للمشاركة على قدم المساواة في كل جهد يبذل من أجل مواجهة هذا الإرهاب ومواجهة ظاهرة التعصب الديني ولنعاون مع كل طرف يشارك في هذه المواجهة .

رابعا : لن يفيد الحكم كثيرا أن يقلل من شأن موقفنا هذا وأن يقيم وزن وثقل هذا الموقف من انتخابات الرئاسة انطلاقا من نتائج الانتخابات مجلس الشعب الأخيرة فالكل يعرف كيف زورت هذه الانتخابات . ولن يفيد الحكم كثيرا أن يستعد إلى نتائج الاستفتاء القادم في تصوير اجماع شعبي على الرئيس لأن الكل يعرف كيف يجري كل استفتاء في مصر حيث لا يخرج المواطنون إلى صناديق الانتخاب وتكفل الشرطة بالتصويت نيابة عنهم . إن القيمة الحقيقية لموقفنا تنبع من تعبيره بصدق عن الحاجات الأساسية للمواطنين والمصالح العليا للشعب

والترامه بصدق بنهج ديمقراطي أصيل . وسوف تثبت الأيام أنه لا مخرج للبلاد من أزمتها إلا بمدى تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والالتزام بالديمقراطية والمصالح العليا للشعب ، من هنا يكتسب موقفنا من الاستفتاء على الرئاسة ليمتد ووزنه الخفيفي وتأثيره على مستقبل البلاد .

إن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعتبر مناسبة سياسية هامة كان ينبغي أن تستثمر جيدا في التعرف على موقف المواطنين من مجمل سياسات الحكم ورأيهم في المستقبل . وإثارة حماسهم للمشاركة في انقاذ البلاد من أزمتها من خلال سياسات جديدة تضع في المقام الأول مصالح الأغلبية الشعبية .

وبكل أسف فإن المصالح الضيقة للرأسمالية الحالية للحكم قد بددت هذه الفرصة .. ولتحميل المسؤولية عن ذلك النتائج الخطيرة المترتبة على الإصرار على تجاهل الشعب واستمرار هذه السياسات .. إنهم بهذا الموقف يؤججون النار المشتعلة تحت الرماد بدلا من أن يسعوا إلى محاصرتها ويوسعون التصدع الذي أصاب المجتمع والنظام بدلا من مواجهته ومستوليك أياها المواطن أن ترفض ذلك بالتصويت بـ (لا) في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٧ .

فكل الحقائق في بلادنا تصرخ وتؤكد أنه لم يعد هناك مجال للحكم الفردي . وعاشت مصر وطننا : للحرية والاشتراكية والوحدة ..

الأمانة المركزية

الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨٧

○ ○ شارك في هذا الكتاب ○ ○

○ خالد محيي الدين

- مؤسس حزب التجمع وأمينه العام
- عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

○ د . إبراهيم العيسوي

- استاذ الاقتصاد ومستشار بالمعهد القومي للتخطيط
- عضو المكتب الاقتصادي لحزب التجمع

○ د . إبراهيم سعد الدين

- عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ومسؤول المكتب الاقتصادي به
- استاذ لجيل من المناضلين الاشتراكيين درسوا علم الاشتراكية في المعهد العالي للدراسات الاشتراكية الذي كان مسئولاً عنه في الفترة من ٦٥ حتى ١٩٦٨

○ د . إسماعيل صبري عبد الله

- عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع
- أحد أبرز قادة الحركة الماركسية المصرية في الخمسينيات
- من نخبة الاقتصاد المعدودين في العالم الثالث

○ أمينة النقاش

- عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع وأمين اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات
 - مسئول قسم الاحزاب بجريدة الاهالي
-

○ حسن نافعه

- عضو أمانة الحزب الاشتراكي العربي الناصري
- استاذ العلوم السياسية

○ حسين عبد الرازق

- عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع وأحد مؤسسيه
- رئيس تحرير الاهالي

○ حسين عبد ربه

- عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع
- كاتب وأديب

○ د . رفعت السعيد

- أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع وأحد مؤسسيه البارزين
- أرخ للحركة الاشتراكية في مصر منذ مطلع هذا القرن وحتى الستينيات

○ د . سعيد إسماعيل علي

- استاذ في كلية التربية — جامعة عين شمس
- مستقل

○ د . شوقي عطيه

- استاذ قانون دستوري
- مستقل

○ المستشار صلاح عبد المجيد (المرحوم)

- عضو الأمانة العامة لحزب التجمع
- نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقا

○ صلاح عيسى

- عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع ومدير تحرير الأهل
- كاتب ومؤرخ

○ د . عبد الحميد حشيش

- السكرتير المساعد لحزب الوفد
- استاذ القانون الدستوري

○ عبد العزيز محمد

- من أبرز قيادات حزب الوفد
- من قيادات نقابة المحامين

○ د . عبد العظيم أنيس

- عضو في حزب التجمع .. استاذ بارز للاقتصاد
- من كبار المفكرين الماركسيين والكتاب السياسيين في العالم العربي

○ عبد الغفار شكر

- عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع
- أمين مساعد منظمة الشباب في الستينيات

○ د . عثمان محمد عثمان

- عضو المكتب الاقتصادي بحزب التجمع
- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

○ د . عصمت سيف الدولة

- صاحب مدرسة في الفكر التقدمي القومي ونظرية الثورة العربية
- مستقل .. من أبرز المدافعين عن الحريات الديمقراطية

○ فتحي رضوان

- شيخ المعارضين المصريين
- كاتب وأديب

○ فريدة النقاش

- عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ورئيسه تحرير مجلة «أدب ونقد»
- صحفية وكاتبة

○ د . فؤاد مرسي

- عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع
- قائد ومفكر ماركسي أسهم في التأثير في الحركة الماركسية المصرية والعربية

○ فيليب جلاب

- عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
- سكرتير نقابة الصحفيين
- صحفي وكاتب

○ لطفي واكد

- الأمين العام المساعد لحزب التجمع
- من أبرز الضباط الأحرار ، الذين اختاروا رغم أوضاعهم الطبقية ، الانتماء مبكرا إلى الفكر الاشتراكي .

○ محمد سيد أحمد

- عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ومدير تحرير الأهالي
- صحفي وكاتب تشغلة قضايا التطور الفكري والعلمي

○ محمد عوده

— من مؤسسي الحزب الاشتراكي العربي الناصري
— كاتب وصحفي

○ د . محمود عبد الفضيل

— استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
— عضو في المكتب الاقتصادي لحزب التجمع

○ نجاح عمر

— عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
— كاتبه وصحفيه

○ د . نعمان جمعه

— السكرتير المساعد لحزب الوفد
— محام واستاذ القانون بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

○ د . وحيد رأفت (المرحوم)

— نائب رئيس حزب الوفد
— استاذ للقانون الدستوري

○ فهرس الكتاب ○

صفحة		
٧	مقدمة لطفى واكد	١
١١	المناخ الجديد والتغير المنشور خالد محي الدين	٢
١٧	ملاحظات أولية على خطاب مبارك الصاحبة	٣
١٩	الدعم ليس مهمة د. عثمان محمد عثمان	٤
٢٥	أمريكا .. أم أصحاب القضية ؟ الصاحبة	٥
٢٧	دكتاتورية الأقلية .. وديمقراطية الأغلبية خالد محي الدين	٦
٣٥	محرم الرئيس ولخطف معه فليب جلاب	٧
٣٩	البرنامج الذى مازال مطروحا الصاحبة	٨
٤١	السادات .. الله يرحمه د. عصمت سيف الدولة	٩
٥٥	رئاسة الجمهورية بين الحياد والحزبية د. شوقي عطية	١٠
٥٩	لا أمل فى اصلاح بعض القضايا الهامة .. د. وحيد رافيت	١١
	طالما احتفظ رئيس الدولة باتتائه الحزبى	
٦٥	لا مصلحة للرئيس مبارك ولا مصلحة لمصر فى أن يكون رئيسا للحزب الحاكم	١٢
٦٩	رئيس الجمهورية بين الحياد والحزبية د. عبد الحميد حشيش	١٣
٧٥	استقلال الرئيس ضرورة لحل أزمة التجربة الديمقراطية فى مصر عبد العزيز محمد	١٤
٨٣	الواقع السياسى .. وأهمية استقلال الرئيس د. نعمان جمعة	١٥
٨٥	التغير .. قضية جوهرية تتظر الحسم الصاحبة	١٦
٨٧	ماذا بعد أن بدأت السنة الثالثة من حكم مبارك ؟ تحقيق : حسن بدوى	١٧
	الجمهورية الرابعة وأحلام التغير	
٩٩	بعد إذنكم .. كلمة أخيرة .. وأعذر عن التدخل د. عصمت سيف الدولة	١٨
١٠٩	لطفى .. ولخطف .. مع الرئيس مبارك الصاحبة	١٩
١١٢	هل بدأ العد التالى للوصول إلى سبتمبر آخر ؟ د. فؤاد مرسى	٢٠
١٢١	مبارك .. عند مفترق الطرق د. حسن ناعمة	٢١
١٢٩	لماذا ترقص السياسة المصرية على ألغام واشنطن !! د. عبد العظيم أنيس	٢٢
١٣٧	القوانين الاستثنائية .. والطوارئ .. والعذيب الصاحبة	٢٣
١٤١	ييد من ١٠٠٪ من الأوراق ؟ الصاحبة	٢٤
١٤٣	لرحب بدعوة الرئيس مبارك للحوار د. إسماعيل صبرى عبد الله	٢٥
	ونصت على الاحتكام الى الشعب	
١٤٩	حزبية الرئيس صلاح عيسى	٢٦
١٥٣	مرة أخرى .. عفواً سيادة الرئيس محمد سيد أحمد	٢٧
١٥٩	لماذا نطالب بتحييد الرئيس ؟ د. سعيد اسماعيل على	٢٨
١٦٥	خطاب الرئيس وحزب .. التجمع د. عبد العظيم أنيس	٢٩
١٧٣	برلمان بلا يسار .. برلمان بلا معارضة د. فؤاد مرسى	٣٠

٣١	— إلغاء القوانين سيئة السمعة	١٧٩	التجارية
٣٢	— رد على رئيس الحزب الوطني :	١٨٣	حسين عبد الرازق
	□ رفض الحكومة لضمائلات الانتخابات كان بداية التزوير		
	□ الحزب الحاكم .. هو الوحيد الذي تتيب الديمقراطية داخله		
	□ القضاء ليس له الكلمة الأخيرة في طعون مجلس الشعب		
٣٣	— بين إقرار المبادئ ووضعها موضع التنفيذ	١٩١	محمد سيد أحمد
٣٤	— رئيس الجمهورية ومسؤوليته في مواجهة التعذيب	١٩٧	التجارية
٣٥	— وداعاً أيها الاشتراكية :	٢٠١	المستشار صلاح عبد الحميد
	الرئيس يعترف بأننا ننقل من الاشتراكية إلى الرأسمالية		
٣٦	— القضاء يضع مبارك وحكومته في مأزق صعب	٢٠٥	حسين عبد الرازق
٣٧	— العار	٢١١	صلاح عيسى
٣٨	— رقعة نقدية .. مع خطاب الرئيس	٢١٣	التجارية
٣٩	— المنحة التي لا ترد .. والإستقلال الوطني	٢١٧	د . ابراهيم سعد الدين
٤٠	— نظام .. في مأزق	٢٢٣	د . حسن ناهية
٤١	— نعم .. نخضع لضغوط أمريكا وصندوق النقد الدولي	٢٣١	التجارية
٤٢	— هوامش على ضيق الرئيس بصحيف المعارضة :	٢٣٥	د . محمد اسماعيل عل
	لاخير فيهم إذا لم يقولوها .. ولا خير لنا إذا لم نسمعها		
٤٣	— خطاب الرئيس	٢٤١	أمينة شفيق
٤٤	— سيادتها .. بسيادة الرئيس	٢٤٥	محمد عودة
٤٥	— الطريق الصحيح للاعتماد على الذات	٢٥٥	التجارية
٤٦	— نعم هناك تبعية .. ولعلك الحل للكمال منها	٢٦١	د . ابراهيم سعد الدين
٤٧	— الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التي تهدد	٢٦٧	حسين عبد الرازق
	الديمقراطية ورقعة العيش		
٤٨	— الأزمة .. وكلام الرئيس	٢٨١	التجارية
٤٩	— أمثلة للسيد رئيس الجمهورية	٢٨٥	محمد سيد أحمد
٥٠	— التحدي	٢٨٧	التجارية
٥١	— حكم القضاء .. ومسئولية الرئيس	٢٩١	التجارية
٥٢	— إلغاء العزل السياسي ومسئولية رئيس الجمهورية	٢٩٥	التجارية
٥٣	— نحن والرئيس ومشاكل الناس	٢٩٩	حسين عبد الرازق
٥٤	— من هو المحسن الكبير فلان القلاي ؟	٣١١	صلاح عيسى
٥٥	— لسنا عبيد إحسانكم !!	٣١٣	حسين عبد ربه
٥٦	— الهدايا التي غابت عن أحاديث الرئيس	٣١٧	حسين عبد الرازق
٥٧	— الديمقراطية .. والأزمة الاقتصادية في خطاب الرئيس	٣٢٣	التجارية
٥٨	— لا .. لقمة مبارك يبرز	٣٢٧	محمد سيد أحمد
٥٩	— شائعات الدعم وحقائق السوق	٣٣٣	
٦٠	— القوا يا الطيبة وحدها لا تكفي !	٣٣٥	
٦١	— في العام السادس من رئاسة مبارك :	٣٤١	
	حدوث صدام جديد على غرار سبتمبر ١٩٨١ .		
	ليس قضاء وقدرأ .. ولكن كيف نجبه ؟		
٦٢	— النقد والمعارضة .. جريمة !	٣٤٩	التجارية

٦٣	— نحن لانصنع الوهم !	د . ابراهيم المصري	٣٥١
٦٤	— إنجازات الخلطة الخمسية بين الوهم والحقيقة !	د . ابراهيم المصري	٣٥٩
٦٥	— العقد الاجتماعي والواقع الاجتماعي	حسين عبد الرازق	٣٦٥
٦٦	— باريس والعودة للأصل	المصاحبة	٣٧١
٦٧	— سلة الغرب والأصابع الأمريكية		٣٧٣
٦٨	— حتى يكون رئيساً للمصريين	المستشار صلاح عبد المجيد	٣٧٥
٦٩	— رسالة إلى الرئيس	د . رفعت السيد	٣٧٩
٧٠	— الرئيس . . وأمريكا	المصاحبة	٣٨٣
٧١	— الأحزاب . . والشرعية . . وسيادة القانون	المصاحبة	٣٨٥
٧٢	— حتى يرضح « الرئيس » مجلس انتخاب الشعب	المصاحبة	٣٨٧
	لا البلطجية والمزورون		
٧٣	— المزورون ١٩٨٧ . .	المصاحبة	٣٨٩
٧٤	— حرام على من . . بامسادة الرئيس . . ؟	د . سعيد اسماعيل علي	٣٩١
٧٥	— قرار جمهوري بالتزوير	المصاحبة	٣٩٥
٧٦	— معركة لانتخاب مجلس الشعب أم لاعادة انتخاب الرئيس مبارك	د . فؤاد مرسى	٣٩٧
٧٧	— انتخابات « تمهيد الثقة » وديمقراطية « تأكيد اليقظة »	صلاح عيسى	٤٠٣
٧٨	— سياسة « الفراولة والخيار » في خطاب الرئيس	حسين عبد الرازق	٤٠٩
٧٩	— بيانات الرئيس مبارك	عبد العظيم أنيس	٤١٥
٨٠	— الحكم يفقد شرعيته	المصاحبة	٤٢١
٨١	— العلالة الجديدة والمشاكل القديمة	المصاحبة	٤٢٣
٨٢	— انتخاب الرئيس .. والدسور والديمقراطية	المصاحبة	٤٢٧
٨٣	— السلطة القضائية وانتخاب رئيس الجمهورية	المستشار صلاح عبد المجيد	٤٢٩
٨٤	— مظاهرات . . ومظاهرات	المصاحبة	٤٣٣
٨٥	— « كداين الزفة »	لمحاج عمر	٤٣٥
٨٦	— هوجة « مباحة » الرئيس حسنى مبارك	حسين عبد الرازق	٤٣٧
	وحقيقة الفرق بين سياساته وسياسة الحكومة والحزب الوطنى		
٨٧	— طقوس المباحة	لمريدة النقاش	٤٤٥
٨٨	— عناوين مختصرة لديمقراطية رئاسة مبارك الأولى	حسين عبد الرازق	٤٥٣
٨٩	— المشاركة فى المسؤولية ومسئولية القرار	د . ابراهيم سعد الدين	٤٦١
٩٠	— شاهد من أهلها	د . عبد العظيم أنيس	٤٦٥
٩١	— يان هام للأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك للرئاسة القادمة :		٤٧١
	سياسة السادات مازالت هى سياسات حسنى مبارك		
٩٢	— حقبة جديدة من حكم مبارك والمعادلة الصعبة	د . محمود عبد الفضيل	٤٧٧
٩٣	— تسعون مليوناً . . وأكثر	د . رفعت السيد	٤٨١
٩٤	— بشائر رئاسة مبارك الثانية	حسين عبد الرازق	٤٨٧
٩٥	— الرئيس . . والبرنامج . . وأشياء أخرى	د . رفعت السيد	٤٩٥
٩٦	— ملحق (١) يان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة رئاسية الأولى		٤٩٧
٩٧	— ملحق (٢) يان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة الرئاسة الثانية		٤٩٩
٩٨	— شارك فى هذا الكتاب		٥٠٤

رقم الايداع ١٩٨٧/٧١٦٥



مركز الأمل للطباعة والنشر والتوزيع
لجنه بن مؤلفه شايه سابقا
مؤلفه شايه سابقا ١٩٩٨

٩ شارع محمد رجباني - ارض شاد - عابدين - القاهرة ١٠٤٩١

يعني مجلس الشعب يرشح لرئاسة الجمهورية حسني مبارك
وحسني مبارك وحسني مبارك ، واحنا نتخب واحد منهم!



بيوتي